

مجلد الثانی و الترمیم و النشر

السیاسة

لأرسطو طاليس

ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية وصدره بمقدمة في علم السياسة،
وعلق على النص تعليقات متتابعة

بارتلى سانتيلير

أستاذ الفلسفة الإغريقية في "كليج دي فرنس" ثم وزير الخارجية الفرنسية

نقله إلى العربية

أحمد لطفي السيد

السياسة لأرسطوطاليس

ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية وصدره بمقدمة في علم السياسة،
وعلق على النص تعليقات متتابعة

بارتلى سانتهيلير

أستاذ الفلسفة الإغريقية في "كليج دي فرنس" ثم وزير الخارجية الفرنسية

نقله إلى العربية

أحمد لطفي السيد

الطبعة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٤٧

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بدیل < nktba.net

فهرس

كتاب السياسة

صحيفة

- ١ مقدمة بارتلمى سانهيلير : إعلان حقوق الإنسان والمواطن هو ملخص العلم السياسي كله — منفعة هذا العلم ومنهجه — أفلاطون : أن سياسته حققة وعظيمة وأنها عقلية وتاريخية معا . ضلالاته — أرسطوطاليس : منهجه تاريخي كله تقريبا . خطؤه وبراعته — منسكيو : منهجه أدخل أيضا في باب التاريخ من منهج أرسطو : روح القوانين . ما فيه من نقص وما فيه من عظمة — فولوبويس — شيشرون — ميكافلي — هيز — إسفينوزا — روسو — الخلاصة : واجبات علم السياسة .

✓ الكتاب الأول

في الاجتماع المدني — في الرق — في الملكية — في السلطة العائلية

- ٩١ الباب الأول : في الدولة . أصل الاجتماع . أنه من فعل الطبع — عناصر العائلة . الزوج والزوجة ، السيد والعبد — القرية مكونة من اجتماع العائلات — الدولة مكونة من اجتماع القرى . وأنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها . الإنسان كائن مدني بالطبع — سيادة الدولة على الأفراد . ضرورة العدل الاجتماعي .
- ٩٧ الباب الثاني : نظرية الرق الطبيعي — آراء مختلفة للرق وعليه ، الرأي الشخصي لأرسطو — ضرورة الأدوات الاجتماعية : ضرورة الإمرة والطاعة وفائدتهما — الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما اللذان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعي ضروري عادل ونافع : حق الحرب لا يمكن أن يكون أساسا للرق — علم السيد وعلم العبد .
- ١٠٨ الباب الثالث : في الملكية الطبيعية والصناعية — نظرية كسب الأموال . كسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الأموال وليس عليه أن يخلفها — الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعي ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعي — التجارة طريقة كسب ليست طبيعية ، القيمة المزدوجة للأشياء ، الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع : شره التجارة التي لا تشبع : تحريم الربا .

صحيفة

- ١١٨ **الباب الرابع :** اعتبارات عملية في كسب الأموال : الثروة الطبيعية ، الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا في هذه المواد . شاريس الباروسى وأبلودور اللنوسى — نظريات دقيقة حقبة لكسب الثروة ، نظريات طالبس . الاحتكارات التى يتعاطاها الأفراد والدول .

- ١٢١ **الباب الخامس :** فى السطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة ، والوالد بالأولاد — الفضائل الخاصة والعامة للبعد وللأولاد . التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : أعمال غريغاس الممدوحة — خصائص العامل — أهمية تربية النساء وتربية الأولاد .

الكتاب الثانى

نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

- ١٢٦ **الباب الأول :** بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته فى شيوعية النساء والأولاد — الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هى خيال وهى لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الإبهام فى مناقشة أفلاطون — عدم اكتراث الشركاء فى شأن الملكيات الشائعة بينهم : استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التى تربطهم : أخطار الجهالة التى يرادون عليها فى هذا الصدد : جنایات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض — إبطال هذا المذهب على الإطلاق .

- ١٣٤ **الباب الثانى :** تبع البحث فى جمهورية أفلاطون . انتقاد نظرياته فى شيوعية الأموال . الصعوبات العامة التى تولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، إلى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكية . مذهب أفلاطون ليس له إلا ظاهر خلاب . إنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات للوضع الاستثنائى للجند واستقرار مناصب الحكام .

- ١٤١ **الباب الثالث :** بحث كتاب القوانين لأفلاطون — العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية — انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شئ . قد أعد للحرب الخارجية : حدود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . إغفال فيما يختص بعدد الأولاد . فيدون لم يرتكب هذا العوض . الطابع العام للدستور المعروض فى القوانين هو على الأخص أوليغرشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

صحيفة

الباب الرابع : بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الخلقيدونى : مساواة الأموال : ١٤٨

أهمية هذا القانون السياسى : مساواة الأموال تستتبع مساواة التربة : مكان النقص فى هذا المبدأ . لم يقل فلياس شيئا عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب أن تشمل مساواة الأموال حتى المنقولات وألا تقصر البنية على الأموال الثابتة . تنظيم فلياس للصناع .

الباب الخامس : بحث الدستور الذى تخيله إبوداموس المطلبى . تحليل هذا الدستور : ١٥٤

تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا . جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية أيتام المقاتلة . نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذى اقترحه إبوداموس للتصويت لمحكمة الاستئناف . مسألة التجديد فى مادة السياسة . لا ينبغى تشجيع التجديدات خشية إضعاف احترام القانون .

الباب السادس : بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام الرق فى إسبرة . نقص التشريع ١٦٠

القدموني فى أمر النساء . عدم تناسب الكبير فى ملكيات الأراضى المسبب على قلة تدبر الشارع . النتائج الوخيمة . قسط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملوكة . النظام الفاسد للوائد العامة . أمراء البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغى — إسبرة على حسب نقد أفلاطون لم ترب إلا الفضيلة الحربية . النظام الفاسد للسالية العامة .

الباب السابع : بحث الدستور الكريقى . علاقته بالدستور للقدموني الذى هو مع ١٦٩

ذلك أرق منه . وضع كريت العجيب ، الموالى ، الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة أحسن فى كريت منه فى إسبرة ، الأخلاق الرذيلة للكريبيين التى رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريقية .

الباب الثامن : بحث دستور قرطاجة . صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار ١٧٣

الدولة . المشابهات بين دستور قرطاجة ودستور إسبرة . عيوب الدستور القرطاجى . المحاكم التى لها من السلطان أكثر مما ينبغى . التقدير العالى للثروة فيها . الجمع بين الوظائف . ليس الدستور القرطاجى من القوة بحيث تستطيع الحكومة أن تتحمل النازلة .

الباب التاسع : اعتبارات خاصة بمقتنين مختلفين — سولون . الروح الحقيقى ١٧٧

لإصلاحاته — زالوكوس ، خارنداس ، أونوماقريط فيلولوس ، مقنن طيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ، دراكون ، فناكوس ، أندروداماس — خاتمة البحث فى الأعمال السالفة .

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن — نظرية الحكومات والسيادة — في الملوكة

الباب الأول : الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الإقامة غير كافية : ١٨١

الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة في وظائف القاضي والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعاً للحكومات ، وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية : عدم كفاية الحدود العادية — في ثبات الدولة أو تغيرها في علاقاتها بالمواطنين — وحدة الأرض لا تكون وحدة الدولة — الدولة تتغير بتغير الدستور عنه .

الباب الثاني : فضيلة المواطن لا تنبئ تماماً بفضيلة الفرد على حدة ، المواطن له ١٨٧

دائماً رابطة بالدولة . فضيلة الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية تقيد بها . هاتان الفضيلتان لا تنبئان حتى في الجمهورية الفاضلة . أنهما لا يجتمعان إلا في الحاكم الحقيق بالإمرة : الخصائص المختلفة التي تقتضيها الإمرة والطاعة ولو أن المواطن الطيب يجب أن يعرف على السواء أن يطيع وأن يأمر . الفضيلة الخاصة للإمرة إنما هي البصر .

الباب الثالث : تبع المناقشة على المواطن وخاتمها . العمال لا يمكن أن يكونوا ١٩٢

مواطنين في دولة حسنة الدستور . استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال في الأرستقراطيات والأوليغرشيات . الضرورات التي ينبغي أن تخضع لها الدول أحياناً — الحد الأخير للمواطن .

الباب الرابع : تقسيم الحكومات والدساتير — المعنى العام للدولة وغرضها : حب ١٩٥

الإنسان الفردي للحياة وللجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائماً أن تكون لغیر المحكومين . هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات إلى حكومات للصالح العام وهي خيرها وإلى حكومات للصالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة تقيضات الأخرى .

الباب الخامس : تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكة ، أرستقراطية ، ١٩٨

جمهورية — حكومات فاسدة : طغيان ، أوليغرشية ، ديمagogية — الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند إلا إلى فروض لا إلى الواقع — الخلاف بين الأغنياء والفقراء على العدل والحق السياسين — هؤلاء لا ينظرون إلا إلى جزء من الحق — الأصل المضبوط والأساسي للدينة وللإجتماع السياسي الذين يرميان على الخصوص إلى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا إلى العيشة المشتركة فحسب — الحل العام للزراع بين الثروة والفقير .

- ٢٠٦ **الباب السادس :** في السيادة . حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالمة غاية الظلم .
الطالب المتكافئة والظالمة للسواد والأقلية . أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعدد
الأشياء التي يمكن أن تطبق عليها : دفع هذه الأدلة ورد على هذه الدفع . السيادة يجب أن
تخصص بها على قدر الإمكان القوانين المبنية على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .
- ٢١٢ **الباب السابع :** لأجل أن يعرف إلى من تسند السيادة لا يمكن الاعتماد إلا على المزاي
السياسية حقاً لا على مزايا أيا كانت كالنبالة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية
والعلم والفضيلة . عدم كفاية المزايم المانعة . المساواة هي على العموم الغرض الذي
يجب على الشارع أن يتنويه للتوفيق بين تلك المزايم .
- ٢١٧ **الباب الثامن :** استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : أصل التقريب
وتبريره . التقريب في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة . الدولة
يجب أن تخضع للرجل الأعلى . تعظيم العبقرية .
- ٢٢١ **الباب التاسع :** نظرية الملوكة . فائدة هذا الشكل للحكومة أو أخطاره . خمسة
أنواع مختلفة للملوكة التي يجب أن تكون شرعية دائماً . النوع الأول لا يكاد يكون
إلا قيادة مدى الحياة . الثاني ملوكة بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطفان
بسلطانه غير المحددة . الثالث يشمل الطفانيات الاختيارية التي يرضاها الشعب إلى أجل
طويل أو قصير . والرابع هو ملوكة أزمان البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب
وفي القضايا من كل نوع . والخامس هو النوع الذي فيه يكون للذك ولولاية السلطات جميعها
ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها .
- ٢٢٥ **الباب العاشر :** تبع نظرية الملوكة . الخمسة الأنواع يمكن ردّها إلى اثنين أصليين —
في الملوكة المطلقة . هل الخير في أن تجعل الولاية لفرد واحد أو إلى قوانين يسنها مواطنون
مستنبطون أشراف ؟ البراهين للملوكة وعليها . الأرستقراطية أفضل منها بكثير : الأسباب
التي أدت إلى إنشاء الملوكة ثم التي أدت إلى خرابها — وراثه الولاية للملوكة ليست
مقبولة — القوة التي هي تحت تصرف الملوكة .
- ٢٢٩ **الباب الحادي عشر :** تبع نظرية الملوكة المطلقة . سيادة القانون ، مع أن القانون
ينص دائماً بوجه عام فانه خير من السلطة التحكية لفرد ، الأتباع الذين يجب أن يختص
بهم الملك ليستطيع أن يصرف السلطان : بغض العام للملوكة المطلقة . الاستثناء الذي
يقرر في حق العبقري . ختام نظرية الملوكة .
- ٢٣٥ **الباب الثاني عشر :** في الحكومة الفاضلة أو في الأرستقراطية .

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

- ٢٣٦ : الباب الأول : نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدائي للحياة الفضلى . تقسيم
الخيرات التي يمكن الإنسان أن يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس :
سموها : السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . الواقع والعقل شتان ذلك .
- ٢٤٠ : الباب الثاني : هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في الفرد؟ في مزايا
السلط ومحدوراتها ، أمثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأنيب هذا المذهب
السياسي . الفتح لا ينبغي أن يكون غرض المدينة .
- ٢٤٤ : الباب الثالث : بحث الرأيين المتقابلين الذين يوصي أحدهما بالحياة السياسية والآخر
يهدرها : الفاعلية هي الغاية الحققة للحياة سواء بالقياس إلى الأفراد أو بالقياس إلى
الدولة . الفاعلية الحققة هي فاعلية التفكير الذي يمهّد للأفعال الخارجية .
- ٢٤٧ : الباب الرابع : المقدار الحق للدولة الفاضلة — الحدود التي لا ينبغي تجاوزها قلة
وكثرة — يلزم ، دون تعيين عدد محدّد للواطنين ، أن يكون هذا العدد بحيث يكفي
لحاجة العيشة للعامة وألا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين أن يتخلصوا
من المراقبة — خطر كثرة السكان .
- ٢٥١ : الباب الخامس : موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التي يجب أن يستوفها .
ينبغي أن يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل الناجعة للاستفادة من مجاورة البحر .
أخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتياطات التي يجب على الشارع أن يتخذها
لتكون العلاقات البحرية خلوا من الإضرار بنظام المدينة .
- ٢٥٤ : الباب السادس : في الكيف الطبيعية التي يجب أن تكون للواطنين في الجمهورية
الفاضلة . الأخلاق المختلفة للشعوب تبعا للناخ الذي يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية —
السمو الذي لاشك فيه للعنصر الإغريقي ، ينبغي أن يكون للشعب الدكا . والشجاعة معا .
المركز الذي يشغله القلب في الحياة الإنسانية .
- ٢٥٦ : الباب السابع : في العناصر الضرورية لوجود المدينة . أنها ستة أنواع . المواد
الغذائية ، الفنون ، الأسلحة ، المالية ، الكهنوت . وأخيرا إدارة المصالح العامة
 وإصدار الأحكام . بغير هذه العناصر لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

صحيفة

الباب الثامن : ردة العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة إلى اثنين فقط : أ

المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الأسلحة والذين لهم حق التصويت في الجمعية العمومية دون جميع الصناع ، وينبغي ألا تكون الأموال الثابتة إلا للمواطنين ، ومن بين المواطنين ينبغي أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيخوخة .

الباب التاسع : قدم بعض الأنظمة السياسية ، وعلى الخصوص الانقسام إلى طبقات والموائد العامة . أمثلة من مصر ومن إيطاليا : تقسيم الملكيات في الجمهورية الفاضلة . في اختيار العيد .

الباب العاشر : موقع المدينة ، الشروط التي ينبغي أن تطلب . ملائمة الموقع للصحة . المياه . معازل المدينة . ينبغي أن يكون لها أسوار تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة في هذا الموضوع : ارتفاع فن الحصار يقضى أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تساوى مهارة الهجوم .

الباب الحادى عشر : المعابد في الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة للحكام ، الميادين العامة والرياضات البدنية ، شرطة المدينة ، حرس الحقول ينبغي أن ينظم على نحو الشرطة تقريباً .

الباب الثانى عشر : الكيوف التي يجب أن تتوافر للمواطنين في الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة للسعادة ، تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المدينة : ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

الباب الثالث عشر : في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت الراحة . تنقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسى الذى يعتزمه الانسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

الباب الرابع عشر : في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل . سن الزوجين : الشروط التي لا غنى عنها ليكون الزواج على خير ما ينبغي أن يكون . أخطار الزوجيات الباكورة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء الحوامل . ترك الأطفال المشوهين والأزيد عن الحاجة : الإجهاض ، عقاب الحياة .

الباب الخامس عشر : تربية الطفولة الأولى . العناية بالصحة ، الرياضات البدنية . ينبغي اجتناب مخالطة العيد ، ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم

صفحة

أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات الأولى . ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

الكتاب الخامس

التربية في المدينة الفاضلة

- الباب الأول : التربية في المدينة الفاضلة . الأهمية الكبرى لهذه المسئلة . التربية ٢٨٧
يجب أن تكون عامة . تخالف الآراء في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الإجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تنوخلها .
- الباب الثاني : موضوعات التربية . الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : ٢٨٩
الحدود التي تحدد بها دراسة الأناس الأحرار . الموضوع الذي عين للموسيقى في التربية ، أنها منعة كريمة وقت الفراغ .
- الباب الثالث : في منفعة الرياضة : الإفراط الذي يرتكبه في هذا الصدد بعض ٢٩٢
الحكومات . لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يؤق الجسم صحة ورشاقة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفي في أن نوضع بالدقة الحدود التي ينبغي أن تحدد الرياضة البدنية : السن التي ينبغي فيها تعاطى الرياضة .
- الباب الرابع : في الموسيقى . لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعيتها . إذا كانت ترويحاً ٢٩٥
ليس غير فإنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة إلى دراسة الموسيقى .
- الباب الخامس : الموسيقى ليست البتة لذة فحسب . إن لها تأثيراً عظيماً في النفس . ٢٩٧
الأحداث المختلفة التي تبنت هذا الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما أن للموسيقى أثراً قوياً في الأخلاق لا جدال فيه فينبغي إدخالها في التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة .
- الباب السادس : أن يمرن الأطفال أنفسهم على الموسيقى . مزايا العزف بالموسيقى : ٣٠١
الحدود التي يليق حدّه بها . تختار الآلات . ليس كل الآلات مقبولة . إهدار المزمار : الأطوار المتغايرة التي مرت بها دراسة المزمار . فلقد أتمتها ميترفا نفسها إن صدقت الأسطورة .

صحيفة

الباب السابع : الألحان والإيقاعات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال . الأغاني ٣٠٤
على ثلاثة أضرب : أدبية وحاسية وشهوية . فالأولى يجب أن تكون وحدها تقريبا جزءا
من التعليم ، المذهب الدورى هو الأوفق : انتقاد بعض آراء أفلاطون .

الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغرشية ، وفي السلطات الثلاث

التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الأول : واجبات الشارع — لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خبر حكومة ممكنة ، ٣٠٨
بل يجب أيضا في العمل ، أن يعرف تحسين العناصر الحالية التي يتصرف فيها — ومن هذا
يكون من الضروري معرفة الأنواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التي هي لازمة
لكل منها .

الباب الثاني : ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الآتية ، ترتيب ٣١١
الحكومات القادمة بعضها بالقياس إلى بعض . التفاريق المختلفة لكل من الديمقراطية
والأوليغرشية .

الباب الثالث : اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية . ٣١٣
الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من الدساتير : الديمقراطية والأوليغرشية . الشيمة
الأصلية لإحدهما ولا أخرى . ليس العدد ركزا أصليا . بل هو الثروة . تعدد الأجزاء .
الضرورة للدولة : انتقاد مذهب أفلاطون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها .
ليس إلا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في أيد واحدة بعينها .

الباب الرابع : خمسة الأنواع المختلفة للديمقراطية وشيها وعللها . التأثير المشثوم ٣٢٠
لديماغوجيين في الديمقراطيات ، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سييدا : طغيان
الشعب الذي أضله مملقوه .

الباب الخامس : الأنواع المختلفة للأوليغرشية وهي أربعة : التأثير العام للأخلاق ٣٢٣
في طبيعة الحكومة . أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية والأوليغرشية . بحث أشكال
الحكومات غير الديمقراطية والأوليغرشية — بعض كلمات على الأرستقراطية .

الباب السادس : المعنى العام للجمهورية ، علاقتها بالديمقراطية ، العناصر التي يجب ٣٢٨
أن تألف في الدولة : الحرية والثروة هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان
الجمهورية : علاقات الجمهورية بالأرستقراطية .

صحيفة

٣٣١ الباب السابع : الجمهورية تأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية ، والوسائل المختلفة لإجراء هذا التأليف ، شمة الجمهورية الحقة : مثال مأخوذ من الحكومة القدمونية : الجمهورية يجب أن تأيد بحبة المواطنين وحدها .

٣٣٤ الباب الثامن : بعض اعتبارات في أمر الطفان . علاقاته بالملوكية والملوكية المطلقة . أنه حكومة عنف دائما .

٣٣٥ الباب التاسع : تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح السياسي للطبقة الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي وحدها تقدمها : أنها الأساس الحق للجمهورية . الندرة الشديدة لهذا الشكل من الحكومة .

٣٤٠ الباب العاشر : مبادئ عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكهم : ضرورى أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤق كل منها نصيبه : حيل الأوليغرشية . حيل ضدّها للديمقراطية ، القواعد التي تجب رعايتها في حق الفقراء . اعتبارات تاريخية : الأهمية المتزايدة للشاة المجندين من صفوف الشعب .

٣٤٥ الباب الحادى عشر : نظرية السلطات الثلاث في كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة التنفيذية أو الحكام ، والسلطة القضائية أو المحاكم . تنظيم السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة في الديمقراطية وفي الأوليغرشية . في الأحكام القضائية المتروك أمرها إلى الجمعية العمومية : عيوب النظام الحاضر .

٣٤٩ الباب الثانى عشر : في السلطة التنفيذية أو نظام الإدارات . صعوبة هذه المسئلة . المعنى العام للحاكم ، شيمته المميزة ، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، في البعض يجب تقسيم الإدارات وفي البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها في يد واحدة . الإدارات تختلف تبعا للدساتير . تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمتمخبون . طريقة التعيين . التفاريق المختلفة تبعا للدساتير المختلفة .

٣٥٧ الباب الثالث عشر : في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الأنواع المختلفة للحاكم ، تميين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها تبعا لاختلاف الدساتير .

الكتاب السابع

في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الأوليغرشية

- ٣٦٠ الباب الأول : النتائج التي تنفرع عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات الثامنة كثيرا أو قليلا التي يمكن تطبيقها . شية الديمقراطية الحصرية التي نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد في أفعالهم الشخصية . النظام الخاص للسلطان في الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، مجلس الشيوخ : مراتب الموظفين : المساواة الديمقراطية .
- ٣٦٦ الباب الثاني : تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية ، الشعب الزراعى هو الأشد قابلية للديمقراطية : الأنظمة التي تناسبه : القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة . في شعب الرعاة . في الديماغوجية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة بها . الحدود التي يجب أن تحتفظ بها .
- ٣٧١ الباب الثالث : تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية . أركان بقاء الديمقراطية . عدم المغالاة في نتائج المبدأ الديمقراطي ، اجتناب إدهاق الأغنياء والمصادرات لصالح الخزانة . العناية بأن يمهّد للشعب دسرام ، الوسائل التي يتذرّع بها بعض الحكومات .
- ٣٧٤ الباب الرابع : تنظيم السلطان في الأوليغرشيات . قواعده هي أضداد القواعد الديمقراطية . القيود المختلفة للئصاب . إدارة الأوليغرشيات تقتضى فرط النبصر لأن المبدأ ردى . ضرورة حسن النظام . علاقة الأشكال المختلفة للأوليغرشية بتكوين الجيش . أوليغرشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة . أخطاء معظم الأوليغرشيات .
- ٣٧٧ الباب الخامس : رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة للدولة ، الأعمال التي تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ . الأرياف ، مالية الدولة ، العقود العامة ، تنفيذ الأحكام القضائية ، الشؤون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والأطفال — ختام نظرية تنظيم السلطات .

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

- ٣٨٢ الباب الأول : نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسى ، العلة العامة لتخالف الدساتير ، مساواة أسى فهمها ، الطرائق العامة للثورات . أنها تنجبه

صحيفة

إما إلى الأشياء وإما إلى الأشخاص . في المساواة الوضعية وفي المساواة التناسبية :
لجمهورية حظوظ خاصة في الاستقرار .

الباب الثاني : العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، ٣٨٧
الظروف القاضية . هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت في القلة
والكثرة ، الطمع في ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والإهانة والخوف والاحتقار والنمو
غير المناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والإهمال ، والأسباب اللاحقوسة
واختلاف الأصل ، الشواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

الباب الثالث : العلل الواقعية للثورات هى دائماً خطيرة جداً غير أن الفرصة ربما ٣٩٤
تكون نادرة : حتى المساواة بين الأحزاب كثيراً ما تأتى بالثورات . الطرائق العادية
للسورات .

الباب الرابع : علل الثورات في الديمقراطيات . شغب الديماغوجيين هوفها أكثر ٣٩٨
من غيرها عادة كما يشته التاريخ . في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش .
الأخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغى في يد واحدة . فائدة التصويت
بالفرق عوضاً عن التصويت بالجملة .

الباب الخامس : علل الثورات في الأوليغرشية . انقسام الأوليغرشيين فيما بينهم . ٤٠١
فالذين أبعدوا عن السلطان يشعرون وأحياناً يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين . سوء
سلوك الأوليغرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية . علل السورات
في الأوليغرشية في وقت الحرب . بنى الأوليغرشيين بعضهم على بعض . الظروف العرضية
البحث . الأوليغرشيات والديمقراطيات يندران تنقلب إلى الحكومات المضادة .

الباب السادس : أسباب الثورات في الأرستقراطيات . الأقلية الأضيق مما ينبغى ٤٠٧
لأعضاء الحكومة . المخالفة الدستورية . نفوذ الحزبين الضدين العالين في مبدئهما .
الثروة المفرطة للوطنين الأعيان . الأسباب اللاحقوسة . الأسباب الخارجية للفساد
خاتمة نظرية الثورات في الدول الجمهورية .

الباب السابع : نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والأوليغرشية ٤١٣
والأرستقراطية وسلامهما : احترام القوانين . في الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ،
المراقبة الفعالة التى يقوم بها المواطنون جميعاً : موالاة النظر في النصاب القانونى :
الاحتياطات اللازم اتخاذها اتقاء للحظوظ السياسية الكبرى : مراقبة عادات المواطنين

صحيفة

وأخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ، النزول عن وظائف صغرى للشعب . حب أكثرية المواطنين للدستور ، الاعتدال في مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية العامة . .

٤٣٣ الباب الثامن : علل الثورة وعلل الحفظ في حكومات الفرد ملوكية أو طغائية .

الفرق بين الملك وبين الطاغية : علل الثورة في حكومات الفرد مائلة بالجزء لنظائرها في الجمهوريات . ضروب التآمر على الأشخاص وعلى السلطات : الإهانات التي تصدر من الطغاة : تأثير الخوف والامتهان على الخصوص : ضروب المؤامرات التي يدسها الطمع في المجد . صنوف الهجوم الخارجية على الطغيان . اعتداءات أنصاره الأقربين : أسباب الدمار في الملوكية : أخطار الوراثية .

٤٣٣ الباب التاسع : وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملوكية تسلم بالاعتدال ، وللطغيانات

مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع الخداع وحسن الإدارة . رسم للذهب الأول : عيوبه . رسم للذهب الثاني : فوائده . صورة الطاغية . مدة بقاء الطغيانات المختلفة . تفاصيل تاريخية .

٤٤٤ الباب العاشر : نقد نظرية أفلاطون على الثورات . أخطاء أفلاطون المتعلقة بالنظم

الذي فيه تتعاقب الحكومات المختلفة في الغالب من العادة . أفلاطون أوجب المسألة أكثر مما ينبغي .

مقدمة بارتلى سانهيلير

إعلان حقوق الإنسان والمواطن هو ملخص العلم السياسى كله — منفعة هذا العلم ومنهاجه — أفلاطون : أن سياسته حقّة وعظيمة وأنها عقلية وتاريخية معا . ضلالاته — أرسطوطاليس : منهاجه تاريخى كله تقريباً . خطؤه وبراعته — منتسكيو : منهاجه أدخل أيضاً في باب التاريخ من منهاج أرسطو : روح القوانين . ما فيه من نقص وما فيه من عظمة — فولوبيوس — شيشرون — ميكافلى — هيز — إسفينوزا — روسو — الخلاصة : واجبات علم السياسة

الثورة الفرنسية قد أحدثت في مصائر الجماعات وفي التاريخ عهداً جديداً . فإن إعلان حقوق الإنسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة بالقواعد الحقّة للنظام الاجتماعى . وقد يمكن أن يقال عليها مع الإنصاف إنها " قدمت للطبع الإنسانى صكوك حقّه التى فقدتها في أكبر جزء من الكرة الأرضية " . فإن الجمعية التأسيسية ربما بلغت في عملها فوق ما كانت تقدر بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسى هو حفظ حقوق الإنسان التى هى طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها ، تلك هى الأسباب الوحيدة للصائب العامة وفساد الحكومات . إنها كانت تعتمد أن تقتضى حقوق النوع الإنسانى باسم فرنسا . بل هى فوق ذلك قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم .

لكن السياسة قد استباححت ألا تحفل ببيان فلسفى صدر به دستور خيالى . فإن السياسة وهى مستغرقة في المنافع وفي مشاغل الساعة لم يكن ليسعها أن تسمو إلى المبادئ . ولما أنها لا تفكر إلا في النتائج وعلى الخصوص في التطبيقات فلم تكن لتلقى بالها دائماً إلى أن من هذه الحقوق المعترف بها والمعلنة على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضاً . فقد كانت تلك الحقوق هى أسس النظام الحديد بأسره ، والينبوع الفياض الذى منه تخرج وتجري كل الأنظمة

الضرورية لترتيبه وبقائه . وإنها هي تلك التي تؤتي الجمعية الفرنسية استعلاء لا جدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التي كانت تقنع بحجائنها دون منافستها . إن السياسة لتقطع قرونا طوالا في العمل سواء في أوروبا أو في سائر بقاع الأرض قبل أن تستخرج من إعلان تلك الحقوق ما تكن من الثمرات . وإن رجال السياسة ، على رغم ما يصطنعونه غالبا من ازدراء هذه النظريات ، لا يزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها ويعملوا لها .

غير أن التاريخ، الذي يعرف بأى ثمن اشترت هذه الفتوحات للعقل وللعدل، هو الأعم بقيمتها جمعا . ففي نظره أن إعلان تلك الحقوق هو خلاصة ماتم من الجهود في مدى أربعين قرنا، كما أنه يمهّد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء . إن الجمعية التأسيسية قد فاقت في علمها من سبقها من الحكماء لأنها استطاعت الانتفاع بدروسهم . فلقد جهات الجمعيات أزمانا طوالا تلك الأوضاع الشرعية لعيشتهم وسعادتهم . ولم يطلعهم المقننون عليها إلا من وراء غشاء من الغموض ، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائما محيطة بها علما ، كذلك الديانات الأقدس ما يكون لم تستطع أن توجها . غير أن جهود الأمم والمقننين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة فقد وجدت ، بعد انتظار طويل ، أمة جدية بأن تفهمها قنة بأن تستثمرها بأن جمعت بينها . وإن الفلسفة التي ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدي للجمعيات لسعيدة بأن تثلثها تماما من أيدي الجمعية التأسيسية التي انفردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة . ليس لدى الفلسفة ما تزيده عليه ولا ما تنقصه منه . وإنما تلقى بنظرها من قنة هذا الأثر الخالد إلى الماضي الذي عاون في تشييده وإلى المستقبل الذي لن يزغزع من قواعده شيئا .

وإن من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع . فإذا كان حقا أن يكون لطبع الإنسان حقوق لا قابلة للنزول عنها فلا ينبغي للإنسان ألبتة أن يفقدها مع الجماعة التي هي غايته الحقّة وكأله . إن الجمعية أية كانت الصورة السياسية التي تلبسها ، أي الحكومة ، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها

إياها، تحترمها وتكفلها أولا في ذاتها ثم في جميع النتائج المشروعة التي تستتبعها. وإن خير جمعية تكون هي تلك التي تحقق، على أتم وجه، التمتع الحزبهذه الحقوق، وخير حكومة هي تلك التي تعرف أن تقيم وتثبتها في قلوب المواطنين على أحسن وجه، وأحذق الساسة هو ذلك الذي يفهمها ويطبقها خير تطبيق، إلى هذا المقياس الفسيح العادل يمكن أن ترد بلاضلة الجمعيات الماضية والحكومات التي أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة . فلا فلاطون وأرسطوطاليس ومنسكيو وروسو أن يحضروا أمام هذه المحكمة التي طالما استعانوا بقضائها دون أن يقدرها كل مداه، وإن الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء، ورجال السياسة والمقننون في كل الأزمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامها كل في دوره . إن الطبع الإنساني، إذ قد عرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات وبعد شتى من الامتحانات، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له، لأنه هو وحده الذي كان ينبغي أن يكون مطرح نظرهم أجمعين، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق وجميع الآلام التي ابتلت بها العناية الإلهية حكمة الناس وشجاعتهم .

إن الأولى باستراء النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتي كلها حقيقة باعتراف الإنسانية بتحليلها هي أعمال الفلاسفة . فإنها بديا قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة، ونصيبها الذي هو في الغالب من الأمر يكون أشد استتارا من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمرة . بل لها فوق ذلك على غيرها جميعا مزية أنها أوضحها محجة بلا جدال . وإن الشارع حتى الأشد بصيرة بالعواقب يقوم بعمله دون أن يعني بمعرفة المبادئ ولا بتحليلها . بل هو ينصاع إلى الشيمة السعيدة بل المعصومة لحكمته ووطنيته . ورجل السياسة أقل تعمقا للسائل من الشارع . فإن المصالح التي يخدمها والشهوات التي يجب عليه التوفيق بينها، ولو أنه في الغالب يشاطر في أمرها، تزلزل رأيه وتعمى بصره . فهو في المنازعات اليومية ستلحقه الحيرة في أن يقول بأى نور سام ينقاد . زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة في مجموعات

قوانين يضل فيها فكره إذ يحيط بتفاصيل غامضة مشكوك فيها . وهدى رجال السياسة ينطفئ نوره غالباً في سجلات التاريخ وهي أقل من الأخرى محلاً للاطمئنان . فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل بقدر ما يكونه الإنسان عن الضلالات والأوهام . إنه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الإنساني وجها لوجه ، ولا شيء على ما يظهر يمنعه أن يفهمه حق فهمه . فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان . بل لا عليه ألبتة أن يهتم بالأوضاع المادية للجمعية ولا بتختلف الظروف التي لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم ، ولا بالحوادث التي ترقى شأنها أو تودى بوجودها . إنه لا يتجه إلا إلى العقل وليس عليه إلا أن يجنى ما يجيبه به .

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لا يخلص ألبتة تماماً من تأثير القرن الذي يعيش فيه . وعبثاً يحاول التجرد فإنه يتصل دائماً بزمانه . وإن الدولة المثالية التي رسمها أفلاطون لا يزال يُتَنَسَّم فيها ريح السياسة الإغريقية ، كما أن حكومة الفرد التي كان يحلم بها منتسكيو هي نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة في كل أوربا ، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فإنها أيضاً مظاهر اجتماعية . وما دراسة الأمم إلا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها ويمثلونها .

على هذا فالحكم في أمر الفلاسفة سيكون أيسر وأكد بل أنفع من الحكم في التشريع والأمم .

فن هم إذاً ، منذ ألفى عام وأكثر ، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم في فهم الجمعية وإطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية ؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظوا بالمجد بأسمائهم وخلد ذكراهم . فبديا أفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو ، أحدهم منشئ علم الأخلاق والثاني منظم العلم والثالث أحصى مفسر للقوانين . ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة في قوة العقل وسهولته فولوببوس وشيرون في الزمن القديم وميكافلي في فجر العصور الحديثة وهبز وإسفينوزا في القرن السابع عشر

وروسو على عتبة الثورة الفرنسية ، بعضهم لا يسأل نظرياته إلا التجربة وما يعلم التاريخ ، والآخرون لا يأخذونها إلا من استنتاجات المنطق . أولئك هم جميعا أوعلى القريب . وحتى في هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين ، كم منهم من هم أخط درجة في الفضل وعلى الخصوص في المنفعة ؟

في علم السياسة كما في كل علم آخر لا يوجد إلا منهجان ممكنان : إما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم على الحوادث وينظمها ، وإما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيراً مناسباً ليضع منها مبادئ . فهنا الطبع الإنساني ملحوظاً مباشرة على ضوء امتحان يقض يحمل منه الفيلسوف في نفسه كل عناصره . وهناك الطبع الإنساني ملحوظاً على مسرح أكبر شقة وأشد غموضاً يسمى التاريخ . إن تعزف الإنسان في كل ما هو هو وما يجب أن يكون ، أو تعزفه فيما قد كان ، ذانكم هما المنهجان اللذان قد سلكهما الكاتب السياسيون من حيث لا يعلمون في الغالب من أمرهم ، وفي الواقع لا يوجد سواهما أبداً . هذان المنهجان ، إذا أُجيد فهجهما ، مع المزايا والمضار التي يستدعيانها ، يفسران بجلاء عظيمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التي تشوّه أجملها وأحقها .

ولقد ثبت أن المنهج العقلى ، في كل العلوم ، على رغم أخطاره أحسن من التجريبي . فإن الإنسان وهو ما هو في عقله أكد منه في حساسيته ولو أن العقل يضل أحيانا . وفي السياسة تفوق العقل هذا بدهى كل البداة . ونظراً إلى أن الأحداث التي تشتغل بها السياسة هي أحداث إنسانية أى إرادية فالعلم في مكنة ، إلى حد ما ، كالإنسان نفسه ، من أن يتصرف فيها على ما يختار ، وليس عليه ألبته أن يتحملها كيفما اتفق . فإن الإنسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذى يتغير ويتحسن ، ويؤيد ذلك على وجه بين تقدم المدنية . وإذا لم يكن الإحساس بالحزبة الذى لا يقاوم يحيا في الوعي الإنسانى ، فإن مشهد التاريخ قد يكفى في إثبات أن الانسان هو حرما دام أنه يتغير . من أجل ذلك كانت السياسة

هى العلم الوحيد الذى تجد الأنظمة الخيالية لها فيه محلا . لا شك فى أن الأخيلة غير القابلة للتنفيذ ليست جد معقولة فى السياسة ، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مدخلا : فإن الناس حتى العاملين منهم ليسوا منها معصومين ، بل قد مارسوها لا على أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح . أكثر من هذا أن السعد المفاجئ الذى أوتي به بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولاً وقلبوا نظام العالم لم يكن ، على ما يظهر ، إلا حالما عجبيا . فلقد قيل ، حتى فى أيامنا هذه ، إن مؤسس الأمبراطورية لم يزد على أن حقق قصة عجيبة تفزده هو وحده بسرها . حينما تلقى علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لا جناح على العلم أن يطمح هو أيضا إلى تعديلها . يجب عليه أن يحزم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التى لا تكون بعد إلا نوعا من السخرية ، ولكنه لا ينبغي له أن يجنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح . ينبغي أن يعتقد لنفسه من الحلول بل يعتقد أن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه فى الناس بل فى مصائرهم أيضا وإلا صار عقيا . يجب على العلم السياسى ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية . فإذا كان هناك إذا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فإنما هو علم الأخلاق بلا جدال . ورجال الدولة يعلمون ذلك حق العلم لأنهم يكادون لا يبهون لدروس التاريخ ونذر ما ينتفون بتجربة الماضى . والفلاسفة يعلمونه أيضا أحسن من رجال الدولة ، وأكبرهم هم أولئك الذين أعطوا العقل أكثر من سواهم .

إذا ما ذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هى الجمعية وما هى القوانين العامة التى يجب أن تسيرها ؟ شئ واحد . هو أن يعرف الطبع الإنسانى . ومتى سبر الغور من سر الإنسان ، عرف سر الجماعة التى ليس أفرادها إلا أناسا متشابهين جميعا إن لم يكونوا متساوين . إن غرض الاجتماع مهما عظم عدد أفرادها ، لا يمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين ، وأن يكون القانون الأسمى للفرد هو القانون الأسمى للدولة ، وهو منهاج بسيط بقدر ما هو قوى ، طبقه الفلاسفة أحيانا ، ولكنهم ، حتى بمساعدة عبقرتهم ، لم يستنجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغي .

نسائل بدياً أفلاطون ، الذى ، بفضل سقراط ، قد علم كثيرا من هذا المنهاج وعلمنا منه كثيرا فى أمر الإنسان : ما هى الجمعية ؟ لو أن فيلسوفاً قد عرف أبداً الطبع الإنسانى فى كل عظمته وفى شيمته القدسية لكان هو أفلاطون . فلم يكن للفضيلة مرب أشد أثرا ولا أغزر علما منه . حتى المسيحية ذاتها جاءت تستنير بمدرسته . ولا أحد قد فهم خيرا منه قانون أدب الإنسان ولا تعمق فى تحليل نفسه . لا أحد قد آتى السلوك العمل للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه . ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة فى أساسها بخطأ كبير موجب للاسف . لاشك فى أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ ، إنه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته . لكن أفلاطون بجميع مقننى بلاده ، وكما هو شأن دساتير إغريقيا أجمع ، يقسم الجمعية إلى طبقتين : طبقة الأحرار وطبقة العبيد . حق إنه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيراً يشبه التقريظ للثق الذى كان يشعر بكرهيته ، غير أنه لم يحاربه باسم هذه المبادئ السامية التى كان يعلمها حق العلم والتى كشفت له عنها پسيكولوجيا سقراط . إنه لم يهدره ألبتة باسم الطبع الإنسانى الذى حللته الفلسفة تحليلاً ، مع أنه كان لا بد له من أن يكون قد سمع لا شكواى العبيد التى لا يقبل فيها العزاء فحسب بل أيضاً الاحتجاجات الصريحة التى انتزعها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استنارة من قلبه . كان أفلاطون يعلم حق العلم الإنسان فى ذاته وفى كل عموميه ، لكنه فى العمل لم يكن ليعترف به إلا فى الإنسان الحز الذى هو وحده عضو فى المدينة . ومهما أوصى برعاية العبيد وملاطفتهم فإن العبد فى نظره ليس جزءاً من الجمعية المدنية أو بعبارة أخرى من الإنسانية ، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير " العبودية " ذلك الطابع القدسى الذى قد تلقاه فى حياة أخرى . فإن عبد مينون يجيب سقراط كما كان يجيبه رجل حر ، وإن ادكار تلك الحياة السابقة الذى لم تذهب به العبودية ألبتة ليس أقل حدة ولا أقل ثباتاً فى نفسه . حق أن أفلاطون قد أراد أن يقصر الرق على زمانه ونصح لمواطنيه ألا يتخذوا بعد من بينهم

عبيدا ، بل المتوحش وحده إنما كان أولى بأن يحمل الأغلال : ضلال جديد يرتكز على وهم قومي ، كما أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدني لم يكن أشدّ جرما ولا أشدّ عمالة .

لنسدل ستارا على هذا الجزء من السياسة القديمة . وما دام لدينا ما يجعلنا نعجب بأفلاطون فلا نقف عند هذه الأخطاء التي ليست كلها من عنده . فإن الرق كما عرفه قدم مكث بعده ألف سنة ، ولم تهدره المسيحية كما لم يهدره الفيلسوف . وقد اجتهد الإنجيل في تطيفه ولكنه لم يقض عليه . وكان سنكا أشدّ إقداما من القانون الجديد . في القرن السادس بعد الميلاد ، أية كانت التغييرات الأساسية التي اعتورت القانون الروماني ، ظل الرق باقيا بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق تخفف من قسوته . فلم يلفه جوستنيان ألبته مع أنه كان يزاول الإصلاح ، حتى بعد ذلك لم يخفف الرق إلا ليفسح محلا لهذه الحلقة الأخيرة من غل النظام الاتراي . فلنأسف لضلالة الفلاسفة الإغريقية ولكن لاندesh لأمرها . فإن الوقت لم يكن قد حان بعد : إنما المدنية وحدها هي التي بتعديلها شأن الجمعية قد أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتكهن بها عبقرية الفلاسفة ، لأن مثل هذه الأسرار لا يعلمها إلا الله .

فلنتحتمل إذا أن الفيلسوف قد نفى الأرقاء من المدينة فلم يدخلوها بخطا وثيدة إلا بعد ذلك بخمسة عشر قرنا أو عشرين قرنا . ولكن ماهي تلك المدينة كما يتصورها ، مدينته المؤلفة من أناس أحرار ؟ وأي المبادئ آتاها ؟ لنقدم ها هنا أزكى التحيات لأفلاطون ، فإنه أول من أبان أن ليس للاجتماع المدني قاعدة متينة سوى العدل ، وأن أية دولة لا تعرف أن تقوم عليه هي دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار معا . تلقى هذه القاعدة السامية الخالدة عن سقراط الذي تلقاها هو نفسه من وعيه ، تلك القاعدة التي تعيش في كل الجماعات ولو أنها في الغالب مجهولة فيها في غالب الأحيان ، إنما هي ملاذ المظلومين والنذير الأبدى للظالمين . وهي التي آتت القوة السياسية للديانة المسيحية . والتي كانت نبراسا لأعضاء الجمعية التأسيسية والتي هي غير قابلة للتقادم

كتر جمانها المقدس ، أعنى حقوق الإنسان . فلنذكر الفكرة التى أملت كتاب « الجمهورية » والفرصة التى أتجت هذا الحوار المعلوم النظير . يحاور سقراط أصدقاءه فى طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التى اعتاد الناس فيها الشك والبحث . لكن بما أنه ، على مسرح الوعى مهما كان للأؤه ، ربما لا تدرى قسمات العادل والظالم لما هى عليه من رقة ودقة ، فقد نقل الحكيم بحوثه إلى ميدان أوسع . فعمد إلى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهوراً وأضعف نوراً . لكن إلى أى دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة ؟ حق أنه لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن نتخذ نموذجاً : فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التى تضعها بعيداً عن هذا النموذج الذى يطلبه الفيلسوف . إنها دولة مثالية هى التى يمكن أن تقدمه له . ومن هنا كان كتاب « الجمهورية » وكذلك كتاب « القوانين » اللذين بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها إلا العدل ينظم منشأتها جميعاً كما يث فيها الأخلاق التى لا شائى لها .

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل . فمع أنه لا يريد أن يتبع إلا العدل والعقل قد أنكر الطبع الإنسانى أكثر من مرة . من ذا الذى يستطيع أن ينكر ذلك ؟ غير أن هذا الإدراك العام للدولة الذى لا ينبغي أن تكون له قاعدة إلا العدل والفضيلة أليس هو فى مجموعه مملوءاً بالعظمة وبالحق ؟ قد يخدع الفيلسوف فى تطبيقات هذا المبدأ . وقد يستنتج منه نتائج كاذبة بل خطيرة . ولكن هذا المبدأ السامى الذى جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق . مجد كبير أن يكون هو أول من أسطع نوراً صافياً كهذا . فى أيامنا لا محل للجدال فى قاعدة على هذا القدر من البدهة فى نظر العلم على الأقل ، وإن كان الواقع ، حتى فى الجمعيات المنظمة خير نظام ، مازال ، فيما يظهر ، بعيداً عن أن يتقبله ويعمل به . لكن فى زمان أفلاطون ، فى وسط تلك الحكومات التى كانت أكثرها لا يدين إلا للصداقة والعنف بأصله وبقائه ، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف ، فى ظل كثير من البغى وشتى من المظالم ، المبدأ الكفيل بكشفها والذى يظل أبداً دواءً للأمراض تصيب

الجمعيات ؟ أوليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد إلزام الاجتماع المدنى القانون الذى هو وحده قادر على إيجاد القوة الحقيقية والسعادة للإنسان ؟

ومتى وضعت هذه القاعدة العليا فهناك القواعد الثانوية التى يستمسك بها الفيلسوف، وهى التى ليست أقل مدخلا فى باب الحق ولا أقل خصبا .

بدىا لن يكون للسلطان فى الجمعية من غرض سوى منفعة أولئك الذين يتسلط عليهم . ولا ينشئ المواطنون الوظائف إلا لخدمة جمهور الجماعة . ليس من فن أيا كان به منفعة خاصة لمن يزاوله ، والفن السياسى فى ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة . فالمعمار يبنى الدار والطبيب يؤتى الصحة ورجل السياسة يدير الدولة ، دون أن يكون لأحد من هؤلاء أن يعنى ، بما هو رجل دولة أو طبيب أو معمار ، بالأجرة التى تتبع عمله بالضرورة قل أو كثر مقدارها ، والسياسى على الخصوص أقل اهتماما بمنفعته ما دامت المهمة التى أتمن عليها هى أشد نفعا وأعلى مقاما . إنه لا يتلقى السلطة أبدا لنفعه الخاص ، بل هو يعانيتها واجبا تفرضه عليه فضائله الخاصة التى يمتاز بها واختيار مواطنيه الحر . لا شك فى أن أفلاطون كاد لا يكون أقل بعدا عن الواقعيات فى زمانه حين كان يطالب الرجال السياسيين بالتزاهة منه حين كان يطالب بالعدل للمدينة . لا شك فى أن الورع حتى فى أيامنا ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة ، وأكثرهم ما زال بحاجة الى الدروس التى كان يلقيها أفلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرنا . غير أن القاعدة التى طالب بها السلطان ما زالت حقة وإن كان فى الغالب يتنكرها الساسة العاميون ، وأمثلة عظام الرجال أجمعين تشهد بحصافة الفيلسوف . فإن نفوس لوقرغس والاسكندر وقصر وشارلمان و نابليون وأمثالهم لم تكن نفوسا تستأثر بها المنفعة ، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم . أجل يجب أن يعمل السلطان الاجتماعى لمنفعة أولئك الذين آتوه لا لمنفعة أولئك الذين آتوه . أو بعبارة أخرى إن سيادة الأمة ، ذلك المبدأ الأساسى للدساتير الحرة ، ليست ألبتة شيئا آخر إلا تلك القاعدة . وقد كانت الجمعية

التأسيسية لم تزل أفلاطونية حين أعلنت أن القوة العامة إنما ربت لمنفعة الجميع
للمنفعة الخاصة لأولئك الذين ائتمنوا عليها .

من هذا المبدأ الثانى تنتج نتائج عملية فى غاية من الأهمية تنطبق على جميع
الدول بلا استثناء . لمن يجب أن يكون السلطان ؟ جواب هذا السؤال لا يمكن
أن يكون موضع شك ، السلطان لمن هم أحق به . وأيا كان مع ذلك شكل الدولة
السياسى ، وأيا كان دستورها ، فالعدل يقضى لا محالة كما تقضى منفعة المجتمع نفسه
أن تكون الأيدى التى يوكل إليها أمر هذا العبء الخطير هى كذلك الأجدر بحمله .
من أجل ذلك كان أفلاطون يمدح الملوكية أحيانا بشرط أن يكون الملك ، هذا الراعى
المقدس ، قادرا على أن يعرى بيد رحيمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذى وكلت
إليه رعايته . ومن أجل ذلك كان أفلاطون ، ليصل الى تحسين حال الجماعة ، قد يقبل
حتى النير الوقتى لطاغية مستنير ، نفسه الفتية المحبة للخير تقبل جميع النصائح الحكيمة
والقرارات الحازمة التى تتخذ الدولة بأن تجدد شبابها . ومن أجل ذلك على
الخصوص يشيد بذكر الحكومة الأرستقراطية التى اسمها ، إن لم يك كاذبا ، كفيل
بالتبصر وبالفضيلة . لقد استهزئ بأفلاطون أحيانا إذ أعلن أن الشعوب لا تسعد
إلا حينما يصير رؤساؤها فلاسفة أو حينما يكون فلاسفة رؤساءها . لقد ظنوا
أن يمدوا فى هذا التقرير ، الذى ليس إلا نتيجة لحسن التقدير والتجربة ، ضربا من
مطالبة دافعها الطمع ، أو أنه ربما كان ضربا من السذاجة الفلسفية كأنما كان
الفيلسوف غيراً لمحـب الحكمة ، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منها
على سعادة الأفراد . وفى الحق ليس عند أفلاطون إلا حكومة واحدة هى حكومة
الأخيار ، هى الأرستقراطية^(١) ، على المعنى الحقيق لهذا الاسم المسعود . أما الأخرى
أية كانت فإنها لا تكاد تستحق اسم حكومات . لأنه ليس من حكومة حقـة

(١) ر . كتاب السياسى لأفلاطون ص ٤٥٨ من ترجمة كوزان . وعلى هذا المعنى الأفلاطونى
يجب أن نفهم كلمة الأرستقراطية فى علم السياسة . ولقد خلط منسكيو كثيرا إذ لم يعن بهذا المعنى وتابع
اللفظ العامة . فلم يتكلم على الأوليفرشات إلا تحت اسم الأرستقراطيات .

إلا تلك التي فيها تكون الفطنة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها . وإن الحوادث، كما يجلوها التاريخ، قد خطأت في الكثير الأغلب نظرية الفيلسوف، فلم تكن الأمم لترى على رأسها دائماً أولى الرجال بذلك، لكنه لم يكن قط شعب حر لم يفعل كل ما يستطيع لجعل الأهلية وحدها علة الوصول إلى السلطان كما يريد أفلاطون . وقد يشرف الحكومة النيابية أن تعني، بتواليها الحاذقة، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى إعطاء السلطان للمواطنين الأكفا من سواهم لتنفيذه . إذاً فنظرية أفلاطون حقة بقدر ما هي نافعة لو أنها مع ذلك كانت أيسر صعوبة في التطبيق وأقل ندرة في الوجود .

نتيجة أخرى لها ما لما قبلها من الخطر ومن الحكمة . إلى أي الأيدي يسلم السلطان ؟ فهما كانت تلك الأيدي نقية وقوية فإن التبصر يقضي بأن نتخذ الضمانات من الأخطاء وسوء الاستعمال التي يرتكبها الضعف الإنساني ويمد لها في الأعذار . إن الأعين الأبصر ما تكون ليست دائماً يقظة : بل الحكمة مهما كانت يقظتها يدركها الإعياء . ومهما تكن الثقة التي يستحقها رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الأمر إلى الأنظمة . إن جواذب السلطان أياً كان لا تكاد تقاوم، ومعاطة الشؤون، وهي من العجلة والضوضاء على ما هي بالضرورة، لا تسمح دائماً حتى لخير العزائم استقامة وتجربة بأن تميز الحدود الحقة مما عداها . فبقى حينئذ، متى أريد للدولة السعادة والبقاء، أن يُحد من غلواء السلطان نفسه . فتأسيس السلطان على مبدأ واحد تعريض له عماً قريب لأن يجاوز هذا المبدأ حدوده ويقول في ذلك فيودى به غلوه . لا شبهة في أنه ينبغي دائماً أن يكلف الأخيار إدارة المصالح العامة . لكنه ينبغي أن يكون الجمهور من تحتهم وعن أيمانهم وعن شمالكهم، مهما كان منحط المقام عنهم، محتفظاً دائماً بحقوقه مانعاً باستعماله تلك الحقوق من الإفراطات حتى في الخير حيث الفضيلة قد تتغلى عن نفسها إلى الإفراط . فليس من الحكومات ما يقدر له البقاء إلا الحكومات المعتدلة . فقد أهلك الطغيان نفسه في إيران بسبب السلطان الذي ليس له من حدود . وفي الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية أتيينا حكيمة بعد .

ها هنا الحرية التي لا وازع لها قد أنتجت إباحية يؤسف لها ، وهناك طاعة الرعايا العمياء قد ولدت طغيانا شنيعا . وبين هذين الإفراطين كانت إسبرته المعتدلة ، وعلى هذا كانت هي الحكومة الأفضل والأولى بالطمأنينة . غير أن إسبرته نفسها لم تعرف أن نتجه بهذا المبدأ الخصب الى ما ينبغي من مدى ، ومن الممكن اقتراض دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالا منه في حكومة إسبرته . وإذا بحث أفلاطون عن هذه الحكومة الفاضلة ، وربما أنه لم يجدها . لكن أليس مجدا عظيما أنه قد بحث في أمرها ؟ وهذا التوازن الحكيم لعناصر الدولة أليس هو الغرض الذي رمت إليه الجماعات المستنيرة ولا تزال تتابع خطاها نحوه حتى الآن ؟ من أين جاء معظم الثورات إن لم يكن من إفراط السلطان المسلم لبعض الأيدي ؟ ألم تكن الجماعات قد زلزلت في غالب أمرها بأن صارت الطبقات الممتازة وشيكا ظلمة بحكم طبائع الأشياء ؟ أو ليست الدساتير الأتقى ما تكون هي التي كان فيها الاعتدال المنصف للسلطان أشد استقرارا سواء أصاب ذلك من إرادة الشارع الحكيمة أم من الاجتماع الفجائي لشتى الظروف ؟ أو لم تكن إسبرته ورومة من أكبر الأمثلة على ذلك ؟ وماذا تفعل الآن الشعوب الأرقى مدنية في أوروبا إلا أنها تعطي حكوماتها حينما يقومون بتعديلها القواعد المتينة والفسيحة التي جعلها أفلاطون ركنا للسلطان الذي يريد أن يبتقى ويؤدى واجباته الاجتماعية ؟ ولقد أوصى حكما بعد أفلاطون بضرورة اعتدال السلطان لبصير باقيا قويا يجعله شرعيا ومنظما . لكنه هو وحده الذي فهم هذه الضرورة حق فهمها لأنه هو وحده الذي قد عرف الروابط الخفية بين الاعتدال في مبدأ الدولة وبين الاعتدال في نفس الفرد .

غير أن هذه الضمانة الأولى على قوتها ليست كافية . بل يلزم أن تضاف إليها ، ما دامت تشمل السلطان كله وتحمده من حيث لا يشعر ، ضمانات أخرى أشد بداهة وإن لم تكن أشد حرمة . فإن أولئك النواب الذين إليهم وكلت المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حسابا عما قد استعملوا السلطان فيه . ونظرا إلى أن جميع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا جميعا على

نسب مختلفة في انتخاب الحكام من الشيوخ والقواد والكهنة إلى ضباط البوليس المدنى فإن جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا إدارتهم أمام أولئك الذين وكلوا إليهم السلطان واحتملوا أمرهم بطاعتهم إياهم . وهذه الرقابة الشديدة تقع في أوقات دورية ومتقاربة . ولا بد أن تكون العقوبات التي يجزى بها الذين اقترفوا الآثام معينة من قبل ومطبقة بحسب الإجراءات المبينة بالقانون . إن مسؤولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الادارة . ومتى كانت جدية كما ينبغي أن تكون فإنها تنفي عن الوظائف العامة تلك الأخطاء التبعية التي تخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان . زد على هذا أن لهذا النظام منزلة إمساك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة في آن واحد . متى كان الأمر كذلك فإن الخشية المشروعة والمتكاثرة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظة تامة . كل دولة لا تكون فيها المسؤولية عن السلطان ملحوظة من قبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها ، لإصلاح مجاوزة الحدود القانونية ، إلى المصادفة وإلى عنف الثورات . وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشر حين لا ينفع التلافي ويلقون عن أنفسهم العبء حينما يبهظهم حمله . لكن الخير هو في اتقاء الاختلال بالعناية بمراقبته لأنه لا يمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة إلا بأن يحرج الجسم الاجتماعى جروحا كثيرة كان قليل من التبصر كافيا بغاية السهولة في اجتنبها .

وذلك أمان أخير من الدولة بأسرها ، ومن شهوات العامة ، كما هو أمان من أخطاء الحكام ، وهو إنشاء جمعية خاصة إليها توكل رعاية الدستور وحفظه . مفاتيح أبواب تلك الجماعة الرفيعة المقام بيد السن والفضيلة دون سواهما ، فهي تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولى الخبرة . ولا يكون لحراس القوانين أولئك إلا مهمة واحدة ، هي منع ما عسى أن يعتري مبدأ الحكومة من صنوف الزيف السرية التي هي بهذا الوصف مخوفة النتائج ، التي يمكن أن تعتري مبدأ الحكومة . ليس الأمر فقط بصدد الإجراءات التي تضربه مباشرة فإن هذه الإجراءات ظاهرة

لأعين الناس جميعا، فكل المواطنين الطيبين يفهمونها ويرفضونها، لكن في الإجراءات والقرارات اليومية ميولا عميقة ونتائج بعيدة لا يكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور، ولا تكفى في أمرها الوطنية ولا الاستقامة، لأن تلك أخطاء قد ترتكبها الوطنية والاستقامة السياسية إذا لم يظهرهما عليها النصيح البصير. فيلزم حينئذ أن يقوم بجانب السلطان القائم بالأمر إما بواسطة الحكام وإما بواسطة الجمعية العامة هيئة في الدولة لا تلى الأمور التنفيذية لكنها تحمى مبدأ الدولة الذى هو مصدر الحياة في المدينة بأسرها وتحافظ عليه جد المحافظة بأن تجنبه التأثيرات التى يمكن أن تمسه بسوء. حراس القوازين هم السلطان الذى يحفظ الدولة من شر المواطنين الذين قد تفسدها حريتهم والحكام الذين إذ يغفلون في أمر النظام الموكل إليهم ولايته يمكن أن يعرضوه لأخطار ليست أقل لإفسادا.

على هذا فاركان السلطان، على حسب أفلاطون، هى أولا العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسئولية واحترام القانون.

وإن سلطانا مكونا على هذا الوضع هين عليه أن يعرف العلاقات التى يجب أن يرباها مع المواطنين. فبديا كل المواطنين تجمعهم الروابط الأضيق ما تكون والأحسن ما تكون، وسواء أكانوا حكاما أم محاربين، صناعا أم زراعا، فقد نشأوا جميعا من أرض واحدة واتخذوا وطنا "هو أهمهم وهو مرضعهم المشتركة، فيجب عليهم جميعا حمايته من أيهم اجتراً على مهاجمته، ولأنهم جميعا خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم بعضا إخوانا". (القوانين ك ٣ ص ١٨٧ من ترجمة كوزان). إن الله في أوامره العالية التى لا ندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس الذهب والفضة والنحاس والحديد. وهذا تميز أول وسام يدعو البعض إلى السلطة ويدعو الآخرين إلى الطاعة. فالمدينة التى تنظم أمورها على هذه الفروق التى ليست قط من صنعها تكل إلى هؤلاء السلطان الذى يدبر أمرها، وإلى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها وإلى الزراع القيام بنفقاتها وتغذيتها. ثم بعد ذلك يمكنها أيضا إلى جانب هذه الفروق في الفضائل التى هى رأس المميزات

أن تخصص آخرين لامية لهم إلا الثروة : تلك هي النصاب السياسى ، الذى ربما لا يكون له نصيب من رفعة الاعتبار ولو أنه ضرورى . وعلى الرغم من هذه التمايز التى تقررها الجمعية ، بل على الرغم من تلك التى تأمر بها مشيئة الآلهة ، فالمدينة لا تكون إلا أسرة أعضاؤها أجمعون يجب أن يشعروا على التبادل بالتراحم الأخوى بينهم . إن الرابطة الاجتماعية إنما هى الإخاء . وإن أفلاطون الذى يبين هذا المبدأ العظيم بغاية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون ، إذ كان الناس جميعا فى نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحرارا قد كانوا أعضاء للمدينة . من هذا التسامح الاجتماعى تنتج نتائج حسنة . فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مغلصة للقوانين التى لم تسن إلا للنفعة العامة . وهذه الطاعة نفسها تصير مقياسا لفضيلتهم المدنية وأول شهادة على كفايتهم لوظائف الدولة ، ومن ناحية أخرى يحكم قوامون على إخوان لهم باسم العدل يستطيعون فى أكثر الحالات ألا يستخدموا إلا الإقناع ولطف سلطانه . فإن القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر ويقتضى يوضح الأسباب التى عليها قد بنى . وهو يتبدى أيضا بالإقناع قبل الإكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيا كان تخرجها العادل لا تطبق أبدا دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالوصايا الشديدة التى تكون قد تقدمت بين يديها من قبل . وبالجمل فاستعمال القوة حين يكون ضروريا بصير مشروعا لأنه دائما مركزا على العدل ، ذلك قانون الدولة الأسمى الذى لا يجوز تعدى حدوده . فالسياسى المستنير يلزم إذا المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم . شأنه فى ذلك شأن الطبيب يرى المريض الذى يقاوم العلم الخاص بإنقاذه . غير أن هذه الأحوال هى من الندرة بمكان ، فإن عقل المواطن الطبيب هو على العموم بصير بالواجبات التى عليه أداؤها . إن المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة . ولما يوصف بالكياسة فن أولئك المقتنين العامين الذين لا يستعملون أبدا إلا الطريقة السهلة لولاية جبروت وقسوة عوضا عن هذه الطريقة المزدوجة التى تقنع العقول قبل أن تقيدها بنص محكم ومتحرج .

إن السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من هذا الطراز مستشعرا لإحساسات طاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع بلا عناء أن يقوم بمهمته النبيلة . وإن غرض رجل الدولة الذى يفهم نفسه حق فهمها هو جلى غاية الجلاء : إنما هو أن يجعل المواطنين بقدر استطاعته مواطنين فضلاء . وإن الفضائل التى من واجبه أن ينشأ فيهم بالقودة الحسنة التى يقوم بها والنصح لهم إنما هى العدل والاعتدال . وقد تكون الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل فى ذاتها، وإن تجربة الأمور، إذا حذق ملاحظتها، تكون قد علمته أيضا فأحسن تعليمه . ولا وسيلة لسلامة الأفراد إلا بهذا الثمن ، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد منه محلا للشك . وما السبيل إلى ذلك إلا واضحة وأمينة . إن هذه الفصاحة التى يشيد بذكرها الخطباء السياسيون، والتى هى قديرة فى الواقع، ولو أنها فى أكثر الأحوال خطيرة وآثمة، لا يمكن أن يكون لها موضوع غير هذا الموضوع . إن رجل الدولة الذى لا يعرف ألبة بادية بدء أن يتخذ الحق والعدل ناصحين صاحبين وفيين من شأنه أن يرثى له . إنه لا يرى أنه يضر مصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معا . إنه ليس إلا سفسطائيا أسلم أمره إلى المصادفات وسوافل الأكاذيب وإلى الإمعان فى اتباع الشهوات وإلى جميع أخطار الخطوة الشعبية . فالخطيب الحق هو قبل كل شيء ذلك الذى يمكن أن يعترف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون فنصل رومة : ” خير قد أوتى حسن البيان “ . فالخطيب الذى ينقاد إلى قواعد أخرى ربما يرضى طمعه أحيانا ، لكنه تلقاء هذا الأجر المغتصب والمشكوك فى أمره يحسد فى طريقه جزاء آخر لا يفوته أبدا وهو احتقار القلوب المستنيرة والنفوس الشريفة جمعاء . السياسى الحق يغذى مقاصد مختلفة أيما اختلاف . ولما أنه لم يك فى قلبه النبيل إلا منفعة واحدة هى منفعة الفضيلة فإنه لا يظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها . تكبير حجم المدينة قليلا ما يهمه، ولا يهمه إلا كمالها الأخلاقى . ولم يك سقراط، حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التى هى، على جلالها، غاية فى البساطة، ليجعل أنه بذلك يشترى ابتسام حذاق أهل زمانه . وقد يكون من

المحتمل أنه يثير ابتسام حذاق أهل زماننا إذا أصغوا إلى صوته مصادفة . غير أن سقراط على حكمته المعصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة في شهادتها . كيف أن كثيرا من رجال الدولة المشهورين الذين هم ، مع كونهم غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين ، قد استخدموا السلطان حتى نقم منهم الشعب الذى كانوا يحكمونه شر انتقام ؟ ثيمستوقلس قد نفى ، وملتيا دس حكم عليه بالسجن ، وسميون غُرَّبَ ، وفريقلس جر من تلابيه إلى مجلس الحكم ، وكثير غيرهم . فكيف انخدع هؤلاء جميعا إلى هذا الحد عن ذلك العلم الخطير الذى كانوا يزعمون أنهم يعلمونه ويطبقونه ؟ وعوضا عن أن يجعلوا مواطنيهم أخيارا ، كما كان يجب عليهم ، بل كما كانوا يظنون أنهم يفعلون ، لم يجعلوا منهم إلا موجودات مفترسة مستعدة دائما أن ترتد على قادتها وتزق رؤساءها بلا عدل ولا اعتراف بجبل ولا رحمة ، فى حماة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التى يجعلها قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض ، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم أمر ترويضها واستئناسها . ذلك بأن علم السياسة على بساطته وطهارته ، كما يتصوره الحكيم ، هو شئ عزيز ونادر على رغم دروس الأسانذة أجمعين الذين يتصدرون لتعليمه تلامذتهم ومريديهم . فليس إلا قليل من الرجال فى الدولة ، لا يكادون يزيدون على آحاد ، بل ربما رجل واحد ، هم الذين يقدرون على قيادة الأغيار ، لأن قليلا من الناس هم الذين يعرفون أن يقودوا أنفسهم . وفى الحق يجب على السياسى أن يكون فيلسوفا قبل كل شئ أى حكيما بمقدار ما أوتى الإنسان أن يكونه ؛ بمثابة على جهود طويلة مخلصة . لكن فى الواقع وفى أغلب الأحيان ليس السياسى إلا سفسطائيا ، والمواطن النادر ، المواطن الوحيد الذى يمكن أن يقود الدولة إلى الخير وينجيها ، ليس فى أغلب الأحيان إلا ضحية للشهوات الجاهجة التى لا يشارك فيها والتى كان يمكنه أن يعدل أمرها فى إخوانه كما عدل مجراها فى نفسه . إن فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العلم على ما يفترضه جهل العامة أو على ما يظنه رجال الدولة فى خيالاتهم ، بل إن الدرس الذى كان يلقيه سقراط على تلميذه السيياد ما زال أولى بالساسة أن يتلقوه وأن ينتفعوا

به: "يجب قبل كل شيء يا صديقي أن تفكر في اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألا يعنى بنفسه وبماله من الأشياء فحسب بل أيضا بالدولة والشؤون التي هي للدولة". قاعدة عميقة قلما كان يصنى إليها أهل أتيننا بلا شك وحتى الآن لا يكاد أحد يصنى إليها أيضا .

غير أنه إذا كان السياسي يلتقى نصبا من أمر إدارة مواطنيه وتغيير ما بهم فلا أقل من أن يحدد في المدينة جزءا يستطيع أن يطبعه على ما يبنى ويكون ما فيه من أصل صالح نواة لما يكون في مستقبل الدولة : ذلك الجزء هو الطفولة . فبالترية يكاد المرء يجعل من الإنسان ما يشاء . لأن التربية تعدل كل الخواص التي يجيء بها كل منا عند ولادته تعديلا جوهريا . ودون أن نتكلم على هذا الأثر الخفى القوى ، فإن التربية إن لم تعمل إلا لاكتشاف طباع المتمازين وتخليته ، فانها تكون قد أدت للجماعة خدمة عظمى وأتمت بهذا عينه المشيئة الخفية للعناية الإلهية . إن التربية متى أجاد فهمها رجل الدولة الذى يستطيع أن يفسح لتبصره أمدا بعيدا ، تكاد تكون هي النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية . بفضلها "يصير الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالا ومواطنين أكثر خيرا ممن سبقوهم ، بل هم فوق ذلك ينسلون للعالم أولادا يريدون أن يكونوا خيرا من آبائهم" . وتسير الدولة قدما إلى الارتقاء في مدارج السعادة والفضيلة . وإذا فليس في الجماعة منفعة واحدة ، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية ولا بأدق العناية من التربية . بين بذاته أن ما يجب على السلطان الفطن أن يصوره قبل كل شيء ، هو نفوس مواطني المستقبل . ذلك بأن النفس وحدها هي التي لها ارتباط بالعدل الذى بدونه لا يكون الرجل ولا الدولة شيئا مذكورا . غير أن الرياضة البدنية المنظمة (الجباز) تشغل في التربية مركزا عظيما وإن يك ثانويا ، لأنها هي التي ينبغى أن تمهد للنفس الآلة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوى . وفوق ذلك فإن التربية تمتد باضطرار لتسع الجنسين جميعا ، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجال شيئا كثيرا . فأيا كان بعد ذلك ما يختص به النساء أليس بهن من حاجة أيضا إلى نفس مستنيرة وجسم قوى ؟

أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهن من أثر في قوة أولادهن وعقولهم ؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسي على أكل ما يمكن أن يكونوه . أما في تربية الشبيبة فينبغي أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة . بل إلى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديعة المقدسة . وإن الأطفال جميعا يستحقون على سواء اهتمام الحاكم المكلف تمييز هؤلاء الأشخاص الممتازين ، وهم تلك الطبائع من الذهب التي ستجعلها الفلسفة هي الأحق بالسلطان .

لا يكفي مع ذلك أن يباعد بين نفوس الأطفال وبين كل ما يمكن أن يلوث طهارتهم ، لا تكفى إضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على الفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال ، بل لابد فوق ذلك من أن تنمي فيهم أصول الدين التي أودعها الطبع قلوبهم جميعا والتي منها تظهر الاعتقادات القوية التي تصل بين المرء وبين الله . إن الله هو الأول وهو الوسط وهو الآخر لجميع الكائنات . إنه لدى الناس الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء ، وإن الإيمان بوجوده هو أساس للقوانين . هذه العقائد الكبرى الضرورية التي يجب تثقيف الأولاد بها والتي يثبثها الشارع ، إن كان حكيما ، بجميع ما لديه من وسائل اللين والقسوة في أنفس المواطنين ، هذه العقائد بسيطة بقدر ما هي نافعة . وإنها لترد إلى عقائد ثلاث : وجود الله ورعايته وعدله الذي لا يلحقه ميل . بدونها يضل المرء بالمصادفة في هذه الدنيا إذا أسلم إلى التزغات وإلى غياهب شهواته وجهالته . إنه لينكر نفسه ما دام لا يعرف من أين أتى ولا ما هو المثل الكامل المقدس الذي يجب أن يروض نفسه دائما على الاقتداء به والتوكل عليه . وليس للدولة من قاعدة قارة ما دامت لا تتركز إلى هذه القاعدة . ذلك بأن العدل المقوم لحياة الدولة ونظامها لا يأتي إلا من الله الذي هو يتحد به في جوهره الأبدى . فينبغي إذاً البدار منذ السنين الأولى لبذر هذه العقائد المقدسة في القلوب جميعا . بل القانون نفسه لا ينبغي أن يهمل بعد ذلك أن يدعو إليها بالإقناع أو بالقسوة أولئك الذين ينسونها ويتركونها تنعدم

في الصدور لضعف في أنفسهم أو سوء في أخلاقهم . كل تربية ليست دينية ناقصة وباطلة، وكل دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عميا عنها فتلك دولة توشك أن تهلك . ليس الأمر ، كما قد يظن الساسة العاميون، أن يجدوا في الدين آلات يستخدمونها للحكومة، كلا إنه للجماعات والدول حاجة وأكثر من حاجة ، إنه أكثر من ضمانه للنظام ، بيد أنه ذو حدّين تبعاً لما يستخدم فيه . الدين قد تولد من التوثب الذي لا يقاوم للعقل الإنسانى . إنه في صورته المختلفة للعقل الإنسانى الترحمان الطبيعى المحض والأعمق ما يكون غورا . إن الإنسان يقدس الآلهة كما يحترم أباه، إنه يعبدهم بأنهم الينبوع المقدس لجميع الخيرات، وعلى الخصوص للفضيلة والعقل، أوليس مجزّد الجدال في وجود الله يكاد يكون كفرا ؟ الدولة ، كما يفهمها أفلاطون ، هى إذا جماعة من أناس متساوين أحرار ، يعملون شركة بينهم عملهم وفطنتهم ، وينمون جميعا البذور الإلهية التى تنطوى عليها نفس الإنسان ، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة ويطيعون ، لبقاء النظام في المدينة، الحكام المستنيرين أولى الرعاية والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء ، يخضعون ” للقوانين التى ليست إلا قواعد العقل ذاته “ . طبعتهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع العلوم، يقضون حياتهم المقدسة تحت أعين الآلهة .

يكاد يكون غير نافع أن يقال إن الدولة الفلانية التى رتبت لبقاء السلام والاتحاد في داخلها، لا تبحث عند جيرانها إلا عما يشبه حالها من الرغبة في السلام، على أنها تكون دائماً على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير، ويكون حماها وهم على استعداد لطول ما تعاطوا من التمرينات الرياضية القاسية والدراسات العلمية واثقين بالظفر على قدر ما تؤتى الشجاعة والوطنية مهما كثر عدد أعدائهم . غير أن المدينة لا تجعل من الحرب الغرض الوحيد لهما كما قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة . ” بل تنظم كل ما يختص بالحرب تمهيدا للسلام لا أن تجعل السلام ممهدا للحرب “ . وثنى الخصومات مع الخارج بقدر ما نثى الثورات الداخلية تقريبا . ولما أنها عازمة على ألا ترتكب أبدا مظالم نحو الأغيار فهمى تتفادى من نصف الغرض الذى يجعل الدول في الغالب

على حمل السلاح ، بل ليس عليها إلا أن تدفع عن نفسها بكل ما للقضية العادلة من قوة إذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم ما لها من الفضائل .

تلك هي القسمات الرئيسة للسياسة الأفلاطونية . أفليس ملؤها الحق والعظمة والخصب ؟ وهل في هذه السياسة النبيلة الحكيمة شيء ناي ؟ وهل بها من الخيالي شيء ؟ وهل هي لا يمكن تطبيقها إلا على المدينة الإغريقية التي فيها ولدت ؟ أوليس أن نظر الفيلسوف قد امتد إلى ما وراء المدينة الضيقة التي انحصرت فيها أنظار غيره ؟ إنه لم يقتصر على العلم بما كانت الدولة في جمهوريات إغريقيا ، بل هو إذ يسعى لفهم ما هي الدولة في ذاتها ، قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة . ولما أن في هذه المأساة الفسيحة التي تلعبها الإنسانية على ما شاء الله من مسارح الزمان والمكان هؤلاء الممثلين العظام الذين يسمون الأمم يتابعون بلا انقطاع نهاية تتباعد دائماً أمامهم ولو أنهم يقتربون منها دائماً ، فقد بان أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هو الحقيقة بعينها التي تكسبها الجماعات الإنسانية شيئاً فشيئاً والتي تستمتع بها على نسب استنارتها وفضائلها . ألا فليعلم حق العلم أن هذه هي الوجهة الكبرى لسياسة أفلاطون . وهذا هو الذي يجعلها خالدة ويوصى بها تفكير الحكماء ويوصى بها أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة . يتحدث الناس غالباً بأحلام أفلاطون بل تردها عقول كبيرة أحياناً إلى السخرية . إن التصريح بأن هذه المبادئ العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ما هو حقيقي ولا قابل للتطبيق ليس نقداً للفيلسوف الذي له المجد بأن كان أول مستكشف لها ومعلن إياها ، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هي عند الناس أسماء جوف . إنما هو تنكر للطبيعة الإنسانية وللتاريخ وللدنية كل تلك التي تجتد من حيث لا تشعر غالباً في تحقيق هذا النموذج المقدس . وإن السياسة الحققة هي تلك التي تحسن تحصيله أكثر من غيرها . وإن المذاهب الاجتماعية والحكومات إنما تندهور بمقدار ابتعادها عنه . فإن مبادئ حوارى سقراط هي يجمعها أنقى جميع المبادئ نقاء وأقبلها للتطبيق في العمل .

حقا يعز علينا أن نتزل من علياء هذه النظريات التي لا غبار عليها الى هذه التطبيقات التي حاولها الفيلسوف ذاته والتي هيئات أن تنطبق على مقاصده الخاصة: شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد وإهدار الملكية والتربية الرجولية لجنس لم يقدر له بالضبط ما قدر للرجل ... الخ كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرنا قتهاقت من ثم بتأثير نقده . ثم كان أن عادت الى الظهور أكثر من مرة تحمل كل ما بها من بطلان دون أن تكون لها رشاقة الأسلوب الأفلاطوني . لكن لتسمح لنا عبقرية أرسطو أن نقول إن هذه النظريات ليست هي بالضبط سياسة أستاذه . لاشك في أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ما وجه إليها من اللوم لم يمنع من نشرها بعد الطي . ولكن كان خيرا أن تبرز الحقائق الخالدة التي تبررها والتي ، على رأي ، تمحو كل تلك الأخطاء . لقد وقفوا عند هذه الجمهورية المثالية التي رسم أفلاطون لها صورة غير مستقرة ولا تامة . غير أنه هو نفسه ، وهو لم يزل يلتزم التهم السقراطي ، قد ابتسم منها أكثر من مرة . فهو يتكهن بما ستثيره من الاحتجاجات من كل نوع ، وهو يفهمها بلا عناء ، وإذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذي يقتضيه ، فهو لا يظن كذلك أن الحكومة الجديدة التي يقترحها تحقق ذلك المثال تماما . فالغرض المباشر للجمهورية ليس إذاً تلك الحال الواقعة كثيرا أو قليلا أو الممكنة كثيرا أو قليلا التي لا يشتغل سقراط بها إلا عرضا ، بل الموضوع الأول والأساسي للجمهورية هو دراسة العدل معتبرا في الفرد وفي الدولة . لا شبهة في أن سقراط يظن أنه أيضا يطبع العدل في هذه الحكومة المثالية التي يصفها ، لكنه يشعر ويعترف ألف مرة أنه يمكن أن ينخدع في هذا النموذج الذي جعله كثير من الجماعات ومن الحكومات أشد زيفا مما فعل ، والنقطة الوحيدة التي هو فيها واثق من ألا يضل هي طباع العدل وسيادته الاجتماعية . أما تلك النظريات فليست محلا للنقاش بل هي محل للإعجاب ، وإذا أمكن فلتجعل موضع التنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ومما فعل الشعوب التي لم تعرف أن تنفذها .

ومن النافع أن نزيد على هذا أيضا أن أخطاء الفيلسوف كأخطاء النفوس الكبيرة، تأتي من الغلو في المبادئ الفاضلة : إنها لا تتولد إلا من الإفراط في الخير. فإذا كان يريد شيوخ الأبطال والأولاد والنساء فذلك لتقرير الوحدة المدنية على أرسخ ما يكون من القواعد، وقد يظهر له أن إحاء المواطنين بعضهم لبعض مزية عظيمة القدر الى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينة إلا عائلة بل فردا عظيما واحدا إن استطاعه ، فهو يهدم الطبيعة نفسها ويتنكر لها لأجل أن ينقذ الدولة . فإذا كان يريد إهدار الملكية فذلك على الخصوص في حق المحاربين الذين لا يملكون شيئا ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير إلا حب الفضيلة والوطن حبا لا يشبعه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يطغون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم . إنه يعلم كل ما تقدر الشجاعة التي تحمي المدينة على إذلاله ، إنه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل وبين القوة التي تكفلها لهم الأسلحة : إنه يريد اتقاء الاستبداد في جمهورية فيها الحزبية الحكيمة المنظمة هي وحدها التي فيها محل على الدوام . وأخيرا إذا كان يريد أن يؤتي النساء تربية عسكرية ما كانت بطلات إسبرطة ليحتملنها ، وإذا كان يريد إيتاءهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كفاء لها ، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية في السمو . لقد كانت المرأة منحطة المقام في زمان أفلاطون ، فلم يكن الحب منصرفا إليها حتى في رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات ، ولأنه يريد أن يرفع قدرها من هذا الانحطاط ، قد انقاد الى الغلو في أمرها الى ما وراء كل تقدير . وحينما يتبه هكذا أفلاطون في هذه السبيل فالغرض الذي يرمى اليه دون أن يصيبه لا يزال غرضا شريفا ، وإنما يرمى إلى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء .

تلك هي على التقريب الحقائق الكبرى التي تتخذ سياسة أفلاطون، وتلك هي أيضا الضلالات التي تذهب بروائها ، وإنما علة تلك الحقائق وتلك الضلالات النمط العقلي . فإن أفلاطون لم يكده يتجه إلا الى العقل لكشف الأركان الثابتة للسلطان والصور المتغيرة التي يقبلها النظام الاجتماعي . هذا النمط قد حمل على أن

يلاحظ أحداث النفس الإنسانية قبل كل شيء ، فلما عرفها حق المعرفة في الفرد استطاع أن ينقل الى الدولة القسامات الأساسية للصورة التي أظهره عليها علم البسيكولوجيا . وحقا إنه لو كان قد تعمق في التحليل وأتمه لأدرك في طبع الانسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان ، وكان قد جنب الخوض في نظريات لا يمكن تأييدها قد رفضها القلب الإنسانى قبل أن ترفضها الجمعية . غير أن هذه الأخطاء ، مهما كان خطرها ، لا ينبغي أن تحملنا على الجور في الحكم ، فقد أفرد أفلاطون بالنقد دون سواء ، وبولغ في ذلك ، وإن النقد على حصافته في استكشاف الشر الذي هو أظهر ما يكون قد أخطأ في إغفال الخير الذي هو ليس أقل ظهورا والذي متى ووزن بذلك الشر رجح عليه .

غير أنه إذا كان النمط العقلى على الخصوص هو الذى يقود أفلاطون ، فإنه لم يهمل ، كما يظن رأى العامى ، ذلك النمط الآخر الذى يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضى نظريات ومعلومات أخرى . يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ثاقب المبدأ الذى به تتكون وبه تحفظ وبه تهلك . فإن الصورة التى رسمها للاستبداد وإفراطاته في إيران لامة بقدر ما هى مضبوطة . وحينما انهارت هذه الامبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن في ثلاث وقائع قام بها فاتح شاب ، دهش معاصرو الاسكندر لحصافة الفيلسوف الذى تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استشعر السهولة العجيبة لذلك الفتح . ومن جهة أخرى فإن الرسم الذى رسمه أفلاطون للديمقراطية الأثينية في البيئة التى كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وإن كانت محزنة . إنه قد وصف الديماغوجيين الأثينيين وصفا صادقا كان من شأنه أن يخطئهم عليه ولكنه بفضل هذا الصدق قد أظهر العصور المستقبلية على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم في جميع القرون . وإن أفلاطون ، الذى يبحث في جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أى المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أى الحرية التى تقوم على العدل والعقل ، كان لا يقيم وزنا لهذه الحرية

الصاخبة ولا لتلك المساواة الظالمة اللتين لا تجلبان للدولة سوى الفوضى بإباحة كل الإفراطات الشعبية وبخفض جميع الكفايات السياسية إلى مستوى واحد . لقد بصر بالهاوية التي يتردى فيها وطنه الذي "وهو مخور بهذه الحرية وهذه المساواة اللتين كان يسقاها بأيدي سقاة السوء" كان لا محيص له عن السقوط . ولقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المرية أنه كان يقاسى آلام المواطن الذي قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحيق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى .

كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأى ضبط قد خط أفلاطون تاريخ "الاتحاد الدورى" وأى درس عظيم استخرجه منه . إنما استعار أفلاطون من الأحداث نظريته التي هى فى الحق عملية وإن لم يعمل بها إلا فيما ندر على السلطان المعتدل . أو بالأحرى هو قد عزز تلك النظرية بالأحداث وأقام بها الدليل على صدقها ، لأنه إنما قصد قصد البيكولوجيا والعقل وحدهما لاستكشاف نظريته . غير أنه يعرض على نظر الرائين بواسطة صنوف الفساد التي تردت فيها الحكومات الجائرة ، أنها لا تهلك إلا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذى قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدى من تلك سبيلا .

ومن التاريخ ممزوجا بالعقل استخرج أيضا أفلاطون هذه النظرية الأخرى التي وإن تكن أقل تعمقا من الأولى فهى أشهر منها ، تلك هى نظرية الحكومات الثلاث . فقد استطاع أن يجد بين تخالف الخلق الأدبى للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون . استطاع أن يعلن الفضائل والردائل التي ترتب سعادة الدولة أو شقاءها كما يكون الشأن فى الأفراد . لكن ليس بدراسة النفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استنبط هذا الترتيب العام للحكومات التي هى ، مع فروق متباينة ، ليست إلا ثلاثة أنواع رئيسية : حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأخيار والديمقراطية : دساتير منتظمة ونافعة ما دام الرؤساء الذين يلون أمر الجماعة لا يفكرون إلا فى الصالح العام ، ودساتير خاطئة جائرة متى كان الصالح العام يضحى به ولاة السلطان للصالح الخاصة لفرد

أو لطبقة أو حتى للأكثرية . فالمלוكة حين تنسى واجبها الاجتماعي تنقلب طغيانا والأرستقراطية تصير أوليغارشية والديمقراطية تسقط في الديماغوجية . وإذا تستنطق إلا الحوادث لا يكون إذاً في الواقع إلا ست حكومات تتقابل ثنتين ثنتين ثلاثها الخبيثات أكثر شيوعاً في الإنسانية مع الأسف من الثلاث الطيبات . هذه النظرية التي هي تاريخية أكثر منها عقلية هي بنماها من عمل أفلاطون . ولم يزد أرسطو طاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطاً أكثر من ذلك . بيديه دخلت في العلم الذي تناولها وقزرها . ولا تزال فيه الآن كما يشته مؤلف منتسكيو القيم . لقد جودل أحياناً في ضبط هذا الترتيب وقيل إنه لم تكن حكومة قط خالصة على الإطلاق وإنه في الواقع لم تكن أبداً حكومة بدون اختلاط مهما كان عنف المبدأ الذي يحكمها وظلوه . الاعتراض حق . وليس أفلاطون إلا آخر من يرفضه . غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التي يدرسها ، ينبغي أن يميزها ويسمياها على حسب ماهو أبرز من خصائصها . مثال ذلك هل يمكن أن ينكر أن الديمقراطية كانت السائدة على أتيننا وأن إسبرته جمهورية كما أن رومة كانت من بعد ذلك منذ طرد آل طرقوينيوس إلى أن اغتصب السلطان أول القياصرة ؟ هذه النظرية التي تعين للأشياء السياسية الاسم والحد المناسبين هي حققة ونافعة للعلم ، وبأفلاطون يتصل نسبها .

إذاً ففكرية أفلاطون تستند أيضاً إلى التاريخ ، وإن يك التاريخ ليس لها بأثبت قاعدة ولا بأعمق ينبوع .

إلى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن بساطة وحقيقة وعظمة فإن لها أيضاً محمداً أخرى ليست بأقل لألاء من شأنها أن تعطفنا إليها وإن لم تك لتفجأنا . هذه المحمداً العليا هي النزاهة ، فإن الإنسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصه كلها للخير وأنها جمعت بين الطهارة والذكاء . يمكن أن ينبه في نظرياته على أخطاء وغموض ولكن الوعي المتحرج لا يفجؤه فيها شيء من سوء النية ولا إحساس مربب . ذلك بأن أفلاطون أخلاق قبل كل شيء ، فهو يعرف أن يلهم الفضيلة لأنه ملهم إياها . يعيش المرء معه في جو صاف

لا تعيش فيه كل الأرواح بلا شك وإن كان ينبغي أن تعيش فيه . إن السياسة التي هي في مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده في الغالب من أمرها بشتى المصالحات التي تحسب نفسها في أمرها غاية في الخلق وما هي فيها إلا ضعيفة أو مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادئ في الأمور العملية . فإن ضروب مكرها المجرد من الشرف قد تتطرق أحيانا إلى النظريات فتستدرج للباطل أكابر العقول . ولقد يكون ميكافلي وحده لهذا مثلا لكيلا نخوض في أمر مناقضه الملكي . ولكن حتى بدون النزول إلى هذا الحد فإن نظريات أرسطو ونظريات منتسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما بنظريات أفلاطون . ولا شك في أنه ليست عظمة الفطنة هي التي تعوز أحدهما أو الآخر ، لكن لا أحدهما ولا الآخر ، لأسباب مختلفة ، يسبر الغور في دراسة الخير وفي معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون . فكان نظرهما أقل ثباتا وأقل نقاء وإن كان موجها إلى الغرض بعينه . فإنهما كليهما قد استدرجا أحيانا إلى الضلال إما بأن قصر كلاهما اشتغال باله على حوادث ماضية وإما مجاراة لأوهام أهل زمانه . أما أفلاطون وهو معتاد ألا يسائل إلا العدل فلم يصنع ألبنة إلا إليه . ولقد شاء مؤلف غريغاس أن يجعل من السياسة مذهبا للأدب والفضيلة . فلم يكن لحقوق المواطن مدافع أصديق ولا أبلغ منه . ولم يكن أبدا للظلم والطغيان في المدينة خصم ألد ولا أحصاف منه ، وإذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفي من الدولة ومن قلب الانسان فلن يكون ذلك أبدا إلا باسم المبادئ والإحساسات التي اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتي لم يكن بينها وبين الحكمة والفضيلة حجاب مستور .^(١)

لكي نمضي من أفلاطون إلى تلميذه يجب أن ننزل . فإن أرسطو مهما كان عظيما فهيئات ما بينه وبين أستاذه . ليس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التي تلقاها في الأكاديمية فإن الروح السقراطية والأفلاطونية مازالت تسرى فيه فهو يعرف ما هي

(١) يقرظ شيشرون في كتابه "الجمهورية" ك ٢ ب ٣٠ "تقرظا محكما جمهورية أفلاطون" الذي قصد لا إلى أن يرسم نموذجا لدولة يمكن وجودها ، بل إلى أن يقرظ بطريقة حسية المبادئ السياسية الحققة .

الأواصر الضيقة خير القابلة للفساد التي تربط السياسة بعلم الأخلاق، وإذا كان يدرس النظام الاجتماعى بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك ليم، كما قال هو نفسه " فلسفة الأشياء الإنسانية " . لكنه كثيرا ما يعزب نظره عن المبادئ ليتجه إلى الحوادث . لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده إلى العقل قبل كل شيء ليفهم الدولة وليقدرها قدرها . فكان يسائل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحققة سواء بسواء . أما أرسطو فإنه ، دون أن يهمل العقل ، يسأله مع ذلك على نحو أقل يقظة وأقل اطمئنانا له ، بل هو يكل الأمر أكثر من ذلك إلى التاريخ . فن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريبا . حق أن المشاهدة وحدها هي التي ينبغي أن تهدي الفلسفة المستبصرة . غير أن الحوادث على نوعين . فنفس الإنسان تحوى منها ما هي حقيقية كالتى فى دنيا الخارج ، وإذا كانت الأحداث النفسية يجب أن تحتل مكانا كبيرا فذلك على الخصوص فى علم السياسة حيث لاموضوع لها إلا الإنسانية . لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من النفسيةولوجيا مطبقة على السياسة وعرف كيف يمضى مطمئنا من الوعى الملحوظ على المسرح الضيق للفرد إلى الوعى الملحوظ على المسرح الأوسع للدينة . لم يحتد أرسطو هذا المثل على ما به من خصب . بل سواء أنظر إلى الحقائق التى أقام عليها البرهان أستاذة باعتبارها مسلمة أم انقاد إلى مذهب مخالف فإنه لم يعترف دائما بعظم تلك الحقائق ، بل آثر مشهد المجتمع على مشهد الوعى ، وظن فى غالب الأحيان أن ما قد كان ، هو بالضبط ما يجب أن يكون . وجملة القول أنه إذا كان أفلاطون على الأخص عقليا فإن أرسطو قد كان على الأخص تاريخيا . لكن لما أن العباقره من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يغفل التلميذ العقل تماما كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماما .

من ثم كانت أفضال أرسطو ، وتبعاً لذلك كانت أخطاؤه أيضا . ولو أن الأولى تغمر الأخرى فتكتبها .

فبديا يرجع إلى أرسطو المجد في أنه قد صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأسبغ عليها صورة علمية . فإن المبادئ بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل ، ولكن كانت في تلك المحاورات العجيبة ، كما يكون في المحادثات حتى في محادثات الرجال الأقوى امتيازاً ، على حال اختلاط وتشويش ظاهري على الأقل ، بجاء أرسطو فرتبها كلها وإن لم يك ليسلم بها كلها . فعند أفلاطون المذهب العميق المتسلسل يستتر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيراً جداً فيما يظهر ، فلا تبين الرابطة الخفية التي تجمع أجزائه إلا للأعين البصيرة النقادة ، وهذا هو ضرر الحوار . أما عند أرسطو فالأمر على ضد ذلك ، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج . وقد تكون أحياناً بعض التفاصيل ليست في موضعها ، وقد تكون بعض الإيضاحات ليس لها ما يبررها دائماً ، وأخرى أوجز مما ينبغي . غير أن الإطار العام على غاية ما يكون من النظام ، وذلك ما احتفظ به العلم منذ أكثر من ألفي سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به . وحينئذ فإن أرسطو قد أسس العلم السياسي بالمعنى الخاص على صورته الحقّة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التاريخ الطبيعي وعلم الطبيعة ، وعلى مستوى أقل رفعة من ذلك علم الخطابة وعلم الشعر وعلم المتيورولوجيا (الظواهر الجوية) وعلم الفراسة وكثيراً غيرها . فيمكن أن يقال إن أرسطو هو منظم العلم في الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربى القرون الوسطى ، وإذا كان يدين بكثير إلى من تقدموه في معظم أعماله فإنه هو وحده الذي عرف أن يشيد آثارا تعليمية منتظمة . إنه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى ، واتباع في السياسة نمطه العادي كما يسارع إلى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه ، وهذا النمط إنما هو التحليل . هو لا يرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه ، بل هو يقبلها كما هي حسنة التأليف أو قبيحة ، ويبحث في ما هي عناصرها البسيطة الالاقابلة للتحليل ، ويضع نظرية هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التي تقدمها له المشاهدة . ثم هو ،

دون أن يدعى أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام، يقنع بأن يوضح كيف تتألف في أغلب شأنها، وإذا ينتفع بالتحقيق الواسع الذي اغترفه من "مجموعة الدساتير" التي جمعها والتي لا تشمل أقل من مائة وخمسين دستورا، يصنف الدول ويميزها على حسب ما بها من الفروق الأدق ما يكون. لكنه في هذا الترتيب نفسه لا يتمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة. وأخيرا يتوج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التي تهدم المجتمعات أو تصلحها. ولما أن لهذه التغيرات أسبابا مختلفة جد الاختلاف تبعا لاختلافات الدول ذاتها فهو يقتر، وبيده التاريخ دائما، ما هي تلك الأسباب الموفورة التي أكثر ما تكون مستترة أو ضعيفة؛ مستخدما كل حصافته وتجربته الناجحة في تعيين الوسائل لاتقاء تلك الشرور الكثيرة.

وإذا ذكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقرية الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية في إيتاء سياسته ذلك التوجيه التاريخي المحض. فقد كان أرسطو ابن طبيب "امتاس الثاني" ملك مقدونيا. نشأ في ميعة طفولته في معية ذلك الملك، ومن ثم بدأت تلك العلاقات التي جعلته بادئ الأمر رفيق فيلبس في اللعب ثم صديقا له ثم مربيا لابنه. ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازما لهرمياس طاغية أطرنة في آسية الصغرى، فلما دعاه فيلبس لاتمام تربية الإسكندر وجد نفسه وهو في سن الواحدة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية في مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلعا على أسرارها: كحرب فيلبس لإغريقيا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التي دمرت إمبراطورية الفرس. إذا فقد قضى أرسطو جزءا عظيما من حياته في معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاطاة الشؤون. والظاهر أنه لم يبق غريبا عنها، فقد قيل أن الأتنيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير. وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفا شخصية سياسية. كذلك كان أفلاطون أحيانا وكان قد أوحى إلى بعض الشعوب خير ما يكون من المشروعات رفضها دينيس ولم يقدر على تنفيذها ديون. ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان

قليل الأثر في أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير في أرسطو الذي لم يستطع ، وقد غلا في تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم رجال الدولة ، أن يسمو إلى أصلها وقنع بأن رسم الصورة الصادقة عوضا عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل .

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حاداً إلى غاية أنه في علم السياسة كما في سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانوناً صريحاً ورفعها بوصاياهم وبفعله حتى جعلها منهاجاً . وقد خصص الكتاب الثانى من السياسة كله بالامتحان النقدي للنظريات السالفة ولأشهر الدساتير . يسائل أرسطو أسلافه ، لا ليفندهم ، كما زعم النقاد ، ولا لكي يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يرى نفسه من ذلك ، بل ليجمع ما يمكن أن تشمل هذه النظريات وتلك الدساتير من طيب قابل للتطبيق مجانباً لما فيها من خبيث . كذلك كان الشأن في مؤلف " ما بعد الطبيعة " فإن غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض . وكذلك الكتاب الأول من " كتاب النفس " مملوء بأبحاث ومناقشات من هذا القبيل . كذلك في بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثها هذا الشبه . من أجل ذلك سمى أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة ، وفي أيامنا هذه إذ تعكف الفلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته متبعة قواعده الجلية بتخرج أكثر من تحرجه .

بين يدى أرسطو ، على حذفهما ، قد أدى الخط التاريخي ، كما هو متظر ، إلى بعض نتائج غير محسوبة . فعند ما يقصر المرء أمره على دراسة الحوادث ينقاد في الغالب إلى تقريرها ، وعلى هذا المتزلز الذى يقارب ألا يقاوم انزلق أرسطو حين عاجل الرق . إنه لم يدافع عنه دفاعاً أعمى ، كما قد كرر ذلك أكثر من مرة ، بل الأمر على الضد ، فإن الرق ، كما كان مقرراً في زمانه مؤسساً على العنف ونتيجة للحرب ، ليس في نظره قابلاً للتبرير . فهو يعترف فوق ذلك أن من الأرقاء من هم أهل الحرية التى خلقتهم لها الطبيعة وأن كثيراً من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذى وقَّتهم المصادفة وحدها إياه . ولكنه إذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلبسه من عدم النظام والظلمات الصارخات التى تلونه فهو يحاول أن يفسره نظرياً ،

وهذا التفسير يكاد يكون تقريرا . فهو إذ يغلو في تقدير الفروق التي بينها أفلاطون في الطبائع المختلفة للناس والتي هي حقيقية ، لم يقرر فقط ، كما فعل أستاذه ، أن البعض قد جعل للسلطان السياسي والآخرين للطاعة . بل ذهب إلى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخرين للرق . فالعبد هو هذا الذي لا ينبغي أن يملك نفسه لأنه لا يستطيع أن ينقاد بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع إلا كما تكون الدواب القوية التي يشركها الإنسان في أعماله ، فهو كمثلها آلة حية ، وما دامت المدينة والعائلة لا تستغني عن آلات لا صارف لها عنها فالرق شرعى والرق طبيعى ككسب الأموال الضرورية للعيشة سواء بسواء . و ” إذا كان صيد الحيوانات المتوحشة مباحا فهذا الصيد الآخر الذى يسمى الحرب يجب أن يكون مباحا على سواء ضد هؤلاء الناس الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يرفضون أن يطيعوا ” . تلك هي نظرية الرق في كل ما لها من غور وفي كل ما بها من بطلان . شئ لا يقبل التصديق حقا . الفيلسوف نفسه الذى يخطط هذه النظرية بالشعة بمثل هذا الدم البارد لا يتردد في أن يسند إلى العبيد فضائل كما يسندها إلى الرجال الأحرار . فهو يرى جليا أنه يهدم بهذا التسامح الأدبى الفرق الأصلى الذى يفرق بين الأقولين والآخرين ويرر الاستبداد والخضوع . لكنه وقد جذبته بداهة الحوادث يصرح بأن من السخف أن يؤبى على العبيد كل فضيلة كالحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم ” أناس وأن لهم نصيبهم من العقل ” إنهم أناس ، ذلك هو السبب الأكبر والأغلب الذى ينبغي أن يناقض به الرق . ولا فائدة في إبراز سبب آخر ، إنه انتهاك لحرمة الإنسانية أن يوقع المرء مثله في الرق ، بل هو كفران بنعمة الله الذى خلق الإنسان على شيم لا يجوز مطلقا إنكارها ولا محوها . وإن أرسطو الذى لا يخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضا أن العبد هو على الإطلاق مجزؤ من الإرادة كما لو أن الإنسان محروم الإرادة يظل مع ذلك إنسانا ! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود في الواقع وأنه لا يزال موجودا في أيامنا مع أن الطبع الإنسانى اليوم قد أجيدت معرفته وصار أشد احتراما عند الشعوب المتعدنة . ومفهوم أن الضرورات الاجتماعية التي يذكرها

الفيلسوف ، دون أن يتعمقها مع ذلك ، استطاعت أن تجعل الرق قانونا للامم العتيقة التي قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذي كان يقول إنه شعب الله . ولكن الذي يغمرا دهشا هو أن فلاسفة كانوا حللوا بالضبط أيضا خواص الطبع الإنسانى لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته ولم يحتجوا بقوة عبقرتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التي تهدره . إن أفلاطون الذى سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون هو أول من يطالب به بأعلى صوته لم يدخل على الأقل الرق فى جمهوريته المثالية فقد جعل فيها الزراع والصناع الفاعلين بالأعمال الغليظة للجمعية مواطنين ولم تكن مصادفة المولد فى حقهم سببا لاستثنائهم ، وإذا كان الله قد حباهم ملكات نادرة فإن الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهم . لم ينقص أفلاطون إلا أنه لم يعم هذه النظريات الشريفة وأن يبين أن تطبيقها ممكن فى الدول القائمة فى زمانه . لم يفعل من ذلك شيئا . ولكن هذا هو خطؤه . لكنه بالأقل قد حوّل أنظاره الحزينة إلى الاستعباد كما كان جاريا فى كل مكان . أما أرسطو فعلى ضدد ذلك قد ثبت فيه أنظاره ، لا ليبره على حقيقة البغيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتية نظريا قاعدة ثابتة ويؤتية بهذا نفسه شيئا من العذر . فإن كلمة واحدة تفسر خطأ موجبا للأسف : الرق قد كان أمرا واقعا . وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لا يهاجمه .

لكن إذا كان النمط التاريخى قاد أرسطو إلى أمثال هذا الزيف فانه فى أكثر الأحيان يقوده إلى الحق عند ما تكون الحوادث التي يثبتها شرعية مطابقة للعقل . وعلى هذا فلكى يجيد فهم الدولة يدرس أولا المجتمع الذى ليست الدولة إلا صورته ويعلن أن المجتمع عمل الطبع وأن الإنسان موجود اجتماعى إلى أعلى غاية . وهذا الذى ينفرد ولا يجمع بأمثاله هو أكثر أو أقل من إنسان . إنه بمعزل عن الإنسانية "إنه بهيمة أو لآله" . فحينئذ كان إنشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلى للنوع الإنسانى . إن نظرية أرسطو هذه حقة بمقدار ما هى بسيطة . فما هى إلا عبارة عن هذا الواقع الأكبر الذى يرينا الناس جماعة فى كل مكان . لأن المجتمع ، كما يقول أرسطو ، هو

فاية الانسان وكماله ، فالإنسان يبقى ناقصا أبتر إذا لم يكن ليتصل بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الإحساسات الأدبية التي هي حياته الحقة . حينما يدرك أن كثيرا من الفلاسفة ابتداء من هُز وروسو قد أنكروا هذه الحقائق الكبرى وشوهوا الإنسان بأن جعلوه غير اجتماعي ومستوحش يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها في ظاهرها الأمر . ولم تعصم روسو من أن يخدع أنوار قرن مستنير في حين أن غياهب مدنية أقل تقدما بكثير لم تكن لتضل الفيلسوف القديم ، فيجب الاعتراف بفضل هذا الذي هو أول من يتن الحوادث على طباعها الحق .

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو إلى استكشاف عظيم ، وإن كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذي يشمل ذلك الاستكشاف . وبقي على رغم مجهوداته عقيما ومجھولا . وهذا الاستكشاف هو الاقتصاد السياسي . فإن المجتمع لا يتألف فقط من أشخاص بل هو يتألف أيضا من أشياء بدونها لا بقاء للأشخاص . فإذا أمكن حينئذ ، بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملاساتهم ، تأسيس علم ليس شيئا آخر إلا علم السياسة وجب أيضا تأسيس علم آخر للأشياء نافع كالآخر وليس أقل واقعية منه . كيف تنتج الأشياء؟ وكيف تتوزع في المجتمع؟ ما هي قيمة الأشياء؟ ماذا تضيف المعاوضة إلى هذه القيمة ، ثم بعد المعاوضة التجارة؟ أي مركز يحلله النقد؟ وما هي الثروة؟ تلك هي المسائل الرئيسة التي يجب أن يتعمقها هذا العلم في جزئه النظري ، بصرف النظر عن الكلام على تلك المسائل الأخرى التي هي عملية بمحثة ، ومثال ذلك مسألة الاحتكارات التي يجب أن يبحثها على السواء . هذا العلم الجديد الذي يفرد أرسطو عن سائر العلوم الأخرى وعن الاقتصاد العائلي الذي هو له جار لصيق ، يسميه أرسطو اسما خاصا قد احتفظ به أحيانا : الكريماستيكاء ، أي علم الثروات . فإذا غير هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسي يحفه موكب الظواهر التي يجب أن يفسرها بل ينظمها إذا استطاع . قد يكون من الغلو القول بأن أرسطو قد أسس الاقتصاد السياسي . فإن القرن الثامن عشر من حقه أن يستأهل هذا الشرف ليضيفه على الخصوص إلى آدم سميث ، ولم يكن هذا الإيقوسى الشهير ليستعير

شيئا من سلفه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه . لكنه يمكن التأكيد بلا مبالغة أن الاقتصاد السياسى بمحدوده الحقيقية ، إن لم يكن بكل تفاصيله ، قد كان من عمل أرسطو ، هده إلية نمطه التاريخى . فإغفال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعى العظيم ، وإن ذلك الفيلسوف لأشد انتباها من أن يرتكب مثل هذا الإغفال . غير أنه لم يزد على أن يبين الكريماستيكا ولم يخصص لها إلا باين من مؤلف كان يعالج فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى . والآن كيف أن نظرية صريحة وهامة إلى هذا القدر تكاد تكون قد مرت دون أن يحس بها ؟ كيف أن الأحداث ذوات الخطر التى لقت تلك النظرية إليها أنظار الساسة منذ أرسطو إلى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درسا مذهبيا ؟ وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يحى أحد ذكرى الفيلسوف الذى هو أول من شرع يفتح بابها ؟ تلك أسئلة يمكن أن تحل بالجزء إذ يفكر فى ذات صبغة العلم الذى لا يستهوى إلا قليلا من العقول ، وإذ يدكر أن سياسة أرسطو قليلا ما كانت معروفة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى ، وعلى الخصوص إذ يلاحظ أن الظواهر التى يدرسها الاقتصاد السياسى أيا كانت شمولها لا تتراءى إلا لأعين بصيرة . ومهما يكن من شئ فإن الكريماستيكا لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسى لكرنى ولآدم سميث وترغوت باثنين وعشرين قرنا . ربما يظهر أن إسناد هذا العلم إلى أرسطو قد جاء بعد فوات وقته ، أفليس هو منصفنا على الأقل ؟

مزية أخرى تدعو إلى نمط أرسطو . أن الفضل يرجع إليه فى أن احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة فى بابها هو وحده الذى نقلها لنا عن دول العصر القديم . لا شك فى أنه لاشئ يعوض خسارة مجموعة الديانير . ولكن بدون مساعدة التاريخ التى استخدمها كذا لا نزال أقل علما مما نحن بالنظام السياسى لكثير من الشعوب الشهيرة . فمثلا من ذا الذى جعلنا نعرف حكومة قرطاجنة خير المعرفة ؟ شئ غريب ! إننا ندين لمؤلف إغريقى سابق على إسقيفيون بأكثر من مائة وخمسين سنة بالمعلومات المضبوطة التامة عن منافسة رومة . لقد حيا المؤرخون الرومان كل الذكريات تقريبا

كما استأصل الفاتحون آثار المدينة الخربة . إن مؤدب الإسكندر هو الذى يحفظ سجلات مدينة إفريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم المتوحشة التى قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان .

وأخيرا إنما النمط التاريخي هو الذى يؤتى الفيلسوف قاعدة مؤلفه إذ لا يمكن أن يقال قاعدة مذهبه . فانه من ملاحظة الظواهر الماضية ومن أفلاطون قد تلقى نظرية الحكومات الثلاث التى رد إليها الأخرى جميعا . فقد بسط أفلاطون هذا الرأى المحكم لكنه كان يعنى باستخراجه من تحليل النفس الإنسانية أكثر من عنايته فى ذلك بالأحداث الاجتماعية ، وعلى رغم الصيغ الصريحة الواردة فى "السياسى" فإنه يمكن الاعتقاد بأن تلميذ سقراط قد اغترف من النفسيولوجيا أكثر مما اغترف من التاريخ. أما أرسطو فإنه من أول كلمة ينفى كل لبس . لا يوجد إلا ثلاث حكومات ممكنة لأن السلطان لا يمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون إلا فى يد فرد أو عدة أو فى أيدي الجميع . قاعدة عميقة بينة وإن يكن قد تنكر لها فيما بعد وأن منتسكيو قد انخدع فيها . يسلم أرسطو بصنوف الزيف الثلاثة التى نبه إليها أفلاطون ويؤتيها أسماء لا زالت محتفظة بها الى الآن . الطغيان زيف للملكية والأوليغارشية زيف للأرستقراطية والديماغوجية زيف للديمقراطية . وهو كأفلاطون أيضا يجعل لفساد الحكومات الثلاث سببا واحدا وهو الاستبدال غير الشرعى لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة . وإلى هنا لم يزد التلميذ على أن اتبع أستاذه ونقل عنه . لكن هاك الإيضاح المنير الذى يسبغه على تلك النظرية الأساسية : إنه يبين كيف تنطبق على التاريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التى تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات فى الواقع . فإن فروق الملكية متعددة جدا من الملكية المطلقة والوراثية إلى الملكية الانتخابية والمؤقتة التى كانت الشعوب الإغريقية تستخدمها فى عهود كثيرة قبل أن يكون لرومة حكامها من كل قنصل وكل دكتاتور . وفروق الحكومات الأخرى ليست أقل تبايرا . يعددها أرسطو بالضبط . وعند كل تباير جديد يسجله يذكر مع غاية التحرج بالشعب الذى اتخذ منه ويزيد به على ثروة العلم .

لكن هنا يتخلى عنه لحظة نمطه التاريخي . فبعد الملوكية كان ينبغي أن يدرس الأرستقراطية . غير أن الأرستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبداً في المجتمعات الإنسانية . فعوضاً عن أن يؤتى السلطان الأحقين يؤتى الأقوين أو الأغنيين في العادة . وتكاد لا توجد الأرستقراطية ، كما تحددها النظرية ، إلا في الحدود التي يضعها العلم أو في خيال الفلاسفة . وإذا فأرسطو مضطر إلى أن يلقي بنفسه في المثالي تبعاً لأفلاطون ويحاول هو أيضاً أن يرسم صورة لدولة فاضلة ويخصص لهذه المحاولة لا أقل من كتابين كاملين ، ولا يخفى ما في ذلك من تعسف من ذى عبقرية مثله . ويقارب ألا يكون ثم حاجة إلى القول بأن أرسطو في أجواء رفيعة كهذه لا يخلق عالياً ولا على ثقة مثل ما يفعل أفلاطون ، فإن الصورة التي رسمها من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التي طالما عيبت . لا مشاحة في أن بها قسمات عجيبات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص للتربية . غير أن هذه المدينة التي أسسها أرسطو لم تنل قسطاً من الحياة . ليس ذلك لأنه اقترح فيها أياً مما لا يقبل التطبيق ، بل على الضد من ذلك قد عني بأن يجمع من الأحداث الواقعية ما بدا له أنه الأفضل . وحين يتحدث عن أراضى الدولة وامتدادها وموقع المدينة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية للمجتمع السياسى والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المرء بأنه يستمد تفريراته من الواقع ويلتزم في ذلك الحدود الحكيمة . غير أن هذه القطع المجمععة بعناية والتي كل منها على حدة لا شبهة في أنه نفيس لا تؤلف كلاً منظماً تنظيمياً مذهيباً بعيد النور مثل مدينة أفلاطون . ليس في عمل أرسطو شيء مما لا يستسيغه الذوق ، ولكنه خلو من الجمال ، خلو من المنفعة تقريباً . كان خيراً له من خطر العثار أن يضل في سبل أستاذه الخصب . فإن هذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف هي شاحبة بل ميتة إلى حد أنها تكاد تكون غير معروفة . فالكلام عنها يوشك أن يكون استكشافاً لها أول مرة ، ولم تك القرون اللاحقة ظالمة إذ خلدت جمهورية أفلاطون وتركت الأخرى في زوايا النسيان .

غير أنه إذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فإنها تستعيد كل قوتها وكل مزاياها حينما تنزل من العقليات المجردة الى التاريخ، ولا تقصد إلا قصد تعميم الأحداث . ليس من رجل دولة، مهما كانت لباقة، إلا وجب عليه أن ينتفع بدراساته للأوليغرشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان في كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات، وهو موضوع عاجله بضرب من الامتناع وبنجاح لا مثيل له . وإن أفلاطون في هذه النقطة الأخيرة دونه الى ما لانهاية في الأمور العملية، وفي هذه المسألة التي كلها تجربة يندفع سقراط عن نفسه تماما إذ يبحث في حلها بواسطة البسيكولوجيا كما يعيه عليه بحق أرسطو طالس . إن نظرية الثورات هي خاتمة سياسة أرسطو كما بين هو ذلك ولا يمكن في الواقع أن يتصور لها موضع آخر . فإن علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع والدولة ثم يجتاز بعد ذلك كل الأشكال التي تكسوها الدولة، وآخر بحوثه إنما هو البحث عن الأسباب التي تؤدي بها والوسائل التي تحفظها . وهنا أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه الى هذا اليوم، فهو على الإطلاق غير مناقس . لا شك في أن مجموعة الدساتير كانت هبات له مواد غنية، وهانحن أولاء لا تزال نرى هذا في المؤلف الذي ليس إلا وجيزها فأى مقدار كان فيضها؟ لكن هاهنا عمل العبقرية، إنما هو أن يجمع في نظرية مذهبية كل هذه الأحداث التي هي حقا متشابهة فيما بينها، ولكن التاريخ قدمها مبعثرة لارابطة بينها . رتب أرسطو، واحدا واحدا، كل أسباب الثورات وحدد عددها مقتصرًا على العموميات أوسعها وأضبطها معا . ثم إذ قد عدد هذه الأسباب بين كيف يعمل كل واحد منها على حسب المبادئ المختلفة للحكومات . وكما أنه كان يعتبر الثورات في مجموعها فهو يدرسها بتفاصيلها الدقيقة مبرزًا دائما سندًا لنظرياته حجة الأحداث التاريخية . فكان نظر الفيلسوف نفاذا وحكما الى حد أنه في زماننا هذا بعد إضافة ألفى سنة من التجربة وبعد هذه المغامرة اللانهائية للأحداث الجديدة التي زادت سئو التجارب على تاريخ المجتمعات الإنسانية، يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو في هذا الموضوع . ليست واحدة

من الظواهر السياسية التي جاءت بعده لا تدخل في الإطارات التي رسمها من قبل . فليس علينا أن نعصر كثيرا نظرياته لنستخرج منها ما هو كالبهائم المعصومة . لا شك في أنه يمكن أن نتلقى دروس نافعة جدا في دراسة الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التي قد جددت المجتمع الفرنسي في آخر القرن الثامن عشر . غير أن التعاليم التي استخرجها الفيلسوف من الثورات القديمة لا تزال حقة وحتى الآن هو الوحيد الذي جمعها حكته . على أن نظرية الثورات لا تزال دائما موضوعا واسعا وشائقا جدا ربما يستموى يوما ما عبقرية أرسطو ثان . وفي انتظار ذلك اليوم فالمرشد يجب أن يذهب ليتعلم فيها . فعلى رغم الجهود الفكرية لأعمال تفصيلية شهرة مؤلفها لا تزال المدرسة المشائية هي الوحيدة التي يمكن أن يدرس فيها أى امرئ شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب الثورات وعلاجاتها .

نظرية أخرى بالغة غاية من الأهمية هي أيضا كلها لفيلسوف إسقاطها هي نظرية السلطات الثلاث . يميز أرسطو في السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل : سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية . يشرح كل واحدة منها على انفراد لكي يبين كم هو ضروري لحسن النظام أن تكون هذه السلطات متميزة بعضها عن بعض فلا توضع أبدا في يد واحدة بعينها . وعلى رأيه فلا مسألة واحدة يشتغل بها الشارع ، إذا كان حكيما ، أهم من العناية بهذه المسألة . [ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها . وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغير لهذه العناصر الثلاثة . وعند أرسطو لا جدال في أن السلطة التشريعية تتركز في الجمعية العمومية للواطنين الذين هم ، في كل مدائن إغريقيا الصغريات ، كان يمكن أن يجتمعوا بغاية السهولة . وهو يعدد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطرا بعد سن القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة . يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف تبعا لاختلاف أنواع الحكومات ، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تتألف على طرائق مختلفة تبعا لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذي يخول دخولها ... الخ

في الديمقراطيات وفي الأوليغرشيات بل في الأرستقراطيات والجمهوريات. كذلك قد تثار مسائل لا أقل عددا ولا أقل أهمية في أمر السلطة التنفيذية. ماهى الوظائف العامة الرئيسة؟ وكما يجب أن تكون مدتها؟ وإلى من يوكل أمرها؟ وكيف يعينون فيها؟ وأى الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات؟ أليس بعض الوظائف خاصا بالشكل السياسى الفلانى ومضادا للشكل الفلانى الآخر؟ وأخيرا بعد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المحاكم ويقف عند ثلاث نقاط خاصة: موظفيها وقضاؤها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة. وتكاد لا تكون حاجة للتنبيه على أن كل هذه النظريات تستوقف الأبصار. فإن قسمة السلطات لا تزال عندنا وفي سائر الحكومات النيابية مشكلة رئيسة. كل الدساتير الحرة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأيا كانت فروق الزمان والظروف السياسية فهنا لا يزال أرسطو إماما يؤتم به لا للفضول العلمى فحسب بل للاستفادة أيضا.

تحت هذه النظريات الكبرى التى تسبق على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يغفل أمرها وإن تك أقل في باب الجوهرية، بعضها ينبغي أن يكون لها عندنا أثر خاص. يعرضها أرسطو تارة لمناسبة آراء أملاف له ينقدها وتارة لمناسبة آرائه الشخصية. مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذى عنى به عند دراسة مذهب أفلاطون. وإذا يتكلم على مؤلف فلياس الخلقيدونى يتفحص تلك المسألة الأخرى مسألة المساواة فى الأموال التى قدر لها كمسألة الشيوعية أن تبعث أكثر من مرة وإن لم تكن أدخل فى باب العمل. وإذا يعرض لأفكار إبوداموس الملطى يتساءل معه إلى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد فى السياسة نافعا أو ضارا بالدول، وبأى مقياس يناسب إدخال التعديلات على الدستور. مسألة خطيرة جدا يجب على كل شارح بصير أن يتخذ له فيها وضعا وأن يحلها من قبل حتى لا يترك أمرها إلى مصادفة الثورات. وفي موطن آخر يعالج أرسطو

مسألة التفريب، إجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الإغريقية، وفي الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تُنتزع به الأكثريات فتصيب منه فائدة كبرى. لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتساءل عما يجب أن يكون محل العبقرى في المدينة. حينما يخلق الله بين أعضاء المجتمع السياسى الذين هم جميعا سواسية واحدا من تلك الشخصيات النادرة التى تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعا ما ذا يصنع به؟ رده إلى المستوى العامى ألا يكون إهانة له؟

”هؤلاء الرجال الأعلون هم آلهة بين الناس، لم يسن القانون لهم لأنهم هم أنفسهم القانون الحى. فإذا قصد إلى إخضاعهم للدستور فإنهم يجيبون بما أجاب به الأسد على المرسوم الذى أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات: (يلزم أن تؤيد أمثال هذا المزاعم بأنياب وبراشن مثل مالنا).“ إن نفى عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة، وهى قاعدة ضرورية للمدينة، أمكن أن يكون نافعا للدولة أحيانا. فإن أرغوس تلك السفينة العجيبة فى أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعد أن تخففت من ثقل هرقلس بأن تركته على البر. غير أن تلك قسوة ينبغى تركها للخرافة وللدول الفاسدة. ما ينبغى أن يصنع بالرجل العظيم هو أن ينصب رئيسا على المدينة لا لفائدته بل لمنفعتها. فإن السلطان إذ يوكل إلى مثل هذه الأيدى هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبئه. لقد زعم أنه قد استكشف فى الإسكندر صورة ”هذا الملك الطبيعى“ الذى فرضه أرسطو على المدينة وجبأ له هدم المبدأ الأساسى للمجتمع المدنى. لقد أريد أن يرى فى هذا الإلماع الموهوم تملقا من المربى لتلميذه الملكى. لم يكن من ذلك شئ. وليس ذلك إلا فرضا باطلا وهزوا، مادام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر فى حق أبناء الملوك تلك الوراثة التى أجلسه الإسكندر على العرش ويبين ما فيها من ظلم وأخطار محيقة. وإن أرسطو إذ يخول العبقرى وحده تبوء السلطان لم يكن ملقا بل كان حكيما بصيرا. ولم يكن مثل فريقلس الذى كاد يكون سيدا للجمهورية قرابة أربعين عاما عنه ببعيد. وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف. فقيصر وكرومويل و نابليون فى عصرنا على ذلك

أدلة ساطعة . فالعبرى يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطئ الشارع أن يهتده بقانون التغريب الذى لا فائدة منه . على أن العبرى هو أندرو وجودا من أن يلتزم الشارع بأن يشرع ضده . وعلى رغم ما به من صنوف البعد عن مستوى العامة فإنه على العموم أعم خيرا من أن تهدره الشعوب أبدا عوضا من أن تنفع بمواهبه . وقد كانت الإنسانية على رأى أرسطو ، إذ أنها بررت الاغتصاب كلما كان العبرى هو المفتصب ، لأن منفعة العبرى تتحد فى أغلب الأحيان مع المنفعة العامة . فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها .

أما فى المجرى العادى للأشياء فإن أرسطو قلما يكون نصيرا لسلطان الفرد بحيث إنه جهد بكل الوسائل أن يثبت استحقاق الأكرثيات للسيادة السياسية ورتب لهذه النقطة مناقشة خاصة ، ووازن بين الأدلة التى يمكن أن يقيمها المطالبون بالمعروش ، وأصغى إلى مطالب الفنى والفقر ، بل إلى مطالب الفضيلة والكفاية . وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لمصلحة كتلة مواطنيه على وجه حازم حقيق بديمقراطى فى أيامنا . لا شك فى أن الأفراد فردا فردا فى كتلة العامة ليس لهم من القيمة شئ كبير ، لكنهم بجمعهم لهم قيمة عظمى . "كثل الطعام تسهم الجماعة فى نفقاته هو دائما أجل قدرا من طعام يقدمه أحدهم" . وذلك كثرة الجماعة التى هى دائما أكبر من ثروة أغنى مواطن ، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء . وذلك أيضا كقوتها التى لا تقاوم فلا يستطيع قوى الرجال أن يقاومها . حكم العامة فى الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين ، وإذا كان لا بد من معمارين للحكم على عمل معمارى فإن الذى يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذى يبنيه ما فيه من حسن أو غير ملائم . وقد يمكن الحكم على عمل فنى من غير معرفة للفن . كذلك العامة تحكم على وجه يكاد يكون معصوما من الخطأ فى أهلية القضاة الذين تختارهم هى . لأنها هى التى يقع عليها فعل السلطان فهى على الخصوص التى تحسن الحكم فيه . ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الأكرثية ليست إلا إضافية ، فإن السيادة المطلقة لا تكون إلا للقوانين المؤسسة على العقل ،

وهذا مذهب أفلاطوني بحث نراه يظهر من جديد في أيامنا ، وقد اعتنقه كبار العقول في كل الأزمان لأنه هو وحده الحق وهو وحده العمل .

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقة وهى فى الحال الحاضرة للجمعية الفرنسية يجب أن تهمنا على الخصوص . وهى نظرية الطبقة الوسطى . لقد جعل أفلاطون فى الاعتدال سعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان ، فلما نقل أرسطو هذه القاعدة القوية الى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هى على العموم حد وسط بين إفراطين متضادين . وتبعاً لهذه النظريات توضع فى السياسة قوة الدولة فى الطبقة الوسطى للمواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع . هؤلاء المواطنون هم خير الكل لأنهم أعقلهم . لا يصيرهم الفقر الى الانتقاض ولا تدفعهم سكرة الثروة الى محاولات الطمع الأعمى الذى يجعلهم فى صف المتقضين . إنهم يكفلون للمدينة توازناً قوياً هادئاً يحقق طمأنينتها وسعادتها . فينبغى أن يقرأ فى أرسطو تلك الصحف المطبوعة بعجيب من الذوق السليم (ك ٦ ب ١٠) . ولكن ماذا عسى أن يقول الفياسوف إذا رأى فى أيامنا هذا المعنى العظيم قد حق فى بلد يقطنه أكثر ثمانين أو مائة مرة مما كانت تعد أتينا؟ ماذا عسى أن يقول إذا كان يرى المجتمع الأعدل والأولى ما يكون يرتكز الى هذه القاعدة الواسعة؟ كان يريد منذ ألفى سنة أن يؤتيها المدينة التى بدونها تكون دائماً على شفا جرف هار ، لقد بقى التمدن بعد اثنين وعشرين قرناً تابعا للرأى الفيلسوف . وإنه لمن أشرف صنوف الظفر أن تخلق شيئاً فشيئاً وتنمو بلا انقطاع فى جميع الدول تلك الطبقة الوسطى التى كان أرسطو يتمناها لدول زمانه بلا جدوى .

الى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمونها إذ يصحبها دائماً ويكون من الظلم أن يسكت عنه . ذلك هو فضل الأسلوب . أسلوب أفلاطون يبقى الى الأبد لا يحاكي برشاقتة فحسب بل ببساطته وذوق تفصيله بل أيضاً بصورته الروائية الحية التى اكتسها . فكل حوار له هو تحفة من الفن ومن الفلسفة فى آن واحد . غير أن الحوار لا يمكن أن يكون صورة للعلم ، وإذا كانت هذه الصورة

التي كان يعجب بها أرسطو كما يعجب بها غيره والتي أثنى عليها في سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فإنها وعرة على من يشاء أن يحاكمها لأن شخصية سقراط لن تمثل أبداً في تاريخ العقل الإنساني . إن أرسطو الذي كثيرا ما استعار من أستاذه حتى وهو ينتقده قد اجتنب أن يحاول استعارة أسلوبه في مؤلفاته التي وصلت إلينا على الأقل ، وإذا كان هناك فرق واضح بين الفيلسوفين فهو ذاك . أسلوب أرسطو الذي هو دائماً وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جدا التي يعالجها من المنطق إلى الشعر إلى المتيورولوجيا . وفي السياسة على الخصوص له كل الصفات التي يقتضيها الموضوع . وحتى ها هنا للإيجاز شيء مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها . ولو أن أرسطو لا يتكلم بإيجاز التوقعات فإن المرء يشعر دائماً له بخوة رجل كان يمكن أن يكون شارعا . ومما لا ينبغي أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السياسة قد احتفظ ببعض أشعة من النور الأفلاطوني نادرا وعلى غير قصد من غير شك . وقليل من قطع الأدب الإغريقي ما يفوق في ألوانه القوية القاسية مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التغريب ، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذي يبقى على الزمان أجمل ما يكون من هذا القبيل إذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل . فالواجب أن يلح في الاعتداد بحسن أسلوب أرسطو . فإن كل الكتاب السياسيين لم يصحبهم مثل هذا التوفيق . فمثلا أسلوب منتسكيو مهما كان براقا بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام . فسبيل أرسطو هي سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائماً كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التي رسمها له .

وحينئذ يمكن الجزم بأن أرسطو ، متى استثنيت نظرية الرق ، لم يرتكب خطأ ما في سياسته . فله على ذلك أرفع الثناء . لكن السياسة الأفلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى في الشيوعية ، تظل أرق منها لا من جهة النظر التجريدية فحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية . فإن من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة ويفرغ في القلوب ذلك اللهب النبيل ، يعمل أكثر بكثير لسعادة الأفراد

والدول من ذلك الذى يقصر أمره على أن يبين لهم حالهم الذى كانوا عليه ويقدر ما يرجون فى مستقبلهم على ما قد كان فى ماضيتهم . فإن المثل الأعلى وأعلى به العقل لم يشغل ما ينبغي أن يشغل من المحل فى سياسة أرسطو ، وأما التاريخ فله فيها محل أعظم مما ينبغي .

على بعد الأمد الذى مقداره ألفا سنة توجه الى منتسكيو المدائح والانتقادات أعيانها تقريبا . فإن الفكرة التى تدور فى روح القوانين هى أقل غورا من فكرة أرسطو وعلى الخصوص من فكرة أفلاطون . لم يشأ منتسكيو أن يدرس ، مثلهما ، الاجتماع والدولة فى عناصرهما الأصلية وفى كل صورهما . هو يبحث فقط ماذا كانت القوانين فى الشعوب المختلفة فى المواد الرئيسة ، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل هذه القوانين ؟ موضوع ما زال فسيحا يسع من غير مباشرة كل مسائل السياسة ويمتد مع الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام . غير أن الروح الذى يحرك منتسكيو هو بالتقريب تاريخى محض ، وكان نقصه متناسبا مع قلة ما اعتد بالعقل فى علم يجب أن يقدم العقل فيه على كل النظريات أو أن يحكم على كل الحوادث . ليس ذلك بأن منتسكيو يجهل النمط الحق أو يستهين به . فإنه يعتقد مخلصا أنه أصعد " إلى المبادئ التى يريد استخراجها لا من الاعتباريات بل من طبيعة الأشياء " إنه يعلم أن الإنسان " هذا المخلوق اللين الذى يسير فى المجتمع أفكار الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن يفقد منه حتى الاحساس به متى أخفى عنه " . فهو حينئذ يرى واضحا أنه إنما ينبغي أن يسأل الطبع الإنسانى المعروف حق المعرفة عن كنه القوانين التى تدبرشئون الجمعيات وعن كنه القوانين التى طبقت عليه فى الظروف المختلفة جد الاختلاف . هذا هو النمط الأفلاطونى بل هو نمط أرسطو إلى حد ما . غير أن منتسكيو الذى يلمح النور يكاد لا يتبعه أبدا ، وعلى رغم حصافته كلها لم يستطع أن يتق ، لا أقول السقطات ، بل الأغلاط الكثيرة فى التفصيل التى انتزعت من مؤلفه جزءا من عظمتة ومن فائدته . لقد أعجب الناس بحق بالتعريف المنقوش على جبهة هذا الأثر :

”القوانين بمعناها الأوسع هي الروابط الضرورية التي تنتزع من طبيعة الأشياء“ لكن الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد القوانين الوضعية فهي وحدها التي كان الأوفق تعريفها . فإن الأخرى ليس لها أقل محل في مؤلف فيه القوانين الوحيدة التي هو بصدددها هي تلك الاتفاقات المتغيرة التي تبرمها أو تنقضها الإرادة الحرة للناس . غير أن منتسكيو يتدنى بخطأ في النقط ، وكل كتابه الأول الذي يعالج فيه القوانين على العموم هو ” من ميثافيزيقية ضعيفة غامضة “ كما يعيب عليه فولتير الذي لا يريد أن يتبعه في هذا التيه وهلفسيوس الذي لا انتقاداته مسكة من الاحكام لا كما كان ينتظر منه . لا شك في أن عقل منتسكيو عقل فلسفي ، لكنه على التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درسا كافيا . وقد استدرجته دراساته التي ألهمته إياها عبقريته والتي فرضتها عليه وظيفته القضائية زمانا طويلا ، فلم ينحصر الزمن الضروري لهذه الدراسات الأخرى الأعمق غورا التي كان من شأنها أن تكشف له المبادئ الحققة . ومتى وضع مؤلفه إزاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزا كل ما ينقصه ، كما يبين أيضا من أين جاء ذلك النقص الكثير . ليس من أحد لم يلحظ تشويش ”روح القوانين“ . الفكرة العامة بينة جدا . لكن تنفيذها ليس كذلك ألبتة . فالكتب الكثيرة العدد لتعاقب دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحيانا دون أن يستطيع التمهيص الدقيق أن يجد فيها أية علاقة . وشاهد ذلك على الخصوص الكتاب السابع والعشرون والتاسع والعشرون . ومع ذلك فإن منتسكيو إذ يحنتم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذي كان يبحث جاهدًا لبلوغه أو على الأقل غرض الجزء الأخير من أصول القوانين . وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة مخوفة بالأخطار يلمحون البرآخر الأمر فيصبحون صيحات الفرح . هو أيضا يشبه أن يصالح نظام الاقطاعات كما كانت رفقة إيني في الزمن الغابر تحيي إيطاليا ، ويغبط ” بأنه أتم كتاب الاقطاعات الذي بدأه معظم المؤلفين “ . ولا يسعنا إلا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد القارئ من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يحب هو أيضا أن يرسو على الميناء . لكنه يدهش

من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل إلى أرض جديدة . لقد بدئ ذلك الكتاب ببراعة المطلع ولكن تلك الأنهاج الجميلة لم تؤد ألبتة إلى معبد . بين أن المؤلف لم يكن قد ألم به دفعة واحدة وأن منتسكيو لم يدرك منذ بدء السير السبيل التي يسلكها . اشتغل به عشرين عاما كما نخبرنا هو نفسه . وهذا في الحق ليس كثيرا على مثل هذا المؤلف . لكن المؤلف كلما كان فسيح الجهات كان من الضروري أن يحدّ بالتحرج وبالتمط الواضح . ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدودا ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحتفظ بلا عناء بمحدّة رواء مذهبه وبأثر طرائفه المقدرة من قبل .

يدين منتسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدى إليهم أحيانا ثناء جميلا . ولكن هيات أن يعلم بالضبط كل ما يدين لهم به ، وتحقيقه الذي كثر ما يخطئ فيه ليس ها هنا بعد بالغا غاية التمام . لقد استعار أرسطو كثيرا من أفلاطون دون أن يذكره في الغالب ، لكنه كان تلميذه ، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضع مؤلف تحقيق . وأما منتسكيو فقد استعار مثل ذلك من أفلاطون ومن أرسطو وإذا لم يكن قد ذكرهما فلائنه يجهل في الغالب الينابيع التي استمدّ منها . ينبغي أن يضاف إلى ذلك ، على وجه الإنصاف ، أنه لم يك ليفهمهما حق الفهم . حق أن المرء ليجد شيئا من التردد عند ما يصدر مثل هذا الحكم القاسي . لكن ما للحق من القدسية ما هو أجل من حقوق العبقري . وإن منتسكيو نفسه ليقز هذه الصراحة .

فلنأخذ مثلا نظرية الحكومات الثلاث . إذ ليس ما هو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب منتسكيو كما قدره المؤلف نفسه . هذه النظرية واضحة تمام الوضوح في أفلاطون ، وإنها أوسع شرحا وأبسط بساطة أيضا في أرسطو الذي جعلها كلحمة لكتابه ونقل هذا المثل الخصب إلى خلفائه . هذا لا يمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر . في السيادة واحد وعدة والجميع تلك هي الحدود الثلاثة الممكنة دون سواها . ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين ؟ هو يماز بين حكومات ثلاث مميزة يظنه أنه تلقاها من أيدي التقاليد . لكنها هي الجمهورية

وحكومة الفرد والحكومة المستبدّة ، ولا يرى منتسكيو في ذلك ما يرتكبه من ضروب النسيان والتخليط . فبدنثا الحكومة الاستبدادية تلبس بحكومة الفرد وسيضطر منتسكيو نفسه إلى الاعتراف به أكثر من مرة (ك ٣ ب ١٠) فالفرد الملك لا يختلف عن المستبد إلا بمباشرة السلطان وحدها . والطغيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الإغريق فأحسنوا . لكن في الواقع ليستا حكومتين متميزتين . وكثير من الأمثلة يشهد لنا ، دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص ، بأن حكومة الفرد المطلقة تتغير ، كلما شاءت ذلك ، إلى طغيان ، ولا شيء يفصل بينهما وبين الاستبداد على المعنى الخاص إلا أخلاق الشعوب التي تطبق عليها ودرجتها من التنور . ولقد نبه هلقسيوس وقولتير ودستوت دى تراسى على هذا التخليط الغريب . غير أن له من النتائج ذات الخطر ما لم يروه . فهو ليس خطأ ضد النظرية ، بل هو قد جر منتسكيو إلى أن يؤتى الاستبداد أهمية مبالغا فيها ، وساسة الإغريق ، الذين طالما مدحهم بحق ، قد اجتنبوا أن يؤثوا الطغيان مثلاً . يلزم بلا شك أن يتمن الطغيان كما قد فعلوا وكما فعل منتسكيو . ولكن إذا كان الاستبداد هو مع الأسف النظام الذى إليه يخضع جزء عظيم من الأرض فإن الشعوب التي تنوء بحمله والتي هو يجزدها من كرامتها لا تستحق التفات الفيلسوف . إنهم كل المستوحشين تقريبا الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وإن مصائرهم ، مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة ، يجب أن تثير في أنفسنا الرجفة أو الرحمة لكن لا نتعلم منها . ومن هنا جاءت في كتاب منتسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورد والقليلة المثانة متعلقة بمستبدى الشرق . ومن هنا تلك الشواهد المهمة وغير المحققة التي أقل ما يقال عنها إنها مشكوك فيها إن لم تكن هزوا . وكان يجب على منتسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التي قررها أرسطو في سياسته ” ينبغي أن تدرس الطبيعة نامية تبعا لقوانينها المتظمة لا في الكائنات ذوات المراتب الدنيا ” وإن هلقسيوس قد كان أحكم وأجدى عمليا من العقل الكبير الذى قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثل تلك الحكومة وينكر لها .

لا يماز منتسكيو فقط بين حكومتين من مبدأ واحد ، بل هو ينسى حكومة ذات مبدأ خاص . لأن التقليد الذى يسلم به والذى يزعم أنه لا يغيره لا يتكلم إلا عن ثلاث حكومات . هذه الحكومة المنسية فى التعداد العام هى الأرستقراطية ، إحدى الثلاث التى هى على الأقل ، بسبب الاسم الذى تحمله ، يجب أن تستدعى الفحص الجدى . لكن بما أن الأرستقراطية ، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة فى تاريخ المجتمعات ، تحل مع ذلك منه مكانا كبيرا فى الصورة الفاسدة للأوليغرشية ، فكان على منتسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث ، ليكون دقيقا إذا لم يك متجا مع نفسه ، أن يحل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الجديد فى كل نظرياته . فهكذا يبحث فى الأرستقراطية كما يبحث فى الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هى طبيعتها ومبدؤها وقوانينها وفسادها . لا شك فى أن الحدود التى نقلت إلى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير . لكن لا ينبغي تغييرها إلا لتجعل أتم مما كانت . فالأرستقراطية بعيدة من أن تكون نوعا من الديمقراطية حتى إن الشعوب تبغضها بغضا منكرًا وإن معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغرشيات المتغالية . ومما يلفت النظر هو أن منتسكيو لم يلفظ قط اسم الأوليغرشية التى هى بلا شك بغضة عنده فيما يظهر ، لكنها مع ذلك جوهرية عند العلم لأن قوة الأوليغرشية ما زال انتشارها يربى على الأسف لوجودها . فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة الطى غير الممدوح . ولم يك بأفلاطون ولا بأرسطو شئ من هذا التحفظ الذى لا تنتفع به الحكومات الخبيثة والذى لا يضر إلا الحق .

نظرية تكاد تكون لمنتسكيو خاصة وهى نظرية الحكومات الثلاث . إنه يميز بين طباع الحكومة الذى يجعلها هى ما هى وبين المبدأ الذى يجعلها تفعل أو المحرك الذى يحركها . وعلى هذا فبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرف ومبدأ الاستبداد هو الخوف ، كما أن طباع الديمقراطية إنما هو أن تديرها الأمة بجمعها أو بجزء منها ، وطباع حكومة الفرد أن يكون لها رئيس واحد

سلطانه محدود بالقوانين، وأخيرا طباع الاستبداد ألا يكون له من قاعدة إلا إرادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها .

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارَت أشدَّ الانتقادات حدة ورأى منتسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته . فإن نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التي كان يعيش في ظلها اتهاما خطيرا لم يكن المؤلف ليتعمده ، فصرح أنه ما كان يعنى بالفضيلة إلا الفضيلة السياسية أى حب الوطن والمساواة . ولم يكده هذا التفسير يكون مرضيا . لأن إنكار حب الوطن على الدول المملوكية إنما هو سبة جديدة يلصقها بها . وإن الملك يشبه أن يدعى دائما أن خدمته خدمة للدولة . وكلمة لويس الرابع عشر : ” الدولة هي أنا ” مهما كان بها من كبرياء هي أيضا تحمية لمبدأ الوطنية هذا الذى كان منتسكيو ينازع حكومة الفرد إياه .^(١)

لا ينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهرا من الحق . ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطاغية يملك على رغم إرادة رعاياه في حين أن الملك لا يملك إلا وفقا لهذه الإرادة . ونظرا إلى أن العنف المسلح بالقوة يلقي بالضرورة الرعب في القلوب فلم يك منتسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حقبة عريقة في القدم بأن جعل الخوف مبدأ للاستبداد . في هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد . غير أن الرهبة تكره الناس في الغالب من الأمر على أعمالهم في الحكومات الديمقراطية والمملوكيات . وفوق ذلك فإن الديمقراطية لا تأبى الشرف والمملوكية لا تأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذى يقصرها عليه منتسكيو . فالنظرية حينئذ كانت صادقة وكاذبة معا . ذلك ما لم ينتبه إليه منتسكيو إلا عند ما ظن أنه يدرس المملوكية على العموم فلم يدرس منها في الواقع إلا مملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر . حق إنه كان للشرف عمل في كثير من الأشياء في عهد هذين الملكين . غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة في ذلك الزمان الذى أخرج ثوبان وفاير وكاتينا وفيزيلون ومتوزي وكثيرا

(١) يرجع منتسكيو إلى الحق ويناقض نفسه بأن يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين ترى أن عليها كل

شيء . لئلا وليس عليها شيء . للوطن ك ٨ . ب ٧ .

غيرهم . وإن الشرف بما به من دقائق قوية وتافهة يقود أحيانا المعيات التي رسم منها منتسكيو صورة غير مرضية ، وليست المعيات معروفة إلا في حكومات الأفراد . غير أن الملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام دون أن يكون لهذا المبدأ فيها نماء . فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة في الدولة الأثر الحاسم الذي كان يسند إليه منتسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقتية ، في حين أن العلم لا يستمسك إلا بما هو جوهرى ولا متغير . ماذا عسى أن يقول ساسة اليونان إذا كان قد حدثهم محدث بعدة مبادئ في الدولة ؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس ، المواطنون ، بوسائل على نحو من هذه الضعة ومن هذا العبث ، وافتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة إلى فرد كل الإحساسات التي تجعل القوة والسعادة في المدينة ، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالإخلاص الذي لا ينبغي إلا للوطن وأن يحس الناس بين يدي مستبد هذا الخوف النافع الذي لا ينبغي أن يحسه المرء إلا بين يدي العدل والفضيلة ، كل هذه الفروض من شأنها أن يدهش لها أرسطو وأفلاطون ولا يكون فهمهما إياها إلا بشيء من العناء . في الواقع ليس للدولة إلا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد إلا مبدأ واحد : ذلك هو مبدأ الخير، مبدأ العدل، مبدأ العقل الذي ينبغي أن يخضع له المواطنون والحكام ، الطغاة والرعايا ، وإليه يؤدون على الأقل ظاهرا من الإجلال . فلأن يقع مع ذلك في أغلب الأحيان ألا يكون لهذا المبدأ الشريف القوى فعله كله ويستبدل به إجراءات وضعية فذلك ما هو في الواقع أظهر من أن ينكر . لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت إلى ذلك إلا ليعيبه، وأن يخشى، إذا هو وقف، على جهة المحاباة، عند تفحص هذه الرذائل السياسية ، أن يتنكر للإنسانية ويشجع ضلالاتها .

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لا تستحقان التفات الحكيم إلى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التي كان ينبغي مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقاءها . فالشرف ، كما يعنيه منتسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية : "فإن الوهم الذي يقوم بكل شخص وبكل ظرف" قد شارك في تراخي الروابط السياسية

وفى إفساد العلاقات الحقبة بين الملك ورعاياه ، وقامت بخفاء ملكية محفوفة بمعية مخلصه لكنها عاجزة ، بمعزل من الأمة التي لم تكن تعرفها والتي لم تلبث أن أصابها بالضربة القاضية . الشرف ”بما له من إشارات وامتنياز“ كان قد أوجد فراغا فسيحا حوالى الملك ، وهذا الجلو المفتعل ، الذى لم يكن لسائر الدولة به يدان ، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم يتنفسونه . وإذا كان الشرف مضیعة للوكيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد . لاشك فى أنه يفرضه على الأغيار فرضا لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيرا ما وقع فى أجولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثيرين عنده . ولم يك أرسطو ليخدع نفسه البتة حين كان يعلن ، وفاقا للتاريخ ، أن أقل الحكومات ثباتا حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكايده . وأخيرا يبقى مبدأ الفضيلة فى الديمقراطية . هذا هو أدخل ما يكون فى باب الحق . غير أن منتسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان لينطبق على الديمقراطية فقط فإن الفضيلة السياسية ، أعنى حب المواطنين الحكومة التي تدبر شؤونهم ، هى الركن الضرورى لبقاء كل الحكومات بلا استثناء . تلك قاعدة كرها الساسة الإغريق بكل الصيغ ، حتى إن فولتير^(١) بسلامة ذوقه قد أعلنها كما أعلنوها ، وهى تدين حتما ، واو على درجات مختلفة ، الاستبداد ، لأنه لا أحد يجب الظلم ، وتدين الشرف لأن قواعده الدقيقة كثيرا ما تناقض العقل الذى هو وحده خليق بأن يحبه الإنسان .

غير أن نظرية مبدأ الحكومات هذه التي هى فى ذاتها باطلة كان ينبغى فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست أقل منها بطلانا . فقد كان أفلاطون وأرسطو يجعلان للتربية أهمية ليس فيها من الغلو شيء مهما كانت كبيرة . كذلك منتسكيو خصص كتابا من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهرى . ولكن مذهبه قد جره إلى أن يضع بادئ بدء قاعدة هى أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدأ الحكومة ، ولم

(١) يقول منتسكيو فى رسالة إلى الأب جوسكو فى أغسطس سنة ١٧٥٢ : ”أما فولتير فإنه أفطن من أن يسمى“ فالكلمة لاذعة ولكنها ليست حققة وتثبت ذلك ملحوظات فولتير .

يتردد في أن يستنتج من ذلك أن "هذه القوانين في حكومات الفرد ينبغي أن يكون موضوعها الشرف، وفي الجمهوريات الفضيلة وفي الاستبداد الخوف". وفي الحق أن منتسكيو قد قال أقوالا ملؤها الدقة والرشاقة على التربية في المملوكية. وفوق ذلك أنصف تربية الفحولة التي فرضتها الدول القديمة على الأولاد. بل أحيانا، في إعجابه بإغريقيا وبرومة، لم يكن منصفاً نحو زمانه الذي على رأيه ما كاد يكون إلا "للنفوس الصغيرة". لكن أليس أنه غلط في موضوع التربية الشريف هذا، حين يصوغ في قالب مبادئ ضرورية ونافعة تلك الضروب من الإسراف الأعمى الذي يفسد التربية ويشوهها؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق ألف مرة حينما يستغرب أن في روح القوانين "يُعلم ما يلزم أن يعمل لتثبيت ما هو شر". وأنه يستطيع أن يتصور "أن في مادة الحكومة والتربية توجد مسألة أخرى غير معرفة ما هو الأوفق لتحقيق سعادة الناس". وعند ما درج منتسكيو على هذا المتزلق وصل إلى أن يطرى حكومة الجزويت في باراجواي بأن جعلهم هم وغلبيوم بن في مستوى لوقرغس. وقد يصل من هذا إلى أن يوصى بشيوعية الأموال التي اقترحها أفلاطون، والقضاء على التجارة مع الأجانب وعلى كل علاقة معهم. تلك مطاوعة عمياء للنطق. وإن المبادئ التي تدفع مثل هذا العقل إلى أمثال هذه نتائج باطلة أضلته إلى هذا المدى.

وهاك خطأ ليس بأقل خطرا وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملا الكتاب التالي كله، وهو أن القوانين التي يسنها الشارع في جميع المواد يجب أن تكون، كقوانين التربية، تابعة لمبدأ الحكومة. فالقوانين لأجل أن يجوز تشريعها ينبغي أن تشعر في الجمهوريات بالفضيلة أي حب المساواة والكفاف، وفي المملوكيات أن تتعلق بالشرف، "ابن النبل وأبيه" وأخيرا في الدول الاستبدادية وهي فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبدا على الرهبت. يعلق منتسكيو على كل هذا من الأهمية إلى حد أن اعتباراته فيما يتعلق بالاستبداد أطول مما اخص به الديمقراطية والمملوكية. ولما أنه لا يسع المرء في مثل هذا السبيل إلا العثارفن ها هنا جاء

تصريحه بأنه نصير بيع الوظائف بيع السلع . ولأجل أن يبرر هذا الخرق المحزن بلغ به الحال أن يؤثر رأى سويداس وأنستاس على رأى أفلاطون . يقول " لكن أفلاطون يتحدث عن جمهورية مؤسسة على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكية . وإذن ففى مثل هذه الحكومة متى دفع العوز والشرة بطانة الملك إلى بيع الوظائف خلافا للقانون تجيء المصادفة برعايا خير من اختيار الملك " . ومعلوم أى الوظائف يعنى منتسكيو بهذا القول . لم يكن الأمر قاصرا على وظائف الأعباء المالية بل يتعداها إلى وظائف القضاء ، ولقد حدا به العرف الجارى إلى أنه لا يتردد فى أن يقر هذا السحت الشنيع الذى يجتز وراءه ما هو أشنع منه . وفى هذا ينبغى الرجوع إلى المبادئ التى كان يضعها أرسطو حين كان يعيب بيع الوظائف فى قرطاجنة " طبيعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يجهدون فى أن يعوضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطتها ما داموا قد وصلوا إلى السلطان بقوة المال . ومن السخف أن يفترض أن رجلا فقيرا لكنه شريف يريد أن يثرى ، وأن رجلا فاسد الخلق اشترى وظيفة بثمن غال لا يريد أن يثرى " . فلقد كان فلاسفة الإغريق يعلمون من هذه النقطة الدقيقة أجل بكثير مما يعلم كاتب القرن الثامن عشر ، ولم يكن تحت أعينهم كثير من المظالم والمخزيات .

ضلالات أخرى تفيض من ينبوع عينه . ذلك أن منتسكيو يطالب ، ولو على استحياء ، بإلغاء التعذيب ولا يجروا أن يذهب إلى أبعد من هذا التصريح " إنه بطبعه غير ضرورى ما دام أن أمة متمدنة جدا وهى الأمة الإنجليزية استطاعت أن تقضى عليه دون ضرر " . لكن لما أن القسوة فى العقوبات تناسب بالبداهة الحكومة الاستبدادية التى مبدؤها هو الرهبة فقد شاء منتسكيو أن يبقى على التعذيب فى هذه الحكومة . إنه يجده لها مناسبا . بل يكاد يذهب إلى تبرير ما ارتكب الإغريق والرومان من الفظائع فى العبيد ، غير أنه " يسمع صوت الطبع يصيح به " فيقف فى هذا السبيل المحزن حيث ساقه إليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت الطبع لم يكن استطاع أن يقفه .

وعلى اثر ذلك أيضا يضطر منتسكيو إذ يدرس الأسباب التي تفسد المبادئ المختلفة للحكومات إلى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسد بأن تصير خيرا مما هي . لكنه يتقهقر أمام هذا التناقض الذي لا يمكن تأييده فيقتصر على أن ينبه إلى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوما إلى أن يفسد . [تناقض يكاد يكون صارخا] أيضا . ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أى حكومة هو ذلك الذي يسيرها ، وهاك مبدأ هذه الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذي يقتلها !

وأخيرا فإن منتسكيو إذ يتنكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد التاريخ الرومانى يقرر أن الجمهورية إنما تكون للدول الصغيرة المساحة ، والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة ، وأن الاستبداد وحده هو الخلق بادارة إمبراطورية كبيرة . ويذكر دليلا على ذلك الصين التي كان لا يكاد يعرف من أمرها في زمانه إلا القليل والتي لا تزال نسيء معرفتها إلى اليوم ، كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الإسبانية التي كان فيها الاستبداد أقل ضررا على التحقيق من التعصب الدينى ومن الإفراط في الخرافات التي حق له أن يتهمها به .

ربما يكون مستظاعا أن ننبه أيضا في مؤلف منتسكيو على ضلالات أخر أوجت بها إليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدأ الحكومات . لكن أليس خيرا من ذلك أن نتجه إلى ما هو محل للإعجاب في روح القوانين ؟ فإن هذه المواد الخطيرة التي يسنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسعة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع منتسكيو . بعد النظرية العامة للحكومات يعرض منتسكيو لحرب الدفاع والهجوم والحزبية الدستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدنى والمترلى والسياسى والموطن والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ ، وعلى كل هذه الموضوعات يسلط من النور أشعة لألاءة وهو لا يستلهمها من العقل وحده كما يكون غيره يفعل بل يسائل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية ، وكان يعتمد في درسه على مقننى العصور جميعا وعلى أخلاق الشعوب جميعا وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة ، إن لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط

الكامل فعلى الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشد ما تحمل على قراءته والتفكير في آرائه . وإن منتسكيو الذى قد دفع في " الرسائل الفارسية " انتقاده وحبسه للشكلاات إلى حد الجراة هو كذلك مجدد في مؤلفه الكبير وإن يك فيه أشد تحفظا وأرزن وقارا . ومع احترامه للدين ، وإن كان دائما في أمره محايدا يشهر بقوة بما ارتكبه الكنيسة من الجور ، فهو ينبغي أن يحد من ثروات الكنيسة وينبه إلى أخطار الرهينة والأديرة وعدم فائدتها . وإن حملته القلمية البليغة على محكة التفتيش وفظاعتها وعلى استرقاق الزنج لم يوهن من قوتها ما بها من التهم . ولقد أقام نفسه للعقل وللإنسانية وليا في فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل النبيلة قد عاجلها من الكتاب إلا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضربا مما قد أجمعت عليه الفلسفة . إنه يكشف لفرنسا أهمية حقها الإقطاعى الذى كاد لا يكون مفهوما بل كان منسيا . يفرغ مسحة قوية على هذا الموضوع الذى يشغل بلا شك محلا في روح القوانين أوسع مما ينبغي لكننه عظيم الفائدة للأمة . وإنه يسدى إليها خدمة أكبر إذ يفسر لها ميكانيكية حكومة هى جارة لها وإذ يهيئ صيغة لجميع التأملاات الجذبة الخصبية لكل أولئك الذين كانوا حينئذ يتوقعون من الملكية الإصلاح السياسى . إن تحليل الدستور الإنجليزى على نحو ما صنع منتسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط . فإنه هو نفسه يناقض نظرياته ، وإن إحدى السلطات الثلاث التى كان الوفاق بينها ، على رأيه ، هو قاعدة الدستور الإنجليزى نفسها ، لم تكن تحل في الواقع منه محلا ما : وهى السلطة القضائية . لكن على رغم هذه العيوب فإن هذا التحليل الذى هو جديد وقتئذ كان من شأنه أن يلفت العقول جميعا بأن جعل جميع الآمال اتجاها إجماعيا تقريبا . كان الزمان في صف منتسكيو . فرنسا لم تستنسخ الدستور الإنجليزى لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادئ مشابهة له وإن تكن من عناصر لاشبه بينها وبينه . فإن ما بالدستور الإنجليزى مما يستحق الإعجاب هو شىء من اعتدال السلطان ، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل بأن انتزع منه جميع الإفراطات على التقريب ، وبه من العدالة

ما يرضى جميع المزاغم المشروعة التي تتنازع إدارة المصالح الاجتماعية. غير أن منتسكيو كان مطوعاً أكثر مما ينبغي لذوق الاستشكال وللشدوذ الذي أضله أكثر من مرة بأن زعم أن "الإنجليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجوداً في الغابات" هذا الرأي الغريب قد فند ولكنه كثيراً ما تجدد بعد منتسكيو وفي ظل اسمه الكبير. وذلك لا يدفع عنه البطلان. فإن انجلترا ليست مدينة إلا لقوة بعض الظروف بسعادة أنها الأولى في أن بها شكل دستور سياسى فيه تأتلف كل العناصر الاجتماعية. وتوازن السلطات هذا هو حقا نتيجة التنور والتمدن إلى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة، وهو يتقدم دائماً عقل الشعوب بمسافة طويلة، قد لمح هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية. ولو كان منتسكيو قد جود قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسعه أن يسند إليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من إسناده إلى المتوحشين أصحاب أرمنيوس.

وفي الحق إن أسلوب منتسكيو قد شاطر كثيراً في نجاحه، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيراً من العيوب نبه إليها قولتير بذوق معصوم على أنه حاد الإعجاب به وإن كان ينقده. وإنما في الواقع لعيوب حقيقية. حق أن المزايا التي تفتديها ساطعة ولها الفضل على الخصوص في أن هذا الموضوع الجاف كثيراً ما قرئ وكثيراً ما أمعن التفكير فيه. وإن كلمة مدام دى ديفند وإن تك لاذعة هي مع ذلك حققة، فليس من قارئ ذكى إلا رددها وإلا صدمته هذه النكات التي كان يلزم أن تترك للسان أربك وهذا العمل اللغوى الذى يوشك ألا يناسب إلا معبد جنيد. قد يذكر أن منتسكيو كان يريد أن يضع كتابه تحت حماية الموز (إلهة الشعر) ولم يستطع أحد أصدقائه إلا مع الجهد أن يحمله على حذف دعائه إياها الذى كان يريد أن يفتح به السفر الثانى من روح القوانين. فقد كان المؤلف يظن أن "هذا الشذوذ يكون سبباً لرواج مؤلف يلزم فيه أكثر من كل شيء آخر التفكير في صرف ملل القارئ بسبب طول المواد وثقلها". ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ إذ يقرأ، لا بلا مفاجأة، في رأس الكتاب الثالث والعشرين

على السكان دعاء ككريس إلى زهرة . لاشك في أن منتسكيو محق في أن يجعل ، إذا استطاع ، هذا الموضوع الجاف الذي كان يعالجه ، جذابا سهلا . غير أنه من حسن الذوق أن يضيف على هذه المواد الخطيرة من الزينة ما يلبسها ! نجح في ذلك أفلاطون . لكن منتسكيو لم يكف يكتب حوارا . بل الإطار الذي التزمه لا يناسبه ما اتخذ من استباحات الذوق السليم على الدوام أن يقارنه عليها . فإن أولى صفات الأسلوب وأشدّها لزوما له إنما هي أن يكون صالحا للموضوع . وقد وضع أرسطو لهذا نموذجا فاضلا ، وكان يمكن اقتفاء أثره مع نظرية من قسوته شيئا ما .

وإن هلفسيوس الذي كانت صداقته به تغلو في المخاوف كان يخشى أن يكون في نظر الأجيال المستقبلية "منتسكيو مجرّداً من لقب الحكيم والمقنن فلا يكون بعد إلا رجل قضاء نيلا ألعيا" وهذا الناقد التزيه كان يتوجع لمنتسكيو وللإنسانية التي كان يمكنه أن ينحدهما بخير من ذلك . وفولتير وهو أشدّ نزاهة وأصدق قولا كان يصرح بأن هذا المؤلف "كان مؤلف رجل سياسة وفيلسوف وألمعي ومواطن" . وفي أيامنا لا يقرأ "روح القوانين" على قدر ما ينبغي ، ومع ذلك فإن مجده منتسكيو لم يفقد شيئا من لآلئه . لاشك في أن كتابه ليس بعد "مجموعة قوانين للعقل والحرية" كما كان يعلنه بطريق فرني . ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذي قبل ماذا تقتضي الحرية والعقل ؟ فقد علمتنا الثورة من حقوقنا أكثر مما كان منتسكيو بل فولتير يحسّر أن يقوله بل أن يفكر فيه . لكن على الرغم من فتوحاتنا جمعاء ومن تقدّمنا لا يزال المحل الذي تبوّأه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولا به وحده . وليجد المرء شيئا أكبر منه ينبغي أن يصعد إلى أزمان أرسطو وأفلاطون . غير أن التنازع العتيقة مهما غزرت لا تزار إلا في النادر لأنه يلزم لتذوّقها ألا يخول فضول العقل إلا القليل وأن يؤتى العقل كثيرا ، أي أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يجب أن يكون ، وأن تؤثر الدراسة الهادئة للعدل على المشهد الصاخب للتاريخ . وإن لدى منتسكيو ، ليبصرنا ويريضينا ، اثنين وعشرين قرنا من التجربة فوق ذلك والإمبراطورية الرومانية بأسرها والمسيحية وإغارة المتوحشين وجريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة .

إنه يعرف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وأرسطو. فهل كان يعرفهما بحق المعرفة؟ هذا ما يحوز الشك فيه أو بعبارة أحسن إنه مهما كان علمه لا يزال يستطيع أن يتعلم في مدرسة هذين الأستاذين التي لم يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيرا. فالذى ينقصه على الخصوص والذى يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال. إنه قد غلبت عليه مجازاة عصره في أوهامه ومجاوزته الحدود المقبولة. إن "مثال الكمال" كما كان يقوله له هلفسيوس في نصيحته المخلصة الحكيمة "لا يزيد في الحق على أن يسلى معاصرنا بل هو يعلم الشبيبة ويخدم الأجيال المستقبلية". وكان خليقا بمتسكيو أن يستشعر مستقبلا كان قريبا جدا، وما كان عزيزا على عبقريته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية التأسيسية وإعلان حقوق الإنسان بأربعين سنة.

أفلاطون وأرسطو ومتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين يشرف بهم العلم السياسى. غير أنه إذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم في صفهم من حيث البسطة ومن حيث التعمق فإنه ينبغي مع ذلك أن يذكر أحاد ليسوا بقليل الأهمية مهما يكن مستواهم أخط من المستوى السابق فيما يظهر. أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها. ففي الزمن القديم ينبغي الوقوف خصوصا على فولوبيوس وشيشرون.

ليس فولوبيوس على التحقيق كاتباً سياسياً. بل هو رجل حرب ومؤرخ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريباً وشهد خراب إغريقيا التي دافع عنها بوطنية حكيمة ما أجدت عليها. وهو يشهد على الخصوص المشهد الهائل للدولة الرومانية التي بعد أن انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطا واسعة وبلا خطر بعدئذ نحو السيادة العالمية، ولأجل أن يفهم عنه قرنه وما يليه سر هذه الأحداث المروعة عول على أن يقص عقيبات الحوادث التي في مدة خمسين سنة من الحرب البونيقية الثانية

إلى سقوط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الرومانى ملك الدنيا . إنه يقيم أعواما طويلا فى رومة نفسها مرتبطا ارتباطا أكيدا بآل إسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فن الحرب وفن السياسة ، ويزور الأقاليم الرئيسة فى الدنيا المتمدنة ، مصر وإفريقية وإسبانيا والغال ، ويعرف أيضا المسرح الذى ستتسلط عليه الدولة الرومانية التى تكفل لها قواها الدافعة النصر الذى لا مفتر منه . وحينما كان يكتب فولو بيوس كان يسترشد بتجربته فى حياة ملأى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء . فقد باشر بنفسه الحرب وشهدها زمانا طويلا وقد أفاد عقله الذى هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجال أولى شهرة ونفوذ . من أجل ذلك لم يك ليقتنع بقصص الحوادث بل هو يستنتج منها تعاليم مفيدة ويصرح فى بداءة قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحقة للسياسة . فانظر كيف أنه إذ بلغ الكتاب السادس يقطع قصصه ليصعد إلى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس فى دستور رومة سر تلك الانتصارات العكسيرة .

حلل هذا الدستور بوصفه سياسيا وجنديا ، وهذا التحليل المملوء بالخصافة جدير بالاعتبار لذاته أولا ولأنه كان الموحى الى ميكافلى وبوسوى ومنتسكيو ، فلولو بيوس الذى جود مشاهدة ما كان يقصه لتطرق الشك إلى استطاعة تلك العقول الكبيرة أن تنفذ هكذا بعيدا فى خفايا العظمة الرومانية ، فالفضل لإمامهم الذى فهموه حق الفهم وعرفوا أن يستنتجوا منه دروسا لا ينضب معينها .

غير أن تحليل فولو بيوس هذا لا يهم التاريخ فحسب بل العلم السياسى ينبغى أن يلقى عليه نظره . فإلى العلم مرجع المبادئ التى استنار بها المؤرخ والى تبيين تقدمها وتغيرا حقيقين بلفت النظر . لم يقتصر فولو بيوس على أن يمدح دستور رومة بل أعلن أنه أكل كل ما كان من الدساتير لأنه هو الذى جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاه . فالفرس والقدمونيون والمقدونيون على رغم امتداد سلطانهم وبطولتهم وشجاعتهم لا يمكن أن يوازنوا بالرومان الذين سخرؤا العالم لأنفسهم . ولكن ما العلة فى فضل هذا الدستور الرومانى ؟ علة واحدة : هى أنه قد جمع وأحكم التأليف

بين جميع المبادئ التي اقتضت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدأ واحد منها بعينه . فقد أحكم فيه مزج الملكية والأرستقراطية والديمقراطية إلى حد أنه يستحيل القول بأن هذه الدولة ملكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية . فالتفاضل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض في شؤون الدولة ، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذي جعل للإمبراطورية ثباتها وعظمتها . على أنه ليس إلى رومة نفسها يرجع فضل هذا النظام الذي صدر عن علم وأجدى عليها في البقاء والذي عزاه فولوبيوس إليها بل إن لوقرغس هو أول من استكشفه وطبقه . فان هذا الرجل العظيم قد وضع دستوراً مختلطاً لأنه اقتنع بحكمته وتجارب الماضي بأن "كل شكل بسيط يستند إلى مبدأ واحد لا يقدر له البقاء لأنه لا يلبث أن يسقط بما فيه من نقص" . (فولوبيوس ك ٦ ب ١٠ من ترجمة بوشو) وعلى ذلك كان فولوبيوس نصيراً للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون من قبل إذ يطلب هذا المبدأ الجوهرى إلى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه إلى دروس التاريخ أو إلى جمهورية إسبرته . وحينئذ فقد كان ، قبل فولوبيوس ، لوقرغس بوصفه مقنناً وأفلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان . وبعد ذلك كان شيشرون صدى فولوبيوس وأفلاطون وأرسطو ، حتى ميكافلى نفسه أثر أن يخاز إلى رأيهم . واليوم بفضل كثير من النصائح وبفضل مجرى العمل في الحكومات النيابية قد أقيمت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخيالية الخطرة التي لا يمكن تطبيقها ، في زاوية الإهمال .

ولكن فولوبيوس إذ ينوه على غرار ما تصنع الشعوب وما توحى أفكار الحكماء بالناليف العلمى للدستور الرومانى يعتقد أنه يتخذ فى السياسة النمط الوحيد الذى يناسب تطبيقه . قد يقال إنه لا يريد أن يدين بشئ للعقل وأنه يستمد العلم كله من مشاهدة الحوادث . فإذا كان فى بعض الأحيان قد وازن بين إمبراطورية الفرس وممالك إسبرته ومقدونيا وبين جمهورية رومة فذلك بأن هذه الدول ، وإن كانت مخطئة جداً ، قد عاشت مثلها عيشة واقعية وقوية . غير أنه يلوم نفسه على أنه

وقف بنظره لحظة على هذه الجمهورية المثالية التي اقترحها أفلاطون. "إن التجربة لم تثبت حقيقة قيمتها . لإقامة الموازنة بين هذه الجمهورية، كما قد كانت إلى الآن في الكتب، وبين جمهوريات رومة ولقدمونيا أو قرطاجنة تشبه خطأ المثال الذي يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء، ولو كانت التماثيل، من حيث الفن، ماثرا للإعجاب من كل وجه. إن الموازنة بين شيء غير حي وبين كائنات تنفس لا يمكن أن تكون إلا فاسدة وفي غير موضعها" (فولو بيوس ص ٥٢٨ من المرجع السابق). على هذا لا يرى فولو بيوس ما يدين به العلم السياسي لأفلاطون . فإنه وقد اصطدم ببعض أخطاء بنسبة نسي كل الحقائق العملية التي استكشفها أفلاطون أو أقام عليها الدليل . فيرفض أول وهلة النمط العقلي ليستعيز عنه على وجه الاختصاص بالنمط التاريخي الذي استخدمه من قبل أرسطو لكن يتحفظ أكثر . هذا المثل سيكون خطرا . ومنذ زمان فولو بيوس يغتصب التاريخ في الأغلب من الأمر مكانا ليس له البتة . فالسياسة متصورة على هذا الوضع تصير ضربا من التجريبي الذي لن يكون له من قاعدة سوى النجاح والظفر . ويختفى من نظرياتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء ، ومن ثم يستطيع ميكافلي يوما ما، مطمئن الضمير وتحت إملاء الحوادث، أن يرسم من أميره صورة شنعاء . هذا النمط الجديد هو من عمل رجل عمل ، من عمل مؤرخ لم يستن منذ البداية كل النتائج وكان من شأنه أن يرفضها لأنه مترمت أو أقل اتفاقا مع منطقته من مقلديه .

- على أن فولو بيوس لم يكن أعمى في حماسه، إنه يعلم حق العلم أن "كل ما في هذه الدنيا محل للتغير وللوت" . إنه يعلم أن القانون الذي لا يحيد عنه يسير الحكومات كما يسير الأفراد و "الدائرة التي فيها تدور الدساتير" وعلى رأيه كان دستور رومة قد بلغ كماله حتى في عهد أنيبال . والنضج لا يلبث أن يعقبه "الاضمحلال الذي سيبتدى بشهوة التسلط وبحقد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتبذير الأفراد وتكبرهم" . (فولو بيوس . المرجع السابق ص ٥٣٦) . لا يجرؤ فولو بيوس أن يطبق مباشرة هذه التكهات الحزنة التي لا محيص عنها على مدينة آل إسقيفيون، بل ربما

يخشى أن يجرح شعور أصدقائه . غير أن التاريخ الذى لا يعرف الرحمة فى تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألا يقال فى هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولوبىوس يصرح بهذه التكهنات المحزنة : "عصابات تتكون ولا يكون بعد إلا عداوات وإهدارات وتقسيم أرض إلى أن تجدد العامة ، فى غمرة أحقادها وغيظها ، سيدا تضعه على رأس المملكة ؟" (المرجع السابق ص ٤٩٥) كان فولوبىوس يكتب قبل سيلاباربعين سنة تقريبا وقبل قيصر بستين فلم يتخددع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذى كان يغلو فى الإعجاب به . لكن لم يقل فى نفسه ، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه إياه ، إن الحرب وهى ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد ، ليست هى الغرض الذى يجب أن ترمى الدولة إليه ، وأن هذا المبدأ المشؤوم سيكفر عما قريب عن الرومانيين الانتصارات والثروات التى أصابوها من ورائه .

وعلى هذا فلغولوبىوس نظرية فاضلة ، ثبت دعائمها مثل كبير ، وهى نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه ألبتة ولكنه استخدمه على قدر الحاجة دون أن يحمله على الإفراطات التى سوف يدفعه إليها آخرون .

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميذا لفولوبىوس ولأرسطو وأفلاطون معجبا بهم معا ، يستمير من الثلاثة مبادئه ونظرياته وفكرة تواليفه وعنوانها وأحيانا يستعير منهم مقطوعات بتمامها . لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لا يتجاهلها كما وقع لبعض الكتاب السياسيين ، فهو يذكر غالب أسلافه بعبارات الثناء التى تبرر تأثره خطاهم . فأخذ عن فولوبىوس إعجابه بدستور رومة ، ويبدو هذا القنصل المشبع بروح الوطنية الصادقة من الحدة فى تحمسه أشد من المؤرخ الميغالوبى الوقور . [وعلى غرارته يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التى هو مقتنع مع ذلك بجماها بل بفائدتها] أكثر مما كان من ذلك الذى هو رجل الحرب . فهو كمثل يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة ويجعل الدستور الرومانى نموذجا حقيقيا وكاملا ينبغى أن تقاس عليه كل الدساتير . كذلك كان نصيرا للدساتير المختلفة

ورأيه كراى فولوبيوس فى أن رومة إذا كانت قوية رغبة العيش فذلك لأنها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة بينها وتجعل نصيبا عادلا لكل من المبادئ الثلاثة التى كان انفراد أحدها بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى . فالملوكية والأرستقراطية والديمقراطية تعيش معا فى الدستور الرومانى الذى كفل للمواطنين المساواة والحزبية جميعا . ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسى لرومة بحسب بل هو معجب أيضا بقوانينها التى يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلدها وترعى حرمتها . ولا عجب فى أن يقتنى شيشرون عن كسب آثار فولوبيوس ، فان المحاور الأول فى جمهوريته هو إسقيفيون الإفريقى الثانى تلميذ ذلك القائد الإغريقى ، وترى الروح التاريخى لفولوبيوس ظاهرا فى الحديث الذى أثاره ليلبيوس عن صديقه العظيم . ومع ذلك فإن إسقيفيون يظن أنه لا يتكلم إلا كما يتكلم رومانى لأن ذلك العالم الأجنبى الذى يحصل شيشرون نظرياته كان يجسد الكلام على رومة كما لو كان أحد أبنائها .

ولقد كان شيشرون يعترف أن له بجانب فولوبيوس ملهما أقوى وأعمق وهو أفلاطون . فإنه بديا قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسين فى السياسة : الجمهورية والقوانين ، بل استعار منه أيضا صورتها . وتدل محاوراته ، مصبوبة فى لغة ليست فلسفية ، لا على أنه منافس بل أحيانا على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها . بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجوهرية على طبيعة السلطان الاجتماعى وعلى الغرض الذى يرمى إليه هذا السلطان . وأطرى مبدأ العدل إطراء خليقا بأفلاطون . وهذه الدراسات الشريفة ، التى أنشأتها لإغريقيا من قبل ثلاثة قرون ، على ترتيب الجمعيات ومصيرها ، قد صارت حينئذ لأول مرة معروفة فى رومة ومقدرة فيها برفع قيمتها . فكان مجد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته فى العالم الرومانى وفى القرون الوسطى ولولاها لصبغت معرفتها وتذوقها . على أن شيشرون لم يتخذ لنفسه مركز المخترع بل اقتصر تواضعه على أن يكون هو مترجم أفكار غيره . فكان

محلّه في تاريخ العلم السياسي كما هو في سائر الفلسفة محل مترجم ذكي أمين . وفي الحق أن العبقريّة الرومانيّة لم تزد على أن تكون على العموم كذلك . حينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن ما يصنع هو أن يحصلهما مادام لا يستطيع أن يفوقهما . وحينئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة ، إنها ثمينة للغاية في تاريخ الفلسفة وفي تاريخ القانون الروماني . وليست على هذا القدر فيما يتعلق بالعلم السياسي الذي عالجته وإن لم تكن زادت عليه . فان الفكرة الرئيسيّة للجمهورية ولل قانون هي من فولوبيوس ، وطرارز الانشاء هو لأفلاطون وجميع التفاصيل تقريبا هي من أفلاطون وأرسطو وفولوبيوس ، والأسلوب وحده شيشرون بما فيه من المحسنات التي تميزه وتجعل منه كاتباً من أسرة أفلاطون وفولتير معا .

من شيشرون الى ميكافلي لابدّ من اجتياز خمسة عشر قرناً تقريباً دون أن يلقي مؤلف واحد . فإن القرون الوسطى كانت لا تدرس المؤلفات السياسية لأفلاطون وأرسطو إلا قليلاً لأنهم توشك ألا تنتفع بها . وندر ما كان يفكر في القوانين الأساسية للمجتمعات في تلك العهود عهود الفوضى الاجتماعيّة . غير أن النظريات التي كانت تظهر وقتئذ في قلة قليلة من العدد كلها مستعارة من السياسة الإغريقية أو منتسبة اليها . فإن الكتاب المنسوب كذبا الى القديس توماس (de Regimine principum) و "مسائل بوريدان على سياسة أرسطو" هما كل ما يمكن الاستشهاد به هنا ففيهما أحيانا أفكار جريئة في الحزبية السياسية لا تفوقها أفكار زماننا . إنها أصداء الحزبية اليونانية والرومانية تغمض السلطات أعينها فيها لأنها لا تجر البتة الى نتيجة ما . لكن العلم السياسي يجد أيضاً جديداً وأصيلاً بميكافلي في آخر القرن الخامس عشر وأول القرن السادس عشر . كانت إيطاليا هي مقره لأنها الأرض التي كانت تحيا فيها تقاليد السياسة الرومانية وإن لقيت فيها فساداً عظيماً من جانب البابوات ومن جانب الأمراء الصغار الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه البقعة ويوسعونها إفساداً .

لقد قيل كل شيء في سياسة ميكافلي البغيضة وصار اسمها وحده ضربا من الخزي عند رجال الدولة حتى أفسدهم سلوكا . ولم يكن الأخلاقيون وحدهم هم الذين يذرون عليها بل الملوك الذين يدعى أنها قد ألقت لهم قد نبذوها نبذا . وشرف فريدريك الثانى نفسه بأن فندها أشد من كل أحد سواه . وإنما لتستحق هذا المقت الإجماعى ومن المحال على المرء أن يقرها متى تفتن في قراءة كتاب الأمير .

[فكر المؤلف واضح جدا وإن اختلفت في أمره التفسير . إنما هى نصائح يسديها الى لورنزو دى ميديتشى ويقدم له قواعد "الأمير" أنضج ثمرة جناها من تجربته الخاصة ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال . وميكافلي نفسه هو الذى يقول ذلك في كلمة الإهداء ولا سبيل للتلائف إلا تصديقه ، فليس الأمر لهوا عقليا كما قد افترض أحيانا ، بل هى دراسة جذية عميقة وملؤها حصافة نادرة . وإن يكن الفسوق عن الأدب واضحاً فيها . ويظهر أن ميكافلي قد فقد كل تمييز بين الخير والشر : فهو يوصى بالجنائية في كل صورها بهدوء الدم البارد . ويتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يعلن الرأى العام فزعه منهم باعتبارهم أغوالا : إنما هو سيزار بورجيا ، وإنما هو أبوه الفاسق إسكندر السادس ، صنائعهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو ، وأوليفيرتو .

وإنما هو في العهد القديم أغا توكل ، كل أولئك أشقياء كسوا دما ولوثوا بفظائع الغدر أو الفواحش الأشد منها شناعة . وإذا اتفق أن يوجه ميكافلي إليهم بعض اللوم فيوشك أن يكون ذلك لا على الآثام بل على زلات السلوك ، على هفوات كان هذا العقل الكبير يقيم لها من الوزن ما هو أدخل في باب الهزؤ . فعند ما يتكلم على الدوق دى فلنتنوا يقول بصريح العبارة : "لا أستطيع أن أعيب عليه أى نقص بل هو يستحق أن يتخذ ، كما قد فعلت ، مثالا لجميع أولئك الذين لسعد طالعههم أو لأسلحة غيرهم ، قد بلغوا عرش الإمارة بطموح عظيم ومشروعات أعظم" تلك هى جنائيات سيزار برجيا كلها التى حكم بأنها خليفة بالتعظيم . غير أنه قد أخطأ في حياته خطأ واحدا ! هو أنه ترك جول الثانى يصعد العرش البابوى ولم يصدر أمراً بحرقه .

ليس ميكافلي هو الذى وجد هذا المثل البغيض بل اخترع من بعده : "هذا أكثر

من جنابة، هذا خطأ“ لكن يرى أن الصيغة إن لم تك من عنده بالضبط. فإن الفكرة فكرته وهي فكرة بشعة. بعد أن درس ميكافلي الدولات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصورا للفضائل التي ينبغي أن يتصف بها الأمير، وقيس بمقياس غاية في الضبط ماهو السخاء والتبذير والقسوة والرحمة وحسن النية والمكر، ويقتر الكذب بلا أدنى تردد والغدر والسلم والاعتقال كلها كانت هذه الوسائل العتيقة نافعة. والغرض الوحيد هو البقاء في السلطان بأى ثمن كان وإن النجاح ليبرر كل انتهاك للمحرمات. وإذا كان ميكافلي يهدر التملق فذلك لأنه خطر بستر حقيقة الحال من الشؤون، لأنه يكذب بل لأنه يعمى ويوشك أن يهلك. ولأجل أن توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال إنها العبقريّة انصرفت إلى الشر.

أمران يدهش المرء لهما في ميكافلي، أنه استطاع أن يقف ملكات نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته، وأن عقلا يحسب نفسه وضعيا استطاع أن يتعلل بمثل هذه الأوهام الفارغة، كأن التاريخ لم يعلمه شيئا قط لا هو ولا الضمير. فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سمدوا لحظة وعما قليل لحقهم العقاب العادل. هو لا يرى أن السعادة القائمة على الخيانة هي أقرب الأشياء زوالا، وأن النجاح الذى يزعم أنه يضحى له بكل شيء، بالإنسانية، بالفضيلة، بالدين، لا يشتري بهذا الثمن. هذه السياسة هي حينئذ من السخف بقدر ما هي عليه من البشاعة، ويمكن الاعتقاد بأن ميكافلي حين يصدع بها تعروه تلك اللوثة وذلك السكر الذى يقتن بالجنابة دائما. على أنه لا يرى من هو هذا الذى يمكن أن تنفعه هذه التعاليم. فليس بالأشرار حاجة إلى أن يعلموا، فشهواتهم الجاهحات وفرص الإمكان هي معلومهم معدومو النظر. وليس ميكافلي في ظاهر الأمر هو الذى كوّن الفلنتنوا. قال روسو في بعض مغالاته في الإشكال عند ما كان يحصل معنى لباكون: إن ”الأمير“ كان ينبغي أن يكون كتاب الجمهوريين (عقد الاجتماع ك ٣ ب ٦) وإن أصدقاء الحزبية لم يكونوا لينتظروا هذا الكتاب ليغضوا الطغاة ويعاقبواهم. فلم يعن ”الأمير“ على خلاص إيطاليا على رغم أمنيته الوطنية.

والرجال الذين يكون لهذا الكتاب أن يتوجه إليهم ويرضيهم هم الأشرار الذين يصفهم والذين لا يحسبون أنفسهم جديرين بدراسة ولا بإعجاب .

ليس معنى هذا أن "الأمير" لا يحوى إلا هذا السم الزعاف . كلا، فإن عقلا حكيما وحازما يستطيع أن يفيد منه كثيرا، يتعلم منه كل ما تقتضى الشؤون من النشاط والعناية والإصرار وكل ما تستطيع إرادة الانسان أن تعارض به صروف القدر . فلا يلزم مع ذلك إلا إبدال الغرض : ضع الخير مكان النجاح فيصبح عدد كثير من نصائح ميكافلى صوابا ونافعا . فإنه هو نفسه كان ذا دربة بصيرة بالشؤون، ولما أنه لم يكن قط أميرا كان تبريره الإثم أقل من المزايا التى تجعل الرجل بحق رجلا دولة .

عند ما يمضى المرء من "الأمير" إلى مقالاته على عاشورات تينوس لويوس يشعر يسر في التنفس ، يترك سياسة القتل والغادرين إلى سياسة أكبر شعوب الأرض . ولو أن طريقة ميكافلى لم تُغير ولو أن المبادئ توشك أن تكون هى بذاتها فإن الأثر العام لذلك الكتاب مختلف جدا . ولا عناء في فهم ذلك : ففى كان الأمر بصدد نجاة رومة، المدينة الخالدة، أمكن أن تكون جوامع الكلم في مجلس الشيوخ أحيانا ككلمات الأمراء الصغار الذين كان يصنع لنا منهم ميكافلى أشنع الصور . كانت عظمة الغرض وجلاله يبرران إلى حد ما الوسائل المناقضة لأدب السلوك في أعين أولئك الذين كانوا يستخدمونها . فيمكن أن يقال عند القناصل والدكاتورين "سلام الشعب يحو القانون" ولكن هذا لا يمكن أن يقال على سيزار برجيا . لا شك في أنه لا يسمح لأحد بانتهاك قوانين الأدب ولو كان ذلك لأجل سلامة أمة . فأولى من فقدان مبدأ أن تترك المستعمرات تهلك . غير أن الوطنية تقيم عذرا لكثير من الضلالات وكثير من الجنايات عند القضاة العاميين . على ضد ذلك أثرة الفرد ومنفعته لم تكونا أبدا إلا عللا سافلة لأنه ليس ممكنا ، على رغم ما يرى ميكافلى ، أن يكون للمرء أغراض نبيلة حينما لا يكون الأمر إلا بصدد ذاته .

لميكافلى فضلان كيران فى "المقالات" . فبدىا تبرز فيها فى أمر مواد الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث ، التائج الطبية لتجربته الشخصية ونظرات عبقريته فى تصريح الشؤون . ونظرا إلى أن قرارات مجلس الشيوخ والشعب الرومانى فى كثير من الأمر توحى بها إحساسات المروءة ، ونظرا إلى جسامه الحوادث ، كان ميكافلى يضع نفسه بلا عناء فى المستوى السامى للبطلوه والفضيله والحكمة ولا يدع ذلك الأصل المحزن الذى انتزعه من سياسة زمانه يظهر إلا من بعد بعيد . وثانيا يفسر حوافز الدولة الرومانية والمعنى الحقيقى للحوادث التاريخية بمحاصرة عزت عن الشبيه . إنه يدين بجزء منها من غير شك إلى فولوبيوس الذى هو أول من ألقى بنظراته العميقة فى حنايا ذلك البناء العجيب . لكن فولوبيوس إن يكن هو مخترع هذا النمط فإنه لم يطبقه فى كل امتدادده فان مصائر رومه لم تكن بعد قد تمت حين كان يكتب فولوبيوس ؛ ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال القريب فلم يك أمامه إلا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذى كان يتوقعه . لقد كان ميكافلى على علم تام بالحوادث استخرج منه أنفس الدروس . فإن التاريخ مفهومه على الوجه الذى كان يفهمه به مدرسة سياسة تكاد تكون معصومة إذا كان الطهر، الأدبى للعقل الذى يدرسه مساويا لنفوذ البصر الذى يشاهده . فلم يكن على منتسكيو أن يفعل كبير شئ بعد سلفيه . فإن تقديراته لعظمة الرومان واضمحلالهم هى ملخص وشرح معا لفولوبيوس ولميكافلى . فتح فولوبيوس الطريق فأوسعه ميكافلى كثيرا بأن اتخذ "عاشورات تيتوس لويوس" نموذجا له . فلم يكن على منتسكيو بعد إلا أن يتبعهما كليهما بأن يطبق ، مع تخرج فى النمط وفى الترتيب ، على تاريخ رومه كله النظرات التى كان هذا يقصرها على الحرب الثانية مع قرطاجنة وكان ذاك يقصرها على رأى تيتوس لويوس ، على القرون الأولى للجمهورية .

لا شك فى أن ميكافلى وقد استوحى قواعد مجلس الشيوخ الرومانى قد أظهر أنه مستقل جدا فى أمر الديانة : فهو يعالجها كما يعالجها رجل سياسى فحسب ولا يتردد فى أن يخضع السلطة الروحية للسلطة الزمنية . ولم يكن لهذه المسئلة من الخطر

عند الفلاسفة الأقدمين ما لها من الخطر في الأزمان الحديثة . فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع هاتين السلطتين لأن ذلك لم يوجد قط في الدولة . فاخضعت القرون الوسطى بمشهد هذا الانقسام الفطيع الذي يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها . لكن في آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستنيرة في هذه النقطة تضاهي في استنارتها عقل ميكافلي ، فهو من أوائل من انحازوا إلى السلطة السياسية وأيدوا الحق في حل هذه المسئلة . ولم تتخضع الكنيسة في أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبغض أعدائها إليها وأهيبهم عندها . زد على هذا أن ميكافلي كان يعزو إلى البابوية تفرق إيطاليا الذي أضربها ضررا بليغا . فإن البابوية ، على رأيه ، هي التي أسلمت الوطن المشترك إلى إغارة الأجنبي ، ولم يك لوم هذا الوطني إلا حقا مرا ، وكان يظهر استقلاله في الرأي وقتئذ لحاداً ومسبة . ومن هنا كانت التائم التي لم تنقطع الكنيسة عن إلصاقها بذكرى ذلك الذي صدق حكمه عليها ولاهما لوم الحزب المخوف جانبه .

إن ما هو مثار الإعجاب في ميكافلي بلا قيد هو أسلوبه . إن مقالاته على " العاشرات " لم تكن في الحق مؤلفا حسن التأليف جداً فإنها قليلة النظام والنمط العلمي . و " الأمير " عينه ولو أنه أحسن نظماً ليس بمنجاة من كل نقد : لكن إذا كان المجموع ليس مما لا شين به فإن التفاصيل قد بلغت درجة الكمال . لكل من أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو وفولو بيوس وشيشرون طريقته وعظمته . ولكن لأسلوب كل منهم عيوبه : فأسلوب أفلاطون مع أنه معدوم النظير لا يمكن أن يكون صورة للعلم . وأسلوب أرسطو تعليمي فوق ما ينبغي . وأسلوب منتسكيو براق أشد مما ينبغي وليس عليه دائماً مسحة الرزانة . وفولو بيوس له في غالب أمره جفاء الإمرة بل جفاف التكلف . وأسلوب شيشرون أدبي ورشيق أكثر مما ينبغي . أما ميكافلي فله وحده الأسلوب الحق للسياسة والشئون العامة جمع بين البساطة والإحكام والبيان والإيجاز والحركة . إنه أشد احتفالا بالأشياء منه

بالألفاظ . ورجل الدولة لا يستطيع أن يتخذ أسلوبا خيرا منه . فبإدائه لا تساوى شيئا لكن الأسلوب الذى تلبسه حسن جميل .

وإن ما ينقص ميكافلى على الخصوص هو تلك المعانى العامة، إنه يهدرها ليس فى النظريات التى لا يكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص فى العمل، ينبغى فى رجل الدولة الذكى حقا أن يستلهم الظروف، ولما أنه يرى دائما فى التاريخ النتائج أعيانها تنبع من وسائل متخالفة جدّ التخالف فهو يرفض كل القواعد الحاسمة باعتبارها خطرة . فهذا السلوك وهذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وإنه ليقم الدليل بالمثل القارع لإسقيفيون وأنيبال على أن الكيوف الأشدّ تضادا يمكن أن تأتى بنتائج متماثلة على الإطلاق .

وأية كانت مزايا ميكافلى فإن ذلك لا يمنع من أن سياسته معيبة بحق كما أن العار يبقى باسمه لاحقا . فكيف يسقط مثل هذا العقل فى هذه الضلالات المحزنة ؟ كيف أن نظرا صادقا ينكر النور الحق إلى هذا المقدار ؟ يمكن أن يكون لذلك سببان : الأول فساد القلب الذى تكون قد أتمته عادة الأعمال والذى كل ما حوله كان يؤتبه المثل الذى لا يغالب . والثانى نمطه الذى هو لم يخترعه البتة ولكنه غلا فيه الى النهاية . فإن النمط التاريخى الذى اتخذه أفلاطون مع التحفظ كان قد أدى بأرسطو إلى بعض نتائج غير محمودة . هذه النتائج هى أشدّ سوءا أيضا فى مؤلف فولوبيوس الذى كان يعتقد الكمال فى الدستور الرومانى . وشيخرون بفضل تحمسه لأفلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع أنه يقلد فولوبيوس . ومتسكيو إذ ربحى لنفسه العنان فى هذا النمط يتعثر أكثر من مرة . وليس لميكافلى فى هذا السبيل من لحام . هو لا يريد أن يرجع إلا الى التاريخ ولا يأمن إلا إياه . ولأنه يفسره بحذق عجيب يريد أن يجعل منه المذهب الأعلى الوحيد . والتاريخ يقدم أمثلة بيئة التخالف ، وإذا كان الوعى لا يؤتى المرء مابه من تمييز كان عرضة لأشدّ العثار . قد يعجب أناس بمثل سيزار برجيا كما يعجب سائر الناس بمثل تيتوس ومرك أوريل ، يعبدون الحناية لأنها ظفر ويحتقرون الفضيلة المغلوبة ، ويستخدمون الكذب كما يستخدم

بنو الإنسان الصدق، ويتلهون بالغدر وبالفسوق لأن تاريخ الماضى كثيرا ما يذكّر
ضروبا من النجاح قد تمت بهذا الثمن الحقير. فالأبّا اسكندر السادس هو شخصية تاريخية
كثّل ريجولوس أو قيصر سواء بسواء. وما دام قد نجح فهو أعظم منهما. هاك
هو الحد الأخير الذى إليه يفضى الخط التاريخى. وإذا كان أفلاطون كاد بكل كل
شئ إلى العقل فهو أشرف الكتاب السياسيين. وميكافلى الذى وكل كل شئ
إلى التاريخ هو أقلهم أدبا وأكثرهم فسادا. وهذا مثل مخيف ليس لامرئ أن
يحاول اتباعه وسيقى على التحقيق وحيدا وعلى الدوام بغضا.

فى القرن السادس عشر لا يعدّ العلم السياسى كتابا واحدا صالحا. فكتاب بوداين
الذى كان له فى زمانه اسم كبير ليس إلا صدى خافتا للنظريات القديمة، وينسب
نجاحه على الخصوص إلى أنه كتب بلغة عامية. وفى القرن التالى ليس بين الفلاسفة
إلا هيز وإسينوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة. وقد هاب باكون وهو رجل
دولة سنين طوالا أن يقرب موضوعا كان يعرفه حق المعرفة. لكن مخزيات حياته
العامية تدل على ماذا كانت مبادئه، فليس للخلف أن يأسف كثيرا لصمته. أما ديكرت
فقد امتنع دائما عن أن يعالج السياسة. ليس ذلك بأنه تنقصه الشجاعة حتى
تحت حكم ريشليو، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد، وليس لأن قلبه قد برد من
لبثه فى أرض أجنبية، لكنه يعيب على "تلك الأمزجة القلقة المخططة التى لا تعدم،
وهى ليست مهياة لا بالمولد ولا بالثروة لمزاولة الشؤون العامة، أن يخطر فى بالها
شئ من الإصلاح الجديد. وربما كان ديكرت يؤثر ألا ينشر نطه ومؤلفاته على أن
يظن به مثل هذ الجنون. فإذا كان يشرع فى أن يكتب "القواعد التى ينبغى
ملاحظتها فى الحياة المدنية فقد لا يرى نفسه أقل تبجحا من ذلك الفيلسوف الذى
كان يريد أن يعلم وأجب القائد بحضرة أنيبال". ومع ذلك هو يرى فى السياسة الاعتماد
على التجربة أولى من الاعتماد على العقل "لأنه يندر أن يعامل المرء أشخاصا كاملي
العقل وأن خير النصائح ليست فى الأغلب من الأمر أسعدها نتيجة". ومع إجلالنا
لديكرت وبرغم الاحترام والإعجاب اللذين تستأهلهما عبقريته الشريفة فإن تلك

المبادئ ليست خليقة بنفسه الكبيرة . فلم يكن أفلاطون ولا أرسطو ولا منتسكيو بعد ذلك رجال دولة أبدا ، ومع ذلك فهم أساتذة العلم . لقد استخرج ميكافلي من مزاوله الأعمال أبشع النظريات التي تخزى ذكرها . فليس إذاً ضرورياً أن يكون المرء في الحكومة لأجل أن يجيد الكلام في السياسة ، وفي الغالب أن العمل في الحكومة من شأنه أن يكون خطراً على العلم . فإن فولو بيوس وشيشرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم يتعلما منها شيئاً كثيراً .

أما سياسة هبز فهي معروفة . هي نظرية للاستبداد وتبريره . إن هبز ليصدر عن أشد المبادئ بطلاناً في أمر الطبع الإنساني الذي لم يجود ملاحظته ، يستخرج منه مجتمعا مشوها لا توجد فيه بعد الحرية التي نكرها في الإنسان وأساء التعبير عنها ، وفيه السلطة المطلقة لفرد تحكم بلا رقابة وبلا حدود . إنه يعيب بحجة على أرسطو أنه قرر أن الإنسان حيوان اجتماعي . والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم ، إذا صدقنا الفيلسوف الانكايزي المبعض لبنى الانسان ، هي حالة حرب . فإما الخوف هو الذي ألف الاجتماع ، وليس إلا الخوف هو الذي يحفظه . ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم بعضاً قد اجتمعوا ولما أن لهم دائماً ميلاً الى أن يمزق بعضهم بعضاً حتى في الحياة الاجتماعية كان السلطان الذي يزعمهم ويلزمهم النظام لا يمكن إلا أن يكون أشد قوة . وكأننا إذ نسمع هذه القواعد المنكرة نرى الملك مكلفاً بأن يحرس ويقود حيوانات مفترسة . وما نرى إلا أن قلب هبز يستحق أن يرثى له إذا كان هذا هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته . ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التي حاقت ببلاده وقتئذ . فن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها ، واجبه أن يقدرها قدرها . ومن الشيء الغريب أن هبز لم يتفهم أحداث زمانه حتى إنه لم ير أن الاستبداد الذي طالما نادى به هو وحده الذي سبب كل أضرار الوطن والذي قضى على حياة شارل الأول . كانت إنجلترا في ذلك العهد أكثر بلد حرية في أوروبا وإن تكن أشد اضطراباً . وكان أكثر من عرض ينبي منذ ذلك

الوقت بدستور سيجيء عما قريب يحمل السلام والقوة للجمتمع الإنجليزى ، وقد مات هيز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريبا ، تلك الثورة التى لم تك نفسه تحدّثه بها .

ولقد شرف هيز عند الناس باستقلاله فى الرأى حين قرر صراحة سيادة السلطة المدنية على السلطة الدينية . أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هيز فلم يزد به شيئا . فقد كانت هذه المسألة جديدة فى زمن ميكافلى ، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير فى القرن السابع عشر بعد انتصار ” الإصلاح الدينى “ . وبعد امثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك . على أن الفضل كان يرجع إلى إنجلترا أكثر من أى بلد آخر فى صوغ هذه النظرية صوغا دقيقا ما دام أن فى إنجلترا وقبل هيز بقرن كان هنرى الثامن هو الأول بين الملوك الذى جمع فى يده بين السلطتين وأقام نفسه بابا لمملكته .

لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هيز^(١) . فسياسته وأدبه باطلان لأنهما يستندان إلى ميثافيزيقا وپسيكولوجيا باطلين أيضا ، ونمط هيز عقلى محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه . غير أنه يسىء استيحاء العقل . إنه لا يعرف أن يدرس النفس الإنسانية بالانتباه الكافى وبالضبط المخلص . إنه قد جمع من فلسفة باكون أصولا مشؤومة شرحها كما كاد يفعل بعد ذلك تلامذة لوك وكندياك . فإنه قد استخرج قبلهم بقرن من مذهب الحس كل النتائج الاجتماعية التى يحويها ، وقد أمكن بدون غلط تاريخى اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لهلفسيوس وسان لمبير ، فليعلم أهل هذا المذهب أن مذهب هيز متى قبلت مبادئه متحيز لا يقبل التفتيد ، وأن هيز عدو للحزبية مبين . فمذهب الحس إذن بين خصلتين فى السياسة فإما أن ينكر مبادئه وإما ، إذا أراد أن يكون متجا ، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة دون أن يستطيع التهرب من أى واحد من إفراطاته . بأفلاطون وصل النمط العقلى إلى تأسيس الحزبية على قواعد من المعدل لا تترعرع وإلى تحديد السلطات بحدود لا تجاوز . وبهيز يصل النمط العقلى إلى نتائج على نقيض

(١) ر . الساحة الأولى من مؤلفات كوزان ج ٣ ص ٢٤٥ وما بعدها .

ذلك . لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداث العقل الإنسانى ونكرها هبزا كما نكرها أستاذه باكون . وإن سياسته التى لا تستخرج من التاريخ الذى يستهين به ولا من البيكولوجيا التى يهمل أمرها هى سفسطة من منطق يسب سببا فاضحا للطبع الإنسانى ، وليس به من الحق ولا من العظمة شئ ما .

كذلك توجه أمثال هذه العيوب إلى إسفينوزا . فإن مذهبه فى المجتمع هو محصل مذهب هبزا تماما ، ولو أنه يصدر عن مبادئ ميثافيزيقية مخالفة على الإطلاق ، فإن إسفينوزا لا ينكر الحزبية فى البيكولوجيا ولم يك يمجدها فى الدولة . والسلطان الذى هو يتخيله وينقله إلى المجتمع عوضا عن أن يتركه إلى الملك كما كان يصنع هبزا هو على السواء استبداد جاح . حال الفطرة هى على رأيه أيضا حالة حرب والصورة التى يتخذها من الإنسان فى هذه الدرجة الأولى الحقيرة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضه . وملاحظة إسفينوزا للأحداث البيكولوجية أقل أيضا من ملاحظة هبزا إذا كان ذلك ممكنا . لإنسانه الطبيعى هو نوع من الوحش لا يميز الخير من الشر لا عقل ولا أدب له . أكثر من ذلك أن إنسان إسفينوزا مع ارتقائه إلى الحياة المدنية يظل منحطاً ميت الوعى فى المجتمع كما هو فى حال الفطرة ، تقوم السلطة العامة عوضا عنه بما يجب عليه هو أن يفعله أو ألا يفعله ، وتقزر على جهة السيادة ما هو العادل وما هو غير العادل ، لأن العقل البليد للمواطن لا يستطيع هو وحده أن يعرفه . وبمحجة أن الفرد عاجز تلقاء الجماعة يقدمه إسفينوزا ، بلا قيد وبلا رحمة ، قربانا للسلطان الذى لا يدبر أمر الرعايا إلا بالترغيب والترهيب .

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجارى من قبل للحكومات الثلاث . وفى كتابه السياسى الذى لم يستطع إتمامه كان يعول على وضع نظرية المملوكية والأرستقراطية والديمقراطية ، فلم يتم من ذلك إلا الأولين . فالمملوكية كما يتخيلها غاية فى الغرابة ، تُتصرف فى كل شئ فى الدولة وكل شئ ملك لها بما فى ذلك دور المواطنين التى توجرها بنقود معدودة . وفوق ذلك للملك مجلس يحدده كل عام " ويكون هو كالمجلس الخارجى للمدينة التى روحها الملك " . وإلى جانب هذا المجلس الذى

يدير الشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفى أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالعقوبات . وليس للجيش رواتب في أزمئة السلام وأما في مدة الحرب فهو يعيش على الأنفال التي ينالها من العدو . وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملكية التي يحلم بها إسفينوزا ولا فائدة في ذكرها . لكن ربما كان أغرب من هذا أن إسفينوزا يراها عملية جدًا . فلو كيته خير من كل ما قد كان من الملكيات ، وإنها لأعلى علوا من الملكيات التي تخيلها الفلاسفة . فهو معجب بمؤلفه ، وعلى رغم تواضعه العادى يخصص بابا قائما برأسه لقيم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظير . حق إنه يقف أحيانا متيها أن يثير ابتسام قرائه ، غير أن هذا الاستبصار نفسه وإن يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يدرأ الخطر الذى يخشاه الفيلسوف . وإن إسفينوزا الذى يزدري التصور المجرد فى السياسة ولا يريد أن يرجع إلا إلى التجربة لا يرى أنه لا يقفو إلا أوهاما لا تليق بعبقريته .

حينئذ لم يتقدم العلم السياسى خطوة واحدة فى القرن السابع عشر على يد هيز وإسفينوزا أى مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت . بل على الضد قد أضروا به إذ جعلوه بغىضا تارة وهزوا تارة أخرى . حتى بوسوى نفسه لم يقله من هذه العثرة . فإن السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس التى عيها فولتير بحق ليست إلا نظرية الملكية المطلقة . وربما لم يفتن بوسوى إلى أنه لم يك ليدرس التوراة إلا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريظا لاستبداده خلوا من الإنصاف .

فى القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريبا ظهر عقد الاجتماع فجأة يعطى وجهة جديدة لعلم السياسة . فإنه إلى روسو لم يكن إلا فى حيز النظريات بفعل منه سلاحا للشورة وآلة لها . لم يكن عقد الاجتماع إلا رسالة مستخرجة من مؤلف كبير هو " الأنظمة السياسية " فلم يشرح فيها من مذهبه إلا معنى واحدا . غير أن هذا المعنى كان أساسيا وإن لم يكن كله جديدا ، وهو

معنى السيادة . وقد كان أرسطو قد وضعه قبل المواطن الجنيثي بألفى عام وبالاتجاه عينه . وقد كان لوك قد عالج آفا في مؤلف مبين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه . في محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه المسئلة من البساطة بموضع وكادت لا تكون محلا للنقاش . فإن الشعب بجملته كانت له السيادة الدائمة التي لا جدال فيها ، وكان من الحرص عليها بحيث أنه لا يقصر أمره على أن ينتقم من الطغاة بل كان يتقن بواسطة التغريب كل الأخطار البعيدة التي كان يمكن أن تهدد سلطانه . كان الطاغية يستطيع أن يقتصب بالقوة والمفاجأة لكن سلطانه لم ينل أبدا أن يكون مشروعا . أما سلطان الملوك في الدول التي كانت قد احتفظت بهم فلم يكن إلا نيابة مجزدة . فكان الملك هو الحاكم الفرد الذي كانت سلطته ، وقد أقره الرعايا عليها ، يمكن دائما أن تنزع منه . وكان الاحتفاظ بها ضد رغبتهم نزولا عن الملوكية ، إنه كان ينقلب من ملك إلى طاغية ويعرض نفسه لعقاب ندر ما كان آجلا . جرى الأمر على خلاف ذلك في الأزمان الحديثة . وتبعا لعلل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقي للسيادة نسيا منسيا . فإن الملك لم يك ليتلق سلطانه إلا من الله وحده لا يحاسبه عليه أحد أيا كان على ظهر الأرض . هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبها أكثر من مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندها مثل لابويثي مثلا فإنها كانت مقبولة على العموم ولم يجرؤ منتسكيو على مناقشتها فضلا عن إبطالها . وكان روسو قد وجد المدينة العتيقة بالجزء لا بالكل في جمهورية جنيف الصغيرة ، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب ، وكان يفخر هو نفسه بأنه "عضو من الساطان" . بفضل ذلك وبفضل تدبره الذاتي وعسى أن يكون أيضا بفضل حبه للشكالات ، قد أيد مذهبا قد كان له في زمانه شيء من الغرابة مع أنه قديم وكله حق . ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهري الذي بنى عليه والذي طالما فند فلم تبق فائدة في الإلحاح عليه بالتفنيد من جديد . وإني لأقتصر على نظرية السيادة وأدع جانبا نظرية العهد البدائي الذي طالما بحث عنه عبثا روسو .

إن إعلان سيادة الأمة وإقامة الدليل عليها في القرن الثامن عشر وفي عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية (les états généraux) بنحس وعشرين سنة إنما كان ضرباً من الجسارة والتنبؤ . لم يلحظ في بادئ الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادئ الكبرى خيالية أكثر منها خطرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة . فلم تبلغ درجة أن تكون مذهباً . وهى ولو أنها كان من شأنها أن تكون إعلاناً وإنذاراً للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة ، بل لم تثر مناقشة جدية . فإن السلطان المستند إلى ماضٍ مقداره أربعة عشر قرناً لم يشعر بأنه قد أتى من ناحية كشف السر عن ضعفه . والشعب الذى يكاد لا يعدّ مدافعاً عنه إلا روسو لم يشعر بأنه قد وجد من جديد صك سلطانه . لم يزد عقد الإجماع روسو مجداً . وغاية ما فى الأمر أن أنصاره قد غلوا قليلاً فى الإعجاب به وأعداءه قد غلوا فى مهاجمته . لكن الأصدقاء والأعداء لم يشك أحدهم فى أن مبدأ الثورة وضع آنفاً ، وأن نتائجه لا محالة واقعة . حين جاءت الجمعية التأسيسية تضع يدها على السيادة القومية المغتصبة منذ ثلاث سلالات من الملوك ، وحين رتبت على الحق الاجتماعى مناقشاتنا الخالدة ، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنياناً جديداً للسياسة — نال روسو من جديد ، وقد كان منسياً منذ آخرته الغامضة المحزنة ، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له أبداً فى حياته وشاطر متسكيو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدهم عنفاً وأقومهم منطقاً منحازين الى عقد الاجتماع وكان أرجحهم عقلاً إن لم يكن أقواهم بصيرة بالأمور منحازين إلى أصول القوانين . فكان هؤلاء الآخرون يشبهون أن يكونوا هم الذين قد حلوا النظرية . وقد شاءت الجمعية التأسيسية ، ولو أنها غير مؤمنة بمتسكيو ، أن تستلهم على الخصوص نظرياته ، غير أن عملها الذى كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد كاسياً صورة أخرى لم يستطع أن يعيش إلا سنة واحدة . على ضد ذلك الجمهورية مع الجمعية الثورية لم تضع دليلاً للعمل إلا النظريات الأصلية لجان چاك . وفى الحق أنها لم تكذب تلبث أكثر من الجمعية التأسيسية . وقد اضطرت السيادة

القومية التي أتيت من جراء الظروف أكثر مما أتيت من ناحية إفراطاتها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه إلى يدي بطل كان يعترف بالأقل أنه تلقى عنها كل شيء ، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدّة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطى الحق لمنسكيو ، قد استبدل بعد نصف قرن من الأخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستمر شيئاً إلا من مبدأ روسو .

حينئذ يمكن القول بأن روسو قد كان بشير الثورة وكان له الفخر في أن شرح المبدأ الذي جعلها مشروعة قوية و باقية . وإذا كان مبدأ السيادة القومية لا يزال غير منظم بين ظهرانينا فإنه منذ الآن لم يعد موضوعاً للجدال . وينبغي أن تعترف ديمقراطية أيامنا بأن جاك الذي تحسّسها قبل وقوعها بقرن تقريباً ولو أنه لم يفهمها دائماً حق فهمها .

إنه معجب بالديمقراطية أيما إعجاب قال : ” لئن كان فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطياً “ . وهذا التحمس معقول جداً فعند فيلسوف يعرف للإنسان كرامته وطبعه القدسي يجب أن تكون الديمقراطية ، نظرياً على الأقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية إن لم تكن دائماً حكومة يمكن تطبيقها عملياً . غير أن هذا التجسيد لا يؤدي إلى العمل في رأى روسو فهو يسارع إلى أن يعلن ، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الإنسانية ” أن حكومة على هذا القدر من الكمال لا توافق الناس “ . (عقد الاجتماع ك ٣ ب ٤) وهذا قيد يحدّ في الواقع حدّاً غريباً من مبدأ السيادة القومية ، وربما كان يكون حكيماً على هذا الحساب أن تزعم تماماً من علم السياسة ، الذي لا ينبغي أن يشتغل بالأوهام ، نظرية الديمقراطية . حق أن أفلاطون لم يهمل دراسة الحكومة الأرستقراطية ، وإن تكن حكومة الفضيلة هذه ، كما كان يعنى ، كانت أقل إمكاناً من ديمقراطية جان جاك . غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحيّة الديمقراطية لشعب من الآلهة لا يقنط تماماً من صلاحيتها للناس . فهو لا يزيد على أن يضع شرطاً واحداً هين التحقيق . فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة الديمقراطية صغيرة جداً حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وأن يتمكن كل مواطن

من معرفة الآخرين . إذن لا يخرج المثل الأعلى لروسو عن نطاق جنيف التي هي على رغم حربتها المزعومة أضيق من حدود المدينة العتيقة نفسها . وإن روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينة التي ولد فيها ، ولا يمكن أن يقال لوطنه ، ولذكريات مطالعته الأولى . وإن جنيف التي يعجب بها ليقابل بها على الخصوص باريس وإسبرطة وأتينا التي لا يعرفها إلا من إفلوטרخس ، تلك الديمقراطيات التي كانت دائماً تحت نظره ، وعلى هذا المقياس الضيق الناقص يريد أن يحمل سائر الشعوب الأخرى .

بل إنه يذهب بعيداً في هذا السبيل الذي اقتفى أثره فيه كثير من الكتاب فأضلهم حتى إنه جاء بأسف للرق باعتباره قاعدة وركناً ضرورياً للجمع عند الأقدمين . ومع أن هذه المشكلة في نظره شغواء فهو يميل الى الاعتقاد بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاوئهم ” ربما لا تنمساك إلا بعمد من الاستعباد “ . (عقد الاجتماع ك ٣ ب ١٥) .

نتيجة أخرى ليست أقل بطلاناً يستنتجها روسو من مبادئه أو بالأولى من أوهامه ، هي أن يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة ” في اللحظة التي فيها شعب ينتخب نواباً يصبح غير حر بعد ، وغير موجود ، فإن متخذي الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوهم ، إنهم ليسوا إلا مبعوثين فلا يستطيعون أن يقرروا شيئاً تقريراً نهائياً “ (المرجع السابق) . كان هذا حقاً في أتينا وفي إسبرطة وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفكر قط في أن يوكل في سيادته في كل الشؤون التي كان يمكن أن يقوم بها بنفسه . لكن حتى في هذه الجمهوريات التي لا تكاد تكون إلا في مدينة واحدة كان لا يمكن للشعب أن يعمل كل شيء ، وإن الحكماء الذين كان يختارهم كانوا ينوبون عنه في كثير من الأحوال مهما يقل روسو .

لكن إذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل سعته غير مضبوط يجزئه في حق الديمقراطيات القديمة ، وإذا كان لم يمكن تطبيقه أبداً تطبيقاً تاماً فإنه يصير باطلاً تماماً في حق الديمقراطيات التي كانت عبقرية روسو لتكهن بها والتي كان قلبه

الجمهورى يتمناها لشعوب أخر غير شعب جنيف ، وعلى الخصوص فرنسا التى كان المواطن الجنيفى يدين لها بيجده وبإيوائه . أفكان محكوما عليها بالملوكية الى الأبد؟ وإذا كانت تكسر النير عن عاتقها يوما ما قريبا ، كما كان يدعوها إليه روسو ، فأى شكل من الحكومة تتجه إليه إن لم يكن إلى الديمقراطية؟ هذا هو ما كان يشعر به روسو قبل وقوعه : كان يمكن أن يقول لنفسه إن مبدأه المزعوم الذى كان يرفض كل نيابة فى السيادة لم يكن إلا ضلالا . أكان بالمصادفة يفكر فى تقسيم فرنسا الى جمهوريات صغيرة متحدة؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لا يكون أى واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أتيقا أو لكونيا؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم، غير أنه كان يشغل نفسه كثيرا بدراسات الاتحادات، وهو موضوع جديد، على ما يقول، ولا شك أن عبقريته المغامرة لم تكن لتتردد فى أن تأتى فيه بالبدع حتى التى هى محل للجدال . (تعليق روسو فى آخر الكتاب الثالث الباب ١٥ من عقد الاجتماع وتعليقات الكونت داتريج) .

بَيِّنْ إذن أن روسو وهو يدعو الى مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط فى شأنه بما ينبغي أن تؤمن به الأمم الحديثة . ولم يك ليرى كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب . لا شك فى أن للنيابة مساوئ . إنها ليست دائما حتى فى أوقات الشدة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لإرادات من استنابوهم . غير أن النيابة ضرورية ، وليست الحال الراهنة فى السياسة هى وحدها التى تبررها ، وما دامت طبيعة الأشياء لم تتغير فلا محيص عن التواب وإلزامهم على العموم خير من الذين أنابوهم . على أن السيادة كما قدرها روسو لا تستنيب بمعنى أنها كالحرية ليست قابلة لأن يتزل عنها ، وأن الثورات هناك دائما لتثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبدا . لكن إهدار النظام النيابى الآن إنما هو وجود للأحداث الأئين ما تكون ، وارتساء ، بحجة عدل محال ، فى أضغاث الأحلام وأخطر ما يكون من الأوهام .

لقد جاء روسو بتمييز عادل جدا ونافع جدا خير مما أتى به أى امرئ قبله بل بعده أيضا ، وهو التمييز بين السيد وبين الحكومة التى يسميها أيضا الأمير . هذا التمييز أساسى وهو ينتج طبعاً من نظريته فى السيادة ، وقد كان فى الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلاً : فإن الشعب الذى كان هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف ، على أكثر ما يكون ، إلا بحكام قابلين للعزل ولمدة قصيرة ، فكانت الحكومة والسيادة لتحدان ما كان لأحد أن يميز بينهما . أما أفلاطون فإنه لم يتكلم فى ذلك . وأرسطو على رجاحة عقله لم يضع لنفسه هذه المسألة إلا ليسئى حلها . ومع أنه كان يعرف السيادة الحقيقية ، وكان يضعها نظرياً فى العقل وعملياً فى الأكثرية ، فلم يتردد البتة مع ذلك فى القول بأن الحكومة هى سيدة الدولة (على الخصوص ك ٣ ب ٤ ف ١) . ومتسكياً يركب الخطأ عينه فلا شئ فى مؤلفه الكبير يدل على أن عنده الملك الذى يحكم ليس هو السيد الشرعى للدولة . وأما روسو فهو وحده الذى يرى الحق ويعرف أن يبرزه فى بيان لا يدع محلاً للإبهام . الأمير ، الحكومة أيا كان شكلها ، بل أحياناً القادرة على كل شئ ، ليست أبداً إلا مندوب الشعب ، يعزل بإرادته وهو مسئول أمام عدالته التى هى سيدة وإن لم تكن معصومة . يقول صريحاً "إن الحكومة كانت مندوجة بغير وجه فى السيد الذى ليست هى إلا وزياله" . كان يمكن ألا تستساغ هذه النظريات فى عهد لويس الخامس عشر لكنها قد كانت غاية فى الحق . ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تنفذه فجعلت للملكية التى كانت تحسب نفسها سيدة مكاناً تبعياً صرفاً لم يك ليتغير من ذلك الحين . واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هى السيد خطأ لم يعد بعد جائزاً حتى عند أشد العقول عمالية . فليحفظ روسو مجد أنه هو أول من يحلو كل غموض فى هذه النقطة الأساسية .

مزىة أخيرة لا ينبغي أن تنسى لعقد الاجتماع وإن كانت محلاً للمبالغة أحياناً ، وهى مزىة الأسلوب . حق أن روسو لم يكتب أبداً بما هو أشد قوة وأعدل قصداً ، لكنه لم يستطع أن يتخلص ، حتى فى موضوع السياسة ، من بهرج

الأسلوب الذى كان يحمل عليه حتى قصصه . وعلى رغم الضبط العام للعانى يستروح المرء منه روح البليغ أكثر من روح رجل دولة ، ويرى حينما يقرأ ميكافلى أن روسو لم يكن أبدا ليتعاطى الشؤون العامة . وأنه إذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لأنه تعوزه التجربة . على أن كتابه أحسن تأليفاً في مجموعه من الأمير أو "المقالات على العاشورات" ، لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المتسق يسوده نوع من التردد ومن الاستيثاق يبرز من تحت مظاهر الشغف . وعسير ألا يعرف المرء هذا التردد متى كان لم يرب نفسه الواقعيات التى يتكلم عليها .

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسى أثرا عظيما وإن يكن قد أخرج مؤلفات يعتد بها بل مؤلفات مشهورة . فلا تزال الديمقراطية التى أعلن روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقرى نظرية كاملة . وربما يتفق أن تنمو في عدة قرون ويمتز بها كثير من الحن قبل أن يتمكن الفلاسفة من أن نتلقى من التاريخ مواد كافية لإحسان فهمها .

ها نحن أولاء نصل بعقد الاجتماع والنظرية الحقبة للسيادة إلى متهى غاية الأزمان والعلم . فالذهاب إلى ما وراء ذلك مغامرة بالتكهينات التى ربما لا يقترها المستقبل . ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن نتساءل ماذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضى المجيد ؟ وما هى الفوائد التى يستطيع إسدائها للمجتمعات فى حالة التنور والتمدن الحاضرة ؟ تلك خدمات عظيمة القيمة وحسب من يشك فى أمرها أن يذكر التأثير الصادق الذى أثره فى مصائر بلدنا "أصول القوانين" و"عقد الاجتماع" ، بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذى كان لها فى مصائر أوربا المستنيرة أو الخاضعة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية . فلم يكن العلم السياسى ، فى العصور القديمة ، أخصب إنتاجا ولا أجدى نفعا ولو أنه كان أعظم مما هو الآن . ففى أيامنا ليس له البتة أن يبطى فى أعماله التى يعينه عليها تقدم العلوم الاقتصادية ولا أن يشك على الخصوص فى فاعليتها .

فبدىا هو منذ الآن وائق أشد الثقة بالنط الذى يجب أن يتبعه : أخلاق قبل كل شىء عند أفلاطون وشيشرون ، وتاريخى عند أرسطو ومنتسكيو ، وعملى عند فولو بيوس ومكافلى ، ومنطقى محض عند هبزو وإسفينوزا وروسو . فهو بذلك لشد ما يصير السبل التى يسلكها للوصول إلى الحق والسبل التى يجب أن يحتنبها ليتق الوقوع فى الضلال . إن دراسة النفس الإنسانية هى أولى الدراسات التى ينبغى أن يقوم بها وأهمها جميعا : فانه بواسطة الپسيكولوجيا يستكشف المبادئ الخفية التى بمساعدتها يمكن أن يفهم بقية تلك الدراسات ويديرها . فان الپسيكولوجيا المنظمة الواسعة المحققة كما ينبغى بعد تعاليم أفلاطون وبعد تعاليم ديكرت والمدرسة الإيقوسية بله تعاليم المسيحية يمكن أن تؤدى الان إلى نتائج معصومة من الخطأ . فعلى آثار أمثال هؤلاء الأساتذة وبمساعدة المشاهدة اليقظة يصبح الخطأ محالا ، فان يك طبع سعيد الطالع يحىء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات العمل ويضيف العبقرية إلى سلاسة القيادة يمكن أن يرجى استكشاف وتقدّم جديدان . إن معرفة نفس الإنسان فى كل عظمتها ، فى كل حوائجها المشروعة ، فى كل واجباتها ، فى كل حقوقها المقدسة غير القابلة للتقادم ، تلك هى الشرط الأول الأعلى الذى يجب على السياسى الحق أن يستوفيه . ففى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد ينفعه غيره فى شىء حتى لو اضله عنه فى الحنايا المتلوية التى يضل فيها مثل عبقرية مكافلى . بدون الپسيكولوجيا لا سياسة حقة . بدونها ليس إلا الضلالات الشذيعات التى لا علاج لها . غير أنه لا تكفى معرفة النفس الإنسانية فى ذاتها وفى كل كرامة طبعها الشريف . فان إنسان الپسيكولوجيا ليس حيا أو على الأقل ليس فاعلا ، وإن الفعل والحياة لخاضعان لضرورات لا صارف عنها كثيرا ما تسقط معها النفس الإنسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل . لا أريد البتة أن أتكلم على الجرائم وانتهاك الحرمات التى يرّدها التاريخ . لكن دون أن نخرج عن أنفسنا ودون أن نلجأ إلى مثل آخر غير هذا الذى يشعربه كل منا شد ما يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا وبين نصائح عقلنا وأن نطابق بين عيشتنا وبين إلهامات ضميرنا .

هذا التنافر الذى كثيرا ما يضطرب له الفرد يحدث أشدّ عنفا وأبقى أمدا فى الشعوب، فى الإنسانية . والفيلسوف الذى يظن أنه يحقق بلا عناء فى دنيا الخارج كل ما لقيه فى دنيا نفسه الصافية الطاهرة يرتكب خطأ قد يكون شريفا ولكنه خطر . إنما دراسة التاريخ هى التى ستقيه إذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما قد فهم قلبه هو وأن يخنى منه الأصداء المفيدة كما قد تلقى الصوت الخفى المعصوم الذى يتكلم فى صدره . إذن فدراسة التاريخ تفيد فى مراقبة البيكولوجيا وحدها بمحدود . فإن أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب أن يكون عليه الإنسان، والآخر يكاد يخبره بما كان عليه الإنسان خبرا أكيدا أيضا تقريبا وماذا عسى أن يرجى منه على حسب الأزمنة والأمكنة . ليس الغرض أن نحلم للإنسان بكال ممتنع ، وبسعادة لا استطاع بلوغها ، بل الغرض أن نقوده بالبساطة إلى غرض يمكنه أن يبلغه وبطرق فيها يمكن لقدميه الضعيفتين أن تحمله . وإن هذه المهمة محدودة على هذا الوجه هى ما زالت من السعة بحيث لا يطبق القيام بها إلا العبقرىات القوية ، وإنما من الجمال بحيث تستهوى أكرم القلوب .

حينئذ يجب على علم السياسة أن يستند إلى البيكولوجيا والتاريخ معا ، يستعير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعا إياهما على قدر مضبوط ، يدع لكل منهما كل قوته وكل منفعته مستعيرا من أحدهما ومن الآخر ما بهما من نافع ، ومن المثل الأعلى والممكن ، مجتنباً ما فيهما من الخطر سواء أكان خيالاً أم تجريبياً . وبكلمة واحدة يعادل بينهما فى توافق علمى خصب . لا شك أن فى هذا مطالبة للفيلسوف السياسى بشئ كثير . وربما كان ذلك خيالا غير قابل للتحقيق من صنف آخر . لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا فعل أفلاطون وأرسطو وميكافلى وحتى منتسكيو أيضا فى أوقات أقل ملاءمة يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الانسانى . فليس ممتنعا أن يأتى رجل ما سعيد يوما ما يجتمع فيه هو وحده ، وبفضل أسلافه ، كل الخصائص المبعثرة التى جعلتهم محلا لتقدير الناس وإعجابهم . ذلك الرجل أيا كان

سيكون له ذلك المجد الذى يحاوله الحكماء ، إلى الآن لا يزال ينتظره محل شاغر فى تاريخ الفلسفة وفى حسن تقدير الشعوب .

وإذا كان بين الأمم الحديثة أمة تستطيع أن تدعى بحق حيازة قصب السبق فهى أمتنا . فلها ضمان من ماضيها ولا يزال إلى الآن لا يرى ماذا تستطيع بقية أوربا أن تضع بجانب منتسكيو وروسو . فإن الأرض التى حملتهما كليهما لم تجذب فيما هو الظاهر ويستطاع أن ينتظر منها أن تخرج من الثمرات ما ليس أقل جمالا . سبب آخر أرجح وزنا للرجاء هو حال المجتمع فى بلدنا . فنظامه الاجتماعى لا يضاهيه فى الكمال مثل فى بلد آخر وحقوق الطبع الإنسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه ، ولم تك النظريات الجوهرية لتصادف حلا أحسن مما كان فى فرنسا . وإن ثوراتنا مهما كانت مؤلمة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تعدانا إلى سائر البلاد . وبمصائرنا ترتبط مجزئها الأكبر مصائر المجتمعات المتقدمة . والفتوحات التى يفتتحها عندنا العلم السياسى هى فتوحات عالمية ، ومن المحال ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلا كبيرا ويعلمه أن يحسن إدارته ونفسيره إلا أن تقف فرنسا فى سيرها وإلا أن تتخلى عن رسالتها التى عيبتها لها العناية الإلهية فيما يظهر . ففى هذا المشهد أحد الينابيع التى تستلهم منها فكرة الفيلسوف . فان ديمقراطية أتيناء ، على رغم عيوبها ، طالما أضاءت السبيل لأفلاطون الذى كان يراقبها عن كذب . وإذا كان ميكافلى قد عرف حق المعرفة الوسائل العملية فى السياسة وهو يفسدها فذلك لأنه كان أمامه مثال الجمهوريات الإيطالية التى أضلته السبيل ، وإذا كانت فرنسا فى القرن الثامن عشر قد أنجبت منتسكيو وروسو فذلك لأن المجتمع الفرنسى كان لا يزال خير المجتمعات وأشدّها تقدما ، ولو أنه استدعى كثيرا من الإصلاحات . تلك مزية نفيسة لم نفقدها البتة ندعو الله ألا يتزعها منها . فلإننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الباهرة ، أن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء وبلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التى كانت إلى الآن امتيازاً لبعض الأفراد . وإن حق الانتخاب العام الذى يظهر الفينة بعد الفينة فى حوليات التاريخ

لم يكن ليراه أحد في أمة كثيرة العدد كأمتنا ؛ والنتائج التي جاء بها هي على التقريب كقوى العقل الانساني في أنها لا تحصر ولا تعد. إن المجتمعات القديمة كان عليها أن تستفي في داخلها من علة الرق وكانت الحزبية فيها هي الاستثناء . وفي القرون الوسطى كان العبيد يؤلفون الجزء الأكبر من جسم الاجتماع . وحتى اليوم الناس الأحرار المتمتعون بالحقوق السياسية هم الأقلون في أكثر الدول الأوروبية . أما فرنسا فليس فيها إلا مواطنون ، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققة للجميع بقدر ما هي جميلة . وإن الامتيازات السياسية التي هي مصدر كثير من الأحقاد الاجتماعية ، وإن كانت هي العرف الجاري في النظام أزمانا طويلا ، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسقط تحت سلطان القانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة . فإن الحزبية والمساواة والإخاء لم يكن لها في أي شعب أكثر مما لها عندنا من الإخلاص ومن التقدم المتين . مركز ممتاز لفرنسا أنها ليس عليها بعد إلا أن تحارب الجهل والفقر : هما عدوان وإن كانا خيفين فإن قهرهما ليس من القضاء على أوهام الناس وعلى شهواتهم .

على هذا تستدعي فرنسا دون شك بماضيها وعلى الخصوص بحاضرها تشديد أثر عظيم للعلم السياسي سيشرعها وينفع الإنسانية في آن واحد، وإن التأليف التي تبتكر في أيامنا ليس من شأنها أن تؤسسنا من نجاح أحسن . فإنه ينبغي الاعتراف بأن أكثرها كان خطرا ولا معنى له وأن أكثرها مجلبة للضوضاء أشأمها وأمسخها صورة . وليست إلا لعبا يلعبها الخيال في حكم الذي يعرف حق المعرفة أوضاع العلم . إنها ليست مؤلفات جدية . ولقد أعوز أدعياء الإصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكبر بل السخرية مأخذا عظيما . صفتان بدونهما لا يقدر على شيء في هذا المضمار العسير وهما وعي مستنير ودراسات كافية . وإن أكثرهم ليزدرى الطبع الإنساني بأنه لم يكلف نفسه ملاحظته . أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقا جديدا لأنهم لم يكونوا يعرفوا ما يحويه من فضل . غير أن هذه النظريات مهما يكن من عدم استمرارها وبعدها عن المعقول تشهد بغيره ممدوحة مازال يثيرها الدنو من الغاية

التي تجمع بلوغها . وليس ببعيد ذلك اليوم الذي فيه يصبح الناس جميعا أحرارا لا بالحقوق المكفولة لهم وحدها بل بأنوار العلم وضروب العيشة الراضية . خطوة واحدة أيضا نلمس بعدها تلك الأرض الموعودة لا يحرمنا إياها الاضطرابات المدنية المحزنة ، ولن يمضى القرن الذي سيتلو القرن الحاضر دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها .

لكن ينبغي الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل لُوم ومن التنبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصدق من نبوءاتهم، وعوضا عن أن يتنبأ المرء باسم العلم ماذا عسى أن يكون في زمن بعيد أو قريب، خير له أن يدرس تحت النظام القاسى للعلم ما هو موجود ويطلب إلى البيكولوجيا وإلى التاريخ مفهومين حق فهمهما النتائج النافعة والباقية التي هما وحدهما يؤتياننا إياها . فإن العلم هو أجمل من الرجاء .

السياسة لأرسطوطاليس

الكتاب الأول

في الاجتماع المدني — في الرق — في الملكية — في السلطة العائلية

الباب الأول

٧٧

في الدولة . أصل الاجتماع . أنه من فعل الطبع — عناصر العائلة . الزوج والزوجة ، السيد والعبد — القرية مكتونة من اجتماع العائلات — الدولة مكتونة من اجتماع القسرى . وأنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها . الانسان كائن مدني بالطبع — سيادة الدولة على الأفراد . ضرورة العدل الاجتماعي .

§ ١ — كل دولة هي بالبدئية اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ما مادام الناس أيا كانوا لا يعملون أبدا شيئا إلا وهم يقصدون الى ما يظهر لهم أنه خير . فبين إذن أن كل الاجتماعات ترمى الى خير من نوع ما . وإن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأنحركات كلها . وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي .

§ ١ — كل دولة . الفرض الحق من الاجتماع السياسي معروض هنا على أشد ما يكون من الوضوح . ومن المحال أن يوضع وضعاً أسى من ذلك . من مبدأ سام كهذا يمكن بلا عناء أن تستخرج كل الأركان الحقة الأساسية للجمعيات الإنسانية وللحكومات . على أن هذه النظرية موجودة فيما سبق عند أفلاطون (ر . الجمهورية ك ٢ ص ٨٨ من ترجمة كوزان) . ولقد حصلها روسو في "عقد الاجتماع" (ك ١ ب ٦) حيث يقول : " هذا الشخص العام الذي يتكون من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة " — لخير ما . (ر . تفصيل هذا المبدأ فيما بعد في ك ٣ ب ٧ ف ١) — الدولة . ترجمتها الحرفية "مدينة" . وهنا ينبغي أن يذكر أن كثرة الدول الإغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة بعضها تحيط بها ضاحية ضيقة .

§ ٢ — فلا وجه إذن لمن قال من المؤلفين إن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لا تمتاز فيما بينها . وذلك يقتضى أن يكون كل الفرق بينها إنما هو بالأكثر أو بالأقل لا بالنوع . وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة ، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك . وهذا يؤدى الى أن تكون عائلة كبرى هى على الإطلاق مدينة صغرى . يضيف هؤلاء المؤلفون الى هذا فيما يخص الحاكم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصى ومستقل ، وأن الآخر ، على حد تعاريف علمهم المزعوم ، هو رئيس بالجزء مرءوس بالجزء .

§ ٣ — هذه النظرية كلها باطلة . وسيكفى فى الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادى فى هذه الدراسة . فهنا كما فى كل موطن آخر ينبغي رد المركب الى عناصره غير القابلة للتحليل أعنى الى أصغر أجزاء المجموع . فبالبحث عما هى العناصر المؤلفة للدولة تحسن معرفتنا بماذا تختلف هذه العناصر . وسنرى كيف أنه يمكن تقرير مبادئ علمية فى المسائل التى تكلمنا عليها آنفا . فهنا كما فى كل موطن آخر الصعود الى أصل الأشياء وتبعية تسعها هو الطريق الأمين للشهادة .

§ ٤ — بديا من الضرورى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر . أريد أن أقول اجتماع الجنسين للتناسل . ليس فى هذا شيء من التحكم ،

§ ٢ — من المؤلفين . يقصد أرسطو الى أفلاطون الذى يقرر هذا الرأى فى السياسى (ص ٣٣٤ ترجمة كوزان) . ولقد كان رأى هيزكرأى أفلاطون . فان نظرية الحكومات الأبوية ليس لها قاعدة أخرى . ولقد أخطأ روسو إذ يقول (فى بداية الاقتصاد السياسى) إن أرسطو قد خلط أحيانا بين العائلة والمدينة . فالحق أنه كان دائما يفرق بينهما كما يفعل هنا .

§ ٣ — منهاجنا العادى — (ر . هذه العبارة فى هذا الكتاب الأول ب ٣ ف ١) . فإن أرسطو يريد أن يتكلم على المنهاج الذى انتهجه من قبل أى المنهاج التحليلى كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر .

ففى الإنسان كما فى الحيوانات الأخر وفى النباتات نزعة طبيعية إلى أن يخلف بعده موجودا على صورته .

إنما الطبيعة وهى ترمى الى البقاء هى التى قد خلقت بعض الكائنات للإمره وبعضها للطاعة . إنما هى التى أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيداً ، كما أن الطبيعة هى أيضا التى أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبدا . وبهذا تتمتع منفعة السيد ومنفعة العبد .

§ ٥ — فالطبع إذن هو الذى عين المركز الخاص للمرأة والعبد . ذلك بأن الطبع ، وليس به ما بعلنا من العجز ، لا يصنع شيئا يشبه سكاكين ولف التى صنعوها . وعنده أن كائنا لا يخصص إلا لغرض واحد لأن الأدوات تكون أكل كلما صالحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد . وعند المتوحشين المرأة والعبد هما كائنات من طبقة واحدة . والسبب فى ذلك بسيط ، هو أن الطبع لم يجعل بينهم ألبته من كائن للإمره . فليس فيهم حقا إلا من عبد ومن أمة . ولم يتخدع الشعراء إذ يقولون :
أجل للإغريق على المتوحش حق الإمره
ما دام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبد سيين .

§ ٦ — هذان الاجتماعان الأولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة ، وقد أحسن هيزيود إذ قل فى هذا البيت :
البيت ثم المرأة والثور الحارث
لأن الفقير لا عبده إلا الثور . على هذا إذن فالاجتماع الطبيعى فى كل الأزمان إنما هو

§ ٤ — وفى النباتات . أراد بعض المفسرين أن يستنتج من أن أرسطو يسند هذه النزعة الى النباتات أنه كان يعرف فصل ما بين الجنسين فى النباتات .

§ ٥ — أجل للإغريق . هذا البيت مأخوذ من أوريبس (إفيجيني) و ر . أيضا السياسى لأفلاطون ص ٣٤٦ ترجمة كوزان .

§ ٦ — هيزيود . هذا البيت مأخوذ من هيزيود (الأعمال والأيام) .

العائلة، وقد استطاع خارنداس أن يقول إذ يتكلم على أعضائها "إنهم كانوا يأكلون على الخوان عينه". ويقول إفيمينيدس الكريتى "إنهم يصطلون على كانون واحد".

§ ٧ — إن الاجتماع الأول لعدة عائلات الذى أُلّف بالنظر الى العلاقات التى ليست يومية إنما هو القرية التى يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة، لأن الأفراد الذين يعمرون القرية، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون "قد رضعوا لبن العائلة" لأنهم أولادها و"أولاد أولادها". فإذا الدول الأولى قد كانت خاضعة للملوك وإذا الأمم الكبرى ما زالت كذلك الى الآن، فذلك لأن هذه الدول كانت قد تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكى ما دام أنه فى العائلة الأكبر سنا ذو ملك حقيقى. وقد احتذت مستعمرات العائلة من طريق البنوة ذلك المثل الذى ضرب لهم، وإذن فقد حق لهوميروس أن يقول :

كل امرئ على حدة يحكم بوصفه سيدا نساءه وأولاده

والواقع فى الأصل أن العائلات المتفردة كانت تحكم أنفسها على هذا الوجه. ومن هذا أيضا ذلك رأى العام الذى يخضع الآلهة لملك منهم. لأن الأمم جمعاء كانت ولا تزال إلى الآن تعترف بالسلطة الملكية. ولم يتخلف الناس أبدا عن أن يسبقوا على الآلهة عاداتهم كما أنهم يصورونهم على صورتهم.

§ ٨ — إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها إنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها.

— خارنداس . من قطوانة فى صقلية . وهو مقنن طور يوم نحو السنة ٢٩ الألفية أى سنة ٦٦٤ ق م . وهو يتكلم عليه مرة أخرى فى الكتاب الثانى (ب ٩٠ ف ٥ ، ٨) .
إفيمينيدس — من كريت ، كان قد وضع كتابا على جمهورية كريت ويحتمل أن يكون أرسطو قد أخذ منه كلمة مدينة وأنه قد جاء آتينا فى السنة ٤٥ الألفية أى سنة ٦٠٠ ق م .

§ ٧ — الأمم الكبرى . (ر ك ٢ ب ١ ف ٥) . — هوميروس . الأوديسة . يذكر أرسطو هذا البيت أيضا فى علم الأخلاق ك ١ ب ٤ ويطبقه على السكوب مرده الإله فولكان . ويذكره أيضا أفلاطون هو وما قبله فى القوانين ك ٣ ص ٤١١ رجة كوزان . والظاهر أن كل فقرة أفلاطون هذه هى التى ألهمت أرسطو تليذه .

§ ٨ — دولة . والترجمة الحرفية « مدينة » .

على هذا فالدولة تأتي دائماً من الطبع ، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الأولى التي الدولة غايتها الأخيرة . لأن طبع كل شيء هو بالضبط غايته . وإن ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التمام هي ما يقال عليها إنها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعني إنساناً أم حصاناً أم عائلة . يمكن أن يضاف إلى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول الخيرات لها . ولأنَّ يكفي الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا . § ٩ — من هذا تنتج هذه النتيجة البينة : أن الدولة هي من عمل الطبع ، وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي ، وأن هذا الذي يبقى متوحشاً بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان ساقط أو إنسان أسمى من النوع الإنساني ، وإليه يمكن أن يوجه توبيخ هوميروس :

بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت

وإن الإنسان الذي يكون بطبعه كذلك الذي وصفه الشاعر لا يستروح إلا الحرب لأنه غير كفء لأي اجتماع كجوارح الطير .

§ ١٠ — إذا كان الإنسان أشد قابلية إلى ما لا نهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التي تعيش قطعاناً فذلك بالبدئية ، كما نهت إليه كثيراً ، لأن الطبع لا يفعل شيئاً عبثاً . وإنه ليختص الإنسان بالنطق . حق أن الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم ، لذلك لم يحرمه الحيوانات الأخرى لأن نظام خلقها يذهب

§ ٩ — كائن اجتماعي . يعيب هيز على أرسطو هذه العبارة ويحاول أن يطبق مبدأ الكبير أن الخوف هو أصل الجمعية — هوميروس . الإلياذة . الحادى عشر ٦٣٠ .

§ ١٠ — النحل . أتمب هيز نفسه ليبرهن خلافاً لأرسطو على جميع الفروق بين جماعة النحل وجماعة الناس . و يلتقي في هذا بأوريجين الذي شذما غاب على سزأنه ألحق بالناس النحل والنحل — الطبع لا يفعل شيئاً عبثاً . هذا هو مبدأ العلل الغائية التي استخدمها أرسطو استخداماً كبيراً . ر . كتاب النفس ك ٣ ب ٩ ف ٦ وكتاب الشباب ب ٤ ف ١ وقد زعم بعض المفسرين خطأ أن شيشرون قد حاكى هذه الفقرة في القوانين ك ١ ب ٢٢ .

الى حد أن تحس هذين الإحساسين وتبهما بعضهما بعضا . لكن النطق إنما يكون للتعبير عن الخير والشر وبالتَّبَع عن العادل والظالم . وللاإنسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات أنه وحده يدرك الخير والشر والعادل والظالم وكل الأحاسيس من هذا القبيل التي باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة .

§ ١١ — لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء ما دام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدي إلا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يدا على الحقيقة . وإن الأشياء لتعترف على العموم بآثارها التي توقعها والتي من شأنها أن توقعها . فمتى انقطع استعدادها الأولى لا يمكن أن يقال إنها هي أنفسها : إنما هي مندرجة تحت اسم واحد ليس غير .

§ ١٢ — إن ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به لأمكن الفرد أن يكتفى بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك . وإن هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع ألبة أن يكون عضوا في الدولة . إنما هو بهيمة أو إله .

§ ١٣ — فالطبع إذن يدفع الناس بغرائزهم الى الاجتماع السياسى . ولقد أسدى أول من رتبته خدمة كبرى لأنه إذا كان الإنسان الذى بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات فإنه حقا آخرها أيضا متى حيى بلا قوانين وبلا عدل . والواقع أنه لا شيء أشنع من الظلم المسلح . لكن الإنسان قد تلى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغى أن يستعملها ضد شهواته الخبيثة . فبدون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فسادا وافتراسا . فليس له إلا ثورات الحب والجوع البهيمية . فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسى وتقرير العادل هو ذلك الذى يرتب الحق .

الباب الثانى

نظرية الرق الطبيعي — آراء مختلفة للرق وعليه ، رأى الشخصى لأرسطو — ضرورة الأدوات الاجتماعية : ضرورة الإمره والطاعة وفائدتهما — الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما اللذان يجعلان السادة والعبيد . الرق الطبيعى ضرورى عادل ونافع : حق الحرب لا يمكن أن يكون أساسا للرق . — علم السيد وعلم العبد .

§ ١ — الآن ونحن نعرف وضعاً الأجزاء المختلفة التى تتكون منها الدولة ينبغي أن نشتغل بديا بالاقتصاد الذى يسير شؤون العائلات ما دام أن الدولة مؤلفة من العائلات . عناصر الاقتصاد المنزلى هى على الضبط عناصر العائلة نفسها التى لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفراداً أحراراً . لكن لأجل إدراك ذلك يلزم بديا أن نضع تحت البحث أبسط أجزائها ، ونظراً إلى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هى السيد والعبد ، والزوج والزوجة ، والأب والأولاد ، لزم دراسة هذه الصنوف الثلاثة من الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم وما يجب أن يكون . § ٢ — فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية ، لأن اللغة الإغريقية ليس بها كلمة خاصة للتعبير عن علاقة الرجل بالمرأة . وأخيراً كون الأولاد . وهو معنى لا يقابله كذلك لفظ خاص . إلى هذه العناصر الثلاثة التى عددناها آنفاً يمكن أن يضاف رابع يدججه بعض المؤلفين فى الإدارة المنزلية ، وآخرون يجعلونه على الأقل فرعاً منها مهما جداً ، سندرسه أيضاً ، وهو ما يسمى كسب الأموال .

ولنشتغل أولاً بالسيد والعبد لكى نعرف معرفة استيعاب الروابط الضرورية التى تربطهما ، ولنرى فى الوقت عينه ألا نستطيع أن نجد فى هذا الموضوع أفكاراً أولى بالرضا من الأفكار الجارية اليوم ؟

§ ٣ - فمن جهةٍ يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذا العلم يختلط بعلم رب العائلة والحاكم والملك كما ذكرنا بادئ الأمر . وآخرون على ضدّ ذلك يزعمون أن سلطة السيد ضدّ الطبع وأن القانون وحده هو الذى يجعل من الناس أحرارا وأرقاء . ولكن الطبع لا يجعل فرقا ما بينهم . بل إن الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أتجه .

§ ٤ - ومن جهةٍ أخرى الملكية جزء غير منفصل عن العائلة ، وعلم الحياة جزء من العلم المنزلى مادام أنه بغير الأشياء التى هى من الضرورة الأولى لا يستطيع

§ ٢ - على ضدّ ذلك . يفهم من هذا أنه كان هناك حينئذ احتجاجات على الرق حتى فى زمن أرسطو . غير أن الزمن الغابر لم يحتفظ لنا بأسماء الفلاسفة الذين أيدوا هذه المذاهب الإنسانية . وفى عهد فريقلس كان فيرقراط الشاعر الفكاهى يأسف فى بيت له رواه أثيني ك ٦ ص ٢٦٣ على الزمان الذى لم يكن فيه أرقاء . وفى القطع التى نقلها إلينا استوبى أن فيليمون الشاعر ومثروودروس الفيلسوف ، وكلاهما معاصر لأرسطو ، يظهر أنهما كانا لارق خصمين . فالأول يذكر السيد بأن عبده ، على رغم مركزه العس ، مازال إنسانا . والآخر مع اعترافه بأن العبد ملك ضرورى يقول إن هذه الملكية ظلمة وغير موافقة . وطليموس الطرمنيوسى ، وهو معاصر أيضا لأرسطو يؤكد أن الرق الذى كان القانون قد حرّمه زمانا طويلا عند اللقرين والفوقيين لم يكن ليباح إلا منذ عهد قريب . ر . أثيني ك ٦ ص ٢٦٣ ، ينبه أثيني أيضا الى أن الأرقاء لم يسموا فى أى شعب بإغريق باسمهم الحقيقى "عبيد" فها هنا كانوا يسمون "نفس" (السكان الأول لتساليا الذين وقعوا فى الرق على أثر الغارة الدورية وأتيعوا طبقة الأشراف التسالين الفاتحين ، وكان شأن هؤلاء الأرقاء أنهم لا يقتلون ولا يباعون خارج أرض الوطن) . وهناك الهلينيون (أهل مدينة هيلوت الذين هم أول من استعبدهم الشعب اللقدموني) وفى موضع آخر "الكلاروت" أى سكان ملحقات الدار ... الخ . ويؤكد كاسلرالموس ، وهو من أقدم مفسرى أرسطوفان أن هذه الصيغة إنما وجدت لتلطّف ، لفظيا على الأقل ، من الحظ المحزن لأولئك العساء . وقد كان ذلك أيضا نوعا من الاحتجاج على الرق . ويقول طيوفف ، وهو مؤرخ معاصر لأرسطو ، إن أهل خيوس هم أول من أدخل فى الإغريق شراء العبيد وأن هاتف دلفوس لما علم بهذه الكيرة أعلن أن أهل خيوس حق عليهم غضب الآلهة . وهذا هنا إنما هو احتجاج إلهى على سوء استعمال القوة هذا . غير أنه لا يظهر أن الإغريق قد عرفوه أو أنهم لم يقيموا له وزنا . ينتج من هذا كله أن مبدأ الرق فى القرن الرابع قبل المسيح لم يكن مسلما به بلا جدال . ذلك بأن الحزبة هى فى الواقع من الأمر أقدم من الاستعباد . ولقد أحس أرسطو نفسه عند موته الحاجة الى أن يقرّر فى وصيته عتق عبيده .

الناس أن يعيشوا وأن يعيشوا سعداء . ينتج من هذا أنه ، كما أن الفنون الأخرى ، كل في دائرته ، بها حاجة الى أدوات خاصة للقيام بعملها ، كذلك العلم المنزل ينبغى أن يكون له أدواته على سواء . وإن من تلك الأدوات ما هو غير حى ، ومنها ما هو حى . فمثلا صاحب السفينة عنده الدفة أداة لا حياة بها وملاح الجؤجؤ أداة حياة باعتبار أن العامل ، فى الفنون ، أداة حقيقية . وعلى القاعدة عنها يمكن أن يقال إن الملكية ليست إلا أداة للعيشة ، وإن الثروة متعددة الأدوات وإن العبد ملكية حياة ، والعامل بما هو أداة هو أول الأدوات جميعا . § ٥ — والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها ، بأمر أمرت به أو أشعرته ، أن تستغل من لقاء ذاتها كتماثيل ديدال أو مشاجب فولكان ، ” التى كانت تجىء وحدها ، كما يقول الشاعر ، الى جمعيات الآلهة “ ، ولو كانت الأموام (المكوكات) تنسج وحدها بذواتها ، ولو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسادة عن العبيد . فالأدوات بالمعنى الخاص هى إذن أدوات إنتاج ، أما الملكية فهى على الضد من ذلك بالبساطة أداة استعمال فحسب . على هذا فالوم ينتج شيئا أزيد مما يستعمل له . لكن كسوة وسريرا لا يؤدى كلاهما إلا ذلك الاستعمال نفسه . § ٦ — زد على هذا أنه لما أن الإنتاج والاستعمال يختلفان بالنوع وأن هذين الأمرين لهما كليهما أدوات خاصة فيلزم حتما أن تكون بين الأدوات التى يستخدماتها فرق كذلك . فالعيشة هى الاستعمال وليست إنتاج أشياء . وإن العبد لا يصلح إلا لتيسير أفعال الاستعمال هذه . فينبغى أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى

§ ٥ — تماثيل ديدال . كان حذق ديدال كله أنه حاول أن يظهر الحركة فى تماثيله بأن فتح ما بين سيقاتها وأزال الالتصاق بين الأذرع وبين الجسم الخ . وقد كان ذلك ارتقاء عظيما للفن الإغريق على الفن المصرى . وقد تحدث أفلاطون عن حذق ديدال هذا فى اثيفرون ج ١ ص ٣٧ ، وفى مينون ج ٦ ص ٢٢٣ ترجمة كوزان — فولكان ر . الإلياذة ، النشيد ١٨ البيت ٣٧٦ . — أدوات إنتاج ... استعمال فحسب . هذا التمييز ذكره أرسطو فى مواطن مختلفة فى علم الأخلاق الى نيقوماخوس فى الكتاب السادس وفى علم الأخلاق الكبير ك ١ وفى كتاب حركة الحيوانات ب ٧ ف ٥

بلفظ الجزء . وإن الجزء ليس جزءا لكل فحسب بل هو أيضا يتعلق على الإطلاق بشيء غير ذاته . كذلك الحال في الملكية فالسيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلا ، أما العبد فعلى الضد ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضا يتعلق به على الإطلاق . § ٧ — هذا يوضح جليا ما هو العبد في ذاته وماذا يمكن أن يكون . فإن هذا الذى بقانون الطبع لا يتعلق بنفسه بل هو مع كونه إنسانا يتعلق بآخر هو العبد طبعاً . يكون إنسان إنسان آخر ذلك الذى من حيث هو إنسان يصير ملكاً ، وإن الملك له أداة استعمال شخصية تماما .

§ ٨ — ينبغى الآن أن ينظر أوجد أناسى جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد البتة . وفى حق من أيا كان يصير عادلا ونافعا أن يكون عبداً ، أم أن كل استرقاق هو عمل مضاد للطبع . العقل والواقعات يمكن أن تحل مع اليسر هذه المسائل . فالإمرة والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضاً شيان نافعان كل النفع . بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للإمرة ، ولو على درجات وفروق شديدة التخالف بالقياس إلى هؤلاء وهؤلاء . فالسلطة تعلو وتحسن بنسبة ما يكون ذلك فيمن يطبقها أو تقع عليه . إنها فى الناس أحسن منها فى الحيوانات لأن كمال العمل هو دائماً تابع لكمال العمال . وإن عملا يتم فى كل مكان حيث تلتقى الإمرة والطاعة . § ٩ — هذان العنصران الطاعة والإمرة توجدان فى كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة ، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة . هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية . بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى فى الأشياء التى بلا حياة ، مثال ذلك الانسجام فى الأصوات . غير أن هذا ربما يجرنا الى أبعد من موضوعنا .

§ ١٠ - بديا الموجود الحى هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر ليطيع . تلك هى على الأقل إرادة الطبع التى بهم أن تدرس فى الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لا فى الكائنات الدنيا . وإن سلطان النفس هذا يبين فى الإنسان الكامل سليم العقل والبدن وهو وحده الذى ينبغى أن نختبر ذلك فيه . أما فى الفاسدين من الناس أو المستعدين للفساد فإن الجسم أحيانا يتسلط على النفس ، ذلك بأن نموهم غير المرتب هو على ضد الطبع تماما .

§ ١١ - أكرر أنه ينبغى إذن أن يعرف ، بادئ الأمر ، فى الكائن الحى ، وجود سلطة تشبه سلطة سيد وسلطة حاكم معا . النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده ، والعقل على الغريزة كحاكم ، كملك . وإذن فبديهى أنه لا يستطيع إنكار أن يكون من الطبيعى ومن الخير للجسم أن يطيع النفس وللجزء الحساس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العاقل . وإن المساواة أو انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شرا للجميع . § ١٢ - والحال كذلك بين الإنسان وسائر الحيوانات فإن الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة . وأن تكون خاضعة للإنسان فتلك مزية كبرى لها من حيث أمنها نفسها . ومن جهة أخرى فإن الرابطة بين الجنسين هى على هذا النحو . فإن أحدهما أرقى من الآخر . ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع .

§ ١٣ - ذلك هو أيضا القانون العام الذى يجب ضرورة أن يسود بين الناس . ففى كان المرء أخط من أمثاله - كما يكون الجسم بالقياس الى النفس والبيمة

§ ١٠ - إرادة الطبع . اتخذ روسو هذا عنوانا لخطبه فى " اللامساواة " .

§ ١٣ - بين الناس . هذا هو مبدأ الرق عند أرسطو . ويحسن التنبيه الى أن أرسطو هو الفيلسوف الوحيد فى القابرين الذى عنى بأن يدرك حق الإدراك هذا الحدث الكبير الذى هو الرق أى قاعدة الجمعية الاغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية . وفى أيامنا هذه ليس للدافعين عن الرق من أدلة إلا ما قتره الفيلسوف الإغريق . فان انجلترا بحريها زنوج مستعمراتها فى سنة ١٨٣٣ إنما ضربت الرق ضربة لم يبق من بعدها أبدا . ورجاؤنا أن يقضى على هذا الاعتداء الصارخ فى مدى أقل من نصف قرن .

إلى الإنسان . وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن ما يمكن أن ينتفع به — كان هو الرقيق بالطبع . وفي حق هؤلاء الناس ، كما هو في حق الموجودات الأخرى التي تكلمنا عليها أنفا يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد . لأن هذا الذى يؤتى نفسه غيره هو رقيق بالطبع ، وما يجعله يؤتى نفسه غيره هو أنه لا يستطيع أن يذهب إلا إلى حد أن يفهم الحق متى أظهره غيره عليه ، لكن لا إلى حد أنه يملكه هو في نفسه . إن الحيوانات الأخرى لا تستطيع أن تفهم الحق وإنما لتطيع على حماية غرائزها . § ١٤ — على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد تقريبا . فإن الأولى والآخرين يساعدونا بقواهم المادية في قضاء حاجات المعيشة . والطبع ذاته يريد ذلك ما دام يجعل أجسام الناس الأحرار مغايرة لأجسام العبيد ، إذ يعطى هؤلاء الشدة الضرورية في الأعمال الغليظة للجمعية ويخلق على ضد ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحنى قوامها المستقيم لتلك الأشغال الشاقة بل يعدهم لوظائف الحياة المدنية فحسب ، تلك الحياة التي تمتاز عنها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل السلام .

§ ١٥ — أسلم بأنه كثيرا ما يقع نقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من الناس الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون ليس لهم منهم إلا الروح . لكن من المحقق أنه إذا كان الناس دائما مختلفين فيما بينهم بظواهرهم الخثامى كما يكونونه بالقياس إلى صور الآلهة فربما يقع الإجماع على أن أقلهم جمالا يجب أن يكونوا

§ ١٤ — والطبع ذاته . قد ذكر هذه الفكرة ثيفنيس المجارى الذى سبق أرسطو بنحو ٢٥٠ سنة في بيتين من جوامع كلمه . على أن الطبع قد خدم السادة المتأخرين أكثر مما خدم الأقدمين . فإن لون الجلد علامة لا يندع عنها أحد وهى في خير بقاع الدنيا الجديدة القاعدة الثابتة التي يأسف لها أرسطو فيما يظهر . ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو هذه المبادئ الغريبة ، لكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية ما عدا واحدة منها تنفذها . وبديهي أن الفيلسوف الإغريق أبعد من أن يكون هو وحده نصيرا للرق بل هو لا يرى أن من يهاجون الرق مبطلون كل البطالان ، ومع ذلك فقد يرى في الكتاب الرابع ب ٩ ف ٩ أن أرسطو كثيرا ما يحض على عرق الأرقاء .

للآخرين عبيدا . وإذا حق هذا في القول على الجسم حق من باب أولى في القول على الروح . غير أن جمال الروح أقل يسرا في التعترف من الجمال الجثمانى .
ومهما يكن من شئ فبين أن البعض هم بالطبع أحرار والآخرين بالطبع عبيد وأن الرق في حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل . »

§ ١٦ — على أنه ربما يكون من الصعب إنكار أن رأى المضاد ينطوى هو أيضا على شئ من الحق . إن معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين : يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه بالقانون ، ما دام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المغلوب بأنه ملك للغالب . غير أن كثيرا من أهل العلم بالقانون يهتمون هذا الحق بعدم المشروعية ، كما يهتمون بذلك الخطباء العموميين فنندهم أن من الشناعة بمكان أن الأقوى لجزد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف لجعل من أسيره رعيته وعبيده .

§ ١٧ — وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء . وعلّة هذا التخالف وهذه الأسباب التي احتج لها من طرف ومن آخر هي أن الفضيلة

§ ١٥ — بالطبع عبيد . لا يرى منسكيو في كتابه روح القوانين ك ١٥ ب ٧ أن أرسطو قد أقام البرهان على مبادئه في الرق . ولكن هل كانت أدلة منسكيو أشد إقناعا ؟ وروسو في عقد الاجتماع ك ١ ب ٢ لم يحسن فهم هذه الفقرة من أرسطو إذ يظن خطأ أن أرسطو يريد أن يقول فقط إن بعض الناس ولدوا في الرق .
§ ١٦ — يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه — بين التعبيرين فرق عظيم فان الأول يدل على الإنسان الذي يجب قانونا أن يكون رقيقا بسبب انحطاطه الطبيعي على مذهب أرسطو . والثاني يدل على الرقيق بالفعل سواء أكان مقدرا عليه أن يكونه أم لا بسبب تركبه — اتفاق . يذكر أيني (ك ٦) عن المؤرخ أرشياك اتفاقا مشابها لهذا بين جالية من البيوسيين وبين التسالين . أما هبز فانه يربط الرق على الحرب . وقد كان جرسوس قد قبل هذا المبدأ الذي قال به كل الكتاب تقريبا إلى منسكيو لأنهم كانوا يتخولون المتصر حق الحياة والموت على المهزوم . وعند القدماء وعلى الخصوص في زمن أرسطو كانت هذه القاعدة الإنسانية مسجلة بلاجدال ومطابقة بغاية التحزج . ويمكن أن يعد في حرب البيلويونيز أكثر من مائة مثال . فانهم بعد الواقعة كانوا يذبحون دائما الأسمى . (ر . طوسيد ك ١ ب ٣٠ و ك ٢ ب ٥ الخ) فقد كان طوسيد شاهد هذا الفظائع وربما كان هو فاعلاها فانه كان يحكمها بارد الطبع كأنما يصف "مناورة" بحرية دون أن يعلق عليها أهمية ما .

لها - متى كانت عندها الوسيلة - حق حتى في استعمال العنف إلى حد ما، وأن النصر يستدعى دائما استعلاء ممدوحا من بعض الوجوه . وإذن فمن الممكن الاعتقاد بأن القوة ليست مجردة عن الاستحقاق وأن كل النزاع هاهنا لا يقع في حقيقة الأمر إلا على أصل الحق، يضعه بعضهم في الرعاية والإنسانية ويضعه الآخرون في تسلط الأقوى . غير أن كلا التديلين المتضادين هو في ذاته ضعيف وباطل . لأن كليهما يستدرج إلى الاعتقاد بأن حق إمارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق .

§ ١٨ - من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق، وللقانون ظاهر من الحق دائما، فيقولون إن الرق عادل متى نتج من حدث الحرب . ولكن هذا هو التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن أن يكون ظالما ولن يسمى أبدا عبداً ذلك الذي لا يستحق أن يكونه . وإلا فالناس الأشرف مولدا فيما يظهر ربما يصيرون عبيدا، بل بفعل عبيد آخر، لأنهم قد يكونون قد بيعوا بوصف أنهم أسارى حرب . من أجل ذلك يعني أنصار هذا الرأي بتطبيق اسم العبيد هذا على المستوحشين فحسب ويأبونه على أمتهم الخاصة . ومرد هذا إذن إلى البحث فيما هو الرق الطبيعي . وهذا هو بالضبط ما قد تساءلنا عنه بادئ الأمر .

§ ١٨ - الأشرف مولدا - يجب التمييز بين شريف المولد أو النبيل وبين الحر فان شريف المولد أو النبيل هو الذي ولد لأبوين حريين وله الحق أن يكون مثلهما . وأما "الحر" فلا يدل إلا على من هو حر بالفعل أيا كان موضع أبويه . ويفسر هيزشيوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة . إذن فقد يكون المرء حرا دون أن يكون نبيلاً والعكس صادق . وأما الإنسان غير ذى المولد فهو الإنسان الذى ليس من أصل حر وهو بمولده يجب أن يكون عبداً . وفي اللغة التشرعية للإمبراطورية الشرقية يعنى بالتمييز بين الإنسان الحر بولادته وبين المعتوق . (ر . ك ٣ ب ٧ ف ٧) - أنصار هذا الرأي . أظن أرسطو يعنى أفلاطون حين ينصح للإغريق ألا يتخذوا بعد أرقاء من بينهم ، بل من المتوحشين فحسب (الجمهورية ك ه ص ٢٩٦ من ترجمة كوزان) . ويجب أن تذكر الأسطورة التى تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع في الرق بأمر أحد الطفلة .

§ ١٩ — فيلزم بالضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبيداً أينما كانوا وأن آخرين لا يكونونهم في أى مكان . كذلك الشأن في الشرف . فإن الناس الذين تكلمنا عليهم آنفاً يعتقدون أنهم أشرف ، لا في وطنهم فحسب ، بل في كل الأماكن . وفي عرفهم أن المستوحشين على ضد ذلك لا يمكن أن يكونوا أشرفاً إلا في وطنهم . فهم يفترضون إذن أن الجنس الفلاني هو على سبيل الإطلاق حروشرىف وأن الجنس الفلاني الآخر لا يكونه إلا بشرط .

هبلينة في شعر ثيوديكث هي التي تصبح :

إنى من سلالة الآلهة من كل ناحية
من ذا الذى يحرر أن يهيننى باسم أمة .

مرّد هذا الرأى بالضبط أن يؤسس على السمو وعلى الانحطاط الطبيعيين كل الفرق بين الرجل الحر وبين العبد ، والفرق بين الأشراف والعامّة . وهذا يستدعى أن من الأصول الممتازة تنتج الأولاد الممتازون كما أن إنساناً ينتج إنساناً وحيواناً ينتج حيواناً . غير أن الطبيعة في الحق تريد في الغالب أن تفعله دون أن تقدر عليه .

» § ٢٠ — يمكن بالبديهة إذن أن نسمو بهذه المناقشة ونقرر أنه يوجد بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار . ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز بقى قائماً كلما كان نافعا لأحدهما أن يخدم باعتباره عبداً وللآخر أن يحكم باعتباره سيّداً . بل يمكن

§ ١٩ — الأشراف والعامّة . كلنا الأشراف والعامّة يمكن أن تظهرنا جديدين عند الكلام على الإغريق في زمن أرسطو لكنهما تحصلان تماماً فكرة المؤلف . ربما كان القضاة جديدين لكن المعنى قديم جداً . فان الحرية في إغريقيا كانت تحوّل شرفاً حقيقياً وراثياً وخاصاً كما كان الحال في القرون الوسطى . ويعرف أرسطو نفسه في ك ٣ ب ١ ف ٧ ماذا يعنى بكلمة شرف . يقول إنها أهلية سلاله ، وما أغان الشرف الوراثى يطالب بحق أكثر من هذا . ويقول أرسطو (ك ٨ ب ١ ف ٣) ”إن الشرف يختص في الفضيلة وفي ثراء الأجداد“ — ثيوديكث . شاعر تلميذ لأرسطو أهدى إليه كتابه ”أخطابه“ .

§ ٢٠ — يوجد ... عبيد . أكثر المخطوطات بها هذه القضية سائلة لاموجبة . والظاهر بالبداهة أن سياق التذليل يؤكد إيجابها . والقضية التالية لها تثبت أن هذا هو المعنى الحق لهذه الفقرة .

أن يؤيد آخر الأمر أنه عادل وأن كلا يجب عليه، تبعا لمشيئة الطبيعة، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها . وعلى هذا فسلطة السيد على العبد هي كذلك عادلة ونافعة . وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة شؤم على الطرفين . إن منفعة الجزء هي منفعة الكل، ومنفعة الجسم هي منفعة الروح، وإن العبد هو جزء السيد، وإنه بجزء حتى من جسمه وإن يكن منفصلا عنه . كذلك بين السيد والعبد، مادامت الطبيعة هي التي صنعتها كليهما ، توجد منفعة مشتركة، ورعاية متبادلة . ويكون الأمر على غير ذلك متى كان القانون ومجزة القوة هما اللذين جعلاهما ما هما أحدهما والآخر .

§ ٢١ - هذا يثبت أيضا بغاية الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم هما متميزتان، وأن كل السلطات ، على رغم ما قيل فيها، لا تندمج في سلطة واحدة . فإحدهما تطبق على الرجال الأحرار ، والأخرى على العبيد بالطبع . إحدهما وهي السلطة المنزلية تتعلق بواحد لأن كل عائلة يديرها رئيس واحد . والأخرى سلطة الحاكم لا تختص إلا برجال أحرار متساوين . § ٢٢ - يكون المرء سيدا ، ليس ألينة لأنه يعرف أن يحكم ، بل لأن له طبعا ما . ويكون الإنسان عبدا أو رجلا حرا بسميات مشابهة كذلك . غير أنه من الممكن أن يطبع السادة على العلم الذي يجب عليهم أن يطبقوه كما يفعل بالأرقاء سواء بسواء . وقد درس علم العبيد في سرقوسة حيث كانوا ، بمقابل من النقد، يعلمون الصبيان الأرقاء تفاصيل الخدمة المنزلية كلها . وربما يمكن أن يوسع عليهم في معارفهم ويعلموا بعض الفنون كفن طهو الأطعمة وما شاكل ذلك ، ما دام أن هذه الخدمة أسمى في تقديرها أو أشد ضرورة من سواها . وأنه جريا على المثل "ثمة عبد وعبد وسيد وسيد" . (٢٠)

§ ٢١ - في سلطة واحدة . (ر . ب ١ ف ٢) .

§ ٢٢ - سرقوسة ... طهو الأطعمة - كانت سرقوسة مشهورة باجادة الطبخ . - عبد وعبد . هذا مثل مقتبس من فنكار تست لفليمون . ولقد جمع ملر في كتابه «الدوريون» ح ٢ ك ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ معلومات قيمة على حال العبيد في السلالات الدورية . لقد كانت شمائل السلالات الأثينية على العموم أرفع بكثير وأشد إنسانية . ففي أثينا كان العبيد يعاملون معاملة خيرا من معاملتهم في اسبرطة . وقد ذكر غريغوريوس في كتابه على "الخدمة" تفصيلات عجيبة للرق في الأزمان القديمة (ر . منتسكيو ك ١٥ ب ٦ وما بعده) .

§ ٢٣ - كل هذه التعاليم تؤلف علم العبيد .

وأما كيفية استخدام العبيد فذلك علم السيد الذى بما هو مالك عبدا أقول
فى باب السيادة منه . من حيث هو يستخدمهم . هذا العلم فى الحق ، لا هو
بالواسع ولا بالرفع . إنه ينحصر فقط فى أن يعرف ماذا يستطيع السيد أن يحسنوا
عمله . من أجل ذلك يترك هذا الشأن إلى وكيل متى أمكن المرء أن يوفر على نفسه
هذا الهم ليفرغ للحياة العامة أو للفلسفة .

علم الكسب ، أعنى الكسب الطبيعى والعاقل ، هو مخالف جدّ المخالفة لهذين
العلمين اللذين تكلمنا عليهما آنفاً ، إن به شيئا من الحرب وشيئا من الصيد معا .
وإننا لن نجاوز إلى أبعد من هذا فيما كنا نريد أن نقوله على السيد وعلى العبد .

الباب الثالث

في الملكية الطبيعية والصناعية — نظرية كسب الأموال . كسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الأموال وليس عليه أن يخافها — الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعى ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعي — التجارة طريقة كسب ليست طبيعية . القيمة المزدوجة للأشياء ، الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع : شره التجارة التي لا تشبع : تحريم الربا .

§ ١ — لما أن العبد يكون جزءاً من الملكية نعمل ، على حسب منهاجنا العادي ، إلى درس الملكية على العموم وكسب الأموال .

المسألة الأولى هي أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلي إلا علماً واحداً ، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب ؟ فإن كان مساعداً له أفهو كفتن صنع الموم يخدم فن الحياة ؟ أم هو كفتن صهر المعادن يخدم فن المثال ؟ إن خدمات هذين الفنين المساعدين هي في الواقع متميزة . فهناك إنما الآلة هي التي تجهز ، وهنا إنما هي المادة . وأعني بالمادة الجوهر الذي يصلح لصنع شيء . مثال ذلك الصوف للحائك ، والنحاس للثال . هذا يدل على أن كسب الأموال لا يختلط بإدارة المنزل لأن الواحد يستعمل ما يقدمه الآخر . وفي الواقع لأي تكون إدارة أموال العائلة إن لم تكن لإدارة المنزلية ؟

§ ٢ — يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس إلا فرعاً من هذه الإدارة ، أم هو علم بمغزل ؟ بدياً إذا كان هذا الذي يعلم هذا العلم يجب أن يعرف يتابع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقاً . فأولا يمكن أن يتساءل : هل فن الزراعة ، وعلى العموم البحث عن الأغذية وتحصيلها ، داخل في كسب الأموال ، أو هو طريقة أخرى للكسب ؟ § ٣ — غير أن أنواع الغذاء مختلفة إلى الغاية . ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الإنسان ولدى الحيوانات التي لا يمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء . وعلى ذلك فهذه الاختلافات

هى التى تتغير بها أصناف معيشة الحيوانات . ففى الحالة الوحشية بعضها يعيش قطعيا وآخر تعيش فى عزلة حسبما تقتضيه منفعة معيشتها ، لأن بعضها يعيش على اللحم وآخر على النبات وآخر على كليهما . ولأجل أن تيسر لها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخيرها عينت لها ضربا خاصا من المعيشة . وإن حياة أكلة اللحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لا ترغب بالفريزة فى غذاء واحد بعينه وأن كلا منهما له أذواق خاصة .

§ ٤ — يمكن أن يقال مثل هذا على الناس ، فإن طرائق عيشتهم ليست أقل اختلافا . بعضهم رحل فى فراغ مطلق ، لاكد ولاعمل ، يغتدون بلحم الحيوانات التى يربونها . ولأن قطعانهم مضطرة ، لتجد كلاًها ، أن تغير دائما مكانها ، فهم أيضا مضطرون الى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحرثون حقلا حيا . وآخرون يعيشون من الغنيمة ، غير أن غنيمة بعضهم ليست هى غنيمة البعض الآخر . فلهؤلاء السلب ، ولأولئك صيد البحر حين يقطنون شواطئ البحيرات والمناقع وشواطئ الأنهار والبحار . وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة . لكن الجزء الأكبر من النوع الإنسانى يعيش من زراعة الأرض وثمارها .

§ ٥ — فهالك إذن على التقريب طرائق لمعيشة لا حاجة للإنسان فيها لأن يقدم إلا عمله الشخصى ، دون أن يطلب عيشه فى المعاوضات أو فى التجارة : رحال وزراع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر . ومن الشعوب من يعيشون عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستعمروا من إحداها ما يستقص الأخرى . فهم رحل نهابون زراع صيادون معا . ومن الشعوب آخرون يسلكون سبيل العيشة الذى تفرضه عليهم الحاجة .

§ ٤ — السلب . لم يكن قطع الطريق شيئا منكرا فى الأزمان الأولى لإغريقيا . كما أشار إليه طوسيديد (ك ١ ب ٥) . ففى زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يصطنع هذه العادة . ومعلوم أنها قد ظهرت فى القرون الوسطى عند سادة الجمعية وعند سادة أقوياء بل عند الملوك . ويرى هز أنه فى حالة البداوة الأولى كان قطع الطريق أمرا شريفا بقدر ما هو نافع . فإن قطع الطريق فى الواقع كان وقتئذ غزوا فرديا مصغرا ، ويستد مسكبو النهب والسلب إلى الحرمان من التجارة (ر . روح القوانين ك ٢٠ ب ٢) .

§ ٦ — إن حيازة الأغذية هي، كما يرى، منحة من قبل الطبيعة للحيوانات منذ ولادتها، وكذلك بعد تمام نموها . وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج مع الصغير الغذاء الذى يكفيه حتى يصير إلى حال يستطيع معها أن يحصله بنفسه . هذا هو شأن الفرسبار والأوفيار، فإن الأولى لتحمل مدة زمن ما فى أنفسها أغذية صغارها حتى العهد بالولادة، وإن ما يسمى اللبن ليس شيئا آخر. § ٧ — وإن إحراز الأغذية هذا هو على السواء ميسر للحيوانات عند ما يتم نموها . فينبغى الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات للإنسان . فإن كانت داجنة فهي تخدمه وتغذيه وإن كانت متوحشة فهي تشارك إن لم يكن كلها بجلها فى تغذيته وفى حاجاته المختلفة؛ إنها تقدم له كسبى ومتاعا من صنوف شتى . فإذا كانت الطبيعة إذن لا تخلق شيئا ناقصا، وإذا كانت لا تخلق من شيء عبثا، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل ذلك للإنسان .

§ ٨ — من أجل ذلك كانت الحرب هي أيضا بوجه ما وسيلة طبيعية للكسب، إذ أنها تشمل هذا الصيد الذى يصطنعه الإنسان للوحوش وللأناسى الذين، وقد خلقوا ليطيعوا، يمتنعون عن الطاعة . فتلك حرب قضى الطبع نفسه بمشروعيتها .

§ ٦ — فرسبار . يريد أرسطو، كما نبه إليه تيرو، أن يتكلم بلا شك على ديدان الحشرات التى بيضا أصفر من أن تراه العين المجردة .

§ ٧ — الطبيعة لا تخلق من شيء عبثا . ذلك هو مبدأ العلل الغائية الذى يغلب استعمال أرسطو لإياه (ر . ما سبق فكرة مشابهة ب ١ ف ١٠) .

§ ٨ — خلقوا ليطيعوا . يرجح أن أرسطو يقصد بذلك المتوحشين الذين حظهم عنده هو الرق . فقد قال فيما تقدم ب ١ ف ٥ أن الطبع أراد أن يكون المستوحش والعبد شيئا واحدا . ولا حاجة للقول بأن هذه الفقرة طالما كانت موضع التهم واللوم . ولست أذكر إلا جروسيوس إذ يزعم أن أرسطو أراد هنا تمليق الإسكندر وغرامه بالفتح وفى هذا من التعمر فى الحصافة فانه لأجل أن يكون لهذا التعيب بعض القيمة ينبغى إثبات أن كتاب « السياسة » قد ظهر قبل موت الإسكندر . وهذا غير محقق .

فهاك إذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءا من الاقتصاد العائلى يجدها حاضرة أو يحصلها، وإلا فاته ألبنة آذخار هذه الوسائل التى لا غنى عنها لعيشه والتى بدونها لن يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة . § ٩ - يمكن أن يقال إن تلك أنفسها هى الثروات الوحيدة الحقيقية . إن ما يستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناه كما قد زعم سولون فى شعره :

يستطيع المرء أن يزيد فى ثرواته إلى ما لا نهاية

فإن الأمر على الضد من ذلك، ففى هذا الموطن يوجد حد كما فى سائر الفنون الأخرى، وفى الواقع ليس ألبنة من فن لا تكون آلاته محدودة فى العدد وفى العظم، وليست الثروة إلا وفرة الوسائل العائلية والاجتماعية .

فبدهى إذن أن وسيلة الكسب الطبيعى واحدة مشتركة بين رؤساء العائلات ورؤساء الدول، وقد رأينا كيف كانت مصادرها .

§ ١٠ - يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذى يسمى على الأخص وبحق كسب الأموال . وفى شأنه يقدر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد إلى ما لا نهاية . والشبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب وبين الأولى هو العلة فى ألا يرى عادة فى هاتين الوسيطتين إلا أنهما واحدة وشئ بعينه . والواقع أنهما ليستا متماثلتين ولا متباعدتين، الأولى طبيعية والأخرى لا تأتى من الطبيعة بل أولى بها نتاج الفن والتجربة . وسنبدا هنا بدراستها .

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا دون أن يكون هذا التعلق على الوجه عينه : أحدهما خاص بالشئ والآخر ليس كذلك . فإن حذاء يمكن أن يصلح للانتعال أو وسيلة للمعاوضة فى آن واحد . وإنه يمكن على الأقل أن يستفاد

§ ١١ - كل ملكية لها استعمالان . يعترف سميت كارسطو بأن للأشياء قيمتين : قيمة استعمال وقيمة مازنة .

منه ذلك الاستعمال المزدوج . فإن الذى يستعيز بالنقد أو بأغذية حذاء لآخر حاجةً به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة ، لأنه لم يكن ألبتة مجعولا للمعاوضة . ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخر . فإن المعاوضة فى الواقع تنطبق عليها جميعا ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة ما يربى على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر . § ١٢ - واضح كل الوضوح أن البيع فى هذا المعنى ليس مطلقا جزءا من الكسب الطبيعى . ففى الأصل المعاوضة لا تمتد إلى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقا فى الاجتماع البدائى ، اجتماع العائلة . لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة . ففى داخل العائلة كل كان مشتركا بين الجميع ، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة فى الأشياء الأقل عددا من الأولى لكنها مختلفة عنها والتي يأخذ كل منها بنصيب تبعاً للحاجة . وهذه هى أيضا المعاوضة الوحيدة التى يعرفها كثير من الأمم المتوحشة . فهى لا تذهب إلى ما وراء السلع التى لا غنى عنها . وذلك مثلا كتنبيذ بقمح . وكذلك الأمر فى سائر الأشياء .

§ ١٣ - هذا النوع من المعاوضة هو طبيعى تماما وليس ، فى الحق ، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر إلا التوصل إلى سدّ الحاجات الطبيعية . وهو مع ذلك ما يمكن جملة منطقيا أصل الثروة . وبمقدار ما تتغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتنمو باستيراد ما ينقص وإصدار ما يزيد على الحاجة قضت الضرورة باستعمال النقد ، ما دامت السلع الضرورية صعبة النقلة بأعيانها .

§ ١٤ - فاصطلح على أن يكون الأخذ والعطاء فى المعاولات بمادة نافعة بذاتها تكون سهلة التداول فى الاستعمالات العادية للعيشة . فكانت مثلا من الحديد ،

§ ١٤ - نافعة بذاتها . يضع كورائى فى نصه ، وبلا دليل ، سلبا فى هذه الجملة يغير معناها تماما . ذلك بأن أرسطو قال بعد ذلك (ف ١٦) إن النقد عاجز عن أن يستأى حاجة من حاجاتها ، =

ومن الفضة ، ومن أى جوهر آخر مشابه حدد بادئ الأمر حجمه ووزنه ، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة طبع بطابع خاص يدل على قيمته . § ١٥ - من النقد الذى نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشأ أيضا البيع ، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة للغاية فى أصلها ، لكن كملت عما قليل بالتجربة التى كشفت ، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء ، عن يتابع الأرباح العظيمة ووسائلها . § ١٦ - فهناك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعه النقد على الخصوص . وأن غرضه الأصل هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية الأموال . لأنه ينبغى أن يخلق المال والثراء . ذلك أن الناس يضعون فى الغالب الثراء فى كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع . ومع ذلك فهذا النقد ليس فى ذاته إلا شيئا نافعا على الإطلاق بما أنه لا قيمة له إلا بالقانون لا بالطبع ، ما دام أن تغير اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه يمكن أن يصيره غير ذى قيمة تماما ويجعله عاجزا عن سد أية حاجة من حاجاتنا . والواقع أن إنسانا ، على رغم تقوده كلها ، ألا يمكن أن تعوزه أشياء ضرورية كل الضرورة ؟ أولست ثروة هزوا تلك التى لا تمنع وفرتها من الموت جوعا ؟ كمثل ميداس

= لكنه كان ينبغى أن يلاحظ أن المقصود فى الحالة الأولى الفلزات غير المضروبة وفى الثانية السكة المضروبة التى لا قيمة لها إلا فى المعاوضة التى من حيث هى نقد غير نافعة فى شئ . إذا كانت المعاوضة غير جائزة .

وأما ابن رشد الذى ربما لم يكن قرأ سياسة أرسطو فإنه يقرر هذه المبادئ على موضوع النقد ومنفعته .

ر . شرحه لجمهورية أفلاطون ص ٣٣٦ ، ٣٤٥ .

§ ١٦ - ثروة هزوا . به منتسكيو الى أن الكميات الهائلة من الذهب التى استخرجت من أمريكا

لم تمنع أسبانيا من السقوط فى حضيض الفقر الذى جلبته أسباب شتى . (ر . روح القوانين ك ٢١

ب ٢٢ وك ١

في الأساطير إذ جعلته رغبة الحرص أن يستعيض بذهب ما على مائدته من الأطعمة .

§ ١٧ — ذلك ما يجعل العقلاء يتساءلون بحق ، هل السعة وينبوع الثروة ليسا البتة في غير هذا الموضع ؟ والحق أن الثروة والكسب الطبيعيين ، وهما موضوع العلم العائلي ، هما شيء آخر قطعا . التجارة تنج أموالا لا بطريقة مطلقة ، بل بنقل أشياء قيمة في ذواتها . وإن النقد فيما يظهر على الخصوص هو الذي تشتغل به التجارة ، لأن النقد هو عنصر معاوضاتها وغايتها . وإن الثروة التي تنشأ من هذا الفرع الحديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حد ما . فالطلب يرمى الى تكثير أشفيته الى اللانهاية . وكتله جميع الفنون تجعل في اللانهاية الموضوع الذي تأثره ، وكلها تعتمد إليه بكل قواها . لكن على الأقل الوسائل التي تقودها الى غايتها الخاصة هي محدودة ، بل إن هذه الغاية ذاتها تصلح حدا لكل منها . بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجاري ليست نهايته الغاية التي يسعى إليها ما دام أن غايته هي على التحقيق سعة وثراء لا نهاية لها . § ١٨ — لكن إذا كان فن هذه الثروة لا حدود له فإن العلم العائلي له حدود لأن موضوعه مخالف كل المخالفة . فعلى هذا يمكن الاقتناع عند أول نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء ، لها حدود بالضرورة . لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا ضد ذلك . لجميع التجار يرون مضاعفة نقودهم الى غير حد .

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأساس عينه الذي يبحثان عنه وإن يكن لإحرام مختلفة جدا : أحدهما ذو غرض غير تنمية المال الى ما لا نهاية ، وهذا الكسب الهائى هو الموضوع الوحيد للغرض الآخر . وهذه المشابهة قد جعلت كثيرا من الناس يعتقدون أن العلم العائلي كان له هذا النحو أيضا . ويعتقدون اعتقادا جازما أن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقد والإثمار منه الى ما لا نهاية . § ١٩ — وليصل المرء الى هذا الحد يلزم أن يكون

معيناً بالعيش ليس غير، دون أن يفكر في أن يعيش كما ينبغي . ولما كانت الرغبة في الحياة لا حدود لها حمل المرء مباشرة على أن يرغب في الوسائل التي تؤدي إلى إرضاء هذه الرغبة . وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يحثون أيضاً عن المنع الجثمانية، ولما أن الملكية تكفل لهم، فيما يظهر، هذه المنفعة اتجهت عنايات الناس إلى جمع المال . ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثاني للكسب الذي أحدث عنه . وبما أن بالذة حاجة إلى السعة المفرطة فقد بحث الناس عن جميع الوسائل التي يمكن أن تحصلها . فتي لم يحدوها في أصناف الكسب الطبيعي طلبوها فيما وراء ذلك وأجهدوا ملكاتهم في استعمالات لم يقدروا عليها الطبع .

§ ٢٠ - وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التي لا ينبغي أن تعطينا إلا أماناً حصيناً، وهو ليس كذلك موضوع الفن الحربي ولا فن الطب اللذين ينبغي أن يعطينا أحدهما النصر والآخر الصحة . ومع ذلك فالتناسل لا يجعلون من كل هذه المهن إلا مسألة مالية كما لو كانت هذه هي غايتهم الخاصة، وأن كل ما فيها يجب أن يرمى إلى بلوغ هذه الغاية .

هاك إذن ما كان على أن أقوله على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة . فقد أبنيت ماهي تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية . أما فن الثروة الحقة والضرورية فقد أبنيت أنه مخالف كل المخالفة . وأنه لم يكن إلا الاقتصاد الطبيعي الذي يُعنى بالمعيشة ليس غير . وهو فن ليس لانهاية كالآخر بل له على ضد ذلك حدود وضعية .

§ ٢١ - هذا يوضح تمام الإيضاح مسألة تكاثر وضعناها في البداية لأنفسنا ، وهي أن نعلم أكسب عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا ؟ حق أنه يلزم دائماً افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل . على هذا فالسياسة لا تخلق الناس ، بل تأخذهم كما تعطيها إياهم الطبيعة فتصرف فيهم ، وعلى هذا النحو إنما الطبيعة هي التي عليها أن تقدم لنا الأغذية الأولى سواء جاءت من الأرض أو من البحر

أو من أى مصدر آخر، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف فى هذه الهبات كما ينبغي أن يفعل . فالحائك لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لا يمكن أن يصلح .

§ ٢٢ — ربما يمكن أن يتساءل أيضا لماذا يبقى الطب غريبا عن رئيس العائلة فى حين أن كسب الخيرات جزء من إدارة العائلة ومع أن أعضائها بحاجة الى الصحة بمقدار حاجاتهم الى الغذاء أو الى أى شىء آخر ضرورى للحياة . هالك سبب ذلك : إذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغلا بصحة مرءوسيه من جهة، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لا بهم . كما أن أموال العائلة، الى حد ما، تتعلق برئيسها والى حد ما لا تتعلق به، بل الطبيعة هى التى عليها تقديمها . أكرر أن على الطبيعة دون سواها أن تعطى المادة الأولى . على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذى تخلفه . والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذى يؤتیه الحياة . لذلك ترى الثمار والحيوانات تكون مائة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها .

§ ٢٣ — ولما كان كسب الأموال مزدوجا كما قد رأينا، أى أنها تجارية وعائلية معا، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق، وتلك محقورة بحق أيضا باعتبارها

§ ٢٣ — محقورة بحق أيضا . شرح أفلاطون بما هو أشد وضوحا وأكثر اعتدالا من أرسطو أسباب احتقار التجارة . ر . القوانين ك ١١ ص ٢٩٢ من ترجمة كوزان . ومنذ عهد أرسطو كرر هذا المعنى ألف مرة . ر . « مبل » كتاب التشريع ٢ . ولقد خص منتسكيو التجارة بكتابين من مؤلفه الكبير الكتاب العشرين والواحد والعشرين . ففى أولهما عالج روح التجارة . ويظهر لى أن روسو لم يزر بالتجارة بوجه خاص . وفى الأزمان القديمة على العموم كانت التجارة مهنة خسيسة . وإنما لم تبدئ تكسب الاحترام إلا فى عهد الجمهوريات الإيطالية وعند ازدهار فلورنسا والبندقية . ينبغي أن يلفت الى نظرية أرسطو فى الكسب الطبيعى والكسب المنصنع جد اللاتفات وأن تعتبر أنها إحدى المحاولات الأولى للاقتصاد السياسى . فان الأزمان القديمة لم تغفل الينا شيئا تاما مثلها فى هذا الصدد . ر . مؤلف هيرين الذى عالج التجارة عند الإغريق ومؤلف بوج على الاقتصاد السياسى عند الآثينيين . وقد زعم منتسكيو (ك ٢١ ب ٢٠) أن نظريات أرسطو هذه على الربا وعلى القرض بالفائدة قد قتلت التجارة طوال القرون الوسطى . وأظن أن منتسكيو يفسل فى تأثير رأى الفيلسوف الإغريق . فان كتاب السياسة لم يعرف إلا فى وسط القرن الثالث عشر ولم يكن ليقراه أحد إلا بعض المفكرين المعتزلين فى الصوامع . ولقد كان الإنجيل إذ لحن أرباب الأعمال أثر أعظم من أرسطو فى اضطهاد اليهود الذين كادوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى .

ليست طبيعية ولا ناتجة إلا من نقل السلع، كان حقا استنكار الربا لأنه طريقة
كسب تولدت من النقد نفسه وممانعة إياه من التخصيص الذى من أجله كان قد
خلق . النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة والربح الذى ينتج منه يضاعفه هو
نفسه كما يدل عليه الاسم الذى تطلقه عليه اللغة الإغريقية . فالآباء هنا هم على
الإطلاق أشباه الأولاد . والفائدة هى نقد تولد عن نقد، وهذا من بين ضروب
الكسب كلها هو الكسب المضاد للطبع .

الباب الرابع

اعتبارات عملية في كسب الأموال : الثروة الطبيعية ، الثروة الصناعية ، استغلال الغابات والمناجم
هونوع ثالث من الثروة . المؤلفون الذين كتبوا في هذه المواد . شاريس الباروسى وأبلودورالنتوسى -
نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة ، نظريات طاليس . الاحتكارات التى يتعاطاها الأفراد والدول .

§ ١ — من العلم الذى أفضنا فيه قدر الكفاية ننتقل الآن الى اعتبارات عملية .
في كل الموضوعات التى هى مثل هذا للنظرية ميدان طليق ، لكن للعمل ضروراته .
إن الفروع العملية للثروة تنحصر في تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة
ومكانها واستخدامها . بأن يعرف مثلاً كيف يعنى المرء بتربية الخيل أو بتربية البقر
أو الغنم أو بأى نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التى يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها
اختيار الأنواع الأربى ربما على حسب الأصقاع ، لأن كلها لا تنجح على السواء
في أى مكان . العمل ينحصر أيضا في معرفة الزراعة والأراضى التى يجب أن تولى
من غرس الأشجار والأراضى التى تصلح للإنبات ، ويتجه أخيرا بعناية الى النحل
وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التى يمكن أن تنتج بعض الغلات .

§ ٢ — تلك هى العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص .

أما الثروة التى تنتجها المعاوضة فعنصرها الأصيل إنما هو التجارة التى تنقسم الى
ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح : تجارة بالبحر وتجارة بالبر ، وبيع في متجر .
ثم يأتى في المحل الثانى القرض بالفائدة وأخيرا الأجرة التى يمكن أن تطبق على
أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم إلا سواعدهم .

وتم أيضا نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين ثروة المعاوضة
بها من إحداها ومن الأخرى وآتية من محاصيل الأرض التى وإن لم تكن ثارا
فهى ليست أقل نفعا . ذلك هو استغلال الغابات واستغلال المناجم التى تتعدد
أقسامها كتعدد الفلزات نفسها المستخرجة من باطن الأرض .

§ ٣ — حسبنا هذه العموميات . وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة نافعة للمهن التي تخصها . أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون إلا مملة . من بين المهن أرفعها هي تلك التي أقلها متنا للمصادفة . وأشدّها آلية تلك التي تشوّه الجسم أكثر من الأخرى ، وأخسها هي التي تشغل الجسم أكثر من سواها ، وأخيرا أحطها هي التي تستدعى من الفهم ومن الكفاية أقل ما يكون .

§ ٤ — على أن بعض المؤلفين قد تعمقوا في هذه الموضوعات المختلفة . فمثلا شاريس الباروسى وأبلودور المنوسى قد اشتغلا بزراعة الحقول وبالغابات . وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج في مؤلفات أحر يبنى أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها . ويحسن هؤلاء صنعا أيضا لو جمعوا التقاليد الشائعة عن الوسائل التي توصل بعض الناس إلى الثروة . كل هذه المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول إليها كل في دوره .

§ ٥ — وسأقص ما روى عن طاليس الملطى . إنما هي نظرية رابحة جعل منها تشريف له بسبب حكمته من غير شك ، غير أن كل الناس بها جدير . إن معلوماته في علم الفلك جعلته يقدر منذ الشتاء أن المحصول القادم للزيتون سيكون موفورا ، ومن أجل أن يجيب على ما يعير به من فقره الذى لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم النقد القليل الذى كان يملكه في تقديم عرايين لاستئجار كل معاصر ملطية وشيوز ، استأجرها بأجر بخس لفقدان أى مزايد آخر . فلما حان الوقت وإن المعاصر المطلوبة بجأة من قبل كثرة من الزراع أجراها بالأجر الذى شاء . وكان الريح عظيما ، فأثبت طاليس بهذا التقدير الحاذق أن الفلاسفة متى شاءوا يعرفون بأيسر ما يكون أن يقتنوا وإن لم يكن ذلك من همهم .

§ ٦ — لقد اتخذ ذلك شاهدا كبيرا على كيس طاليس . غير أنى أكرر أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل أولئك الذين هم في مكنة من أن يتخذوا لأنفسهم

احتكارا . بل إن من الممالك عند الحاجة للال من قد اتجهت إلى هذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البيوع . § ٧ — ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل الودائع التي لديه في شراء حديد المصانع كلها ، ثم حين كان التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هو الوحيد الذى يبيعهم إياه ، ومن غير أن يفرط في زيادة الأثمان قد كسب ضعفى ما أنفق ، أى مائة في الخمسين من الطالطن . § ٨ — وقد علم بذلك دينوس فنفاه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية مضرة بمصلحة الأمير ، وقد أذن للضارب بأن يحمل معه ثروته . هذه المضاربة مع ذلك هى فى حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها . فكلاهما عرف كيف يتخذ لنفسه احتكارا . إن المغامرات من هذا القبيل مفيدة معرفتها حتى لرؤساء الدول . فإن كثيرا من الحكومات بها حاجة كالعائلات لاستخدام هذه الطرائق لتثرى . بل يمكن أن يقال إن كثيرا من الحاكين يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذى يجب أن يعنوا بالاشتغال به .

§ ٨ — دينوس القديم الذى حكم من سنة ٤٠٦ إلى ٣٦٧ قبل الميلاد — حتى لرؤساء الدول .
كل الحكومات الحديثة تقريبا هى من رأى أرسطو وتجعل الاحتكار جزءا من مواردها .

الباب الخامس

في السلطة العائلية : علاقات الزوج بالزوجة ، والوالد بالأولاد — الفضائل الخاصة والعامة للعبد وللرأة وللأولاد . التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : أعمال غريغاس المددوحة — خصائص العامل — أهمية تربية النساء وتربية الأولاد .

§ ١ — قلنا إن إدارة العائلة ترتكز على ثلاثة ضروب من السلطات : سلطة السيد التي تكلمنا عليها فيما سبق ، وسلطة الأب ، وسلطة الزوج . المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصا أحرارا على سواء ، لكنهم مع ذلك خاضعون لسلطة مختلفة ، جمهورية في حق الأولى وملوكية في حق الآخرين . فالرجل ، ما عدا استثناءات مضادة للطبع ، هو الذي يأمر دون المرأة ، كما أن الكائن الأكبر والأكل هو الذي يتأمر على الأصغر والانقص .

§ ٢ — في الدستور الجمهوري يمضي المرء عادة بين تناوب الطاعة والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا عنده بالطبع متساوين ومتشابهين في كل شيء . وهذا لا يمنع أن يبحث في التمييز بين مركز الرئيس ومركز المرءوس مادام قائما بواسطة أية علامة خارجية ، بواسطة وظائف ، بواسطة تشاريف . وهذا هو أيضا ما كان يراه أمازييس إذ كان يقص قصة طستيه . فعلاقة الرجل

§ ٢ — في الدستور الجمهوري . كل هذه الجملة ربما تكون مفرجة فيما يظهر — أمازييس . الفكرة هنا تبقى غامضة بسبب الإيجاز . وقد روى هيرودوت هذا المعنى الذي يشير إليه أرسطو . إن أمازييس اتخذ من طست من الذهب كان معدا للفصل أرجل مواكليه تمثالا لإله لم يلبث أن عبده المصريون . ثم دعا أمازييس أعيانهم وقص عليهم قصة ذلك الوعاء . وزاد عليها أنه هو نفسه قبل أن يكون ملكا لم يكن إلا مواطنا خامل الذكر ، ولكنه بعد أن آستوى على عرش الملك صار مستحقا لاحترام رعاباه وتحياتهم .

هو ميروس . (الأياذة — ١ — ٥٤٤) .

بالمرأة تبقى دائماً هي كما قلت آنفا . سلطة الوالد على أولاده هي على غير ذلك سلطة ملكية تماماً . إن العطف والسن يؤتيان الوالدين السلطان كما يؤتاه الملوك . وإذا يدعو هو ميروس المشتري :

الأب الخالد للناس وللألهة

كان على حق أن يضيف إليه أيضاً أنه ملكهم ، لأن ملكاً ينبغي أن يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس واحد : وتلك هي على الضبط علاقة الأسنّ بن هو أصغر منه والوالد بولده .

§ ٣ — لا حاجة إلى القول أنه ينبغي في إدارة الناس بذل عناية أكبر بكثير من العناية بالأشياء الآلية ، وفي تكميل الأولين بذل عناية أكبر من تكميل الآخر التي تكون الثروة ، بل عناية أكبر بكثير في إدارة الأحرار منها في إدارة العبيد . المسألة الأولى فيما يتعلق بالعبد إنما هي أن يعلم أنتظر منه ، وراء فضيلته من حيث هو آلة وخادم ، فضيلة كالحكمة والشجاعة والعدالة ... الخ أم يمكن أن لا يكون له أهلية أخرى غير خدماته الجثمانية المحضة ؟ هناك شك في كلتا الناحيتين . لو افترضت هذه الفضائل للعبيد فأنى يكون الفرق بينهم وبين الأحرار؟ ولو منعوا إياها لا يكون الأمر أقل سخفاً ، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل .

§ ٤ — والمسألة هي تقريبا بعينها في حق المرأة والولد . ما هي فضائلهما الخاصة ؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل ؟ والولد أيمكن أن يكون حكيماً فيقمع شهواته أم لا يمكن ذلك ؟ وبوجه عام الكائن الذي خلقه الطبع ليأمر والكائن الذي جعل لطبعه أن يبغي لها أن يحوز كلاهما الفضائل عينا أم لها فضائل متباينة ؟ إذا كان كلاهما له أهلية مساوية على الإطلاق فمن أين يأتي أن أحدهما ينبغي أن يأمر والآخر أن يطيع أبداً ؟ ليس هنا ألبتة اختلاف ممكن من الأكثر إلى الأقل : فإن السلطة والطاعة تختلفان بالنوع ، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أى فرق من هذا القبيل .

§ ٥ — فافتضاء فضائل من أحدهما وعدم اقتضاها من الآخر ألبنة يكون أمراً أشد غرابة أيضاً . وإذا كان الكائن الذى يتسلط ليس به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط ؟ وإذا كان الكائن الذى يطيع مجرداً من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع ؟ فبما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يخل بكل واجباته . هناك إذن ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباعدة كما تكون أنواع الكائنات التى قدّر الطبع عليها الطاعة . ذلك هو ما قلناه فيما سبق على الروح . ففيها جعل الطبع جزءين متميزين : أحدهما ليأمر والآخر ليطيع . وخصائصهما بينة الاختلاف . أحدهما بما هو موصوف بالعقل والآخر بما هو محروم إياه .

§ ٦ — هذه العلاقة تنسحب بالبدئية على سائر الكائنات ، ففى أكثرها عددا جعلت الطبيعة السلطان والطاعة . إذن يتسلط الرجل الحز على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والوالد على الولد . ومع ذلك فالعناصر الأصلية للروح موجودة فى جميع هذه الكائنات . لكنها فيها على درجات مختلفة جداً . فالعبد مجرد على الإطلاق من الإرادة ، والمرأة لها إرادة لكن فى درجة أدنى ، والولد ليس له إلا إرادة ناقصة .

§ ٧ — والأمر بالضرورة كذلك فى الفضائل الخلقية . يجب أن تفترض فى جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة وبالنسبة الضرورية لآخذ دور كل منهم ليس غير . فالكائن الذى يأمر يجب أن يكون له الفضيلة الخلقية فى كل كمالها . فإن عمله هو على الإطلاق عمل المهندس الممار الذى يأمر . والمهندس هنا هو العقل . أما الآخرون فينبغى ألا يكون لهم من الفضائل إلا بحسب الوظائف التى يشغلونها .

§ ٨ — فلنعترف إذن بأن كل الأفراد الذين تكلمنا عليهم آنفاً لهم نصيبهم من الفضيلة الخلقية ، غير أن حكمة الرجل ليست هى حكمة المرأة ، وأن شجاعته وعدالته ليستا كمثل مالها منهما ، كما كان يظن سقراط ، وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة

§ ٥ — قلنا فيما سبق — ر . ما سبق ب ٢ ف ١٠

§ ٨ — سقراط . يشرح أفلاطون هذا المذهب فى الجمهورية ك ٥ ص ٢٣٦ وفى مينون أيضاً ترجمة كوزان .

الأخرى طاعة محضة . وكذلك أقول على جميع الفضائل الأخر لأن هذا هو أدخل في باب الحق حين يعنى المرء بالفحص عن الأشياء على جهة التفصيل . وإنه ليخدع المرء نفسه إذ يقول ، مقتصرًا على العموميات : إن "الفضيلة هي استعداد حسن للنفس" ومزاولة الحكمة ، أو أن يكرر أى تعبير آخر مبهم كهذا . وإنى أفضل كثيرا على أشباه هذه الحدود منهاج أولئك الذين هم ، مثل غريغاس ، يشتغلون بتفصيل الفضائل جميعها . إذن فالمخلص أن هذا الذى يقوله الشاعر فى إحدى خصائص المرأة :

صمت متواضع ، هذا هو شرف المرأة

هو على السواء حق فى جميع الخصائص الأخر ، فإن مثل هذا التحفظ لا يليق

رجل . <<

§ ٩ — وبما أن الولد كائن غير تام فينتج منه بالبديهية أن الفضيلة لا تتعلق به على الحقيقة بل يجب أن تضاف إلى الكائن التام الذى يسيره . والأمر هو كذلك بعينه بين السيد والعبد . قد قزرنا أن منفعة العبد كانت تنطبق على حاجات المعيشة ، فالفضيلة لن تكون إذن ضرورية له إلا على نسبة ضيقة جدا . فلن يكون له منها إلا ما يلزم لكيلا يهمل ألبنة أعماله بعدم القناعة أو بالكسل . § ١٠ — لكن مع التسليم بهذا هل يمكن أن يقال : إن العمل أيضا يجب أن يكون لهم من الفضيلة ما دام أن عدم القناعة يصدّهم عن أعمالهم ؟ لكن أليس هاهنا ألبنة تغاير عظيم ؟ فالعبد يشاركنا فى معيشتنا ، والعامل على الضدّ يعيش بعيدا عنا ولا ينبغي أن يكون له من الفضيلة إلا بمقدار ما له من رق ، لأن شغل العامل هو بوجه ما رق محدود . والطبع ينشئ الرق ولا ينشئ السكاف أو أى عامل آخر . § ١١ — فيلزم إذن الاعتراف بأن السيد هو للعبد مصدر الفضيلة التى هى خاصة به ، وإن لم يكن

— التفصيل . ر . علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٧ .

— صمت متواضع . هذا البيت مأخوذ من قصة أجاكس لسوفكلس وهو البيت ٢٩١

عليه ، بما هو سيد ، أن يؤتية معرفة أشغاله . لذلك يكون من الخطأ أن بعض الأشخاص يأبون على العبيد كل عقل ولا يريدون أبدا أن يعطوهم إلا أوامر ، بل ينبغي على ضد ذلك أن يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضا . على أنى أقف بهذا الموضوع عند هذا الحد .

أما فيما يختص بالزوج والزوجة ، وبالوالد والأولاد ، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم ، فإن الروابط التي تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التي يطلبونها على أنها محمودة أو يمتنعونها لأنها مذمومة فتلك هي أشياء يلزم ضرورة الاشتغال بها في الدراسات السياسية . § ١٢ - والواقع أن كل هؤلاء الأفراد يمتون إلى العائلة كما تمت العائلة إلى الدولة . وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع ، فينبغي إذن أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسي إذا كان يعنى حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسني السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون . هذا هو إذن موضوع من الأهمية بمكان ، لأن النساء يؤلفن النصف من الأشخاص الأحرار . وإن الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة .

بعد هذا الذى قلناه آتقا على هذه المسائل كلها ، وفى نيتنا أن نعالج فى موضع آخر المسائل التى يسبق علينا إيضاها ، فإننا نختم هنا هذه المناقشة التى يظهر لنا أننا استوعبناها ، ونمضى إلى موضوع آخر ، أى إلى الفحص عن الآراء التى ارتثيت فى أحسن شكل للحكومة .

§ ١١ - أن يعطوهم إلا أوامر - يريد أرسطو أن يعيب أفلاطون الذى أيد هذا رأى . ر. القوانين ك ٦ ص ٣٨١ من ترجمة كوزان - فى الدراسات السياسية . ومهما يكن مما يقول شندير فإن أرسطو أراد أن يقول بالبساطة إنه يلزم فى تواليف السياسة أن تعالج علاقات الوالد بأولاده والزوج بزوج ، ولكنه لا يعد بأن يعالج ذلك هو نفسه بوجه خاص . ومع ذلك فإن ما قاله آتقا على طبع المرأة وطبع الولد وما سوف يقوله فى موضوع التربية هو كاف فى هذه المسألة . ولا نظننا نأسف لأى جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شندير وكما افترضه من قبله كثير من المفسرين . وينبغي أن يضاف إلى هذا أن هذا الموضوع قد عالج به أرسطو طويلا فى الاقتصاد فى الكتاب الأول الذى يعترف النقاد بأنه هو وحده الحق ، وربما كان يريد المؤلف أن يجعل هذه المناقشة عليه .

الكتاب الثاني

نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته في شيوعية النساء والأولاد — الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هي خيال وهي لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الابهام في مناقشة أفلاطون — عدم اكتراث الشركاء في شأن الملكيات الشائعة بينهم : استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلة التي تربطهم : أخطار الجهالة التي يرادون عليها في هذا الصدد : جنابات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض — إبطال هذا المذهب على الإطلاق .

§ ١ — لما أن غرضنا هو البحث، بين الاجتماعات السياسية كلها، عن أيها ينبغي أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم، علينا أن ندرس معاً نظام الدول التي نعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون، والدساتير التي تحيلها بعض الفلاسفة، واقفين عند أشهرها ليس غير. وبهذا نكشف عما ينطوى عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق، ونبين في الوقت عينه أننا إذا كنا نطلب نظاماً سياسياً مختلفاً عن كل أولئك فلسنا مدفوعين إلى هذا البحث برغبة صلفة في المباهاة بعقلنا، بل يدفعنا إلى البحث عما في الدساتير الموجودة من عيوب .

§ ٢ — نقترح بادئ بدء هذا المبدأ الذي ينبغي طبعاً أن يكون نقطة بداية السير في هذه الدراسة، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة إما أن تشمل كل شيء، وإما ألا تشمل شيئاً، وإما أن تشمل بعض الأشياء دون البعض الآخر. أما أن الشيوعية السياسية لا تشمل شيئاً ما فذلك شيء ممتنع بالبدهة ما دام أن الدولة هي اجتماع، خصوصاً أن الموطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شائعاً، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه الشيوع بجميع أهلها .

وإلى أسائل ، فيما يتعلق بالأشياء التى فيها الشيوعية اختيارية — أ يكون خيرا أن تم جميع الأشياء بلا استثناء فى الدولة المنتظمة التى نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها ؟ على هذا فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون فى جمهوريته ، وفيها يقتر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة . أسائل إذن : هل الحالة الحاضرة أفضل ؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا ؟

§ ٣ — إن الشيوعية فى النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر . وإن الأسباب التى أوردتها سقراط لأجل أن يبررها هى ، فيما يظهر ، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته . أكثر من ذلك أنها غير قابلة للائتلاف مع الغاية نفسها التى عنها أفلاطون لكل دولة على الأقل بالشكل الذى قدمها به . فاما طرائق حل هذا التناقض فإنه قد توقف عن أن يقول فيها شيئا . أعنى هذه الوحدة الكاملة للمدينة التى هى بالإضافة إليها أولى الخيرات . لأن هذا هو فرض سقراط .

§ ٤ — غير أنه بديهى مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التى بولغ فيها شيئا تبيد جمعاء . طبيعى أن المدينة كثرة عظمى فإذا عمدت إلى الوحدة صارت من مدينة إلى عائلة ومن عائلة إلى فرد . لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضا من العائلة . حينئذ لو كان من الممكن تحقيق هذا المذهب لكان ينبغى اجتنابه وإلا انعدمت المدينة . غير أن المدينة لا تتألف من عدد ما من الأعضاء فحسب . بل هى تتألف من أفراد مختلفين بالنوع : إذ العناصر التى تكونها ليست

§ ٢ — وحدة المكان — إن البحث الذى سيجريه أرسطو هنا فى مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق فهمه إلا إذا كان تحت نظر القارئ نص أفلاطون نفسه . لذلك أدعو القارئ إلى الرجوع إلى هذا النص فى الترجمة الرشيدة المضبوطة التى وضعها كوزان . وفيما يتعلق بالنص الإغريق إلى طبعة بيكر . وقد جدد بعض الكتاب فى أيامنا هذه المناقشة فيما يتعلق بالشيوع . إن هذه المسألة لجد خطيرة ولو أنها غير جديدة . وإن أجمل عبقريتين فى الفلسفة القديمة قد أثاراهما على مشهد من إغريقا كلها منذ واحد وعشرين قرنا ، كان فى مذهب الشيوعية هو الخامس .

متشابهة . إنها ليست كمحالفة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكافؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك متماثلا تمام التماثل . إن محالفة هي كالميزان ترجح فيه دائما الكفة الأكثر حملا . § ٥ — بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة ، مهما كثر عددهم ، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قري . بل منعزلين على سنن الأركاديين . إن الوحدة لا تنتج إلا من عناصر من أنواع مختلفة ، ومن أجل ذلك كان التكافؤ في المساواة ، كما سبق لي أن قلته في كتاب الأخلاق ، هو سلام الدولة . إنه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم ، لأنه إذا كانوا كلهم لا يمكن أن يكونوا في الحكم في وقت واحد فلا أقل من أن يمروا به جميعا سواء من سنة إلى سنة أو في أية مدة أخرى أو على حسب أى نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم إلى الحكم بلا استثناء . وعلى هذا فالذين يعملون في الجلد أو في الخشب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل ألا تؤدى على هذا الوجه الأعمال ذاتها بعد بالأيدى أنفسها . على الدوام . § ٦ — ومع ذلك فإن الاستقرار

§ ٥ — مدينة ... أمة . يرى هاهنا بغاية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة . فالمدينة هي الدولة ، هي الجمعية المدنية التي نظمها كل القوانين الضرورية لانساقها ولبقائها . أما الأمة فهي اللقيف أو اجتماع أناس في هيئة اجتماعا مجردا عن شريعات ثابتة وعن روابط معينة باقية تربطهم سياسيا بعضهم ببعض . فالأمة هي أصل للمدينة . فإن اجتماع الناس هو الفعل الأول المتقدم بالزمان . ولا يجيئ الدستور السياسي إلا بعد ذلك . ر . ل ك ١ ب ١ ف ٧ — الأركاديين . بقى الأركاديون في وسط فيلوفونيز على حالة البدادة لم يكونوا مدنا ولا قري . وقد ذهب عبثا مشروعان شرعا لجمعهم في مركز واحد رئيسي . وهما أولا جهد ليكوميد في الأولوية الأولى بعد المائة والثاني جهد إيفامينداس فإن هذا القائد الطبي قد رجع الى مشروعات ليكوميد بعد حرب لوكترس وأراد كئله أن ينتخب الأركاديون نوابا عنهم عدتهم عشرة آلاف إلى ميغالو بوليس المدينة المحصنة التي كان قد أقامها على حدود لاقونيا . فلها مات إيفامينداس في السنة الثالثة من الأولوية الرابعة بعد المائة (٣٦٢ قبل المسيح) ارتد الأركاديون إلى أكواخهم المنعزل بعضها عن بعض . (ديودور الصقلي ج ٢ ص ٣٧٢ و ٣٨٣ و ٤٠١) . وقد زدت هاهنا في عبارة النص لزيادة الايضاح — في كتاب الأخلاق . هذه الفقرة موجودة في علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك .

الحاضر لهذه المهنة هو على التحقيق أفضل، وفي الاجتماع السياسي استقرار السلطة أبدا، إذا كان ممكنا، ليس أقل من ذلك تفضيلا. لكن حيث يكون غير قابل للتألف مع المساواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين، وحيث يكون، فوق ذلك، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبء موزعة بين جميع الأفراد — يلزم على الأقل أن يحاكي هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التي نزل عنها أشخاص متساوون لأشخاص متساوون كما نُزل عنها لهم أنفسهم بادئ الأمر. وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع في دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلا آخر، بل يمكن في كل مرة يصل المرء فيها إلى الوظائف العامة، أن يمتد هذا التناوب إلى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك.

§ ٧ — يمكن أن يستنتج من هذا أن الوحدة السياسية أبعد من أن تكون ما قد جعلوها أحيانا وأن ما يؤتونا إياه بوصف أنه الخير الأعلى للدولة هو خرابها مع أن الخير لكل شيء هو بالضبط ما يكفل بقاءه.

ومن جهة نظر أخرى، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيدا إياها بعد. فإن عائلة أفدر على كفاية نفسها من فرد والدولة في ذلك أولى من العائلة، ما دام في الواقع أن الدولة لا توجد على التحقيق إلا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفي نفسها كل حاجاتها. فإذا كانت حينئذ الكفاية هي أقصى ما يرغب فيه فإن وحدة أقل انحصارا ستكون أفضل من وحدة أدخل في باب التوحد.

§ ٨ — غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التي يظن أنها هي أولى المنافع لا تنتج هي أيضا، كما يؤكدون لنا، من إجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشيء بعينه حين يتحدثون عنه: "هذا لي أو ليس لي" وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة، إن صدق فيها قول سقراط، فإن لفظ "جميع" له هاهنا معنى مزدوج، فإذا طبق على الأفراد مأخوذين على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر

مما يطلب لأن كل واحد سيقول إذ يتكلم عن الولد بعينه وعن المرأة بعينها : ” ذلك هو ولدى وتلك هي امرأتى “ وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جمعاء .

§ ٩ - غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لا يناسب بعد الأفراد المنعزلين ، بل يناسب فقط الكتلة التامة لأهل المدينة . وكذلك الملكية لا تتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالإجمال . فلفظ جميع هو إذن إبهام واضح : فإن ” جميع “ على معناه المزدوج يدل على الواحد كما يدل على الآخر بالسواء ، يدل على الشفع كما يدل على الوتر . وهذا لا يدع أن يدخل في مناقشة سقراط براهين قابلة للنزاع . إن اتفاق جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئاً واحداً هو إذن من ناحية جميل جداً إن شئت ولكنه ممتنع ، ومن ناحية أخرى لا يثبت شيئاً أقل من الإجماع .

§ ١٠ - للذهب المقترح محذور آخر ، هي أنه يحمل على سوء العناية بالملكيات الشائعة . فكل امرئ يفكر على حدة في منافعه الخاصة ، وأقل من ذلك بكثير في المنافع العامة إلا فيما يمس منها شخصياً : أما فيما وراء ذلك فهو يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين . الشأن في هذا كالشأن في الخدمة المنزلية التي هي في الغالب أقل إحساناً متى قام بها عدد أكثر من الخدم . § ١١ - إذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون إلى كل واحد من أهلها ، لاصلى أنهم ولدوا له ، بل على أنهم مولودون جميعاً دون أن يقدر أحد على أن يميز هؤلاء من هؤلاء ، فجميع أهل المدينة على السواء لا يعنون بهؤلاء الأولاد . فكل واحد سيقول على ولد نجح ” هذا ابني “ فإن لم ينجح سيقال عليه ، أيا كان مع ذلك أهله الذين إليهم يرجع أصله ، على حسب رقم قيده : ” هذا ابني أو ابن أى رجل آخر “ . وتكون الروايات عنها والشكوك عنها في حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينة وأكثر من الآلاف ، ما دام أنه سيكون ممتعاً على السواء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد عاش بعد ولادته ؟

§ ١١ - رقم قيده . لاشك في أن أرسطو يفترض أن الأبوة ، في مذهب أفلاطون ، يمكن تعيينها بتاريخ ولادة المولود . وهذا في الواقع هو ما حاول أفلاطون أن يقرره بتقديرات معقدة ليست قاطعة في الموضوع . ر . الجمهورية . ك ٥ ص ٢٧٥ من ترجمة كوزان .

§ ١٢ — أخير أن يقول كل مواطن على الألفين أو العشرة الآلاف من الأولاد حين يتحدث عن أيهم "هذا ابني" أم العرف الجارى الآن هو الأفضل؟ .
الآن يدعو المرء ولدا ابنه وآخر أخاه أو ابن عمه لحاً أو رفيقه فى بطن ورفيقه فى قبيلة على حسب الروابط العائلية بالدم أو المصاهرة أو الصداقة المعقودة مباشرة بين الأفراد أو بين آبائهم الأولين . فلا يكن إلا ابن عم فهو خير بكثير من أن يكون ابنا على طريقة سقراط .

§ ١٣ — ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشبه عليهم فى إخوتهم وفى أولادهم وفى آبائهم وأمهاتهم . بل حسبهم أن يتعارفوا فيما بينهم معرفة لا تقبل الشك من وجوه الشبه الكثيرة بين الأولاد ووالديهم . يذكرون المؤلفون الذين كتبوا سياحاتهم حول الأرض أحداثا متشابهة . فعند بعض قبائل لوبيا العليا حيث الاشتراك فى النساء ، توزع الأولاد تبعا للشابهة ، بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلا الخيل والبقر ، بعضها ينتج صغارا مشابهة تمام الشبه للذكر . وشاهد ذلك حجر فرسال الملقبة بالعدالة .

§ ١٢ — البطون — البطن كان فى أيتنا جزءا من القبيلة .

§ ١٣ — يشبه عليهم . والواقع أن أفلاطون قد اتخذ أشد الحيلة فى أن الأمهات أنفسهن لا يستطعن تعرف أولادهن . (الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٥ وما بعدها) — الاشتراك فى النساء . المراد هنا هم الغارانت ساكنو لوبيا العليا فان فغنيوس ميلا يستد إليهم هذه العادة . ويزعم هيرودوت (ملفومين ب ١٨٠) أن الشركة فى النساء كانت قائمة عند الأوربيين وهم قبيلة فى لوبيا على شاطئ بحيرة تريتون . ويزعم ديودور الصقل (ج ١ ص ١٦٥) أن النساء كن مشتركات عند الطروغلوين ، ولم يكن إلا الملك وحده هو الذى له امرأة خاصة . ويؤكد نقولا الدمشق أن النساء والأموال كن على المشاع عند السيتيين . وأن النساء كن شركة عند الليبورنيين وأن الأولاد كانوا يوزعون على الآباء على حسب المشابهة فى سن الخامسة . ويؤكد البارون مكفنهوزن فى مؤلف ذكره شنيذر أن الزافرونز وهم قبيلة روسية تسكن عند مصب بورستين قد احتفظوا بعادة الشركة فى النساء — حجر فرسال . يروى أرسطو هذا الحادث فى تاريخ الحيوانات ك ٧ ب ٦ .

§ ١٤ — ولن يكون أيسر في هذه الشيوعية الاحتياط من محذورات أخر كأصناف انتهاك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ما هو أشد خطرا في حق أب أو أم أو أقارب أدنين منه في حق الأجانب، ومع ذلك هي أكثر وقوعا بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التي تجمع بينهم . متى عرف الناس بعضهم بعضا أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التي تصير ممتنعة حين لا يعرف بعضهم بعضا .

§ ١٥ — ليس أقل غرابة من هذا متى تقررت شيوعية الأولاد ألا يحظر على العشاق الارتكاب الشهوة الجسدية، وأن يباح لهم الحب نفسه والتبسط في المغازلة التي هي حقا شنيعة من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هذه المداعبات لا تذهب إلى ما وراء الحب . وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشد حدة مما ينبغي ، دون أن تعلق ، فيما يظهر، أقل أهمية على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أبا وابنا أو إخوة يسلمون أنفسهم إلى مثل هذه الشهوات .

إذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الزراع منها لطبقة رجال الحرب حراس الدولة ، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق في هذه الطبقة التي ينبغي ألا تفكر إلا في أن تطيع لا في أن تحاول القيام بالثورات .

§ ١٦ — وعلى العموم فإن قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها ، وبالعلة التي أوحى إلى سقراط نظرياته على النساء والأولاد . وفي نظرنا أن الخير الأعلى للدولة إنما هو اتحاد

§ ١٥ — التبسط في المغازلة (الجمهورية ك ٣ ص ١٦٢ ترجمة كوزان) . — اللذة أشد حدة . (الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢) حيث يرى أن أرسطو لا يحصل بالدقة الكافية فكرة أفلاطون الذي لم يقل ذلك كله بهذا الضبط .

§ ١٦ — اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . لقد حفظ لنا آتينى (ص ٥٦١) في هذا المعنى الذي يعرضه أرسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السيقي مؤسس مذهب الراقيين وهي : "العشق هو الإله الذي يساعد على ضمان سلام الدولة" .

أعضائها لأنه يجنب كل شقاق مدنى . ولم يخطئ سقراط فى أن يشيد بوحدة الدولة التى يظهر لنا ، وهو نفسه يعترف بذلك ، أنها ليست إلا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . قال أرسطوفان فى مناقشته فى أمر الحب : إن الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبة فى أن نصب وجودنا فى وجود الشيء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو موجودا واحدا بعينه . § ١٧ — وهاهنا يلزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو إحداهما بالأقل تنعدم . وفى الدولة الأمر على ضد ذلك ، حيث تسود هذه الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة ، فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير فى البحث عن أبيه ولا الوالد فى البحث عن ولده . فكما أن الطعم الحلو لقطرات من العسل يفى فى كمية كبيرة من ماء فكذلك هذا الميل الذى تولده هذه الأسماء الأعز ما تكون تنعدم فى دولة يكون فيها من غير النافع أن يفكر الولد فى الوالد ولا الوالد فى الولد ولا الأولاد فى إخوتهم . للإنسان باعثن كبيران للرحمة والمحبة ، وهما الملكية والعواطف . وإنه لا محل لأحد هذين الإحساسين ولا للآخر فى جمهورية أفلاطون . وإن معاوضة الأولاد التى تقع عقب ولادتهم من أيدى الحزاث والصناع آبائهم إلى أيدى رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد فى التنفيذ مصاعب كثيرة . فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم إلى بعض سيعلمون من غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهم وإلى من هم يعطونهم ؟ . وإنما هاهنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التى تكلمت عليها فيما سبق : انتهاك الحرمات ، وأصناف الحب الآثم والقتل ، كل تلك التى لا تستطيع بعد أو اصر القرباة أن تحمى منها ما دام الأولاد الذين نقلوا إلى طبقات أخرى من أهل المدينة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا إخوة ، وإن الأولاد الذين دخلوا فى طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحليين من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة .

غير أنى أقف ها هنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد .

— أرسطوفان . فى المائدة أفلاطون ص ٢٧١ وما بعدها .

§ ١٧ — على التكافؤ . ر . الجمهورية آخر الكتاب الثالث ص ١٨٨ وأول الخامس ص ٢٥١ وما بعدها . والظاهر أن تحليل أرسطو غاية فى الضبط .

الباب الثانى

تبع البحث في جمهورية أفلاطون . انتقاد نظرياته في شيوعية الأموال . الصعوبات العامة التي تتولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، إلى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكية . مذهب أفلاطون ليس له إلا ظاهر خلاب . إنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات للوضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام .

§ ١ — المسألة الأولى التي تعرض بعد هذه إنما هي معرفة ماذا يجب أن يكون ، في أحسن دستور للدولة ، نظام الملكية . وهل يلزم قبول شيوعية الأموال أو رفضها . على أنه من المستطاع أن يبحث هذا الموضوع مستقلا عما أمكن تقريره في شأن النساء والأولاد . وإني مع الاحتفاظ في شأنهم بالوضع الحالى للأشياء والتقسيم المقبول لدى جميع الناس ، أسائل فيما يخص الملكية : أينبغي أن تشمل الشيوعية الأعيان أم الثمرة فحسب ؟ وعلى هذا هل ينبغي أن تحصل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتستهلك ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم ، أو على ضد ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغي أن تقسم ثمراتهما بين الأفراد ، وهو نوع من الشيوعية يؤكدون أنه موجود أيضا عند بعض الشعوب المتوحشة ؟ أو هل يجب أن تكون العقارات وغلاتها على السواء موضوعة في المشاع ؟

§ ٢ — إذا أسلمت الزراعة إلى أيد أجنبية فالمسألة غير تماما وحلها أسهل سهولة . لكن إذا كان أهل المدينة يعملون بأشخاصهم لأنفسهم ، كانت المسألة أشد تعقدا وحيرة . فإن العمل والاستمتاع بما أنهما ليسا موزعين بالسوية فستثار بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيرا إذ يعملون قليلا ، تثار عليهم ثائرة أولئك الذين يؤتون قليلا إذ هم يعملون كثيرا . § ٣ — إن روابط العيش والاشتراك في المنافع بين الناس هي على العموم من الصعوبة بموضع . لكنها أشد من ذلك بكثير في الأمر الذي يشغلنا هاهنا . فليتنظر المرء إلى مرافقات السباحة فحسب

حيث الحادث العرضي المحض والأنفه ما يكون يكفى لإثارة الخلاف، أو لسنّا على الخصوص في شأن خدمنا نغضب على أولئك الذين هم خدمتهم لنا شخصية وفي كل الآنات ؟ .

§ ٤ — إلى هذا المحذور الأول تضيف شيوعية الأموال أيضا محذورات ليست أقل خطرا . وإني لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكملا بالآداب العامة ومستندا إلى قوانين حسنة . إنه يجمع بين مزايا النظامين الآخرين أعنى نظام الشيوعية والحيازة على جهة الاختصاص . وحينئذ تصير الملكية مشتركة بوجه ما وهى باقية كما هى فردية . فإن الاستغلات بما هى منفصلة تمام الانفصال لا توجد شيئا من المشاجرات ، بل هى تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية ، وفضيلة أهل المدينة تنظم استخدامها كما فى المثل : « بين الأصداق كل شىء شائع » . § ٥ — وحتى اليوم توجد فى بعض المدائن آثار لهذا المذهب تثبت جليا أنه ليس بممتنع ، وعلى الخصوص فى الدول المنظمة تنظيما حسنا إما أن يوجد يجرئه وإما أنه ممكن أن يكمل بسهولة . فإن المواطنين مع أنهم يملكون شخصيا يزولون لأصداقائهم عن بعض الأشياء أو يرخصون لهم فى الانتفاع بها على الشيوع . ففى لقدمونيا لكل منهم أن يستخدم عبيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكا خاصا له ، وهذه الشيوعية تتسع حتى إلى أزواد السياحة متى فوجئ أحدهم بالحاجة إليها فى الحقول .

فمن البين إذن أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بها وحده هو الذى يصيرها شائعة ، وإن لفت العقول إلى هذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمقنن .

§ ٦ — وبالجملّة ليس من المستطاع التعبير عن كل ما ينطوى عليه معنى الملكية والإحساس بها من اللذة . فإن حب الذات الذى ينطوى عليه كل منا ليس ألبتة

شعورا مستنكرا ، بل هو إحساس طبيعي محض ، وهذا لا يمنع من أن يلام بحق على الأثرة التي ليست بعد ذلك الإحساس ذاته بل هي ليست منه إلا إفراطا آثما كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعي ، كما يقال ، عند جميع الناس أن يحبوا المال . وإنه لحسن جميل الإفضال على الأصدقاء والضيوف والصحاب ومساعدتهم . وليس إلا الملكية الفردية هي التي تكفل لنا هذه السعادة . § ٧ — يُفسد ذلك الإحساس من . يعتمد إلى تقرير هذه الوحدة المبالغ فيها للدولة ، كما أنه يودي أيضا بكل فرصة لتعاطي فضيلتين أخريين ، إحداهما العفة لأنه من الفضيلة احترام امرأة الغير بدافع الحكمة ، والأخرى السخاء الذي لا يمكن أن يتمشى إلا مع الملكية ، لأن المواطن في هذه الجمهورية لا يستطيع أبدا أن يظهر أنه جواد وأن يقوم بأى عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تكون إلا بأن يستخدم المرء ما يملك .

§ ٨ — و إنى لأعترف أن بمذهب أفلاطون ظاهرا خلافا من محبة الإنسانية . فإنه أول وهلة يسحر اللب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذى يجب فيما يظهر أن يوحى به إلى أهل المدينة أجمعين ، خصوصا حين يُقصد إلى انتقاد عيوب الدساتير الحالية وإسنادها كلها إلى أن الملكية ليست شائعة : مثال ذلك الحصومات التي تتولد من العقود ، والإدانات المترتبة على شهادات الزور ، وصنوف الترفل الوضع للأغنياء ، وكل الأشياء التي تمت ، لا إلى الحياة الشخصية للأموال ألينة ؛ بل إلى فساد أخلاق الناس . § ٩ — وفي الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوع في أكثر أحوالهم من الحصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الانفراد ؟ ثم إن عدد أولئك الذين يمكن أن يكون بينهم من هذه المنازعات في الشركات هو أقل بكثير متى وُوزِنَ بعدد الحائزين للملكيات الفردية . ومن جهة أخرى يحق لا تعداد الشرور فحسب بل أيضا المنافع التي تبيدها الشيوعية . ففي الشيوعية

لا تطاق المعيشة فيما يظهر لى . إن خطأ سقراط يمجىء من بطلان المبدأ الذى صدر عنه . لا شك فى أن الدولة والعائلة ينبغى أن يكون لهما نوع من الوحدة لكن لا وحدة مطلقة ألبتة . فإن بهذه الوحدة التى دُهِبَ بها إلى حد ما لا بقاء معه للدولة بعد ، فإن بقيت فركزها موجب للحسرة . لأنها تكون دائماً على شفا جرف من العدم . كالشأن فيمن يتصدى لتأليف لحن بنعمة واحدة ووزن بإيقاع واحد .

§ ١٠ — إنما هو بالتربية يكون رد الدولة التى هى متعددة التركيب كما سبق لى أن قلته إلى الاشتراكية وإلى الوحدة . وإنه ليدعشنى أن يتصور المرء لمجرد إدخال التربية فى الدولة ، وبواسطتها تكون السعادة ، أن يستطاع تنظيمها بمثل هذه الوسائل بدلا من الاعتماد على الأخلاق العامة والفلسفة والقوانين . بل كان يمكن أن يرى فى لقدمونيا وفى كريت أن الشارع كان به من الحكمة أن أسس شيوعية الأموال على عادة الموائد العامة .

كذلك لا استطاع ألا يعتد بهذا التسلسل الطويل للزمان والسنين التى فيها مثل هذا المذهب ما كان ليقى من غير شك مجهولا إن كان صالحا ، بل يمكن أن يقال فى هذا الباب إن كل ذلك قد تناوله التصور . ولكن من الأفكار ما لم يكن أن يتخذ ، ومنها ما لم توضع موضع الاستعمال مع أنها معلومة .

§ ١١ — إن هذا الذى نقوله على جمهورية أفلاطون ربما يكون أجلى جلاء لو كانت قد رئت حكومة مشابهة لها فى الواقع . إنها قد لا استطاع إنشاؤها إلا على هذا الشرط : أن تقسم الملكية وتخصص بأن يعطى جزء هنا إلى الموائد العامة وهناك جزء يعيش به بطون وقبائل . وحينئذ كل هذا التشريع لن يؤدى إلا إلى حظر الزراعة على أهل الحرب . وهذا هو بالضبط ما يطلب للقدمونيون عمله فى أيامنا هذه . أما الحكومة العامة لهذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة ، وقد يكون صعبا علينا كما هو صعب عليه أن نقول عليها أزيد مما قال . ومع ذلك فكنتلة

المدينة ستتألف من هذه الكتلة للسكان الذين لم ينظم لهم شيء. أما الحزاث مثلا فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة؟ ونساؤهم وأولادهم هل يكونون أولا يكونون على الشيوع؟ § ١٢ — إذا كانت قواعد الشيوعية وهي أنفسها للجميع فإين يكون الفرق بين أهل الحرث وأهل الحرب؟ وأين يكون كفاء الطاعة التي تجب على الأولين للآخرين. بل من سيعلمهم أن يطيعوا؟ إلا أن يتخذ في حقهم طريقة الكريتين الذين لا يمنعون عبيدهم إلا شيئين: اصطناع الألعاب الرياضية وإحراز الأسلحة. فإذا كانت هذه النقطة مرتبة هنا كما هي في الدول الأخرى، فإذا تصير من ثم الشيوعية؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقام في الدولة دولتان متعاديان، لأنه يكون قد اتخذ من الزراعة ومن الصناعات مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام.

§ ١٣ — أما عن المنازعات والقضايا والعيوب الأخرى التي ينعاها سقراط على الجمعيات الحالية فإني أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء في جمهوريته. يقرر أنه بفضل التربية لن تلزم ألبنة في جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الأسواق والمرافق الأخرى التي تستوى وهذه في قلة الأهمية، ومع ذلك فهو لا يؤتي التربية إلا أهل الحرب.

ومن جهة أخرى يترك للحزاث ملكية الأرض بشرط أن يؤدوا غلاتها، لكنه يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأنفة على أشد من حال الهيلوت والفنست أو كثير من العبيد الآخرين. § ١٤ — على أن سقراط لم يقل شيئا على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها. كذلك لم يقل شيئا ألبنة على عدة أشياء غيرها نتصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزراع. وإنه ليس أيسر ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكي تتمكن شيوعية المحاربين من البقاء إلى جانبها. لنفرض أن في طبقة الزراع تقع الشيوعية

§ ١٣ — الهيلوت والفنست. كان الفنست عبيدا للتساليين وربما كانوا عبيدا للقدونيين أيضا.
ر. ماسبق ك أ ب ٢ ف ٣ والتعليق.

في النساء مع القسمة في الأموال: فمن سيكون مكلفا الإدارة كما أن الأزواج مكلفون الزراعة؟ ومن يكون مكلفا إياها مع التسليم في حق الزرع بشيوعية النساء والأموال على سواء؟ § ١٥ — الحق أنه يكون من الغرابة بمكان أن يذهب هنا بالبحث عن شبه لهذا بين الحيوانات إلى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الإطلاق هي وظائف الرجال الذين يحظر عليهم مع ذلك كل عمل داخلي .

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط يأتي أيضا بكثير من المخاطر . إنه يريد لها مستديمة . وهذا وحده كاف ليسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصا على كرامتهم ، ومن باب أولى بين أولى النزعة إلى الحرب أذكياء القلوب . غير أن هذه الاستدامة هي لا غنى عنها في نظرية سقراط : ” الله يصب الذهب ليس ألبنة تارة في نفس البعض وتارة في نفس البعض الآخر، بل دائما في النفوس أعيانها “ . وهكذا يؤيد سقراط أنه في لحظة الولادة عينا يصب الله من الذهب في نفس هؤلاء ، ومن الفضة في نفس أولئك ، ومن النحاس ومن الحديد في نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صنعا وزراعا .

§ ١٦ — ومهما حرم اللذات كلها على جنده فإنه هو مع ذلك يزعم أن واجب المشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء ، غير أن الدولة جمعاء لا تستطيع أن

§ ١٥ — عن شبه لهذا بين الحيوانات . (الجمهورية ص ٢٥٥) والواقع أن أفلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرن الرجال جميع أعمالهم ومهتهم لأن كليات الراعي تحرس القطيع كما تحرسه الكلاب . سواء بسواء . — إنه يريد لها مستديمة . أفلاطون ، دون أن يقول صراحة إن السلطات يجب أن تكون دائمة ، يؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الأمر والسلطان (الجمهورية ك ٣ ص ١٨٧) .

§ ١٦ — حرم اللذات كلها على جنده (الجمهورية ك ٣ ص ١٩١ وما بعدها) . لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض (الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٨) . وفوق ذلك فإنه يخضع الفلاسفة لهذا النوع من النظام وللاسباب عينا (الجمهورية ك ٧ ص ٧٥) . وفي كل هذه المناقشة على شيوع الأموال والنساء لم يستطع أشد أنصار أفلاطون حدة الرد في الاعتراف بأن الحق الصريح إنما هو في جانب ناقده . لكن ينبغي أن يزداد على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على العموم فكرة أسناده حتى درسها وإن تكن في الواقع مضادة لأفكاره ، فإنه كثيرا ما حمل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون إلا على طبقة المحاربين . (ر . فيا سيل ب ٣ ف ١ . والتعليق) .

تكون سعيدة حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم إن لم يكن كلهم محرومين السعادة .
ذلك بأن السعادة لا تشبه الأعداد الزوجية التي فيها المجموع يمكن أن يكون له من
الخاصة ما ليس لأى واحد من أجزائه . في معرض السعادة الأمر على غير ذلك .
وإذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن إذن يمكن أن يتناول إلى أن يكون
سعيدا ؟ ليس ألبتة في ظاهر الأمر أن يكونه الصناعات ولا كتلة العمال المقيدين
بالأشغال الميكانيكية .

تلك هى بعض أضرار الجمهورية التي يطريها سقراط . وقد أستطيع أن أعين
أيضا أكثر من واحد ليس أقل خطرا .

الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لأفلاطون — العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية — انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شيء قد أعد للحرب الخارجية : حردد الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . إغفال فيما يختص بعدد الأولاد . فيدون لم يرتكب هذا الغموض . الطابع العام للدستور المعروض في القوانين هو على الأخص أوليفرشي كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

§ ١ — توجد المبادئ أنفسها في كتاب القوانين المؤلف فيما بعد . من أجل ذلك أقصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذي يعرضه فيه أفلاطون .

في كتاب الجمهورية لم يتعمق سقراط إلا في قليل جداً من المسائل ، كشيوع الأطفال والنساء ، وطريقة تطبيق هذا المذهب ، والملكية ، وتنظيم الحكومة . وفيه يقسم كتلة السكان إلى طبقتين : الزراع من جهة ، ومن جهة أخرى الحربيون ومنهم تتألف طبقة ثالثة لتداول الرأي في شؤون الدولة وتديرها ويدها السلطة العليا . قد أغفل سقراط أن يقول هل الزراع والصناع يجب أن يقبلوا في مراكز السلطان ، وعلى نسبة ما ، أو هل يجب أن يعزلوا عنها تماماً . وهل لهم حق إحرار الأسلحة وأن يشاركوا في البعوث الحربية . وفي مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغي أن يصبحن المحاربين إلى القتال ، وأن يؤتين من التربية ما يؤتاه الرجال . وبقية الكتاب مملوءة إما باستطرادات وإما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين .

§ ١ — في كتاب القوانين . وضع أفلاطون هذا الكتاب في شيخوخته . فبأنه فيه أدخل في باب الحقيقي والوضيع منها في الجمهورية . ر . ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين . على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذي أتى به هنا أرسطو غير كاف . فانه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والأساسي الذي هو موضوع العدل . إن أعداء المشائية قد اشتدوا في اتهام أرسطو بأنه طاب له أن يسخ آراء أستاذه . وهذا لا شك غلو ، غير أنه ليكون المرء منصفا يلزمه الاعتراف بأنه لم يكن متحرجاً في هذا العرض . ر . ما يلي في هذا الباب ف ٣ و ٨ وما فيها من عدم الضبط وقلة الانصاف في النقد .

§ ٢ - في القوانين الأمر بالعكس . لا يكاد يجد المرء إلا نصوصا تشريعية . وفيه كان سقراط بين الدقة في أمر الدستور . لكنه مع ذلك إذ يريد أن يجعل الدستور الذي يعرضه قابلا للتطبيق على الدول على العموم يرتد خطوة بخطوة إلى مشروعه الأول . فإذا استثنيت منه شيوعية النساء والأولاد فالشبه تام بين جمهوريته . فالتربية وإعفاء المحاربين من الأعمال الغليظة للجماعة والموائد العامة، كل أولئك متشابه فيهما . بيد أنه يوسع في الثانية الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلحين من ألف الى خمسة آلاف .

§ ٣ - لا شك في أن محاورات سقراط جلية جدا جمعت الى رشاقة الأسلوب أصالة المعاني وسعة الخيال . وربما كان عسيرا أن يكون كل ما فيها حقا على السواء . وحينئذ فليحذر المرء أن يخدع بها . فإنه لا يلزم أقل من سهول بابل أو أى سهل آخر فسيح الأرجاء لأجل هذا الجمع الكثير الذى يجب أن يغذى خمسة آلاف متعطل فضلا عن جمع كثيف آخر من النساء والخدم من كل صنف . لا شك في أن المرء حرّ في أن يخلق ما يشاء من الفروض، غير أنه لا ينبغي أن يدفع بها الى الممتنع .

§ ٤ - يقرّر سقراط أن في أمر التشريع شيئين لا ينبغي أن يصرف عنهما النظر : الأرض والناس، وكان يستطيع أيضا أن يضيف اليهما الدول المجاورة،

§ ٢ - حتى تشمل النساء . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٦٩ من ترجمة كوزان - خمسة آلاف . يقول أفلاطون خمسة آلاف وأربعون وهو عدد قابل للقسمة على اثني عشر لأنه يعلق أهمية على ذلك (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨) .

§ ٣ - سهول بابل . نقد أرسطو هنا ليس عادلا فيما يظهر . فان اسبرته دون أن يكون بها سهول فسيحة كمبول بابل كانت تمون حتى عشرة آلاف جندى فارغين يتكفون أفلاطون . وقد أشار الى ذلك أرسطو نفسه في ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وقد لاحظ شلوسر المترجم الألماني على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة .

§ ٤ - الدول المجاورة . لقد مس أفلاطون هذا الموضوع بغاية الإيجاز . (القوانين ك ٥ ص ٢٦١ و ٢٧٧ من ترجمة كوزان) .

إلا أن يؤبى على الدولة كل وجود سياسى خارجى . وفى حال الحرب يلزم أن تكون القوة الحربية منظمة ، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب ، بل لأجل أن تعمل أيضا فى الخارج . مع التسليم بأن الحياة الحربية ليست هى حياة الأفراد ولا حياة الدولة يلزم أيضا معرفة كيف تصير الدولة مهيبة فى نفوس الأعداء ، لا حين يغيرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجلولوا عنها أيضا .

§ ٥ — أما الحدود المعينة للملكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضبط وأوضح . يقول : ” إن الملكية يجب أن تذهب إلى حد أن تسد حاجات عيشة قانعة “ . مريدا بهذا أن يعبر عن هذا الذى يعنى عادة بعيشة راضية تعبيرا له حقا معنى أوسع بكثير . فإن عيشة قانعة يمكن أن تكون شاقة جدا . فلو قال : ” قانعة وسمحة “ لكان هذا حدا أحسن بكثير . فإن فقد أحد هذين القيدتين وقع المرء إما فى الزخرف وإما فى الألم . وإن استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى . فلا استطاع أن يسند اليه رفق ولا شجاعة ولكن يمكن أن يسند اليه الاعتدال والسماحة ، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن أن يظهرأ فى التصرف فى الثروة بالضرورة .

§ ٦ — باطل أيضا أن يذهب الى غاية تقسيم الأموال إلى أجزاء متساوية ، وألا يقتصر شئ فى عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم إلى المصادفة اعتمادا على أن عدد الزوجيات العقيمة يكافئ عدد الولادات أيا كان ، بحجة أن هذا التوازن فى الحال الراهنة للأشياء يأتى بطبعه فيما يظهر ، وهيات أن يكون هذا التقريب مضبوطا ، ففى مدائننا لا أحد فى حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الأولاد أيا كان عددهم . فع التسليم ، على ضد ذلك ، بأن تكون على

§ ٦ — عدد المواطنين . يقرر أفلاطون صريحا أن عدد الدور والأنصة من الأرض لا يتجاوز أبدا خمسة آلاف وأربعين كعدد الحاربين . أما عدد الأولاد فانه لم يحدده ، لكن يرى ذلك من الوسائل التى يعرضها للحد منه حين يصير أكثر مما ينبغى . (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨ و ٢٨٤ وما يليها . ور . فيما سأتى ب ٤ ف ٣) .

الشيوع فإن جميع الأولاد الزائدين قليلا أو كثيرا في العدد لن يملكوا شيئا على الإطلاق . § ٧ — وإن أقوم طريقة هي تحديد السكان لا تحديد الملكية وأن يعين حد أقصى لا يجاوز بأن يعنى معا بتحديدده وبالنسب الاحتمالية للأولاد الذين يموتون ولعقم الزوجيات . أما الاتكال على المصادفة ، كما في أكثر الدول ، فيكون سببا لا بد منه لفاقة جمهورية سقراط ، والفاقة تولد المنازعات الداخلية والحنايات . واتفاء لهذه الأخطاء كان فيدون الكورنتى أحد المقننين الأقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتا حتى متى كانت الأنصباء الأولية كلها غير متساوية . في القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط . على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشخصى في هذا الموضوع .

§ ٨ — وقد أغفل أيضا في كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكين وبين المحكومين . واقصر سقراط على القول بأن نسبة الأولين للآخرين كنسبة اللحمه للسدى المصنوعين كليهما من صنفين من الصوف . ومن جهة أخرى ما دام يسمح بتكاثر الأموال المنقولة إلى خمسة أضعاف فلماذا لا تترك أيضا سعة للأموال الثابتة . في أمر فصل المساكن ينبغى الالتفات إلى ما عساه يكون من خطأ في مبدأ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلى . فإن سقراط لا يعطى مواطنيه أقل من مسكنين منعزلين تماما ، وإنه لعسير جدا أن يمون المرء مسكنين .

§ ٧ — فيدون . ظاهر من الواح أرندل أن فيدون هذا كان يعيش في آخر القرن التاسع قبل المسيح أى قبل لوقرغس بنحو ٥٥ سنة . وإن أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أرغوس ك ه ب ٨ ف ٤ . وقد التبس على بعض المفسرين أحدهما بالآخر — فيما بعد . ر . ك ه ب ١ ف ٩ وب ٧ ف ١٤ ف ١٠ .

§ ٨ — للسدى . ر . القوانين لأفلاطون ك ه ب ٢٧١ ، و ر . السياسى ص ٤٧٨ — إلى خمسة أضعاف . يقول أفلاطون أربعة أضعاف . (القوانين ك ه ب ٢٩٤) — مسكنين . ر . القوانين ك ه ص ٢٩٧ . حيث يقول أفلاطون صراحة : ”مسكنين“ . يزعم شامبانى وثوروت أن أرسطو وقع هنا في الخطأ نفسه الذى يعيبه على أفلاطون . ك ه ب ٧ ف ٩ غير أن أرسطو لم يزد على أن يتحدث عن نصيبين من الأرض بجوار المدينة وعلى الحدود . أما أفلاطون فإنه يتحدث عن المساكن والمنشآت .

§ ٩ — مذهب سقراط السياسى فى مجموعه لا هو ديمقراطية ولا أوليغرشية، إنما هو حكومة وسط تسمى جمهورية ما دامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون الأسلحة . فإذا كان يريد من هذا الدستور أنه الأكثر شيوعا فى الدول الموجودة فربما كان غير مخطئ . لكنه يكون مخطئا إذ يظن أنه يلى مباشرة الدستور الفاضل . بل كثير من الناس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا ، أو أى دستور آخر أدخل فى باب الأرستقراطية .

§ ١٠ — يزعم بعض المؤلفين أن الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخرى كلها، وبهذه المثابة يطرون دستور لقدمونيا حيث تأتلف العناصر الثلاثة للأوليغرشية والملوكية والديمقراطية إحداها ممثلة بالملوك والأخرى بالشيوخ والثالثة بالحكام الذين يأتون دائما من صفوف الشعب . على أن آخري يرون فى الحكام عنصر الطغيان ويحدون عنصر الديمقراطية فى الموائد العامة والنظام اليومى للمدينة .

§ ١١ — فى كتاب القوانين يدعى أنه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديمقراطية ومن الطغيان — صورتان من الحكومة يحق للمرء استنكارهما جميعا

§ ٩ — مذهب سقراط السياسى ... جمهورية . يرى بعض المؤلفين المتأخرين وبخاصة جوتلنج أن مذهب أفلاطون أولى به أن يكون ملكيا من أن يكون جمهوريا . وما سبى من هذا الباب ف ١١ . وفكرة أفلاطون نفسه أن مذهب أرستقراطى . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ . بل أحيانا يذهب إلى أن يماثل بين الملكية وبين الأرستقراطية . ر . الجمهورية ك ٩ ص ١٩٥ ، ٢٢٣ من ترجمة كوزان .

§ ١٠ — بعض المؤلفين . يذكر استوى فقرة من أرخيتاس فيها هذه الفكرة بعينها صراحة . وقد كان أرخيتاس معاصرا لأرسطو ولا شك فى أنه يعنيه بقوله بعض المؤلفين . — دستور لقدمونيا . راجع فى الباب السادس من هذا الكتاب تحليل جمهورية إسبرطة — من صفوف الشعب . الشعب يدل هاهنا لا على الشعب بالمعنى الذى نعنيه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الأخيرة من بين المواطنين ، من بين الأسريين .

§ ١١ — فى كتاب القوانين . (القوانين ك ٣ ب ١٧٨) . وفى الجمهورية يميل أفلاطون ميلا واضحا إلى الأرستقراطية التى هى عنده حكومة الأخيار . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ .

أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم . فحق للراء أن يقبل تأليفا أوسع ، فإن خير دستور هو ذلك الذى يجمع الأكثر من العناصر المختلفة . ليس بمذهب سقراط شئ من الملوكية ، إنه ليس إلا أوليغرشيا وديمقراطية ، أو بالأحرى إن به ميلا بارزا للأوليغرشية ، كما تثبته طريقة ترتيب حكماها . فترك الاختيار للمحظ بين مرشحين متخين هو من أمر الأوليغرشية كما هو من أمر الديمقراطية سواء بسواء . لكن الفرض الواجب على الأغنياء أن يأتوا إلى الجمعيات ويعينوا فيها السلطات ويملاؤا كل الوظائف السياسية مع إعفاء المواطنين الآخرين من هذه الواجبات فذلك نظام أوليغرشى . ونظام أوليغرشى أيضا أن يراد تقليد السلطة على الخصوص للأغنياء ، وأن يحتفظ بأسمى الوظائف لأتئم أعلى نصيبا من الثروة . § ١٢ — كذلك طابع مجلس الشيوخ عنده لا يقل عن أن يكون أوليغرشيا . فإن كل المواطنين بلا استثناء مفروض عليهم أن يصوتوا لكن بشرط أن ينتخبوا الحكام من الطبقة الأولى فى الثروة ثم يعينوا منهم عددا مساويا من الطبقة الثانية ، ثم مثلهم من الطبقة الثالثة . غير أن هاهنا كل المواطنين من الطبقة الثالثة والرابعة أحرار فى ألا يصوتوا ، وفى انتخابات النصيب الرابع والطبقة الرابعة ليس التصويت إجباريا إلا على مواطنى الطبقتين الأوليين . وأخيرا يريد سقراط أن يقسم كل المتخين فى كل طبقة من الأنصبة على عدد مساو . هذا المذهب يميز بالضرورة المواطنين الذين يؤدون النصاب الأوفر ، لأن كثيرا من المواطنين الفقراء يمتنعون عن التصويت لأنهم غير ملزمين به .

§ ١٢ — مجلس الشيوخ . ر . القوانين لأفلاطون ك ٦ ص ٣١٥ وهنا على الخصوص أنصح للقارئ الذى يريد أن يفهم حق الفهم هذه الفقرة أن يكون نص أفلاطون عينه نظره . فان أرسطولا يحصل منه هنا إلا خلاصة وجيزة جدا وغير بيّنة . ولا شك فى أن هذه الخلاصة كانت كافية فى زمانه فإن مؤلفات أفلاطون كانت بين أيدي المتعلمين كلهم ومذهبه معروف غاية المعرفة ، فلم يكن ثم من حاجة إلا إلى الإشارة إليه فى بعض كلمات ، وهذا هو عذر أرسطو فى ذلك الإيجاز .

§ ١٣ — فليس هذا ألبتة إذن دستورا فيه يمتزج عنصر الملوكية وعنصر الديمقراطية، وفيما قلته آنفا ما يقنع بذلك . ويمكن الاطمئنان لهذا عند ما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور . غير أني أضيف فقط هاهنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المتخيين . فإنه يكفي حينئذ أن بعض المواطنين، حتى لو قل عددهم، يريدون أن يتفقوا كي يستطيعوا على الدوام التصرف في الانتخابات .

وهنا أتم ملاحظاتي على المذهب المبسوط في كتاب القوانين .

§ ١٣ — فيما بعد . ر . ك ٦ ب ٥ ف ٤ وما بعدها .

الباب الرابع

بحث الدستور الذى اقترحه فلياس الخلقيدونى : مساواة الأموال : أهمية هذا القانون السياسى : مساواة الأموال تستتبع مساواة التربة : مكان النقص فى هذا المبدأ . لم يقل فلياس شيئا عن علاقات مدينته بالدول المجاورة ، يجب أن تشمل مساواة الأموال حتى المنقولات والالتفات لأهمية على الأموال الثابتة . تنظيم فلياس للصناع .

§ ١ — توجد أيضا دساتير أخر منسوبة إما إلى مجزء أفراد لا غير وإما إلى فلاسفة وإلى رجال دولة . ولا واحد منها إلا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها فى الحاضر قريبا أشد من جمهوريتى سقراط . ولا واحد منهم ، إن لم يكن إياه ، قد أجاز لنفسه تلك البدع من شيوعية النساء والأولاد والموائد العامة للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية . عند كثير من الناس النقطة الأصلية يظهر أنها تنظيم الملكية ، المصدر الوحيد للثروات فى رأيهم . وإن فلياس الخلقيدونى متقادا إلى هذه الفكرة أول من قرر مبدئيا أن المساواة فى الثروة بين أهل المدينة أمر لا بد منه . § ٢ — وعنده يشبه أن يكون سهلا تقريرها مقترنا فى الزمان بوقت تأسيس الدولة ، ومع أنه يكون أقل سهولة إدخاله فى الدول المنظمة منذ زمان طويل فإنه يمكن مع ذلك ، على رأيه ، تحصيله سريعا بإلزام الأغنياء أن يعطوا مهورا لبناتهم دون بنينهم ، وإلزام الفقراء بأن يتقبلوها دون أن يعطوها . وقد قلت فيما سبق إن أفلاطون فى كتاب القوانين كان يميز إنماء الثروات إلى حد معين كان لا يمكن أن يجاوز عند أى شخص خمسة أضعاف نهاية صغرى معينة .

§ ١ — فلياس . لا يعرف فلياس هذا إلا من قول أرسطو فى هذا الباب . وقد قرأ أريتن «القرطاجى» بدلا من «الخلقيدونى» . وهذا خطأ شاع كثيرا ، والظاهر أن كوراي يؤيده هنا . ولكن لا يمكن التسليم بأن يكون فلياس قرطاجيا ما دام تحليل الدستور القرطاجى مبسوطا فى هذا الكتاب فى الباب الثامن . وأما مللرفيسميه فى فقرة أرسطو هذه فلكيس ولا شك فى أن هذا خطأ مطبعى . ر . أيضا فى هذا الباب ف ٤ — مساواة الثروة . يرى فى كتاب مللرأى مركز هذه المساواة فى الأموال قد كان فى التشريع الدورى . § ٢ — مهورا لبناتهم . يعيب منتسكيو قانون فلياس هذا ر . روح القوانين ك ه ب ه — خمسة أضعاف . وما سبق ب ٣ ف ٨

§ ٣ — ينبغي ألا تنسى ، عندما يؤتى بقوانين من هذا القبيل ، نقطة أغفلها فلياس وأفلاطون وهى أنه بتعيين نصاب الثروات على هذا النحو يلزم أيضا تعيين عدد الأولاد . فإذا كان عدد الأولاد ليس بعد متناسبا مع الملكية ، فسوف تتعدى عما قريب حدود القانون . وحتى دون أن يذهب إلى هذا الحد فإن من الخطر أن تنتقل كمية من المواطنين من السعة إلى الفاقة بحجة أنه سيكون شيئا صعبا في هذه الحالة أنهم لا يرغبون ألبتة في إثارة الثورات .

§ ٤ — ولقد كان تأثير مساواة الأموال في الاجتماع السياسى مفهوما لدى بعض المقننين القدماء . وشاهد ذلك سولون في قوانينه ، وشاهده القانون الذى حرم حيازة الأراضي إلى غير حد . وفقا للقاعدة عينها حرم بعض الشرائع كشرعية لوكرس على المرء أن يبيع ماله إلا في حال كارثة ثبت أمرها تمام الثبوت ، أو أن بعضها يأمر أيضا بإمساك الأنصبه الأولى . وإن إلغاء قانون من هذا القبيل في لوقادة قد صير دستورها ديمقراطيا على وجه تام ، لأنه من ثم يصل المرء إلى مناصب الحكم بدون قيود النصاب التى كانت مقزرة لزوما فيما سبق . § ٥ — غير أن هذه المساواة نفسها ، متى افترضت مقررة ، لا تمنع أن يكون الحد القانونى للثروات إما أوسع مما ينبغي وهو ما يجلب في المدينة الترف والرخاوة وإما أضيق مما ينبغي وهو ما يجلب العسر بين أهل المدينة . إذن ليس حسب المقنن أن يصير الثروات متساوية بل ينبغي أن يؤتيها نسباً عادلة . كذلك لم يكن المقنن قد صنع شيئا إلا إذا كان قد وجد هذا المقياس الكامل لجميع أهل المدينة ، فإن النقطة المهمة هى أن يسوى بين الشهوات أولى من أن يسوى بين الملكيات . وتلك المساواة لا تنتج إلا من التربية المنظمة بالقوانين الطيبة .

§ ٤ — سولون . هذا يوم ، كما نبه إليه توروان فلياس متأخر عن سولون . وبارتيلي في « قائمة الرجال المشهورين » يجعله معاصرا لأرسطو ولا أدرى جمته في ذلك — شريعة لوكرس . يرى « هين » أن الأمر هنا بصدد اللوكرين الإيفيزيرين في إغريقيا الكبرى — لوقادة . نزلة من كورنثه أنشئت في عهد الطاغية بيريندر ولا يعرف من دستورها إلا ما يقوله هنا أرسطو .

§ ٦ — ربما يمكن فلياس أن يجيب هنا بأن هذا بالضبط هو الذى قد قاله هو نفسه ، لأن قواعد كل دولة فى نظره هى المساواة فى الثروة والمساواة فى التربية . غير أن هذه التربية ماذا ستكون ؟ ذلك هو الذى ينبغى أن يقال . ليس شيئاً أن توحد التربية وأن تكون هى عينها للجميع . فقد تكون واحدة تماماً وهى بعينها لجميع أهل المدينة وتكون مع ذلك بحيث لا يخرجون منها إلا بشره لايشبع من الثروات أو التشاريف بل حتى من الشهوتين معا . § ٧ — زد على هذا أن الثورات نتولد من عدم المساواة فى التشاريف كما نتولد من عدم المساواة فى الثروات سواء بسواء، وهنا تكون الفروق بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير . فإن العامة تثور لعدم المساواة فى الثروات، والخاصة تغضب من المساواة فى توزيع التشاريف، وتلك هى كلمة الشاعر :

* ماذا ؟ أ يكون الجبان والشجاع متساويين فى التقدير؟ *

ذلك بأن الناس مدفوعون إلى الجناية ليس فقط بالحاجة الى الضرورى التى يعتمد فلياس فى تطبيقها على مساواة الأموال ، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التى تمنع رجلا أن يسلب آخر ثيابه ليكلا يموت من البرد أو من الجوع . بل هم مدفوعون أيضا بالحاجة إلى إشباع رغباتهم فى الاستمتاع . فإذا كانت هذه الرغبات مشوشة سعى الناس إلى الجناية لشفاء العلة التى تعذبهم . أزيد عليه كذلك أنهم ينغمسون فى الجناية لا لهذا السبب وحده ، بل أيضا للسبب البسيط ألا يكدر عليهم فى استمتاعهم إذا حملتهم إليها أهوائهم . § ٨ — لهذه الشرور الثلاثة ماذا سيكون العلاج؟ فبديا الملكية، أيا كان حالها من الرقة، وعادة العمل ثم الاعتدال، ثم فى حق هذا الذى يريد أن يجد السعادة فى ذاته ، لن يطلب الدواء ألبتة إلا فى الفلسفة . ذلك بأن اللذات التى هى مخالفة للذاته لا يمكن أن يستغنى فيها عن توسط الناس .

§ ٧ — ماذا ؟ أ يكون الجبان . هذا البيت مأخوذ ببحر خفيف عن الإلياذة . الأنشودة

إنما هي الفضلة لا الحاجة هي التي تحمل على ارتكاب الجنايات الكبرى .
لا يقتصب أحد الطغيان لأجل أن يقي نفسه عدم اعتدال الهواء ، وبالسبب عينه
خصصت الامتيازات الكبرى لا لمن يقتل لصا بل لقاتل الطاغية . على هذا
فالعلاج السياسي الذي عرضه فلياس لن يكون أمانا إلا من الجنايات قليلة
الأهمية .

§ ٩ — ومن جهة أخرى فإن نظم فلياس تكاد لا تتعلق إلا بالنظام العام
والسعادة الداخليين ، وكان ينبغي أن يقرر نظاما للعلاقات مع الشعوب المجاورة
والأجنبية . الدولة إذن في حاجة بالضرورة لتنظيم حربى لم يقل عليه فلياس كلمة
واحدة . كذلك ارتكب إغفالا مشابها في حق الماليات العامة ، إنها يجب أن تسد
لا الحاجات الداخلية فحسب بل ينبغي أن تكفى لتجنب الأخطار من الخارج .
على ذلك لا ينبغي أن تكون وفرتها مغرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك الذين
هم أضعف من أن يصدوا اعتداء ، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام
بحرب حتى ضده عدو مساو في القوى وفي العدد . § ١٠ — وقد ألقى فلياس هذا
الموضوع في طى السكوت . لكنه يلزم الاقتناع بأن سعة الموارد هي في السياسة
نقطة مهمة . وإن الحد الحقيقي إنما هو أن الفاتح ربما لا يجد ألبنة تعوضا
من الحرب في ثروة ما فتحه ، وأنها لا تستطيع أن تؤدي حتى إلى أعداء أشد فقرا ما
قد كفهم الفتح . فلما جاء أوتوفرادات ووضع الحصار أمام أطرنة نصح له أوبول
أن يقدر الزمن والمال الذي سينفقهما في فتح البلد وأن يعيد بالجلء عن أطرنة حالا

§ ١٠ — أوبول . كان أوبول سيد أطرنة وهي مدينة من ميز يا قدام لسبوس وضع يده عليها بعد
ذلك عبده هرمياس . وقد كان هرمياس صديقا لأرسطو الذي لبث عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ إلى
٣٤٣ كما قيل . ر . ديوجين اللايرتى " حياة أرسطو طاليس " . وقد كان أوتوفرادات مرزبانا باليديا
ووقع حصار أطرنة سنة ٣٦٢ في آخر عهد أرتوكريسي منيمون . وعلى قول تيوقريطس يكون أرسطو
قد شاد قبرا عظيما لهرمياس ولأوبول .

مقابل تعويض قليل جدا ، فهذا التحذير جعل أوتوفرادات يفكر ويقدر ويرفع الحصار .

§ ١١ - أعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقا في اتقاء المنازعات الداخلية . بيد أن هذه الوسيلة في الحق ليست بمنأى عن الخطأ . لكن جل الرجال المبرزين يغضبهم أن ليس لهم إلا النصيب العامى . وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة . زد على ذلك أن شره الناس غير قابل لأن يشبع . فهم في بادئ الأمر يقنعون بفلسين ، فتي كان لهم من ذلك رأس مال نمت حاجتهم بلا انقطاع حتى لا تعرف مناهم بعد حدودا . ومع أن طبيعة الحرص هي بالضبط ألا يكون لها من حدود ، فإن أكثر الناس لا يحيون إلا لإشباعها .

§ ١٢ - إذن فالخير هو أن نصعد إلى مبدأ هذا الفسوق عن القصد ، فعوضا عن تسوية الثروات يجب إحسان استعمالها بحيث يصبح الثراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار . والوسيلة الحقة أن يوضع هؤلاء موضعا فيه لا يستطيعون لقتهم أن يضروا دون أن يكتبوا .

ولقد أخطأ فلياس أيضا إذ يعنى على وجه عام بالمساواة في الثروات تلك المساواة في توزيع الأراضي التي اقتصر عليها . لأن الثروة تشمل أيضا العبيد ، والقطعان ، والنقد ، وكل هذه الممتلكات التي تسمى منقولة . إن قانون المساواة ينبغي أن يسع كل هذه الأشياء ، أو على الأقل ينبغي أن تكون هذه مقيدة بمحدود منتظمة

§ ١١ - فليس . ظن بعض المفسرين أن أرسطو يشير بذلك إلى مرتب القضاة في أثينا فإنه كان بادئ الأمر فليسا ثم صار فليسا ثم رفعه فريقلس إلى ثلاثة . وقد كان أرسطوفان قد نبه إلى ذلك كما قد فعل الفيلسوف ر . كتاب جمعية النساء ، وراجع أيضا في هذا التفصيل بوخ (الاقتصاد السياسى للآتينين ك ٢ ب ١٩ ص ٢٣٨ من الطبعة الألمانية وص ٣٧٣ من الترجمة الفرنسية) .

وإلا لا يشرع شيء على الإطلاق يختص بالملكية . § ١٣ — والظاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظا فيه إلا دولة قليلة السعة ما دام أن جميع الصناعات فيها يجب أن يكونوا ملكا للدولة دون أن يؤلفوا فيها طبقة تابعة لأهل المدينة . وإذا كان العمال المكلفون بجميع الأعمال مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقررة لأهل إيفيدمن أو التي قزرها ديوفنت لعمال أتينا .

وحسبنا ما قلناه على دستور فلياس للحكم بمزاياه وعيوبه .

§ ١٣ — إيفيدمن . هي التي سميت بعد ذلك ديراخيوم وهي الآن دورازو على البحر الإدراتيكي وهي نزلة من كسبرومن كورنت أسست في الأولوية الثامنة والثلاثين . ولا يعرف بعد شيء عن هذا القانون الذي يتكلم عليه أرسطو . ر . ملر في الدورين ج ١ ص ١١٨ وج ٢ ص ٢٧ . ر . أيضا ك ٨ ب ١ ف ٦ من هذا الكتاب الذي ترجمه ، إذ يتكلم أرسطو أيضا على إيفيدمن ، والكتاب الثالث ب ١١ ف ١ .

وقد كان ديوفنت رئيس جمهورية أتينا في الأولوية السادسة والتسعين ، ٣٩٤ قبل الميلاد . والذي يقوله عليه أرسطو ليس معروفا إلا من قوله (ر . ملر في كتاب الدورين ج ٢ ص ٢٧) .

الباب الخامس

بحث الدستور الذى تخيله إبوداموس الملطى . تحليل هذا الدستور : تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا . جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية . تربية أيتام المقاتلة . نقد تقسيم الطبقات والملكية . نقد المذهب الذى افترحه إبوداموس للتصويت لمحكمة الاستئناف . مسألة التجديد فى مادة السياسة . لا ينبغي تشجيع التجديدات خشية إضعاف احترام القانون .

§ ١ — أما إبوداموس الملطى ابن أورفون فهو نفسه الذى اخترع تقسيم المدائن إلى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد فى بيره وهو الذى كان فى طريقة معيشته كلها مفرط الترف ، إذ يعجبه أن يتحدّى الذوق العام بتصفيف شعره ورشاقة زينته ، يلبس ، فى الصيف كما فى الشتاء ، حلالا تجمع على السواء بين الدفء والبساطة ، وكان يدعى أنه لا يجهد شيئا فى الطبيعة بأسرها . وإنه هو أيضا أول من جازف ، مع أنه لم يسبق له مشاطرة فى الأعمال السياسية ، بأن ينشر شيئا عن خير شكل للحكومة .

§ ٢ — جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات ثلاث : صناع وزرّاع وحماة المدينة الحاملين للأسلحة . وكان يجعل من

§ ١ — إبوداموس الملطى . يظهر أن إبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو أيضا فى ك ٤ ب ١٠ ف ٤ قد كان معمارا حاذقا . فهو أول من تصوّر أن تقسم المدائن إلى شوارع منظمة وطبق هذا المذهب فى بيره وفى مدينة رودس كما كانت عليه من الحال فى زمان استرابون . وكان إبوداموس يعيش فى عهد حرب البلوبونيز . وفى بيره شارع مسمى باسمه (ر . اكسينوفون ك ٢ ب ٤) .

وقد نقل استوبى قطعة طويلة مستخرجة من مؤلف لإبوداموس الفيناغورى فى « الجمهورية » . وهذه القطعة مكتوبة بالدورى . وإن مدينة ملطية ولو أنها فى يونية كانت نزلة كريهة . ومن الأرجح أن يكون إبوداموس استوبى هو عينه إبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو هنا .

§ ٢ — موزعين على طبقات ثلاث . ليست تلك هى الأقسام الثلاثة فى القطعة التى ذكرها استوبى . فان إبوداموس فيها يقسم جمهوريته إلى ثلاث طبقات مختلفة . « أقول إن المدينة بأسرها يجب أن تقسم ثلاثة أنصباء : أحدها يجب أن يتكوّن من الأموال المملوكة على الشيوع للواطنين الفضلاء الذين يديرون الدولة . والثانى يجب أن يكون نصيب المحاربين الذين يخمون الدولة بقوّتهم . والثالث يجب أن يخصص لإنتاج جميع الأشياء الضرورية لرفاهة المدينة . وأسمى الطبقة الأولى طبقة الشيوخ ، والثانية طبقة حماة الدولة ، والثالثة طبقة الصناع » .

أرض الوطن ثلاثة أنصباء : أحدها . مقدس والآخر عام والثالث مملوك ملكا فرديا . فالذى كان مخصصا للنفقات القانونية لعبادة الآلهة كان هو النصيب المقدس . والذى كان مخصصا لرزق أهل الحرب هو النصيب العام . والذى كان مملوكا للزراع هو النصيب الفردى . وكان يرى أن القوانين هى أيضا يمكن أن تكون على ثلاثة أنواع ، لأن الأحداث القضائية على رأيه لا يمكن أن تتولد إلا من ثلاثة أشياء : الإهانة والضرر والقتل . § ٣ — كان يرتب محكمة عليا وحيدة يرفع إليها استئناف كل الأفضية التى يشبه أن يكون قد أسىء الحكم فيها . وهذه المحكمة كانت تتألف من شيوخ يسمو بهم إليها الانتخاب . أما شكل الأحكام فان إبوداموس كان يرفض التصويت بالخصى . بل كان كل قاض يجب أن يحمل رقعة يكتب فيها إذا كان يدين على وجه الاطلاق ، ويدعها خلوا إذا كان يبرئ على ذلك الوجه بعينه . ويبين فيها الأسباب إذا برأ أو أدان بالجزء فقط . وكان يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاة فى الغالب على الحنث إذا صوتوا بطريقة مطلقة فى أحد الوجهين أو فى الآخر . § ٤ — وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية لمنفعة عامة ، ويكفل تربية الأولاد الذين خلفهم من ماتوا فى الحروب من الجند المقاتلة يجعلها على نفقة الدولة . وهو على جهة الاختصاص صاحب هذا التشريع الأخير . أما اليوم فإن أتيننا ودولا أخرى

== وإن موريت لتيهم أرسطو بسوء القصد فى حق إبوداموس . ولكن فوريو فيند موريت ويؤكد أن الأمر فيما يتعلق بما جاء فى أرسطو وما جاء فى استوبى إنما هو بصدد كاتين مختلفين . والذى يظهر لى راجحا أن أرسطو قد تجاوز الضبط هنا كما فعل فى نقل عبارة أفلاطون ب ٣ ف ٨ من هذا الكتاب .

§ ٤ — أما اليوم فإن أتيننا . لا يعرف بالضبط تاريخ ذلك القانون الأتيني . لكنه كان قبل السنة ٣٩٤ ما دام أن فى هذا التاريخ ابن فريقلس المحاربين الذين قتلوا فى حرب ساموس والذين قد تبنت الدولة أولادهم . فإن فريقلس يذكر بهذا القانون فى الخطبة التى يسندها إليه طوسبيد (ل ٢ ب ٤٦ سنة ٤٣١ أول سنة فى حرب البلوبونيز) .

عندها مثل هذا القانون . كل الحكام كان يجب أن ينتخبهم الشعب . والشعب ، عند إبوداموس ، يتكوّن من الطبقات الثلاث للدولة . ومتى عينوا كانت لهم الرقابة على المرافق العامة ، وعلى الشؤون الخارجية والوصاية على الأيتام .

تلك هي على التقريب كل النصوص الأساسية لدستور إبوداموس .

§ ٥ — بدأ يمكن أن يجد المرء بعض الصعوبة في ترتيب أهل المدينة حيث يأخذ الزراع والصناع والمقاتلة بنصيب مساو في الحكم ، والأول بدون أسلحة والثواني بدون أسلحة وبدون أراضى أى على التقريب عبيد للثالث المسلحين . زد على هذا أن من الممتنع أن يستطيع الجميع الدخول في توزيع الوظائف العامة . يلزم بالضرورة أن يؤخذ من طبقة الجند القواد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء . لكن إذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل إليها ؟ § ٦ — فإذا اعترض بأن طبقة الجند ستكون أشد قوة من الآخرين فلنأنا ننبه بادئ الرأي إلى أن الأمر ليس سهلاً ، لأنهم لن يكونوا كثيرى العدد ، ولكن إذا كانوا أشد قوة ، فمن ثم ما فائدة أن يعطى بقية المواطنين حقوقاً سياسية ويجعلوا أرباباً لتعيين الحكام ؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزراع في جمهورية إبوداموس ؟ أما الصناع ففهوم أنهم فيها لا غنى عنهم كما في كل موطن آخر ، ويستطيعون فيها كما في الدول الأخرى أن يعيشوا من مهنتهم . أما المزارعون فلأنهم في حالة ما يكلفون إنتاج ما يعيش به الجند يمكن بحق أن يتخذ منهم أعضاء للدولة . وهاهنا على ضد ذلك ، إنهم أصحاب الأراضى التى يملكونها خالصة لهم ولا يزرعونها إلا لفائدتهم .

§ ٧ — إذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الأراضى العامة المعينة لرزقهم فلا تكون طبقة المقاتلة بعد شيئاً آخر غير طبقة الزراع . ومع ذلك يزعم الشارع أنه ميزهم .

فإذا كان يوجد مواطنون آخرون غير المقاتلة والزراع يملكون عقارات ملكا خالصا، فهؤلاء المواطنون يؤلفون في الدولة طبقة رابعة بلا حقوق سياسية وأجنبية عن الدستور . فإذا وكل إلى الأهالى أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسد حاجات الأسرتين، وفي هذه الحالة لماذا لا يعطى، منذ البداية، للزراع المساحة عينها من الأرض التى تكفى لعيشتهم هم وللرزق الذى يقدمونه للمقاتلة ؟

كل هذه النقاط جد محيرة في دستور إبوداموس .

§ ٨ — وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالأحكام من حيث إنه إذ يبيع للقضاة تجزئة أحكامهم عوضا عن أن يصدروها بطريقة مطلقة ، ينزل بهم إلى مستوى المحكمين لا غير . هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولا، حتى متى كثر عدد القضاة ، في أحكام التحكيم التى يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها ، وليس مقبولا في حق المحاكم . وكثرة المشرعين عنوا عناية كبرى بأن يجرموا فيها كل اتصال بين القضاة . § ٩ — ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضى في قضية مدنية بمبلغ ليس مساويا بالتمام للمبلغ الذى يطلبه المدعى ؟ المدعى يطلب عشرين ويحكم له قاض بعشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل ، هذا بخمسة وذلك بأربعة ، وهذه الخلافات تحدث بلا شك . وأخيرا بعضهم يحكم بالمبلغ بتمامه والآخرون يرفضونه ، فكيف يمكن الجمع بين هذه الأصوات ؟ وعلى الأقل في حكم البراءة أو الإدانة المطلقة القاضى لا يتعرض ألبتة للحنث مادامت الدعوى قد كانت رفعت على وجه مطلق . والبراءة تعنى لا أن المدعى لا شىء له بل تعنى أن ليس له عشرين مينا . إنما يكون الحنث في التصويت على العشرين مينا حينما لا يعتقد القاضى بضميره أنها واجبة على المدعى عليه .

§ ١٠ — وأما الجوائز المكفولة لأولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطرا وإن يكن ظاهره جذابا . إنه سيكون مصدر دسائس بل ثورات . وهنا يمس إبوداموس مسألة أخرى ، موضوعا آخر

تماما : أياكون من منفعة الدول أوضدّ منفعتها أن تغير نظمها القديمة حتى لو استبدلت بها خيرا منها ؟ فإذا قرّر أن فائدتها في عدم تغييرها فإنه لن يستطاع قبول مشروع إبوداموس من غير بحث دقيق . لأنّ مواطننا يمكن أن يقترح إبطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك خير عام .

§ ١١ — وما دمنّا أشرنا إلى هذه المسألة نظنّ واجبا علينا أن ندخل في بعض إيضاحات أتم ، لأنّى أكرّر أنها موضع خلاف شديد . وربما يمكن أيضا أن يفضل مذهب التجديد . التجديد قد أفاد العلوم جميعها ، أفاد الطب الذى ألقى عنه علاجاته العتيقة ، أفاد الرياضة البدنية ، وعلى العموم أفاد كل الفنون التى تعالجها الملكات الإنسانية ، وكما أن السياسة أيضا يجب أن تتبوأ مكانها بين العلوم فن الواضح أن يكون المبدأ بعينه قابلا للانطباق عليها بالضرورة . § ١٢ — يمكن أن يضاف إلى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأى . لقد كان آباؤنا الأولون من الوحشية والسذاجة بموضع . كان الإغريق زمانا طويلا لا يمشون إلا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضا . والقليل من القوانين العتيقة التى بقيت لنا هو من السذاجة فى حدّ لا يقبل التصديق . ففى كيوم مثلا كان قانون القتل يعتبر المتهم جانبا عند ما يقدم الذى يتهمة عددا من الشهود كان يمكن أن يكون من بين أهل الجبى عليه الأقربين ، وواجب الإنسانية على العموم أن تبحث لا عما هو عتيق بل عما هو طيب . كان آباؤنا الأولون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تحفلوا عن طامة كبرى ربما يشبهون العامة والجهلاء فى أيامنا ، وهذا هو بالأقل

§ ١٢ — يمشون إلا مسلحين . طوسيديد ك ١ ب ٥ قد وصف هذه العادات القديمة للإغريق — كيرم أوكيمى مدينة من إبوليسدة فى آسيا الصغرى . ر مللر « الدور يون » ج ٢ ص ٢٢٠ وما بعدها » ور أيضا ك ٨ ب ٤ .

— طامة كبرى . يفترض أرسطو هنا متابعا القدامى أن النوع الإنسانى بقى عائشا بعد الطامات التى أصابت الأرض . ولقد أبان العلم الحديث أن الإنسان لم يكن يشهد تلك الانقلابات . ولم يوجد إلا بعدها بزمان طويل . (ر . أفلاطون . القوانين ك ٣ ص ١٣٥ . والميتيرولوجيا لأرسطو ك ١ ب ١٤ . و رأيا كوفى . محاضراته فى تقلبات الكرة الأرضية) .

المعنى الذى تعطينا الأساطير إياه من أمر المردة أبناء الأرض . فيكون من السخف المبين الاستمسك برأى هؤلاء الناس . زد على هذا أن العقل يهديننا إلى أن القوانين المكتوبة لا ينبغي أن يحتفظ بها على جهة الثبات وعدم التحول . والسياسة كسائر العلوم الأخرى لا يمكن أن تضبط جميع التفاصيل . والقانون يجب على الإطلاق أن يكون نصه بوجه عام في حين أن الأحداث الإنسانية تقع كلها على حالات خاصة . والنتيجة الضرورية لهذا هى أنه في بعض الأحقاب يلزم تغيير بعض القوانين .

§ ١٣ — لكن باعتبار الأشياء على جهة نظر أخرى لا يستطيع هاهنا اشتراط المبالغة في التدبر . فإذا كان التعديل المرغوب فيه قليل الأهمية فن البين أنه لا يجتناب العادة السوأى لتغيير القانون بالسهولة المفرطة ، ينبغي التسامح في بعض نبوات التشريع والحكومة . فربما كان التجديد أقل في فائدته مما تكون عادة العصيان في خطرها . § ١٤ — بل ربما أمكن نقض المشابهة بين السياسة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة . وإن التجديد في القوانين هو شئ آخر عما هو في الفنون . فإن القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان العادة ، والعادة لا تتم إلا بالزمان وبالسنين بحيث إن الخفة في استبدال قوانين جديدة بالقوانين الموجودة إنما هى إضعاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء . أكثر من هذا أنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضا أن يتساءل هل في كل دولة يكون البادئون بالقيام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تمييز أو يقتصر على بعض دون بعض ؟ لأن هذين مذهباً متخالفان تمام التخالف : غير أننا تقتصر هنا على هذه الاعتبارات التى سترد في موضع آخر .

§ ١٣ — جهة نظر أخرى . يرى في هذه المناقشة الخاصة بمزايا التجديد في السياسة ومضاره المنهج العادى لأرسطو . فانه يعرض دائماً وجهى المسألة ولكنه يخطئ أحيانا في أنه لا يبين بجلاء رأيه الخاص مع ماله من الأهمية .

الباب السادس

بحث دستور لقدمونيا . نقد نظام الرق في إسبرطة . نقص التشريع اللقدموني في أمر النساء . عدم التناسب الكبير في ملكيات الأراضي المسبب على قلة تدبر الشارع . النتائج الوخيمة . قحط الرجال . عيوب نظام القضاة . عيوب نظام مجلس الشيوخ . عيوب نظام الملوكة . النظام الفاسد للوائد العامة . أمراء البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغي — إسبرطة على حسب نقد أفلاطون لم ترب إلا الفضيلة الحربية . النظام الفاسد للآلية العامة .

§ ١ — يمكن فيما يتعلق بدستوري لقدمونيا وكرت أن يضع المرء لنفسه مسألتين تنطبقان كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأخرى . الأولى هي معرفة ماهي المزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس إلى مثال الدستور الفاضل . والثانية أليس بينهما وبين مبدأ دستورهما الخاص وطبيعته تناقض ؟

§ ٢ — في دولة ذات دستور حسن لا ينبغي أن يشتغل الأهليون بالضروريات الأولى للعيشة . وتلك نقطة هي موضع اتفاق الناس جميعا . وطريقة التنفيذ وحدها هي التي تقترب بها الصعوبات . فلقد كان استعباد أهل تساليا للفنست خطرا عليهم

§ ١ — وكرت . ر . فيما سياتي ب ٧ تحليل الدستور الكريتي — بمثال الدستور الفاضل . ر . أول الكتاب الرابع .

§ ٢ — بالضروريات الأولى للعيشة . يقرر أرسطو مبدأ ضرورة الفراغ للواطنين . وهذا رأى يتفق تماما مع نظام الجمعية العتيقة ، ولكنه يكون محلا للنقاش إذا طبق على زماننا . وفي الحق أنه متى أراد المرء أن يشتغل كما ينبغي بالمسائل العامة لا ينبغي له أن يشتغل كثيرا بمسائله الخاصة . لأن كان هذا هو كل ما أراد أرسطو فالنظرية صادقة . غير أن هذا المبدأ الذي أسمى فهمه قد نتجت عنه نتائج خطيرة هي الرق في الأزمان القديمة وامتيازات الأشراف في الجمعيات الحديثة . ر . فيما يتعلق بضرورة الفراغ للواطنين قوانين أفلاطون ك ٨ ص ١٣٤ — استعباد أهل تساليا للفنست . يروى أتينى (ك ٦ ص ٢٦٣) عن أرشياك المؤرخ المتأخر عن أرسطو أصل الرق عند أهل تساليا فإن الفنست كانوا يسمون قبلا منست وهم جالية من أهل طيبة استعبدا أنفسهم لأهل تساليا على شرط أن تسلم لهم حياتهم وأن يزرعوا لهم أرضهم في مقابل نخرج جعلوه للاك . يقول أرشياك : ” إن كثرة من الفنست كانوا أغنى من ساداتهم “ . ر . الدوديون لأوتر ملار ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها وعن الهيلوتيين ص ٣٣ .

أكثر من مرة كما كان استعباد الإسبرتيين للهلوتيين . فإن أولئك أعداء أبدا
 يترصون الفرصة بلا انقطاع لينتفعوا من أية مصيبة تحل . § ٣ — أما كريت
 فلم تكن أبدا لتخشى ما يشبه ذلك . وعلة هذا على الراجح أن الدول المختلفة التي
 تؤلفها ولو أنها يحارب بعضها بعضا لم تكن أبدا لتؤتى الثورة تعصيذا كان يمكن أن
 يتحول ضدها أنفسها ما دام أنها جميعا كان لها موال من المنطقة المعتدلة . وأما
 لقدمونيا فعلى الضد من ذلك لم يكن لها من حوالها إلا أعداء كمسينيا وأرغوليدا
 وأركاديا . وأول ثورة للعبيد عند التساليين قد نارت بمناسبة حربهم مع الآشيين
 والبرهيس والمجنيزين ، وهى الشعوب المتاخمة لهم . § ٤ — إن تكن نقطة تستدعى
 عناية شاقة فهى على التحقيق السلوك الذى ينبغى التزامه فى حق الأرقاء . فإنهم إذا
 عوملوا بالرفق صاروا وقاء لا يلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم ، وإذا
 عوملوا بالقسوة تأمرؤا عليهم وأبغضوهم . ويتبين أن المسألة لا يحسن حلها متى كان
 المرء لا يعرف أن يثير فى قلوب عبيده إلا هذه الإحساسات .

§ ٥ — إن تفريط القوانين للقدمونية فيما يتعلق بالنساء هو فى أنه مضاد
 لروح الدستور ولحسن نظام الدولة معا . الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصرا العائلة
 يؤلفان أيضا على ما يقال جزأى الدولة . هنا الرجال وهناك النساء بحيث إنه حيثما
 يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال إن نصف الدولة بلا قانون .
 يمكن أن يرى هذا فى إسبرته ، فإن الشارع إذ يطالب جميع أعضاء جمهوريته

§ ٣ — موال من المنطقة المعتدلة . آثرت أن استعمل هنا كلمة موال من المنطقة المعتدلة ، الذى
 استعمله عدة من المترجمين . فإن هذا الاستخدام هو وحده القابل لأن يفهم عند من لا يعرفون اللغة
 الإغريقية . إن موضع المولى قد كان أقل مشقة من موضع العبيد بالمعنى الخاص . فإنهم كانوا أولى أن
 يكونوا ملوكا للأرض من أن يكونوا ملوكا للإنسان ، وبهذا المعنى يقتربون كثيرا من موالى القسرون
 الوسطى . — أرغوليدا . الأرغوليدون كانوا فى الشمال الشرق من لقونيا والمسينيون فى الغرب والاركانديون
 فى الشمال الغرب ، وكانت لقونيا تجاور البحر من كل ناحية — البرهيس . ر . فى أمر البرهيس والمجنيزيين
 مللرج ١ ص ٢٥ و ٢٥٨ .

بالاعتدال والحزم قد ينجح فيما يخص الرجال نجاحا مشرفا . لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتي يمضين حياتهن في صنوف سوء السلوك وإفراطات الزينة .

§ ٦ - والنتيجة الضرورية هي في نظام كهذا أن يتخذ المال مكانة من قمة الشرف ؛ وعلى الخصوص متى حمل الرجال أنفسهم على أن يتركوها تتسلط عليها النساء ، وهذا هو الميل العادي للأجناس الفتية الحربية . على أنى أستثنى من ذلك السلتيين وبعض الأمم الذين ، كما يقال ، يشرفون جهرة حب الذكران . وإنما لفكرة حقة فكرة الأساطير التي هي أول من تصور قربان مارس والزهرة . لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم إلى حب أحد الجنسين أو الآخر .

§ ٧ - ولم يخلص اللقدمونيون من هذا الوضع العام ، وطوال ما بقي سلطانهم حكمت النساء في مسائل شتى . وإذا لا فرق بين أن يحكم النساء شخصا وبين أن يكون أولئك الذين يحكون منقادين لهنّ ، فالنتيجة دائما هي بعينها . فبالجراحة التي لا نفع فيها ألبتة في الظروف العادية للحياة ، والتي تصير صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن اللقدمونيات ، في حالات الخطر ، أقل إضرارا بأزواجهن . وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة . فإنهن وهن غير نافعات ، شأنهن في كل موطن ، قد أحدثن في المدينة من الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهن .

§ ٨ - على أنه ليس من غير علة أن أهملت في لقدمونيا ، من الأصل ، تربية النساء . فإن الرجال بلبثهم زمنا طويلا في الخارج مدة حروبهم مع أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا وميسينيا ، أعدتهم عيشة المعسكرات ، وهي مدرسة لكثير من الفضائل ، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للإصلاح التشريعي . أما النساء فإن لوقرغس ، بعد أن شرع ، على ما يقال ، في إخضاعهن للقوانين ، اضطر إلى أن

§ ٧ - غارة طيبة . إغارة إبيامينداس في لقونيا ترجع إلى السنة الرابعة من الأولب الثانية بعد المائة أي سنة ٣٦٧ قبل الميلاد . وإن إكسينوفون في ك ٦ ب ٥ ف ٢٨ وإفلوطرخس ب ٣ يؤيدان ما يقوله هنا أرسطو على سلوك نساء إسبرطة . ر . فيما يلي ك ٤ ب ١٠ ف ٥ .

يذعن لمقاومتهم وأن يدع مشروعاته . § ٩ — وحينئذ فأياً كان تفوذهن فيما بعد فالهين وحدهن يجب أن يعزى ذلك النقص في الدستور . على أن بجوئنا موضوعها ليس الثناء أو اللوم لأى كان ، بل هو بحث مزايا الحكومات وعيوبها . ولقد أكرمع ذلك أن فساد النساء فوق أنه هو بذاته نقيصة في الدولة فإنه يحمل المواطنين على حب الثراء حبا جما .

§ ١٠ — عيب آخر يمكن أن يضاف إلى العيوب التي نهينا عليها آنفا في دستور لقدمونيا ، وهو عدم تناسب الملكيات : فبعضهم يملك أموالا وسبعة جدا والآخرون يكاد لا يكون لهم شيء . والأرض في أيدي بعض الأفراد . وهنا العيب عيب القانون نفسه . فإن التشريع قد علق بحق نوعا من العار على شراء تركة وبيعها ، ولكنه رخص للمالك في التصرف في ماله تصرفا تحكيا إما بالهبة وإما بالوصية . ومع ذلك فالنتيجة من وجهه ومن آخره هي بعينها . § ١١ — زد عليه أن خمسي الأراضي ملك لنساء لأن عددا كبيرا منهن ظللن الوارثات الوحيدات ، أو أنهن قد أوتين مهورا من الضخامة بمكان . ولقد كان الأفضل إما إلغاء عرف المهور تماما وإما تحديدها بمقدار ضئيل جدا أو على الأقل بنخس . وفي إسبرته على الضد من ذلك يمكن المرء أن يزوج من شاء وارثته الوحيدة وإذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان للوصى الخيرة في تزويج قاصرتة ، وينتج منه أن بلدا جديرا بأن يقدم ألفا وخمسمائة فارس وثلاثين ألف راجل يكاد لا يكون له إلا ألف مقاتل .

§ ١٠ — التشريع . هذا القانون ليس للوقرغس بل هو لبطن تسمى إفتيادرس . وقال إفلوطرخس في حياة أجيس ب ه لقد عني كيراجيوس في الكتاب الثالث من مؤلفه "في الجمهورية اللقدمونية" بجمع سائر قوانين إسبرته التي وردت في جميع الأسفار القديمة .

§ ١١ — ثلاثين ألفا . وفي إحدى المخطوطات على الهامش ثلاثة آلاف . وهذا بلا شك هو العدد الحق كما يشته ما سيلي . — ألف مقاتل . لقد قسم لوقرغس الأراضي إلى تسعة آلاف نصيب . وهذا يثبت أن إسبرته كانت تحوى في ذلك الحين تسعة آلاف رب عائلة وتسعة آلاف محارب . وعلى ذلك يكون المقاتلون قد نقص عددهم في خمسمائة سنة ثمانية أنصاع . ر . ما سبق ب ٣ ف ٣ .

§ ١٢ — قد برهنت الحوادث نفسها على عيب القانون في هذا الصدد، فإن الدولة لم تستطع أن تطبق باثقة ما . إنما هو الفتح في الرجال هو الذى قتلها . يؤكدون أنه في عهد الملوك الأول، اتقاء لهذا الضرر الخطير التى تستتبعه حروب طويلة ، قد منح حق المدينة لأجانب ، ويقال إن الإسبرتيين كانوا وقتئذ عشرة آلاف تقريبا . لكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة ، هذا لا يهم . والخير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها يجعل الثروات متساوية .

§ ١٣ — غير أنه حتى القانون الخاص بعدد الأولاد هو مناقض لهذا التحسين . فإن الشارع بقصد إثناء عدد الإسبرتيين قد فعل كل شئ ليدفع المواطنين إلى التكاثر بقدر ما يستطيعون . فبالقانون يعفى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس ، والمواطن الذى له أربعة أولاد معفى من كل ضريبة . وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه — بزيادة عدد السكان فى حين أن قسمة الأرض باقية على حالها — لا يزيد الأمر على الإكثار من عدد أهل الشقاء .

§ ١٤ — كذلك كان نظام الإيفور (البطون) فاسدا أيضا . فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فإنهم كانوا يؤخذون من الصنوف الدنيا للإسبرتيين . من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسلمت إلى أناس بأسيين يبيعون ذمهم بسبب بؤسهم . وربما أمكن أن نذكر منهم أمثلة قديمة ، غير أن ما حدث فى أيامنا لمناسبة الموائد العامة (الأندريس) حسبنا إثباتا . فإن بعض الرجال

§ ١٢ — باثقة وحيدة . هى واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد .

§ ١٤ — نظام الإيفور (البطون) . وهونوع من القضاء فى إسبرته ليس من عمل لوقرغس بل هو مناقض لمذهبه السياسى . وقد خصص ملل لهذا القضاء بابا كاملا . فقد أسس هذا النظام الملك تيوف بعد لوقرغس بسبعين سنة تقريبا . ك ٨ ب ٩ ف ١ من هذا المؤلف . غير أن الإيفور (البطون) لم يكن لها بادئ الأمر من السلطان ماتم لها بعد ذلك منه . ويزعم هيرودوت أن الإيفور قد رتبها لوقرغس نفسه . — الموائد العامة . ليس يعرف الحدث التاريخى الذى يشير إليه أرسطو هنا . فان اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على سكان أندروس . ويقول أرسطو نفسه فيما بعد فى هذا الكتاب ب ٧ ف ٣ إن هذا اللفظ الذى يدل على المائدة العامة هو لفظ من اللغة القديمة .

الذين أغروا بالمسال قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ما كان في استطاعتهم . إن سلطة البطون غير المحدودة والتي يمكن أن تسمى طغيانا قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجيين . وعلى هذا فقد أصيب الدستور إصابة مزدوجة واضطرت الأرستقراطية إلى أن تحل مكانها للديمقراطية . § ١٥ — ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النوع من القضاء يمكن أن يؤتى الحكومة شيئا من الاستقرار . فإن الشعب يلبث هادئا حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى . وهذه النتيجة ، سواء أكان الشارع هو الذى رتبها أم كانت المصادفة هى التى أتت بها ، ليست على ذلك إلا نافعة للمدينة . إن الدولة لا يمكن أن تجد من سلام إلا فى توافق أهلها على أن يريدوا لها الوجود والبقاء ، وإن هذا هو ما يصادف فى إسبرته . الملكية راضية بالاختصاصات التى أسندت إليها ، والطبقة العالية ، بكراسى مجلس الشيوخ الذى دخوله ثمن للفضيلة . وأخيرا سواد الإسبرتين بالإيفورية التى تتركز على الانتخاب العام .

§ ١٦ — غير أنه إذا كان من الموافق أن يوكل إلى الانتخاب العام اختيار الإيفور كان من اللازم أيضا إيجاد طريقة انتخاب أقل تفاهة من الطريقة الحالية . ومن جهة أخرى بما أن الإيفور ، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشد نحولا ،

§ ١٥ — الشعب يلبث هادئا . ر . ما سبق من هذا الكتاب ب ٣ ف ١٠ .

§ ١٦ — أقل تفاهة . لاشك فى أن طريقة الانتخاب لتلك الإيفورات كانت هى طريقة انتخاب الشيوخ . وقد وصف انتخاب الشيوخ لإفلوطرخس فى "حياة لوقرغس" ب ٢٦ فقال : كان المرشحون يحضرون كل بدوره أمام الشعب الذى يهتف بأصوات تختلف قوة وضعفا على حسب أنه يقر الترشيح أو يرفضه . والحكام قائمون فى بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسمعوا الهنات دون أن يروا المرشحين فكانوا يعلنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهنات له أشد ، وكان إياهم هذا هو قرار الانتخاب . وقد أشار طوسيديد إلى هذا التقليد . ر ل ١ ب ٨٧ فقال : إن الإسبرتين ينتخبون بالهنات لا بالتصويت .

يقضون نهائيا في القضايا المهمة، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر إلى تحكيمهم، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين وضعية . وأخيرا فإن أخلاق الإيفور أنفسهم ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وإن سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالأولى أن يوسم بأنه مفرط في القسوة . من أجل ذلك لم يك بالإيفور من الشجاعة ما به يخضعون له بل يتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية إلى اللذائذ جمعاء .

§ ١٧ — كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جدا من أن يكون كاملا . إنه مؤلف من رجال في سن ناضجة ، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلية والفضيلة . وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانات للدولة . لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها، ذلك نظام منفعة متنازع فيها . لأن العقل كالجسم له شيخوخته، والخطر أكبر إذ تكون تربية الشيوخ لا تمنع قط الشارع نفسه أن يرتاب في فضيلتهم . § ١٨ — فقد رأى رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل إلى الرشوة ويضجون للحسوبية بمنافع الدولة . من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجعلوا غير مسئولين كما هو شأنهم في إسبرته . وقد يخطئ من يظن أن إشراف الإيفور ضمانات لمسئولية القضاء أجمعين . إن في هذا إيتاء للإيفور من السلطة أكثر مما ينبغي ، وليس مع ذلك لهذا المعنى أننا نوصي بالمسئولية . يلزم أن نضيف إلى هذا أن انتخاب الشيوخ هو في شكله تافه أيضا كاتخاب الإيفور، ولا استطاع أن يقار المواطن الذي هو كفاء لأن يدعى إلى وظيفة عامة على أن يحىء فيطلبها بشخصه . لأنه متى كان المرء كفتا للقضاء

§ ١٧ — مجلس الشيوخ . إنشاء مجلس الشيوخ هو عمل لوقرغس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ أو ٣٠ . وكان يجب أن تكون سن كل منهم ستين سنة . ر . كراجيوس ك ٢ ب ٣ . ينبغي أن يفرق بين السناتو وبين الجيروزي فالسناتو هو مجلس الشيوخ المنتخب في ديمقراطية إلى أجل مسمى ويكثر فيه التجديد وأما الجيروزي فهو مجلس شيوخ لأرستقراطية منتخب طوال الحياة في الغالب أو إلى أمد بعيد .

وجب عليه أن يشغل وظائفه سواء أراد أم لم يرد . § ١٩ — لكن الشارع هاهنا جرى على المبدأ البارز في دستوره كله . فإنه إذ يشير طمع المواطنين يشرع في اختيار الشيوخ . لأن المرء لا يطلب أبدا أن يكون قاضيا إلا بعامل الطمع ، ومع ذلك فإن أكثر الجنايات العمدية بين الناس ليس لها مصدر آخر غير الطمع والحرص .

§ ٢٠ — أما الملكية فإنني سأبحث في موطن آخر هل هي نظام وخيم أو مفيد للدول . لكن من المحقق أن النظام الذي اتخذته واحتفظت به في لقدمونيا لا يساوى الانتخاب مدى الحياة لأحد الملكين . والشارع نفسه قد يئس من فضيلتهم ، وقوانينه تثبت أنه يرتاب في نزاهتهم . من أجل ذلك ضم إليهم اللقدمونيون في التجريدات الحربية أعداء شخصيين لهم . وكان تنافر الملكين فيما يظهر هو وسيلة إنقاذ الدولة .

§ ٢١ — كذلك الموائد العامة التي يسمونها فيديتي ، كانت سيئة النظام ، والعيب في ذلك هو على مؤسسها . فإن نفقاتها كان يجب أن تكون على عاتق الدولة كما في كريت . أما في لقدمونيا فالأمر على خلاف ذلك ، فكل امرئ يجب أن يحمل إليها نصيبه المقتر بالقانون ولو أن الفقر المفرط لبعض الأهالي لا يسمح لهم أن يقوموا بهذه النفقة . وإذا فقد ذهب سدى قصد الشارع . إنه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاما شعبيا فلم يحقق من ذلك شيئا . إن الأشد فقرا لم يستطيعوا أن يشتركوا في هذه الموائد ، ومع ذلك منذ زمان بعيد لا يكسب الحق السياسى إلا على هذا الشرط . وإنه لمفقود عند هذا الذي ليس بحال محتمل معها ذلك العيب .

§ ٢٠ — في موطن آخر . ك ٣ ب ١٠ و ١١ — واحتفظت . معلوم أن ملكي إسيرة كانا ينصبان على ترتيب الأكبر فالأكبر من فرعى أسرة الهيرقليين بعد أن افتتح الدورويون ثانية بيلوبونيز في القرن الثاني عشر قبل الميلاد . — أعداء شخصيين . اكسينوفون . جمهورية لقدمونيا ب ١٣ ف ه

§ ٢٢ — وإنه لمن العدل أن يعاب القانون الخاص بأمراء البحر . فإنه مصدر للنزاعات ، إنما هو إنشاء بجانب الملوك للملكية أخرى ذات سلطة مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البرى .

§ ٢٣ — يمكن أن يوجه إلى مذهب الشارع كله اللوم الذى وجهه إليه أفلاطون من قبل فى قوانينه ، فإنه يرمى بحسب إلى تنمية فضيلة واحدة وهى الغناء الحربى وإنى لا أجادل فى فائدة الغناء الحربى للوصول إلى التسلط . غير أن لقدمونيا ثبتت طوال الزمن الذى عانت فيه الحرب ، وقد ذهبت بها قوتها لأنها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلاام ، ولم تكن لتقبل أبدا على رياضات أعلى من رياضات القتال . وهاك خطأ ليس أقل خطرا وهو أن الإسبرتيين — مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هى ثمن الفضيلة لا ثمن الجبن ، وتلك فكرة أدخل ما يكون فى باب العدل — ذهبوا فى ذلك إلى أن يضعوا الفتوحات أسمى بكثير من الفضيلة نفسها . وهذا أقل استحقاقا للشاء .

§ ٢٤ — كل ما يتعلق بالمالية العامة فهو فى حكومة إسبرته فاسد جدا . فإن الدولة ، مع أنها معرضة لحروب تستدعى نفقات باهظة ، ليس لها خزانة . زد على هذا أن الضرائب العامة تكاد تكون لا شىء . فبما أن الأرض كلها تقريبا مملوكة للإسبرتيين فهم لا يكادون يعنون بتحصيل الضرائب . وهاهنا قد خدع الشارع تماما عن المنفعة العامة ، فصير الدولة فقيرة وصير الأهالى من الشره بموضع .

تلك هى الانتقادات الرئيسية التى يمكن توجيهها إلى دستور لقدمونيا . وبها أختم ملاحظاتي .

§ ٢٢ — مدى الحياة . لم تكن إمارة الأسطول قط إلى مدى الحياة ما دام هناك قانون صريح كان يمنع أن تكون هذه الإمارة مرتين لشخص واحد .

الباب السابع

بحث الدستور الكريتي . علاقته بالدستور اللقديموني الذي هو مع ذلك أرقى منه . وضع كريت العجيب ، الموالي ، الكسموس ، مجلس الشيوخ . ترتيب الموائد العامة أحسن في كريت منه في إسبرته ، الأخلاق الرذيلة للكريتيين التي رخصها الشارع ، فوضى الحكومة الكريتيّة .

§ ١ — للدستور الكريتي صلات بالدستور الإسبرتي ، يساويه في بعض نقط قليلة الأهمية ، ولكنه في جملة أقل منه زقيا بكثير . والسبب في هذا بسيط : يؤكدون ، والأمر محتمل جدا ، أن لقديمونيا نقلت عن كريت قوانينها كلها تقريبا . ومعلوم أن الأشياء القديمة هي في العادة أقل كمالا من التي تلتها . حينما أخذ لوقرغس ، بعد وصاية شاريلالوس ، أن يسبح يقال إنه أقام في كريت زمانا طويلا حيث كان يجد شعبا من جنس شعبه لأن الليقطين كانوا جالية من لقديمونيا ، فلما وصلوا إلى كريت اتخذوا أنظمة المحتلين الأولين ، وكان موالي الجزيرة لايزالون يدينون بقوانين مينوس الذي يعتبر أول شارع لهم .

§ ٢ — وإن كريت بسبب وضعها الطبيعي تشبه أن تكون منتدبة للسلط على جميع الشعوب اليونانية النازلين بجملتهم على شواطئ البحار حيث تمتد هذه الجزيرة الكبرى . فمن ناحية تكاد تتصل بديلوبونيز ، ومن الأخرى بأسيا نحو طريوب وجزيرة رودس ، من أجل ذلك بسط مينوس ملكه على البحر وعلى جميع الجزر المحيطة التي فتحها أو استعمرها ، وكذلك مد من فتوحاته إلى صقلية حيث مات بالقرب من كاميك .

§ ١ — نقلت عن كريت . كان الأقدمون على العموم على هذا الرأي ، غير أن فولوبيوس دون أن يفند أرسطو ، وظاهر أنه لم يدرس كتابه ، ليس على هذا الرأي ، ولا يجد تشابها بين حكومة كريت وحكومة إسبرته . ك ٦٠ .

§ ٢ — طريوب . مدينة في قارية بأسيا الصغرى .

§ ٣ — وهالك بعض المشابهات بين دستور الكريتين وبين دستور اللقدمونيين . هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة العبيد ، وأولئك بواسطة الموالى الذين هم هم تبع للارض . والموائد العامة قائمة عند الشعبين ، ويجب أن يضاف إلى هذا أنه فى سالف الزمان كان أهل إسبرته لا يسمحون أنفسهم فيديتس بل أندريس كما فى كريت ، وهذا دليل مبين على أنهم جاءوا منها . أما فى الحكومة فإن القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يتمتعون بسلطة مماثلة لسلطة الإيفور ، بهذا الفارق الوحيد أن الإيفور عددهم خمسة والكوسموس عشرة . والجيرونت الذين يكونون مجلس الشيوخ فى كريت هم على الإطلاق جيرونت إسبرته . وفى الأصل كان للكريتين ملكية أسقطوها فيما بعد . وقيادة الجيوش هى اليوم موكولة إلى الكوسموس . وأخيرا كل الأهالى بلا استثناء لهم أصوات فى الجمعية العمومية التى ينحصر سلطانها فقط فى التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس دون أن تمتد إلى شىء آخر .

§ ٤ — نظام الموائد العامة هو فى كريت أحسن منه فى لقدمونيا فإن كل أحد فى إسبرته يجب أن يقدم نصيبه المحدد بالقانون وإلا حرم حقوقه السياسية كما قلت آنفا . أما فى كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشيوخية . فمن الثمرات التى تجنى ومن القطعان التى تربي ، سواء أكانت للدولة أم كانت ناتجة من الإتاوات التى يؤديها الموالى ، يعمل نصيبان أحدهما لعبادة الآلهة وللوظفين العموميين ، والآخر للموائد العامة التى يقتضى بها على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال .

§ ٥ — إن نظرات الشارع صادقة فى فوائد القناعة ، وفى عزل النساء اللائى يخشى من خصب إنساكنهن ، ولكنه قرر إتيان الذكران بعضهم بعضا ، وهذا نظام

§ ٣ — يسميهم ... كوسموس (يطلق على رؤساء الحكام فى مدن كريت) . يظن سنت كروا أن أرسطو يستند إلى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع (حكومات الإنطاع القديمة) .

§ ٥ — إتيان الذكران . وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة المنقوطة قد صارت مشروعة بالقوانين فى أغريقا . وكان الرأى العام فى عهد أرسطو جاريا على أن الكريتين هم أول من ابتدع هذه البدعة ر . القوانين =

سنبحث فيما بعد عن قيمته حسن هو أم قبيح . وأقتصر على القول هاهنا بأن نظام الموائد العامة في كريت هو بالبداهة أحسن منه في إسبرته .

§ ٦ — نظام الكوسموس هو أيضا أحط قدرا من نظام الإيفور إذا كان هذا ممكنا . فإن فيه عيوبه كلها مادام الكوسموس هم على السواء أناس من مستوى عامي . لكن ليس له في كريت المزايا التي حصلت عليها منه إسبرته . ففي لقدمونيا الميزة التي تؤتي الشعب هذا القضاء الأعلى الذي يعينه الانتخاب العام تجب إليه الدستور . أما في كريت فالأمر على الضد حيث الكوسموس يتخذون من بعض العائلات الممتازة لا من عموم المواطنين قطعاً . وفوق ذلك يجب أن يكون المرء قد كان في الكوسموس لأجل أن يدخل مجلس الشيوخ . وهذا النظام الأخير به من العيوب ما بنظام لقدمونيا . فإن عدم المسئولية للوظائف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للغاية . وهاهنا يبرز محذور ترك الأحكام القضائية إلى تحكم الشيوخ دون أن يقيدوا بقيود القوانين المكتوبة . وإن سكينة الشعب المبعد عن هذا القضاء لا تثبت صلاح الدستور . فإن الكوسموس ليس لهم كما للإيفور فرصة أن يكسبهم المتقاضون، فإنه لا أحد في جزيرتهم يحمي ليشترى ضمائرهم .

== لأفلاطون ك ٨ ص ١١٠ وكتاب هيرقليدس الفنى ص ٥٠٨ . ويؤكد أفلاطون في مؤلفه القوانين ك ١ ص ٣٣ أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جنيميد ليتخذوا منها عذرا لاشباع شهوتهم الشائنة . ويرى مفسر إيجيليوس أن لاوس أبا أوديب هو أول إغريق عارف هذه الفعلة الشنعاء وأن موته ومصائب قومه إنما كانت جزاء لجنايته . وأما هيبوقراطس فانه حرم بناتا على تلاميذه مغازلة الذكران ر . ملر ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها . وجرجوار في كتابه " الاستخدام " ص ٩ قد جمع في هذا الموضوع كل الأحداث التي تلفت النظر . كان هذا الذوق في القدم خاصا بالرجال الأحرار ممنوعا على العبيد . وقد نخر إيشين في خطابه ضد تيرك بأن به هذا الميل .

أضيف إلى ذلك إنما ما لهذا الموضوع الكريه أن أفلاطون في جمهوريته ك ٥ ص ٢٠٣ قد أباح للقاتلة ، جزاء عظيما لشجاعته ، تشق رقائهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم القانون أن يتقبلوا هذه المغازلات طوال مدة الحرب . ولكنه لا يظهر مع ذلك ، على رأى سقراط ، أن تذهب هذه المغازلات الى ما وراء الحب البسيط الطاهر مهما كانت حديثة . على أن لأفلاطون طائفة من الكلم تحرم قطعاً هذه الفاحشة ر . القوانين ك ٨ ص ١١٠ . وإكسينوفون (جمهورية إسبرته ب ٤) .

— فيما بعد . ر . ك ٤ ب ١٤ الفقرة الأخيرة .

§ ٧ - من أجل أن يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخيلوا طريقة تناقض جميع مبادئ الحكم وما هي إلا قسوة منكرة . يعزل الكوسموس غالبا بقرار من زملائهم أو بواسطة مواطنين يثورون عليهم . على أن للكوسموس حرية الاستقالة متى شاءوا . ولكن في هذا الصدد ينبغي الرجوع إلى القانون عوضا عن الهوى الشخصي ، ذلك بأن القانون ليس إلا قاعدة مكفولة التنفيذ . ولكن ما هو أيضا أشد ضررا بالدولة هو التعليق المطلق لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متاثلون فيما بينهم بإسقاط الكوسموس ليتخلصوا من الأحكام التي تهتدهم . وبفضل هذه الاضطرابات لم يكن لكريت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة إلا ظلها . يسودها البغي وحده . العصاة على الدوام يدعون الأمة وأصدقاءهم إلى حمل السلاح ويؤمرون عليهم رئيسا ويشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات .

§ ٨ - فبما ذا يختلف مثل هذا النظام الفاسد عن القضاء المؤقت على الدستور وحل الرابطة السياسية على الإطلاق ؟ إن دولة مضطربة على هذا النحو هي غنيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يغزوها . أكرر أن وضع كريت وحده هو الذي نجحها إلى الآن . فقد قام بعدها مقام القوانين التي في غيرها تهدر دم الأجانب . وهذا هو أيضا الذي أمسك الموالي على القيام بالواجب في حين أن العبيد يثورون في أكثر الأحيان . الكريتيون لم يسيطروا ألبتة سلطانهم في الخارج . وقد أظهرت الحرب الخارجية التي شبت عندهم حديثا ضعف نظمهم إظهاراً تاماً .

حسبنا ما قد قلنا على حكومة كريت .

§ ٨ - الحرب الخارجية . من دواعي الأسف أننا لا نعرف بالضبط إلى أية حرب يشير أرسطو في هذه الفترة . فلو عرفناها لعلينا الوقت الذي كتب فيه أرسطو كتاب السياسة ، مادامت تلك الحرب كانت حديثة حين كان يكتبه . إن هذا التحليل لجمهورية كريت هو أتم ما قد وصل إلينا من تاريخ القدماء .

الباب الثامن

بحث دستور قرطاجة . صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة . المشابهات بين دستور قرطاجة ودستور إسبرته . عيوب الدستور القرطاجي . المحاكم التي لها من السلطان أكثر مما ينبغي . التقدير العالي للثروة فيها . الجمع بين الوظائف . ليس الدستور القرطاجي من القسوة بحيث تستطيع الحكومة أن تحمل النازلة .

§ ١ — كان لقرطاجة أيضا فيما يظهر دستور حسن أوفى من دستور الدول الأخرى في كثير من النقط، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا . تلك الحكومات الثلاث لكريت وإسبرته وقرطاجة بينها مناسبات كبرى وهي أرقى بكثير من جميع الحكومات المعروفة . القرطاجيون على الخصوص لهم أنظمة فاضلة، والذي يثبت حكمة دستورهم هو أنه، على رغم ما خوّلت الأمة من نصيب في الحكم، لم ير البتة في قرطاجة تغير في الحكم ولم يكن بها لا ثورة ولا طاغية . وذلك شيء حقيق بلفت النظر .

§ ٢ — وسأذكر بعض المشابهات بين إسبرته وقرطاجة . فالموائد العامة للجمعيات السياسية تشبه الفيدتي للقدمونية ، فإن المائة والأربعة تقوم مقام الإيفور . غير أن القضاء القرطاجي أفضل في أن أعضائه عوضا عن أن يستلوا من الطبقات الخاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال . والملوك ومجلس الشيوخ

§ ٢ — للجمعيات السياسية . لا يعرف شيء عن هذه الجمعيات السياسية ويرى كلوج بحق أن الموائد العامة كانت غير ممكنة في مدينة عدتها سبعمائة ألف نفس كقرطاجة . ويرى تيليف أن هذه الموائد كانت من غير شك مادب يقيمها عظماء المواطنين لأشياعهم . — المائة والأربعة . يوصى كلوج وهيرن بالابتسائة والأربعة بالمائة الذين هم فوقهم والذين يتكلم عليهم أرسطو فيما بعد في الفقرة الرابعة . ويزعم كوتلنج ص ٨٥ ٤ أن الطاقنتين هما شيء واحد بعينه في الحكم . وأن أرسطو يقول مائة كما قال خمسة آلاف بدل خمسة آلاف وأربعين إذ يتكلم عن جند أفلاطون . وهذا أيضا محتمل .

تتقارب كثيرا في الدستورين، غير أن قرطاجة أشد تبصرا، فلا تطلب ملوكها في عائلة وحيدة. وإنما لا تتخذهم كذلك من جميع العائلات بلا استثناء، بل هي تكل الأمر إلى الانتخاب لا إلى السن لتجئ للسلطان بالأهلية والاستحقاق. إن الملوك وبيدهم من السلطة أوسعها، يكون الخطر منهم يئسا متى كانوا رجالا من غير أهل البصر. وقد أتوا فيما سبق بلقدهمونيا شرا كثيرا.

§ ٣ — إن صنوف الانحراف في المبادئ التي ذكرناها وانتقدناها غالبا هي عامة في جميع الحكومات التي درسناها إلى الآن. وإن دستور قرطاجة بجميع الدساتير التي قاعدتها أرستقراطية وجمهورية معا يميل تارة نحو الديماغوجية وتارة نحو الأوليغرشية. مثال ذلك الملوكة ومجلس الشيوخ عندما يجعان على رأى يستطيعان أن يظهرهما الشعب على بعض الأقضية ويستتران عن علمه البعض الآخر. ولا حق للشعب في أن يحكم في القضايا إلا في حال الخلاف. لكن متى رفعت القضية إلى الشعب يمكنه لا أن يطلب عرض أسباب القضية فحسب بل له أيضا أن يحكم فيها نهائيا. وكل مواطن يستطيع أن يتكلم في الموضوع للنقاش. وهذا امتياز كان يطلب بلا جدوى في الجمهوريات الأخرى. § ٤ — ومن الجهة الأخرى أن يترك للبنتارشى المكلفون بطائفة من الأشياء المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم في أن يعينوا أولى الولايات جميعا، وهي ولاية المائة، وأن يؤتوا مدة أطول من مدد جميع الوظائف ما دام أولو البنتارشى متى خرجوا من الحكم أو كانوا مجزؤ مرشحين له لا يزالون أيضا من القوة والنفوذ بمكان. وتلك أنظمة أوليغرشية. إنما هو من وجه آخر نظام أرستقراطي، نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة بالقرعة. وإذا أنا أجد هذا الميل بعينه في بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة الذين يحكون في كل نوع من الأقضية دون أن يكون لهم، كما في بلقدهمونيا، اختصاصات خاصة.

§ ٥ - إذا كانت حكومة قرطاجة تتحلل على الخصوص من الأرستقراطية إلى الأوليغرشية . فينبغي أن تكون علة ذلك في رأى يشبه أن يكون مقبولا فيها على العموم : أنهم مقتنعون فيها بأن الوظائف العامة يجب أن توكل لا إلى أناس ممتازين فحسب بل أيضا إلى أثرياء ، وأن مواطنا فقيرا لا يمكن أن يترك أعماله ويدير بصدق أعمال الدولة . فإذا كان حينئذ الاختيار بحسب الثروة هو مبدأ أوليغرشى ، والاختيار بحسب الأهلية هو مبدأ أرستقراطى ، لحكومة قرطاجة تؤلف صنفا ثالثا ما دام أنه يعنى فيها بهذين الشرطين معا ، خصوصا فى انتخاب الحكام الأعلين . وفى انتخاب الملوك والقواد .

§ ٦ - وإن هذه الاستحالة للمبدأ الأرستقراطى هى عيب ينبغى أن يسند إلى الشارع نفسه . فإن إحدى عناياته الأولى يجب أن تكون ، منذ الأصل ، بأن يكفل من الفراغ للمواطنين الأشد امتيازا، وأن يعمل على ألا يكون الفقراضا باعتبارهم ، سواء من حيث هم قضاة أو من حيث هم أفراد . ولكن إذا وجب الاعتراف بأن الثروة تستحق الالتفات بسبب الفراغ الذى تؤتية فليس بأقل خطرا أن تجعل قابلة للرشا الوظائف العليا كوظائف الملك والقائد . وإن قانونا من هذا القبيل يجعل المال أشرف من الكفاية ، ويشرب الجمهورية بتماهاحب الذهب .

§ ٧ - إن رأى أعظم الدولة بمثابة قاعدة للمواطنين الأخر الذين هم دائما على استعداد لاتباعهم ، وإذا فنى كل موطن لا يكون الاستحقاق فيه أشد احتراما مما عداه لا يمكن أن يوجد من دستور أرستقراطى متين حقا . من الطبعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يعتادون أن يعوضوا أنفسهم منها متى كانوا قد بلغوا السلطان بقوة المال ، ومن السخف أن يفترض أنه إذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب فى الإثراء فإن رجلا فاسد الخلق اشتري غالبا وظيفة لا يرغب فيه . الوظائف العامة يجب أن يولاها الأكثر كفاية ، غير أن الشارع إذا كان قد أهمل أن يحقق ثروة للمواطنين الممتازين فإنه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام .

§ ٨ — يمكن أن يوجه اللوم أيضا إلى الجمع بين الوظائف الذى يعتبر فى قرطاجة شرفا كبيرا . فإن الإنسان لا يستطيع أن يقوم حق القيام إلا بشيء واحد فى آن واحد . وإن واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف وألا يكلف فردا واحدا بعينه أن يعمل فى الموسيقى وفى الأحذية . حينما لا تكون الدولة ضيقة أشد مما ينبغي ، يكون من المطابق للبدء بالجمهورى والديمقراطى أن يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام . لأنه بهذا تحصل حينئذ ، كما قلنا ، هذه المنفعة المزدوجة : أنه كلما كانت إدارة الأعمال بعدد أكثر كانت أحسن إدارة وأسرع . يمكن التحقق من صدق هذا فى أعمال الحرب وفى أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة أو من سلطة . § ٩ — وإن قرطاجة تتقى أخطار حكومتها الأوليغرشية بأن تغنى على الدوام جزءا من الشعب الذى يبعث به إلى المدن المستعمرة . وتلك وسيلة لتطهير الدولة وتماسكها . ولكنها حينئذ لا تدين بسكيتها إلى المصادفة بل كان من حكمة الشارع أن يحققها لها . من أجل ذلك فى حالة النوازل إذا قامت كتلة الشعب بشورة على السلطان فإن القوانين لا تقدم أية وسيلة لتعيد الى الدولة السلام الداخلى .

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقا ، دستور إسبرته ، وكريت ، وقرطاجة .

§ ٩ — أن يحققها لها . قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجة وعلى الخصوص مؤلف هيرين أن أرسطو هو المؤلف الأورث فى الزمان القديم الذى بسط وصف حكومة قرطاجة . فان الحقد الرومانى كان أعمق من أن يكتفى بإبادة قرطاجة حتى أطلالها من على ظهر الأرض بل أتى أكثر من هذا إذ أبى على التاريخ أن يحتفظ إلا باندحارها بالهزيمة . وقد أطاعه التاريخ إلى حد أن البحث الملقى لم يوفق على صبره وحصافته إلى أن يسلبه إلا تنفا غامضة وناقصة . ويكاد لا يبق للأجيال التالية عن قرطاجة إلا ما أراد الفاتحون لهم أن يعلوه . وإننا لانعرف انتقاما ذهب إلى أبعد من هذه الحدود .

الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمقننين مختلفين — سولون . الروح الحقيقي لإصلاحاته — زالوكوس و خارنداس ، أونوماقريط فيلولاوس ، مقنن طيبة ، قانون خارنداس ضدّ شهود الزور ، دراكون ، فثاكوس ، أندروداماس — خاتمة البحث في الأعمال السالفة .

§ ١ — من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ما هو خير دستور بعض لم يمارسوا الأعمال العامة على أى وجه ولم يكونوا إلا مجرد مواطنين . وقد ذكرنا كل ما كان يستحق الالتفات من أعمالهم . وآخرون كانوا شارعين إما لبلادهم وإما لشعوب أجنبية ، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكاما . من بين هؤلاء بعضهم لم يضعوا إلا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضا ممالك . فلوقرغس وسولون مثلا قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات .

§ ٢ — لقد بحثت فيما مر دستور لقدمونيا . أما سولون فإنه شارح عظيم في نظر بعض الأشخاص الذين يسندون إليه أنه قضى على كل سلطان للأوليغرشية ، وأنهى استعباد الشعب ، وكون الديمقراطية الوطنية ، بتوازن صادق للأنظمة التي هي أوليغرشية في مجلس الشيوخ ، أرسستقراطية في انتخاب الحكام ، ديمقراطية في ترتيب المحاكم . غير أنه محقق فيما يظهر أن سولون قد احتفظ بمجلس الشيوخ ومبدأ الانتخاب للحكام على ما وجدها عليه . وأنه أنشأ فقط سلطة الأمة بأن فتح أبواب الوظائف القضائية لجميع الأهالى . § ٣ — وإنما هو على هذا الوجه عيب عليه أن قد قضى على سلطة مجلس الشيوخ وسلطة الحكام المستخين بأن جعل الهيئة المعينة بالقرعة هي السيدة العليا للدولة . فلما وضع هذا القانون أنتج تمليق الشعب كما يملق الطاغية أن تدار أعمال الدولة بالديمقراطية كما نراها في أيامنا هذه .

§ ١ — خير دستور . في عبارة النص : على ما هو الدستور .

§ ٢ — استعباد الشعب . قد يظهر من الصور المرسومة على الباب الملكي والتي كانت باقية في زمن يوزنياس (أيقا ٣ ص ١٨) أن الديمقراطية الآتينية كانت ترى نفسها مدينة ليسوس بقدر ما هي مدينة لسولون . وقد مات سولون في نحو السنة ٥٥٩ قبل الميلاد وسنه وقتئذ أربع وثمانون سنة .

وأما إفيالْت فإنه قد بتر اختصاصات المحكمة كما فعل أيضا فريقلس الذى ذهب إلى أن قزر راتبا للقضاة . وحذا حذوهما كل ديماغوجى ذهب بالديمقراطية إلى الحد الذى نراها عليه الآن . ولكن لا يظهر أن هذا كان هو القصد الأولى لسولون . وهذه التغييرات المتعاقبة أولى أن تكون عرضية بحتة .

§ ٤ — وعلى هذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحرى فى الحرب الميدية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال إلى ديماغوجيين مرتشين . غير أن سولون لم يكن آتى الشعب إلا قسطا لا مندوحة عنه للسلطان ، أغنى اختيار الحكام وحق جعلهم يؤدون حسابا . لأنه بدون هاتين السلطتين تكون الأمة إما مستعبدة وإما عاصية . غير أن كل الإدارات كان سولون قد أعطاها المواطنين الممتازين والأغنياء ، أولئك الذين يبلغ دخلهم خمسمائة ميدمنه ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الثالثة المؤلفة من الفرسان . أما الرابعة وهى فرقة المأجورين فلم يكن لها سبب إلى أية وظيفة عامة .

§ ٥ — وزالوكوس قدسّن قوانين للوكريين الإيزيفيريين ، وخارنداس القطنى لمدينته الأصلية ولجميع المستعمرات التى أسستها خاليسيس فى إيطاليا وفى صقلية . وإلى هذين الاسمين يضيف بعض المؤلفين اسم أونومكريت وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح . ومع أنه لوكرى فإنه قد تعلم فى كريت إذ ذهب إليها ليتعلم فن الفراسة . ويزيدون على ذلك أنه كان صديقا لطاليس الذى كان لوقرغس

§ ٣ — إفيالْت . ديماغوجى استصدر مرسوما ضد سلطات المحكمة فى السنة الأولى من الأوبل المتعم للثمانين ٤٦١ قبل الميلاد . وقد عمل أعداؤه على قتله . (ر . ديودور الصقلى ج ٢ ص ٥٩) .
 § ٤ — المؤلفة من الفرسان . يلاحظ هاهنا أن أرسطو وضع الفرسان فى الصف الثالث . ويضعهم المؤلفون الآخرون فى الصف الثانى . ر . بوخ . الاقتصاد السياسى للاتينيين ج ١ ص ٣٠٤ .
 § ٥ — زالوكوس . لا يعرف بالضبط فى أى زمان كان زالوكوس . ويقال عادة إنه كان فى القرن الثامن قبل الميلاد .

وزالوكوس تلميذين له ، كما كان خارنداس تلميذا لزالوكوس ، غير أنه لأجل تقديم كل هذه المعلومات يلزم أن يخلط في الأزمان تخليطا غريبا .

§ ٦ - كان فيلولاوس الكورنتى مقنن طيبة ، وكان من عائلة الباشيين ، وحين كان مجبوبة ديوكليس الظافر في الألعاب الأولمبية مضطرا إلى الفرار من وطنه ليتخلص من شهوته الآثمة لأمه هلسيون احتجب فيلولاوس في طيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما . ويرى الناس إلى هذه الساعة قبريهما على وضع بحيث إن من أحدهما ترى أرض كورنته التى لا يمكن أن ترى من القبر الآخر .

§ ٧ - وإذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولاوس هما اللذين أوصيا بما ذكر في وصيتهما : الأول كرها لنفيه كان لا يريد أن يتسلط من قبره النظر على سهل كورنته . والثانى على ضد ذلك كان يرغب فيه . تلك هى قصة إقامتهما في طيبة . من بين القوانين التى سنّها فيلولاوس لهذه المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد التى لا تزال تسمى فيها القوانين الأساسية . وإن ما يسند إليه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائما عدد الأنصباء ولو بالتوريث غير قابل للتغيير .

§ ٨ - وليس لخارنداس شىء خاص إلا قانونه ضدّ شهادات الزور ، نوع من الجريمة هو أول من اشتغل به ، ولكن قوانينه لمساها من ضبط وحسن بيان ترفعه على المقننين حتى في أيامنا . وإن مساواة الثروات هى المبدأ الذى اختص فالياس بتنميته . والمبادئ الخاصة بأفلاطون هى شيوعية النساء والأولاد والأموال والموائد العامة للنساء . ومن أعماله أيضا القانون الذى سنّه ضدّ السكر ، والقانون الذى يؤتى الرجال القنّع رياضة المآدب ، والقانون الذى يوجب في التربية العسكرية تمرين اليدين على السواء حتى لا تظل إحدهما غير ناعمة وتكون اليدان جميعا عاملتين على السواء .

§ ٦ - فيلولاوس . يضعه مللر في الأولب الثامن عشر أى سنة ٧٣٠ ق م .
— الباشيين . العائلة الملكية في كورنته وهى من نسل باشيس وكان منها رؤساء للدولة كل سنة في عدة عصور .

§ ٩ — ودراكون سن أيضا قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمة من قبل ، وليس بهذه القوانين شيء خاص ولا خالد إلا القسوة المتناهية وتغليظ العقوبات . وبيتاكوس سنّ قوانين لكنه لم ينشئ حكومة ، وله نص خاص به هو ذلك النص الذي يعاقب عقابا مضاعفا على الخطايا التي ترتكب أثناء السكر . ونظراً الى أن الجرائم أكثر وقوعاً في هذه الحالة منها في حالة الصحو فإنه للصالح العام قد أثر تغليظ العقوبة على الرأفة التي يستحقها رجل أخذ منه النبيذ . أندروداماس الريميومي ، شارع شاليسيس في تراقيا ، قد خلف قوانين على القتل وعلى البنات المنفردات بالميراث ، ولكنه ربما لا يمكن مع ذلك أن يذكر له أى نظام يسند إليه على وجه الخصوص .

تلك هي الاعتبارات التي أوحى إليها بمبحث الدساتير الموجودة والدساتير التي تخيلها بعض الكتاب .

§ ٩ — دراكون . الذي عدّل بعض قوانين سولون . — بيتاكوس . الميتاني أحد السبعة الحكما . وكان معاصراً لسولون .

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن — نظرية الحكومات والسيادة — فى الملكية

الباب الأول

الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الإقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة فى وظائف القاضى والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعاً للحكومات ، وينطبق على الخصوص على المواطن فى الديمقراطية : عدم كفاية الحدود العادية — فى ثبات الدولة أو تغيرها فى علاقاتها بالمواطنين — وحدة الأرض لا تكون وحدة الدولة — الدولة تتغير بتغير الدستور عينه .

§ ١ — حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعها الخاص فأولى المسائل هى العلم بماذا يعنى بالدولة . فى اللغة العامة ، هذه الكلمة شديدة الالتباس . فالفعل الفلانى يصدر من الدولة فى رأى البعض وهو فى رأى الآخرين ليس إلا فعل أقلية أوليغارشية أو طاغية . ومع ذلك فالرجل السياسى والمفكر إنما يقصدان فى أعمالهما إلى الدولة ليس غير . والحكومة ليست إلا نظاماً ما مفروضاً على جميع أعضاء الدولة . § ٢ — لكن الدولة بما هى ، ككل مجموع آخرتام ومؤلف من أجزاء كثيرة ، ليست إلا اجتماع عناصر ، فينبغى بالبداية أن يتساءل بادئ الأمر ما هو المواطن مادام المواطنون بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة . وعلى ذلك لنبحث أولاً من الذى يسمى مواطناً وماذا يعنى هذا الاسم ؟ فتلك مسألة مختلف فيها غالباً وهيئات أن يقع رأى فيها بالإجماع ، ففلان بما هو مواطن فى الديمقراطية ينقطع غالباً عن أن يكونه فى دولة أوليغارشية . § ٣ — ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لا يكونونهم إلا بسبب عرضى كهؤلاء الذين يعملون كذلك بمرسوم .

لا يكون المرء مواطناً محل الإقامة وحده ، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعبيد . كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المداعة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه . لأن هذا الحق يمكن أن يخول بمجرد معاهدة تجارية . فحل

الإقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين . وكل ما في الأمر أنه في بعض الدول يحدد تمتع القاطنين بهذا الحق فيفرض عليهم مثلا أن يختاروا كفيلا ، وهذا تضيق في الحق الذي يخولونه . § ٤ — والأولاد الذين لم يبلغوا سنّ القيد المدني ، والشيوخ الذين حذفت أسماءهم منه ، هم في وضع مشابه تقريبا : فإن هؤلاء وهؤلاء هم على التحقيق مواطنون ، ولكنه لا يمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهة الإطلاق ، وينبغي أن يضاف إلى أولئك أنهم مواطنون ناقصون وإلى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون . وليختر من شاء أى تعبير فلا أهمية للألفاظ ، بل إنه ليفهم بلا عناء ما هي فكرتي . وإن ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجزدا عن كل النقائص التي نهينا عليها آنفا . وما زالت الصعاب بأعينها وما يزال حل المسئلة هو هو في حق المواطنين الموصومين بالعار والمنفيين .

إن السيادة المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم . ومع ذلك فإن وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه مرتين أبدا ، أو محدودة تبعا لأى شكل آخر ، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضي وعضو الجمعية العمومية . § ٥ — ربما يجحد أن تلك إدارات حقيقية وأنها تخول بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بها ، لكنه قد يظهر لنا حزوا لا يخول سلطة ما أولئك الذين يملكون السيادة . على أنى لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية . بل هذا هو أيضا مسئلة ألفاظ . فإن اللغة ليس بها أبدا حد جامع للتعبير عن معنى القاضي وعضو الجمعية العمومية . وإني أتخذ لتعيين هذا المعنى لفظ ” الإدارة العامة ” فأسمى مواطنين كل أولئك الذين يتمتعون بها . وإن حد المواطن هذا أولى من سواء بالانطباق على أولئك الذين يوصفون عادة بهذا الوصف .

§ ٦ — ومع ذلك يلزم ألا يعزب عن النظر أن في كل نظم لأشياء تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أولا والآخر ثانيا وهلم جرا وألا يوجد

بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة في الطبيعة الأصلية لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة إلا بالواسطة . كذلك الدساتير تبين لنا متخالفة في أنواعها ، هذه في الصف الأخير ، وتلك في الصف الأول ، ما دام أنه لا بد من وضع الدساتير الباطلة والفسادة بعد تلك التي احتفظت بكل صفاتها . وسأقول فيما بعد ماذا أعنى بدستور فاسد . ومن ثم يتغير المواطن بالضرورة من دستور إلى آخر . فالمواطن كما قد حدّدناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية . § ٧ — هذا لا يعنى أنه لا يمكن أن يكونه أيضا في غيرها ، لكنه لا يكونه بالضرورة . من الدساتير ما لا يعترف بالشعب ، وعوضا عن الجمعية العمومية يكون مجلس الشيوخ ، ووظائف القضاة تسند إلى هيئات خاصات كما في لقد مونيا حيث الإيفور يتقاسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونيت يفصلون في قضايا القتل وحيث القضايا الأخرى يمكن أن تكون من اختصاص محاكم مختلفة ، وكما في قرطاجنة حيث بعض إدارات لها الميزة الخاصة بإصدار جميع الأحكام .

§ ٨ — ينبغي أن يكون حدّنا للمواطن معدّلا على هذا الوجه . في أى موضع آخر غير الديمقراطية لا يوجد الحق العام وغير المحدود في أن يكون المرء عضوا في الجمعية العمومية وفي أن يكون قاضيا . بل على نقيض ذلك تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق على بعضها أهلية المداولة في أعمال الدولة وأهلية القضاء ، وهذه الأهلية عنها يمكن أن تنطبق على جميع الأشياء أو يقتصر فيها على بعضها . حينئذ بدهى أن المواطن هو الفرد الذى يمكن أن يكون له في الجمعية العمومية وفي المحكمة صوت في المداولة أيا كان مع ذلك شكل الدولة التى هو عضو فيها . وأعنى وضعيا بالدولة لفيها من أناس من هذا القبيل يملك كل ما يلزم لسد حاجات المعيشة .

§ ٩ — [في اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة ، وأحد هذين الشرطين لا يكفى . قد يذهب بعضهم بالتحرّج إلى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك . غير أنه من هذا التعريف

الذى يظن به أنه بسيط بقدر ما هو جمهورى تنشأ صعوبة أخرى ، وهى أن يعلم هل كان الجلد الثالث أو الرابع مواطنا . من أجل ذلك كان غريغاس الليونتيومى مازجا الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطنى لاريسا كان يصنعهم صناع ليس عندهم إلا هذا المذسج ، فكانوا يصنعون أهل لاريسا كما يصنع الخراف قدرا . وعندنا المسئلة تكون من البساطة بمكان . إنهم كانوا مواطنين إذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة فى تعريفنا ، لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هى شرط لا يمكن عقلا أن يطلب من الساكنين الأول ، المؤسسين للمدينة .

§ ١٠ — وقد يكون مشكوكا فيه على وجه أقوم حق أولئك الذين لم يصيروا مواطنين إلا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطغاة من أثينا إذ أدخل فى القبائل زمرا من الأجانب والعييد المقيمين . فى حق هؤلاء المسئلة الحقبة هى أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو بالباطل . حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضا هل يكون المرء مواطنا حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوى الخطأ المبين . لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رقوا إلى الوظائف العامة بغير حق وفى أعيننا أنهم قضاة وإن كانوا قضاة بغير حق . فالمواطن عندنا هو فرد مخول سلطة ما ، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطنا كما قلنا . حتى المواطنون الذين جعلهم كذلك كلستين كانوا كذلك فى الواقع .

أما مسئلة العدل والظلم فإنها تتعلق بالمسئلة التى وضعناها بادئ الأمر . هل الفعل الفلانى صادر من الدولة أو ليس صادرا منها ؟ وهذا ما يحمل على الشك فى كثير من الحالات . وعلى هذا حينما تخلف الديمقراطية الأوليغرشية أو الطغيان

§ ٩ — غريغاس . من ليونتيوم سفسطائى مشهور معاصر لافريقلس ، وهو الذى اتخذ أفلاطون اسمه لمحاورة المشهورة .

§ ١٠ — كلستين . هو الذى رتب قبائل أثينا عشر قبائل بدلا من أربع فى نحو الأولب الثامن والستين أى سنة ٥٠٨ ق . م .

يظن كثير من الناس أنه يجب التنكر للعاهدات القائمة بحجة أنها لم تعقدها الدولة بل عقدها الطاغية . لا حاجة إلى ذكر كثير من الاستشهادات من هذا القبيل التي تستند كلها إلى هذا المبدأ أن الحكومة لم تكن إلا نوعا من البغي لانسب بينه وبين المنفعة العامة . § ١١ — إذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فعهودها هي أيضا عهود الدولة كعهود الأوليغرشية والبطغيان . والصعوبة الحقة ها هنا تنحصر في تعرف متى يمكن أن يقال إن الحكومة تبقى هي هي بعينها أو أنها تصير غير ما قد كانت . وإنه لبحث سطحي للمسئلة أن يقصر الاعتبار فيه على المحل أو على الأفراد ، لأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منعزل وأن يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء في مكان وأولئك في مكان آخر . فالمسئلة على هذا الوجه تصير من البساطة بمكان . وإن المدلولات المختلفة لكلمة مدينة تكفي بلا عناء لحل المسئلة . § ١٢ — لكن بماذا تعرف شخصية المدينة متى كان المحل يبقى على الدوام مشغولا بالسكان ؟ فليست الأسوار في الواقع هي التي ترتب هذه الوحدة . لأنه ربما يكون من الممكن في الواقع إحاطة بيلوبونيز كلها بسور . وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل في دائرتها أمة من أن تمثل مدينة . وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت في يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك . على أننا سنجد الفرصة في موطن آخر لعلاج هذه المسئلة علاجا نافعا . فإن سعة المدينة أمر لا ينبغي أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسائل نفسه : أخير للدولة أن تكون ذات مدينة واحدة أم عدة مدائن ؟ .

§ ١٣ — لنسلم بأن الموطن عينه لا يزال يسكنه الأفراد أنفسهم . ومن ثم يمكن ، ما دام جنس السكان باقيا بعينه ، أن يجزم بأن الدولة هي هي بعينها ، على رغم التداول المستمر في الوفيات والمواليد كما يسلم المرء بذاتية الأنهار والينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجري بلا انقطاع ، أم ينبغي أن يدعى أن الناس

فقط ييقون بذواتهم لكن الدولة تتغير ؟ والواقع أنه ما دامت الدولة نوعا من الاجتماع ، أى اجتماع أناسى خاضعين لدستور ما فإذا تغير هذا الدستور وتعذلت صورته فينتج ضرورة أن الدولة لا تبقى هى ما هى ، والشأن فى هذا كالشأن فى الجوقة التى تظهر على التبادل فى الملهاة وفى المأساة فهى متغيرة فى نظرنا مع أنها فى الغالب تتألف من الممثلين أنفسهم . § ١٤ — هذا التنبيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام آخر اعتبر متغيرا متى تغير نوع تأليفه . والشأن فى هذا كالشأن فى اللحن حيث الأصوات أنفسها تعطى تارة المذهب الدورى وتارة أخرى المذهب الفريجى . إذا كان هذا حقا فإنما يكون المرجع على الخصوص إلى الدستور للحكم على ذاتية الدولة . ومع ذلك قد يتفق أن تقبل تسمية مخالفة مع بقاء الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم ، كما يتفق أن تحتفظ بتسميتها الأولى برغم التغير التام للأفراد .

تلك هى مع ذلك مسألة أخرى ، أن يعلم هل يوافق ، بعد ثورة ، أن توفى الجهود المبذولة أو أن تنقض ؟

الباب الثاني

فضيلة المواطن لا تلبس تماما بفضيلة الفرد على حدة ، المواطن له دائماً رابطة بالدولة . فضيلة الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية تقيدها . هاتان الفضيلتان لا تلبسان حتى في الجمهورية الفاضلة . أنهما لا يجتمعان إلا في الحاكم الحقيق بالإمرة : الخصائص المختلفة التي تقتضيها الإمرة والطاعة ولو أن المواطن الطيب يجب أن يعرف على السواء أن يطيع وأن يأمر . الفضيلة الخاصة للإمرة إنما هي البصر .

§ ١ — مسألة تتبع تلك المسئلة الماضية هي تعرف هل هناك تماثل بين فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما تحتلفان إحداها عن الأخرى . لعلاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغي بديا أن نحدد في أنفسنا معنى فضيلة المواطن .

المواطن كالملاح هو عضو جماعة . ففي السفينة ، مع أن لكل خدمة مختلفة بأن يكون الواحد جدافا والآخر ربانا ، وهذا مساعدا وذاك مكلفا عملا آخر ، بين برغم هذه التسميات والوظائف التي ترتب بالمعنى الخاص فضيلة خاصة لكل منهم أنهم جميعا يشتركون مع ذلك في تحصيل غاية مشتركة وهي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسعى كل واحد منهم إليها على السواء .

§ ٢ — أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما . فعلى رغم اختلاف وظائفهم سلامة الجماعة هي عملهم المشترك . والجماعة هنا هي الدولة . فضيلة المواطن تتعلق إذًا بالدولة دون سواها . لكن نظرا إلى أن الدولة تكتسى صورا متعددة فيتبين أن فضيلة المواطن في كمالها لا يمكن أن تكون واحدة . فإن الفضيلة التي تجعل المرء خيرا هي على الضد واحدة ومطلقة . ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة أخرى غير فضيلة الفرد على حدة .

§ ٣ — يمكن أيضا أن تعالج هذه المسئلة من جهة نظر أخرى تتعلق بفحص الجمهورية الفاضلة . إذا كان من الممتنع في الواقع ألا تتألف أعضاء الدولة إلا من

أناس أخيار، وإذا كان كل واحد منهم مع ذلك يجب أن يقوم فيها بالوظائف التي توكل إليه خير قيام فذلك يقتضى حتماً فضيلة ما . ولما أنه ليس أقل امتناعاً أن يكون السكان أجمعون يعملون جميعاً على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بالألا يمكن أن يوجد تماثل بين الفضيلة السياسية وبين الفضيلة الخاصة . في الجمهورية الفاضلة الفضيلة المدنية يجب أن تعم الجميع ما دام أنها الركن الضروري لكمال المدينة ، لكنه ليس من الممكن أن يحوز الجميع فضيلة الرجل على حدة إلا متى سلم بأن المواطنين أجمعين في هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة أن يكونوا أخياراً . § ٤ — أكثر من هذا : الدولة تتألف من عناصر متباينة ، وكما أن الموجود الحي يتكوّن أصلاً من نفس ومن جسم ، وكما أن النفس تتألف من العقل ومن الغريزة ، وأن العائلة من الزوج والزوجة ، والملكية من السيد ومن العبد ، كذلك كل هذه العناصر توجد في الدولة تصحبها أيضاً عناصر أخرى ليست أقل تغايراً . وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة في الجوقات حيث عمل أحدهم رئيسياً والآخر تبعياً .

§ ٥ — فحق إذاً أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة على عمومها ليستا متماثلتين إطلاقاً .

إذاً من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن الطيب والرجل الطيب ؟ لقد قلته : إنما هو الحاكم الحقيق بالإمرة التي يقوم بها والذي هو فاضل وكيّس معاً . لأن الكياسة ليست أقل لزوماً من الفضيلة لرجل الدولة . من أجل ذلك قيل إنه ينبغي أن يؤتى الرجال المرشحون للسلطان تربية خاصة . وفي الواقع نحن نرى أبناء الملوك يتعلمون على الأخص العدالة والسياسة . حتى إن أوربيد نفسه حين يقول :

لا تلك المواهب الفارغة التي هي غير نافعة للدولة

يظهر أنه يعتقد أنه يمكن تعليم الإمرة . § ٦ — إذا كانت فضيلة الحاكم الطيب ماثلة لفضيلة الرجل الخير ، وإذا كان المرء لا يزال مواطنا حتى مع طاعته لرئيس فإن فضيلة المواطن على العموم لا يمكن أن تكون من ثم ماثلة على الإطلاق لفضيلة الرجل الخير . بل تكون فقط فضيلة مواطن ما ، ما دامت فضيلة المواطنين ليست البتة ماثلة لفضيلة الحاكم الذى يحكمهم . وتلك كانت بلا شك فكرة جازون حينما كان يقول : ” فليمت بؤسا إذا كان ينقطع عن أن يكون ملكا مادام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد “ .

§ ٧ — على أن هذا لا يمنع احترام الناس الى أعلى درجات الاحترام لتلك الملكة التى بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على سواء . فهذا الكمال المزدوج للإمرة والطاعة لتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن . لكن إذا كانت الإمرة يجب أن تكون حظ الرجل الخير وأن معرفة الطاعة ومعرفة الإمرة هما الملكتان الضروريتان للمواطن ففى الحق لا يمكن أن يقال إنهما تكونان خليقتين بالتساوى فى الثناء . ينبغى التسليم بهاتين النقطتين : بديا أن الإنسان الذى يطيع وذلك الذى يأمر لا ينبغى أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها . وثانيا أن المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام للطاعة تارة أخرى . وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعويين .

§ ٨ — هناك سلطة السيد وإنها كما قد قترنا ليست مضافة إلا إلى حاجات العيش اللاتى لا صارف عنها . إنها لا تقتضى أن يكون الإنسان المتسلط قادرا على أن يعمل هو بنفسه . بل هى تقتضى بالحرى أن يعرف أن يستخدم أولئك الذين يطيعونه : والباقي يتعلق بالعبد . وأعنى بالباقي القوة الضرورية للقيام بالخدمة

§ ٦ — جازون . هو بلا شك جازون الذى استشهد أرسطو بكنيته الحكيمه (الخطابة ك ٢ - ٨) وقد كان طاغية فىرس فى تساليا وقد قتل فى السنة الثالثة من الأولمب ١٠٢ أى ٣٧٥ قبل الميلاد فى الوقت الذى كان يضرر لإغريقا التى أضعفتها الحروب الداخلىة ذلك المشروع الذى نجح فولو بيوس المقدونى فى تنفيذه (ر . ديودور الصقل ك ١٥ ص ٣٧٥) .

المتزيلة كلها . وإن صنوف العبيد هي أيضا متعددة تعدد الصناعات المختلفة . ويمكن أن يجرى مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليه اسمهم يعيشون من عمل أيديهم . وينبغي أن يعدّ في العمال اليدويين كل عمال الصناعات الآلية . ومن أجل ذلك في بعض الدول أبعد العمال عن الوظائف العامة التي لم يتمكنوا من بلوغها إلا عند إفراطات الديمقراطية . § ٩ — لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا برجل الدولة ولا بالمواطن الطيب إلى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة ، إلا متى وسعهم أن يجدوا فيها نفعاً شخصياً . في الدولة ليس الأمر بعد بصدد سيد أو عبد فليس فيها إلا سلطة تنفذ على أشخاص أحرار متساوين بالمولد . وإذا فتلك هي السلطة السياسية التي يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل بأن يطيع هو نفسه بادئ الأمر كما أن المرء يتعلم إمرة كتيبة بأن يكون مجرّد فارس : ويتعلم أن يكون قائداً بأن ينفذ أوامر قائد ، وأن يقود سرية من الرجالة أو فرقة من الجند بأن يخدم جندياً في هذه أو في تلك . وإذا فعلى هذا المعنى يكون من الحق أن نؤيد أن المدرسة الوحيدة للحقة للإمارة هي الطاعة .

§ ١٠ — ليس أقل مدخلا في باب الحق أن أهلية الإمارة وأهلية الطاعة مختلفتان جدا وإن كان المواطن الطيب يجب أن يجمع في نفسه بين علم الطاعة والإمارة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق في معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التي تطبق على أناس أحرار . لأنهما يجب أن يعرفهما أيضا الرجل الخير . وإذا كانت حكمة الإمارة وعدالتها هما غير حكمة الطاعة وعدالتها ما دام المواطن لا يزال حرا حتى متى يطيع فإن فضائل المواطن ، حكمته مثلاً ، لا يمكن أن تكون على الدوام هي بأعيانها . إنهن يجب أن تتغير أنواعهن تبعاً لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر . وعلى هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماما عند المرأة عنهما عند الرجل . فإن رجلاً يُجْتَبَن إذا لم يكن لديه من الإقدام إلا مثل ما للمرأة . وإن امرأة لتعدّ ثرثرة إذا لم يكن لديها من التحفظ إلا بمقدار ما يجب أن يكون عليه الرجل الذي يعرف السلوك في الحياة ، وعلى هذا ففي العائلة ووظائف الرجل ووظائف

المرأة شذما تكون على طرفي التقابل باعتبار أن وأجب أحدهما الكسب وواجب الأخرى الحفظ . § ١١ — أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالإمرأة فهي التبصر، وأما سائر ما سواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطيعون وبين أولئك الذين يأمرهم . التبصر ليس البتة فضيلة الرعية ، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هي ثقة عادلة بالرئيس . والمواطن الذي يطيع هو كصانع الزمات ، والمواطن الذي يأمر كالقائد الذي يستخدم الآلة .

هذه المناقشة موضوعها إذاً هو أن نبين إلى أي حد تكون الفضيلة السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين ، وفي أي شيء تلتبس وفي أي تباعدان كلتاهما عن الأخرى .

الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وخاتمها . العال لا يمكن أن يكونوا مواطنين في دولة حسنة الدستور .
استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العال في الأرستقراطيات والأوليغرشيات . الضرورات التي ينبغي أن
تخضع لها الدول أحيانا — الحد الأخير للمواطن .

§ ١ — تبقى مسألة في أمر المواطن لا تزال للحل . ألا يكون المرء مواطنا حقيقة إلا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة ، أم أنه لا ينبغي أن يوضع الصانع في صف المواطنين ؟ إذا أعطى هذا الوصف حتى إلى الأفراد المبعدين عن السلطة العامة فمن ثم لا يكون للمواطن الفضيلة والخلق اللذان أضفناهما إليه ما دام يعد الصانع مواطنا . لكن إذا منع الصانع هذا الوصف فماذا يكون محلهم في المدينة ؟ إنهم ليسوا على التحقيق من طبقة الأجانب ولا من طبقة أولى محل الإقامة . في الحق يمكن أن يقال لا شيء من ذلك محل للاستغراب لأن العبيد أو العتقاء ليسوا كذلك من الطبقات التي ذكرناها آنفا .

§ ٢ — لكن من الحق أنه لا ينبغي أن يرفع إلى صف المواطنين كل الأفراد الذين هم مع ذلك تحتاج إليهم الدولة بالضرورة . فالأطفال ليسوا مواطنين كالرجال ، فهؤلاء مواطنون على وجه الإطلاق ، وأولئك يكونونهم بالرجاء ، لأنهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون ، وفي بعض الدول فيما مضى كان العال كلهم إما عبيدا وإما أجانب وفي أكثر الدول لا يزال الحال كذلك إلى اليوم . غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا في عداد المواطنين . فإذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن يعنى بها

§ ٢ — الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا . كل هذه النظرية التي يبين عليها الآن أنها باطلة إنما هي نتيجة المبادئ التي قررت فيما مر والتي موضوعها ضرورة توفير الفراغ للمواطنين . (ر. ك ٢ ب ٦ ف ٢) .
والآن طبقة العال التي تقابل طبقة الصانع عند الفيلسوف الإغريق كلها مبعدة بالفعل عن كل مشاركة في الوظائف العامة وفي الحقوق السياسية وإن يكن لها بالقانون جواز الوصول إليها .

لا كل رجال المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئا إلا أنهم أحرار ، لكن ينبغي أن يعنى بهم فقط أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا .

§ ٣ — فمن يعمل في الأشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ، ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير . ويكفى أقل التفات إلى هذه الأشياء لتكون المسئلة بيئة خير بيان متى وضعت على هذا الوضع . وفي الواقع بما أن الدساتير متخالفة فأنواع المواطنين تكون كذلك بالضرورة . وهذا حق على الخصوص في أمر المواطن من حيث هو رعية . وبالنتيجة في الدستور الفلاني العامل والأجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين . وفي دستور آخر لا يمكن أن يكوناه على أى وجه ، مثال ذلك الدولة التى نسميها أرستقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه الى الفضيلة والاعتبار . لأن تعلم الفضيلة لا يتفق وعيشة الصانع والعامل .

§ ٤ — وفي الأوليغرشيات الأجير لا يمكن أن يكون مواطنا لأن باب الوصول إلى مراكز الحكم ليس مفتوحا إلا لأولى النصاب العالى ، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكثر الصنائع يصلون إلى الثروة . وفي طيبة كان القانون يبعد عن كل وظيفة كل من لم يكن انقطع عن التجارة منذ أكثر من عشرين . وكل الحكومات على التقريب قد دعت الأجانب إلى صف المواطنين وفي بعض الديمقراطيات الحق السياسى يمكن أن يكتسب من جهة الأم . § ٥ — وعلى هذا النحو شرعت في أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح . غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هى التى حملت على سلوك هذه الطريقة ، وكل هذه القوانين ليس لها مصدر إلا القحط في الرجال . وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان يبعد أولا المواطنون المولودون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير . وأخيرا لا يقبل إلا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين .

§ ٥ — القحط في الرجال . يجب أن يذكر أن قلة الرجال هى التى قضت على الجمهوريات القديمة . وكان هذا بين الظهور في اسيرة على الخصوص ر . ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وإن دول العهد القديم لم يكن لديهم إلا واحدة من وسائل العيشة وهى الانغماس في الرق فاستحبوا الموت على الحياة . ولم يكن لإلغارة البرابرة هى التى أفضت الى هذه النتيجة الكبرى في الغرب .

§ ٦ - يتن إذا وجود أنواع مختلفة من المواطنين، وهذا الذى يكون مواطناً تماماً هو الذى له نصيب فى السلطات العامة . وإذ يقول هوميروس على لسان أخيل :
أو أعامل أنا معاملة الأجنبي

فذلك لأنه فى نظره أن المرء أجنبي فى المدينة حين لا يشارك بنصيب فى الوظائف العامة، وفى كل مكان حيث يعنى بستر هذه الفروق السياسية فذلك فقط إنما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم فى المدينة إلا محل إقامة .

وعلى ذلك فالمناقشة السابقة كلها قد أبانت كيف أن فضيلة الرجل الطيب وفضيلة المواطن الطيب تماثلان وكيف تختلفان، وقد وضنا أن فى الدولة الفلانية المواطن والرجل الفاضل ليسا إلا واحداً وأنهما فى الدولة الفلانية الأخرى يختلفان . وأخيراً إن الناس ليسوا مواطنين كلهم غير أن هذا الوصف يضاف فقط الى الرجل السياسى الذى هو سيد أو الذى يمكن أن يكون سيداً ، إما شخصياً وإما مع غيره، قادراً على الاشتغال بالمصالح العامة .

٧'

الباب الرابع

تقسيم الحكومات والدساتير — المعنى العام للدولة وغرضها : حب الانسان الغريزى للحياة وللجماعة : السلطة في الجماعة السياسية يجب دائما أن تكون لخير المحكومين . هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وهى خيرها والى حكومات للصالح الخاصة وتلك هى الحكومات الفاسدة نقيضات الأخرى .

§ ١ — متى تقررت هذه الأصول فأول مشكلة تليها هى هذه : هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير سياسية ؟ وإذا كانت عدة فما هو طبعها وعددها والفرق بينها؟ الدستور هو هذا الذى يعين فى الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التى لها السيادة، وسيادة الدولة إنما هى فى كل مكان للحكومة : والحكومة هى الدستور نفسه . نوضح هذا : مثلا فى الديمقراطيات السيادة للأمة وفى الأوليغرشيات على ضد ذلك إنما هى لأقلية مؤلفة من الأغنياء . ومن أجل ذلك يقال إن دساتير الديمقراطية والأوليغرشية مختلفة فى أصولها . ونطبق هذه التمايز على جميع الحكومات الأخرى .

§ ٢ — يلزم بديا أن نذكر هنا ما هو الغرض الذى نعينه للدولة ، وما هى ضروب الخلاف التى عرفناها للسلطات سواء ما ينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة . فى بداية هذا الكتاب قلنا إذ نتكلم على الإدارة المتزلية وعلى سلطة السيد إن الإنسان هو بطبعه كائن اجتماعى ، وأعنى بذلك أن الناس حتى من غير أية حاجة الى التعاون المتبادل ، ترغب رغبة لا تقهر فى عيشة الجماعة .

§ ٣ — وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة فى تحصيل حظه الفردى من السعادة التى ينبغى أن يلقاها . هذا هو على التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدة ، لكنهم يجمعون أيضا على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها، وإن حب الحياة هذا لهو بلا شك

أحد كمالات الإنسانية . يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لا يجد فيها شيئا أكثر من العيشة ، إلا أن يكون مبلغ الشرور التي تسببها يجعلها في الحق لا تطاق . فانظر في الواقع الى أى درك من البؤس يعانيه أكثر الناس بسبب مجرد حب الحياة ، وإن الطبيعة لتشبه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعا وحلاوة لا يمكن التعبير عنها .

§ ٤ — على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التي نريد أن نتكلم عليها هنا : وسنعالج منها في فرص شتى في مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . مع أن صالح السيد وصالح عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعين للسيد وللعبد المستوى الذي يشغلانه كلاهما فإن سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعها العرضي مصلحة العبد لأن العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد . § ٥ — سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التي سميها منزلية غايتها مصلحة الخاضعين لها أو على الأكثر مصلحة مشتركة بينهم وبين من يدير أمورهم . ومع أنها في ذاتها على الخصوص في مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن ، كما في كثير من الفنون الأخرى كالطب والألعاب الرياضية أن ترجع بوجه ثانوي إلى منفعة الذي يحكم . فعلم الألعاب الرياضية يمكن أن يختلط بالشبان الذين يمرهم كما أن الربان في السفينة هو دائما أحد ركبائها . غرض معلم الألعاب الرياضية كغرض الربان إنما هو خير الذين يلبان أمرهم . فإذا كان أحدهما أو الآخر يختلط بمرءوسيه فإنهما لا يأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة إلا عرضا ، أحدهما باعتباره ملاحا ليس غير والآخر تلميذا برغم كونه معلما . § ٦ — وفي السلطات العامة حينما تكون المساواة الكاملة للمواطنين هي القاعدة فلكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره . بديا وهذا شيء طبيعي محض أن

§ ٤ — مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي . معلوم أن مؤلفات أرسطو كانت تنقسم الى نوعين : الأول وهو أقل تعمقا موجه الى عامة الطلبة والآخر خاص بالطلبة الأشد تفوقا . وبين من هذه الفقرة أن كتاب السياسة هو من النوع الثاني من المؤلفات التي كانت تسمى أيضا مؤلفات فلسفية (ر. ك ٣ ب ٧ ف ١) .

الجميع يرون هذا التناوب شرعيا تماما ويقرون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصلوا في مصالحه، لكن فيما بعد قد توحى المزاي التي تؤتيها السلطة وإدارة المرافق العامة إلى جميع الرجال الرغبة في أن يبقوا في الوظيفة أبدا، ولو أن استمرار الإمرة كان مستطعا وحده بلا تخلف أن يشفى مرضا يصيبهم لما كانوا أحرص عليه منهم على الاحتفاظ بهذه الإمرة بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها .

§ ٧ - فبدىي إذا أن الدساتير كلها التي تقصد إلى المنفعة العامة هي صالحة لأنها تتورع في إقامة العدل . وكل الدساتير التي تقصد إلى المنفعة الشخصية للحاكين وهي فاسدة القواعد ليست إلا فسادا للدساتير الصالحة ، فإنها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن المدينة على ضد ذلك ليست إلا جماعة أناس أحرار .

بعد المبادئ التي وضعناها آنفا نستطيع أن نبحث في عدد الدساتير وطبعتها ونشغل بادئ الأمر بالدساتير الصالحة، ومتى تمت هذه فسوف تعرف بلا عناء الدساتير الفاسدة .

§ ٧ - فبدىي إذا . هذا المبدأ العظيم لا جدال فيه ، وإن أفلاطون قد بينه خير بيان . ونرى أرسلطوها هنا أمينا على تعاليم أسناده (ر . القوانين ك ٩ والجمهورية ك ٥) .

الباب الخامس

تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، أرستقراطية ، جمهورية — حكومات فاسدة : طغيان ، أوليغارشية ، ديماغوجية — الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند إلا إلى فروض لا إلى الواقع — الخلاف بين الأغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين — هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون إلا إلى جزء من الحق — الأصل المضبوط والأساسي للدينة وللإجتماع السياسى الذين يربطان على الخصوص إلى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا إلى العيشة المشتركة فحسب — الحل العام للنزاع بين الثروة والفقير .

§ ١ — بما أن الحكومة والدستور شيء واحد، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة، ينبغي على الإطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فردا واحدا وإما أقلية وإما المواطنين كافة . متى كان حكم الفرد أو الأقلية أو الأكثرية منصرفا إلى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة . وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الأقلية أم منفعة السواد فالدستور

§ ١ — فردا واحدا . أظن أنه من غير الممكن أن يكون للتقسيم العلمى للحكومات قاعدة أحق وأبين من هذه . ولم يعترف منسكيو إلا بالحدين الأولين واحد أو عدة ولم يقبل الحد الثالث .
ر . روح القوانين ك ا ب ٣ .

إن تقسيم الحكومات إلى ملوكية وأوليغارشية وديمقراطية ليس من عمل أرسطو . بل هو مبسوط في حوار أوتنيس والمتأمرين القرم بعد قتل المجوس . ر . هيرودوت ب ٨٠ وما بعده . وإن أفلاطون يقبل أيضا هذا التقسيم للحكومات . ر . الجمهورية ك ا ب ٢٨ من ترجمة كوزان ، والسياسى ص ٢٧٤ من ترجمته أيضا . ولكن لأرسطو الفضل بأنه هو أول من يربط هذا التقسيم المشهور في زمانه وأوضحه خير إيضاح . وعليه كان ترتيب كتاب السياسة . وقد اتخذ اسفينوزا ومنسكيو هذا النمط أولهما في كتابه اللاهوت السياسى والثاني في كتابه روح القوانين . وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذى سار عليه زمانا طويلا في الماضى ولن يغيره المستقبل . ر . ميكافلى في مقاله على ناشورات نيت ليف ك ا ب ١٢ و ر . روسو في عقد الاجتماع ك ب ٣ و ١٠ .

— منصرفا الى المنفعة العامة . ر . روسو في عقد الاجتماع ك ب ٢ و ٦ .

ينحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم : إما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقا وإما أنهم ، إذا كانوا هم ، ينبغي أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة .

§ ٢ — متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية . وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية ، بشرط ألا ترد إلى فرد واحد ، أرستقراطية ، وسميت كذلك إما لأن السلطة هي في أيدي الأخيار وإما لأن السلطة لا موضوع لها إلا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة . وأخيرا حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها إلا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى جمهورية . § ٣ — هذه الفروق في التسمية حقة تماما . فإن فضيلة عليا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية ، لكن الأكثرية لا يمكن أن تخص بفضيلة خاصة إلا الفضيلة الحربية التي تظهر على الخصوص في الجماهير : والدليل على ذلك أنه في حكومة الأكثرية الجزء الأقوى في الدولة هو الجزء الحربي ، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون .

§ ٤ — وصنوف الزيف لهذه الحكومات هي : الطغيان للملوكية والأوليغرشية لا أرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . فالطغيان ملوكية لا موضوع لها إلا

— رف عن غرضه . قد استسكت بالمحافظة على قوة النص الإغريقي . وقد ترجمت هذه العبارة بكلمة « فاسد » وهي أقل ضبطا وإن كانت صحيحة . وفي هذه النظرية التي تقسم الحكومات إلى نوعين حكومات للنفعة العامة وحكومات للنفعة الخاصة قد تقدم أفلاطون أرسطو بأن أثبت أن السلطان لا ينبغي أن يعمل إلا للنفعة الرعايا ر . ر . الجمهورية ك ١ ص ٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

§ ٤ — صنوف الزيف . رأى هيزميت في (Imperium ب ٧ ف ٣) أن هذه التسميات الثلاث لحكومات الزيف منشؤها البغض والاحتقار ولكنها لا تدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة . وهذا هو بالضبط ما عناه أرسطو إذ يعبر بكلمة “ الزيف ” . على أن هيزميت تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما إلا بالعرف . أما منتسكيو فقد هاب أن يفصل في المسألة فصلا بينا فأرق نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الخالد في أن يجعل حدا لا يقتره العلم بين الملوكية والاستبداد . وقد نبه فولتير في الملاحظة الرابعة من تفسيره إلى هذه الخيرة التي انتابت منتسكيو وزاد على ذلك بحسن ذوقه المؤلف : “ الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من الشبه ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر ” . ر . أيضا الملاحظة الحادية عشرة والثالثة والثلاثين لفولتير .

المنفعة الشخصية للملك . والأوليغرشية لا موضوع لها إلا المنفعة الخاصة للأغنياء .
والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات
تفكر في الصالح العام .

ينبغي أن نقف لحظات لنبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث لأن المسألة
فيها ما فيها من الصعوبات . فإذا نظر إلى الأمور فلسفياً ولم يرد الاقتصار على
ما هو الواقع وجب أياً كان النمط الذى يسار عليه ألا يغفل أى تفصيل وألا يهمل
بل لا بد من إيضاح التفاصيل كلها غاية إيضاح .

أما فولو بيوس الذى لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيما يظهر فانه يتخذ للحكومات تقسماً أقل إحكاماً :
”ملوكية وأرستقراطية وديمقراطية“ التى تقسّد إلى ”حكومة فرد وأوليغرشية وأوكلوكراطية“ (ر . ك ٦) .
و ر . أيضاً أفلاطون : الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦ — ١٢٨ .

— الديماغوجية . قد حصلت كلمة ”ديمقراطية“ بكلمة ديماغوجية فى كل موطن اتخذ فيه أرسطو
”ديمقراطية“ على المعنى السى . كما فعل ها هنا . إن كلمة ديمقراطية قد خلصت فى أيامنا هذه من كل
معنى شائن ولم تكن لتؤدى فكرة الفيلسوف هنا . وقد لاحظ أفلاطون بحث أن فى لغة العلم السياسى كلمة
”ديمقراطية“ كان لها إطلاقان ولم يكن محل تمييزها فى هذا المقام كما هو الشأن فى الحكومات الأخرى .
ر . السياسى ص ٤٢٨ و ٥٨٠ . وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يعبر دائماً بكلمة « الشعب » عن
الطبقة الأشد فقراً والأكثر عدداً فى هيئة المواطنين السياسية . فكلما وجدت كلمة « الشعب » فى هذه
الترجمة فإنما تدل لا على مجموع الأمة ولا على كثرتها التى تشمل أيضاً العبيد ، بل تدل فقط على الطبقة
الدنيا من الهيئة السياسية وهى التى كان لها القلب فى آتينا ولكن فى أكثر الجمهوريات الإغريقية لم تشغل
تلك الطبقة إلا مركزاً ثانوياً . ر . ما سبق ك ٢ ب ١ ف ٣ و ٤ وك ٣ ب ٣ ف ١ و ٢ . وفى السياسى
ص ٤٢٨ و ٥٣٠ من ترجمة كوزان . قد أثبت أفلاطون بالضبط هذه التقاسيم التى يقسمها هنا أرسطو...
وفى القوانين تكلم أفلاطون أيضاً على الثلاث الحكومات الرديئة التى يسميها بهذه الأسماء التى وضعها
أرسطو هنا . وفى القوانين ك ٨ ص ١٠٠ يصرح بأنها أقل من أن تكون حكومات بل هى ”أجزاء منظمة“ ،
. فى موطن آتري يعرف بأربع حكومات . ”الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦“ بل خمسة ”فى ص ١٢٧“ يضعها
كذلك على ترتيب استحقاقها الارستقراطية والديمقراطية والأوليغرشية والديمقراطية والطفليان . وعلى هذا
يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ عن أسناده هذه النظرية الأساسية . وأما ميكافلى فإن كمال الحكومة
عنده يخصص فى اجتماع هذه العناصر الثلاثة واتلافها الملوكى والارستقراطى والديمقراطى . وإن روما
على رأيه لم تؤت عظمها إلا بأنها منذ البداية قد ألقت بين هذه العناصر المختلفة . ر . مقالته على عاشورات
تيت ليف ك ١ ب ٢

§ ٥ — الطغيان ، كما قلت آنفا ، هو حكومة فرد يلى على وجه السيادة أمر الجماعة السياسية ، والأوليغرشية هي الولاية السياسية للأغنياء ، والديماغوجية على ضد ذلك ولاية الفقراء من دون الأغنياء . هناك اعتراض أول على التعريف نفسه . إذا كانت الأكثرية صاحبة الولاية على الدولة هي مؤلفة من أغنياء وكانت حكومة الأكثرية تسمى الديماغوجية ، وعلى وجه التقابل إذا كان بالمصادفة الفقراء وهم الأقلية بالنسبة إلى الأغنياء هم مع ذلك بتفوقهم في القوة أولى بالولاية في الدولة ، وإذا كانت حكومة الأقلية ينبغي أن تسمى الأوليغرشية ، فإن التعاريف التي وفيهاها آنفا تصير غير مضبوطة . § ٦ — لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة حتى بأن يجمع بين معاني الغنى والأقلية ومعاني الفقر والأكثرية وبأن يختص باسم الأوليغرشية الحكومة التي فيها الأغنياء بأقليتهم يشغلون الوظائف وباسم الديماغوجية الدولة التي فيها الفقراء بأكثريتهم هم ولاية الأمر . لأنه كيف ترتب صورتنا الدستور اللتان افترضناهما آنفا : إحداهما حيث الأغنياء يكونون الأكثرية والأخرى حيث الفقراء يكونون الأقلية وهؤلاء وهؤلاء الدولة ؟ إذا لم يكن مع ذلك قد أفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية . § ٧ — غير أن العقل يهدي قدر الكفاية إلى أن ولاية الأقلية وولاية الأكثرية هما شيئان عرضيان محضاً ، هذه في الأوليغرشيات وتلك في الديمقراطيات . ذلك بأن الأغنياء يؤلفون الأقلية في كل مكان كما أن الفقراء يؤلفون الأكثرية في كل مكان . وعلى ذلك فالفرق المبينة فيما سبق ليس لها في الحق وجود البتة . وإن ما يميز تميزاً أصلياً الديمقراطية من الأوليغرشية إنما هو الفقر والغنى . وفي كل مكان حينما تكون السلطة للأغنياء أكثرية كانوا أو أقلية فتلك هي الأوليغرشية وفي كل مكان حيث تكون للفقراء تلك هي الديماغوجية . لكنني أكرر أنه ليس أقل مدخلا في باب الحق أن الأغنياء على العموم هم أقلية والفقراء كذلك هم أكثرية . فإن الثراء ليس إلا لبعض الأفراد ولكن الحرية هي للجميع . وتلك هي بالجملة أسباب الشقاق السياسي بين الأغنياء وبين الفقراء .

§ ٨ — لننظر بادئ الأمر ما هي من الجهتين الحدود التي تعين للأوليغرشية وللديماغوجية وهذا الذي يسمى الحق في إحداها وفي الأخرى . إن الفريقيين يقتضيان على السواء حقاً ما هو واقعيّ لزماً . لكن في الواقع عدالتهما لا تمتشى إلا إلى نقطة ما . فليس ما يقرره هؤلاء أو هؤلاء هو ذلك الحق المطلق . وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق عام ولا شك في أنها كذلك لا في حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط . والأمور كذلك في عدم المساواة : إنه على التحقيق حق لا بالقياس إلى الجميع ولكن في حق أفراد غير متساوين فيما بينهم . فإذا صرف النظر عن الأفراد فيه شك المرء أن يحكم حكماً ضالاً . ذلك بأن القضية هم قضية وخصوصاً معاً . وعادة يكون المرء قاضى سوء في قضيته الخاصة . § ٩ — بما أن الحق المقصود على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضاً على الأشياء كما هو على الأشخاص كما قلت ذلك في علم الأخلاق فإنه يمكن الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها للشيء ، لكن لا يمكن البتة الموافقة عليها في حق الأشخاص الذين بهم تتعلق هذه المساواة . وأكرر أن مرجع ذلك إلى أن المرء يسيء الحكم متى كان له فائدة منه . لأن هؤلاء وأولئك يعبرون عن جزء معين من الحق وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق . فمن ناحية هؤلاء بما هم أعلون في نقطة أى في الثروة مثلاً يحسبون أنفسهم أعلين في كل شيء . ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون في نقطة أى في الحرية مثلاً يحسبون أنفسهم متساوين على الإطلاق . وينسى الفريقيان أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسي .

§ ١٠ — إذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف في الواقع إلا لغرض الثروات . فإن نصيب الشركاء فيها يكون في الدولة على النسبة المستقيمة لمليكاتهم ، وإن أنصار الأوليغرشية يكونون حينئذ على حق مبين . لأنه لن يكون عادلاً أن الشريك الذي لم يؤد في الشركة إلا سهماً من مائة يكون نصيبه مثل نصيب الذي يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول مساهمة أو على المكاسب اللاحقة .

§ ١١ — غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها وحسب بل سعادتهم وفضيلتهم . وإلا لأمكن أن تنشأ بين أرقاء أو بين كائنات آخر غير الناس ممن لا يبلغون مع ذلك تأليفها البتة بما أنهم غير أهل للسعادة والاختيار الحر . الجماعة السياسية ليس البتة موضوعها الوحيد معاهدة هجومية ودفاعية بين الأفراد ولا علاقاتهم التعاونية ، ولا الخدم التي يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حينئذ أن يعتبر التيرونيون والقرطاجيون وكل الشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواطنين في دولة واحدة بعينها بسبب اتفاقاتهم على الصادات وعلى الأمن الفردي وعلى أحوال الحرب المشتركة ، على أن لكل منهم حكما مستقلين دون أن يكون لهم وال عام لجميع هذه العلاقات لا يعينهم من أمر أخلاق محالفيهم شيئا أيا كان مبلغ من تشملهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق ، لا يرون إلا أن يبقى بعضهم بعضا أى خسارة لفريق أو لآخر . لكن لما كان على الخصوص أمر الفضيلة والفساد السياسيين هو الذى يهم أولئك الذين ينظرون فى القوانين الصالحة كان من البين أن الفضيلة يجب أن تكون فى المحل الأول من عناية الدولة التى تستأهل بحق هذا الاسم والى ليست دولة بالاسم فحسب ، وإلا لكان الاجتماع السياسى كمخالفة عسكرية لشعوب متباعدة لا تكاد تميز فيها وحدة المكان ، والقانون من ثم يكون اتفاقا مجردا وكما قال ليكوفرون السفسطائى : ” إنه ليس إلا كفالة للحقوق الفردية دون أن يكون له أى سلطان على أخلاق المواطنين وعدالتهم الشخصية “ .

§ ١٢ — ودليل ذلك هين . أن يجمع فى الذهن بين هذه الأوطان المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورنته فلا ينتج على التحقيق البتة من هذا النطاق الفسح مدينة وحيدة حتى بفرض أن أولئك الذين تحويهم قد عقدوا بينهم عقود الأنكحة تلك

§ ١١ — ليكوفرون . ورد هذا الاسم فى كتاب الخطابة ك ٣ ب ٣ و ١١ ولا ينبغي أن يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسمى بهذا الاسم الذى هو متأخر عن الأول بنحو نصف قرن .

§ ١٢ — ميجار وكورنته . تقع ميجار على مائتين وعشر غلوات أو ثمانية فراعخ من كورنته .

الروابط التي تعتبر روابط أساسية للجماعة المدنية . أو ليفرض أيضا أناس منعزل بعضهم عن بعض ومع ذلك هم متقاربون ليحتفظوا بروابط بينهم ، ويفترض أن لهم قوانين عامة على العدل المتبادل الذي تجب مراعاته في علاقات التجارة بما أن بعضهم نجارون والآخريين زارعون وسكافون الخ وعددهم عشرة آلاف مثلا . فإذا كانت علاقاتهم لا تذهب إلى أبعد من المعاوضات اليومية والمخالفة في حالة الحرب فذلك لا يبلغ أيضا أن يكون مدينة البتة . § ١٣ — ولماذا ؟ ها هنا مع ذلك لا يقال إن روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثاقة . ذلك لأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لا يرى أحد الدولة إلا في بيته الخاص حيث الاجتماع ليس إلا حلقة على العسف فلا مدينة البتة لأنه إذا ألقى النظر إليها عن كسب فعلاقات الاجتماع ليست إلا علاقات أفراد منعزلين . حينئذ يكون من البين أن المدينة لا تنحصر في الاشتراك في محل الإقامة ولا في كفالة الحقوق الفردية ولا في علاقات التجارة والمعاوضة . إن هذه الشروط الأولية لا مندوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لا تزال غير موجودة . المدينة هي اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفي نفسها بنفسها .

§ ١٤ — على أنه لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة بدون الاشتراك في محل الإقامة وبدون مساعدة المصاهرات . وهذا هو الذي ولد في الدول روابط العائلة و بطون القبائل والقرايين العامة والأعياد التي تجمع بين المواطنين . إن ينبوع هذه النظم إنما هو الرعاية وهو إحساس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة في ظل الاشتراك العام . فغاية الدولة إنما هي سعادة المواطنين وكل هذه النظم لا ترمى إلا إلى تحقيقها . فالدولة ليست إلا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغي أن تجد كل ضروب النمو وكل تيسير للعيشة ، أكرر أني أعني عيشة فاضلة ورغدة . على هذا فالاجتماع السياسي إذاً موضوعه حقا هو فضيلة الأفراد وسعادتهم لا مجرد العيشة المشتركة فقط . § ١٥ — أولئك الذين يؤتون التأسيس العام للجمع أكثر

ما يكون ، أولئك لهم في الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يساوونهم أو يزيدون عليهم في الحرية أو في المولد هم مع ذلك أقل منهم في الفضيلة السياسية . أعني نصيبا أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالا ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية .

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الأغنياء والفقراء بآرائهم المتضادة في أمر السلطة لم يبلغوا هؤلاء وهؤلاء إلا جزءا من الحق ومن العدل . <

الباب السادس

في السيادة . حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالمة غاية الظلم . المطالب المتكافئة والظالمة للسواد ولا أقلية . أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعديد الأشياء التي يمكن أن تنطبق عليها : دفع هذه الأدلة وردة على هذه الدفع . السيادة يجب أن تخص بها على قدر الإمكان القوانين المبنية على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور .

§ ١ — تلك نظرية صعبة أن يعلم إلى من تسند السيادة في الدولة . ذلك إنما يكون إما إلى السواد وإما إلى الأغنياء وإما إلى الأخيار وإما إلى فرد واحد أسمى بمؤهلاته ، وإما إلى طاغية . وإن الحيرة لتشبه أن تكون متساوية من كل جانب . إذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية إلى أن يتقاسموا أموال الأغنياء فلن يكون ذلك ظلما ما دام السيد بماله من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلما . فإذا يكون إذا الظلم الصارخ ؟ لكن إذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية فتقسمت من جديد أموال الأقلية فبديهي أن تتدهور الدولة . ومع ذلك لا تسقط الفضيلة البتة صاحبها ، ولم يكن العدل البتة سما للدولة . ذلك القانون المزعوم لا يمكن إذا أن يكون على التحقيق إلا ظلما صارخا .

§ ٢ — على المبدأ عينه كل ما يكون قد فعله الطاغية يكون بالضرورة عدلا . هو يستخدم القوة لأنه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضد الأغنياء . هل السلطان يختص به الأقلية بحكم القانون أي الأغنياء ؟ لكنهم إذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أي إذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلا ؟ وإذا يكون أمر الآخرين كذلك سواء بسواء . على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر إلا جرائم ومظالم .

§ ٣ — هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنون المتنازون ؟ وحينئذ فذلك إسقاط لجميع الطبقات الأخرى المبعدة عن الوظائف العامة . ذلك بأن الوظائف العامة هي تشاريف حققة ، واستدامة السلطان في أيدي

بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعا . أياكون خيرا من ذلك أن يؤتى السلطان فرد واحد أى رجل أعلى ؟ لكن فى هذا غلو فى مبدأ الأوليغرشية ؛ وإبعاد لأكثرية أكبر أيضا عن مراكز الحكم . يمكن أن يضاف الى هذا أنه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محل لآلاف الشهوات التى تضطرب فى كل نفس إنسانية . أفيقال إن القانون هو إذا السيد ؟ أم يقال إن اجتناب كل العقوبات يكون بالأوليغرشية أو الديمقراطية ؟ كلا إن المحذورات أعيانها التى أنبأها أنفا ما زالت باقية .

§ ٤ — غير أننا فى موضع آخر سنعود إلى هذه الموضوعات المختلفة .

إسناد السيادة الى الجمهور بدل أن تسند الى الرجال الممتازين الذين هم على الدوام أقلية يشبه أن يكون حلا للمسئلة عادلا وحقا ، ولو أنه لا يذلل كذلك هذه الصعوبات . يجوز فى الحق أن يقبل أن الأكثرية التى كل عضو منها على حدة ليس رجلا نابها هى مع ذلك فوق الرجال المتفوقين ، إن لم يكن فرديا ، فعلى الأقل فى المجموع ، كما أن مائدة تؤدب بنفقات مشتركة أنخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد . فى هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة ، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال إنهم يكونون رجلا واحدا له أيد وأرجل وحواس لا عدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك . وحينئذ فالعامة تحكم أحكاما ممتعة على تواليف الموسيقى والشعر . هذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكم على مجموع التأليف . § ٥ — الرجل الممتاز مأخوذا فردا يختلف عن السواد كما يقال إن الجمال يختلف عن القبح ، وكما أن لوح الرسم الفنى يختلف عن الحقيقة بأنه يجمع فى جسم واحد قسما جميلة مبعثرة هنا وهناك : وهذا لا يمنع أنه بتحليل الأشياء لا يستطيع إيجاد

§ ٤ — فى موضع آخر سنعود ر . من هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ — كل عضو فيها على حدة . عرض هنا أرسطو لحقوق الأكثرية على مقتضى العقل كما ينبغي أن يصنع ديمقراطى فى أيامنا هذه . أما منسكيو فانه يرى الأمة بأسرها لا تستطيع أن تتخذ قرارات حاسمة . ولكانت موصوفة بحسن التمييز . وهذا هو الذى جعله يؤثر الحكومة النيابية ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ وك ١١ ب ٦ .

ما هو أحسن أيضا من اللوح الفنى وأن فلانا يمكن أن تكون عيناه أجمل وفلانا الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم . لا أجزم أن يكون ذاك، فى كل لفيف من الناس، أى فى كل اجتماع كبير، هو الفرق الثابت بين الأكثرية وبين عدد قليل من الرجال الممتازين، وفى الحق يمكن أن يقال بالأولى دون خوف الخطأ إنه فى أكثر من حالة يكون فرق من هذا القبيل ممتنعا . لأنه حينئذ يمكن أن تنسحب المقارنة حتى على الحيوانات . وإنى لأتساءل فى أى شىء يختلف بعض الناس عن الحيوانات؟ لكن هذه الدعوى إذا قصرنا على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تماما .

§ ٦ — هذه الاعتبارات تجيب عن مسئلتنا الأولى عن السيد وعن هذه المسئلة التى هى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا . على أى الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كلكة المواطنين ؟ أعنى بكلكة المواطنين أولى الثروة والأهلية العادية . من الخطر أن يوكل اليهم الولايات المهمة : لأنهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظلمون فى بعض الأحوال ويخطئون فى بعض آخر . وإقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمن : فإن دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرومون كل امتياز عام تشمل حتما فى داخلها أعداء بهذا القدر . غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى فى الأمور العامة وحق الحكم فى القضايا . § ٧ — من أجل ذلك خوّلهم سولون وبعض الشارعين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعهم الوظائف الفردية . إنهم حينما يجتمعون فكذلك تحس الأشياء دائما بذكاء كاف، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة ، كما أن الأغذية غير المختارة متى أضيفت إلى الأغذية المختارة أعطت بمنزجها كمية من التغذية أقوى وأجدى . غير أن الأفراد على حدتهم ليسوا أقل قصورا عن أهلية الحكم .

§ ٨ — يمكن أن يدفع هذا المبدأ السياسى بدفع أول ويتساءل : متى كان الأمر بصدد الحكم على قيمة علاج طبي ألا ينبغى استدعاء ذلك الذى يكون عند

§ ٧ — المراقبة : يرى فى الاقتصاد السياسى للاتينيين لبوخ ك ٢ ب ٨ وما بعده مقدار اهتمام الأتنيين بمراقبة الحسابات وفحص المصروفات العامة . ر ٠ من سفر السياسة هذا ك ٧ ب ٥ .

الحاجة قادرا على شفاء المريض من الألم الذى يعانيه حالا . أعنى الطبيب . وأضيف الى هذا أن ذلك التدليل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأخرى على جميع الأحوال التى تشغل التجربة فيها المقام الأول . فإذا كان الطبيب إذا قضائه الطبيعون هم الأطباء فيكون الأمر كذلك فى كل شيء آخر . يعنى بالطبيب هذا الذى ينفذ الوصفة وهذا الذى يأمر بها والرجل الذى قد تعلم العلم . كل الفنون يمكن أن يقال إن لها كما للطب أقساما مشابهة . وإن حق الحكم ليسند الى العلم النظرى كما يسند إلى المعرفة العملية .

§ ٩ - انتخاب الحكام الموكل أمره الى الجمهور يمكن أن يطعن فيه بهذه الطريقة فإن هؤلاء الذين يعلمون علم شيء هم وحدهم على بينة من أن يحسنوا الانتخاب . فإن المهندس هو الذى يختار المهندسين والملاح الملاحين لأنه إذا كان فى بعض الأشياء وفى بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من غير أن يتعلم فإنه حتما لا يعمل أحسن من الرجال المختصين . وعلى هذا فللسبب عينه لا ينبغي أن يترك الى الجمهور حق اختيار الحكام ولاحق محاسبتهم على عملهم . § ١٠ - لكن ربما يكون هذا الدفع عدلا للأسباب التى بينها فيما سبق إلا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط . إن الجمهور فرادى لا يحسنون الحكم كما يحسنه العلماء ، وأوافق على هذا ، لكنهم ويجمعهم إما أن يفوقهم أو أن يساوؤهم . لأسباب شتى ليس الفنان هو القاضى الأفضل ولا الأوحده فى كل الأحوال التى فيها يمكن امرء أن يتذوق نتاج الفنان دون العلم بفنه . وإن بيتا مثلا ، يمكن أن يقدره ذلك الذى قد بناه ، ولكن يقدره خيرا من ذلك هذا الذى يسكنه وهذا هو رئيس العائلة .

§ ١٠ - أن يفوقهم : يرى ميكافلى رأى أرسطو تماما من حيث الأهلية السياسية لكثرة فى انتخاب الحكام . ر . مقاله على تيت ليف ك ٣ ب ٣٤ ويشاطرها منسكبو هذا رأى . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ . — بيتا مثلا . يرى فى جمهورية أفلاطون ك ١٠ ص ٢٥٠ من ترجمة كوزان معان تطابق هذه تمام المطابقة .

كذلك مدير دفة السفينة يحسن معرفة الدفاف أكثر من النجار . وإن الطاعم لا الطاهي هو الذى يقدر قيمة الوليمة .

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الأول .

§ ١١ — وهالك دفعا ثانيا يرتبط به . سيقال إن السبب ضعيف لمنح الجمهور غير ذى الأهلية سلطة أوسع مما للمواطنين الممتازين . لاشئ أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذى يؤتيه كثير من الدول ، كما قد قلت ، الطبقات الدنيا فتنفذه على وجه السيادة فى الجمعية العمومية . إن هذه الجمعية ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنين من كل سن ، وفى الوقت عينه يقتضى لوظائف الخازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جدا .

§ ١٢ — ليس ردّ هذا الدفع الثانى بأصعب هاهنا من السابق . وربما كانت الأمور لاتزال على ما هى عليه . فليس الفرد سواء أكان قاضيا أم شيخا أم عضوا فى الجمعية العمومية هو الذى له الحكم المبرم . إنما هى المحكمة ، إنما هو مجلس الشيوخ ، إنما هو الشعب إذ الفرد ليس إلا جزءا ضئيلا فى اختصاصه الثلاثى بوصف أنه شيخ وقاض وعضو فى الجمعية العمومية . فمن جهة النظر هذه يكون من العدل أن يكون للجمهور نصيب أوسع من السلطان لأنه هو الذى يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة . وإن النصاب الذى تملكه هذه الكتلة بأسرها يفوق النصاب الذى يملكه الأفراد الأقلون الذين يشغلون الوظائف الكبيرة .

§ ١٣ — على أنى لن أذهب إلى أبعد من ذلك فى هذا الموضوع . أما فى المسئلة الأولى التى وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البيّنة التى تنتج من مناقشتنا هى أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل ، وأن ولى الأمر واحدا كان

§ ١٣ — المؤسسة على العقل . أو بعبارة أخرى سلطان العقل . يقول أفلاطون الذى أخذ منه أرسطو بعض هذه النظريات خلاف ذلك ويؤثر سلطان الرئيس المستنير على سلطان القانون . ر . الديامى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان .

أو متعددا لا ينبغي أن يكون سيدا إلا حيث لا يوجد نص في القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات في اللوائح العامة . لم نقل بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فتبقى مسئلتنا الأولى كلها معلقة . وحسبي أن أقول إن القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون طيبة أو خبيثة ، عادلة أو ظالمة على حسب ما تكون تلك الحكومات . وبديهي أن القوانين يجب أن يكون مرجعها الى الحكومة . ومتى سلم بهذا لا يكون أقل بداهة أن القوانين تكون بالضرورة صالحة في الحكومات الصالحة وسيئة في الحكومات الفاسدة .

الباب السابع

لأجل أن يعرف إلى من تسند السيادة لا يمكن الاعتماد إلا على المزايا السياسية حقا لا على مزايا أيا كانت كالنبالة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة . عدم كفاية المزايم المانعة . المساواة هي على العموم الغرض الذي يُجب على الشارع أن ينويه للتوفيق بين تلك المزايم .

§ ١ — العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خير ما . وأول الخيرات يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم إنما هو السياسة . فالخير في السياسة إنما هو العدل ، وبعبارة أخرى المنفعة العامة . يرى على وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وها هنا الرأي العام موافق إلى حد ما للبداي الفلسفية التي بها وضعنا علم الأخلاق . ثم إن الاتفاق واقع على طبيعة العدل وعلى الأفراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أي نطبق المساواة وعلى أي نطبق عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هي التي تكون الفلسفة السياسية .

§ ٢ — ربما يقال إنه لا ينبغي أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تفوق الرجال في كل نوع من أنواع الأهلية حتى لو لم يكن بينهم أي فرق فيما وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه . وأن الحقوق والاعتبار يجب أن تختلف متى اختلفت الأفراد . لكن إذا كان هذا المبدأ حقا فحتى حسن الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى أيا كانت يمكن إذا أن تعطى حق الأفضلية للسلطة السياسية . أليس الضلال هنا واضحاً ؟ فأي قياس اتخذ من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى يثبت ذلك قدر الكفاية . فإذا وزعت زمارات على فنانين متساوين بينهم من حيث إنهم مشغولون بفن واحد فلن يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولدا ما دام أن شرفهم لا يجعلهم أحق زمرا بالزمارة . لكنه ينبغي أن تعطى الآلة الأكل للفنان الذي يعرف أن يستخدمها على أكمل وجه .

§ ٣ — إذا كان هذا التدليل لا يزال غيرين فليذهب به الى أبعد من ذلك . أن يكون رجل ممتاز جدا في فن الزمر أقل امتيازاً من ذلك بالمولد أو بالحسن — ومع

أن هذين الامتيازين مأخوذين على حدتهما أفضل بكثير، إن شئت، من حذق فنان، وأن منافسيه من جهة هاتين المزييتين : النبل والجمال، يفضلونه أكثر من فضله عليهم باعتباره فنانا — فإني أقتر أنه ما زال أحق بأن يعطى الآلة الممتازة، وإلا للزم أن يكون العزف بالموسيقى يستفيد كثيرا من علو النسب والخطوة، غير أن هذه المزاي لا يمكن أن تفيده أية فائدة .

§ ٤ — بمتابعة هذا التدليل الكاذب يجوز أن تدخل مزية كيفما انفق في أن توازن بأخرى : فمن أجل أن قامه الرجل الفلاني تزيد بسطة على قامه فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هي أن القامة يمكن أن توازن بالثروة وبالحرية . فإذا وضعت القامة على العموم فوق الفضيلة بكثير من أجل أن الواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيلته، جاز من ثم أن توضع الأشياء المتغايرة في مستوى واحد بعينه، لأنه إذا كانت القامة على درجة ما يمكن أن تفوق المزية الأخرى على درجة ما فمن الواضح أنه قد يكفي تنسيب الدرجات للوصول إلى المساواة المطلقة .

§ ٥ — لكن مادام ها هنا استحالة أصيلة فيكون من البين أنه لا يمكن الزعم، في أمر الحقوق السياسية، بأن توزع السلطة تبعا لكل نوع من أنواع عدم المساواة . فلأن يكون البعض أخف في الجرى والآخرين أثقل فذلك ليس سببا في السياسة لأن يكون للاولين أكثر من الآخرين . وإنما هو في الألعاب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها . وها هنا لا ينبغي بالضرورة أن يوضع في الموازنة إلا الأشياء التي تدخل بنصيب في تكوين الدولة . من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد وللحرية وللثروة لأن الأفراد الأحرار والمواطنين الذين يملكون النصاب القانوني هم أعضاء الدولة . ولن تكون دولة قط إذا كان الكل فقراء ولا إذا كان

§ ٥ — النصاب القانوني . ر . ر . بوخ ك ٣ ب ٢ من الاقتصاد السياسي للآتينيين . فقد كان النصاب هو صافي الدخل الذي على حسبه يقع ترتيب المواطنين، غير أن اليونانيين لم يعرفوا أبدا نظام الضرائب المنتظمة الثابتة .

الكل أرقاء . § ٦ — لكن لا بد من أن يضاف الى هذه العناصر الأولى عنصران آخران العدل والكفاية الحربية اللذان لا يمكن أن تستغنى عنهما الدولة . لأنه إذا كانت تلك العناصر ضرورية في تأليف الدولة فالآخران ضروريان لرغدها . كل هذه العناصر أو على الأقل أكثرها يمكن أن تتنازع بحق شرف تكوين المدينة . لكن على الأخص كما قلته آنفا وأكره إنما هو الى العلم و الى الفضيلة تسند سعادتها .

§ ٧ — أكثر من ذلك بما أن المساواة واللامساواة التامتين هما ظالمتان بين أفراد ليسوا متساوين عموما أو لا متساوين فيما بينهم إلا في نقطة واحدة ؛ فجميع الحكومات التي فيها المساواة واللامساواة قارتان على قواعد من هذا القبيل حكومات فاسدة بالضرورة . وقد قلنا أيضا فيما مر إن جميع المواطنين محقون في أن يحسبوا لهم حقوقا ولكنهم جميعا مخطئون في أن يحسبوا لهم حقوقا مطلقة : الأغنياء بأنهم يملكون نصيبا عظيما من الأرض المشتركة للمدينة وأن لهم عادة حسابا أكبر في المعاملات التجارية ، والأشراف والرجال الأحرار ، وهما طبقتان متجاورتان ، بأن الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة ، وأن النبيل مقدّر تقديرا في جميع الشعوب ، وفوق ذلك بأن الذراري الفاضلة يجب في ظاهر الأمر أن يكون لها فضائل أجدادها ، لأن الشرف ليس إلا أهلية للسلالة . § ٨ — وفي الحق أن الفضيلة على رأيها لها أن ترفع الصوت بحق أيضا . فالفضيلة الاجتماعية هي العدل وكل الأخريات لا تجيء بالضرورة إلا نتائج لها . وأخيرا فلأكثرية أيضا مطالب تعارض بها مطالب الأقلية ، لأن الأكثرية ، مأخوذة في مجموعها ، هي أقوى وأغنى وأحسن من العدد القليل .

§ ٩ — فلنفرض في دولة واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون ، أشراف وأغنياء من ناحية ومن الناحية الأخرى كثرة لها أن تؤتي حقوقا سياسية ، أي يمكن القول بلا تردد الى من تسند السيادة ؟ أم الشك لا يزال ممكنا ؟ في كل واحد من الدساتير التي

عددناها فيما مر مسألة معرفة من له الولاية لا يمكن أن تكون مسألة ما دام الفرق بين أولى الولاية يرتكز بالضبط على مسألة السيد . فها هنا السيادة للأغنياء وهناك للمواطنين المتمازين وهلم جرا . فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الأوضاع المختلفة تلتقى معا في المدينة . § ١٠ - بفرض أن أقلية الأخيار ضعيفة للغاية فإذا ما يمكن أن يقنن في حقها؟ أينظر الى أنها مهما كانت ضعيفة تستطيع أن تكفى لحكم الدولة أو أن تكون هي وحدها مدينة تامة؟ لكن حينئذيجيء اعتراض هو حق على السواء ضد كل المطالبين بالسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أدلة أولئك الذين يطالبون بالسلطة باعتبارها حقا لثروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق لمولدهم . فباتباع المبدأ الذي يدعونه لأنفسهم يجب أن تسند السيادة المطالب بها إلى الفرد الذي يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين ، كذلك الأشرف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لا يتحدون إلا بمجرتهم . § ١١ - كذلك هذا الاعتراض عينه قائم ضد الأرستقراطية التي تؤسس على الفضيلة . لأنه إذا كان المواطن الفلاني أكبر فضلا من جميع أعضاء الحكومة الذين هم أنفسهم أناس محترمون جدا فالمبدأ عينه يؤتية السيادة . كذلك الاعتراض نفسه أيضا ضد سيادة الكثرة المؤسسة على تفوق القوة بالنسبة للأقلية لأنه إذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عددا مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة . § ١٢ - كل هذا يثبت جليا ، فيما يظهر ، أنه ليس عدل تام في أية واحدة من الميزات التي باسمها يطالب كل لنفسه بالسلطان وباستعباد الآخرين . فإِنَّ الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون بالسلطة اعتمادا على أهليتهم أو على ثروتهم وتقدم لذلك أسبابا مقنعة . لاشيء يمنع في الواقع أن تكون أغنى وأفضل من الأقلية لا فرادى بل بجمعها . وهذا نفسه يدفع اعتراضا يقدم ويكرر غالبا على أنه خطير للغاية : يتساءل هل في الحالة التي فرضناها يجب على الشارع الذي يريد أن يشرع قوانين عادلة أن ينظر

الى منفعة الجميع أو الى منفعة المواطنين الممتازين . العدل هنا إنما هو المساواة ،
ومساواة العدل هذه ترد الى المنفعة العامة للدولة بقدر ما ترد الى المنفعة الفردية
للمواطنين . والمواطن على العموم هو الفرد الذى له نصيب فى السلطة وفى الطاعة
العامة ، بما أن مركز المواطن متغير تبعاً للدستور . وفى الجمهورية الفاضلة
إنما الفرد هو الذى يستطيع ويريد طوعاً أن يطيع وأن يأمر دوايك تبعاً لقواعد
الفضيلة .

الباب الثامن

استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الأعلى : أصل التغريب وتبريره . التغريب في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة . الدولة يجب أن تخضع الرجل الأعلى . تعظيم العبقرية .

§ ١ — إذا كان في الدولة فرد أو عدة أفراد وهم مع ذلك أقل عددا من أن يؤلفوا وحدهم فيما بينهم مدينة تامة ، لهم من رفعة الأهلية ما لا يجوز أن توازن به أهلية سائر المواطنين جميعا ، وكان النفوذ السياسي لذلك الشخص الفريد أو لأولئك الأشخاص أكبر من أن يقاس إليه ، فأولئك الرجال لا يمكن أن ينطوا في جملة المدينة . إنه يكون من الإهانة أن يردوا إلى المساواة العامة متى كانت أهليتهم وأهميتهم السياسية تضعهم فوق المقارنة تماما . أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز أن يقال عليهم إنهم آلهة بين الناس .

§ ٢ — وهالك دليلا جديدا على أن القانون لا ينبغي ضرورة أن يطبق إلا على أفراد متساوين بالمولد وبالمملكات . غير أن القانون لم يشرع قط لهؤلاء الناس الأفضاذ . إنهم هم أنفسهم القانون ومن السخرية أن يحاول إخضاعهم للدستور ، لأنهم يستطيعون أن يجيبوا على ذلك بما أجاب به الأسود على القرار الذي قررته جمعية الأرناب في أمر المساواة العامة للحيوانات على ما حكاه أنتيستين . وهذا هو

§ ١ — في الدولة فرد . فهم بعض المؤلفين من هذه الفقرة أن أرسطو قد كان نصيرا للطفيان . وهذا ضلال يدفعه هذا المواقف برمه متى أحسنت قراءته . فان أرسطو هانا يحتفظ باستثناء العبقري . وفي هذا توافق البشرية جميعا رأى الفيلسوف الذي شدد ما يعرفها حق المعرفة . فإن البشرية قد خضعت طوعية لقيصر وكرم ويل ونابليون ، فهي تجيز الانعصاب للعبقري وقد أفادت من هذه الاجازة . ولم يقل أرسطو شيئا غير ذلك . ر . فيما يلي في هذا الباب ٨ وفي ب ١١ ف ١٢ وفي ل ٤ ب ٨ ف ١ .

وإني أرد القارئ إلى المقدمة حيث نوقشت هذه التهم التي هي ظالة فيما أرى . على أن أفلاطون قد قرر من قبل تليذه ما يشبه هذه النظريات . ر . السيامي ص ٤٥٥ من ترجمة كوزان .

§ ٢ — أنتيستين . هو أتيني تليذ سقراط « لما طالب الأرناب بالمساواة بين جميع الحيوانات قالت لها الأسود : ينبغي أن تؤيد أمثال هذه المزاعم بخالب كخالبنا وأنياب كآنيابنا » . ر . إيزوب الكوراني ص ٢٢٥

أصل التغريب في الدول الديمقراطية التي هي أحرص الدول على أن تظهر؛ يظهر المساواة . فتمنى فضل مواطن في مرأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو بكثرة الأنصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاءه حكم النفي لمدة تختلف في طولها قلة أو كثرة . § ٣ — وفي الأساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة (الأرغونوت) أى سبب آخر يحلهم على أن يتركوا هرقلس . فان السفينة أرغو لا تريد أن تحمله لأنه أثقل كثيرا من سائر رفقاءه . من أجل ذلك يخطئ من يلوم على وجه الإطلاق الطغيان ويزرى على النصيحة التي أسداها بيرندر إلى طرازيبول : فإنه اقتصر في إجابة الذي كان قد جاء ليسأله النصيح على أن يسوى كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التي تفوق الأخر طولاً . فلم يفهم الرسول شيئا من علة هذا الفعل ، لكن طرازيبول حينما أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء .

§ ٤ — هذا الإجراء ليس نافعا للظغاة فحسب ، فإنهم ليسوا هم وحدهم الذين يستخدمونه ، بل هو يستخدم بنجاح في الأوليغرشيات وفي الديمقراطيات . إن التغريب بسبب التفوق يكاد ينتج فيها النتائج أنفسها فإنه يقف بالإبعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم .

يطبق هذا المبدأ السياسى على دول وعلى شعوب بأسرها إذا كان هذا مقدورا عليه . يرى ذلك في سلوك الأثينيين نحو السمين والشيوزيين واللبيين . فننذ

§ ٣ — أرغو . في محادثة أفنى في تساليا تكلمت هذه السفينة العجيبة وصرحت بأنها لا تستطيع أن تحمل هرقلس لثقل وزنه . ر . أبلودور ك ١ ب ٩ ف ١٩ وشول من أفليينوس البيت ١٢٠١ من الأغنية الأولى — بيرندر . يذكر أرسطو بهذا الحادث في ك ٨ ب ٨ ف ٧ ويزعم هيرودوت خلافا لذلك أن طرازيبول هو الذى أسدى هذه النصيحة الرمزية إلى بيرندر . ر . تريسيخورب ٩٢ . في أمر بيريندر راجع ك ٨ ب ٩ ف ٢ و ٢٢ . وقد كان طرازيبول طاغية للمطبة نحو السنة ٦٠٠ ق م .

§ ٤ — سلوك الأثينيين . يرى في تاريخ طوسيديد عشرين مثلا على قسوة الأثينيين في سلوكهم مع حلفائهم . ينبغى أن يراجع على الخصوص ما يختص بميتلين في ذلك الكتاب ك ٣ ب ٣٦ وما بعده .

أن تأيد سلطانهم لم يلبثوا أن أضعفوا رعاياهم على رغم المعاهدات . وملك الفرس قد عاقب أكثر من مرة الميديين والبابليين وشعوبا أخرى لا يزالون يعتزون بذكريات سلطانهم العتيق .

§ ٥ — هذه المسئلة تهم جميع الحكومات بلا استثناء حتى الصالحات منها . الحكومات الفاسدة تستخدم هذه الوسائل لمنفعة شخصية، ولكن هذه الوسائل تستخدم على السواء في الحكومة المؤسسة على المنفعة العامة . يمكن أن يوضح هذا الاستدلال بمقارنة مستعارة من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى . الرسام لا يدع البتة في لوحه رجلا تزيد على النسب المعينة للأجزاء الأخر للصورة ولو كانت هذه الرجل أجمل من سائر الأعضاء . والسفان لا يقبل كذلك دفعة أو أية قطعة أخرى من قطع السفينة إذا كانت غير متناسبة مع غيرها، ورئيس جوقة الموسيقى لا يقبل في مجمع النغم صوتا أقوى ولا أجمل من الأصوات التي تؤلف موسيقى الجوقة . § ٦ — وإذا فلا شيء يمنع الملوك من أن يلفوا أنفسهم على وفاق مع الممالك التي يلون أمورها إذا كانوا في الواقع لا يلجأون إلى هذا التغريب إلا إذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو في منفعة الدولة .

على هذا فبادئ التغريب الذي يصيب أولى الأقدار العليا المعترف بها ليست مجردة عن كل عدالة سياسية . لا شك في أن الأمر المفضل هو أن المدينة، بفضل وضع الشارع في بادئ الأمر، يجوز أن تستغنى عن هذا الدواء . لكن إذا كان الشارع قد تلقى عن غيره دفعة الدولة فيمكنه عند الحاجة أن يلجأ إلى هذه الوسيلة من وسائل الإصلاح . على أن هذه الوسيلة لم تستعمل إلى الآن على هذا النحو من الاستعمال : فإنه لم يعن أقل عناية في وسيلة التغريب بالمنفعة الحقة للجمهورية بل العامل فيها هو روح الحزبية .

وفي الحكومات الفاسدة يكون استخدام التغريب للمنفعة الخاصة من العدل بموضع غير أنه ليس البتة من العدل المطلق . § ٧ — في المدينة الفاضلة تكون

— ملك الفرس . ر . هيرودوت فيما يتعلق بثورة البابليين والميديين على دارا وما أنزله بهم من العقوبات .

المسئلة فى غاية الصعوبة . فان التفوق فى أى أمر آخر غير الأهلية كالثروة أو النفوذ ليس موضعا للخيرة ، لكن ما العمل فى أمر التفوق فى الأهلية ؟ . حق أنه لا يقال إنه ينبغى أن ينفى أو يطرد المواطن الذى يمتاز بالكفاية . كذلك لا يزعم أن يرد هذا المواطن إلى الطاعة لأن المطالبة بالاشتراك فى الساطة تقتضى أن يكون «لاشترى» نفسه سيد . فالأمر الوحيد الذى يجب طبعا على جميع المواطنين أن يختاروه فيما يظهر هو أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكا عليهم طوال حياته .

الباب التاسع

نظرية الملوكية . فائدة هذا الشكل للحكومة أو أخطاره . خمسة أنواع مختلفة للملوكية التى يجب أن تكون شرعية دائماً . النوع الأول لا يكاد يكون إلا قيادة مدى الحياة . الثانى ملوكية بعض الشعوب المنوحشة وهو يقرب من الطفان بسلطانه غير المحددة . الثالث يشمل الطفانيات الاختيارية التى يرضاها الشعب الى أجل طويل أو قصير . والرابع هو ملوكية أزمان البطولة وهو السيادة المطلقة فى الحرب وفى القضايا من كل نوع . والخامس هو النوع الذى فيه يكون للأك ولاية السلطات جميعها ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شئ . فيها .

§ ١ — تفضى بنا الإيضاحات السابقة الى دراسة الملوكية التى رتبناها ضمن الحكومات الصالحة . هل ينبغى أو لا ينبغى فى المدينة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون فى منفعة الدولة أن يليها ملك ؟ ألا توجد حكومة أفضل من هذه الحكومة التى إذا كانت نافعة لبعض الشعوب يجوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى ؟ تلك هى المسائل التى علينا بحثها . لكن لنبحث بادئ الأمر هل الملوكية بسيطة ، أو هل هى لاتنقسم إلى أنواع مختلفة ؟ § ٢ — من الميسور أن يعترف بتعدددها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة فى جميع الدول . فالملوكية فى حكومة اسبرته هى أدخلها فى باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السيادة . فالملك يتصرف تصرفاً تاماً فى شئئين اثنين فقط : فى الشؤون العسكرية التى يديرها حينما يكون خارجاً عن حدود المملكة والشؤون الدينية . فالملوكية على هذا المعنى ليست فى الحق إلا قيادة ثابتة أسندت إليها السلطات العليا . فليس لها البتة حق الحياة والموت إلا فى حالة واحدة كان يحتفظ بها القدماء فى التجريدات العسكرية ، وإذ يستحر القتال . نأخذ ذلك عن هوميروس ، فإن أغاممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزرابة ، لكن حينما يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تنمشى إلى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر :

من أجده حينئذ على مقربة من سفننا ألقى به جزاء جنبه إلى الكلاب وعثاق الطير لأن لى الحق فى القتل .

§ ٣ — هذا النوع الأول من الملكية ليس إذاً لإقيادة مدى الحياة ، على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب .

بعد هذا أضع نوعاً آخر من الملكية وهو الذى يوجد مقرراً عند بعض الشعوب المتوحشة . لهذه الملكية على العموم السلطات عينها التى للطغيان تقريباً ولو أنها شرعية ووراثية . إن شعباً يدفعها روح طبيعى من العبودية وهى استعداد أبرز بروزاً عند المتوحشين منه عند الإغريق وفى الآسيويين منه عند الأوربيين ، إن هذه الشعوب تطبق نير الاستبداد بلا مشقة وبلا تدمير . من أجل ذلك كانت الملكيات التى تبهظ تلك الشعوب حكومات طغاة ، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القانون ومن الوراثة . § ٤ — ومن أجل ذلك أيضاً كان الحرس الذى يحف بهؤلاء الملوك ملوكاً حقاً ، لا حرساً كحرس الطغاة . إنما هم المواطنون المسلحون الذين يقومون على أمن ملك . أما الطاغية فإنه لا يأمن على سلامته إلا الأجانب . ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وإرادية ، وأما هنا فهى طاعة قهرية . أولئك حرسهم من المواطنين والآخرين حرسهم ضد المواطنين .

§ ٥ — بعد هذين النوعين من الملكيات يجرى نوع ثالث توجد أمثلته عند الإغريق القدماء ويسمى « أسمينسى » . وتلك أولى بها أن تكون طغياناً بالانتخاب تتميز عن ملكية المتوحشين لا بأنها ليست شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب . فإن الملوك فيها كانوا يتلقون سلطانهم تارة لمدة الحياة وتارة لزمان ما أو لحادث معين .

— من أجده حينئذ . هذه الآيات من الإلياذة ب ٢ وب ١٥ — لأن لى الحق فى القتل . أول هذه الآيات لا يوجد الآن فى قصائد هوميروس . ومعلوم أنها قد تطرق إليها التحريف مرات بعد عهد أرسطو . ر . ك ٥ ب ٢ . من هذا الكتاب .

§ ٥ — أسمينسى . يشبه دينيس الهليكرناسى ملوكهم بالديكتاتوريين الرومانيين . ر . آخر ك ٦ من كتاب الآثار الرومانية .

وعلى هذا النحو انتخبت ميتلين فيتا كوس لأجل أن تدفع المنفيين الذين كان يرأسهم أنتمينيد وألسى الشاعر .

§ ٦ — يخبرنا ألسى فى بعض نقدااته أن فيتا كوس قد رفع به إلى مركز الطاغية ، ويعيب على مواطنيه ” أنهم اتخذوا فيتا كوس ، عدو بلده ، طاغية لهذه المدينة التى لا تشعر بوطاة مصائبها ولا بثقل عارها والتى لم توف قاتله حقه من الثناء “ . هذه الأسمينسى القديمة أو الحالية تدلى إلى الطغيان بالسلطات الطغيانة التى قبلوها كما تدلى إلى الملوكية بالانتخاب الحر الذى خلقها .

§ ٧ — النوع الرابع من الملوكية هو ملوكية أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين الوراثية بالقانون . إن مؤسسى هذه الملويكات ذوات الأيادى على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تبصيرهم بالفنون أم بقيادتهم إلى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكا اعترافا بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم . هؤلاء الملوك كان لهم القيادة العليا فى الحرب وكانوا يقومون بتقريب القرابين إذ يكون حضور الكهنة غير ضرورى . وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائيا فى جميع القضايا ، إما بدون يمين وإما بأن يقسموا اليمين . وكانت صيغة اليمين تنحصر فى أن يرفع الصولجان فى الهواء . § ٨ — فى الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية فى الداخل وفى الخارج بلا استثناء ، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملوكية فى كل مكان تقريبا إلى رئاسة القرابين إما بتخلى الملوك من تلقاء أنفسهم وإما باقتضاء الشعوب . وحينما كانت الملوكية لا تزال تستحق هذا الاسم لم تكن تحتفظ إلا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة .

— فيتا كوس . هو طاغية ميتلين وهو أحد الحكماء السبعة فى إغريقيا نحو ٦٠٠ ق . م .

§ ٧ — القيادة العليا فى الحرب . تلك هى الملوكية عند هوميرس . — برفع الصولجان فى الهواء . ترى أمثلة من هذا القبيل فى إلياذة هوميرس ، فى النشيد ٧ و ١٠ .

§ ٩ — وإذا فقد عرفنا أربعة أضرب للملكية أحدها ملكية أزمان البطولة المختارة اختياراً حراً لكنه محدود بوظائف القائد والقاضي والكاهن . والثاني ملكية المتوحشين وهي استبدادية ووراثية بالقانون . والثالث تلك التي تسمى أسيمسي وهي طغيان بالانتخاب . والرابع ملكية اسبرته التي ليست في الحقيقة إلقاء وراثية أبداً في سلالة . هذه الملكيات الأربع متميز بعضها عن بعض على النحو الذي ذكرناه .

§ ١٠ — وهناك نوع خامس فيه يتصرف الرئيس في كل شيء كما تتصرف في وطن آخر الأمة بأسرها ، أي الدولة ، في الشيء العام . هذه الملكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية : فكما أن سلطة الأب هي ضرب من الملكية على العائلة كذلك الملكية التي نتكلم عليها هنا هي إدارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم .

الباب العاشر

تبع نظرية الملوكة . الخمسة الأنواع يمكن ردها الى اثنين أصليين — في الملوكة المطلقة . هل الخير في أن تجعل الولاية لفرد واحد أو الى قوانين يسنها مواطنون مستثيرون أشرف ؟ البراهين للملوكة وعليها . الأرستقراطية أفضل منها بكثير : الأسباب التي أدت الى إنشاء الملوكة ثم التي أدت الى خرابها — وراثة الولاية للملوكة ليست مقبولة — القوة التي هي تحت تصرف الملوكة .

§ ١ — ليس لنا في حقيقة الأمر أن نعتبر إلا شكلين من الملوكة : الخامس الذي تكلمنا عليه آنفا وملوكية لقدمونيا . أما الأخر فإنها دائرة بين هذين الطرفين وإنها إما محدودة السلطات أكثر من الملوكة المطلقة وإما أوسع سلطانا من ملوكية اسبرته . § ٢ — فنحن نقتصر حينئذ على النقطتين الآتيتين : الأولى هل هو نافع للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائما أبدا سواء أكان وارثا أم منتخبا ؟ والثانية أنافع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق ؟ § ٣ — مسألة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين منظمة من أن تكون من الدستور ما دام كل الدساتير يمكن أن يقبلها على سواء . وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكية اسبرته . أما النوع الآخر من الملوكة فإنه يؤلف نوعا من الدستور على حدة . وسأعنى به على وجه خاص ، وسأستقرى كل المسائل التي يمكن أن تتفرع منه .

§ ٤ — فالنقطة الأولى من هذا البحث هي أن يعرف هل الأفضل جعل الولاية في فرد فاضل أو تركها الى قوانين قيمة ؟ أنصار الملوكة الذين يجدونها مصدر خير سيدعون بلا أى شك أن القانون ، بما أنه لا ينص البتة إلا بطريقة عامة ، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة ، وأن من الخرف أن يراد إخضاع علم أيا كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذي لا يسمح للأطباء أن

§ ٣ — لست أقف البتة عند ملكة اسبرته . إذا لا يرى أرسطو ملوكية حقيقية إلا الملوكة المطلقة . وهذا هو أيضا رأى هيز . ر . أمبريوم ب ٧ ف ١٣ و . ر . ماسيل ب ١١ ف ١ .
§ ٤ — قانون مصر هذا . يتحدث هيرودوت في أوترفه ب ٨٤ وديودور الصقلي (ل ١) عن تلك القوانين المصرية الخاصة بالطلب .

يبدءوا علاجهم إلا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسؤولية إذا هم طيبوا قبل ذلك الميعاد . وإذا يكون من البديهي أن الحرف والقانون لا يمكن أبدا لهذه الأسباب نفسها أن ينظما حكومة طيبة . لكن بديا هذه الصورة للنصوص العامة هي ضرورية لجميع أولئك الذين يحكون ، وإن استخدامهما أحكم حقا في طبع خلو من الشهوات كلها منه في طبع خاضع لها بفطرته . القانون خلو من الشهوة وكل نفس إنسانية هي على ضد ذلك شهوية بالضرورة .

§ ٥ — لكن قد يقال إن الملك سيكون أقدر من القانون في الأحوال الخاصة . وحينئذ يكون بالبداهة مقبولا أنه في الوقت الذي يكون فيه مقننا توجد أيضا قوانين تنقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث نتكلم . في كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم البتة أو لا يمكن أن يحكم حكما عادلا أفسلم الأمر إلى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم إلى سلطة الأكثرية ؟ في الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتداول وتنتخب في الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقع على حالات خاصة . وكل واحد من أعضائها مأخوذا على حدة ربما كان أدنى إذا عودل بالفرد الذي تكلمت عليه آنفا ، غير أن الدولة تتألف من تلك الأكثرية والمائدة التي فيها يقدم كل واحد حصصا هي دائما أتم مما تكونه المائدة المنفردة لأحد الطاعمين . هذا هو الذي يجعل الجماعة ، في أكثر الأحوال ، أعدل قضاء من فرد أيا كان .

§ ٦ — أضف إلى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هي دائما أقل قابلية للفساد كما هو الشأن في مثل كمية من الماء فالأكثرية أعسر فسادا من الأقلية . حينما يكون الفرد خاضعا للغضب أو لأية شهوة أخرى فهو قن بالضرورة أن يخطئ في الحكم . غير أنه يكون من العسر بمكان في الحالة عنها أن تكون الأكثرية يجمعها في حالة غضب أو أن تتخضع . ومع ذلك فلتتخذ لفيفا من الناس الأحرار لا يخرفون عن القانون إلا حيث يكون بالضرورة مخطئا . ومع أن الأمر لا يكون هينا في عدد كثير من الناس فإنني أستطيع أن أفرض مع ذلك أن الكثرة فيها تتألف من أناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون . وإذا فإني أتساءل

أ يكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هي التزيهة ؟ أو بالأولى أليس
الرجحان في جانب الكثرة بالبداهة ؟ لكن قد يقال إن الأكثرية يمكن أن تتور
في حين أن الفرد لا يستطيع ذلك . وحينئذ ينسب أننا قدردنا لجميع أعضاء الكثرة
من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد . § ٧ - وإذا سميت أرستقراطية إذا
حكومة عدة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة الفرد فالأرستقراطية على التحقيق
تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أ كانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن
بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء . وإذا كان أجدادنا قد خضعوا للملوك
فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جدا وقتئذ وجود رجال أعلين وعلى الخصوص
في دول صغيرة كدول ذلك الزمان ، أو أنهم لم يجعلوا عليهم ملوكا إلا لمحض الاعتراف
بالجميل اعترافا يشهد لآبائنا . حينما شملت الدولة عدة مواطنين متساوين في الأهلية
المتأثرة لم تكن لتطاق الملوكية بعد زمتنا طويلا ، فبحث عن شكل حكومة يمكن أن
يكون السلطان فيها مشتركا وأنشئت الجمهورية . § ٨ - وقد أفضى الفساد الى
تبذيرات عامة وخلق على الراجح ، بسبب التقدير الخاص الذي يسبغ على المال ،
أوليغرشيات انقلبت بادئ الأمر طغيانات كما انقلبت الطغيانات سرا عاديما غوجيات .
وإن حرص الحاكين المخزى المؤدى بلا انقطاع الى نقص عددهم قد قوى الجماعات
اللاتى استطاعت بعد قليل أن تقلب الاضطهاد رأسا على عقب وأن تضع يدها
على الولاية لنفسها . ثم بعد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل آخر للحكومة
سوى الديمقراطية .

§ ٩ - غير أننا نسأل أولئك الذين يشيدون بفضل الملوكية أى حظ يريدون
أن يجعلوه لأولاد الملوك ؟ أ يكون أن هؤلاء يجب أن يملكوهم أيضا بالمصادفة ؟

§ ٩ - لأولاد الملوك . حاول كثير من المؤلفين أن يثبتوا أن أرسطو كان نصيرا للحكومة الفرد
وهذا المعنى يناقض تماما جميع نظرياته ، غير أن هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الأقل أن يضيفوا الى
ذلك أنه لم يكن نصيرا للوراثة في حكومة الفرد . فالواقع أنه يتعذر أن يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة أبين
من هذا النص . ر . ك ٨ ب ٨ ف ٢٣ . وقد استشهد الأميراطور جوليان في خطابه لثيمستوس بهذا
المعنى الذى يقول إنه استخرجه من « المؤلفات السياسية لأرسطو » وهذا الشاهد الذى ذكره يشمل كل
هذه الفقرة التاسعة . ر . شاهدها آخر في ب ١١ ف ٢ . ذكره جوليان .

وفي الحق إذا كانوا كما قد رأى الناس في كثير منهم فإن هذه الورثة ستكون جثة مشثومة . لكن قد يقال إن الملك يكون صاحب القول في ألا ينقل السلطان الى ذريته . أما الثقة هنا فهي عسيرة جدا ، والوضع مؤذن بالانزلاق ، وهذه التزاهة تقتضى بطولية فوق طوق القلب الإنسانى . § ١٠ - نتساءل أيضا هل الملك الذى يزعم أن يسود ينبغى له لتصرف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مسلحة قادرة على إكراه العاصين على الطاعة ؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه ؟ حتى مع افتراض أنه يقوم بالولاية وفقا للقوانين وألا يستبدل بها تحكمه الشخصى فهل يكون من اللازم أيضا أن يتصرف فى قوة ما لحماية القوانين أنفسها ؟ الحق أنه فى أمر الملك القانونى إلى هذا الحد ، المسئلة سرعان ما يمكن حلها : يجب حقا أن يكون له قوة مسلحة . وهذه القوة المسلحة ينبغى أن تقدر تقديرا على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد ما من المواطنين مجتمعين ، وعلى وجه يجعله دائما أضعف من المجموع . وعلى هذا التناسب كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حينما يضعون الدولة فى يدي رئيس كانوا يسمونه أسميت او فى يدي طاغية . وعلى هذه القاعدة ، حينما طلب دينيس حراسا نصح سرقوسى فى جمعية الأمة بأن يؤتى إياهم .

الباب الحادى عشر

تبع نظرية الملوكة المطلقة . سيادة القانون ، مع أن القانون ينص دائما بوجه عام فانه خير من السلطة التحكية لفرد ، الأتباع الذين يجب أن يختص بهم الملك ليستطيع أن يصرف السلطان : البفض العام للملوكة المطلقة . الاستثناء الذى يقرر فى حق العبرى . ختام نظرية الملوكة .

§ ١ — الموضوع يحدونا الآن الى الملوكة التى فيها الملك يعمل على حسب مشيئته ، وسندرسه هنا . أكر أنه لا واحدة من الملوكة المقول عليها إنها شرعية تكون نوعا خاصا من الحكومة ما دام يمكن فى كل مكان إنشاء قيادة ثابتة فى الديمقراطية كما فى الأرستقراطية على سواء . فى غالب الأمر الإدارة الحربية مسلمة الى فرد واحد . وفى إفيدمن وفى أوبنت ولاية من هذا القبيل حيث سلطات الرئيس الأعلى هى مع ذلك أقل بسطة . § ٢ — أما ما تسمى الملوكة المطلقة أى التى يحكمها رجل واحد على حسب مشيئته على وجه السيادة فإن كثيرا من الناس يرتأون أن طبيعة الأشياء نفسها ترفض هذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين ما دامت الدولة ليست لإجمعية من أفراد متساوين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن تكون الاختصاصات والحقوق متماثلة بالضرورة . وإذا كان مضرا ماديا أن تعطى أغذية متساوية وثياب متساوية لأناس مختلفى البنية والقامة فالشبه ليس بأقل من ذلك تأثيرا فى الحقوق السياسية . وبالعكس عدم المساواة بين المتساوين ليس أقل من ذلك سفها . § ٣ — إذا يكون من العدل أن تتساوى أنصبا كل واحد من الإمرة والطاعة ، على التداول ، لأن هذا هو الذى

§ ١ — نوعا خاصا من الحكومة . يستند ديج وفلبر وآخرون من الملوك الإنجليز الى هذه الفقرة ليرضوا كل ملوكة معتدلة وليؤيدوا الملوكة المطلقة . وقد استشهد الامبراطور جوليان أيضا بهذه الفقرة . — إفيدمن ر . ك ٢ ب ٤ ف ١٣ وفيما سوف يجي . ك ٨ ب ١ ف ٦ — أوبنت . مدينة من لقريدا . § ٢ — الملوكة المطلقة . يستشهد أيضا جوليان بهذه الفقرة وبقراها وفى هذا قد فى الامبراطور فى الفيلسوف فانه حين كان يفسر أرسطو كانت سيذا مطلقا للامبراطورية الرومانية (ر . جوليان ج ١ ص ٣٦٠) . ور . ب ١٠ ف ٩ وما سيلي فى هذا الباب ف ٤ .

يؤتيه القانون والقانون إنما هو الدستور . وحينئذ يلزم تفضيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين ، وعلى هذه القاعدة عنها إذا كان يجب جعل الولاية لعدة من المواطنين ينبغي ألا يتخذوا إلا حراسا للقانون وخداما ، لأنه إذا كان وجود الولايات شيئا لا مناص منه فيكون من الظلم البين أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا دون أولئك الذين يساوونه . § ٤ — وعلى رغم ما قيل في ذلك فإنه حيث يكون القانون عاجزا فإن فردا واحدا لن يكون أبدا أقدر منه : إن قانونا عرف أن يبصر الحكام يمكن أن يفوض الى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم في كل الحالات التي يسكت عنها وتنظيمها . بل أكثر من هذا إنه يخولهم حق إصلاح أخطائه متى دلت التجربة على وجه الصلاح الممكن . على هذا إذا حينما تطالب السيادة للقانون فإنما يطالب أن يسود العقل مع القوانين ، ولأن تطالب سيادة ملك فإنما تطالب سيادة الإنسان والبهيمة لأن جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد الناس حتى أحاسنهم متى كان لهم السلطان . أما القانون فإنما هو العقل مجردا عن عماية الشهوات . § ٥ — وإن المثل الذي استعير آنفا من العلوم ليس متجا فيما يظهر . فإن من الخطر في الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير في أن يثق المرء بالأطباء المجربين . وإن طبيبا لن تفضى به الصداقة الى أن يعطى وصفة غير معقولة ؛ وغاية ما في الأمر أن يتجه نظره الى جزاء الشفاء . وفي السياسة الأمر على العكس فإن الرشوة والمحسوبية تؤتى في العادى الغالب أثرها المشئوم . إنما يرجع الطبيب الى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج من جانب الأعداء ليضرب بحياة المريض . § ٦ — أكثر من ذلك ، يدعو الطبيب المريض لتطبيبه أطباء آخرين ، واللاعب الرياضي يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه يسئ الحكم إذا كان يحكم في قضيته الخاصة لأن كليهما ليس في أمره الخاص متزا . وإذا فبالبدية حينما لا يراد إلا العدل ينبغي

اتخاذ حد وسط ، وهذا الحد الوسط إنما هو القانون . ومع ذلك فإن من القوانين ما هي مؤسسة على الأخلاق والعادات وتكون أقوى وأهم من القوانين المكتوبة . فإذا استطيع أن يوجد في إرادة ملك ضمانه أكثر مما يؤتي القانون المكتوب فمن المحقق أنها أقل مما يوجد في تلك القوانين التي تؤتيها العادات والأخلاق القوة كلها .

§ ٧ — لكن رجلا واحدا لا يمكن أن يرى كل شيء بعينه . بل ينبغي أن يكل سلطانه إلى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع من بدءة الأصل خير من أن يترك إلى إرادة فرد واحد ؟ وفوق ذلك فإن الاعتراض الذي أوردناه فيما سبق يظل دائما قائما : وإذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوقه ، فإن رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه ، وتلك كلمة الشاعر :

يجرؤ الرفيقان حينما يسيران معا

وهي أيضا صلاة أغاممنون إذ كان يسأل السماء :

أن يكون له عشرة مستشارين حكما مثل نستور

لكن سيقال إن بعض الدول فيها إلى الآن ولايات واجب أن تحكم نهائيا كما يفعل القاضي في الحالات التي لم ينص عليها في القانون . وهذا دليل على أنه لا يعتقد أن القانون هو السيد والقاضي الأكل مع أنه معترف بسلطانه التام حين يكون به نص . § ٨ — لكن ذلك إنما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن يحوى إلا بعض أشياء ويترك بعضها بالضرورة يرتاب في فضله ويتساءل أليس الأفضل ، إذ تستوى الأهلية ، أن يستبدل بسلطانه سلطان فرد ، لأن التنصيب

§ ٧ — الاعتراض الذي أوردناه . ر . فيا سبق المناقشة في حقوق الأكثرية ب ٦ ف ٤ .

— يجرؤ الرفيقان . (الإلياذة النشيد ١٠ — ٢٢٤) .

— له عشرة مستشارين . (الإلياذة النشيد الثاني — ٤٧٢) .

— حين يكون به نص . النتيجة التي استنتجها أفلاطون من هذه النظريات أعينها هي على خلاف ذلك إذ يرى أن القانون أحط منزلة من الشارع المستنير (ر . السياسي ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان)

ور . ما سبق ب ٦ ف ١٣ .

في التشريع على موضوعات تقتضى تدبرا خاصا هو شيء محال قطعا . من أجل ذلك لا نزاع في أنه ينبغي في هذه الموضوعات أن يتجه إلى الرجال ، إنما ينازع فقط في أنه ينبغي تفضيل فرد واحد على كثرة . لأن كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية القانون الذي علمه أن يحكم بغاية العدل .

§ ٩ — ولكنه قد يظهر سخيفا تقرير أن رجلا واحدا ليس له لتكوين حكمه إلا عينان وأذنان وليس له ليفعل إلا رجلان ويدان يستطيع أن يحسن الفعل أكثر من مجمع أفراد لهم أعضاء أكثر عددا بكثير . في الحال الراهنة الملوك أنفسهم مضطرون إلى أن يضاعفوا أعينهم وأذانهم وأيديهم وأرجلهم بأن يقتسموا السلطان مع أحباب السلطان ومع أصدقاءهم الشخصيين . إذا كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء للملك فإنهم لن يعملوا على حسب مقاصده . أما إذا كانوا أصدقاء فإنهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه . وإذا فالصدقة تقتضى ضرورة مشابهة ومساواة ، وإذا كان الملك يقبل أن أصدقاءه ينبغي أن يشركوه في سلطانه فهو يقبل في الوقت عينه أن السلطان يجب أن يكون متساوية أقداره بين متساوين .

تلك على التقريب هي الاعتراضات الموجهة ضد الملكية .

§ ١٠ — بعضها صحيح تماما والبعض الآخر ربما كان أقل صحة . إن سلطان السيد هو موجود في الطبع كالملكية أو أي سلطان سياسي عادل ونافع . إلا الطغيان فإنه ليس في الطبع . وكل الأشكال الفاسدة للحكومة هي على السواء ضد للقوانين الطبيعية . وإن ما قلناه يجب أن يثبت أنه بين الأفراد المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافعا ولا عادلا ، سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كالقانون الحى عند عدم كل قانون بل حتى مع وجود القوانين أم كان يتأمر على رعايا فضلاء مثله أو أراذل مثله أم كان أرقى تماما بمؤهلاته . ولا أستثنى إلا حالة واحدة وإني لقائلها ولو أنى قد أشرت إليها .

§ ١١ — فلنعين بادئ الأمر ماذا تعنى بالقياس إلى شعب هذه التسميات : ملكية وأرستقراطية وجمهورية . إن شعبا ملوكيا هو هذا الذى يستطيع بالطبع أن

يحتمل تسلط عائلة موصوفة بجميع الفضائل العلى التى يقتضيها التسلط السياسى . وإن شعبا أرستقراطيا هو هذا الذى ، مع أنه له الصفات الضرورية للدستور السياسى الذى يناسب رجالا أحرارا ، يمكن بالطبع أن يحتمل سلطان رؤساء تدعو أهليتهم إلى الحكم . وإن شعبا جمهوريا هو هذا الذى فيه بالطبع كل الناس أهل حرب يعرفون أن يطيعوا وأن يأمرؤا على السواء فى ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السلطان .

§ ١٢ — حينئذ حينما تكون سلالة بتمامها بل فرد واحد من جيل تجلى فيه فضيلة تكون من السمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأسرهم فيكون إذا من العدل أن هذا العنصر ينبغى أن يرقى إلى الملكية ، إلى السلطان الأعلى . وإنى أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسى دساتير أرستقراطية وأوليغارشية وحسب بل

§ ١٢ — وإنى أكرر . ر ب ٨ ف ٧٤١ . وينبغى أن يراجع منتسكيو (روح القوانين ك ١١ ب ٨ ، ٤٩ ، ١٠١٦) فيما يخص هذه المناقشة : فإنه يزعم أن القدماء لم يكن لهم أية فكرة عن حكومة الفرد . فى حين أن مناقشة أرسطو تثبت قبض ذلك فيما يظهر . إلا إذا كان منتسكيو يعنى بكلامه حكومة الفرد الدستورية التى يعرضها فى الأبواب السابقة . وأنه يزيد على هذا أن أرسطو كان فيما يظهر متحيرا فى معالجته لحكومة الفرد . وفى رأى أن تحديد الأربعة الأنواع الأولى لحكومة الفرد لا يبين فيه على الفيلسوف الإغريق أدنى أثر للحيرة والتردد . وإن ما يقوله منتسكيو بعد ذلك يمهّد للظن بأنه ربما لم يكن قرأ أرسطو قراءة كافية . فإنه يعيب عليه أنه ميز فى حكومة الفرد بين خمسة أنواع بأشياء عرضية لا بواسطة شكل الدستور . وحسبك أن تقرأ النص اليونانى لتعلم أن هذا التعيب ليس من الحق فى شىء ، وأن أرسطو لما عنى بتحديد اختصاصات السلطة فى الأنواع المختلفة لحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على القانون أو غير مؤسسة قد ركز ترتيبه على فصول جوهرية لا على فروق عرضية . وأخيرا يعيب منتسكيو على أرسطو أنه وضع فى صف حكومات الفرد إمبراطورية الفرس ومملكة لقدمونيا من حيث إن إحداها دولة مستبدة والأخرى جمهورية . و يظهر لى أنه قد اتخذ أيضا ها هنا . فى اللسان السائر يمكن جعل اسيرة جمهورية ولكن فى لغة العلم ليس من جمهورية حيث تكون السلطة العليا فى الدولة وراثية . أما حكومة الفرد فى إيران فإن أرسطو لم يتكلم عليها البتة ها هنا ، فقد أخطأ منتسكيو فى أنه أراد أرسطو على أن يفعل مثله فيميز بميزا نوعيا بين شيئين لا يختلفان إلا بالأكثرو بالأقل . (ر . ما سبق ب ٥ ف ٦) .

كذلك يجب أن يفسر أيضا رسالة لا بوسى العجبية : الاستعداد الاختيارى التى طبعت على أثر تواليف مونتيني .

ديمقراطية، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف بحقوق التفوق مع اختلافهم على نوع هذا التفوق بل أيضا بالسبب الذي ذكرناه آنفا أيضا . فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا إهدار حقه بالتغريب ولا إخضاعه لمستوى العامة ، فإن الجزء لا ينبغي أن يطفى على الكل ، والكل ها هنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الأعلى من كل ما عداها . لم يبق حينئذ بعد إلا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا الوقت .

هنا ننهى من دراسة الملوكة بعد أن عرضنا لأنواعها المختلفة ومزاياها وأخطارها على حسب الشعوب التى تطبق عليها ودرسنا الصور التى تلبسها .

الباب الثاني عشر

في الحكومة الفاضلة أو في الأرستقراطية .

§ ١ — من بين الدساتير الثلاثة التي اعترفنا بأنها حسنة خيرها يجب أن يكون بالضرورة هو الدستور الذي فيه خير الرؤساء . تلك هي الدولة التي فيها يلقى لحسن الحظ تفوق للفضيلة كبير سواء أكان ذلك لفرد واحد دون الجميع أم لعنصر بتمامه أم للسواد ، والتي فيها يعرف البعض أن يطيعوا كما يعرف الآخرون أن يأمرُوا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون . وقد وضع فيما سبق أن الفضيلة الخاصة في الحكومة الفاضلة مماثلة للفضيلة السياسية . وليس أقل من ذلك وضوحاً أنه بالوسائل أعيانها وبالفضائل أعيانها التي تجعل الرجل خيراً يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية . ومن هذا ينتج أن التربية والأخلاق التي تجعل الرجل فاضلاً تكاد تكون هي أعيانها التي تجعل المواطن في جمهورية أو الرئيس في ملوكية .

§ ٢ — أما وقد تقرر هذا فإننا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل إنشائها . حينما تراد دراستها بالعناية التي تستحقها ينبغي

§ ١ — فيما سبق . ر . ب ٢ ف ٣ وما بعدها .

§ ٢ — ينبغي . بديهي أن هذه الجملة لم تتم . وسيجدها القارئ تامة في أول الكتاب الرابع مع بعض تغيير اقتضاه الوضع المقبول حتى اليوم ، وقد صححت في هذه الطبعة .

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة . البحث البدأى للحياة الفضلى . تقسيم الخيرات التى يمكن الإنسان أن يستمتع بها . خيرات خارجية . خيرات النفس : سموها : السعادة هى دائما على نسبة الفضيلة . الواقع والعقل يثبتان ذلك .

§ ١ — حينما يراد درس مسألة الجمهورية الفاضلة بما تستحق من العناية، ينبغى ابتداء تحقيق ما هو نوع العيشة التى تستحق إيثارنا . فإذا جهل ذلك جهل أيضا ما هو نوع الحكومة الفضلى . لأنه من الطبيعى أن حكومة فاضلة تكفل للواطنين الذين ترعاهم، فى المجرى العادى للأشياء، الاستمتاع بأكل ما يكون من السعادة التى تناسب مركزهم . وعلى ذلك نتفق بادئ بدء على ما هو نوع العيشة الفضلى لجميع الناس على العموم . ثم ننظر بعد ذلك هل هى بعينها للسود ولل فرد أو هى مختلفة فيهما .

§ ١ — مسألة الجمهورية الفاضلة . وجهة نظر أرسطو هى وجهة نظر أفلاطون أسناذه فى الجمهورية وفى القوانين . وإن فولو بيوس الذى كان يعرف مؤلفات أفلاطون ويستشهد بها هو من أوائل من كرروا كأرسطو (ر . ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ١٠) أن الدستور الفاضل هو الذى يشمل الأشكال الثلاثة الأصلية للحكومة والذى يجمع على قدر مضبوط بين الملكية والأرستقراطية والديمقراطية . ر . فولو بيوس ، التاريخ العام ك ٦ ب ٨ . وأما شيشرون شديد الإعجاب بفولو بيوس وأرسطو وأفلاطون فقد استعار منهم هذا المعنى وأوضحه . ر . الجمهورية ك ١ ب ٢٩ و ٤٥ و ٢ ك ٢ ب ٢٩ و ٣٤ . وبعدهم جاء مكافلى فحصل هذه النظرية فى مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ . وأخيرا فإن هذا الجمع العلى بين الأشكال السياسية المختلفة لا يزال هو الغرض الذى ترى إليه الحكومة النيابية التى اصطنعها الانجليز وأشاد بذكرا منتسكو وحاولت فرنسا تحقيقها منذ ثلاثين سنة (ر . ما سبق ك ٣ ب ٥) .

§ ٢ — ولما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكفاية في مؤلفاتنا الثقافية ،
ما هي العيشة الفضلى ، نطبق مبدأها هاهنا .

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لأنها حقيقة تماما ، هي أن المزايا التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان منقسمة إلى ثلاثة أصناف : خيرات خارجة عنه وخيرات الجسم وخيرات النفس ، والسعادة تنحصر في اجتماع هذه الخيرات كلها . لا أحد يميل إلى الاعتقاد بسعادة الإنسان الذي ليس به من شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذي يضطرب لطير ذبابة ، والذي يستسلم لشهوات الظمأ والجوع الجافية ، والذي هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس درهم ، والذي وقد انحط إدراكه يكون أبله يصدق كل شيء كالصبي أو المجنون . § ٣ — قد يسلم بجميع هذه النقط متى عرضت على هذا النحو بلا عناء ، لكن في العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيرات ولا على مقياسها . يظن المرء دائما أن بحسبه ما به من فضيلة وإن لم يكن به منها إلا قليل . أما الثروة ، والسلطان والصيت فلا يريد المرء أبدا لهذه الخيرات حدودا مهما كانت كمية ما له منها .

لهؤلاء الذين لا يشبعون نقول إنهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا عناء وبالحوادث عينها ، أن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هي على ضد ذلك إنما تكسب بالفضائل وتحفظ بها ، وأن السعادة سواء أكانت في ضروب الاستمتاع أم في الفضيلة أم في هذه وتلك معا إنما تعمر على الخصوص القلوب الأطهر ما تكون والعقول الأرق ما تكون ، وأنها جعلت للناس المعتدلين في حب هذه الخيرات ، التي قليلا ما تتوقف علينا ، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم

§ ٢ — في مؤلفاتنا الثقافية . ر . علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ١ ب ٨ .

— ليس به من شجاعة ولا اعتدال ... تلك هي الفضائل الأربع التي كثيرا ما حلها أفلاطون . ر .

الجمهورية ك ٤ ترجمة كوزان .

لهذه الخيرات الخارجية على قدر يزيد على حاجاتهم ، يبقون مع ذلك جد فقراء إلى الثروات الحقيقية .

§ ٤ — بصرف النظر عن واقع الأحداث يكفى العقل وحده ليوضح هذا فضل إيضاح . إن الخيرات الخارجية لها حد ككل أداة أخرى وإن الأشياء التي يقال عليها إنها نافعة هي بالضبط تلك التي لا مناص من أن وفرتها مجلبة لخيرتنا ، أو أنها لا تنفعنا في شيء على التحقيق . وأما في حق خيرات النفس فالأمر على الضد إنما يكون نفعها إيانا بنسبة وفرتها إذا كان مع ذلك يليق أن نذكر المنفعة في أشياء هي قبل كل شيء جميلة في ذاتها . وعلى العموم يدهى أن الكمال الأعلى للأشياء التي توازن ، لمعرفة تفوق أحدها على الآخر ، هو دائما مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هذه الأشياء التي ندرس خواصها . وحينئذ إذا كانت النفس ، إذ يتكلم عليها على وجه مطلق أو حتى بالإضافة إلينا ، هي أنفس من الثروة ومن الجسم ، فكماهما وكماهما يكون على هذا القياس . وبحسب قوانين الطبع لم كل الخيرات الخارجية ليست مرغوبا فيها إلا لمنفعة النفس . وإن الناس العقلاء لا ينبغي أن يتمنوها إلا من أجلها ، في حين أن النفس لا ينبغي أبدا أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات .

§ ٥ — وحينئذ نحن نعد من الأمر المسلم به تماما ، أن السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهدا على أقوالنا الله نفسه الذي لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي في ذاته وفي جوهر طبعه الخاص . من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة في أن الظروف الطارئة

§ ٤ — بصرف النظر عن واقع الأحداث . النظريات المشابهة لهذه على سعادة الفضيلة في قوانين أفلاطون ك ٢ ص ٩٢ وك ٥ ص ٢٧٠ وما بعدها وفي الجمهورية من ترجمة كوزان .

§ ٥ — السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . يتعرف المرء هاهنا مبادئ سقراط وأفلاطون . — الله نفسه . ر . إيضاح هذه النظرية الخطيرة في ما بعد الطبيعة ك ٧ ب ٧ .

والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعة خارج النفس في حين أن الإنسان ليس عادلا ولا حكيمًا مصادفة أو بسبب المصادفة . ونتيجة لهذا المبدأ مستندة إلى الأدلة عينها أن الدولة الفضلى هي الدولة السعيدة والناجحة معا . إن السعادة لا يمكن أبدا أن تتبع الرذيلة، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح إلا بشرط الفضيلة والحكمة . وفي حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصل على الوجه نفسه وعلى الأشكال أعيانها كما في حق الفرد الذي متى جمع بينها يسمى عادلا وحكيمًا ومعتدلا .

§ ٦ — على أنه ينبغي الوقوف بهذه المعاني الأولية عند هذا الحد، لأنه ليس من الممكن إغفالها جملة ولا التبسط في موضوعها إلى حدّ دراستها الدرس اللائق، ما دام أنها تتعلق بمؤلف آخر . وحسبنا أن نقرر أن الغرض الأصلي للحياة، في حق الفرد على حدة كما هو في حق الدولة على العموم ، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ما تأمر به . أما الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى هذا المبدأ فإننا لا نجيّب عنها في المناقشة الحالية اعتمادا على أننا سنتفحصها فيما بعد إذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع إلينا .

﴿

§ ٦ — بمؤلف آخر . يعنى الأخلاق . ر . علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ك ١ ب ٧ — فيما بعد . لا يجحد المرء في سياسة أرسطو هذه المناقشة التي يتكلم عليها هنا والتي هو مع ذلك لا يشير إليها إلّا على جهة الشرط .

الباب الثاني

هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في الفرد ؟ في مزايا التسلط ومخدراته ، أمثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأييم هذا المذهب السياسي . الفتح لا ينبغي أن يكون غرض المدينة .

§ ١ — بقي علينا أن نبحث هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو متغايرة في حق الفرد وفي حق الدولة . لكن من البين أن كل امرئ يوافق على أن هذه العناصر متماثلة : فإذا وضعت هناة المرء في الثروة فلا محيص من التصريح بأن الدولة سعيدة تماما حين تكون غنية ، فإذا قدر في حق الفرد أن السلطة الطغيانية هي الغرض الأسمى فكذلك تكون الدولة سعيدة بمقدار سعة سلطانها : وإذا قدر في حق الفرد أن الهناة هي في الفضيلة فالدولة الأشد حكمة تكون كذلك أسعد .

§ ٢ — هاهنا نقطتان تستحقان التفاتنا : أولا الحياة السياسية ، هل مشاركة الفرد في شؤون الدولة أفضل أو هل الأفضل هو أن يعيش في كل مكان كأجنبي حرّ من كل تكليف عام ؟ وثانيا أي دستور ، أي مذهب سياسي يجب أن يعتنق على وجه التفضيل . هل هو المذهب الذي يقبل في إدارة الشؤون جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذي مع بعض استثناءات يؤثر الأكرثية بتلك الإدارة ؟ هذه المسألة الأخيرة تهم العلم والنظرية السياسية اللذين لا تهمهما الموافقات الفردية . ولما أن الاعتبارات التي من هذا القبيل هي التي تشغلنا هاهنا فإننا ندع جانبا المسألة الثانية لنقبل على الأولى التي تكون الموضوع الخاص لهذا الجزء من كتابنا .

§ ٣ — بديا الدولة الفضلى هي بالبديهية تلك التي فيها كل مواطن أيا كان يستطيع ، بفضل القوانين ، أن يحسن تعاطي الفضيلة ، ويكفل لنفسه أكثر ما يكون من السعادة . ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محزنة من كل التزام خارجي ومستغرقة بجملتها في التأمل وهي وحدها على رأى بعضهم الحياة الجديرة بالفيلسوف ، وإن أشد أنصار الفضيلة إخلاصا في أيامنا هذه وفيما

مضى من الزمان ، قد اعتنقوا جميعا الواحد أو الآخر من هذين المذهبين : السياسة أو الفلسفة . § ٤ — ليس غير مهم أن يعرف في أى الجانبين يكون الحق ، لأن كل امرئ إذا كان عاقلا ، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق ، كلاهما يتجه بالضرورة إلى الغرض الذى يظهر له أنه الأحسن . إن التسلط على ما يحيط بنا هو في نظر بعض الناس ظلم صارخ إذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد ، وعند ما تكون السلطة قانونية فإذا انقطع عن أن يكون ظلما فذلك لى يصير عقبة في السعادة الشخصية لهذا الذى يقوم به . وفي رأى مقابل تمام المقابلة وله أيضا أنصاره يدعى أن الحياة العملية والسياسية هي وحدها المناسبة للإنسان ، وأن الفضيلة في كل صورها ، لا تتعلق بالأفراد أكثر من تعلقها بأولئك الذى يصرفون الشؤون العامة للجمعية . § ٥ — أنصار هذا الرأى الذين هم خصوم الرأى الآخر يصرون فيؤيدون أنه لا سعادة ممكنة للدولة إلا بالتسلط والاستبداد . وفي الواقع في بعض الممالك الدستور عينه والقوانين موجهة بتمامها إلى فتح الشعوب المجاورة . من أجل ذلك في وسط هذا الارتباك العام الذى يلابس في كل مكان تقريبا المواد التشريعية ، إذا كان للقوانين غرض أوحده فإنه دائما التسلط . وعلى هذا ففي لقدمونيا وفي كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لا توجه إلا إلى الحرب . وكل الشعوب التي هي في مكنة من أن ترضى طمعها تضع القيمة الحربية في أسمى مكان . ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيثيين والتراقيين والسلتيين . § ٦ — وفي الغالب من الأمر القوانين أنفسهم تشجع هذه الفضيلة . ففي قرطاجة مثلا يباهى المرء بأن يضع في أصابعه من الحلقات عدد ما شهد من الوقائع . فيما مضى كان القانون في مقدونيا يعاقب الجندي الذى لم يكن قتل عدوا بأن يضع في عنقه رسنا . وعند

§ ٥ - في لقدمونيا . ر . ما م ك ٢ ب ٦ ف ٢٢ — السيتين . يروى إيسوقراط أن العادة عند السارمات أن الفتيات لم يكن يتزوجن قبل أن يكن قد حاربن بجانب آبائهن فقتلت كل واحدة منهن ثلاثة من الأعداء . تخاب الأمواه والأهوية والأصقاع طبة ليرتى ليرتف ج ٢ ص ٦٧ . — السلتيين . سبق أن وضعهم أرسطو في صف الأمم الأشد ميلا للحروب . ر . ما سبق ل ٢ ب ٦ ف ٦

السيئين تدور الكأس في بعض الموائد الرسمية دون أن يستطيع أن يمسها ذلك الذي لم يقتل شخصا في الحرب ، وأخيرا الإيبيريون وهم عنصرو حربى يغرسون على قبر المحارب عددا من أوتاد الحديد بقدر من قتل من الأعداء . ويمكن أيضا أن نذكر عند بعض الشعوب كثيرا من عادات أخرى من هذا القبيل قررتها القوانين أو أقرتها العادات والأخلاق .

§ ٧ — حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبا أن رجل دولة يستطيع أبدا أن يضمم فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير . كيف ينبغي للرجل السياسى والمقنن أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة ؟ إنما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون عادلا .

§ ٨ — ليس في تطبيق العلوم الأخرى سوى السياسة شيء من هذا القبيل . فالطبيب والملاح لا يفكران في إقناع أو إكراه ، لا من الأول على المرضى الذين يطبهم ولا من الثانى على السياح الذين يقودهم . لكن قد يقال إنه قد تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد ، وما يحده المرء في حق نفسه غير عادل ولا طيب لا ينجل أن يبنى تطبيقه على سواه . يطالب المرء علنا لنفسه بالعدل وينساه تماما في حق الأغيار . § ٩ — كل استبداد فهو غير مشروع إلا حين يكون السيد والمسود هما ما هما بمقتضى القانون الطبيعى ، وإذا كان هذا المبدأ حقا فلا ينبغي للمرء أن يبنى السيادة إلا على خلق قدّر عليهم الطبع نير سيد لا على جميع الناس من غير تمييز . كما أنه حين يادب المرء مادية أو يقرب قربانا لا يعتمد لصيد أناس بل لصيد حيوانات يمكن صيدها لهذه الغاية ، أى حيوانات وحشية صالحة للأكل . ومن المحقق أن دولة ، متى وجدت وسائل لعزلها عن كل دولة أخرى ، تستطيع أن تكون سعيدة بذاتها بالشرط الوحيد أن تحسن إدارتها

وأن تكون لها قوانين صالحة . في هذه الدولة لن يكون الدستور في الحق موجها إلى الحرب ولا إلى الفتح ، فتلك مقاصد لا يستطيع أحد حتى اقتراضها .

§ ١٠ - - وحينئذ فبين أن هذه المنشآت الحربية ، مهما كانت جميلة ، ينبغي ألا تكون أبدا هي الغرض الأسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير . والمقنن الحق لا يفكر إلا في أن يؤتي المدينة كلها والأفراد المختلفين الذين يكونونها وجميع الأعضاء الآخرين للجمعية من الفضيلة أو من السعادة قسطهم الممكن إذ يعدل على حسب الأحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها ، وإذا كان للدولة جيران عني التشريع بتقدير العلاقات التي يناسب أن تكون بينها وبينهم والواجبات التي ينبغي القيام بها نحوهم . وهذا الموضوع سيبحث فيما بعد بالعناية اللائقة حينما نعين ما هو الغرض الذي ينبغي أن نتجه إليه الحكومة الفاضلة .

الباب الثالث

بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصى أحدهما بالحياة السياسية والآخر بهدرها : الفاعلية هي الغاية الحققة للحياة سواء بالقياس إلى الأفراد أو بالقياس إلى الدولة . الفاعلية الحققة هي فاعلية التفكير الذى يمهّد لأفعال الخارجة

§ ١ — قلنا إن الإجماع واقع على أن الغرض الذى ينبغى تحقيقه على الوجه الأصلى فى الحياة إنما هو الفضيلة ، ولكنه ليس واقعا على ما يجب أن تستخدم له الحياة . فلنبحث الرأيين المتناقضين . ها هنا يؤتم القيام بكل الوظائف السياسية ويؤيد أن حياة الرجل الحر حقا والتي هي من التفضيل بمكان على تختلف تماما عن حياة رجل الدولة ، وهناك الأمر على ضد ذلك توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لأن هذا الذى لا يعمل لا يمكن أن يأتى بعمل فاضل وأن السعادة والأعمال الفاضلة شيان يتماثلان . هذان الرأيان كلاهما حق بالجزء باطل بالجزء . فلأن يفضل أن يحيا المرء حياة إنسان حر على حياة سيد لعبيد فهذا حق . فإن استخدام عبد من حيث هو عبد ليس من الشرف بمكان ، وإن أوامر السيد فى تفاصيل عيشة كل يوم ليست من الجليل فى شئ . § ٢ — لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هي ضرورة سلطة سيد . إن السلطة على الرجال الأحرار والسلطة على العبيد لا تختلفان اختلافا أقل من اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد ، وهذا ما قد وضخناه فى بدء هذا المؤلف . غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل . ذلك بأن السعادة لا تكون إلا فى الفاعلية . وإن الناس العدول والعقلاء لهم من أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ما هي شريفة .

§ ٣ — بالصدور من هذه المبادئ ذواتها يمكن أن يقال : "إن سلطة مطلقة هي أكبر الخيرات ما دام أنها تسمح بتكثير الأفعال الجميلة بقدر ما يراد . وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولى على السلطة فلا ينبغى أن يدعها إلى أيدى آخرين . بل ينبغى عند الحاجة انتزاعها منهم ، أما رابطة الابن والأب والأصدقاء بعضهم ببعض فتلك ينبغى أن تقصى ويضحى بها : ينبغى بكل ثمن

حيازة الخير الأسمى وها هنا الخير الأسمى إنما هو النجاح“ . § ٤ — قد يكون هذا الاعتراض حقا ، على الأكثر ، إذا كان الاغتصاب والعنف يمكن أن يؤتيا الخير الأسمى . لكن لما أنه ليس ممكنا البتة أن يؤتياه أيدي آخرين فالفرض باطل من أساسه . للقيام بعظائم الأمور ينبغي للمرء أن يتغلب على أمثاله بمقدار ما يتغلب الرجل على المرأة والوالد على الأولاد والسيد على العبد ، وهذا الذى يكون قد انتهك حرمة قوانين الفضيلة لا يستطيع أبدا أن يأتي من الخير بمقدار ما قد أتى من الشر بادئ الأمر . بين مخلوقات من نوع واحد لا عدالة ولا عدل إلا فى التكافؤ ، إنما هو الذى ينشئ المشابهة والمساواة . وإن اللامساواة بين المتساوين والتفريق بين الأمثال هما من الأحداث التى هى ضد الطبع ، ولا شيء مما هو ضد الطبع يمكن أن يكون خيرا . لكن إذا اتفق أن إنسانا راقيا بأهليته ، وبالخصائص القوية التى تحمله على الخير بلا انقطاع فإنما هذا هو الذى يليق اتخاذه مرشدا ويكون من العدل أن يطاع . ومع ذلك فالفضيلة وحدها لا تكفى بل تلزم أيضا القدرة على إعمالها . § ٥ — فإذا كان هذا المبدأ حقا وإذا كانت السعادة تنحصر فى إحسان العمل فلتكن الفاعلية للدولة بجملة كما هى للأفراد فى خصوصهم الشغل الرئيسى للحياة . لا معنى بذلك القول بأن الحياة الفاعلة ، كما يظن على العموم ، يجب ضرورة أن تقع على الناس الأغيار . وأن الأفكار النشيطة هى التى لا تقصد إلا إلى نتائج إيجابية للعمل نفسه . بل الأفكار الفاعلة هى بالأولى التدبرات والتأملات الشخصية الصرفة والتى لا موضوع لها إلا درس أنفسها ، وغرضها إحسان العمل ، بل إن هذه الإرادة تكاد تكون فعلا . إن معنى الفاعلية ينطبق تماما على الفكرة المنظمة التى ترتب الأفعال الخارجية وتصرفها . § ٦ — العزلة ، حتى لو كانت اختيارية ، مع جميع شروط المعيشة التى تجرها وراءها لا تفرض إذا

§ ٥ — معنى الفاعلية . قد استشهد الامبراطور يليانوس أيضا بهذه الفقرة الحكيمة لأرسطو ويصرح هو أيضا مثله بميله الى الحياة العقلية . ر . ك ٣ ب ١٠ ف ٣ ر وما بعدها ومن علم الأخلاق الى نفوماخوس ك ١٠ ب ٧ .

بالضرورة على الدولة أن تكون لا فاعلة . فكل جزء من الأجزاء التي تكون المدينة يجب أن يكون عاملا لمجرد العلاقات التي هي بالضرورة بينها على الدوام . يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد وحده أيا كان . لأنه إلا يكن ذلك فأنه والعالم بأسره لا يوجدان ما دام أن فعلهما لا شيء فيه من الخارجى بل هو باق مركز فيهما .

على ذلك فالغرض الأسمى للحياة هو بالضرورة للإنسان على انفراده كما هو للناس مجتمعين وللدولة على العموم .

الباب الرابع

المقدار الحق للدولة الفاضلة — الحدود التي لا ينبغي تجاوزها قلة وكثرة — يلزم ، دون تعيين عدد محدد للواطنين ؛ أن يكون هذا العدد بحيث يكفي لحاجة العيشة العامة وألا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين أن يتخلصوا من المراقبة — خطر كثرة السكان .

§ ١ — بعد التمهيدات التي ذكرناها آنفا ، والاعتبارات التي بسطناها في أشكال الحكومات نبلغ ما بقي علينا أن نقوله بأن نعين ما هي المبادئ الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يتنى . ولما أن هذه الدولة الفاضلة لا يمكن أن توجد بدون الأركان الضرورية لكمالها نفسه فلا بأس بأن نتخذها كلها ، على وجه الفرض ، كما يشتهي أن تكون بشرط ألا يذهب البتة إلى المحال ، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن . § ٢ — إذا كان العامل على العموم ، الحائك وباني السفن أو أى صانع آخر ، ينبغي أن يملك ، قبل أن يبدأ عمله ، المادة الأولية التي تهتم صلاحيتها التمهيدية كثيرا في أثناء التنفيذ ، فينبغي كذلك أن يؤتى رجل الدولة والمقنن مادة خاصة مجهزة كما ينبغي لأعمالها . العناصر الأولى التي يقتضيها علم السياسة إنما هي الناس بالعدد والكيوف الطبيعية التي ينبغي أن تكون لهم والأرض بمساحتها وخواصها التي ينبغي أن تكون لها .

§ ٣ — يظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة الأرجاء : وإذا كان هذا المبدأ صحيحا فإن الذين ينادون به يجهلون حقا في أى تنحصر سرعة الدولة أو ضيقها ، لأنهم يحكون في ذلك عدد سكانها ليس غير . ومع ذلك يلزم أن ينظر

§ ١ — والاعتبارات التي بسطناها . ر ما مر ك ٣ ب ٥ وما بعدها . — حكومة على غاية ما يتنى . لم يقصد أرسطو هنا إلى وضع النموذج الخيالي لجمهورية فاضلة كما حاول أفلاطون . فانه قد أخذ نفسه بأن يظل قريبا جدا من الحقيقة الواقعية واستعار منها ما استعار ، وألا يمرض في سائر مؤلفه إلا خيرة من بين الأوضاع السياسية التي يتحدث عنها باعتبارها أحداثا واقعية .

§ ٣ — فسيحة الأرجاء . تكلم منتسكيو أيضا عن امتداد الدولة الخاص بطبعتها وشكلها . ر . روح القوانين ل ك ٨ ب ١٦ وما بعده . وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه (عقد الاجتماع ل ك ٢ ب ٩) =

الى العدد أقل من أن ينظر الى القوة. لكل دولة مهمة تقوم بها، وإن أكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها . حينئذ يمكننى أن أقول إن إيبوقراط ، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طيب ، أكبر من رجل آخر أطول منه قامة . § ٤ — حتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات إلى العدد لا ينبغي أيضا اللبس في العناصر التي تؤلفه . لو أن كل دولة تشمل بالضرورة تقريبا لفيفا من العبيد ومن النازلين ومن الأجانب لا ينبغي في الواقع أن يحسب إلا أعضاء المدينة أنفسهم ، أولئك الذين هم مؤلفوها الأصليون . إنما كثرة عدد هؤلاء هي الدلالة الصادقة على عظم الدولة . إن المدينة التي تخرج عددا كثيرا من الصنائع وقليلًا من المحاريين لا تكون أبدا دولة عظيمة، لأنه يلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان . § ٥ — والأحداث شاهدة لإثبات أن من العسير ، بل ربما كان من المحال ، أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عددا مما ينبغي ، وليست واحدة من تلك التي يشاد بذكر قوانينها تشمل ، كما هو مشاهد ، على أكثر مما ينبغي من السكان . والدليل العقلي يجرى هنا لتعزيز المشاهدة . إن القانون هو تقرير نظام ما . والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن . غير أن النظام ليس ممكنا في جمع أكبر مما يلزم . القدرة الإلهية التي تشمل العالم بأسره هي وحدها القادرة على إقرار النظام فيه .

= إيبوقراط . هذه الشهادة القديمة هي وشهادة أفلاطون في « فيدر » كل ما تركه لنا الأقدمون على إيبوقراط .

§ ٥ — أكبر عددا مما ينبغي . ذلك رأى عام عند القدماء ، أن دولة مكتظة بالسكان لا يمكن إحسان إدارتها . والنتيجة منطقية للغاية ، متى صدر المرء عن المبادئ السياسية الحارية في كل المدائن الإغريقية على التقريب ، حيث يقوم المواطنون مباشرة الأعمال العامة ، وليس إلا مذهب الحكومة النائية هو الذي يحل نظرية دولة عظيمة حسنت إدارتها . واليونان لم يعرفوا هذا المذهب قطعا . ر . ك ٧ ب ٢ في ٢ . يزداد على هذا أن بعثة إغريقيا مدنا مستقلة ذات سيادة بعثة كانت مع ذلك منسوبة للنشاط الفكري هي التي كانت تقاوم كل نمو سياسي . ولقد كانت روما المدينة الوحيدة العليا سيدة العالم القائمة بتنظيم آخرحد في السياسة للأفكار اليونانية ، غير أن روما قد شقت من هذا الداء . بأن ارتفعت به إلى أعلى درجة يمكن أن تال فإنها قد استوعبت الدنيا استيعابا .

§ ٦ - الجميل ينتج عادة من توافق العدد والسعة ، والكمال للدولة يكون بالضرورة بأن يجمع في رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين . لكن مساحة الدولة خاضعة لحدود معينة ككل شيء آخر ، كالحوانات والنباتات والآلات . كل شيء لأجل أن تكون له الخواص التي هي له لا ينبغي أن يكون أكبر مما ينبغي ولا أصغر مما ينبغي ، لأنه حينئذ إما أن يكون فقد تماما طبعه الخاص وإما أن يكون قد فسد . وإن سفينة قدر فتر لن تكون سفينة لا هي ولا سفينة قدر غلوتين . فإنها بامتدادات ما تكون غير نافعة قطعاً إما بسبب ضيقها وإما بسبب سعتها .

§ ٧ - والأمر كذلك في شأن المدينة فإن كانت أصغر مما ينبغي لا يمكنها أن تقوم بحاجاتها ، وهذا هو مع ذلك ركن أساسى لها وإن كانت أكبر مما ينبغي فهي تقوم بها لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة ، ويكاد لا يكون لها بعد حكومة ممكنة . بين هذه الكثرة المفرطة أى قائد يستطيع أن يسمع صوته . وأى استنور يصلح فيها لأن يكون منادياً عاماً؟ المدينة إذاً تتكون ضرورة في الوقت عينه الذى فيه يمكن للكثرة المجتمعة سياسياً أن تقوم بمرافق عيشتها . وفيما وراء هذا الحد لا تزال في مكانة من العيشة على درج أعظم ، ولكنى أكرر أن هذا النمو له حدود . والحوادث أنفسها تعلمنا بلا عناء ما يجب أن تكون عليه . في المدينة

§ ٧ - لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة . طريقة التقابل بين الكلتين هنا تبين قدر الكفاية المعنى الذى تدلان عليه في لغة أرسطو . فالأمة اجتماع عظيم من الناس ، لفيف ليس له نظام سياسى ولا ترتيب . والمدينة على ضد ذلك هي الاجتماع أى الدولة الخاضعة لقوانين منتظمة . ر . هذا الفرق أيضاً على صورة أبين من ذلك في ك ٢ ب ١ ف ٥ - أى استنور (مؤذن) . هذا المعنى الذى يبين لنا اليوم من الشذوذ بموضع مصدره الاعتقادات السياسية للأقدمين . كان من اللازم بحكم الضرورة أن جميع المواطنين في الدولة ، جميع الرجال والأحرار والمنتمين بالحقوق السياسية ، يستطيعون أن يجتمعوا في الميدان العام ويستمعوا للخطاب . ويقرروا الأوامر العالية . واليوم ثلاثة ملايين من الناس على مسطح مقداره خمسة وعشرون ألف فرسخ مربع يستطيعون أن يباشروا أمور سياستهم على أتم ما يكون من النظام . فلا حاجة بهم الى مناد أو صارخ أو بعبارة أدق يقوم لهم التفراف مقام المنادى فإن صوته في بعض الأحيان يسمع على مسافة مائتين أو ثلاثمائة فرسخ .

الأحداث السياسية على نوعين سلطة وطاعة . فالحاكم يأمر ويقضى . لأجل الحكم في قضايا المنازعات ، وتوزيع الوظائف على حسب الأهلية ينبغي أن يعرف المواطنون بعضهم بعضا ويقدر بعضهم قدر بعض . وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام القضائية سيئة بالضرورة . وفي وجهتي النظريتين كل حكم يتخذ عفوا وبلا تدبر سيئ العاقبة ولا يمكن بالبدئية ألا يكون كذلك في جيل لا يحصى عددا .

§ ٨ — من جهة أخرى يكون سهلا جدا على المستوطنين وعلى الأجانب أن يفتصبوا الحق المدني ويجوز غشهم بلا عناء دون أن يلحظ في الجمعية الكثيرة العدد . حينئذ يمكن القول بأن التناسب الحق للهيئة السياسية إنما هو بالبدئية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات معيشتهم لكن لا يكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة سهلة . تلك هي مبادئنا في عظم الدولة .

الباب الخامس

موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التى يجب أن يستوفها . ينبغى أن يكون للدولة قاعدة بحرية .
الوسائل الناجمة للاستفادة من مجاورة البحر . أخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتمالات التى
يجب على الشارع أن يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلوا من الإضرار بنظام المدينة .

§ ١ — المبادئ التى حددناها آنفا لنظم الدولة يمكن إلى حد ما أن تنطبق على
الموطن . وخيره بلا معارض هو ذلك الذى تحقق صفاته أكثر ما يكون لاستقلال
الدولة . إنما هو على التحقيق الموطن الذى ينتج جميع أنواع الحاصلات : توافر
كل شئ وعدم الحاجة إلى أى كان، هذا هو الاستقلال الحق . إن سعة الأرض
وخصبها ينبغى أن يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها أن يعيشوا في دعة الرجال
الأحرار القنع . وسنفحص فيما بعد قيمة هذا المبدأ بتحقيق أدق حينما نعالج
على العموم الملكية واليسر واستخدام الثروة ، وتلك مسائل مختلف عليها لأن الناس
واقعون في الغالب من أمرهم في الإفراط . هنا الشح الأشنع وهناك الترف الأتلف .

§ ٢ — شكل الموطن ليس موضع حيرة ما . فإن المجريين في الحرب ، الذين
ينبغى أخذ رأيهم أيضا ، يقتضون أن يكون صعب المدخل على العدو وسهل
المخرج على المواطنين . لنضف إلى هذا أن الموطن كمدد سكانه يجب أن يكون
سهل المراقبة ، وإن أرضا سهلة المراقبة لن تكون أقل سهولة في الدفاع عنها .
أما موقع المدينة ، إذا أمكن تعيينه بالاختيار ، فينبغى أن يكون على السواء صالحا من
جهة البر ومن جهة البحر . والشرط الوحيد الحتم إنما هو أن جميع النقط يمكن أن
يعاون بعضها بعضا ، وأن يكون نقل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات أيا كانت
أمرا ميسورا . § ٣ — إنها لمسئلة كبرى أن يعرف هل مجاورة البحر مفيدة
لحسن نظام الدولة أو مضرة به . إن الاختلاط بالأجانب الذين ربوا في ظل
قوانين مختلفة مضر بحسن النظام ، وإن السكان الذين يؤلفهم لفيف التجار الغادين
الراحمين في البحر هم على التحقيق كثير ولكنهم مستمعون على كل تنظيم سياسى .

§ ٤ — وعدا هذه المحذورات فلا شك في أنه من جهة أمن الدولة ويسرها الضرورين الأفضل أن يكون للدولة وموطنها موقع بحرى . إنها تثبت لهجوم عدائى متى أمكنها أن تتلقى أمدادا من حلفائها بواسطة البر والبحر معا . وإذا لم يمكن الإيقاع بالهاجمين من الجهتين في آن واحد فحقق أن يوقع بهم أشد من إحدى الجهتين حينما يمكن احتلالهما جميعا .

§ ٥ — والبحر يسمح أيضا بسد حاجات المدينة أى استيراد ما لا تنتجه البلد وإصدار الحاصلات التى تزيد فيها . غير أن المدينة في تجارتها ينبغى ألا تفكر إلا في نفسها ولا تفكر أبدا في الشعوب الأخرى . فإن السوق التجارية للأهم عامة لا تقوم إلا على الشراء ، والدولة التى تجد في غير ذلك عنصر ثروتها لا ينبغى أبدا أن تتعاطى مثل هذا السحت . غير أن في بعض الدول الخليج ، الميناء المحفور بالطبيعة ، عجيب الوضع بالقياس إلى المدينة التى دون أن تكون بعيدة جدا هى مع ذلك مفصولة عنه وتشرف عليه بقلاعها وحصونها . وبفضل هذا الوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات كلها إذا كانت نافعة لها ، فإذا اتفق أن تكون خطرة فمجترد نص تشريعى يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تمين على طريقة خاصة المواطنين الذين يباح لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم .

§ ٦ — أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ في أن الدولة يجب إلى حد ما أن تكون قوية في البحر . ليس ذلك بالنظر إلى حاجاتها الداخلية فحسب بل فيما يتعلق بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعد أو أن تخففهم في البر والبحر على حسب الأحوال . ينبغى أن يكون نمو القوى البحرية للدولة مناسبا لنوع عيشة المدينة لأنها إن كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها .

§ ٧ — ليس للدولة على العموم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئك الذين يعملون في البحر ، فلا ينبغى أبدا أن يكونوا من أعضاء المدينة . إنى لا أقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيل والذين يأمرؤن فيها ويديرونها ، فهؤلاء هم

مواطنون أحرار ، ولأنهم بعض جنود البر . وحينما يكثر عدد القاطنين في الريف والزراع يكثر بالضرورة عدد البحارة . والأدلة على ذلك ما تجده في بعض الدول : مثلا حكومة هرقله فع أن المدينة بموازنتها بكثير غيرها صغيرة جدا لأنها تجهز من السفن عددا كثيرا .

لن أذهب بعيدا بهذه الاعتبارات فيما يتعلق بموطن الدولة وثغورها ومدنها وعلاقاتها بالبحر وقواها البحرية .

الباب السادس

في الكيف الطبيعية التي يجب أن تكون للواطنين في الجمهورية الفاضلة . الأخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للناخ الذي يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية — السمو الذي لا شك فيه للعنصر الإغريق ، ينبغي أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معا . المركز الذي يشغله القلب في الحياة الإنسانية .

§ ١ — قد عينا فيما سبق الحدود العددية للهيئة السياسية ، فلننظر هاهنا ما هي تلك الكيف الطبيعية المشتركة في الأعضاء الذين يؤلفونها . يستطيع المرء أن يتخذ فكرة من هذا بأن يلقي النظر إلى أشهر مدائن الإغريق ، وإلى الأمم المختلفة التي تقاسم الأرض . الشعوب التي تقطن الأقطار الباردة حتى في أوربا هم على العموم ملوهم الشجاعة لكنهم على التحقيق منحطون في الذكاء وفي الصناعة ، من أجل ذلك هم يحتفظون بحريتهم لكنهم من الجهة السياسية غير قابلين للنظام ولم يستطيعوا أن يفتحوا الأقطار المجاورة . وفي آسيا الأمر على ضد ذلك شعوبها أشد ذكاء وقابلية للفنون ، لكن يعوزهم القلب ويطغى تحت نير استعباد مؤبد . أما العنصر الإغريق الذي هو بحكم الوضع الجغرافي وسط فإنه يجمع بين كيف الفريقين . فيه الذكاء والشجاعة معا . إنه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفي الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسنة جدا ، وهو جدير ، إذا اجتمع في دولة واحدة ، بأن يفتح العالم . § ٢ — بين الشعوب المختلفة في قلب إفريقيا فروق أشبه بالفروق التي نبهنا عليها آنفا . فيها هنا كيف طبيعي هو الذي يتغلب وهناك كيف متعادل كلها في مزاج سعيد . يمكن أن يقال ، دون أن يخشى الخطأ ، إن شعبا ينبغي أن

§ ١ — الأمم المختلفة التي تقاسم الأرض . ان إبيقراط كما هو معلوم من أوائل من لاحظوا تأثير المناخات هذا في الخلق وأنظمة الأمم . ر . كتاب الأمواء والأهوية والأصقاع . من ترجمة ليرى ج ٢ ص ٥٣ . وقد ذهب إبيقراط إلى أبعد من ذلك فقد أوضح كيف أن للقوانين أثرا في أخلاق الشعوب وعزا التكاثر العام للأسبوين إلى الملوكت والحكومات المستبدية التي كانت ترهقهم . ولأفلاطون بعض نظرات في هذا الموضوع الخطير (ر . آتراك ه من القوانين) وقد كان يجمل بمتسكيو في مؤلفه (ك ١٥٣٩ و ١٦ و ٢٧) الذي خصص مكانا رحباً لنظرية المناخات ألا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين عالجوا هذا الموضوع من قبله .

وفي عصرنا هذا قد خلفت نظرية السلالات نظرية المناخات فمدتها ولم تقص عليها .

يجمع بين الذكاء والشجاعة حتى يستطيع المقنن أن يقوده بسهولة إلى الفضيلة .
بعض الكتاب السياسيين يقتضون من المقاتلة عطفًا على من يعرفونهم وقسوة على من لا يعرفونهم ، وإن القلب هو الذى يتيح فى أنفسنا العطف والقلب هو بالضبط تلك الخاصة للنفس التى تجعلنا نحب . § ٣ — ويمكن تدليلا على ذلك أن يقال إن القلب متى ظن أنه مستهان به يشتد ضغنه على الأصدقاء أكثر منه على المجهولين . يخاطب أرشيلوك قلبه حينما أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول :

« يا قلبى أليس صديقا هو الذى أهانك » .

وعند الناس جميعا الرغبة فى الحرية والرغبة فى التسلط تصدران عن هذا المبدأ ، القلب متكبر ولا يعرف البتة أن يخضع . غير أن المؤلفين الذين ذكرتهم آنفا يخطئون إذ يقتضون أن يكون المرء قاسيا على الأجانب . لا ينبغي أن يكون المرء على أى كان . والنفوس الكبيرة لا تكون صعبة المراس إلا فى حق الإجرام . بل أكرر أنها تزيد غضبها على أصدقاء حينما تلقى إهانة من قبلهم . § ٤ — هذا الغضب معقول جدا لأن هنا زيادة على الضرر الذى يمكن أن يلحق بالمرء فإنه يظن أنه قد فقد أيضا رعاية كان له الحق فى الاعتماد عليها .

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه :

* بين الإخوة الجلال أشد ما يكون قوة *

وفى موطن آخر :

* من أفرط فى حبه أفرط فى بغضه *

ونحن إذ نعين فى حق المواطنين ماذا ينبغي أن يكون عددهم وكيفهم الطبيعية ، وإذ نعين سعة الموطن وشروطه فإنما نجرى فى ذلك على التقريب . إلا أنه لا ينبغي أن يطلب ، فى مجزوء الاعتبار النظرية ، من الضبط ما يكون فى المشاهدات التى تقدمها لنا الحواس .

§ ٢ — بعض الكتاب السياسيين . هو أفلاطون الذى يقصده أرسطو هنا . ر . الجمهورية ك ٢

§ ٣ — . أرشيلوك . من « باروس » شاعر غناء ومجون ، كان يعيش فى القرن الثامن قبل الميلاد .

§ ٤ — أفكار الشاعر . هذان البيتان هما من مقطوعات أوريبيد التى ليست بين أيدينا .

الباب السابع

في العناصر الضرورية لوجود المدينة . أنها ستة أنواع . المواد الغذائية ، الفنون ، الأسلحة ، المالية ، الكهنة . وأخيرا إدارة المصالح العامة وإصدار الأحكام . بغير هذه العناصر لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة .

§ ١ — كما أن في المركبات الأخر التي تخلقها الطبيعة ليس البتة تماثل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية في وجوده ، كذلك يمكن بالبداهة ألا يعد بين أعضاء المدينة كل العناصر التي هي مع ذلك بحاجة ماسة إليها ، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف إلا من عناصر من نوع واحد بعينه . ينبغي ضرورة أن يكون للجمعين نقطة وحدة مشتركة سواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غير متساوية ، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو أى شيء آخر مشابه . § ٢ — شيثان يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر ، هذا وسيلة وذلك غاية دون أن يكون بينهما شيء مشترك أكثر من الفصل يقع من أحدهما فيقبله الآخر . تلك هي في عمل ، أيا كان ، علاقة الأداة بالعامل . فالبيت ليس له حقا شيء يمكن أن يكون مشتركا بينه وبين البناء ؛ ومع ذلك فن البناء ليس له موضوع آخر إلا البيت . كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة للملكية ، غير أن الملكية ليست البتة جزءا أصليا للمدينة ولو أن الملكية تحتوى موجودات حية على أنها عناصر لها . المدينة ليست إلا اجتماع أناس متساوين يبحثون بالاشتراك عن عيشة سعيدة هيئة . § ٣ — لكن بما أن السعادة هي الخير الأعلى ، وبما أنها تنحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن الفضيلة في النظام الطبيعي للاشياء ، موزعة لا على سواء بين الناس ، لأن حظ بعضهم منها قليل جدا وبعضهم

§ ٢ — أناس متساوين . لقد أشاد أرسطو في مجرى مؤلفه كله بمبدأ المساواة هذا لجميع أعضاء الدولة . فمفسر أن يفهم ، تلقاء هذه العبارات الصريحة ، أن بهم بتأييد الطفيان . ر . ك ا ب ا ف ا و ك ٣ ب ٨ ف ا والمقدمة التي بسطنا فيها هذه المسئلة بسطا — عيشة سعيدة هيئة . ر . ك ٣ ب ٣ ف ٩ و ب ٦ ف ٤ ا وفي التمييز بين الحكومات ب ٤ ف ٧ .

مجتزئون منها تماما، يكون من البديهي هنا لزوم البحث في ينبوع الفروق والانقسامات بين الحكومات . فكل شعب إذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضا حياته ودولته على القواعد التي ليست أقل اختلافا .

فلننظر إذن كم من العناصر لامندوحة عنه لوجود المدينة ، لأن المدينة تنحصر بالضرورة في أولئك الذين نعترف لهم بهذه الشِّيم .

§ ٤ - لنعد الأشياء أعيانها حتى ننير المسئلة : فبديا المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الأشياء التي لا غنى عنها للحياة التي بها حاجة إلى كثير من الأدوات . ثم الأسلحة التي لا غنى للاجتماع عنها لأجل تأييد السلطة العامة في داخله ضد العصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه، ورابعا سعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب . وخامسا، وكان بوسعي أن أضع هذا في رأس القائمة، العبادة الإلهية أو كما يسمونها الكهنوت . وأخيرا وهذا بلا جدال هو الأهم، تقرير المرافق العامة والقضاء في الخصومات الفردية .

§ ٥ - تلك هي الأشياء التي لا يسع المدينة مطلقا، أيا كانت، أن تستغنى عنها . إن الاجتماع الذي يؤلف المدينة ليس اجتماعا كيفما اتفق ، إنما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم . فإذا لم يتوافر ركن من الأركان التي عددناها آنفا، فن ثم يكون محالا أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه . الدولة تقتضى حتما كل هذه الوظائف المختلفة، فيلزم لها إذا زراع ليقوموا بغذاء المواطنين، ويلزم لها صناع وجنود، وأناس أغنياء وكهنة وقضاة ليقوموا بحاجاتها وبمصلحتها .

الباب الثامن

رد العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة الى اثنين فقط : أن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الأسلحة والذين لهم حق التصويت في الجمعية العمومية دون جميع الصناع ، وينبغي ألا تكون الأموال الثابتة إلا للمواطنين ، ومن بين المواطنين ينبغي أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيخوخة .

§ ١ — بعد أن قررنا المبادئ على هذا النحو علينا أيضا أن نبحث هل جميع الوظائف ينبغي أن تكون لجميع المواطنين بلا تمييز . هاهنا ثلاثة أمور ممكنة : إما أن جميع المواطنين يكونون في آن واحد وبلا تمييز زراعا وصناعا وقضاة وأعضاء في الجمعية العمومية أو أن يكون لكل وظيفة رجال مختصون بها . أو أن تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس . الخلط بين الوظائف لا يناسب كل دولة بلا تمييز . وقد قلنا فيما سبق إنه يمكن افتراض تواليف مختلفة . فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعا بل تمنح بعض الوظائف بامتياز . وهذا هو الذي يرتب عدم تشابه الحكومات . ففي الديمقراطية كل الحقوق مشتركة وعلى ضد ذلك في الأوليغرشيات .

§ ٢ — إن الحكومة الفاضلة التي نبحث عنها هي على التحقيق تلك التي تحقق لكثرة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة . وقد قلنا إن السعادة لا تنفك عن الفضيلة . وإذن ففي هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعا على إطلاق الكلمة بتمامه لا إضافيا إلى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، ومن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لا يزاولون الزراعة ، فإنه ينبغي أن يكون للرجل من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشئ العام . § ٣ — يبقى أيضا طبقة الجنود ، والطبقة التي تتداول في شؤون الدولة وتحكم في القضايا ، هذان العنصران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة . أفبوزع نوعا الوظائف التي يختصان بها على أيدي متفرقة أم يجمعان في أيدي عيناها ؟ الجواب على هذه المسئلة واضح

أيضا . يجب أن تكون هذه الوظائف متفرقة الى حد ما ومجموعة الى حد ما . متفرقة لأنها تتعلق بأسنان مختلفة وأنه لا بد هاهنا من التبصر وهناك من القوة . مجموعة لأنه من المحال أن أناسا بيدهم القوة ويستطيعون استعمالها يستسلمون الى خضوع أبدي . فالمواطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع إليهم الأمر في تأييد الحكومة أو في إسقاطها . § ٤ — إذن فليس إلا أن توكل هذه الوظائف الى أيد بعينها لكن في أحيان الحياة المختلفة وكما يعينه الطبع عينه . وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعا لهذا المبدأ الذي هو نافع كما هو عادل ، والذي يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه .

§ ٥ — كذلك الى هاتين الطبقتين يجب أن تكون ملكية الأموال الثابتة ، لأن اليسر يجب أن يتوافر للمواطنين ، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون . أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة ، وذلك نتيجة بينة لمبادئنا . السعادة لا تحل إلا في الفضيلة على وجه الاختصاص . ولكي يقال على مدينة إنها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى ، بل جميع المواطنين بلا استثناء . على هذا فالمملكات تتعلق بالمواطنين خاصة ، ويكون الزراع بالضرورة إما عبيدا وإما متوحشين وإما موالى .

§ ٦ — وأخيرا فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التي لها في الدولة مكان بين . لا يمكن زارعا أو عاملا أن يصل الى وظائف الكهنوت أبدا . بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الآلهة . فالهيئة السياسية إذن موزعة على جزئين : الأول الجند والثاني الجمعية العمومية ، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة للمواطنين الذين أضناهم الكبر وجب لهذين الأمرين معا أن يوكل الى هؤلاء أمر الكهنوت .

تلك هي إذن العناصر التي لا بد منها لوجود الدولة وهي الأركان الحقيقية للمدينة . إنها من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداوالت هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيا . وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثاني بتداول الوظائف .

الباب التاسع

قدم بعض الأنظمة السياسية ، وعلى الخصوص الانقسام الى طبقات والموائد العامة . أمثلة من مصر ومن إيطاليا : تقسيم الملكيات في الجمهورية الفاضلة . في اختيار العبيد .

§ ١ — على أنه في الفلسفة السياسية ليس البتة استكشافا معاصرا ولا حديث العهد هذا التقسيم الضروري للأفراد الى طبقات متميزة ، فيها الجند من جهة والزراع من جهة أخرى . بل هو ما زال موجودا الى اليوم في مصر وفي كريت ، ويقال إنه رتب بقوانين سيزستريس في الأولى وبقوانين مينوس في الثانية . § ٢ — كذلك نظام الموائد العامة ليس أقل قدما بل هو يصعد في كريت الى حكم مينوس وفي إيطاليا الى عهد أبعد من ذلك أيضا . ويؤكد علماء إيطاليا أنه في عهد المدعو إيطالوس الذي صار ملكا لأوترى غير الأوتريون اسمهم الى إيطاليين وأن اسم إيطاليا قد أطلق على جزء من شواطئ أوروبا محصور بين خليجى سلاسى ولاميتى اللذين يبعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم . § ٣ — ويزيدون عليه أن إيطالوس قد صير الأوتريين الذي

§ ١ — سيزستريس . ينجم من الأبحاث الجديدة أن سيزستريس لابد أن يكون قبل المسيح بنحو ألف وثمانمائة سنة على الأقل . وأرسطو يتكلم هنا إذن على نظام كان قبل زمانه بنحو ألف وخمسمائة سنة . — قوانين مينوس . يمكن أن يكون مينوس بعد سيزستريس بنحو ثلاثمائة سنة أو أربعمائة . ر . فبايلي ف ٤ و ٥ .

§ ٢ — علماء إيطاليا . يظن نيهير أن أرسطو قد استخرج هذه المعلومات على إيطاليا من مؤلفات انطيوخوس السرقوسي وهو مؤرخ كان يعيش قبله بنحو مائة سنة تقريبا . وهو الذى تكلم عليه دنيس الهاليكرناسى . — نصف يوم . مائة وستون غلوة على تقدير استرابون . ر . ك ٦ ب ١ ص ٢٤٥ أى أكثر من ستة فرائخ شيئا قليلا . وخليج سلاسى أو اسكلاسى لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو شرق البرزخ في النقطة الجنوبية من إيطاليا . وخليج لاميتى الذى يسميه أنطيوخوس واسترابون نافيتينيك هو خليج سامت بإفيمى على بحر نابلى في الجزء الغربى من البرزخ .

§ ٣ — الأوتريين الذى كانوا وحلا فيما سبق . الأوتريون كانوا يسكنون في البروتيوم وفي الجزء الجنوبي الشرقى من لقونيا .

كانوا رحلا فيما سبق زراعا وآتاهم فيما آتاهم من النظم نظام الموائد العامة . ولا تزال الى اليوم مقاطعات احتفظت بهذه العادة و ببعض قوانين إيطاليا . وهذه العادة كانت عند الأوبيك ، سكان شواطئ تيرينيا والذين لا يزالون يلقبون لقبهم القديم الأوسونيين . وهى توجد أيضا عند الشونيين الذين يقطنون البلد المسمى سيرتيس على شواطئ الإيجى وخليج يونيه . على أن من المعلوم أن الشونيين كانوا أيضا من أصل أوتري .

§ ٤ — فتكون الموائد العامة حينئذ ولدت فى إيطاليا وتقسيم المواطنين إلى طبقات جاء من مصر ، وعهد سيزستريس سابق بكثير لعهد مينوس ، على أنه ينبغى الاعتقاد بأنه فى مجرى القرون لا بد أن يكون الناس قد تخيلوا هذه النظم وكثيرا غيرها عدة مرات ، بل ما لا نهاية له من المرات . فبديا الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى ، ولما تحقق ذلك نمت التحسينات والسعة على قدر هذا التطور على ما يظهر . وإذا فلك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضا على الأنظمة السياسية . § ٥ — كل شئ فى هذا الصدد قديم جدا ، ومصر شاهد على إثباته . فلا أحد يجادل فى قدمها السحيق وفى كل الأزمان كان لها قوانين ونظام سياسى . وعلينا أن نتأثر سابقينا فى كل ما أحسنوه من عمل ولا نفكر فى الإبداع إلا حيث يتكون لنا نقصا نستدركه .

§ ٦ — قلنا إن الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون الأسلحة ويملكون الحقوق السياسية ، وأضفنا إليه عند تعيين خواص الموطن وسعته

— تيرينيا . كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينيا على الجزء الغربى من إيطاليا .

— الشونيون . كانوا فى إفريقيا الكبرى وفى الحدود الجنوبية لإيطاليا أما الشاونيون فكانوا يقطنون الشاطئ الآخر من الخليج الادرياتيكي فى إفير .

§ ٥ — قديم جدا . يزعم علم الفلك الحديث أنه حقق ، بناء على ما فى الآثار الرسمية ، أن أرصاد المصريين الوضعية تصعد الى ٣٢٨٥ قبل الميلاد . ر . محضر جلسة المجمع العلمى لفرنسا فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٣٤ — نظام سيامى . كانت إفريقيا تستقبل نزلاء من المصريين وترحب بأنظمتهم فإن إناخوس وفورنى وسكرويس وقدموس ودناوس جاءوا من مصر .

أن الزراع ينبغي أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك ، فتكلم ها هنا على تقسيم الملكيات وعدد الزراع ونوعهم . وقد سبق لنا أن رفضنا الاشتراك في الأراضي الذى قبله بعض المؤلفين ، لكننا قد صرحنا بأن التعاطف بين المواطنين ينبغي أن يجعل الانتفاع مشتركا لأجل أن يكفل للكل عيشتهم على الأقل . وإن إنشاء الموائد العامة ليعتبر مفيدا تماما لكل دولة حسنة النظام . وسنقول فيما بعد لماذا نحن نتخذ هذا المبدأ أيضا . لكنه يلزم أن تتسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء . ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون أن يقوموا بجميع الحاجات الأخرى لمن يعولون . § ٧ — إن نفقات العبادة الإلهية هى أيضا عبء مشترك على المدينة . على هذا حينئذ يجب أن يقسم الموطن الى قسمين أحدهما للعموم والآخر للأفراد . وكلاهما ينقسم أيضا الى اثنين آخرين : الأول يقسم لسد نفقات العبادة ونفقات الموائد العامة . أما الثانى فيقسم بحيث إن كل مواطن يملك على الحدود وبجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن الموضعين . § ٨ — هذا التوزيع وهو عادل فى ذاته يكفل مساواة المواطنين وشدة اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم . وحيثما لا يكون هذا التوزيع مقرا فالبعض يستهين بالمناوشات التى تهدد الحدود والآخرين يخشونها خشية مغلجلة . من أجل ذلك فى بعض الدول يستثنى القانون سكان الحدود فيجعلهم بمعزل عن كل مداولة فى أمر هجوم الأعداء الذى يلحقهم باعتبار أنهم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضاة صالحين . تلك هى الأسباب التى توجب توزيع أرض الموطن على نحو ما قدمنا . § ٩ — أما فى شأن أولئك الذين ينبغي أن يزرعوها ، فإذا كان للخيار مكنة ، فينبغى أن يكونوا على الخصوص عبيدا وأن يعنى بالألا يكونوا جميعا من أمة واحدة ، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب . وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد

§ ٦ — فى بعد . حق أن أرسطوس يتكلم فيما بعد على الموائد العامة (ب ١٠ ف ٨ وب ١١

ف ٣ غير أنه لا يقدم أدلته لإقرار هذا النظام كما يذكر هنا .

بجواظرهم أن يشوروا . ثم ينبغي أن يضاف الى أولئك العبيد بعض المستوحشين بوصفهم زراعا تبعا للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسهم . ففي الأراضي الخاصة يملكهم مالكمها وفي الأراضي العامة هم ملك الدولة . وسنقول فيما بعد كيف ينبغي أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائما أن يقدم لهم فك الرقبة جزاء لأعمالهم .

§ ٩ — فيا بعد . ر . الاقتصادى ك أ ب ٥ . ويظن شنيذر أن هذه الإشارة كانت تتعلق بجزء من مؤلف أرسطو لم يصل إلينا . وإنه في ذلك مخدوع ، لأنه هاهنا على الأقل لا محل للخفاء . وقد اعترف بذلك أورسم .

وإن هذه الفكرة التي يقرها أرسطو هاهنا والتي هي غاية في الإنسانية والتي هو يكرها في « الاقتصادى » تثبت قدر الكفاية أن أرسطو لم يكن قط نصيرا أعمى للرق . زد على هذا أن وصيته التي حفظها لنا ديوجين اللايرثى تشهد بأن الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات العامة فانه فيما يمنح الحرية عبيده جميعا ويوصى بهم خيرا منفذ وصيته . ر . ديوجين اللايرثى ك ٥ ص ١٦٩ . ور . أيضا في السياسة ك أ ب ٢ ف ٣ والمقدمة .

الباب العاشر

موقع المدينة ، الشروط التى ينبغى أن تطلب . ملائمة الموقع للصحة . المياه . معاقل المدينة . ينبغى أن يكون لها أسوار تساعد أهلها على الشجاعة . النظريات الباطلة فى هذا الموضوع : ارتقاء فن الحصار يقضى أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تساوى مهارة الهجوم .

§ ١ — نحن لن نكرر لماذا ينبغى أن تكون المدينة برية وبحرية معا ؛ وأن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميع نقاط أرض الوطن . فقد ذكرنا ذلك فيما مر . فأما ما يتعلق بالموضع فى ذاته فينبغى توافر أربعة أمور على الخصوص : الأول والأهم إنما هو الأمر الصحى ، وإن استقبال الشرق والتعرض للرياح التى تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات ، ويليه استقبال الجنوب لأنه ممتاز بأن البرد فيه أيسر احتمالاً طول الشتاء . § ٢ — ومن جهات نظر أخرى ينبغى أن يكون على السواء مختاراً بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصدد الغارات التى يمكن أن تكون المدينة محلاً لمعاناتها . يلزم فى حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة ، وأن يكون شاقاً على الأعداء دخولها وحصارها على السواء . ينبغى أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من الينابيع الطبيعية ، فإن لم يكن ذلك ينبغى أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يعوزها الماء البتة فى حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدة الحرب . § ٣ — ولما أن الشرط الأول إنما هو صحة السكان وهو يتحقق أولاً بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذى ذكرناه وثانياً باستعمال الماء الصالح للشرب ، فهذه النقطة الأخيرة تقتضى أيضاً أشد الالتفات . إن كل ما يصلح فى الغالب وفى العادة لحاجات الجسم له بالضرورة تأثير فى الصحة كبير ، كالأثر الطبيعى للرياح وللأمواء . من أجل ذلك حيثما لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التى تكفى للاستعمالات العادية .

§ ٤ — أما مواطن الدفاع فإن طبيعة الموقع وفائدته تختلفان باختلاف الدساتير . إن مدينة عالية تناسب الأوليغرشية والملوكية . أما الديمقراطية فتؤثر

السهل . والأرستقراطية ترفض كل هذه الأوضاع ، ويناسبها على الخصوص الهضاب المحصنة . أما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة فالظاهر أن أشدها قبولا وأنسبها على العموم أن تكون مخططة على الطريقة الحديثة وفقا لمذهب إبوداموس . كان للطراز القديم ، على ضد ذلك ، مزية أنه آمن في حالة الحرب ، وكان الأجانب متى حصروا في المدينة شق عليهم أن يخرجوا منها ، ولم يكن دخولهم فيها بأقل من ذلك عناء . § ٥ — ينبغي الجمع بين هذين المذهبين ويحسن أن يحاكي ما يسميه زراعنا الأشكال الشطرنجية في غرس الكروم . فنخطط المدينة إذا في بعض الأجزاء فقط ، في بعض أحيائها لا في مساحتها كلها ، ففي ذلك جمع بين الرشاقة والأمن . وأخيرا فيما يتعلق بالمعاقل فإن أولئك الذين لا يرغبون إقامة ليحتفظوا بإقدام السكان قد خدعهم وهم قديم ، ولو أن الحوادث تحت أعينهم قد كذبت تلك المدائن التي كانت تصطنع هذه النخوة الغريبة . § ٦ — ربما لا يكون من الإقدام ألا يدفع الحاربون أعداء مساوين لهم في العدد أو أكثر قليلا إلا من وراء الأسوار . لكن قد شوهد ولا يزال يشاهد أن المغيرين يأتون في عدد زاحرون أن تكون النجدة التي فوق طاقة البشر لحفنة من الشجعان تستطيع أن تصدهم . فلاجل اتقاء الغير والمصائب ولأجل التفادي من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل الأدخل في فن الحرب هي الحصون الأمتنع ، وعلى الخصوص اليوم إذ ارتقى أيما ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة . § ٧ — إن الامتناع عن إقامة

§ ٤ — مذهب إبوداموس . طريقة إبوداموس كانت أنه يقسم المدينة الى شوارع منظمة (ر . ك ٢ ب ٥ ف ١) — للطراز القديم على ضد ذلك . كان الطراز القديم للعارة ينحصر في جمع الدور بعضها على مقربة من البعض الآخر دون أى نظام . وكانوا يظنون أن هذا الوضع كان يسمح بدفع العدو على أهون ما يكون وعلى أقوى ما يكون .

§ ٥ — الحوادث . لا شك في أن أرسطو يلجأ إلى حصار لقدمونيا من قبل إيفامينوداس في السنة الرابعة للأولى الثانية بعد المائة ٣٦٧ قبل الميلاد . ر . سابق ل ٢ ب ٦ ف ٧ .
§ ٦ — وآلاته المخوفة . لما رأى أرخيداموس بن أجيزيلاس المنجنيق وقد جىء به من صقلية =

المعاقل على المدائن يأباه العقل كما يأبى اختيار بلد مفتوح أو تسوية المرايى بالأرض .
 أو تحريم إحاطة البيوت الخاصة بأسوار خشية أن يتسرب لسكانها شيء من الجبن .
 بل ينبغى الاقتناع بأن إقامة المعاقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند
 المشيئة ، أما فى المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط . § ٨ — فإذا صحت تقديراتنا
 وجبت إحاطة المدينة بالمعاقل بل ينبغى ، فوق أن تجعل منها زينة ، أن تكون جديرة
 بصدد كل وسائل الهجوم وعلى الخصوص وسائل الفن الحربى الحديث . إن الهجوم
 لا يغفل أية وسيلة للنجاح فيجب على الدفاع ، من جانبه ، أن يبحث ويدبر ويخترع
 وسائل جديدة . وإن أول ميزة لأمة يقظة إنما هى أن يتردد الأغيار فى مهاجمتها .
 لكن بما أنه ينبغى من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن الأسوار
 أيضا يجب من مسافة إلى أخرى وفى المواضع المناسبة أن يكون لها أبراج وحراس ،
 فن البين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعة الحال لاجتماعات المواطنين
 فى الموائد العامة .

تلك هى المبادئ التى يمكن تقريرها لموقع المدينة وفائدة الحصون .

== صاح قائلا : « لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان » . ر . فلوطرخس . وأن اختراع آلات الحرب لم يكن جد
 قديم مادام أنه من عهد فريقيلىس الذى هو أول من استخدمها فى حصار ساموس فى السنة الرابعة من الأولمبية
 الرابعة والثمانين ٤١٤ قبل الميلاد . وكان الذى أنشأها رجل لقدمونى (ر . ديودور الصقلى ك ٧) . ولكن
 هذا الاختراع لم يلبث أن أدخل عليه دينيس القديم تحسينات كثيرة (ر . ديودور ك ١٤) . وإن
 اختراع الأسلحة النارية قد أدهش كذلك فرسان القرون الوسطى وفت فى شجاعتهم فلما رأوا المدافع
 والبنادق القديمة كروا صيحة أرخيداموس : « لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان » .

الباب الحادى عشر

المعابد فى الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة للحكام ، الميادين العامة والرياضات البدنية ، شرطة المدينة ، حرس الحقول ينبغى أن ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

§ ١ - الأبنية المخصصة للحفلات الدينية يجب أن تكون من الفخامة على ما ينبغى أن تكون ، وتصلح كذلك للموائد الرسمية ل كبار الحكام ولأداء جميع الشعائر التى لا يقضى بسريتها القانون أو هائف فيثا . هذا المحل الذى يرى من جميع ما يحيط به من أحياء المدينة التى يشرف هو عليها ينبغى أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذين يؤمنونه . § ٢ - وتحت الربوة التى عليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد الميدان العام الذى اتخذ على غرار ما يسمى فى تساليا ” ميدان الحرية “ . هذا الميدان لا يجوز البتة أن يندس بالبضائع ، ويحظر دخوله على الصنائع وعلى الزراع وعلى أى فرد من أفراد هذه الطبقة إلا أن يدعوهم الحاكم إليه دعوة صريحة . كذلك ينبغى أن يكون منظر هذا المكان مقبولا مادام أنه الميدان الذى فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية ، لأنه يجب ، حتى فى هذا الصدد ، فصل الأعمار المختلفة ، وفيه يشهد بعض الحكام ألعاب الشباب ، كما أن الكهول يوافقونه لشهود ألعاب الحكام أحيانا . فإن المرء متى أحس أنه تحت عين الحاكم استشعر ما يقضى به الحياء الحق ، وما تدعو إليه الخشية اللاتقة بالرجل الحز . بعيدا عن هذا الميدان ومنعزلا عنه يكون المكان المخصص للسوق وينبغى أن يكون الوصول إليه ميسرا لأنواع النقل سواء من البحر أو من داخل البلاد .

§ ٣ - مادامت كتلة المواطنين منقسمة إلى كهنة وحكام فمن المناسب أن يكون موضع الموائد العامة للكهنة إلى جانب المعابد المقدسة . أما الحكام المكلفون النظر فى العقود والحكم فى القضايا الجنائية والمدنية وفى كل الأمور من هذا القبيل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق وما يسمى شرطة المدينة فان محل

موائدهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حى مطروق . ما جاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسبا لذلك . أما الميدان الآخر الذى ذكرناه آنفا فانه يجب أن يكون دائما محل السكنة المطلقة؛ خلافا لهذا الذى هو مخصص للأخذ والعطاء للذين لا غنية عنهما .

§ ٤ — كل ما أسلفنا آنفا من التقاسيم المدنية يجب أن يكرر فى المناطق الزراعية . هنالك الحكام الذين يدعون إما حراس الغابات وإما مفتشى الريف لهم أيضا كتائب من الحرس للمراقبة ولهم موائد عامة . كذلك يكون فى الريف أيضا معابد مقدسة موزعة فيه بعضها للآلهة والأخرى للأبطال .

قد يكون من غير النافع أن نلح فى ذكر تفاصيل أدق فى هذا الموضوع فتلك أمور تصوورها أيسر من تنفيذها . وقد يكفى فى القول بها بمجرد إرادتها . أما تنفيذها فلا بد فيه من مواتاة التوفيق . من أجل ذلك نكتفى بما عرضنا فى هذا الموضوع .

الباب الثاني عشر

الكيف التي يجب أن تتوافر للواطنين في الجمهورية الفاضلة : الأركان العامة للسعادة ، تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الأركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المدينة : ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة .

§ ١ — لنبحث الآن ماذا يكون الدستور عينه وما هي الكيف التي يجب أن تتوافر للأعضاء الذين يؤلفون المدينة لتحقيق سعادة الدولة ونظامها تحقيقا كاملا . السعادة على العموم لا تكتسب إلا بشرطين أحدهما أن تكون الغاية التي يعتمدها المرء محمودة . الثاني أن يستطاع أداء الأعمال التي توصل إليها . فمن الممكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة . فتارة يكون الغرض محمودا ولكن الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إليه غير مستطاعة . وتارة يملك المرء الوسائل الضرورية كلها للوصول إليه ويكون الغرض سيئا . وأخيرا يجوز أن يتخذ المرء في الغرض وفي الوسائل معا . والشاهد على ذلك الطب : فتارة هو لا يعرف كما ينبغي الدواء الذي يبرئ الداء ، وتارة لا يملك الوسائل الضرورية للشفاء الذي يعتمده . في جميع الفنون وفي جميع العلوم يلزم إذا أن يكون الغرض والوسائل المؤدية إليه طيبة وفعالة على السواء .

§ ٢ — بين أن الناس جميعا يتمنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير بعضهم بلوغها ممتنع على الآخرين ، وذلك من أثر الظروف أو من أثر الطبع . الفضيلة لا تكتسب إلا بشروط معينة من اليسير أن تجتمع للأفراد المجذوبين وهي أعسر على الأفراد الذين هم أقل منهم في الجَد نصيبا . وقد يضل المرء السبيل منذ الخطأ الأولى حتى متى جمع بين الملكات المطلوبة كلها . ولما كان موضوع بحثنا الدستور الأفضل الذي هو مصدر الإدارة الفاضلة للدولة ، ولما كانت هذه الإدارة الفاضلة هي تلك التي تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد ، وجب علينا بالضرورة أن نعرف في أي تنحصر السعادة § ٣ — قلنا في ” علم الأخلاق “ ،

إذا كان يسمح لنا أن نظن أن هذا المؤلف ليس خلوا من كل فائدة : إن السعادة هي تنمية الفضيلة ومزاولة تامة ، لا الفضيلة الإضافية بل المطلقة : وأعني بالإضافة الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة ، وبالمطلقة تلك التي تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب . ففي أمر العدل الإنسانى جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة ، ولكن هذا هو أيضا عمل ضرورة أعني أنه ليس خيرا إلا بأنه ضرورى . ومع ذلك ربما كان الأفضل ألا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للعاقبة . على ضد ذلك الأفعال التي لا غاية لها إلا المجد وإلا الكمال الأدبى فهي جميلة على المعنى المطلق . في هذين النظمين من الأعمال يرمى الأول بالبساطة إلى التخلص من شر ، والثانى على الضد من ذلك يمهّد للخير وتحقيقه مباشرة .

§ ٤ — الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل بنيل البؤس والمرض وكثيرا من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة فى الأضداد . وقد عرفنا فى "علم الأخلاق" أيضا الإنسان الفاضل بأنه الإنسان الذى بفضيلته لا يحسب من الخيرات إلا الخيرات المطلقة ، وليس من حاجة بنا إلى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضا أن يستخدم هذه الخيرات استخداما جميلا على الإطلاق وشريفا على الإطلاق . ومن هذا عينه جاء هذا الرأى العامى أن السعادة تتعلق بالخيرات الخارجية . فقد ينسب عزف السنطير بإحسان إلى الآلة عينها أكثر مما ينسب إلى الفنان .

§ ٥ — من هذا الذى قلنا آتفا ينتج بينا أن الشارع يجب أن يجد سلفا بعض عناصر عمله ، غير أنه يستطيع أيضا أن يهيئ هو نفسه بعض تلك العناصر .

من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التي تتصرف فيها المصادفة وحدها لأننا قد سلمنا بأن المصادفة قد كانت أحيانا هي المتصرف الوحيد فى الأشياء ، غير أنها ليست هي التي تحقق فضيلة الدولة ، بل إرادة الانسان العاقلة . لا تكون الدولة فاضلة إلا حين يكون المواطنون جميعا الذين هم ولاية الحكومة فضلاء ،

ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا في حكومة الدولة . فلنبحث إذاً كيف نطبع الناس على الفضيلة . في الحق إن كان هذا ممكناً فالأفضل أن نطبعهم عليها جملة في آن واحد دون الاشتغال بالأفراد واحداً واحداً ، غير أن الفضيلة العمومية ليست إلا نتيجة لفضيلة كل الأفراد .

§ ٦ — ومهما يكن من شيء فإن ثلاثة أمور يمكن أن تصير الإنسان خيراً وفاضلاً : الطبع والعادة والعقل . فبدياً يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الإنساني لا من أى نوع آخر من الحيوانات ، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤتينا كيوفاً معينة للروح وللبدن . وفوق ذلك فإن هبات الطبع ليست كافية فإن الكيوف الطبيعية تعدل على حسب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصالحها . § ٧ — الحيوانات كلها تقريباً ليست خاضعة إلا لسلطان الطبع ، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات ، أما الإنسان فهو وحده الذى يجمع بين العقل والعادات والطبع . فينبغى أن تتمازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها ، وفي الغالب أن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد أن الخير في نبذ قوانينهما . وقد ذكرنا فيما سلف بأى الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع ، والباقي يكون من عمل التربية التى تعمل بالعادات وبدروس المعلمين .

الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة . مشاغل السلام هي العيشة الحقة للدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت الراحة . تنقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسى الذى يعتزمه الانسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

§ ١ — لما كان الاجتماع السياسى دائماً مكوناً من رؤساء ومرءوسين أسائل هل السلطان والطاعة ينبغى أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة . بين أن مذهب التربية ينبغى أن يرجع فيه إلى هذين القسمين العظيمين للمواطنين إذا كان بعض الناس يسود الأناس الأخر على قدر ما يختلف الآلهة والأبطال عن سائر الناس ، كما هو الاعتقاد العامى ، من حيث الجسم الذى يكفى في الحكم عليه لحظ العين ، حتى من حيث الروح على وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضاً غير محل للتراع وجلية عند جميع الرعايا ، فليس من شك في أنه ينبغى تفضيل استدامة الطاعة عند البعض واستدامة السلطان عند الآخرين . § ٢ — غير أن تحقق هذا التخالف من أعسر ما يكون ، وليس الشأن هنا كما هو في حق هؤلاء الملوك في الهند الذين هم ، على قول سيلاكس ، بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة . بين إذاً لأسباب كثيرة أن تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمراً مشتركاً بين جميع المواطنين . إن المساواة هي تمائل الاختصاصات بين أناس متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على ضد ما تقضيه قوانين العدالة : فان الخوارج الذين لا يخلو منهم البلد سيجدون أنصاراً على الدوام في الرعايا الساخطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبداً أن يكفى عددهم لمقاومة أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين .

§ ١ — استدامة الطاعة . يصرح أرسطو هاهنا بغاية الايضاح أنه معارض لاستدامة السلطان ،

أى أنه معارض للطفانيان . ر . ك ٣ ب ٨ ف ١ والمقدمة وك ١ ب ٢ ف ١٥

§ ٢ — سيلاكس . من كرياندر . جغرافى وبحار ، كان يعيش في أول القرن الخامس

قبل الميلاد .

§ ٣ — ومع ذلك فلا جدال في أنه ينبغي أن يكون هناك فرق بين الرؤساء والمرءوسين. فإذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان؟ هاتان هما المسئلتان اللتان يجب على الشارع حلها. لقد ذكرناه فيما سبق. إنما الطبع ذاته هو الذى يرسم خط الحد بأن يجعل على نحو واحد طبقى الشبان والشيوخ، أولئك للطاعة وهؤلاء الأكفاء للحكم. إن سلطانا يمنحه السن لا يثير الغيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أى شخص خصوصا متى اطمأن كل امرئ إلى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عينه. § ٤ — على هذا فالسلطان والطاعة يجب أن يكونا معا مستمرين وعلى وجه التناوب. وعلى هذا فالترتبة يجب أن تكون متشابهة ومتخالفة معا، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هى المدرسة الحقة للحكم. فالسلطان، كما قلنا فيما مر، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو فى منفعة الذى ينفذ فيه. ففى الحالة الأولى إنما هو سلطان السيد على عبده، وفى الثانية إنما هو السلطان على الناس الأحرار. § ٥ — وفوق ذلك فإن الأوامر تختلف بالسبب الذى أوجبها بقدر ما تختلف بالتأثير أعيانها التى تنتجها. فإن كثيرا من الخدمات التى تعتبر متزيلة فقط إنما تكون تشريفا للشبان الأحرار الذين يقومون بها. إن ميزة عمل أو عيبه ليسا هما فى العمل ذاته أقل مما هما فى الأسباب التى أوجت به والغرض الذى قصد إليه منه.

لقد قررنا أن فضيلة المواطن، حين يحكم، مماثلة لفضيلة الرجل الكامل، وزدنا عليه أن المواطن يجب عليه بادئ بدء أن يطيع قبل أن يحكم. فنستنتج من هذا هاهنا أن على الشارع أن يطيع المواطنين على الفضيلة بأن يعلم حق العلم العناية الأصلية للحياة الحسنى والوسائل التى تؤدى إليها. § ٦ — النفس تتألف من جزأين: أحدهما الذى له هو بذاته العقل، والثانى الذى هو دون أن يكون له العقل أهل لأن يطيعه. وبأحدهما وبالأخر تتعلق الفضائل التى تجعل الإنسان خيرا. متى سلم بهذا التقسيم كما نقره يمكن أن يقال بلا عناء أى هذين الجزأين يشتمل على الغاية التى يجب السعى إليها. لأنه دائما يعمل الشئ الأقل خيرا للوصول الى شئ

أحسن ، وهذا ليس أقل وضوحا في نتاج الفن منه في نتاج الطبيعة . وها هنا الأمر الأحسن إنما هو جزء النفس العاقل .

§ ٧ — جريا في هذا البحث على مذهبنا العادى في التحليل ينقسم العقل إلى قسمين آخرين : عقل عملى وعقل مجزّد . وبالنسبة الضرورية تنطبق التجزئة التى نجريها في هذا الجزء من النفس على الأفعال التى تأتىها على سواء . وإذا أمكن الخيار لزم تفضيل أفعال الجزء الذى هو أعلى بالطبع سواء في جميع الأحوال أو في حالة واحدة حيث يقترن جزء النفس . ذلك لأنه في جميع الأشياء يلزم دائما تفضيل ما يؤدى إلى الغرض الأسمى .

§ ٨ — وأيّا كانت الحياة فإنها موزعة بين عمل وراحة ، بين حرب وسلام . فمن الأعمال الإنسانية ما يرجع إلى الضرورى ، إلى النافع ، وأخر ترجع إلى الجميل ليس غير . وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز مشابه لذلك في جزأى النفس وفي أفعالها : فان الحرب لا تقع إلا لقصد السلام ، والعمل لا يتم إلا لقصد الراحة . فالمرء لا يبحث عن الضرورى والنافع إلا لقصد الجميل . في كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم قوانينه على جزأى النفس وعلى أفعالها ، بل بالأخص على الغاية السامية التى يستطيعان إدراكها . وأشياء هذه التمايز تنطبق على الحرف المختلفة والمشاكل المتباينة للحياة العملية . يلزم أن يكون المرء مستعدا للعمل والحرب على سواء ، غير أن الفراغ والسلام أثر : ينبغى أن يعرف المرء القيام بالضرورى والنافع ، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر . تلك هى توجيهات من الحسن أن يعطاها المواطنون منذ طفولتهم وفي كل الوقت الذى فيه يقون خاضعين لأساتذة .

§ ١٠ — إن الحكومات التى هى فيما يظهر خير حكومات الإغريق ، وكذلك الشراخ الذين أسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر إلى جعل أنظمتها موجهة إلى غرض أسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة إلى مجموعة الفضائل بل مالوا ، دون

التفات إلى النبل ، إلى الفضائل التي يظهر أنها بالواجب نافعة وأجدر لإشباع الطمع . ولقد كاد بعض المؤلفين الأقرب عهدا يؤيد هذه الآراء عنها فأعجبوا جها بدستور لقدمونيا، وأشادوا بذكر واضعه الذي وجهه كله نحو الفتح والحرب .

§ ١١ - والعقل كفيف أن يؤثم في يسر هذه المبادئ ، كما أن الأحداث أعيانها التي وقعت أمام أعيننا تكفلت بإثبات بطلانها . لقد شارك ثيرون وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا في الإحساس الذي يدفع الناس على العموم إلى الفتح من أجل مغنم النصر، ويشبه أنهم يرفعون إلى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لأن جمهوريته ، بفضل عدم المبالاة بالأخطار كلها، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل . § ١٢ - لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرته فالناس مجمعون على أن لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم . أليس شاذاً مع ذلك مع الاحتفاظ بقوانين لوقرغس، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها قد فقدت كل سعادتها ؟ ذلك بأن المرء قد ينخدع أيضا في طبيعة السلطان الذي يجب على الرجل السياسي أن يجهد في الإشادة به . إن حكم المرء أناسا أحرارا خير وأشد انطباقا على الفضيلة من حكم قوم عبيد . § ١٣ - زد على هذا أنه لا ينبغي حسابان دولة سعيدة ولا شارع كيسا جدا متى كانا لم يفكرا إلا في أعمال الفتح الخطيرة . على مبادئ مثل هذه موجبة للأسف لن يفكر كل مواطن بالبدهة إلا في غضب السلطان المطلق في وطنه متى استطاع أن يصير سييدا له ، وهذا هو الذي جعل لقدمونيا مع ذلك تسند إلى الملك بوزانياس جنائية لم يشفع فيها مجده كله . إن مبادئ كهذه وقوانين كالتى تملها ليست جديرة برجل دولة : فإنها باطلة بقدر ما هي مشنومة . لا ينبغي للشارع أن يدخل في قلوب الناس إلا إحساسات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء . § ١٤ - إن تكن مرانة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصد استعباد أم لا تستحق أبدا هذا النير المهيمن . بل يجب أن يكون ذلك بادئ بدء لأجل اتقاء الاستعباد ، ثم لأجل ألا يكتسب السلطان إلا لمنفعة المحكومين . وأخيرا لأجل ألا يحكم المرء حكم السيد إلا أناسا خلقوا

للطاعة عبيدا . § ١٥ — يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كسائر أنظمتها ليس لها غرض سوى السلام والراحة : وهاهنا تأتي الأحداث لتضيف شهادتها إلى ما يشهد به العقل . لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة مادامت الحرب لكن النصر قد كان عليهم شؤما بما يحقق لهم من السلطان : شأنهم منذ دخلوا في السلم شأن الحديد فقد صلابته سقايته ، والإثم في ذلك على الشارع الذي لم يعلم مدينته سبل السلام .

§ ١٦ — بما أن غرض الحياة الإنسانية هو عينه في الجماهير كما هو لدى الأفراد ، وبما أن الرجل الصالح والدستور الصالح يعترمان بالضرورة غرضا واحدا فينتج من ذلك بالبدئية أن الراحة تستلزم فضائل خاصة لأن السلام ، كما قلت ، هو الغاية من الحرب ، والراحة غاية العمل . § ١٧ — إن الفضائل التي تكفل الراحة والسعادة هي تلك التي تستخدم في الراحة كما في العمل على حد سواء . الراحة لا تكتسب إلا باجتماع كثير من الشروط التي لا غنى عنها للحاجات الأولى . ولكي تستمتع الدولة بالسلام يجب أن تكون بصيرة شجاعة حازمة ، فقد حق المثل ” لا راحة للعبيد “ . إذا لم يحسن المرء اقتحام الخطر صار فريسة لأول هاجم .

§ ١٨ — لا بد حينئذ من شجاعة وصبر في العمل ، ولا بد من الفلسفة في وقت الراحة ، ومن التبصر ومن الحكمة في الواحد وفي الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص في أثناء السلام والراحة . إن الحرب تؤتي حتما عدلا وحكمة رجالا يسكرهم ويفسد أخلاقهم النجاح وما يستمتعون به من الراحة ومن السلام . § ١٩ — إن بالمرء حاجة الى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل الى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يثير حسد الرجال الأغيار . الشأن في ذلك شأن حكام يمثلهم لنا الشعراء في الجزائر المجودة : كلما كانت غبطتهم تامة في جميع الخيرات التي أغدقت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعدل أعوانا لهم . وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدولة وفضيلتها أقل ضرورة منها لأولئك الحكماء . إذا كان منجلا ألا يحسن المرء استخدام ما يليق من التوفيق ، فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك

في أثناء الراحة وألا ينشأ شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد في أثناء السلام والراحة . § ٢٠ - لا ينبغي أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها لقدمونيا ، وهذا لا يعني أنها لم تفهم الخير الأعلى على ما يفهمه كل أحد ، بل ظنت أنه يستطيع كسبه بفضيلة خاصة هي الفضيلة الحربية . ونظرا إلى أن من الخيرات ما هو أسمى من تلك التي تؤتيها الحرب فمن البين أيضا أن الاستمتاع بتلك الخيرات الأولى ، دون أن يكون له موضوع سواه ، هو أفضل من الاستمتاع بالثانية . § ٢١ - فلننظر بأي الطرائق يمكن اكتساب هذه الخيرات التي لا تقدر . لقد قلنا فيما سبق إن المؤثرات التي تعمل في النفس على ثلاثة أضرب ، الطبع والعادات والعقل . وعينا الكيوف التي ينبغي أن يتلقاها المواطنون بادئ بدء من الطبع . فيبقى علينا أن نبحث هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات ، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكل ما يكون من التوافق ما دام العقل نفسه يجوز أن يضل في سلوكه إلى الغرض الأسمى وأن العادات ليست أقل عرضة للضلال . § ٢٢ - ها هنا كما في سائر البقية إنما هو النشء الذي ينبغي أن يتدأ به كل شيء . غير أن غاية النشء تصعد إلى ينبوع موضوعه مخالف تماما . ففي الإنسان الغاية الحققة للطبع هي العقل والفهم وهما الأمران اللذان يجب أن يوجه إليهما الالتفات في العناية التي تبذل لتنشئة المواطنين وتربية عاداتهم على السواء . § ٢٣ - كما أن النفس والجسم ، كما قلنا ، متميزان ، كذلك للنفس جزءان مختلفان أيضا : أحدهما لا عاقل والآخر موصوف بالعقل وهما يظهران على هيتين مختلفتين ، فلأول الغريزة وللآخر الذكاء . وإذا كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللا عاقل سابق على الجزء العاقل . ومن السهل الاقتناع بذلك ، فالغضب والإرادة والرغبة تظهر عند الأطفال عقب الولادة . وأما الفكر والفهم فلا يظهران ، في النظام الطبيعي للأشياء ، إلا بعد ذلك بكثير . وإذا ينبغي الاشتغال بالجسم قبل الفكرة في النفس ، وبعد الجسم ينبغي التفكير في أمر الغريزة ، ولو أنه في نهاية الأمر لا يعني بالغريزة إلا لأجل الفهم ولا يعني بأمر الجسم إلا لأجل النفس .

الباب الرابع عشر

في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة . العناية التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل . سنّ الزوجين : الشروط التي لاغنى عنها ليكون الزواج على خير ما ينبغي أن يكون . أخطار الزوجيات الباكّة أكثر مما ينبغي . رعاية النساء الحوامل . ترك الأطفال المشوهين والأزبد عن الحاجة : الإجهاض ، عقاب الخيانة .

§ ١ — إذا كان واجباً على الشارع أن يكفل منذ البداية للمواطنين الذين يقوم بتربيتهم أجساماً قوية فأول واجباته نعتلق بأمر زواج الأقارب وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج . فهنا شيان هما محل للتقدير ، الأشخاص والمدة المقدرة للزوجية حتى تكون الأعمار دائماً على تناسب لائق ، وألا تكون كيف الزوجين متنافرة ، فقد يكون الزوج لا يزال قادراً على النسل حين تصير الزوجة عقيمًا أو بالعكس . لأن تلك إنما هي بذور شقاق وتباغض . § ٢ — وثانياً فإن هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمار بين الزوجين والأولاد الذين يخلفونهما . لا ينبغي أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق مفرط في العمر ، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم المهرمين لا قيمة له ، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوموا لعائلتهما بما تحتاج إليه . كذلك لا ينبغي أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لأن في ذلك أضراراً لا تقل عن سابقتها . فإن الأولاد حينئذ لا يشعرون لأهلهم باحترام أشد مما يكون بين الأتراب تقريباً ، وقد تسبب هذه المساواة في إدارة العائلة منازعات غير لائقة .

لنرجع إلى نقطة الابتداء ، ولننظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على ما يرى تقريباً أجسام الأطفال منذ ولادتهم .

§ ٣ — يكاد يكون كل هذا مرتكزاً على نقطة واحدة يجب الالتفات إليها فضل التفات . بما أن الطبيعة قد حدّدت قدرة النسل إلى سنّ السبعين على الأكثر في الرجال وإلى سنّ الخمسين في النساء فينبغي التنسيب إلى هذين الأجلين الأقصى في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية . § ٤ — إن الزواج الباكر قبل الأوان

غير صالح للأولاد الذين ينتجون منه . في كل أنواع الحيوانات اللقاح الباكريين
البهائم أحداث السن يأتي بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الإناث كما يغلب فيه صغر
الأجسام . والنوع الإنساني هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عنه . ويمكن التثبت
منه بما يشاهد في جميع البلاد التي فيها يتزوج الشبان عادة في سن باكورة من ضعف
النسل وضآلته . وفي هذا خطر آخر : أن النسوة الحداثات تزيد آلامهن في الوضع
بل كثيرا ما يهلكن أثناءه . من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب التريزنيين
الذين استفتوه في كثرة عدد الموتي من نساءهم الشابات بأنهم يزوجونهن أبكر مما ينبغي
”دون أن يفكروا في جنى الثمرات“ .

§ ٥ — أما الزواج في سن نامية فمفيد أيضا في ضمان اعتدال الحواس .
وإن النساء اللاتي يبكرن في الإحساس بالحب هن فيما يظهر على العموم أولات
مزاج حاد مفرط . أما الرجال فإن القربان الجنسي أثناء النمو يضر بنمو الجسم
الذي لا يزال يشتد إلى الوقت الذي حدده الطبع والذي لا يكون وراء نمو بعد .

§ ٦ — حينئذ يمكن أن تعين سن الزواج بثماني عشرة سنة للنساء وبسبع
وثلاثين أو أقل قليلا للرجال . في هذه الحدود يكون وقت الزواج بالضبط هو
وقت تمام القوة ، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى تنزع الطبيعة
منهما القدرة على النسل . وحينئذ يمكن أن يكون زواجهما خصبا وفي زمان قوتهما
الكاملة إذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج ولادة الذرية مباشرة وإلى تهدم
العمر أي إلى نحو السبعين للأزواج . § ٧ — تلك هي مبادئنا في أوان الزواج
ومدته ، أما أوان القربان فإننا نشرك رأي الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات

§ ٦ — ثماني عشرة سنة للنساء . حدد أفلاطون (الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٦ من ترجمة كوزان)
للنساء من ٢٠ إلى ٤٠ وللرجال من ٣٥ إلى ٥٥ . كان ذلك في مناخ اليونان بلا شك تأخيرا بالغا لزواج
النساء . وفي هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عندنا في مناخ كناختنا (فرنسا) أعنى أشد
برودة يتزوج النساء من سن ١٨ إلى ٢٠ .

§ ٧ — الشتاء هو خير الأوقات . إن شهر جيليون أو شهر الإعراس عند الآتينيين يقابل
بالقريب شهر نوفمبر عندنا . ر . جمهورية أفلاطون ك ٥ ص ٢٧٢ .

له اعتمادا على تجربتهم الخاصة الموفقة . ينبغي الرجوع أيضا إلى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة في أمر النسل ، إذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلوبة للصحة والآخرين أن يجربوا أى الرياح يحسن انتظامها . وعلى العموم فإن ريح الشمال فيما يظهر خير من ريح الجنوب .

§ ٨ — لن نقف عند شروط المزاج التي هي أوفق في الأبوين لسلامة أولادهما وقوتهم : فإن هذه التفاصيل ، متى سبر غور الأشياء ، ربما لا تجد مكانا موافقا إلا في كتاب تربية . وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع إلماما في بعض كلمات . لاحاجة بالمزاج إلى أن يكون مزاج مصارع لا فيما يتعلق بالأعمال السياسية ولا في أمر الصحة ولا في أمر النسل . كذلك لا ينبغي أن يكون مرضيا وعاجزا جدا عند الأعمال الشاقة ، بل يجب أن يكون وسطا بين هذين الطرفين . يجب أن يتعب الجسم بالمشقات دون أن تكون غاية في العنف . كذلك لا ينبغي أن يكون مقصورا على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل . وهذه القيود فيما يظهر لي قابلة للتطبيق على النساء والرجال على سواء . § ٩ — ينبغي أن تعني الأُمهات طوال مدة الحمل بالترام نظام معين ويحايين الكسل ويخففن من الغذاء . والوسيلة لذلك هيئة فما على الشارع إلا أن يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع . فإذا كان يجسمهن حاجة إلى النشاط فإن عقلهن ينبغي أن يحتفظ بالسكينة التامة . فإن الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها .

§ ١٠ — تمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهي الخلق . أما ما يتعلق

§ ٩ — بالذهاب إلى المعبد كل يوم . لأفلاطون فكرة مشابهة لهذه تماما . (ر . القوانين ك ٧ من ترجمة كوزان) .

§ ١٠ — يجب تركهم . يلزم التمييز بين « الترك للالقاط » و « الترك للهلاك » في حق الأطفال . فالترك =

بعدد الأطفال فإذا كانت العادات تأبى الترك الكلى ، وكانت الزوجيات خصبة إلى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان فينبغى الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلقى الجنين الإحساس والحياة . فإن تأنيث هذا العمل أو عدم تأنيثه لا يتعلق كلاهما على الإطلاق إلا بهذا الشرط شرط الحساسية والحياة .

§ ١١ - غير أنه لا يكفى تعيين السن التى تبدئ فيها الزوجية بل ينبغى أيضا تعيين الوقت الذى يجب فيه أن ينقطع الإنسال . إن الرجال المتقدمين جدا فى السن كالأحداث لا يلدون إلا مخلوقات ناقصة جسما وعقلا . وإن أولاد الشيوخ هم من الضعف على ما لا ينفع فيه العلاج . فلينقطع الإنسال فى الوقت الذى يصل العقل فيه إلى غاية نموه . وهذا الوقت ، إذا رجعت إلى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة بالسابوعات ، يقع على العموم فى سن الخمسين . حينئذ ليكف المرء عن إنسال الأولاد بعد هذا الميعاد بأربع سنين أو خمس ، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب إلا لأسباب صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدة فى الاقتضاء .

= للاتقاط هو أن يلقى الطفل حيث يمكن أن يلتقط والترك للهلاك هو التخل عن الطفل حيث يجب أن يموت . وهذا الترك للأطفال المشوهين قد كان مبدءا معمولاً به فى إفريقيا إلا فى نية حيث يوجد قانون يحظر تمريرىض الأطفال للهلاك . أما فى اسيرة فقد كان منفذا بغاية الشدة . فكل طفل مولود كان خاضعا لامنحان أعضاء القبيلة الذين كان لهم عليه حق الحياة والموت . ر . كراجيوس ك ١ ب ٥ . وإن أفلاطون (فى الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٣ من ترجمة كوزان) لم يكن أقل قسوة من أرسطوفانه يأمر (ص ٢٧٨) بترك الأطفال أبناء سفاح المحارم يموتون جوعا . وتلك هى المبادئ التى يعتنقها أرسطو . على هذا فأفلاطون وتلميذه يأمران بالتخل عن الأطفال المشوهين هذا يأمر بالاجهاض فى حق الأطفال متى كثر عددهم . وذلك بالاجهاض والموت للأطفال الذين يأتون من سفاح المحارم . غير أن أرسطو هو أشد إنسانية ، فإيا يظهر ، إذ يبدو أنه يعتبر قتل الطفل الذى يفتل من عملية الاجهاض جناية . ر . آخر الفقرة . ور . أيضا منتسكيو ك ٢٢ ب ٢٣ . — الإيعاز بالاجهاض . يؤخذ من هذه الفقرة أن القدماء فإيا يظهر كان عندهم وسيلة للاجهاض محققة النتيجة دائما . أما فى أيامنا فيظهر أن من المحقق أنه لا يمكن الإجهاض دون خطر على حياة الأم .

§ ١١ - المتقدمين جدا فى السن . ر . هذه الفكرة فى هذا الباب ف ٤ .

§ ١٢ — أما الخيانة الزوجية فهي من أى جانب تقع ، وإلى أية درجة تصل ، يلزم أن تكون مجلبة للعار ما دام المرء زوجا بالفعل أو بالاسم . فإذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدة الزمن المضروب للإنسال فليعاقب عليها عقابا فاضحا بغاية الشدة التى تستحقها .

§ ١٢ — من أى جانب تقع . يمكن الاعتقاد بأن الزنا محرم على الزوج كما هو محرم على الزوجة . غير أنه ، إذ تفهم هذه الفكرة على النحو الذى عليه أكثر المفسرين ، من الممكن أن تقارب بنحو آخر هو متم له فيما يظهر و يدل على جنحة من نوع آخر ورد فى ك ٢ ب ٧ ف ه .

الباب الخامس عشر

تربية الطفولة الأولى . العناية بالصحة ، الرياضات البدنية . ينبغي اجتناب مخالطة العيد ، ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال ، أهمية المؤثرات الأولى . ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين .

§ ١ - ينبغي الاقتناع بأن طبيعة التغذية التي يعطى الأطفال إياها عقب الولادة لها أكبر الأثر في قواهم الجنسية . يثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جميع الأمم التي تهتم بفضله اهتمام بالأمزجة الخاصة بالحرب أن الغذاء الأغذي والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغي الامتناع عن تقديم الببند للأطفال بسبب الأمراض التي يولدها .

§ ٢ - ومن المهم أن يعرف إلى أي حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكي يتقن تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم إلى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصغار نموا منتظما . ومن النافع أيضا تعويدهم منذ طفولتهم الغضة احتمال البرد فإن ذلك نافع في تدبير الصحة كما هو نافع في أعمال الحرب . من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم في الماء البارد تارة ولا يلبسوهم إلا أخف الثياب تارة أخرى . وهذا هو ما يفعله السلتيون

§ ٣ - لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميع العادات يحسن أن يكون ذلك في أغص ما يكون من أسنان الطفولة بأن يعنى بث تلك العادات من طريق التدريج ، وإن حرارة الأطفال الطبيعية تجعلهم بغاية السهولة يحتملون البرد . تلك هي على التقريب العناية التي ينبغي اتخاذها للسن الأولى . § ٤ - أما في السن

§ ٢ - آلات مختلفة . هذا بلا شك أول أثر للاورتوبدي يذكره تاريخ علم الطب . احتمال البرد . تلك هي المبادئ عنها التي اتخذها روسو في شأن التربية الأولى للأطفال . غير أن روسو يجعل هذه التربية السلية إلى سن الثانية عشرة . ويريد أرسطو أن يقف بها عند سن الخامسة فأظن أن الحق معه .

التالية التي تمتد إلى السنة الخامسة فلا يطلب إلى الأطفال مراعاة عقلية ولا متاعب
عنيفة من شأنها أن تعوق نموهم . بل ينبغي أن يطلب إليهم النشاط الضروري
لاجتناّب الكسل الجثامي . وقد يمكن إذاً تحريض الأطفال على العمل بوسائل شتى ،
ولا سيما باللعب . ولا ينبغي أن يكون ما يزاولون من الألعاب غير لائق بالأحرار
ولا أشق ولا أسهل مما ينبغي . § ٥ — وينبغي على الأخص أن يراقب الحكام
المكلفون التربية والذين يسمون مفتشى الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات
التي تفرع تلك الآذان الناشئة . كل ذلك من أجل إعدادهم للأعمال التي تنتظرهم
فيما بعد . وينبغي أن تكون ألعابهم على العموم مبادئ للتمرينات التي سوف يأخذون
أنفسهم بها متى تقدمت بهم السن . § ٦ — ومن الخطأ الكبير أن نتصدى القوانين
لكبت صراخ الأطفال وعويلهم . بل على ضد ذلك إنما هو وسيلة للنمو وضرب
من المرونة للجسم . فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه ،
كذلك يستفيد الأطفال من الإمعان في الصراخ . ومن العناية أن يراقب مفتشو
الأطفال أيضاً أن يكون اختلاط الأطفال بالعبيد أقل ما يمكن ، لأن الأطفال
يقيمون بالضرورة في بيت أبيهم إلى السابعة من عمرهم . § ٧ — لكن على رغم
هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزرى
بالرجل الحتر . ويجب على الشارع أن يقسو في أن ينفي من مدينته فحش القول
كما ينفي منها كل رذيلة أخرى . فإن الإنسان متى سمح لنفسه بقول الفواحش أو شك
أن يسمح لها أن تأتيها . فينبغي منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا
القبيل . فإذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة
أن يقول قولاً أو يأتي عملاً محرماً فليعاقب بما يجزيه وليضرب . فإن كان بالغاسن
الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خسيس بالعقوبات المناسبة لسنه ، لأن خطيئته إنما
هي خطيئة عبد . § ٨ — بما أننا نهى عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن

§ ٦ — القوانين . يقصد أرسطو بهذا إلى أفلاطون . ر . القوانين ك ٧ ص ٧ وما بعدها من
ترجمة كوزان .

التمثيل والصور المنافية للآداب . وليعن الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر الى أى تمثال أو رسم يشير معانى من هذا القبيل ، إلا أن يكون ذلك فى معابد أولئك الآلهة التى يجيز فيها القانون نفسه الفحش . غير أن القانون يأمر ألا يدعو امرؤ فى سن أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لوجهه أو لأولاده .

§ ٩ — يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة إلى السن التى فيها يستطيعون أن يتبعوا مقاعدهم فى الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفا ، وعندئذ تكون التربية قد حصنتهم من أخطار تلك الاجتماعات .

نحن لم نعد هنا الإلزام بهذا الموضوع . غير أننا سنرى فيما بعد عند الإلحاح فى أمره هل ينبغى أن نجنب الشبان بتاتا غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله . أما الآن فإننا نقتصر على العموميات التى لا غنى عنها .

§ ١٠ — ربما كان الممثل المأسوى تيودور لم يخطئ إذ كان لا يحتمل البتة أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابه بحجة أن شهود المسرح كانوا يعتادون بسهولة الصوت الذى كانوا يسمعوناه أولا . فإن هذا حق كذلك فى علاقتنا بأمثالنا وبالأشياء التى تحيط بنا على السواء . فان الجدة دائما هى التى تستهويننا أشد من غيرها . وحينئذ فليجنب الأطفال كل ما يحمل طابعا سيئا، وعلى الخصوص أن يبعد عنهم كل ما يشعر بالذيلة أو بالشين .

§ ١١ — ينبغى أن يشهد الأطفال من الخامسة إلى السابعة مدة سنتين الدروس التى ستلقى عليهم من بعد . على أن التربية تشمل بالضرورة عهدين متيزين

§ ٩ — أن يتبعوا مقاعدهم فى الموائد العامة . معلوم أن الأقدمين كانوا يضطجعون ولا يجلسون للأكل كما نفعل نحن . فكان الأطفال يبقون واقفين ويخرجون من المائدة حينما يؤتى بالنبيذ الصرف فى آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين .

— فيما بعد . لا شك فى أنه يشير إلى مؤلف آخر مما قد فقد ، فإن أرسطو لم يعد إلى هذا الموضوع فى هذا الكتاب .

§ ١٠ — تيودور . كان مثالا مشهورا معاصرا لأرسطو وفولوس .

منذ السابعة إلى البلوغ ومنذ البلوغ إلى الحادية والعشرين . وقد نخدع غالبا من لا يريد أن يحسب الحياة إلا بعهود سابوعية . وأولى من ذلك أن يتبع في هذا التقسيم سير الطبيعة نفسه ، لأن الفنون والتربية لا غاية لها إلا إكمال ضروب نقصها .

لننظر بادئ بدء هل يكون من الموافق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة . ثم ننظر أياكون الأحسن أن تلى الحكومة أمر التربية أم أن تتركها للعائلات كما في أكثر الحكومات الحاضرة . وستتكم على أى الموضوعات تقع التربية .

الكتاب الخامس

التربية في المدينة الفاضلة

الباب الأول

التربية في المدينة الفاضلة . الأهمية الكبرى لهذه المسئلة . التربية يجب أن تكون عامة . تخالف الآراء في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الإجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها .

§ ١ — لا يستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسة التي يعنى بها الشارع . فحينئذ كانت التربية مهملاً أمرها أصحاب الدولة من ذلك مصيبة مشثومة . ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائماً مناسبة لمبدأ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بقوام الدولة كما أنها وحدها هي التي صورت للدولة صورتها الأولى . فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوليغارشية فإنها تحفظ الأوليغارشية ، وكلما كانت الأخلاق أظھر كانت الدولة أثبت .

§ ٢ — كل العلوم وكل الفنون تقتضى ، لينجح المراء فيها ، مبادئ أولية وعادات سابقة ، والأمر كذلك بالبداية في مزاولة الفضيلة . وبما أن الدولة بتماها ليس لها إلا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها ، ومن هذا ينتج أن تكون موضوع الرعاية العامة لا الخاصة ولو أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد اليوم يعلم أولاده في بيته بالبرامج والموضوعات التي تعجبه . على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشتراك . ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه ، فإنهم جميعاً يدينون للدولة ، ما داموا هم كل

§ ٢ — سيد نفسه . هذا هو المبدأ الأساسى للحكومات القديمة . فان المواطن ليس لنفسه ، بل هو للدولة التي تستطيع أن تصرف في أمره بما تشاء . هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأى الدولة الحديثة فيه .

عناصرها ومادامت العناية التي توجه إلى الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع . § ٣ - في هذا الصدد لا يستطيع أن يوفى اللقدمونيون حقهم من الثناء، فإن تربية أولادهم عامة وهم يعلقون بها الأهمية القصوى . أما نحن فترى من البين أن القانون يجب أن ينظم التربية وأن التربية يجب أن تكون عامة . ولكن الشيء الأساسي أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هذه التربية والنمط الذي ينبغي اتباعه . وعلى العموم فالآراء اليوم متخالفة في الموضوعات التي ينبغي أن تتناولها التربية، وما زال بعيدا جدا أن يقع الإجماع على هذا الذي يجب على الشبان أن يتعلموه ليلغوا الفضيلة والحياة الحسنى . بل حتى ليجهل الناس هل يلزم إفراغ الجهد في تثقيف العقل أو في تهذيب القلب . § ٤ - إن المذهب الحالي للتربية ليساعد كثيرا على تعقد هذه المسئلة . ولا يعرف قطعا أينبغي ألا تصرف التربية إلا إلى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يجعل من التربية مدرسة للفضيلة، أم يجب أن تتناول أيضا موضوعات لمحض الزينة . لقيت هذه المذاهب المختلفة أنصارا ولما يكن من شيء مقبول عند الجميع في أمر الوسائل التي تجعل الشبيبة فاضلة . لكن بما أن الآراء متخالفة جد التخالف على أساس الفضيلة عينه فلا غرابة أن تكون كذلك أيضا على طريقة وضعها موضع العمل .

الباب الثانى

موضوعات التربية . الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : الحدود التى تحدّد بها دراسة الأناص الأحرار . الموضوع الذى عين للموسيقى فى التربية ، أنها متعة كريمة وقت الفراغ .

§ ١ — نقطة ليست قابلة للجدال ، تلك هى أن التربية يجب أن تشمل من بين الأشياء النافعة تلك التى هى ضرورية ضرورة مطلقة ، غير أنها لا تشملها جميعا بلا استثناء . وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم الى شريفة ووضيعة فيذبغى ألا تتعلم الشبيبة من الأشياء النافعة إلا تلك التى لا ترمى البتة الى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعا . تسمى أشغال صناع كل الأشغال الفنية أو العلمية التى هى غير نافعة لأن تطبع الجسم والنفس أو العقل لرجل حرّ على أعمال الفضيلة ومزاوتها . يسمى بهذا الاسم أيضا كل الحرف التى يمكن أن تشوّه الجسم ، وكل الأعمال التى جزاؤها الأجرة لأنها تنزع من الذهن كل نشاط وكل سمو . § ٢ — ولو أنه لا شئ فى الحق خسيس من درس العلوم الشريفة إلى حدّ ما فإن إرادة الاندفاع فيها إلى مدى أبعد مما ينبغى تعرض للمضار التى ذكرناها آنفا . والفرق العظيم ينحصر ههنا فى النية التى تعين العمل أو الدرس . فقد يعمل المرء ، دون أن يتسفل ، لنفسه أو لأصدقائه أو لغرض فاضل الشئ الفلانى الذى لو عمل على هذا النحو لما كان البتة أدنى منزلة من أن يأتية الرجل الحرّ ، غير أنه لو عمل للأغيار لاشتم منه رائحة الأجير والعبد .

أكرر أن الموضوعات التى تشملها التربية الحالية بها على العموم هذا الطابع المزدوج وقليل ما تصلح لتنوير المسئلة . § ٣ — تتكوّن التربية اليوم عادة من أربعة أجزاء متميزة : الآداب والرياضة البدنية والموسيقى وأحيانا الرسم . فالأول

§ ٣ — الآداب . هى القراءة والكتابة والنحو . — الموسيقى . معلوم مدى الاهتمام بالموسيقى عند الأندمين . فقد نص قانون الملوك والإفورات فى اسبرته على إلزام تيوّ أن ينزع من قيثارته أربعة أوتار وإلا عوقب بالنفى لأن هذه النغّات المخنّعة كانت تفسد شبان اسبرته . وكان ذلك فى العهد الذى استولت =

والأخير باعتبار منفعتهما التي هي محققة كما هي متنوعة في الحياة كلها، والثاني باعتباره صالحا لأن يورث الشجاعة . أما الموسيقى فمنفعتا مئثار للشك فإنها ينظر إليها عادة على أنها ملذة ليس غير . غير أن القدامى كانوا يجعلونها جزءا ضروريا من التربية ، موقنين أن الطبع نفسه ، كما قلته مع التكرار ، يطالبنا لا بأن نستعمل نشاطنا استعمالا محمودا فحسب بل يطالبنا أيضا أن نحسن استعمال وقت فراغنا . نقول مرة أخرى إن الطبع هو مبدأ كل شيء . § ٤ — فإذا كان العمل والفراغ كلاهما ضروريين فلا نزاع في أن ثانيهما للنفس . غير أنه تلزم العناية بأن نملأه كما ينبغي . وفي الحق لن يكون هذا بالألعاب لأنه قد يكون أن يجعل اللعب غرضا للحياة وهو محال . فإن اللعب مفيد على الخصوص بين عمليين ، فبالإنسان الذي يشتغل حاجة إلى الاستراحة ولا موضوع للعب إلا أنه يريح . الشغل مجلبة للنصب وحصر للكلمات فيلزم حينئذ الانصراف في الوقت اللائق إلى استخدام الألعاب باعتبارها دواء ناجعا ، وإن الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وترجيحه بما تؤتيه من اللذة .

§ ٥ — إن الفراغ هو أيضا ، فيما يظهر ، يؤتينا اللذة والسعادة والهناء ، لأن هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش فراغ . لا يعمل المرء أبدا إلا ليلبغ غرضا لم يكن ببالفه ، وفي رأى الناس جميعا أن السعادة هي على التحقيق الغرض الذي يقصد إليه ، بعيدا عن كل هم ، في مجبوحة من اللذة . حق أن اللذة ليست واحدة عند الجميع ، كل أمرئ يتصورها على هواه وعلى حسب مزاجه . كلما كان المرء كاملا كانت السعادة التي يحلم بها أصفى ، وكان مصدرها في نفسه أسمى . حينئذ يلزم الاعتراف بأنه لأجل أن يقضى المرء لذته مع الكرامة يحتاج إلى معارف وتربية خاصة وإن هذه التربية وهذه الدراسات يجب

== فيه على آتينا . أما اليوم فإن التأثير الأدبي للموسيقى قد أهمله الشارعون تماما . وقد كانوا يعتبرونه في إغريقيا موضوعا مهما . ذلك بأن التركيب الطبيعي للإغريق كان له من الحساسية ودقة الشعور ما لا شيء يمكنه أن يعطينا فكرة عنه . ر . منتسكيو : روح القوانين ك ٤ ب ٨ .

أن يكون غرضها الوحيد هو الشخص الذى يستمتع بها ، كما أن الدراسات التى موضوعها النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلحظ فيها الأغيار البتة .

§ ٦ — وإن آباءنا لم يسلموا البتة بالموسيقى فى التربية على أنها حاجة لأنها ليست كذلك ، ولم يقبلوها على أنها شئ نافع كالنحو الذى لاغنى عنه فى التجارة وفى الاقتصاد المترلى وفى دراسة العلوم وفى طائفة من الأعمال السياسية . ولا كالرسم الذى يعلم صدق الحكم على نتاج الفن ، ولا كالرياضة البدنية التى تؤتى الصحة والعافية . لأن الموسيقى ليس لها بالبداية واحدة من تلك المزايا . إنهم لم يجدوا فيها إلا شغلا كريما للفراغ . هذا هو الغرض الذى حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لأنه إذا كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحتر فإنها الموسيقى . وكان هوميروس على هذا رأى حين يجعل أحد أبطاله يقول :

* فلندع إلى الوليمة شاديا ذا صوت شجى *

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون :

* الشادى الذى يسحرهم جميعا صوته *

وفى مقام آخر يقول أوليس : إن أحلى اللذات عند الناس حين يستسلمون للسرور : إنما هى أن يستمعوا فى المأدبة التى يصطفون فيها لأناشيد الشاعر .

الباب الثالث

في منفعة الرياضة : الإفراط الذى يرتكبه في هذا الصدد بعض الحكومات . لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين ، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفى في أن توضع بالدقة الحدود التى ينبغي أن تحدد الرياضة البدنية : السن التى ينبغي فيها تعاطى الرياضة .

§ ١ — حينئذ يجب الاعتراف بوجود بعض الأشياء التى يلزم تعليمها الأولاد ، لا على أنها نافعة أو ضرورية بل على أنها خليقة أن يشتغل بها رجل حر ، أى على أنها جميلة . ألا يوجد إلا علم واحد من هذا القبيل ؟ أم هناك علوم عدة ؟ وما هى وكيف يجب تعليمها ؟ هذا هو ما سنبحثه فيما بعد ، وكل ما نعلمه إلى إثباته هنا هو أن رأى القدامى في الأشياء الأساسية للتربية يشهد بصحة رأينا ، وأنهم كانوا يرتأون في أمر الموسيقى ما نرتئيهِ نحن سواء بسواء . نزيد على هذا أيضا أنه إذا وجب على الشبيبة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لا بسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضا لأنها تيسر اكتساب طائفة غيرها .

§ ٢ — كذلك يقال في الرسم . المرء يتعلم الرسم الذى هو أقل فائدة بكثير في اجتناب الخطأ والسهو في شراء الأثاث والآنية وفي بيعها منه في تثقيف عقل هو خير من جمال الأجسام . على أن قصر الهم على معانى المنفعة لا يليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الأحرار .

§ ٣ — قام البرهان على أنه يجب التفكير في تهذيب العادات قبل الذهن والجسم قبل العقل ، فينتج من هذا أنه يلزم أخذ الأطفال بالتمرينات الطفولية (البيدوتريب)

§ ٢ — قصر الهم على معانى المنفعة . هذا احتجاج صريح على مبدأ المنفعة محضة . ومن الحسن أن يلاحظ في مؤلف قد عيب عليه أنه مؤسس على المنفعة المحضة دون سواها . وهذا قد يرى أيضا في مذهب أفلاطون في الدراسة العادية للموسيقى (ر . الجمهورية . ك ٧ ص ١٠١ من ترجمة كوزان) .

§ ٣ — البيدوتريب . كان هناك فرق بين الرياضة البدنية والبيدوتريب (ر . ما سبق ك ٣ ب ٤ ف ٥) .

وبالرياضة البدنية ، بذلك ليكفل للجسم تقويما حسنا وبهذا ليكسبه الرشاقة .
 في الحكومات التي تشتغل على الخصوص فيما يظهر بتربية الشبيبة يقصد الى تكوين
 مصارعين وذلك يضر برشاقة الجسم وينمؤه على السواء . وإن الاسبرتيين باجتناهم
 هذا الخطأ قد ارتكبوا خطأ آخر فلأنهم بتقوية الأولاد جملوهم قساة بحجة جعلهم
 شجعانا . غير أنى أكرر مرة أخرى أنه لا ينبغي التعلق بموضوع واحد ليس غير ،
 وعلى الخصوص ذلك الموضوع الذى هو أدنى من كل ما سواه . فإذا لم يهتم إلا
 بتنمية الشجاعة فلا يصل المرء حتى إلى هذا الغرض . الشجاعة حتى في الحيوانات
 بله الناس ليست حظ أشدها وحشية بل هى على الضد من ذلك تتعلق بأولئك
 الذين يجمعون بين دماثة الأسد ومروءته . § ٤ — فن الشعوب التي على ضفاف
 ” بوند اكسن “ الآشيون والهيذوك عادتهم القتل ولأنهم يأكلون لحم الانسان ،
 وأمم أخرى سبقتهم في هذه الأوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل أفطع منها أحيانا ،
 لكن هؤلاء ليسوا إلا قطاع طريق ، ليس لهم من أمر الشجاعة الحقة نصيب .
 وإنا لنرى اللقدمونيين أنفسهم الذين يدينون بتفوقهم لعادات الرياضات
 والمشقات قد تفوق عليهم اليوم كثير من الشعوب الأخرى في الرياضة بل
 في الحرب : ذلك بأن تفوقهم كان يرتكز على تربية الشبيبة أقل من استناده إلى
 جهل خصومهم بالرياضة البدنية .

§ ٥ — يلزم أن يوضع في الصف الأول شجاعة كريمة لا قسوة مفترسة . فليس
 اقتحام الخطر اقتحاما شريفا من حظ ذئب ولا أى حيوان مفترس بل هو حظ مقصور
 على الرجل الشجاع . فلا ن تعلقوا أهمية غالية على هذا الجزء الثانوى من التربية وتهملوا

§ ٣ — تكوين مصارعين . كان يلحظ أرسطو عند ذلك بلا شك التبيين . — أكرر ر .
 ما سبق ك ٤ ب ١٣ ف ١٠ . — مروءة الأسد . هذا التعبير يستحق التنبيه كما فعلت في ك ١ ب
 ٣ ف ٤ وك ٤ ب ١٣ ف ١٥ .

§ ٤ — الآشيون ر . ملار . في مؤلفه أرشومن ر . أرسطو في الأخلاق إلى نيقوماخوس
 ك ٧ ب ٥ . وهرودوت في ملبومين ب ١٨ و ١٠٦ .

الموضوعات التي لا غنى عنها فإنكم لا تجعلون من أولادكم إلا فعلة حقاً ، فإنكم لم تشاءوا أن تجعلوهم أهلاً إلا لعمل واحد في الجمعية فيظلوا ، حتى في هذه الخصوصية ، أخط من كثير غيرهم كما يشهد به العقل قدر الكفاية . إنما ينبغي تقدير الأشياء لا على الأحداث الماضية بل على الأحداث الحاضرة فإن منافسى المرء اليوم يعلمون كما يعلم ولم يكن ذلك فيما مضى من الزمان .

§ ٦ — يجب إذاً موافقتنا على أن استعمال الرياضة البدنية ضرورى وعلى أن الحدود التي نحددها بها هي الحقة . إلى المراهقة يجب أن تكون التمرينات خفيفة وأن تجتنب الأغذية الأقوى مما ينبغي والأعمال الأعنف مما ينبغي خشية وقف نمو الجسم . إن خطر هذه المتاعب الباكرة ثابت بشهادة لا تجرح : إذا نال الظهر في الألعاب الأولمبية اثنان أو ثلاثة في طفولتهم وتوجوا قليلاً ما يكون أن يحرزوا المكافأة في السن السوية : فإن التمرينات الأعنف مما ينبغي في السن الأولى قد نزع منهم كل قوتهم . § ٧ — بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قبيل آخر ، وحينئذ يستطاع أن تجعل السنوات التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشق . وعلى هذا النحو يجتنب إرهاق الجسم والعقل الذى ينتج نتائج عكسية في النظام الطبيعى للأشياء : إن متاعب الجسم تضر بالعقل كما أن متاعب العقل تضر بالجسم .

§ ٧ — تضر بالعقل . فإن الثيبين الذين أسرفوا في العكوف على التمرينات الرياضية كانوا يعتبرون أخط عقلاً من سائر الاغريق . كذلك اسبرته لم تترك ماثرة واحدة من أى نوع كان .

الباب الرابع

في الموسيقى . لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها . إذا كانت ترويحاً ليس غير فإنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة إلى دراسة الموسيقى .

§ ١ — قدّمنا بعض مبادئ أملاها العقل ، ونرى نافعاً أن نتناول من جديد هذه المناقشة وندفع بها إلى أبعد من ذلك حتى تهى بعض اتجاهات للبحوث المستقبلية التي سوف تجرى في هذا الموضوع . فقد يحار المرء بين القول بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحقة . أليست هي إلا لعباً ؟ أليست هي إلا ترويحاً ؟ كما يكون شأن النوم وملذات المائدة التي هي بلا نزاع ملهاة قل أن تكون شريفة في ذاتها ، غير أنها كما قال أوربيد :

* تعجبنا وتذهب بهمومنا *

هل ينبغي أن نوضع الموسيقى في المستوى نفسه ونأخذ كما يتخذ النبذ ، أو كما يخلى المرء نفسه نتجه إلى السكر ، أو كما يتعاطى المرء الرقص ؟ من الناس من لا يقدرها بغير هذا . § ٢ — لكن أليس الأولى أن تكون الموسيقى إحدى الوسائل للوصول إلى الفضيلة ؟ أو ليست هي تؤثر في النفوس بأن تعودها لذة شريفة وطاهرة كما أن الرياضة البدنية سعيدة الأثر في الأجسام . وأخيراً أوليست بمعاونتها على ترويح النفس تساعد أيضاً على تكميلها وتلك مزية تضاف إلى المزيّتين السابقتين ؟

لا عناء في الاتفاق على أنه لا ينبغي أن يتخذ تعليم الأولاد لهوا ولعباً ، فإن المرء لا يتعلم بأن يتلمى والدراسة هي دائماً شاقة . نضيف إلى هذا أن التعطل لا يوافق

§ ١ — قدّمنا ر . ماسبق ب ٣ ف ١ — كما قال أوربيد . قد خصص منتسكيو باباً من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماذا كان الأقدمون يعلقون أهمية عظيمة على الموسيقى .

سنّ الطفولة ولا الأسنان التي تليها . فإن التعطل إنما هو آخر سنّ العمل . وإن إنسانا ناقصا لا ينبغي البتة أن يقف . § ٣ — إذا قيل إن دراسة الموسيقى في الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعبا في سنّ الرجولة ، في سنّ الاستواء ، فعلام إذا اكتساب هذه الملكة شخصا ولم لا يعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصيين كما يفعل ملوك الفرس والميديين ؟ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فنا ، ألا يكون لعهم بالموسيقى بالضرورة أكل بكثير من الناس الذين لم يعطوا الوقت اللازم لحذقها . أو إذا كان كل مواطن يجب أن يزاول شخصا تلك الدراسات الطويلة الشاقة فلمتأذا لا يتعلم أيضا كل أسرار الطبخ ، وتلك تربية لا شك في أنها سخيفة ؟ § ٤ — هذا الاعتراض لا تقل قوته إذا افترض أن الموسيقى تهذب الشمائل . حتى في هذه الحالة لماذا يتعلمها المرء شخصا ؟ ألا يمكن المرء أن يستمتع بها على ما ينبغي وأن يحسن الحكم عليها بأن يستمتع لغيره ؟ ولقد اعتنق الإسبرتيون هذا المذهب ودون أن يكون لهم علم شخصي فإنهم يستطيعون ، كما قيل ، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا أنها حسنة أو قبيحة . هذا الجواب ينطبق على ما يزعم من أن الموسيقى هي اللذة الحقة والترويح الحق للأناس الأحرار . ماذا يجدى أن يعلمها الإنسان بنفسه وألا يتمتع بغيره ؟ § ٥ — أليس هذا هو المعنى الذي تتخذه من الآلهة ؟ ألم يظهرنا الشعراء على المشتري وهو يغنى ويضرب بالسنتير . وبالجملة فإن من الضعة أن يتخذ المرء فن الموسيقى صناعة له ، وإن رجلا حرا لا يسمح لنفسه بذلك إلا وهو سكران أو على سبيل المزاح . ربما يكون علينا أن نبحث فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات .

الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لذة فحسب . إن لها تأثيرا عظيما في النفس . الأحداث المختلفة التي تثبت هذا . الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما أن للموسيقى أثرا قويا في الأخلاق لاجدال فيه فينبغي إدخالها في التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة .

§ ١ — أولا هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى أو هل يجب إبعادها عنها؟ وأى المعانى الثلاثة توصف هى به : أعلم هى أم لعب أم قضاء وقت ؟ قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه ، لأنها تمثلها جميعا على السواء . فإن اللعب لا غرض له إلا الترويح ، غير أنه يلزم أيضا أن يكون الترويح مقبولا لأنه يجب أن يكون دواء يستشفى به من العمل . كما أن تمضية الوقت ، مهما كانت شريفة ، يلزم فوق ذلك أن تكون مقبولة ، لأن السعادة لا تكون إلا بهذين الشرطين . والناس متفقون على أن الموسيقى لذة طيبة سواء انفردت أم اصطحبت بالغناء .

§ ٢ — وقد قال موزى فأحسن :

الغناء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يخل منها واحد من المجامع ولا من الملاحى باعتبارها استمتاعا حقيقيا . وهذا السبب يكفى إذا وحده لجعلها مقبولة في التربية . كل ما يؤتى لذات بريئة وطاهرة يمكن أن يشارك في غرض الحياة أو يكون على الخصوص وسيلة للترفيه . ونادر ما يبلغ الإنسان غرض الحياة الأسمى ، لكن به في غالب الأمر حاجة إلى الراحة واللعب ، فإن لم يكن إلا للذة التي تؤتيها فقط فيكون أيضا من الانتفاع بالموسيقى اتخاذها مرقها . § ٣ — قد يتخذ الناس أحيانا من اللذة الغرض الرئيس لحياتهم ، والواقع أن الغرض الأسمى متى بلغه المرء آتاه أيضا لذة إن شئت ، لكن ليست هذه هى اللذة التي يلقاها المرء في كل خطوة . وإذ يطالب المرء اللذة الأولى

§ ٢ — موزى . شاعر كان يعيش قبل أرسطو بأربعة قرون أو خمسة . ولا ينبغي أن يلبس بسميه الذى عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذى ألف قصيدة هير وولبندر .

يقف عند الأخرى التى يسهل التباسها بتلك اللذة التى يجب أن تكون موضوع مجهوداتنا كلها، ومرّة هذا الالتباس إلى أن غرض الأفعال الخاصة يشبه من بعض الوجوه الغرض الأعلى للحياة، هذا الغرض الأصيل للحياة لا ينبغى أن يطالب لما يؤتية من الخيرات . وكذلك اللذات التى نحن بصدددها هنا لا بسبب النتائج التى تعقبها بل لما قد سبقها أى العمل والمحموم . من أجل ذلك يظن المرء أنه يجمد السعادة الحقة فى هذه اللذات التى هى مع ذلك لا تؤتية إياها .

§ ٤ - أما ذلك الرأى العامى الذى يوصى بدراسة الموسيقى لامن أجلها هى ليس غير بل وسيلة نافعة جدّ النفع فى الترفيه ، فيمكن أن يتساءل مع إقراره هل الموسيقى هى فى الحق ثانوية إلى هذا القدر، وهل لا يستطيع أن يعين لها موضوع أشرف من هذا الاستخدام العامى ، أو لا ينبغى أن تطلب إلا لهذه اللذة التافهة التى تثيرها عند الناس جميعا ؟ لأنه لا ينكر أنها تثير لذة جسمية بحثة تسحر الناس فى كل أسنانهم وفى كل أمرجتهم بلا استثناء . أو لا ينبغى أن يبحث أيضا هل هى تستطيع أن تؤثر تأثيرا ما فى الأنفس ؟ قد يكفى فى إثبات قدرتها الأدبية أنها تستطيع أن تعدل إحساساتنا . § ٥ - ولإنها فى الحق لتعدها . فلينظر إلى وقعها فى نفوس المستمعين لقطع كثير من الموسيقيين وعلى الخصوص قطع أولمبيوس . من ذا الذى ينكر أنها تحمس النفوس ؟ وما هى الحماسة إلا أن تكون تعديلا أدبيا صرفا ؟ بل قد يكفى لتجديد الآثار الحادة التى ترجيها لأنفسنا هذه الموسيقى أن نستمع إليها مكررة من غير أن يصحبها الغناء ومن غير كلام ما .

§ ٦ - إذا فالموسيقى هى استمتاع حق . وبما أن الفضيلة تنحصر على التحقيق فى أن يحسن المرء الاستمتاع والحب والبغض كما يأمر به العقل فينتج من ذلك أنه لا شئ أحق بدراستنا وعنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الأشياء ، وأن نضع لذتنا فى الإحساسات الشريفة والأفعال الفاضلة ، وإنه لا شئ أقوى من الإيقاع وأغاني الموسيقى لحكاية الغضب والطيبة والشجاعة، بل الحكمة ذاتها وجميع

إحساسات النفس حكاية حقيقية بقدر الإمكان، كما تحكى أيضا جميع الإحساسات المقابلة لتلك . إن الحوادث الواقعية لتكفى في إثبات كيف يغير حالات النفس مجزء حكاية الأشياء التي من هذا القبيل . ولقد يؤخذ المرء ، تلقاء الحكاية المجزءة ، بالألم والفرح بل يوشك أن يكون تأثره بها كتأثره بهذه الإحساسات تلقاء الواقع المحكى . إذا كانت صورة شخص تثير لذة مجزء وقوعها تحت النظر ، فلا شك في أن يكون من رآها سعيدا بأن يتلى الشخص الذى شغفته قبلا صورته .

§ ٧ — إن الحواس الأخرى كاللس والذوق لا تؤتى شيئا من الآثار الأدبية . أما حاسة البصر فإنها تحصلها بهدوء وتدريجا ، وإن الصور التي هي موضوع هذه الحاسة تنتهى شيئا فشيئا إلى أن تؤثر في الرائين الذين يبصرونها . غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الأدبية ، إنها ليست إلا الإشارة متخذة شكل تلك الانفعالات ولونها واقفة عند حد التكليف الجسمية المحضة التي تشف عن الشهوة . وأيا ما تكون الأهمية التي تربط بأحاسيس البصر هذه فلن توصى الشبيبة أبدا بمشاهدة قطع باوزن في حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليجنوت أو أى مصور آخر مثله صاحب أدب واحشام .

§ ٨ — أما الموسيقى فإنها بالبداهة ، على ضد ذلك حكاية الأحاسيس الأدبية مباشرة . فتنى تنوعت طبيعة الألحان تغيرت معها انفعالات المستمعين تبعا لكل واحد منها . فبالحن الشجى كالحزن المذهب المسمى ميكسوليدى تحزن له النفس وتتقبض . وألحان أخرى ترقق القلب ، وتلك هي الأقل في مراتب الثقيل ، وبين هذين الطرفين لحن آخر يؤتى النفس على الخصوص سكونا تاما ، وذلك هو المذهب الدورى الذى هو وحده يؤثر هذا الأثر فيما يظهر . أما المذهب الفريجي فعلى

§ ٧ — باوزن... بوليجنوت من طازوس و باوزن من إفيغز كانا في زمان سابق على أرسطو بقليل .

§ ٨ — مكسوليدى . ر . في كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القبة لبوخ في تعليقاته على بندار

ج ٢ من السفر الأول ص ٢٠٣ إلى ٢٦٩ . وكان يمتاز المكسوليدى بالثقيل وبالحداد وكان يقابل عندنا « لا » الطبيعة و « لا » المرفوعة .

الضد من ذلك ينقل النفس إلى التحمس . § ٩ — تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين عالجوا هذا الجزء من التربية ، ونظريتهم لا تستند إلا إلى شهادة الأحداث نفسها . أما ضروب الإيقاع فإنها لا تقل تبايرا عن المذاهب : بعضها يسكن النفس ، وبعضها يثيرها ، وأشكال هذه الأخيرة إما أشد عامية وإما أحسن ذوقا .

وحيث أن فن المحال ، على حسب هذه الأحداث ، ألا يعترف بالقوة الأدبية للموسيقى ، وما دامت هذه القوة واقعية فيلزم ضرورة إدخال الموسيقى أيضا في تربية الأطفال . § ١٠ — هذه الدراسة نفسها هي مناسبة تماما لاستعدادات تلك السن التي لا تحمل الصبر أبدا على ما يسبب لها الملل ، والموسيقى بطبيعتها لا تسبب مللا قط . إن اللحن والإيقاع يشبهان أن يكونا شيئين لازمين للطبع الإنساني ، ولم يخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن إلا لحنا أو على الأقل مطابقة للحن .

— الدوري ٠ ر . على الموسيقى الدورية ما يلي ك ٦ ب ٣ ف ٤ وأتوملر على الدورين ج ٢ ص ٣١٦ .

§ ٩ — الفلاسفة الذين عالجوا . يشير أرسطو بلا شك إلى أعمال المدرسة الفيثاغورية والأعمال

العلبية في الموسيقى في عهده . ر . ما سيلي ب ٧ ف ٣ .

§ ١٠ — بعض الحكماء . يظهر أن أرسطوها هنا يقر هذا الرأي ، ولكنه فنده في كتاب

النفس ك ١ ب ٤ ف ١ .

الباب السادس

أن يمرن الأطفال أنفسهم على الموسيقى . مزاياء العزف بالموسيقى : الحدود التي يليق حدّه بها .
تختر الآلات . ليس كل الآلات مقبولا . إهدار المزمار : الأطوار المتغيرة التي مرت بها دراسة المزمار .
فلقد أتممتها مئزفا نفسها إن صدقت الأسطورة .

§ ١ — لكن هل ينبغي أن يعلم الأطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية والموسيقى الآلية؟ أو هل ينبغي الكف عن ذلك؟ تلك هي المسئلة التي وضعناها فيما مر ونعود إليها هنا . لا يمكن أن ينكر أن الأثر الأدبي للموسيقى يختلف بالضرورة اختلافا كثيرا على حسب عزف المرء نفسه بها أولا . لأن من المحال أو على الأقل من العسير أن يكون الإنسان في هذا الصدد حكما عدلا في أشياء لا يزاولها هو نفسه . وانه ليعنى فوق ذلك أن يعدّ للشبيبة شغل يدوى . وإن ناقوس أرخيتاس لم يكن اختراعه شرا ما دام أنه إذ يشغل أيدي الأطفال يمنعهم من كسر شيء في البيت ، لأن الطفولة لا تستطيع أن تلبث لحظة في سكون . فالناقوس لعبة حسنة في السن الأولى ، وإن الدراسة هي الناقوس للسن التالية ، أو ليس لهذا السبب بين لنا بديها لزوم تعليم الأطفال أيضا الضرب بالموسيقى بأنفسهم ؟ § ٢ — على أن من الهين أن يعين إلى أي حدّ تمتد هذه الدراسة للأسنان المختلفة لتبقى دائما مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التي تزعم أن هذا الشغل لا يؤدي إلا إلى إيجاد موسيقيين عاميين . فبديا أنه ما دام إحسان الحكم في هذا الفن يقتضى أن يزاوله المرء بنفسه ، فاستنتج من هذا أن الأطفال يجب أن يعزفوا بالموسيقى بأنفسهم . ثم هم فيما بعد يستطيعون أن يتركوا هذا العمل الشخصي ، ولكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدرون الأشياء الجميلة ويستمتعون بها كما ينبغي بفضل دراستهم في شباههم .

§ ٣ — أما ما يوجه أحيانا من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط بالرجل إلى مركز الموسيقى " العامي " فيكفي في نقضه أن يعين بالضبط ما يليق أن يطالب به ،

فيما يتعلق بملكة تعاطى الموسيقى ، الذين يراد تأهيلهم للفضيلة السياسية ، وما هي الأغاني وما هي الإيقاعات التي يجب أن يعلموا إياها وأى الآلات ينبغي أن تدرس لهم . كل هذه التمايز مهمة جدا ما دام تقريرها يعد تنفيدا لذلك اللوم المزعوم ، لأننى لا أنكر البتة أن بعض صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للإفراطات التي يشيرون إليها .

§ ٤ - ينبغي إذا بالبدهة الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب ألا تضير مقام المهنة التي سيمتها أولئك الذين يتعلمونها وأنه لا يجوز البتة أن تضعف الجسم فجعله غير قادر على مشقات الحرب أو القيام بالشئون السياسية ، وأخيرا ينبغي ألا تعوق المباشرة الحالية لتدريبات الجسم ولا تحصيل المعارف الحديثة فيما بعد . لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على ما يجب أن تكون حقيقة لا ينبغي أن يقصد إلى إعداد تلاميذ للسباقات العلنية للفنانين ولا تعليم الأطفال تلك الغرائب الفارغة للعزف التي أدخلت بادئ الأمر في الحفلات الموسيقية في أيامنا ثم دخلت من هناك في التربية العامة . لا ينبغي للمرء أن يأخذ من دقائق الفن هذه إلا ما يلزم لأجل أن يحس جمال الإيقاعات والأغاني وأن يكون له من الموسيقى إحساس أتم من ذلك الاحساس العامى الذى تحدثه الموسيقى حتى في بعض أنواع الحيوانات كما تحدثه في لفيف العبيد والأطفال .

§ ٥ - هذه المبادئ أعيانها تصلح لضبط تخير الآلات في التربية . فيلزم اطراح المزمار والآلات التي ليست إلا لاستعمال الفنانين كالقيثارة وما يقاربها فلا ينبغي أن يقبل من الآلات إلا ما هو خاص بتكييف الأذن وتنمية الذهن على العموم . على أن المزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح لإثارة الشهوات

§ ٤ - في أيامنا . التقدم وضروب التجديد من كل نوع في الموسيقى اليونانية ترجع على التحقيق إلى الزمن الذى كان يعيش فيه أرسطو بل الظاهر أن مدرسته كثيرا ما شاركت في ذلك .

§ ٥ - المزمار ... ليس آلة موافقة للأدب . يصعب علينا اليوم أن نفهم هذا القول على المزمار الذى أقرته سلطة ميفرنا نفسها . ر . فيا بعد ف ٨ .

ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التي فيها يقصد بالأولى إلى التقويم لا إلى التعليم .
 نزيد على هذا أن للمزمار ضررا آخر فيما يتعلق بالتربية ، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه .
 وعلى ذلك فليس خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس إلى الأطفال والرجال
 الأحرار ولوأنهم قبلا كانوا يعلمونهم إياه . § ٦ — فمئذ أن ذاق آباؤنا حلاوة الفراغ
 على أثر ما لقوا من رغد العيش قد أخذوا أنفسهم في جدّ وحمة بالفضيلة . وهم
 إذ اعتروا بفعاظم الماضي وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح في الحروب
 الميدية قد وضعوا أشدّ شهوتهم في درس جميع العلوم بل رفعوا من شأن فن المزمار
 إلى أن جعلوه علما . فقد رأى في لقدمونيا مواطن يضبط نغمة الجوقة الموسيقية
 على نغم المزمار الذي يزمّر به هو نفسه ، وصار هذا الذوق قوميا في أثينا حتى لم يبق
 فيها رجل حرّ لم يتعلم هذا الفن : وهذا ما يثبت اللوح الذي خصه طرازيب بالآلهة
 حينما أدى نفقات إحدى قصص إكفنتيدس الملهمية . § ٧ — غير أن التجربة
 ما لبثت أن رفضت المزمار حينما قدر ماذا يمكن أن يساعد على التربية أو يضرّ بها
 من أمر الموسيقى . كذلك أبطل منها عدّة من الآلات القديمة كالبيكتيد والبريتول
 وكل تلك التي لا تثير في المستمعين إلا معاني لذة الحواس والمسبغات والمثلثات إلى
 غير أولئك من الآلات التي تقتضى مرانة طويلة للبدن . § ٨ — كذلك يطرح
 المزمار أيضا أسطورة عتيقة منطبقة على المعقول تحدّثنا أن مينرفا التي اخترعته
 ما لبثت أن تركته . وتزعم نكتة فكهة أيضا أن غضب الإلهة على هذه الآلة جاء
 من أنها تشوّه الوجه ، غير أنه ربما يظن أيضا أن مينرفا تركت درس المزمار لأنه
 لا يصلح في شيء لتثقيف العقل لأن الواقع أن مينرفا في نظرنا رمز للعلم والفن .

§ ٦ — إكفنتيدس . يقال إنه كان من أقدم شعراء الملهاة في أثينا ويظهر أنه عاش في آخر
 القرن السادس قبل المسيح .

§ ٧ — البيكتيد ... كل هذه الآلات كانت وترية . الجمهورية ك ٣ ص ١٥٣ من ترجمة كوزان .

الباب السابع

الألحان والإيقاعات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال . الأغاني على ثلاثة أضرب : أدبية وحساسة وشهوية . فالأولى يجب أن تكون وحدها تقريرا جزءا من التعليم ، المذهب الدوري هو الأفضل : انتقاد بعض آراء أفلاطون .

§ ١ — نحن نرفض إذاً ، في أمر الآلات والضرب ، تلك الدراسات التي لا تتعلق إلا بالفنانين ، ونعني بذلك تلك التي ليست خاصة إلا بالمباراة العلنية للموسيقى . فلا يعكف المرء عليها لتمذيب نفسه أخلاقيا ، ولا يفكر دارسها إلا في اللذة التي ليست أقل جفاء من لذة من يستمعون إليه في المستقبل . من أجل ذلك لم أجعل منها مشغلة جدية برجل حر . بل هو عمل أجير ولا يصلح إلا ليخرج فنانين محترفين .

إن الغرض الذي يجهده الفنان في هذه السبيل غرض سيء ، فإن عليه أن يتنزل بإنتاجه إلى تناول الجمهور الذي كثر ما يسقط جفاؤه الفنانين الذين يسعون إلى إرضائه ، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات التي يقتضيها الضرب على آلاتهم .

§ ٢ — أما الألحان والإيقاعات فهل ينبغي إدخالها جميعا بلا تمييز في التربية أو هل ينبغي أن يتخير منها؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين يشتغلون بهذا الجزء من التعليم ، إلا أصليين في الموسيقى : اللحن والإيقاع؟ أم نضيف إليهما ثالثا؟ يهيم أن تعرف بالضبط قوة اللحن والإيقاع فيما يتعلق بالتربية . فإذا ينبغي أن يفضل إتقان الأول أم إتقان الآخر؟ § ٣ — ولما أن كل هذه المسائل ،

§ ٢ — أما الألحان . يظهر الآن أنه قد ثبت ، على رغم رأى روسو ، أن القدامى قد عرفوا اللحن على المعنى الذي نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة ، أي تأليف متكافئ لعدة أصوات تتوافق فيما بينها . وأما الإيقاع فهو على الخصوص المقياس .

في رأينا، قد ناقش فيها كثيرا موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيقى فإننا نحيل، على التفاصيل المضبوطة التي أودعها مؤلفاتهم، كل أولئك الذين يريدون التعمق في هذا الموضوع، وألا نعالجها هنا الموسيقى إلا من جهة النظر الخاصة بالمقنن، فنقتصر على بعض عموميات أساسية.

§ ٤ — نحن نسلم بالتقسيم الذي اتخذته بعض الفلاسفة بين الأغاني ونميز، كما فعلوا، بين الغناء الأدبي والغناء الحماسي والغناء الشهوى. في نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغاني يقابل لحنا خاصا يجانسه. وتمشيا مع هذه المبادئ نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيقى أكثر من نوع من المنفعة: إنها تصلح لتثقيف العقل وتركبة النفس معا. ونقولها هنا بطريقة عامة تركبة النفس لكننا سنعود بأين من هذا إلى هذا الموضوع في دراستنا للشعر (البوطيقا) وثالثا فإن الموسيقى يمكن أن تكون ترفيها وتستخدم لمسط العقل وترويح من أعماله. يلزم بالبداية استخدام الألحان كلها على السواء، لكن لأغراض مختلفة لكل منها. ففي الدراسة يختار أيها آدب، ويحتفظ بالأشد استحسا والأقوى شهوة لحفلات الموسيقى حيث يستمتع المرء للموسيقى دون أن يعزف بنفسه. § ٥ — هذه الانفعالات التي تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسها الناس أجمعين ولو على درجات مختلفة، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيقى إلى الرحمة وإلى الخوف وإلى الحماسة. وبعض الأشخاص أيسر مطاوعة من الآخرين لتلك الانفعالات، ويمكن أن يشاهد كيف أنهم، بعد الاستماع إلى موسيقى اضطربت بها أنفسهم، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغاني المقدسة، فذلك إنما هو ضرب من الشفاء والتركية الأدبية. § ٦ — هذه

§ ٣ — بعض فلاسفة. معلوم أن المدرسة الفيثاغورية قد اشتغلت كثيرا بنظرية الموسيقى. وإن أرسطين مؤلف أقدم كتاب بقى لنا في الموسيقى كان تلميذا لأرسطو (ر. ما سبق ب ٦ ف ٩). § ٤ — في دراستنا للشعر. هذه المسئلة مبحوثة بنغاية الاستقصاء في البوطيقا في الكتاب الرابع كما هو بين أيدينا اليوم.

التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضا في النفوس التي أسلمت قيادها ، تحت سحر الموسيقى ، إلى الرحمة أو إلى الفزع أو إلى أى انفعال آخر . كل مستمع يتحرك تبعا لتأثير هذه الأحاسيس كثرة أو قلة في نفسه ، لكنهم جميعا على التحقيق قد وجدوا نوعا من التزكية ويشعرون أنهم خفاف بفعل اللذة التي أحسوها . وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغاني التي تظهر النفس سرورا لا تشوبه شائبة ؛ من أجل ذلك ينبغي ترك هذه الألحان وتلك الأغاني المؤثرة إلى هذا الحد للفنانين الذين يعزفون الموسيقى في المسارح . § ٧ — غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستثيرون والآخرون صناع وأجراء جفاة الأذواق بأنفسهم أيضا حاجة إلى الألعاب وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم . ولما أن النفس في هذه الطبائع السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم ، لزم لها ضروب من الألحان منحنية مثلها وأغاني ذات لون كاذب وجفاء لا يلين أبدا . وكل امرئ لا يجد لذة إلا فيما يوافق طبعه . من أجل ذلك نخول الفنانين الذين يتنافسون فيما بينهم الحق في أن يلائموا بين موسيقاهم التي يصنعونها والآذان الجافية التي تستمع لها .

§ ٨ — لكن في التربية أكرر أنه لا يقبل إلا الأغاني والألحان التي لها شمية أدبية : وهي مثلا كما قلنا مذهب التلحين الدورى . وينبغي أن يرحب أيضا بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا إما في النظرية الفلسفية وإما في تعليم الموسيقى . وقد أخطأ سقراط ، في جمهورية أفلاطون ، في أنه لم يقبل إلا المذهب الفريجي دون الدورى كما أهدر دراسة المزمар . فإن المذهب الفريجي يكاد يكون بين المذاهب كالمزمار بين الآلات . فإن أحدهما والآخريثران في النفس على السواء لإحساسات شديدة وشهوية . § ٩ — والشعر نفسه يثبت هذا حق الإثبات . فإنه في الأغاني الموجهة الى باكوس وفي جميع قصائده المشابهة يقتضى قبل كل شيء استصحاب المزمар . وفي الأغاني الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من

الشعر ما يرضيه ، مثال ذلك النغميات التي لا يحادل امرؤ في أن طبعها فريحي محض . والناس أولو الدراية في هذه المواد يذكرون كثيرا من الأمثلة وعلى الخصوص مثل فيلكسين الذي بعد أن حاول تأليف نغميته على المذهب الدورى اضطر بطبيعة القصيدة عنها أن يقع في المذهب الفريحي الذي هو وحده الملائم لها .

§ ١٠ — أما اللحن الدورى ، فكل أحد يوافق على أن فيه من الثقل أكثر من الألحان الأخرى جميعا وأن نغمته فيه أشد فحولة وأكثر أدبا . ولأنى نصير مبين للبداء الذى يبحث دائما عن الوسط بين الطرفين فإنى أريد أن اللحن الدورى الذى نعطيه هذا الوصف من بين جميع الألحان الأخرى يجب بالبداية أن يفضل تعليم الشبيبة إياه . وها هنا أمران ينبغى رعايتهما ، الممكن واللائق ، لأن الممكن واللائق هما المبدآن اللذان ينبغى على الخصوص أن يقودا الناس جميعا . غير أن سن الأفراد وحدها هى التى تعين أحدهما والآخر . فأما الذين قد نهكتهم السن فيكون صعبا عليهم أن يلحنوا الأغاني المحتاجة للقوة ، والطبع نفسه يوحى إليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة . § ١١ — من أجل ذلك عاب بعض المؤلفين الذين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان الرخوة بحجة أنها لا توافق إلا السكر : فقد أخطأ سقراط في أن ظن أنها تتعلق بالسكر الذى شيمته أنه نوع من ثوران الشهوة فى حين أن شيمة هذه الأغاني ليست إلا الضعف . إنه يحسن فى الفترة التى فيها تصل السن إلى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغاني التى من هذا القبيل . بل إنى أظن أنه قد يوجد من بينها واحد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحياء والمعرفة معا . وذلك على رأينا هو المذهب اللبدي الذى يؤثره على كل ما عده . وحينئذ فى التربية الموسيقية ينبغى توافر ثلاثة أشياء : أولا اجتناب كل إفراط ، ثم عمل ما هو ممكن ، ثم ما هو لائق .

الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغرشية ، وفي السلطات الثلاث
التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الأول

واجبات الشارع — لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خبر حكومة ممكنة ، بل يجب أيضا في العمل ، أن يعرف تحسين العناصر الحالية التي يتصرف فيها — ومن هذا يكون من الضروري معرفة الأنواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التي هي لازمة لكل منها .

§ ١ — في جميع الفنون وفي جميع العلوم التي لا تبقى البتة جزئية أكثر مما ينبغي بل التي تستوعب نظاما تاما للحوادث يجب أن يبحث كل منها على حدته كل ما يتعلق بموضوعه من غير استثناء . لنأخذ مثلا علم التمرينات البدنية ما هي منفعة هذه التمرينات ؟ كيف ينبغي أن تتحول تبعا للأمرجة المختلفة ؟ أليس التمرن الأقوم هو بالضرورة ذلك الذي هو أوفق للطباع الأقوى والأجمل ؟ ما هي التمرينات القابلة لأن تصطنع للعدد الأكبر من التلامذة ؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على السواء ؟ تلك مسائل تعاني وضعها الرياضة البدنية . وفوق ذلك حتى متى كان أي تلميذ من تلامذة الرياضة لا يطمح أن يكسب قوة المصارع المحترف ولا مهارته فإن تمرن الأطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة نموا مشابها لنمو المصارع في القوى . فالأمر كذلك في الطب وفي بناء السفن وفي مصنع الثياب وفي جميع الفنون على العموم .

§ ٢ — وحينئذ بالبداية يكون على علم بعينه أن يبحث عن أحسن شكل للحكومة وما هي طبيعة هذه الحكومة وبأى الشروط تكون كاملة بقدر ما يراد بصرف النظر عن كل عائق خارجي ، ومن جهة أخرى أن يعرف أي دستور يناسب اتخاذه تبعا للشعوب المختلفة التي لا يستطيع أكثرها قبول دستور فاضل . على هذا

ما هي في ذاتها على الإطلاق خير حكومة ، وما هي أيضا خير حكومة بالإضافة إلى العناصر التي يراد تنظيمها . ذلك هو ما يجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق . ينبغي أن يضاف إلى ذلك أنهما يجب عليهما أيضا أن يكونا جديرين بالحكم على دستور يعرض عليهما افتراضا وأن يعينا ، تبعا للمعلومات التي تكون قدمت اليهما ، المبادئ التي يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة . وإني أفترض هنا ، كما قد يرى ، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل دون أن تكون مع ذلك مجزدة من العناصر الضرورية لكنها لم تك لتنتفع بوسائلها وما زال يعوزها الكثير من العمل .

§ ٣ — وبالجملية إذا كان الواجب الأول على رجل الدولة أن يعرف الدستور الذي يجب على العموم أن يعتبر الأحسن والذي يمكن أن يقبله أكثر المدائن فإنه يلزم الاعتراف بأن الكتاب السياسيين في الغالب مع ما هو مشهود لهم به من الكفاية قد اتخدعوا عن النقط الأساسية . لأنه لا يكفي أن تتصور حكومة فاضلة ، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لأن تطبق تطبيقا سهلا وعاما على جميع الدول . هيئات . لا يقدم لنا اليوم إلا دساتير غير قابلة للتنفيذ وغاية في التعقيد ، أو إذا وقف عند حد الأفكار العملية فإنما هو لأجل إطراء لقدمونيا أو أية دولة كيفما اتفق على حساب الدول الأخرى كلها التي توجد في أيامنا هذه .

§ ٤ — لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن القبول ليسر التنفيذ باعتبار الوضع الذي فيه الدول الحالية . على أنه ، في السياسة ، ليس تعديل حكومة بأقل يسرا من أن تخلق خلقا ، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة . إذا أكرر أن رجل الدولة ينبغي أن يكون قادرا على أن يحسن نظام حكومة منظمة من قبل فوق ما يكون له من الكفايات التي أسلفنا تعيينها . وتلك مهمة قد تكون

§ ٣ — دساتير غير قابلة للتنفيذ . يقصد بذلك أرسطو إلى أفلاطون بلا شك ، وإلى إكسينوفون في الأسطر الآتية .

محالة الأداء إذا لم يكن ليُعرف جميع الأشكال المختلفة للحكومة . وفي الواقع إن من الخطأ الفاحش أن يظن ، كما يظن في العادة الجارية ، أن ليس للديمقراطية إلا نوع واحد وأن ليس للأوليغرشية إلا نوع واحد أيضا . § ٥ — يضاف إلى هذه المعرفة التي لا معدى عنها لعدد الأشكال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التي هي الأفضل في ذاتها ، وللقوانين الأشد اتسلافا مع كل دستور ، لأن القوانين يجب أن توضع للدستور ، لا الدستور للقوانين ، وكل الشارعين على اتفاق في هذا المبدأ . إنما الدستور في الدولة هو ترتيب إدارات الحكم ، وتوزيع السلطات ، واختصاص السيادة . وبكلمة واحدة : تعيين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسي . وعلى ضد ذلك القوانين التي هي متميزة عن المبادئ الأساسية المشخصة للدستور ، فإنها القاعدة التي يتبعها الحاكم في تنفيذ سلطته وفي المعاقبة على الجرائم التي تنتهك حرمة هذه القوانين . § ٦ — وإذا فمن الضروري على الإطلاق معرفة عدد الدساتير والفروق بينها ، وذلك على أقل تقدير لإمكان تقنين القوانين مادام أن القوانين ذواتها لا يمكن أن تصلح لكل الأوليغرشيات ولكل الديمقراطيات باعتبار أن لكل من الأوليغرشية والديمقراطية أكثر من نوع وليستا واحدتين .

§ ٥ — وعلى ضد ذلك . هاهنا يميز أرسطو بين الدستور وبين القوانين التي تنفرع عنه . ولقد ألهم منتسكيو ، عن الفيلسوف اليوناني ، وربما كان ذلك من حيث لا يعلم ، فعالج طويلا هذا الموضوع الخطير . وأما روسو فلم يقل عليه كلمة واحدة لأنه لم يفكر إلا في نوع واحد من الدستور ، وبما أنه قد غلا أيضا في الأخذ بآراء الأقدمين ، فلم يبحث إلا عن الحكومة المثالية دون أن يشغل نفسه بالأحداث أي الدساتير المختلفة الممكنة والحقيقية . وبذلك يكون قد غلا في إهمال التاريخ .

الباب الثانى

ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس إلى بعض . التفريق المختلفة لكل من الديمقراطية والأوليغرشية .

§ ١ — فى دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير الخالص ، المملوكية والأرستقراطية والجمهورية ، وثلاثة أنواع أخرى من زيج للاولى ، فالطغيان للملكية والأوليغرشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والمملوكية : لأن معالجة الحكومة الفاضلة إنما هى معالجة فى الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كلتاهما إلى مبادئ أكمل ما تكون من الفضيلة . وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والمملوكية من الفروق وأبنا بماذا تتعين المملوكية على الخصوص . فبقى علينا أن نتكلم على الحكومة التى يطلق عليها هذا الاسم العام الجمهورية وعلى الدساتير الأخرى : الأوليغرشية والديماغوجية والطغيان .

§ ٢ — من الهين أن يعرف أيضا بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زيغها . وإن أشدها فسادا هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها . فإما أن الحكومة المملوكية لا توجد إلا بالاسم دون أن يكون لها حقيقة ما ، وإما أن تستند بالضرورة إلى الرفعة المطلقة للفرد الذى يملك . على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدا عن الحكومة الفاضلة . ثم تيجى الأوليغرشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد . وأخيرا الديماغوجية وهى التى يمكن أن تطاق من بين الحكومات الفاسدة § ٣ — ولقد عالج كاتب قبلنا هذا الموضوع . غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا . فإنه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سوية ، وأن الأوليغرشية يمكن أن تكون صالحة

كالأحر، قد صرح بأن الديماغوجية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحاً وأحسن الحكومات الفاسدة .

§ ٤ — أما نحن ، فعلى الضد ، نصرح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها ، ونحتفظ من القول بأن الأوليغرشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى . بل نقول فقط إنها أقل فساداً منها . على أننا نترك الآن إلى جانب هذا الخلاف في الرأي .

غير أننا بادئ بدء نعين للديمقراطية والأوليغرشية عدد تلك الأنواع المختلفة التي ندرجها تحت الواحدة منهما وتحت الأخرى . فمن بين هذه الأشكال المختلفة ؛ أيها أقبل للتطبيق وأصلح بعد الحكومة الفاضلة ، إذا كان مع ذلك يوجد دستور أرستقراطي غير ذاك الذي ما زال له شيء من القيمة ؟ ثم ما هي ، من بين الصور السياسية كلها ، تلك التي يمكن أن تصلح لأكثرية الدول ؟

§ ٥ — ثم نبحث بعد ذلك ، من بين الدساتير المنحطة ، ما هو الدستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح بالقياس إلى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأوليغرشية ، وبالعكس . ثم مع اختيار الأوليغرشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفاريق الدقيقة المختلفة . وإتماماً للبحث ، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغي ، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاقتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها .

الباب الثالث

اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية . الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من الدساتير : الديمقراطية والأوليغارشية . الشيعة الأصاية لإحداها ولائخرى . ليس العدد ركناً أصلياً . بل هو الثروة . تعداد الأجزاء الضرورية للدولة : انتقاد مذهب أفلاطون . كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها . ليس إلا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في أيدي واحدة بعينها .

§ ١ — ما يضاعف أشكال الدساتير إنما هو على التحقيق تكثر العناصر التي تدخل دائماً في تكوين الدولة . فبدياً كل دولة تتألف من عائلات كما يرى ، ثم في هذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء و ثروات وسيطة بينهما . ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة وبعض عزّل . وإن الشعب ينقسم إلى زراع وتجار وصناع ، حتى بين الطبقات العليا توجد فروق في الثروات وفي الملكيات المتفاوتة في السعة . اقتناء الخيل مثلاً إنفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم إلا الأغنياء .

§ ٢ — من أجل ذلك في الأزمان القديمة كل الدول التي قوتها الحربية من الفرسان كانت دولاً أوليغارشية : فقد كانت قوة الفرسان وقننذ هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة ، وشاهد هذا تاريخ إيريتري وخالسيس ومجنيزي على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة في آسيا . ينبغي أن يضاف إلى الامتيازات التي تنشأ من الثروة ميزات المولد والفضيلة وميزات أخرى بينها حيناً تكلمنا على الأرستقراطية وعددنا العناصر التي لا غنى عنها لكل دولة . فعناصر الدولة تلك تأخذ بحظ من السلطان سواء بأكملها أو بعدد من أفرادها قل أو كثر .

§ ٢ — من الفرسان . إن ملاحظة أرسطو هذه قد حق أمرها في القرون الوسطى . فإن الأشراف الذين كانوا يقتنون الخيل دون سواهم والذين يؤلفون وحدهم جيش الفرسان ، كانوا أوليغارشية قوية . وقد فقدوا تفوقهم حين بدأ المشاة يظفون على الأمر في الجيوش الأوربية وإن يكن لفقد ذلك التفوق أسباب أخرى . — تاريخ إيريتري . لا يعلم من تاريخ تلك الدول المختلفة إلا النزر اليسير .

§ ٣ — ينتج من هذا بالبداية أن أنواع الدساتير يجب أن تكون، بالضرورة المحضة متخالفة، كتحالف هذه الأجزاء أعيانها فيما بينها، تبعا لأنواعها المختلفة. فليس الدستور شيئا آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان الذي ينقسم دائما بين الشركاء، إما على حسب أهميتهم الخاصة وإما تبعا لمبدأ مساواة مشتركة، أى أنه يجوز أن تجعل حصة للأغنياء وأخرى للفقراء أو أن يؤتوا حقوقا مشتركة. على هذا فالدساتير تكون بالضرورة مقدرة بقدر التعدد في ترتيبات التفوق والتخالف بين أجزاء الدولة.

§ ٤ — يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصليين لتلك الأجزاء، كما يعترف بنوعين أصليين للرياح: رياح الشمال ورياح الجنوب، وأما الأخر فليست إلا انحرافات. ففي السياسة تكون الديمقراطية والأوليغرشية لأنه يمكن احتساب أن الأرستقراطية ليست إلا إحدى صور الأوليغرشية التي هي بها تشبه كما أن هذه التي تسمى جمهورية ليست إلا إحدى صور الديمقراطية، وكما أن من بين الرياح ريح الغرب تشتق من ريح الشمال وريح الشرق من ريح الجنوب. ولقد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه حدا أبعد إذ يقولون إنه لا يعترف في اللحن إلا بطريقتين أساسيتين: الدورية والفريجية. وفي هذا المذهب كل التواليف الأخرى ترد إذا إلى الواحدة أو إلى الأخرى من هاتين الطريقتين.

§ ٥ — سندع إلى جانب هذه التقاسيم التحكيفية التي نتخذ غالبا للحكومات، مؤثرين التقسيم الذي قورناه نحن باعتباره أحق وأضبط. فعندنا لا يوجد إلا دستوران، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشتق منه وتفسد كل الأخر. إذا كانت كل الطرائق في الموسيقى تشتق من طريقة فاضلة للحن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثالي: فيكون أوليغرشيا إذا كان السلطان أشد تركزا وأشد استبدادا، وديمقراطيا إذا صارت لواله أكثر تراخيا وأسهل سهولة.

§ ٤ — الديمقراطية والأوليغرشية. عند أفلاطون الدستوران الأصليان هما الملكية والديمقراطية (القوانين ٣ ص ١٧٨) والظاهر أنه وضع الأوليغرشية في الصف الأخير لأن السادة فيها أكثر عددا (القوانين ٤ ص ٢٢٠ من ترجمة كوزان). وانظر أيضا السباحي ص ٤٥٩.

§ ٦ — ومن الخطأ الشديد، وإن يك عاما، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لأنه يمكن أن يقال إن الأكثرية في الأوليغرشيات أيضا في كل مكان هي السيدة دائما . ومن جهة أخرى أن الأوليغرشية لا تنحصر بعد في سلطة الأقلية . لنفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدتهم ألف قد جردوا من كل سلطة الثلاثمائة الذين مع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساؤونهم من كل وجه خلا الثروة . أفيمكن في هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية ؟ كذلك إذا كان الفقراء وهم أقلية هم سياسيا فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عددا فلا يمكن كذلك أن يقال إن الدولة في هذه الحالة أوليغرشية إذا كان المواطنون الآخرون أى الأغنياء مبعدين عن الحكم . § ٧ — في الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة إلى جميع الرجال الأحرار، وأوليغرشية حينما يختص بها الأغنياء . أما أكثرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما إلا ظرفان ثانويان . غير أن الأكثرية حرة ولكن الأقلية غنية . ولا شك أن سيكون من الأوليغرشية ما تسند فيه السلطة تبعا للقوام والجمال كما يقال إن ذلك يكون في أتوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عامتين . § ٨ — كذلك يكون خطأ كبيرا أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة الوزن على هذا النحو . لما أن الديمقراطية والأوليغرشية يشملان عدّة أصناف من العناصر فيلزم حينئذ اتخاذ عدّة تحفظات . لا تكون ديمقراطية حينما تحكم أقلية من رجال أحرار سوادا لا يتمتع بالحرية وأستشهد على ذلك بأبلونيا على الخليج اليونى وثيرا . ففي هاتين المدينتين السلطان قد كان لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسى المستعمرتين دون الأكثرية الكبرى . كذلك لا ديمقراطية متى

§ ٧ — في أتوبيا . ر . هردوت « طالبا » ٢٠ » .

§ ٨ — أبلونيا . ر . الدوربون للملرج ١ ص ١١٨ وج ٢ ص ٥١ و ١٥٦ ، فان البحر اليونى

هو الخليج الأدرياتي وقد كانت أبلونيا نزلة من كورنثه — ثيرا . ثيرا هي جزيرة صغيرة تجاور كريت . (ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٦٥) :

كان السلطان للأغنياء حتى مع افتراض أنهم يؤلفون الأثرية كما كانت الحال في كولوفون قبل الحرب الميدية حيث كانت أثرية المواطنين تملك ثروات طائلات . ولا ديمقراطية حقيقية إلا حينما يكون الرجال الأحرار الأثرية ولهم السيادة وإن كانوا فقراء . ولا تكون أوليغارشية إلا حيث يملك السيادة الأغنياء والأشراف وهم قلة .

§ ٩ — حسبنا هذه الاعتبارات لإيضاح أن الدساتير يمكن أن تكون كثيرة ومختلفة ولماذا هي كذلك . أضيف إلى هذا أنه توجد أنواع كثيرة للدساتير التي نتكلم عليها هنا . ما هي تلك الأشكال السياسية ؟ وكيف تنشأ ؟ هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائماً عن مبادئ قررناها فيما سبق .

يسلم لنا أن كل دولة تتكون ، لا من جزء واحد ، بل من أجزاء متعددة : وإنه حينما يراد في التاريخ الطبيعي معرفة كل أنواع المملكة الحيوانية يتبدأ بتعيين الأعضاء التي لا غنى عنها لكل حيوان ، فبعضها مثلاً بالحواس التي له ، وبأعضاء التغذية التي تتلقى الأغذية وتضمها كالضم والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع . § ١٠ — فبافتراض أنه لا يوجد أعضاء أخر غير تلك ، لكنها كانت غير متشابهة فيما بينها ، وأن الضم والمعدة والحواس ، ثم الأجهزة المحركة لا تتشابه فيما بينها ، يكون عدد تواليفها بالضرورة أنواعاً متميزة من الحيوانات على هذا القدر : لأنه محال أن نوعاً واحداً بعينه يكون له صنوف مختلفة للعضو الواحد، الضم أو الأذن . كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفي حينئذ لتقرير أنواع جديدة من الحيوانات ، وهذه الأنواع تكون بالتحقيق متكررة بمقدار ما تكونه تواليف الأعضاء التي لا غنى عنها .

هذا ينطبق بالضبط على الأشكال السياسية التي نعالجها هنا ، لأن الدولة ، كما كررناه ، تتكون لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جداً .

— كولوفون . مدينة من يونيه في آسيا الصغرى وهي وطن إكسينوفان رئيس مدرسة إبلى ولا يعرف هل هو إكسينوفان الذي حفظ لنا أئني قطعة شائقة منه على زخرف كولوفون . ر . مقالة كوزان على إكسينوفان .

§ ١١ — فيها هنا طبقة كثيرة العدد تعمد الغذاء للجمعية، وهم الزراع : وهناك الصناع يكونون طبقة أخرى مشغلة بجميع الصناعات التي لا تستطيع المدينة بدونها أن تعيش ، بعضها ضرورى ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والزينة . وطبقة ثالثة هى طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التي تباع والتي تشتري في الأسواق الكبرى وفي الحوانيت . وطبقة رابعة تتألف من أجراء . وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين ، وهى طبقة لا غنى عنها أيضا لسائر الطبقات السابقة ، إذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغارة والاستعباد . وهل يمكن افتراض دولة جديدة حقا بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة بالطبع ؟ إن الدولة تكفى بذاتها ضرورة ، والرق لا يستطيعه .

§ ١٢ — في جمهورية أفلاطون هذه المسئلة قد عولجت بطريقة غاية في البساطة لكنها غير كافية . فإن سقراط يقول فيها إن الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبدا : نساج ، وزراع ، وأساكفة ، وبناءون . ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف إليه الحداد وراعى البهائم وأخيرا التاجر والبيع وهو يظن بلا شك أنه قد كل النقص في رسمه الأول . وعلى هذا ففى نظره كل دولة لا تتكون إلا لتسد حاجاتها المادية وليس على الخصوص من أجل غرض أدبى لا شك أنه عند أفلاطون ليس أشد ضرورة من الأساكفة والزراع § ١٣ — لا يبغي سقراط من طبقة المحاربين شيئا إلا في اللحظة التي فيها تجدد الدولة نفسها ، إذ توسع أراضيها ، في اشتباك

§ ١١ — رقيقة بالطبع . ر . ك ١ ب ٢ ف ٧ .

§ ١٢ — في جمهورية أفلاطون . قد اتهم أرسطو المفسرون وعلى الخصوص بئزج بأنه أخطأ أو أساء النية في عرض أفكار أفلاطون . لكن الأولى أن يقال إن انتقاد أرسطو بلغ من القسوة غايتها . غير أنه لم يعز إلى أفلاطون إلا ما هو موجود في الجمهورية ك ٢ ص ٨٠ وما بعدها . ويبنى عدلا أن يضاف إلى هذا أن سقراط لا يدعى أنه يعالج المسئلة على وجه منطقي وتام . — غرض أدبى . إذا كان هذا النقد حقا عند ما يوجه على هذه الفقرة من الجمهورية فإنه لا يكون حقا متى وجه إلى جماع مذهب أفلاطون .

وحرب مع الشعوب المجاورة . لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء أو أكثر الذين يعدمهم أفلاطون يلزم حتما شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد . وإذا كان معترفا به أن في الكائن الحى النفس هى أولى من الجسم بأن تكون الجزء الأصيل أفلا يجب أن يعترف أيضا بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التى لا صارف عنها للعيشة يكون فى الدولة طبقة الجند وطبقة حكام العدل الاجتماعى ؟

ألا ينبغي أن تزداد على هاتين الطبقتين الطبقة التى تفصل فى المنافع العامة للدولة ، ذلك الاختصاص الخاص بالعقل السياسى ؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكولة إلى الأيدى بعينها فذلك لا يهيم فى صدد استدلالنا . لأن وظائف الجنود والزراع قد تجتمع فى الغالب ، لكن إذا كان من اللازم التسليم بأن الأولين والآخرين هم عناصر الدولة فالعنصر الحربى ليس على التحقيق أقل ضرورة . § ١٤ — أضيف إليها سابعاً يشارك بثروته فى الخدمة العامة ، أولئك هم الأغنياء : ثم ثامناً وأولئك هم مديرو الدولة ، أولئك الذين يتفرغون لوظائف الحكم مادامت الدولة لا تستغنى عن حكام ، فينتج من ذلك لزوماً بالضرورة أن يكون بها مواطنون أكفاء لحكم الآخرين يخلصون لهذه الخدمة العامة إما مدى الحياة وإما على طريق التناوب . وأخيراً يبقى هذا الجزء من الدولة الذى تكلمنا عليه آنفاً والذى يفصل فى المسائل العامة ويقضى فى خصومات الأفراد .

إذا كان ضرورياً للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذه العناصر فضرورى لها أيضاً أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعون إلى السلطان عدد ما موصوف بالفضيلة . § ١٥ — قد يفترض على العموم أن تجمع عدة وظائف فى يد واحدة وأن فرداً يمكن أن يكون جندياً وزارعاً وصانعاً وقاضياً وشيخاً معاً ، زد عليه أن جميع الرجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويطنون أنفسهم صالحين لجميع الوظائف تقريباً . غير أن الأشياء الفريدة التى لا يمكن الجمع

بينها هي الفقر والغنى ، ومن أجل ذلك كان الأغنياء والفقراء هم فيما يظهر الجزءان
الأظهر تمايزا في الدولة . ومن جهة أخرى لما أن الأغلب في العادة أن يكون
هؤلاء كثرة وأولئك قلة اعتبرا عنصرين سياسيين متقابلين تمام التقابل . وعلى
ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين يرتب اختلاف الدساتير التي هي بالنتيجة فيما
يظهر مقصورة على اثنين لا غير الديمقراطية والأوليغرشية .

لقد برهنا إذا على أن للدساتير أنواعا متعددة وأبنا العلة في ذلك وسنثبت
الآن أنه يوجد أيضا عدة أنواع من الديمقراطيات ومن الأوليغرشيات .

الباب الرابع

خمسة الأنواع المختلفة للديمقراطية وشيها وعلها . التأثير المشنوم للديماغوجيين في الديمقراطيات ، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سيذا : طغيان الشعب الذى أضله مملقوه .

§ ١ — هذا التكثر فى الأنواع فى الديمقراطية والأوليغرشية هو النتيجة البينة للتدليلات التى سلفت ما دمنا قد اعترفنا بأن بالطبقة الدنيا فروقا شتى وما بالطبقة التى تسمى ممتازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى . فى الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبيعون أو يشترون ، والعاملون فى البحر سواء أكانوا حربيين أم تجارا أم ملاحين أم صيادين . وفى الغالب من الأمر تشمل هذه الوظائف المختلفة كثيرا من الأفراد . فيزنتة وتارنتة عامرتان بالصيادين ، وأتينا بالملاحين وإيجين وشيوز بالتجار وتيدوس بملاحى الشواطئ . ويمكن أيضا أن يعد فى الطبقة الدنيا الفعلة والذين رق حالهم عن أن يستغنوا عن العمل ليعيشوا ، وأولئك الذين ليسوا مواطنين وأحرارا إلا من جهة الأب أو من جهة الأم ليس غير وأخيرا كل أولئك الذين وسائل عيشتهم تقرب من وسائل أولئك الذين عددهم . فى الطبقة الرفيعة تتركز الامتيازات على الثروة والشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القبيل .

§ ٢ — النوع الأول من الديمقراطية شيمته المساواة، وإن المساواة المؤسسة على القانون فى هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم حقوق أوسع من حقوق الأغنياء، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون دون سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة . فإذا كانت الحرية والمساواة حينئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الأساسيتان للديمقراطية فكما كانت المساواة فى الحقوق

§ ١ — تارنتة . فى إغريقيا الكبرى أى فى إيطاليا الجنوبية . وبيزنتة هى التى صارت القسطنطينية بعد . وإيجين بقرب شواطئ أتينا . وتيدوس جزيرة فى بحر إيجه . وهى نزلات دورية . ر . ملرح ٢ ص ٤١٦ واسترابون لك ٦ ص ٢٧٠ . ولقد كان الأسبرتيون هم الذين أسسوا تارنتة . ر . لك ٦ ص ٢٢٠

السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة . لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عددا وأن رأى الأكثرية فيها هو القانون ، فهذا الدستور هو بالضرورة ديمقراطية بعينها .

فهاك إذا نوعا أول من الديمقراطية . § ٣ — بعده يحىء نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب هو في العادة ضئيل القدر . فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون النصاب المحدد ومغلقة دون أولئك الذين لا يملكونه . في نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذى لا نزاع فى صفتهم هذه يصلون إلى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة . وفى ديمقراطية أخرى يكفى ليكون المرء حاكما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون . ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعيانها ولكن فيه تنقل سيادة القانون إلى الكثرة التى تقوم مقامه . § ٤ — وحينئذ إنما تكون الأوامر الشعبية هى التى تقضى لا القانون ، والفضل فى هذا للديماغوجيين .

والواقع أن فى الديمقراطيات التى فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين ، وفيها تصريف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة . فالديماغوجيون لا يظهرون إلا حيث يفقد القانون سيادته . وحينئذ يكون الشعب ملكا حقا ، واحدا وإن يكن مؤلفا من الأكثرية التى تحكم لا فرادى بل بجمليتها . لقد عاب هوميروس تعدد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال إنه كان يزعم أن يتكلم ، كما نفعل نحن ها هنا ، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدة رؤساء يلونه كل واحد منهم على انفراد . وإذا يكون الشعب هو الملك فإنه يعتمد إلى أن يفعل فعل الملك لأنه يلقى عن عاتقه نير القانون ويصير مستبدا . ومن أجل هذا يصبح المملقون عما قريب فى مرتبة الشرف . § ٥ — هذه الديمقراطية هى فى نوعها ما هو الطغيان بالقياس إلى الملكية . ففى الجهتين الرذائل أعيانها

واضطهاد المواطنين الأخيار هو بعينه : هنا أوامر الشعب وهناك الأوامر التحكية . زد على هذا أن بين الديماغوجى والمتعلق شبيها قارعا . كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يُدل على الأمة التى عمها الفساد والآخر يُدل على الطاغية . § ٦ — الديماغوجيون ، لأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون ، يرجعون فى جميع الأعمال إلى الشعب ، ذلك بأن قوتهم الخاصة لا تكسب إلا بسيادة الشعب الذى يتصرفون هم أنفسهم فى أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التى يفتالونها منه . ومن جهة أخرى كل أولئك الذين يظنون أن لديهم ما يشكون منه من الحكام لا يترددون فى الاتجاه إلى حكم الشعب وحده ، وإن الشعب ليرحب بالطلب وحينئذ تنهار السطات القانونية كلها .

§ ٧ — إذا استطاع القول بحق أن هذه ديماغوجية مخزنة . ويمكن أن تعاب بأنها ليست بعد دستورا حقيقيا . ألا إنه لا دستور إلا على شريطة سيادة القانون . يجب أن يفصل القانون فى جميع المسائل العامة ، كما يفصل القاضى فى قضايا الأفراد فى الحدود المنصوصة فى الدستور . فإذا كانت الديمقراطية حينئذ هى أحد النوعين الأصليين للحكومة فإن الدولة التى فيها يعمل كل شئ بالأوامر الشعبية ليست فى الحق بعد ديمقراطية ما دامت الأوامر الشعبية لا يمكن أبدا أن تفصل فى شئ بطريقة عامة .

فهاك قصارى ما كنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية .

الباب الخامس

الأنواع المختلفة للأوليغرشية وهى أربعة : التأثير العام للأخلاق فى طبيعة الحكومة . أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية وللأوليغرشية . بحث أشكال الحكومات غير الديمقراطية والأوليغرشية — بعض كلمات على الأرستقراطية .

§ ١ — الشيمة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية إنما هى تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء ، ولو أكثرية ، أن يبلغوا السلطان الذى ليس بابه مفتوحا إلا لأولئك الذين يملكون الدخل المحدد بالقانون . وفى نوع ثان النصاب المفروض للاشتراك فى الحكومة عظيم وهيئة الحكام لها الحق فى تعيين أعضائها . ومع ذلك ينبغى أن يقال إنه إذا كانت الانتخابات تقع على ذوى النصاب كلهم ، فإن النظام أولى به ، فيما يظهر ، أن يكون أرستقراطيا وإنه ليس أوليغرشيا فى الحقيقة إلا متى ضاقت دائرة الانتخابات . ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنتقل من الأب إلى الابن . ورابع يضيف إلى مبدأ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكام بدلا من سيادة القانون . وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطغيان بين حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطية النوع من الديمقراطية الذى تكلمنا عليه آخر الأمر . وهذا النوع الأخير من الأوليغرشية يسمى ”حكم السلالة“ أو حكومة القوة .

§ ٢ — تلك هى الأشكال المختلفة للأوليغرشية والديمقراطية . ومع ذلك ينبغى أن نضيف إلى ذلك ها هنا تنبيها مهما هو أن الحكومة تكون شعبية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديمقراطيا ، وهذا فى الغالب من الأمر . وعلى التكافؤ فى بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعى أولى به أن يكون ديمقراطيا فإن ميول الأخلاق والعقول تكون أوليغرشية . ولكن هذا التنافر يوشك أن يكون

§ ١ — ”حكم السلالة“ هذه الكلمة التى قد فسرناها تدل بوضعها على حكومة الأقوياء الوراثة . وهى عند أرسطو آخر حد للأوليغرشية .

دأماً نتيجة ثورة . ذلك بأنه ينبغي التحفظ من تعجل التجديدات وإيثار الاكتفاء بادئ الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات البال ، وتخلي القوانين السابقة باقية على حالها ، غير أن زعماء الثورة يظنون مع ذلك سادة الدولة .

§ ٣ — والنتيجة البيئة للبادئ التي وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغرشيات والديمقراطيات . والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطراب إما جميع أجزاء الشعب المعدودة فيما سبق وإما بعض تلك الأجزاء باستثناء الآخر . فحق الزراع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة ، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون ما دام المواطنون المشتغلون بالأعمال التي يعيشون منها ليس لهم من الفراغ ما يجعلهم يزاولون الأعمال السياسية ، فهم يكون الأمر حينئذ للقانون ، ولا يجتمعون في جمعية سياسية إلا في الأحوال التي لا غنى عن اجتماعهم فيها . على أن الحق السياسي يتعلق دون أى تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانوني . لأنه يكون من الأوليغرشية ألا يجعل هذا الحق عاما تمام العموم . غير أن أكثرية المواطنين بما أنهم محرومون الدخل المكفول ، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة ، فهناك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية .

§ ٤ — النوع الثاني الذي يرد في الترتيب الذي رسمناه هو ذلك الذي فيه كل المواطنين الذين لا نزاع في أصلهم لهم الحقوق السياسية ، ولكن الواقع هو أن أولئك الذين يستمتعون بها وحدهم هم الذين يعيشون دون أن يشتغلوا . في هذه الديمقراطية القوانين هي ذوات السيادة أيضا ، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردهم الشخصية .

§ ٤ — الذي رسمناه . ر . ما سبق ب ٤ ف ٣ . ولكن في هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو في المحل الثالث ما وضعه هنا في الثاني . وإن هذه التقاسيم الجديدة المعروضة ها هنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكرارا ولأن أرسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية . فها هنا شيء من الاضطراب .

في النوع الثالث يكفي أن يكون المواطن حرا لأجل أن تكون له حقوق سياسية . ولكن ها هنا أيضا ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها ، وسيادة القانون ليست ها هنا أقل ضرورة منها في النوعين الأولين .

§ ٥ — والرابع هو ذلك الذي جاء الأخير على حسب الترتيب الزمني ، فإن دولا ، بما أنها تكونت أرحب كثيرا مما كانته الأولى من قبل ، وبما انتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم ، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية ، واستطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشيوخ إدارة الأعمال العامة لما نالوا من الفراغ ، وقد كفلت المكافآت حتى لأقلهم ميسرة الزمن الضروري للاشتغال بها . بل كان أقلهم ميسرة أكثرهم فراغا إذا خلوا من هم إدارة منافعهم الخاصة ، وهذه علة تمنع في الأغلب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضور المحاكم التي هم أعضاء فيها ، ويقع بهذا أن يصير السواد سييدا بدلا من القانون .

تلك هي الأسباب الضرورية التي تعين عدد الديمقراطية وتباينها .

§ ٦ — أول نوع للأوليغرشية هو ذلك الذي فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التي تكلمنا عليها آنفا وما هو في ذاته قليل . السلطان مسند إلى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانوني ، والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقا سياسية قد كان هو السبب في إحالة السيادة إلى القانون لا إلى الرجال . ولما كانوا بعيدين جدا ، بعددهم ، عن الوحدة المملوكية ، وكانوا أقل ميسرة بكثير من أن يتمتعوا بفراغ مطلق وليسوا من الفقير بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضطروا إلى أن يعلنوا أن القانون هو السيد بدلا من أن يكونوا أنفسهم هم السادة . § ٧ — فإذا افترض أن الملاك أقل عددا مما في الفرض الأول والثروات أعظم قدرا فذلك هو النوع الثاني للأوليغرشية . وحينئذ ينمو الطمع مع القوة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين

المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون في وظائف الحكومة . ولما كانوا أقل قسوة بكثير أيضا من أن يحكموا على القانون ، كانوا مع ذلك من القسوة بحيث يصدر عن القانون الذي يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة . § ٨ — بأن تنحصر أيضا الثروات التي صارت أكبر مما كانت في عدد أقل يوصل إلى درجة ثالثة من الأوليغارشية حيث أعضاء الأقلية يشغلون الوظائف شخصيا ، ولكن وفقا للقانون الذي يجعلها وراثية ، وبافتراض نمو في ثروات أعضاء الأوليغارشية وفي عدد أنصارهم تكون هذه الحكومة الوراثة قريبة جدا من حكومة الفرد . ففيها السلطان للرجال لا للقانون . وهذا الشكل الرابع للأوليغارشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية .

§ ٩ — إلى جنب الديمقراطية والأوليغارشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يعترف به جميع المؤلفين وقد كان معترفا به أيضا من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية ، مع التسليم ، بحسب الرأي الشائع ، بأن هذه الدساتير هي الملكية والأوليغارشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية . وشكل سياسي خامس هو هذا الذي يطلق عليه الاسم العام للأخر كلها ويسمى عادة جمهورية ، وبما أنه نادر فكثيرا ما يعزب عن المؤلفين الذين يتصدون لتعدد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لا يعترفون إلا بالأربعة التي ذكرت أسماؤها آنفا كما فعل أفلاطون في جمهوريته .

§ ١٠ — لقد صدقت تسمية حكومة الأخيار على الحكومة التي عاجلنا أمرها نحن أنفسنا فيما سبق . إن هذا الاسم الجميل للأرستقراطية لا ينطبق حقا وبكل دقة إلا على الدولة المؤلفة من مواطنين فضلاء بكل مافي وسع الكلمة والذين ليس لهم فضيلة خاصة فقط . هذه الدولة هي الوحيدة التي فيها رجل الخير والمواطن

§ ٩ — بحسب الرأي الشائع . هذا ليس رأي أرسطو . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ١ وهذا

الكتاب السادس ب ٢ ف ١ .

— أفلاطون في جمهوريته . الأولى الجمهورية ، والثانية القوانين . ر . ما سبق ك ٢ ب ١ و ٢ و ٣ .

الطيب يندججان في تماثل مطلق . في أى مكان ليس للراء من فضيلة إلا بالإضافة إلى الدستور الخاص الذى يعيش في ظله . توجد أيضا بعض أشكال سياسية بتخالفها مع الأوليغارشية ومع ما يسمى جمهورية تدعى باسم الأرستقراطيات . وتلك هى النظم التى فيها الحكام يختارون تبعاً للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعاً للغنى على الأقل . § ١١ — هذه الحكومة حينئذ تبعد حقاً عن الأوليغارشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية ، ذلك بأنه في الواقع ليس من حاجة إلى أن تكون الفضيلة هى الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم في باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر ما يكون امتياز المواطنين في الأرستقراطية . حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة والجمهرة لها حقوق سياسية فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطياً كما في قرطاجة ، وحتى حينما لا يقيم القانون وزناً ، كما في إسبيرة ، إلا للعنصرين الأخيرين الفضيلة والجمهرة ، فالدستور يكون مزاجاً من الديمقراطية والأرستقراطية . على هذا فالأرستقراطية ، فوق نوعها الأول والأكل ، لها أيضا الشكلاّن اللذان ذكرناهما آنفاً ، بل لها شكل ثالث تظهرنا عليه الدول التى تميل إلى المبداء الأوليغارشى أكثر مما تميل إلى الجمهورية بالمعنى الخاص .

§ ١١ — كما في قرطاجة . ر . ك ١ ب ٨ — كما في إسبيرة . ر . ك ٢ ب ٦ .

الباب السادس

المعنى العام للجمهورية ، علاقاتها بالديمقراطية ، العناصر التي يجب أن تألف في الدولة : الحرية والثروة
هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمهورية : علاقات الجمهورية بالأرستقراطية .

§ ١ — ليس علينا بعد أن نشتغل إلا بحكومتين إحداهما التي تسمى عاميا
الجمهورية والأخرى الطغيان . إذا كنت أضع هاهنا الجمهورية ، ولو أنها ليست
حكومة منحطة كما أن الأرستقراطيات التي تكلمنا عليها آنفا ليست منحطة أيضا ،
فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست في الحق إلا أصناف فساد للدستور
الفاضل . غير أنه في العادة تسلك الجمهورية مع الأرستقراطية وتكون كمثلها
منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصا كما قلت في بادئ الأمر . الطغيان يجب ضرورة
أن يشغل المحل الأخير لأنه أقل الأشكال السياسية حظا من أن يكون حكومة
حقية ، وأن بحوثنا غرضها دراسة الحكومات . بعد أن بينا أسباب تصنيفنا
نمضي إلى فحص الجمهورية . § ٢ — وإنا سنستشعر جيدا شيمتها الحقة بعد
أن فحصنا الديمقراطية والأوليغرشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق إلا خليطا
من هذين الشكلين .

جرت العادة بأن يسمى باسم الجمهورية الحكومات التي تميل إلى الديمقراطية
وباسم الأرستقراطية الحكومات التي تميل إلى الأوليغرشية ، ذلك بأن الاستنارة
والشرف هما عادة من حظ الأغنياء . إنهم ينعمون فوق ذلك بتلك المزايا التي
يشتريها غيرهم في الغالب بالجناية والتي تكفل لأربابها شهرة بالفضيلة ومقاما رفيعا .
§ ٣ — ولما أن النظام الأرستقراطي غرضه أن يؤتي السيادة السياسية أولئك
المواطنين الأخيار فقد زعم تبعا لذلك أن الأوليغرشيات تتألف من أكثرية رجال
فضلاء أهل الاحترام . وإنه لحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون

§ ١ — أصناف فساد للدستور الفاضل . ر . ما سبق ب ١ ف ٥ .

— بادئ الأمر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٢ .

حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون إلا في الدول التي يديرها رجال فاسدو الأخلاق. والعكس بالعكس، يظهر محالاً أنه حيث لا تكون الإدارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير المواطنين. غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن القوانين الصالحة لا ترتب هي وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ. بادئ بدء ليس من حكومة صالحة إلا تلك التي فيها يطاع القانون. ثم بعد ذلك الحكومة التي فيها القانون المطاع يكون مؤسساً على العقل، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير معقولة. على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين: فان القانون إما أن يكون أحسن ما يمكن بالإضافة إلى الملابسات وإما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق.

§ ٤ — المبدأ الأساسي للأرستقراطية يظهر أنه إسناد السلطان السياسى إلى الفضيلة، لأن الشيمة الخاصة للأرستقراطية إنما هي الفضيلة كما أن شيمة الأوليغرشية هي الثروة وشيمة الديمقراطية هي الحرية. وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية مادام أن في بعضها وفي البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من أعضاء الهيئة السياسية له دائماً قوة القانون. فإذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريباً طلبة واحدة وهي التأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء، بين الثروة والحرية، وإن الثروة فيما يظهر تكاد في كل مكان تقوم مقام الأهلية والفضيلة.

§ ٥ — في الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهي الحرية والثروة والأهلية. ولا أذكر رابعاً يسمى الشرف لأنه ليس إلا نتيجة للآخر، فإن الشرف ليس إلا تقادماً في الثروة والكفاية، وإن التأليف بين العنصرين الأولين ينتج بالبدهة الجمهورية،

والتأليف بين الثلاثة جميعها أولى به أن ينتج الأرستقراطية من أن ينتج أى شكل آخر . وإني دائماً أضع على حدة الأرستقراطية الحقبة التي تكلمت عليها في بادئ الأمر .

§ ٦ — على هذا قد أوضحنا أن إلى جانب الملكية والديمقراطية والأوليغارشية توجد أيضاً نظم أخرى ، وقد فسرنا طبيعة هذه النظم والفروق بين الأرستقراطيات والفروق بين الجمهوريات وبين الأرستقراطيات ، وأخيراً يرى جلياً أن كل هذه الأشكال هي أقل بعداً بعضها عن بعض مما قد يظن .

الباب السابع

الجمهورية تأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية ، والوسائل المختلفة لاجراء هذا التأليف ، شية الجمهورية الحقة : مثال مأخوذ من الحكومة اللقدونية : الجمهورية يجب أن تأيد بحجة المواطنين وحدها .

§ ١ — نفحص الآن تبعاً لتلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية بالمعنى الخاص تتكون في جنب الأوليغرشية وفي جنب الديمقراطية ، وكيف ينبغي أن تتكون . وسيكون لهذا البحث فوق ذلك مزية تعيين حدود الأوليغرشية وحدود الديمقراطية تعييناً جلياً لأننا باستعارة بعض المبادئ من أحد هذين الدستورين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكون الجمهورية كما يكون من جديد جزءاً علامة التعريف بأن يجمع الجزآن المفصولان .

§ ٢ — ها هنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والمزج . فبدىا يمكن الجمع بين تشريع للأوليغرشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما ، على السلطة القضائية مثلاً ، ففي الأوليغرشية يغزم الغنى إذا لم يحضر إلى المحكمة ولا يؤجر الفقير على شهودها . وفي الديمقراطية الأمر بالعكس ، مكافأة للفقير ولا غرامة على الغنى . وإنما هو حد مشترك ووسط لهذه النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين : غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء ، فيكون هذا النظام الجديد هو النظام الجمهورى ، لأنه ليس إلا المزج بين الآخرين . هذا فيما يختص بالطريقة الأولى للتأليف .

§ ٣ — وأما الثانية فتتخصر في الأخذ بحد وسط بين النصوص المقررة للأوليغرشية وللديمقراطية . ها هنا مثلاً حق دخول الجمعية السياسية يكتسب من غير شرط النصاب . أو على الأقل بشرط نصاب قليل القيمة ، وهناك نصاب

§ ١ — علامة التعريف . كلمة النص « رمز » والسياق يفسر معنى الكلمة تماماً . إنما هو شئ مركب من جزأين يمكن أن ينفصلا ليجتمعا فيما بعد . وقد كان غالباً قطعة من النقد أو من المعدن أو قطعة من الخشب ... الخ . فكان الحجاب يقسمان هذا الرمز رهن بحجة وتذكار . وهذا العرف الودى العريق في القدم لا يزال جارياً بين طهرانينا .

رفيع القيمة للغاية . فالحدّ الوسط هو عدم اتخاذ أنصبة ثابتة أيا كانت من جانب ومن آخر .

وثالثا يمكن أن يستعار من القانون الأوليغرشى ومن القانون الديمقراطي معا . فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطى . ومبدأ الانتخاب هو على ضد ذلك أوليغرشى . كذلك عدم اشتراط النصاب لمناصب الحكم يتعلق بالديمقراطية واشتراط النصاب يتعلق بالأوليغرشية . فالأرستقراطية والجمهورية تستمدان نظامهما الذى يقبل هذين النصبين فى إحداهما وفى الأخرى . من الأوليغرشية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية التحرير من النصاب . فهناك كيف يمكن التأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية .

§ ٤ — لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التواليف مزاجا كاملا للأوليغرشية والديمقراطية يلزم إمكان أن تسمى الدولة التى هى حاصل المزج أوليغرشية أو ديمقراطية بلا فرق ، لأنه ليس هناك بالبدئية إلا ما أريد من مزج كامل . إذا فدائما الحدّ الوسط هو الذى يؤتى هذا الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان . § ٥ — يمكن أن يضرب مثلا دستور لقدمونيا . فن جهة يؤكد بعض أنه ديمقراطية لأن به فى الواقع عدّة عناصر ديمقراطية . مثلا التربية العامة للأطفال التى هى فى حق أولاد الأغنياء وفى حق أولاد الفقراء على نحو سواء . باعتبار أن أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربى أولاد الفقراء : وهذه المساواة تستمر حتى فى السنّ التالية وحينما يصيرون رجالا دون أى تمييز بين الغنى والفقير . ثم المساواة الكاملة فى الموائد المشتركة بين الجميع ، وتماثل اللباس الذى يدع الغنى يلبس كما يلبس أى فقير اتفق . وأخيرا تدخل الشعب فى منصبى الحكم الكبيرين ينتخب الشعب أحدهما وهو مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الإيفور . ومن جهة

§ ٥ — دستور لقدمونيا . ر . ماسبق ب ٥ ف ٥ وك ٢ ب ٦ . و . ر . أيضا كتاب كراجيوس ص ٢٥٠ . و . ر . فيما يتعلق باختلاط السلطات فى إسبارة القوانين لأفلاطون ك ٤ ص ٢٢٥

أخرى يؤيدون أن دستور إسبانية هو أوليغارشى لأنه فى الواقع يحتوى على عناصر أوليغارشية بجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة للقرعة . وفيه بعض قضاة قليلو العدد يحكون نهائيا بالنفى أو بالإعدام ، بله نظما أخرى ليست أقل مدخلا فى الأوليغارشية .

§ ٦ - إن جمهورية فيها تتمرج تماما الأوليغارشية والديمقراطية يجب أن تشبه إحداهما بالأخرى دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنين . إنها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على أمداد غريبة عنها . وحين أقول إنها يجب أن تقوم بنفسها فلست أعنى بذلك أن تنفى من باطنها الجزء الأكبر من أولئك الذين يرغبون الاشتراك فى السلطان ، فتلك مزية تنتفع بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة ، لكننى أعنى أن ذلك يكون بأن تكسب الرضا الإجماعى لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تغيير الحكومة .

ولن أذع إلى أبعد من ذلك بهذه التنبيهات على الوسائل لتأليف الجمهورية وكل الأشكال السياسية الأخرى التى تسمى أرستقراطيات .

الباب الثامن

بعض اعتبارات في أمر الطغيان . علاقته بالملوكية والملوكية المطلقة . أنه حكومة عنف دائماً .

§ ١ — قد يبق علينا أن نتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغي أن نقف عليه لذاته طويل وقت . بل لأجل أن نتم بحوثنا بأن ندخله فيها ، ما دمتنا قد قبلناه على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة . لقد عالجنا فيما سبق الملوكية بأن عينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أى المطلقة وقد أوضحنا مزاياها وأخطارها وطبيعتها وأصلها وتطبيقاتها المختلفة . § ٢ — وفي مجرى تلك الاعتبارات على الملوكية قد عينا شكلين للطغيان لأن هذين الشكلين يقربان قدر الكفاية من الملوكية وأنهما كمثلها أنشأهما القانون . قلنا إن بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقى التصرف وأنه في الأزمان الغابرة اتخذ الإغريق ملوكاً من هذا الصنف كانوا يسمون « إيسمينيت » . وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها ؛ فقد كانت ملوكية من حيث إن القانون وإرادة الرعايا قد أنشأتها ولكنها طغيانية من حيث إن التنفيذ كان استبدادياً وتحكيمياً محضاً .

§ ٣ — يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق ، فيما يظهر ، على الخصوص ، هذا الاسم ويقابل الملوكية المطلقة . هذا الطغيان ليس شيئاً آخر إلا الملوكية المطلقة التى تحكم ، وهى بمعزل عن كل مسئولية وفى منفعة السيد وحده ، رعايا يساوونه وأحسن منه ، دون أن يعنى شيئاً ما بمنافعهم الشخصية . من أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لا يوجد قلب حر يحتمل بصبر مثل هذا السلطان . ونظن أننا قلنا ما فيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله والأسباب التى تجلبه .

الباب التاسع

تبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص ، الصلاح السياسى للطبقة الوسطى . الخواص الاجتماعية المختلفة التى هى وحدها تقدمها : أنها الأساس الحق للجمهورية . الندرة الشديدة لهذا الشكل من الحكومة .

§ ١ — ما هو خير دستور ؟ ما هو خير نظام للعيشة فى الدول على العموم ، ولأكثرية الناس دون الكلام على هذه الفضيلة التى تعلو على القوى العادية للإنسانية ، ولا على تعليم يقتضى الاستعدادات الطبيعية والظروف المواتية ، ودون نظر إلى دستور مثالى ، بل بالاعتصار ، فى حق الأفراد ، على هذه العيشة التى يستطيع معظم الناس أن يعيشوها ، وفى حق الدول على هذا الصنف من الدستور الذى يستطيعون جميعا تقريبا أن يتقبلوه ؟ § ٢ — الأرستقراطيات العادية التى نريد أن نتكلم عليها هاهنا إما أن تكون خارج حالات أكثر الدول الحاضرة وإما أن تقرب مما يسمى الجمهورية . فسنفحص إذا هذه الأرستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن إلا نوعا واحدا بعينه ، وإن عناصر حكمنا على كليهما متماثلة تمام التماثل .

إذا كنا على حق إذ قلنا فى كتاب الأخلاق إن السعادة تنحصر فى الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست إلا وسطا بين طرفين فينتج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرقى حكمة هى تلك التى تلتزم هذا الوسط بأن تكتفى دائما بهذا الوضع الوسط الذى فى مكنة كل أمرئ أن يبلغه .

§ ٣ — بين أنه على هذه المبادئ نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة أو الدستور أو بنقائصهما ، لأن الدستور هو حياة الدولة عينها ، وأن كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون الفقراء جد الفقر والمواطنون المسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين ذينك الطرفين . ثم ليكن محل وفاق أن

§ ٢ — فى كتاب الأخلاق ر . ما سبق النظرية عنها فى أول الكتاب الرابع . والفقرة التى يحيل إليها أرسطو هى فى علم الأخلاق الى نيقوماخوس ك ٦ ب ٦

الاعتدال والوسط في جميع الأشياء هما أحسن ما يكون فينتج من ذلك جليا أنه في صدد الثروات الملكية الوسطى أوفق مما سواها . § ٤ — فإنها في الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما عداها لأوامر العقل الذي يصعب الإصغاء اليه جدا حينما يتمتع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو بقوة أو بمولد أو بثروة، أو حين يعاني انحطاطا سحيقا من فقر وضعف ونحول ذكر . في الحالة الأولى الكبرياء التي يؤتيها مركز براق تدفع الناس الى صنوف العصيان، وفي الثانية يدور الفساد على الجنايات الفردية ، وإن الجنايات لا ترتكب أبدا إلا بدافع الكبرياء أو الفساد . وبما أن الطبقتين المتطرفتين تهملان واجباتهما السياسية في قلب المدينة أو في مجلس الشيوخ فإنهما سيان في الخطر على الدولة .

§ ٥ — ينبغي أن يقال إن المرء لا يريد الطاعة ولا يطبقها مع ذلك العلو الفاحش الذي يؤتبه نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى . فإنه منذ الطفولة يتخذ ديدنا له في بيت أبيه الخروج على النظام ، ولا تشاء له الزينة التي نشئ فيها أن يطيع حتى نظام المدرسة . ومن جهة أخرى لا يقل الفقر المدقع في سوء أثره عن هذا الفساد . فالفقر مانع للمرء من استطاعة الحكم فهو لا يتعلم الطاعة إلا كما يفعل العبد . ففرط الثراء يمنع الرجل أن يطيع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم إلا باستبداد السيد كله . § ٦ — وحينئذ لا يرى في الدولة إلا سادة وعبيد ولا رجل واحدا حر . فهنا غير حاقدة وهناك نفر صليف ، وكلاهما بعيد كل البعد عن ذلك الإخاء الاجتماعي الذي هو نتيجة التعاطف والرعاية . ومن ذا الذي ينبغي عبدوا يرافقه حتى في برهة مسيرة على الطريق . من يلزم على الخصوص للمدينة إنما هم خلق متساوون متشابهون ، وتلك صفات توجد قبل

§ ٤ — فإنها في الواقع يمكن أن تخضع . يلاحظ أن أرسطو في هذه المناقشة الخاصة بالطبقة الوسطى يشيد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها . وله الحق كله في ذلك . أما فضائل الولاية التي هي أنفس من الأولى فإنها كذلك أندر منها . ر . أيضا روسو (عقد الاجتماع ك ٢ ب ١١) .

§ ٦ — إنما هم خلق متساوون . هذا المبدأ الذي كرهه أرسطو في هذا المؤلف يكفي وحده =

كل شيء في الأوضاع الوسطى ، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكما متى تكونت من هذه العناصر التي تقوم منها ، على رأينا ، مقام القاعدة الطبيعية . § ٧ — تلك الأوضاع الوسطى هي أيضا آمن ما تكون للأفراد ، فهم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء ، و ثروتهم غير مشتهاة كذلك من الغير ، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع . وحينئذ يرون بمعزل عن كل خطر ، وفي أمن عميق دون أن يكونوا مؤامرة أو يخشوا مؤامرة . من أجل ذلك كانت أمنية فوسيليد غاية في الحكمة حين يقول :

” إن مركزا متواضعا هو مناسط آمالي “

§ ٨ — يتبين أن الاجتماع السياسي هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوي ثروة متوسطة . وإن الدول الحسنة الإدارة هي تلك التي فيها الطبقة الوسطى أكثر عددا وأشد قوة من مجموع الطبقتين الأخرين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة . فبانضمامها إلى صف إحدى الطبقتين أو الأخرى تقيم التوازن وتمنع أي رجحان غال من أن يتكون . وإنها لسعادة بالغة أن يكون المواطنون على ثروة متواضعة قائمة مع ذلك بكل حاجاتهم . وحيث تكون الثروة المفرطة إلى جانب الفقر المفرط يجر هذان الإفراطان إما إلى الديماغوجية المطلقة وإما إلى الأوليغرشية المحضة وإما إلى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماغوجية جامحة أو من أوليغرشية مفرطة أكثر في الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة أو من طبقات مجاورات لها . وسوف نبين فيما بعد علة ذلك حين نتكلم على الثورات .

= في دفع ما اتهموه به . فإن نصير الطغيان أو حكومة الفرد المطلقة لا يطالب بالمساواة متخذاً إياها قاعدة ضرورية تبني عليها الدولة . ر . المقدمة ولك ٣ ب ٨ .

§ ٧ — فوسيليد الملقب شاعر يضرب الأمثال كان معاصرا لسولون وقد بقى لنا من آثاره ديوان من شعر الحكم ولكن يشك في صحة إسناد هذا الديوان إليه . وقد كان فوسيليد من أقدم الأخلاقيين اليونانيين إن لم يكن أقدمهم .

§ ٨ — فيما بعد . ر . ك ٨ ب ١ وما بعده .

§ ٩ — مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك هي أنها لا تثور أبدا . فإنه حيث تكون الثروات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والزعات الثورية أقل . وإن المدن الكبرى لا تعزى سكينتها إلا إلى وجود الثروات الوسطى التي هي فيها كثيرة العدد جدا . أما في المدن الصغرى فالأمر على الضد حيث تنقسم الكثرة بتماها إلى معسكرين لا وسيط بينهما ، لأنهم يمكن أن يقال عليهم إما فقراء وإما أغنياء . كذلك إنما الثروات الوسطى هي التي تجعل الديمقراطية أشد سكينه وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التي فيها تلك الثروات أقل شيوعا وحظها في السلطان السياسي أقل ، لأن عدد الفقراء ينمو دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك ، فتفسد الدولة وسرعان ما تصل إلى خرابها .

§ ١٠ — يلزم أن يزداد على هذا ، كضرب من الدليل سند لهذه المبادئ ، أن الشارعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى . فقد كان منها سولون كما تشهد به أبياته ، ولوقرغس من هذه الطبقة أيضا لأنه لم يكن ملكا . وخارنداس وكثير غيرهم نشئوا منها أيضا .

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة في أن أكثر الحكومات إما ديماغوجية وإما أوليغرشية ، ذلك بأن الملكية الوسطى نادرة جدا فيها وأن أصحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائما على السواء مبعدون عن الحد الوسط لا يلون السلطان إلا لأنفسهم فيؤلفون إما الأوليغرشية وإما الديماغوجية § ١١ — زد على هذا أنه لما كانت الثورات والمنازعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأيا كان الحزب الذي يظفر بأعدائه فإنه لا يستند إلى المساواة ولا الحقوق المشتركة . ولما أن السلطان ليس إلا ثمنا

§ ٩ — المدن الكبرى . يمكن أن يقال إن الأمر على تقيض ذلك في أيامنا . فإن عواصم الممالك هي على العموم بؤرة الثورات .

§ ١٠ — لوقرغس . يمكن أن يجادل أرسطو في هذا الحديث . فإن لوقرغس دون أن يكون ملكا ، هو من الطبقات العلاء ، لأنه لولا ابن أخيه خايلاروس الذي كان تحت وصايته ، لجلس على العرش .

للجلاد فالظافر الذى يستولى عليه يجعل منه بالضرورة إحدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطية أو الأوليغرشية . كذلك الشعوب أنفسها التى كانت تتداول بينها إدارة شئون الإغريق العليا لم يراعوا إلا دستورهم الخاص ليجعلوا السائد فى الدول الخاضعة لسلطانهم الأوليغرشية تارة والديمقراطية تارة أخرى غير مهتمين إلا بمنافعهم الخاصة ولا يراعون أبدا منافع الشعوب التابعة لهم . § ١٢ — من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هذين الطرفين من جمهورية حققة أو ربما رأى منها فى الندرة وفى مدة قصيرة من الزمن . ولم يلف إلا رجل واحد بين جميع أولئك الذين قد وصلوا من قبل إلى السلطان أنشأ دستوراً من هذا القبيل . ومنذ زمان طويل قد عدل الرجال الساسة فى الدول عن البحث عن المساواة فإما أن يتذرعوا إلى الاستيلاء على السلطان وإما أن يحنحوا إلى الطاعة حينما لا يكونون هم الأقوى . حسبنا هذه الاعتبارات لبيان ما هى أفضل حكومة وما هى العلة فى فضلها .

§ ١٣ — أما الدساتير الأخر التى هى الأشكال المختلفة للديمقراطيات والأوليغرشيات التى سلمنا بها فهين أن يرى فى أى نظام ينبغى أن تسلك . هذا يكون الأول وذلك يكون الثانى وهلم جرا تبعاً لكونها الأفضل أو الأقل صلاحاً بالتناسب للنموذج الفاضل الذى قرناه . وبالضرورة يكون فضلها تبعاً لقربها أكثر فأكثر من الحد الوسط وتقل صلاحيتها تبعاً لبعدها عنه . وإنى لأستثنى دائماً الحالات الخاصة، وأعنى بذلك أن الدستور الفلانى وإن كان مفضلاً لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور الفلانى الآخر لشعب خاص بعينه .

§ ١١ — إدارة شئون الإغريق العليا . اللقديمون والأتينيون . وقد لاحظ أرسطو غير مرة هذه الملاحظة فى مجرى هذا المؤلف . ر . ك ٨ ب ٦ الفقرة الأخيرة .

§ ١٢ — رجل واحد . لم يقع الاتفاق على الشخص الذى يشير إليه أرسطو ها هنا . فقد ظنوه جيلون السراقوزى أو ثيومف اللقديمون ... الخ ويرى شيندر أنه ثيسبوس . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ . وفى ك ٢ ب ٤ يحلل أرسطو دستور فالياس المؤسس على المساواة . وربما كان هو المقصود ها هنا . ولكنه لا يعلم أن فالياس نفسه قد حكم . و يظن غوتلنج أن الأمر هنا بصدد فيناكوس الميتيلنى .

الباب العاشر

مبادئ عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكهم : ضرورى أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤق كل منها نصيبه : حيل الأوليغرشية . حيل ضدها للديمقراطية ، القواعد التى تجب رعائها فى حق الفقراء . اعتبارات تاريخية : الأهمية المتزايدة للشاة المجندين من صفوف الشعب .

§ ١ — لنمض الى مسألة تتصل عن كذب بكل تلك المسائل . وهى مسألة نوع الحكومة وطبيعتها تبعاً للشعوب المحكومة . مبدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات : يجب دائماً أن يكون جزء المدينة الذى يبنى تأييد النظم أقوى من ذلك الذى يسعى فيها الى الانقلاب . فى كل دولة ينبغى أن يميز شيئان : كم المواطنين وكيفهم . وأعنى بالكيف الحرية والثروة والاستنارة والمولد ، وبالكم أعنى الغلبة العددية . § ٢ — الكيف يمكن أن يكون فى الجزء الفلانى من العناصر السياسية والكم يمكن أن يكون فى الجزء الآخر . فالناس الذين لا مولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عدداً من أولى المولد المشهور . وإن الفقراء لأكثر عدداً من الأغنياء دون أن يجزئ مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق فى الكيف . من أجل ذلك يجب أن يحسب لهذه الروابط الشخصية حسابها . فى كل مكان حيث يكون لفيف الفقراء ، حتى مع ملاحظة هذه النسبة ، لهم الغلبة ، لتقرر الديمقراطية طبعا بجميع تواليها المختلفة على حسب الأهمية الخاصة لكل جزء من الشعب . مثلاً إذا كان الزراع هم الأكثر عدداً كان النسوع الأول من الديمقراطية ، فإذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عدداً كان النوع الأخير . وتصف الأنواع الأخر بين هذين الطرفين . § ٣ — وفى كل مكان حيث تكون الطبقة الغنية والممتازة تتفوق بالكيف وكذلك فى العدد فالأوليغرشية تستمر بالطريقة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخاص للكالة الأوليغرشية التى تستولى عليها .

غير أن الشارع لا يجوز له أن يعرّي غير الملكية الوسطى . فإذا سنّ قوانين أوليغارشية فبتلك الملكية ينبغي أن يهتم ، وإذا سنّ قوانين ديمقراطية فهي أيضا التي يجب عليه أن يراها في تلك القوانين .

§ ٤ — الدستور لا يكون ثابتا وقويا إلا حيث تزيد الطبقة الوسطى في العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحدة منهما فلا يحولك الأغنياء له المؤامرات الخفية بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سواء ينحشون النير الذي يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم . فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه إلا في الطبقة الوسطى . وإن ما بينهم من عدم الثقة سوف يمنعهم دائما من التمسك بسلطة تداولية ، وليس يثق المرء أبدا إلا بحكم ، والحكم ها هنا هو الطبقة الوسطى . كلما كان التآليف السياسي الذي يكون الدولة كاملا كان الدستور أعظم حظا في البقاء .

§ ٥ — كل المقتنين تقريبا حتى أولئك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطاين متساويين تقريبا : أولا بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي ، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة . وبالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيق ، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء .

§ ٦ — إن المكاييد الممّوّهة التي بها يراد تغرير الشعب في السياسة تنطبق على خمسة أشياء : الجمعية العمومية والوظائف والمحاكم وإحراز الأسلحة والتمريّنات الرياضية . ففي الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق حضورها ، ولكن يعنى

§ ٥ — بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي . عسير بعد تصريح بين كهذا أن يفهم كيف أن روسو قد خدع نفسه عن المعنى الحقيق لفكرة أرسطو . ر . عقد الاجتماع ك ٣ ب ٥ .

§ ٦ — التمرينات الرياضية . نحن لا نشعر بهذه الأهمية السياسية التي يعلقها المقتنون الأقدمون على التمرينات الرياضية . فالحكومات تكاد لا تحفل اليوم بأن يولد الناس مشوّهين أو مصدورين . إذ الصحة الوقائية هي في أيامنا مسئلة بوليس لا يهتم بها . أما عند القداى فقد كانت مسألة دستورية . إن القوة البدنية ربما كانت في المدينة الحاضرة أقل ضرورة ، غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية =

بفرض غرامة على الأغنياء إذا تخلفوا عنها وهذه الغرامة لا تضرب إلا عليهم وحدهم أو على الأقل هي أشد عليهم كثيرا منها على الفقراء . وأما في الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوى النصاب جواز الامتناع من قبولها ويباح هذا الجواز للفقراء وفي المحاكم يحكم بغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء ، أو أن تكون الغرامة جسيمة في حق أولئك وتكاد تكون لا شيء في حق هؤلاء كما في قوانين خارنداس . § ٧ — وأحيانا يكفى أن يكون المرء مقيدا اسمه في الدفاتر المدنية ليكون له الدخول في الجمعية العمومية وفي المحكمة . ولكن من سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة ، إذا تخلف عن هذين الواجبين . والغرض من ذلك أن يمتنع المرء من ذلك التسجيل ، ولما أن اسمه غير مسجل فإن يأخذ بنصيب لا في المحكمة ولا في الجمعية . ومذهب التقنين هو بعينه فيما يتعلق بإحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخص للفقراء في ألا يحملوا سلاحا ألبته . ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتساجحون . كذلك في الرياضات البدنية لا غرامة على الفقراء وغرامة مضروبة على الأغنياء الذين لا يزاولونها . فيذهب إليها هؤلاء خوف الغرامة ، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون .

تلك هي الخدع التي تستعملها القوانين في الدساتير الأوليغرشية .

§ ٨ — في الديمقراطيات نظام الحيلة معارض تماما : مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شيء على الأغنياء الذين لا يحضرونها .

لأجل أن يكون التأليف السياسي عادلا يلزم بالبداهة أن يستعار شيء من النظامين المضادين : أجرة للفقراء وغرامة على الأغنياء ، وعلى هذا فهم بلا استثناء

== دائما . على أنه ، في كل ما يمس الفرد ، حقوق الحكومة التي كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد صارت الآن لا شيء أو تكاد . وقد تكون هذه إحدى المصائب . ومن المشكوك فيه أنه إذا قدر للرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين ظهرانينا كما تدل عليه بعض محاولات ممدوحة ، فإن القانون ينظم هذا العرف في المنشآت العامة كما ينظم الدراسات في المدارس وبعض التمرينات البدنية في المدرسة الحربية .

— قوانين خارنداس . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٥ .

يشاركون في أعمال الدولة وإلا لكانت الحكومة ليست أبدا إلا لطبقة دون الطبقة الأخرى . إن الجمع السياسي لا ينبغي أن يؤلف إلا من مواطنين مسلحين . أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالا تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة . لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى إن عدد أولئك الذين لهم نصيب في الحكومة يربى على عدد الذين هم عنها مخرجون . § ٩ — الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لا يطالبون وييقون هادئين بشرط ألا يعتمد إلى إهاتهم وتجريدهم من القليل الذي يملكون . هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئا هينا : لأن رؤساء الحكومة ليسوا دائما أكثر الناس وداعة . ففي زمن الحرب الفقراء ، تبعاء لعوزهم ، يقعدون إلا أن تغذوهم الحكومة ، لكن إذا أريد أن تكفلهم مشوا إلى الحرب طائعين .

§ ١٠ — في بعض الدول للتمتع بحق المدنية لا يكفي أن يحمل المرء الأسلحة بل لا بد له من أن يكون قد حملها . ففي ماله الجمع السياسي يتكون من جميع المحاربين . ولا يختار الحكام إلا من بين أولئك الذين هم من الجيش . والجمهوريات الأولى التي عند الإغريق قد خلقت الملوكتات لم تكن مكونة إلا من محاربين حاملين الأسلحة . بل في الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرسانا ، لأن الخيالة كانوا هم كل قوة الجيوش وهم الذين يكفلون نجاح الحروب . وبالفعل المشاة متى كانوا غير منظمين فغناؤهم قليل . في تلك الأزمان الغابرة كان لا يزال غير معروف البتة بالتجربة قوة الفئ الحربي في شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان . § ١١ — ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتبعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة . من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون

§ ٨ — إلا المواطنين المسلحين . الدولة لا يمكن أن تبقى على خلاف ذلك ما دامت مهددة داخليا من قبل العبيد وفي الخارج من قبل أعدائها .

§ ١٠ — في ماله . كان المليون يقطنون بالقرب من جبل أوتا على شواطئ اسبرشوس . وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم في الرماية بالقلع . ر . أوتومار ، الدوريون ج ١ ص ٤٣ .

ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم بجمهورية . لقد كانت تلك الحكومات العتيقة ، في الحق ، أوليغرشيات أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشد ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة . ونظرا لقلة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قاس كانوا أشد احتمالا لنير الطاعة .

§ ١٢ — والخلاصة أننا قدر أننا لماذا تعددت الدساتير بهذه الكثرة ، ولماذا لا يزال موجودا منها ، غير ما ذكرناه ، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صورا مختلفة . ثم إننا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التي جاءت بها . ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسي الأفضل بوجه عام ، وماذا كان خير دستور بالقياس إلى الشعوب المراد تطبيقه عليها .

الباب الحادى عشر

نظرية السلطات الثلاث فى كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة التنفيذية أو الحكام ، والسلطة القضائية أو المحاكم . تنظيم السلطة التشريعية : فروعها المنتزعة فى الديمقراطية وفى الأوليغارشية . فى الأحكام القضائية المتروك أمرها إلى الجمعية العمومية : عيوب النظام الحاضر .

§ ١ — لنأخذ الآن فى دراسة هذه الحكومات بمجملتها وواحدة واحدة ، مصعبدين ، فيما يتلو ، إلى المبادئ أعيانها التى تستند إليها كلها .

فى كل دولة ثلاثة أجزاء إذا كان الشارع حكماً اشتغل بها فوق كل شئ ونظم شئونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول فى حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاثة . الأول من هذه الأمور الثلاثة إنما هو الجمعية العمومية التى تتداول فى الشئون العامة ، والثانى إنما هو هيئة الحكام التى يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئة القضائية .

§ ٢ — الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب ، وعقد المعاهدات وحلها ، وتصدر القوانين ، وتصدر حكم الإعدام والنفى والمصادرة وتنظر فى محاسبة الحكام . وها هنا يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين : إما ترك القرارات للهيئة السياسية برمتها وإما إسنادها كلها إلى أقلية ، إلى واحد أو كثرة من الحكام المخصوصين مثلاً . وإما تقاسمها وإسناد الاختصاصات الفلانية إلى جميع المواطنين والفلانية إلى بعض آحاد فقط .

§ ١ — الأول . تلك هى نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ولا حاجة بنا إلى لفت نظر القارئ إليها . ولقد غيرها منتسكيو (ك ١١ ب ٦) بعض الشئ . وأغفل أن ينبه إلى أنها كانت من عمل أرسطو . ر . ما سبق ك ٤ ب ٦ ف ١ ومناقشة آراء منتسكيو فى المقدمة .

§ ٣ — أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطى ، لأن الديمقراطية تقتضى على الخصوص هذا الصنف من المساواة . ولكن ها هنا عدة طرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق الجمعية السياسية . فأولا يمكن أن يتشاوروا طوائف لا يجمعهم كما فى جمهورية تلكليس الملقى . ففى الغالب كل الإدارات تجتمع للتشاور ولكن لأنها موقته فإن جميع المواطنين يصلون إليها على التناوب حتى إن جميع القبائل والبطون فى المدينة مهما صغرت يصلون إليها على التعاقب . أما جملة المواطنين فلا تجتمع حينئذ إلا للتصديق على القوانين وتنظيم الشؤون الخاصة بالحكومة عنها والتصديق على إعلان الأوامر العالية التى يصدرها الحكام . § ٤ — وثانيا يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لا ينفذ ذلك إلا فى الأحوال الآتية : انتخاب الحكام والتصديق التشريعى وتقرير السلام والحرب والمحاسبات العامة ، وترك بقية الشؤون للإدارات الخاصة التى أعضاؤها مع ذلك إما منتخبون وإما معينون بالقرعة من بين مجموع المواطنين . بل يمكن أيضا ، أن تختص الجمعية العمومية بانتخاب الإدارات العادية ، والمحاسبات العامة والسلام أو المعاهدات ، وألا توكل الشؤون الأخرى التى لاغنى فيها عن التجربة والاستشارة إلا إلى حكام مختارين اختيارا خاصا للفصل فيها . § ٥ — يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لا يكون للحكام إلا اقتراح القوانين ، إذ ليس لهم أن يقرروا شيئا قرارا نهائيا . وتلك هى آخر درجة للديماغوجية كما هى فى أيامنا ، وهى مقابلة ، كما قلنا ، للأوليغرشية العنيفة ولللوكية الطاغية .

هذه الطرائق الأربع الممكنة للجمعية العمومية هى كلها ديمقراطية .

§ ٦ — فى الأوليغرشية الحكم فى جميع الشؤون موكول الى أقلية ، وهذا النظام له أيضا عدة تفاريق . فإذا كان النصاب معتدلا جدا وأن عددا عظيما من المواطنين

§ ٣ — تلكليس الملقى . لا يعرف من أمر هذا الرجل إلا هذه الفقرة ، أشارع هوام مؤلف نظرى .

§ ٥ — كما قلنا . ر . ما سبق ب ٤ ف ٥ .

في مقدورهم أن يبالغوه لتفاهته . وإذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبداً ، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان ، فالنظام هو دائماً أوليغارشى في مبدئه ، لكنه يصير جمهورياً بما يحدث من لين في الصور . فإذا كان ، على عكس ذلك ، المواطنون لا يمكنهم المشاركة في المداولات ، ولكن جميع الحكام منتخبون يعنون القوانين فالحكومة أوليغارشية كالأولى . لكن إذا كانت الأقلية وهى السيد الآمر في الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث ، وإذا كانت فوق القوانين ، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغارشية .

§ ٧ — متى كان الفصل في بعض الأمور كالسلام والحرب موكولاً الى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكاً لكثرة المواطنين وكان للحكام الفصل في الشؤون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية . فإذا كان يلجأ الى الانتخاب لبعض الشؤون وإلى طريقة القرعة في بعض أخرى من الكثرة أو من قائمة المرشحين أو إذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة ، فالنظام هو بجزئه جمهورى وأرستقراطى وبجزئه جمهورى محض .

تلك هى التعديلات التى يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشورية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التى ذكرناها آنفاً .

§ ٨ — فى الديمقراطية ، وعلى الخصوص فى ذلك الصنف من الديمقراطية التى يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطيات الأخرى ، وبعبارة أخرى ، فى الديمقراطية التى فيها إرادة الشعب هى فوق كل شئ حتى القوانين ، يحسن لمنفعة الشورى ، اتخاذ مذهب الأوليغارشيات فى شأن المحاكم . الأوليغارشية تستخدم

§ ٦ — أذى النصاب . ر . بوخ . (الاقتصاد السياسى للأنثين) ك ٣ ب ١١ ، فالنصاب

أمر أسامى فى أى بلد هو فيه مسلم به .

§ ٨ — حتى القوانين . ر . ما سبق ك ٦ ب ٤ ف ٧ .

الغرامة لتكره على حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضروريا فيما يظهر. الديمقراطية التي تعطى تعويضا للفقراء في الوظائف القضائية يجب أن تتبع أيضا الطريقة عنها في شأن الجمعيات العمومية . الشورى لا يمكن إلا أن تستفيد من أن المواطنين بجلتهم يشتركون فيها إذ تستنير العامة بأفكار الأعضاء الممتازين، وهؤلاء يفيدون من غرائز العامة . وربما حسن أيضا أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة . وأخيرا في الحالة التي فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة في العدد على الرجال الأكفاء سياسيا يمكن أن تمنح المكافأة ، لا للجميع ، بل لعدد من الفقراء يساوى عدد الأغنياء ويترك الباقي كله .

§ ٩ — في النظام الأوليغرشى يلزم إما أن يختار مقدما بعض أفراد من ككلة الأمة وإما أن تنشأ إدارة هي موجودة مع ذلك في بعض الدول ، يسمى أعضاؤها وكلاء وحفظة للقوانين . وحينئذ لا تشتغل الجمعية العمومية إلا بالأشياء التي يجهزها هؤلاء الحكام . تلك وسيلة لإعطاء سواد الشعب صوتا في المداولة في الأعمال من غير أن يلحق ذلك ضررا بالدستور . وجائز أيضا ألا يعطى الشعب إلا حق التصديق هكذا على المراسيم التي تقدم إليه دون أن يجوز له مطلقا أن يقرر قرارا يخالفها . وأخيرا يجوز أن يعطى الشعب صوتا استشاريا بأن يترك القرار الأعلى للحكام .

§ ١٠ — أما في الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف الجاري الآن في الجمهوريات . حكم الشعب يجب أن يكون نهائيا إذا كان بالبراءة ، وينبغي ألا يكون كذلك متى كان بالإدانة ، بل يلزم في هذه الحالة الأخيرة الرجوع إلى القضاة . النظام الحالي بغض : فإن الأقلية لها أن تبرى نهائيا ، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع إلى حكم الشعب بأسره .

أقف ها هنا فيما يتعلق بهيئة الشورى ، أى السيد الحق للدولة .

الباب الثاني عشر

في السلطة التنفيذية أو نظام الإدارات . صعوبة هذه المسئلة . المعنى العام للحاكم ، شيمته المميزة ، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، في البعض يجب تقسيم الإدارات وفي البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها في يد واحدة . الإدارات تختلف تبعا للدساتير . تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمتخبون . طريقة التعيين . التفاريق المختلفة تبعا للدساتير المختلفة .

§ ١ — المسئلة التي تلي مسئلة نظام الجمعية العمومية هي مسئلة توزيع إدارات الحكم . هذا العنصر الثاني للحكومة ليس أقل تغاييرا من الأول من حيث عدد السلطات وسعتها ومدتها . هذه المدة هي تارة ستة أشهر أو أقل ، وتارة سنة أو أكثر . أفيجب أن تعطى السلطات طوال الحياة وإلى آجال طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة ؟ أفيوثي فرد واحد السلطات عدة مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط دون أن يتطلع إليها مرة ثانية ؟

§ ٢ — أما ما يتعلق بتأليف إدارات الحكم فمن يكونون أعضاؤها ؟ ومن ذا الذي يعينهم ؟ وعلى أى شكل يعينون ؟ ينبغي معرفة الحلول الممكنة لهذه الأسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعا لمبدأ الحكومات المختلفة ومنفعتها . بديا من المحير تعيين ماذا يجب أن يعنى بالإدارات . المجتمع السياسى يقتضى حتما أصنافا من الموظفين ، ويخطئ من يعتبر حكاما حقيقين كل أولئك الذين يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة . مثلا الكهنة أليسوا شيئا آخر غير الحكام السياسيين ؟ متعهدو الرقص فى المسارح والدعاة والسفراء أليسوا أيضا موظفين بالانتخاب ؟ . § ٣ — لكن بعض الولايات سياسية محضة تعمل على نظام خاص للشئون ، إما على جميع المواطنين كالفائىد يحكم على جميع أعضاء الجيش وإما على جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشى النساء أو الأطفال . ووظائف

§ ٢ — متعهدو الرقص . أولئك هم الذين كانوا يؤدون نفقات جوقات الموسيقى أو الرقص فى القطع المسرحية فى الأعياد العامة .

أخرى يمكن أن يقال إنها من وظائف الاقتصاد السياسى ، مثلا وظائف وكلاء التموين الذين هم أيضا بالانتخاب . وأخيرا وظائف وضيفة وتوكل إلى عبيد حين تكون الدولة غنية تستطيع أداء أجرهم . وبوجه عام الإدارات الحقيقية هى الوظائف التى تؤتى الحق فى المداولة فى بعض الأمور والفصل فيها والأمر بها . وإلى ألح على الخصوص فى هذا الشرط الأخير لأن الأمر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة . ومع ذلك فإن هذا لا يهم شيئاً فى مجرى العرف العادى . فإنه لا أحد ينازع فى تسمية الحكام ، وهذه نقطة خلاف نظرية بحتة .

§ ٤ — ما هى الإدارات الأصلية لكون المدينة ؟ وما عددها ؟ وما هى الإدارات التى ، وإن لم تك لا غنى عنها ، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة ؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها فى أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة . فى الدول الكبرى كل إدارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تنفرد بها . إن كثرة عدد المواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين ، ومن ثم كان بعض الوظائف لا يشغلها الفرد عينه إلا بعد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لا يشغلها الفرد عينه إلا مرة واحدة . لا ينكر أن كل وظيفة لا تملأ حق الملء متى كان واجب الموظف محدودا هكذا بموضوع واحد ، عوضا عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة .

§ ٥ — فى الدول الصغرى ، الأمر على العكس ، يلزم تركيز كثير من الاختصاصات المتباينة فى بعض الأيدى : فإن المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد ، وفى الواقع أين يوجد خلائف لهم ؟ فالدول الصغرى أحوج غالبا إلى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى . إلا أن الوظائف فى الأولى يكثر إسنادها إلى الأيدى نفسها وفى الأخرى هذه الضرورة لا تظهر إلا فى فترات متباعدة . لكنه لا شئ يمنع أن يوكل إلى رجل واحد بعينه عدة وظائف معا بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها . قلة المواطنين

تكريه بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف، ويمكن حينئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدة أغراض والتي تصلح في آن واحد لأن تكون رماحا ومصابيح .

§ ٦ — قد نستطيع بادئ بدء أن نعين عدد الوظائف التي لا غنى عنها لكل دولة والوظائف التي ، دون أن تكون ضرورية على الإطلاق ، يحتاج إليها مع ذلك . وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتمام إلى أى الوظائف هى التي يمكن الجمع بينها من غير خطر في يد واحدة . وتلزم العناية بالتمييز أيضا بين تلك التي يمكن أن يكلفها حاكم واحد تبعاً للمحلات وبين تلك التي يمكن في جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر . ففي أمر الشرطة المدنية أياكون ضروريا أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة، وحاكم آخر لاجل الفلاني الآخر؟ أم لا ينبغي إلا حاكم واحد للمدينة بأسرها؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الأشياء أو على الأشخاص؟ أعني هل يلزم مثلا أن يكون موظف مكلفا كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والأطفال؟

§ ٧ — وبالنظر إلى المسئلة من الوجهة الدستورية يمكن أن يتساءل هل يختلف نوع الوظائف في كل نظام سياسى أو هل يبقى متماثلا في كل مكان . ففي الديمقراطية وفي الأوليغرشية وفي الأرستقراطية وفي الملكية هل الوظائف العليا بعينها ولولم تسند إلى أفراد متساوين بله إلى أفراد متشابهين؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات؟ ففي الأرستقراطية مثلا أليست موكولة إلى أناس مستيرين؟ وفي الأوليغرشية إلى أناس أغنياء، وفي الديمقراطية إلى رجال أحرار؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة؟ أو لا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هى بعينها من جهة ومن أخرى؟ أو لا يقتضى بعض النظم فيها

§ ٨ — الآلات المستعملة لعدة أغراض . الظاهر أنها كانت رماحا تثبت في أعلاها مصابيح . ويستخدم أرسطو هذه الكلمة في « أجزاء الحيوان » ك ٤ ب ٦ . وقد اضطررت إلى التوسع في اللفظ لتأدية المعنى بجلاء .

أن يكون متخالفا ؟ أفلا يناسب أن يكون سلطانها مع توحد الاختصاصات تارة ضيقا وتارة في غاية السعة ؟

§ ٨ — الحق أن بعض الإدارات خاصة بنظام دون سواه : هذا هو الشأن في اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التي تقتضى مجلس شيوخ . على أنه لا بد حتما من موظفين متشابهين يكفون تحضير مداولات الشعب اقتصادا لوقته . لكن إذا كان هؤلاء الموظفون قايلى العدد فالنظام أوليغرشى ، ونظرا إلى أن أعضاء اللجان لا يمكن أبدا أن يكونوا كثيرى العدد فالنظام يتعلق أصلا بالأوليغرشية . ولكن فى أى مكان حيث يكون اقتران لجنة ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هى دائما فوق سلطة الشيوخ . مجلس الشيوخ هو على المبدأ ديمقراطى ، واللجنة هى على المبدأ أوليغرشية : وسلطة مجلس الشيوخ قد ألغيت أيضا فى الديمقراطيات التي فيها يجتمع الشعب بأسره ليقتر بنفسه كل الشئون . § ٩ — يعنى الشعب عادة بذلك حين يكون غنيا أو حين يؤتى مكافأة على حضور الجمعية العمومية . وحينئذ يكثر من اجتماعه ويقضى بنفسه فى كل أمر مادام قد تفرغ له . رقابة الأطفال ورقابة الرياضة البدنية أو أية إدارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الأطفال والنساء هى نظام أرستقراطى ولا شىء فيها من الشعبية . وفى الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات أن يظهرن خارج بيوتهن ؟ وكذلك ليس فيها شىء من الأوليغرشية لأنه كيف تمنع زينة النساء فى الأوليغرشية ؟

على أنى لا أذهب بالكلام بعيدا فى هذه الاعتبارات . § ١٠ — غير أننا نحاول الآن أن نتمق فى معالجة ترتيب الإدارات .

لا تقع الفروق إلا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتى جميع طرائق الترتيب الممكنة . هذه الثلاثة الحدود هى : أولا الناخبون ثانيا المنتخبون وأخيرا

§ ٨ — اللجان التحضيرية . لا شك أن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبهم أوليغرشية الأربعة ، فى آتينا فى السنة الأولى للأولب الثانى والتسعين أى سنة ٤١١ قبل الميلاد . وكان ذلك بعد هزيمة صقلية .

طريقة التعيين . هذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثتها على ثلاث وجهات مختلفة .
 حق تعيين الحكام يتعلق إما بجمع المواطنين أو بطائفة خاصة وحسب ، وأهلية
 الانتخاب هي إما حق الجميع وإما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق
 أو بأية ميزة أخرى . مثلاً في ميجار كان هذا الحق مقصوراً على أولئك الذين كانوا قد
 تأمروا وجاهدوا للقضاء على الديمقراطية . وأخيراً طريقة التعيين يمكن أن تتغير بين
 القرعة والانتخاب . § ١١ — ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه
 الطرائق ثنتين ثنتين وأعني بذلك أن الإدارات الفلانية يمكن أن تعينها طبقة
 خاصة في حين أن الإدارات الفلانية الأخرى يعينها جمع المواطنين . أو أن أهلية
 الانتخاب تكون للبعض حقاً عاماً في حين أنها تكون للبعض الأخرى ميزة ، أو هذه
 الإدارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب ، وكل واحد من هذه التأليف يجوز أن
 يقع على أربعة أضرب : ١ — كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين
 بطريق الانتخاب . ٢ — كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة .
 ٣ و ٤ — قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين في آن واحد فيمكن
 أن يكون الانتخاب إما على التوالي بالقبائل أو بالمقاطعات أو بالبطون بحيث إن جميع
 الطبقات تمر به في دورها . ٥ و ٦ — وإما أن قابلية الانتخاب يمكن أن
 تكون دائماً مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون إحدى هذه الطرائق متبعة في بعض
 الوظائف وأخرى في بعض آخر . ومن جهة أخرى حق التعيين بما أنه ميزة لبعض
 المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا : ٧ — من جمع المواطنين بطريق الانتخاب

§ ١٠ — في ميجار . هي مدينة دورية بين أتيفا وبرزخ كورنث . وإن أرسطو ليتكلم أيضاً على
 هذه الجمهورية والوراث التي عانتها ك ٨ ب ١١ ف ٦ و ب ٤ ف ٣ وفي البوطيقا (الشعر) ٣ ب يذكر
 أيضاً بجمهورية ميجار . وإن الحادثة التي يشير إليها هي في نحو السنة الثالثة من الأولمب الثالث والثمانين
 أي ٤٤٦ ق م .

§ ١١ — التأليف بين هذه الطرائق . كل هذه الفقرة عسيرة الفهم . وقد رسم جوتلنج ليانها جريدة
 أحصلها هنا ، فانه قد فهم معنى هذا التعدد السياسي بالنصف والحسابي بالنصف =

٨ - ومن جمع المواطنين بطريق القرعة . ٩ - ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب . ١٠ - ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة . ١١ - وأخيرا

= كان يقرر أرسطو بادئ الأمر ثلاثة تقاسيم أصلية هي :

١ - الناخبون . ٢ - القابلون لأن ينتخبوا . ٣ - طريقة التعيين .

وكل واحد من هذه التقاسيم الرئيسية يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة تعديلات ، فان الناخبين يمكن أن يكونوا : (أ) كتلة السلطان بأسرها أو (ب) طبقة ممتازة أو (ح) المواطنين جميعا لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر .

كذلك المنتخبون يكونون على هذا الفريق (أ) و (ب) و (ح) .
وطريقة التعيين يمكن أن تكون (أ) بالقرعة أو (ب) بالانتخاب أو (ج) بالانتخاب لبعض الوظائف وبالقرعة لبعض آخر .

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق متميزة : ففي أمر الناخبين يكون التعديل الأول أن لكافة السكان بتمامها حق الانتخاب . وصدورا عن هذه القاعدة تكون التفاريق الأربعة كما يلي :

(أ) ما دام السكان جميعا ناخبين فانهم ينتخبون من بين جميع السكان .

(ب) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .

(ج) ما دام المواطنون جميعا ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة .

(د) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .

التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة . وهاك فروع الأربعة :

(أ) ناخبون ممتازون يختارون من بين لغير المواطنين جميعا بالانتخاب .

(ب) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة .

(ج) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات .

(د) كذلك الشأن في القرعة .

التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يعينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة ممتازة تعين في بعض آخر . وصدورا عن هذه القاعدة أيضا نجد ثلاثة فروق أخيرة :

(أ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر يمكن أن يؤخذوا

من جميع المواطنين بالانتخاب .

(ب) كذلك في أمر القرعة .

(ج) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر فيمكن أن يعينوا

من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب .

(د) كذلك الحال في أمر القرعة .

تبقى أخيرا التواليف الفرعية الجزئية . يوضح أرسطو نفسه أن عدد هذه التواليف ثلاثة لكل تعديل .
بدیهى أن هذه الفروق الاثني عشر الموضحة ها هنا للتقسيم الرئيسى الأول للناخبين تكرر لأجل التقسيم الثانى ولأجل التقسيم الثالث . ولكن لأحدهما ولا لآخر لا بد من تغيير وضع الحدود التى تبقى دائما هي هي .

يمكن التعيين في بعض الوظائف على حسب الصورة الأولى . ١٢ - وفي البعض الآخر على حسب الثانية ، أى أن يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر . فذلك اثنتا عشرة طريقة لترتيب الإدارات بصرف النظر عن تواليف فرعية آخر .

§ ١٢ - من كل طرائق الترتيب هذه ثنتان منها فقط ديمقراطيتان ، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين ، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معا بالاقتران ، فتكون الوظيفة الفلانية بالقرعة والوظيفة الفلانية الأخرى بالانتخاب . إذا كان جميع المواطنين مدعوين إلى تعيين ، لا بجملتهم بل على التعاقب ، وكان التعيين يقع إما على جمع المواطنين وإما بين بعض الممتازين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين في آن واحد - أو إذا كانت بعض المناصب يتخذ لها من المواطنين والوظائف الفلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معا أعنى القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهورى . فإذا كان حق التعيين في جمع المواطنين يتعلق ببعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معا القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليغرشى ، غير أن الطريقة الثانية أدخل في الأوليغرشية من الأولى . § ١٣ - فإذا كانت قابلية الانتخاب هى من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الأفراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهورى وأرستقراطى . إذا كان التعيين وقابلية الانتخاب محتفظا بهما لأقلية فهما يرتبان نظاما أوليغرشيا إن لم يكن تكافؤ بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معا . لكن إذا كان الممتازون يعينون من جمع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغرشيا . وإذا كان حق الانتخاب ممنوحا للجميع وقابليته للبعض فذلك نظام أرستقراطى .

§ ١٣ - فالنظام ليس بعد أوليغرشيا . استعيرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لأنها ليست موجودة في واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا غنى عنها . من أجل ذلك أثبتنا .

§ ١٤ - تلك هي عدّة التواليف الممكنة تبعاً للأأنواع المختلفة للدساتير .
فيرى بالسهولة أى نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة ترتيب يلزم
اتخاذها للمناصب وأى الاختصاصات ينبغى أن تسند إليهم . وأعنى باختصاصات
المنصب مثلاً أن يكلف هذا المنصب إيرادات الدولة ، وذلك الدفاع عنها .
وإن الاختصاصات يمكن أن تكون فى غاية التباين من قيادة الجيوش الى القضاء
فى العقود المحتررة على السوق العامة .

الباب الثالث عشر

في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تأليفها ، الأنواع المختلفة للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها تبعاً لاختلاف الدساتير .

§ ١ — من الثلاثة العناصر السياسية التي عددناها فيما سلف ، لم يبق علينا بعد إلا أن نتكلم على المحاكم . وستتبع المبادئ أعيانها لندرس تعديلاتها المختلفة . الفروق بين المحاكم لا يمكن أن ترد إلا إلى نقط ثلاث : موظفوها واختصاصاتها وطريقة تأليفها . أما الموظفون فإن القضاة يمكن أن يتخذوا إما من جمع المواطنين وإما من جزء منهم . وأما الاختصاصات فإن المحاكم تكون عدة أنواع ، وأما طريقة التأليف فإن المحاكم يمكن أن ترتب بالانتخاب أو بالقرعة .

فلنعين بادئ الأمر ما هي الأنواع المختلفة للمحاكم . إن عدتها ثمانية : (١) محكمة لتصفية الحسابات العامة . (٢) ومحكمة للفصل في الأضرار التي تلحق الدولة . (٣) ومحكمة للفصل في انتهاك الحرمات الدستورية . (٤) ومحكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من الحكام . (٥) ومحكمة إليها ترفع القضايا المدنية المهمة . (٦) ومحكمة لقضايا القتل . (٧) ومحكمة للأجانب .

§ ٢ — ومحكمة القتل يمكن أن تنقسم تبعاً لأن القضاة أنفسهم أو قضاة غيرهم يحكمون في القتل مع سبق الإصرار أو القتل الخطأ على حسب ما تكون الواقعة معترفاً بها من قبل المتهم ولكن هناك شك في دعواه تبرير جريمته . وقد يكون للحكمة الجنائية قسم رابع لمحكمة القتل الذين يأتون للدفاع عن أنفسهم بعد الحكم عليهم غيابياً . ومثال ذلك في أيتنا محكمة البوى (البئر) . وبالجملة فهذه الحالات القضائية لا تقع مطلقاً إلا نادراً جداً ، حتى في الدول الكبرى . ويمكن أن تنقسم

§ ٢ — محكمة البئر . كانت البئر في مكان قريب من بيرة على شاطئ البحر فحينئذ يكون لمنفى ، اتهم مدة غيابهم بجناية جديدة ، رغبة في أن يحضر ليرى نفسه كان يأتي على سفينة تجاه البئر (Puits) ومن هناك يدافع عن نفسه أمام القضاة الجالسين على الشاطئ الذي كان محرماً على هذا المتهم أن يبلغه . =

محكمة الأجانب على حسب كونها تفصل في الدعاوى بين أجانب أو بين أجانب ومواطنين . (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم يحكم في جميع الأقضية الجزئية التي يكون موضوعها من درهم إلى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلا . هذه القضايا مهما قلت قيمتها فإنها يجب في الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال الى قضاء القضاة العاديين .

§ ٣ - ونحن لا نرى ضروريا أن نتوسع في الكلام على ترتيب هذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجانب ، ولكننا نتكلم على المحاكم السياسية التي متى اختلف نظامها فإنه يؤدي إلى اضطرابات وثورات في الدولة .

جمع المواطنين متى كانوا أهلا لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعا بالقرعة أو جميعا بالانتخاب ويحكمون في القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب . فإذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأقضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يعينوا بعضهم بالقرعة والآخرين بالانتخاب . بعد هذه الصور الأربع للتأليف التي فيها تظهر كثلة المواطنين أجمعين ، يوجد على سواء أربع أخر للحالة التي فيها يكون دخول المحكمة ميزة لأقلية . الأقلية التي تحكم في جميع القضايا يمكن أن تعين بالاختيار أو أن تعين بالقرعة أو أن تعين بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر . وأخيرا فبعض المحاكم ، حتى مع تشابه في الاختصاصات ، يمكن أن تؤلف بعضها بالقرعة والآخرى بالانتخاب . وتلك هي الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التي أسلفنا بيانها .

§ ٤ - يمكن أيضا أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فثلا قضاة بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جميع المواطنين ، وقضاة بعض القضايا الأخر من بعض طبقات فقط ، أو على الوجه الواحد والآخر معا أعضاء المحكمة عينها ،

= ر . أتينا لبوزنياس — من درهم إلى خمسة دراهم . هذه المحكمة كانت تسمى في أتينا بارابست .
وبديهي أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائي لأتينا . ر . أول الكتاب السابع وآخره .

هؤلاء من السواد وهؤلاء من الطبقات الممتازة، سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معا .

تلك هي جميع التعديلات التي تعترى النظام القضائي . فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء في عمومه جمع المواطنين، والثواني أوليغارشية لأنها تحصر القضاء على العموم في بعض طبقات من المواطنين . والثالث أرستقراطية وجمهورية لأنها تقبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معا .

<<

الكتاب السابع

في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الأوليغارشية

الباب الأول

النتائج التي تنفزع عن مبدأ الديمقراطية ، التطبيقات النامة كثيرا أو قليلا التي يمكن تطبيقها . شمة الديمقراطية الحزبية التي نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد في أفعالهم الشخصية . النظام الخاص للسلطان في الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، مجلس الشيوخ : مراتب الموظفين : المساواة الديمقراطية .

§ ١ — لقد عدّدتنا الأوجه المختلفة التي عليها تكون في الدولة الجمعية الشورية أو ولي الأمر ، والمناصب والمحاكم ، وأبنا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادئ الدستور عينها ، وفوق ذلك عاجلنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها ، وذكرنا ما هي العلل التي تجتزأ أحدهما وتؤيد الآخر . ولكن نظرا إلى أننا قد قررنا عدة فروق في الديمقراطية ، وفي الحكومات الأخرى السياسية ، نرى نافعاً أن نبرز كل ما نكون قد تركناه جانبا ونعين لكل واحدة منها طريقة النظام الذي هو بها خاص ولها أنفع . § ٢ — ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التي بامتراجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التي تكلمنا عليها فإذا اجتمعت فيما بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسي للحكومة فتصير الأرستقراطية مثلاً أوليغارشية أو تدفع الجمهوريات إلى الديماغوجية . وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التي أعمد إلى فحصها هنا والتي لم تكن قد درست بعد أعنى ما يلي : بما أن الجمعية العمومية وانتخاب الحكم هما في النظام الأوليغارشى فالنظام القضائي يمكن أن يكون أرستقراطياً .

§ ١ — عاجلنا فيما مضى . ر . ك ٨ من هذا السفر ، وقد كان في الترتيب القديم ك ه ، ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس ثابتاً إسناده إلى المؤلف . وقد جرى العرف الحديث على الترتيب الذي اتبعه ساتهلير (المترجم) .

أو بما أن المحاكم والجمعية العمومية هما مرتبتان على حسب النظام الأوليغرشى فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة أرستقراطية بحتة . ويمكن إن شئت ، افتراض الطريقة الفلانية الأخرى للتوليف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبت في نظام وحيد .

§ ٣ - كما أننا قلنا كذلك أى الحكومات تناسب الديمقراطية وأى شعب يستطيع أن يطبق النظم الأوليغرشية وما هى مزايا النظم الأخرى على حسب الأحوال . لكنه لا يكفى أن يعلم ما هو المذهب الذى يناسب ، على حسب الأحوال ، أن يؤثر للدول . بل الذى يلزم أن يعرف على الخصوص إنما هو وسيلة إقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى . فلنبحث عاجلا هذه المسئلة . ولنتكلم أولا على الديمقراطية ، وستكفى إيضاحاتنا لفهم حق الفهم الصورة السياسية التى هى مقابلة تمام المقابلة لتلك التى تسمى عادة الأوليغرشية .

§ ٤ - ولن نفعل فى هذا البحث أى مبدأ من المبادئ الديمقراطية ولا أية نتيجة من النتائج التى نتفرع عنها فيما يظهر . لأنه إنما هو بالتأليف بينها أن نتيج تفاريق الديمقراطية المتعددة المتنوعة للغاية . وإنى لأذكر عتين لهذه التغيرات فى الديمقراطية : الأولى ، وقد ذكرتها ، إنما هى تباير الطبقات التى تؤلف الديمقراطية هنا الزراع وهناك الصناع وهناك الأجراء . فتأليف أول هذه العناصر مع ثانياها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية طيبة كثيرا أو قليلا فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها . § ٥ - أما العلة الثانية فهى كما : إن النظم التى تشتق من المبدأ الديمقراطي والتى تظهر أنها نتيجة خاصة له فإنها تغير تماما بالتوايف المختلفة طبع الديمقراطيات . هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعددا فى الدولة الفلانية وأكثر تعددا فى الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة فى دولة ثالثة . فيهم معروفةا كلها بلا استثناء سواء كان فى صدد إنشاء دستور جديد أو فى صدد تعديل دستور قديم . إن مؤسسى الدول يعنون بأن يجمعوا حول

مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التي تتعلق به . لكنهم يخدعون في التطبيق كما نهت إلى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها . فلنعرض الآن القواعد التي عليها ترتكز المذاهب المختلفة، والميزات التي تميزها عادة، وأخيرا الغرض الذي تقصد إليه .

§ ٦ — مبدأ الحكومة الديمقراطية إنما هو الحزبية . يكاد يظنّ عند سماع هذه القاعدة أن الحزبية لا يستطيع أن توجد في غيرها، لأن الحزبية كما يقال ، هي الغرض الثابت لكل ديمقراطية . أول شئمة للحزبية هي أنها تبادل الإمرة والطاعة . في الديمقراطية الحق السياسى هو المساواة ، لا على حسب الأهلية ، بل على حسب العدد . ومتى وضعت هذه القاعدة فينتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هي القانون الأعلى ، هي العدل المطلق ، لأنه إنما يصدر عن هذا المبدأ : أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء . من أجل ذلك الفقراء في الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عددا، ورأى الأكثرية يشرع القانون . تلك هي إحدى الشيم المميزة للحزبية، وأنصار الديمقراطية لا يفوتهم أن يجعلوا منها الشرط الذي لا يحصى منه للدولة .

§ ٧ — والشئمة الثانية إنما هي الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه . يقولون إن هذا هو خاصة الحزبية كما أن خاصة الرق ألا يكون للرء اختيار حز . هذه هي الشئمة الثانية للحزبية الديمقراطية . وينتج منها أن المواطن في الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأى كان أو أنه إذا أطاع فإنما يطيع بشرط أن يتأمر في دوره . فانظر كيف يضاف هذا في ذلك المذهب إلى الحزبية التي تجيء من المساواة .

§ ٨ — ولما كان السلطان في الديمقراطية خاضعا لهذه الضرورات كانت التواليف التي يمكن أن يقبلها هي الآتية وحدها . جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومنتخبين . كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع . على طريق التبادل . كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة أو على الأقل كل تلك التي لا تقتضى تجربة ولا أهلية خاصة ، ولا يجوز أن يكون فيها أى شرط لنصاب ، أو إن كان فيجب أن يكون ضئيلا . لا ينبغي لأحد فيها أن يقوم مرتين

بالوظيفة عنها ، أو على الأقل أن يكون ذلك من النادرة بمكان . ويكون ذلك فقط في الوظائف الأقل أهمية . ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية . ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة ، وإلا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط . كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة في جميع الأفضية أو فيها كلها تقريبا على الأقل ، في القضايا الأهم والأشد خطرا مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيرا في جميع العقود الفردية . والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائيا في جميع المواد أو على الأقل في الرئيسية منها . وينبغي أن تتزع كل سلطة من الحكام الثانويين أو لا تترك لهم إلا السلطة على الأشياء التافهة . § ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي حيث جمع المواطنين لا ينبغي له أن يقبض من الخزانة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة فسلطة مجلس الشيوخ لا تلبث أن تلغى . فإن الشعب المثرى من المكافأة القانونية لا يلبث أن يستدعى كل شئ إليه كما قلت في جزء هذا السفر الذي سبق هذا مباشرة . لكنه يلزم قبل كل شئ أن يعمل على أن تكون جميع الخدمات ذات راتب : الجمعية العمومية والمحكم والوظائف الصغيرة ، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا وجباتهم معا . فإذا كانت مشخصات الأوليغرشية هي المولد والثروة والعلم فإن مشخصات الديمقراطية هي السوقية والفقروا اتخاذ مهنة . § ١٠ — يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لمدى الحياة وإذا كان بعض المناصب القديمة قد استنقذ هذا الامتياز من الثورة الديمقراطية فيلزم أن تحد سلطاته ويرد إلى القرعة بدلا من أن يترك للانتخاب .

§ ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي . ر . هذا المعنى فيما سبق ك ٦ ب ٧ ف ٨ . — الذي سبق هذا مباشرة . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٥ وفيما يلي ب ٢ ف ١ — وجباتهم معا . معلوم أن القبيلة في أتينيا التي لها رئاسة الخمسة وهي قبيلة بريتان ، كانت تأكل في البريتاني على نفقة الدولة مدة الشهر الذي فيه تؤدى وظائفها . ر . ديمستين في خطبته على التاج ص ٥٠١ من طبعة تيلور .

تلك هي الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات . وهي تستمد مباشرة من المبدأ الذى يعلن أنه ديمقراطى أى مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين ما داموا لا فرق بينهم إلا فى العدد ، ذلك شرط يظهر أنه أساسى للديمقراطية أثير عند السواد . المساواة تقتضى ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء ، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونوهم بنسبة عددهم عنها . وما من وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحزبية .

§ ١١ — وهنا يمكن أن يتساءل أيضا ماذا تكون تلك المساواة؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث إن النصاب الملوك لألف من بينهم يكون مساويا للنصاب الملوك الخمسمائة آخرين وأن يعطى حينئذ إلى كلّة الأولين من الحقوق بقدر ما يكون للآخرين . أم إذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر، عدد مساوٍ من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور فى المحاكم؟ أفيكون هذا هو المذهب الأعدل على حسب القانون الديمقراطى؟ أم يلزم إعطاء الأفضلية لهذا الذى لا يقيم وزنا إلا للعدد؟ على رأى أنصار الديمقراطية العدل ليس إلا فى حكم الأكثرية وعلى رأى أنصار الأوليغرشية العدل هو فى حكم الأغنياء ، لأن الثروة فى نظرهم هي القاعدة الوحيدة المعقولة فى السياسة . § ١٢ — وإنى لأرى دائما فى الطرفين عدم المساواة والظلم . إن المبادئ الأوليغرشية تفضى قُدُما إلى الطغيان لأنه إذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين فليزِم تبعاً لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد ، لأنه هو وحده ذو الحق فى أن يكونه . والمبادئ الديمقراطية تؤدى مباشرة إلى الظلم لأن الأكثرية التى هي سيدة بعدها لا تلبث أن تُنقسم أموال الأغنياء كما قد قلت فيما سبق . لإيجاد مساواة يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها فى المبدأ ذاته الذى يستند إليه كل من الطرفين فى حقه السياسى . على هذا فن الجهتين يؤيدون أن إرادة الأكثرية يجب أن

تكون هي السيدة . § ١٣ — وإني لأقبل إذا هذا المبدأ غير أنى أحده .
الدولة تتألف من جزأين : الأغنياء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار
أكثر يتيمهما المزدوجة هو القانون . فإن يكن خلاف فليكن رأى الأكثرين عددا
وأولئك الذين هم أعظم نصابا هو الذى يؤخذ به . فلنفرض عشرة أغنياء وعشرين
فقيرا ، ستة من الأغنياء يرتأون رأيا وخمسة عشر فقيرا يرتأون رأيا آخر . فأربعة
الأغنياء الباقون ينضمون إلى الخمسة عشر فقيرا والخمسة الفقراء ينضمون إلى ستة
الأغنياء . فأرى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهم أيا كانوا هم الذين باجتماع نصابهم
من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى بالاعتبار . § ١٤ — فإذا كان النصاب
متساويا من الجهتين فالأمر ليس محيرا أيضا أكثر مما يكونه اليوم توزيع الأصوات
فى الجمعية العمومية أو فى المحكمة . وحينئذ فليترك الأمر إلى القرعة أو يلجأ إلى أية
وسيلة أخرى من هذا القبيل . وأيا كانت صعوبة الوصول إلى الحق فى أمر
المساواة والعدل فالأمر دائما أهون من أن يوقف بالإقناع أناس لهم من
القوة ما يرضون به شره رغباتهم . الضعف يطالب دائما بالمساواة والعدل ،
والقوة لا تقيم لها وزنا .

§ ١٤ — الضعف . كل يوم يمر يؤيد الحق فى هذه القاعدة التى قل أن يكون فيها للفقراء عزاء .

الباب الثانى

تبع نظرية ترتيب السلطان فى الديمقراطية ، الشعب الزراعى هو الأشد قابلية للديمقراطية : الأنظمة التى تناسبه : القوانين التى صدرت فى بعض الدول لتشجيع الزراعة . فى شعب الرعاة . فى الديماغوجية المتطرفة : الوسائل التى هى خاصة بها . الحدود التى يجب أن تحتفظ بها .

§ ١ — من بين الأربع الصور للديمقراطية التى قترناها خيرها هى تلك التى قد أنزلتها المتزلة الأولى فى الاعتبار التى عرضتها آفا . وهى أيضا أقدمها جميعا . وأعنى الأولى على حسب التقسيم الذى أشرت إليه فى طبقات الشعب . الطبقة التى هى أولى بالمذهب الديمقراطى هى طبقة الزراع ، من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام . ولما أنها ليست غنية فهى تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تجمع إلا نادرا . ولما أنها لا تملك الضرورى فهى تدأب على الأعمال التى منها تغتذى ، ولا تطلب غير ذلك من الخيرات . ولأن يعمل المرء خير من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاولة السلطة لا تأتى بمنافع جليلة ، لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف . § ٢ — وإن ما يثبت حق الإثبات هو أن أسلافنا كانوا يحملون أنواع الطغيان التى كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحملون بلا تدمير الأوليغرشيات الحاضرة بشرط أن يستطيعوا الفراغ للعناية بمصالحهم دون أن يخشوا صنوف النهب . وحينئذ يثرى أحدهم على عجل أو بالأقل يفتر من الفاقة . بل كثيرا ما يرى أن مجزء الحق فى انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم ، يشبع أطاع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى فى أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية ، دون مشاطرتها فى انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناخبين الذين أخذوا على التوالى من جمع المواطنين بأسرهم ، كما هو الشأن فى متينى ، تظل راضية

§ ١ — الديمقراطية . هذا تنبيه عريق فى الحق ولا يمكن الشك فى أن الديمقراطية مديسة لهذه العلة بصنوف التقدم التى لقيتها فى فرنسا — تعمل بلا انقطاع . ر . ك ١٨ ب ١ من روح القوانين لمتسكيو .

مادامت تصرف في المداولات على وجه السيادة . وينبغي الاعتراف أيضا بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية . وقد كانت متبني في ما سلف دولة ديمقراطية حقا .

§ ٣ - في هذا النوع من الديمقراطية الذي تكلمت عليه فيما مر مبدأ فاضل وذو تطبيق عادي أن يوضع في صف الحقوق المحققة لجميع المواطنين انتخاب الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم وإخضاع الوظائف العليا لضرورات الانتخابات والنصاب مع تنصيب النصاب إلى أهمية الوظائف عينا . أو أنه مع إهمال شرط النصاب هذا لجميع الوظائف لا يختار إلا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون إليه . وإن الحكومة هي دائما من القوة بمكان متى كانت مؤسسة على هذه المبادئ . وعلى هذا الوجه تتناول السلطان الأيدي الأشرف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من الرجال المحترمين الذين تدعوهم إرادته إلى إدارة الشؤون . هذا التوليف كاف في إرضاء الرجال المتأزين . فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وإنهم أنفسهم ليحكمون بالعدل لأنهم مسئولون عن إدارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقته . § ٤ - ومن الخير دائما للإنسان أن يكون ملجأ بلجام وألا يتمكن من الاستسلام لأهوائه ، لأن الاستقلال غير المحدود للإرادة الفردية لا يستطيع أن يقوم عقبة في سبيل الرذائل التي يحملها كل منا في صدره . من هذا تنتج ضرورة في الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستثيرون لا يرتكبون أخطاء غليظة ، وأن الشعب لا يلحقه ضغط ولا ازدراء . تلك هي ، بلا خلاف ، خير الديمقراطية . ومن أين يبيء كمالها ؟ من أخلاق الشعب نفسه الذي تديره شؤون . ه - كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن تصير الشعب زراعيا .

§ ٢ - متبني . بلح في نظام جمهورية متبني هذا صورة تكاد تكون نياية . وربما كان هذا هو الأثر الوحيد الذي نجده عند الأقدمين منها . فعلوم أن متبني قد خربها أجرين يلاس في الأولب الثامن والتسعين نحو سنة ٣٨٧ ق . م ثم بنيت بعد ذلك . ويظن أن نظام الحكومة هذا كان قائما في متبني سواء قبل خرابها وبعد بنائها .

فكانت إما أن تتحد، على جهة الإطلاق، الملكية الفردية للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تتعدى، وإما أنها كانت تعين وضع الملكيات، سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن. بل كانت تضيف أحيانا إلى هذه الاحتياطات تحريم بيع الفلاحات الأولية أبدا. ويستشهد على ذلك بالقانون المشابه في هذا الصدد تقريبا المنسوب إلى أكسيلوس الذي كان يحرم التسليف على رهون عقارية. § ٦ — فإذا أريد اليوم إصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع إلى قانون الآفيتين الذي سوف يكون تطبيقه سعد الأثر في الموضوع الذي نشغل به. ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جدا وموطنهم قليل السعة فإن جميع المواطنين مع ذلك في تلك الدولة يزرعون جانبا من الأرض. وقد غنى فيها بالانخفاض للضريبة لإجزاء من الملكيات، والأنصباء الأرضية هي دائما من عظم المقدار بحيث إن نصاب أشدهم فقرا يتجاوز المقتر قانونا.

§ ٧ — بعد الشعب الزراعى وهو الشعب الأقبل ما يكون للديموقراطية يأبى الشعب الراعى الذى يعيش من قطعانه. هذا الصنف من المعيشة يقرب كثيرا من العيشة الزراعية. وإن شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجيبة. وهم من قوة الأبدان بموضع وجديرون باحتمال مشقات العيشة في المعسكرات. أما الطبقات المخالفة لهذين الضريين من الشعوب والتي تتكون

§ ٥ — الفردية. ر. ك. ٨ ب ٦ ف ٦.

— الفلاحات الأولية. ر. ماسبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ — أكسيلوس. يظهر أن أكسيلوس كان ملكا على الإيليين. ولم يتكلم عليه من بين المؤلفين إلا بوزنياس (رحلة إيليدا ب ٣ و ٤) ولا يعلم عن قانون أكسيلوس هذا إلا ما يقوله أرسطو عليه هنا.

§ ٦ — الآفيتين: قد اتخذت هنا اللفظ الذى أصلحه سلبرج وإن تكن كل المخطوطات تعبر عنهم "الافيتالين" كما في الترجمة القديمة. قال هيرقليدس الفونى في آخر رسالته على الدول بعض كلمات على الآفيتين يشيد فيها بصلحهم وصدقهم. وعلى حسب إكسينوفون (هالينيك ك ٥ ب ٣ ف ١٩) أن أفينيس مدينة من تراقيا. ر. في هذه الكلمة آيتين البيزنطى.

§ ٧ — الذى يعيش من قطعانه. ر. فيا سبق ما قيل عن الزراع ف ١.

منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريبا فإنهم أحط من هاتين الأوليين : معيشتهم مهيئة وليس للفضيلة أثر في المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء . ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن الجمع الذي يروج في الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع يجتمع بلا عناء في جمعية عمومية . أما الزراع فهم على ضد ذلك متفرقون في المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع . § ٨ - لكن إذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جدا عن المدينة فإنه يمكن بسهولة في هذا الوضع إنشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية . فإن أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش في الأرياف ، وقد يقرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبدا في جمعية عمومية في غيبة جمع الزراع .

تلك هي المبادئ التي عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها . ويمكن بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعا للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل الى تلك الطبقة السافلة التي يلزم دائما نبذها .

§ ٩ - أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جمع المواطنين في الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتملها وتكون حياتها موقفة جدا إلا أن تتضافر الأخلاق والقوانين على إمساكها .

ولقد بينا فيما مر معظم العلل التي تودي بهذا الشكل السياسي والدول الجمهورية الأخرى . ولأجل تقرير هذا الصنف من الديمقراطية ونقل السلطان كله إلى الشعب يعنى القادة عادة بأن يقيّدوا في جداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر ما يستطيعون . ولا يترددون البتة أن يلقّوا في عداد المواطنين من هم جديرون

§ ٩ - هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية . لاشك في أن أرسطو يلحظ ها هنا الديمقراطية الأثينية .

— ولقد بينا فيما سبق . ر . فها مر هذه الفكرة ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

بهذا الاسم وحسب بل أيضا جميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين إلا بإحدى الجهتين أعنى جهة الأب أو جهة الأم . كل هذه العناصر صالحة لتأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس .

§ ١٠ — تلك هى الوسائل التى على متناول أيدي الديماغوجيين . ومع ذلك فإنهم لا يستعملونها إلا عندما تكون الطبقات المنحطة أكثر عددا من الطبقات العليا والطبقات الوسطى . وإنهم ليحذرون أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك . لأنهم إذ يجاوزون هذا الحد يأتون بجماعة ليست قابلة للنظام وينفدون بذلك صبر الطبقات الراقية التى يعسر عليها أن تحتل سلطان الديمقراطية . وإن ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هذه . فربما لا يبصر المرء الشر ما دام خفيف الحمل لكن متى نما ملاً الأبصار جميعا .

§ ١١ — قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التى اتخذها كليستين فى أتيننا لتأسيس السلطة الشعبية التى اتخذتها أيضا ديمقراطيات سيرين . وينبغى أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطون الجديدة . وينبغى أن يستبدل بالنضجيات الفردية أعياد دينية قليلة العدد ولكنها عامة . يلزم مزج علاقات المواطنين على قدر الإمكان بأن يعنى بالقضاء على كل الجمعيات السابقة .

§ ١٢ — إن صنوف المكر التى يقوم بها الطغاة يمكن أن تجدد محلا فى هذه الديمقراطية، مثال ذلك العصيان المسموح به للعبيد، وهو شئ ربما يكون نافعا إلى حد معين، وجفور النساء والأولاد . فيرخص لكل أحد أن يعيش كما يطيب له ، وعلى هذا الوضع لا يطالب كثير من الناس أحسن من أن يؤيدوا الحكومة ، لأن الناس فى عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام على عيشة حكيمة ومنظمة .

§ ١٠ — ثورة سيرين ٠ ر ٠ هرقليس الفونتي وهيرودوت (مبلومين) ب ١٥٢ وما بعدها .

§ ١١ — كليستين . قد أنشأ كليستين عشرفائل عوضا عن أربع ٠ ر ٠ سابقا لك ٣ ب ١ ف ١٠

وإن ميكافلى ينصح بمثل نصيحة أرسطو تقريبا (٠ ر ٠ مقاله على عاشورات تيت ليف لك ١ ب ٢٦) .

الباب الثالث

تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية . أركان بقاء الديمقراطية . عدم المغالاة في نتائج المبدأ الديمقراطية ، اجتناب إرهاب الأغنياء والمصادرات لصالح الخزنة . العناية بأن يمهّد للشعب يسرّ عام ، الوسائل التي يتذرع بها بعض الحكومات .

§ ١ — إن إنشاء حكومة ديمقراطية لا ينبغي أن يكون هو الصعوبة الوحيدة الكبرى لدى الشارع ولدى أولئك الذين يرغبون حكومة ديمقراطية ، بل الصعوبة هي في معرفة كيف يقدر لها البقاء . إن حكومة أيا كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة . لكن إذ ندرس ، كما قد فعلنا فيما مر ، أسباب سلام الممالك ونحاربها نحاول أن نستخرج من هذا الفحص ضمانات للاستقرار السياسي ، بأن نغني بأن نُبعد بعناية جميع أسباب الانحلال وألا نشرع إلا قوانين ، صريحة كانت أو ضمنية ، تحصى على جميع المبادئ التي يرتكز عليها بقاء الدول . ينبغي الاحتراس أيضا من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغارشية كل ما يثبت مبدأ الديمقراطية أو الأوليغارشية في الحكومة ، بل تصرف العناية من باب أولى إلى ما يكفل للدولة البقاء الزمن الأطول . § ٢ — إن الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يجعلون المحاكم تحكم بمصادرات كبرى . على أن من يحب الدولة التي يدير أمورها يسلك مذهبا ضد ذلك تماما . ويعني بأن يسن في القانون أن أموال المحكوم عليهم في جنایات الخيانة العظمى لا تصير أبدا إلى الخزنة العامة بل يجب أن تخصص للأهله . وهذه الوسيلة لا يقلل الخيانة مع ذلك من العقاب ويمنع الجمهور الذي يقضى بالعقوبات من الإكثار منها مادام لا يعود عليه من ذلك نفع ما . ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأقضية العامة بأن تضرب غرامات كبيرة على أولئك الذين لا ينجحون في اتهاماتهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرون توجيه الاتهام إلى الطبقة المتأخرة على اتهام أفراد الشعب . وحينئذ يلزم أن يكون

المواطنون جميعا مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء .

§ ٣ — إن أشد أنواع الديمقراطية فسادا يكون على العموم في الدول الكثيرة العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية دون أن يكافأ الذين يحضرونها . من أجل ذلك كانت الطبقات العليا تخشى هذه الضرورة حين لا يكون للدولة إيرادات خاصة ، لأنه يلزم حينئذ أن تخلق لها موارد إما بالضرائب الخاصة وإما بالمصادرات التي تحكم بها المحاكم التي ليس عندها من النزاهة شيء وتلك هي علل الخراب في كثير من الديمقراطيات . وحينئذ حيث لا يكون للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادرا وأعضاء المحاكم كثيرى العدد لكن لا يجلسون إلا بضعة أيام . ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فديا لا يكون للأغنياء ما يخشون من النفقات الباهظة مع أنه لا يعود عليهم منها شيء بل على الفقراء الذين يؤتون المكافأة القضائية . ثم إن هذا يحسن كثيرا القيام بالعدل لأن الأغنياء لا يريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها إلا بعض فينات . § ٤ — فإذا كانت الدولة في ثراء وجب أن يحتنب احتذاء ديماغوجي هذا الأوان . فإنهم يوزعون على الشعب كل زائد من الإيرادات ويستوفون نصيبهم كالأخرين من هذا التوزيع ، غير أن الحاجات تبقى هي هي بعينها ، لأن إعطاء المساعدات للفقراء إنما هو ملء برميل لا قاع له . إن صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذى يفسد دائما الديمقراطية ، و يصرف عنايته إلى أن يجعل اليسر أمرا دائما . وإنه ليحسن لصالح الأغنياء أن تترك زيادات الإيرادات العامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص إذا كانت الأنصباء الفردية تكفى الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لإنشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعى . فإذا لم يمكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات فيبدأ ببقيلة قبيلة أو تبعا لأى تقسيم على التوالى . وفي هذه الحالة يجب في الحق على الأغنياء أن يشاركوا في التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يحتنب إلزامهم بالنفقات

التي لا تقع منها . § ٥ — ففي قرطاجة قد استطاعت الحكومة ، بمثل هذه الوسائل ، اجتلاب محبة الشعب ، فهي ترسل دائماً بعض أفراد الشعب ليثروا في المستعمرات . إن الطبقات العليا إذا اجتمع لها الذكاء والمهارة ، عنت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائماً وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه . ويحسن بها أيضاً أن تقلد حكومة ترنته ، فإنها بتحويلها الفقراء الاشتراك في الاستمتاع بالملكيات قد كسبت إخلاص الشعب . ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت الواحدة بالانتخاب والأخرى بالقرعة متخذة القرعة ليكون الشعب في مكانة من أن يصل إلى الوظائف العامة والانتخاب ليحسن ملء الوظائف بالأكفاء . وقد يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم بالقرعة والآخرين يختارون لها بالانتخاب .

تلك هي المبادئ التي ينبغي اتباعها في ترتيب الديمقراطية .

الباب الرابع

تنظيم السلطان في الأوليغرشيات . قواعده هي أضداد القواعد الديمقراطية . القيود المختلفة للنصاب . إدارة الأوليغرشيات تقتضى فرط التبصر لأن المبدأ ردى . ضرورة حسن النظام . علاقة الأشكال المختلفة للأوليغرشية بتكوين الجيش . أوليغرشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة . أخطاء معظم الأوليغرشيات .

§ ١ - من الهين ، على حسب المبادئ السابقة ، أن يعلم ما هي مبادئ النظام الأوليغرشى . ينبغى ، لكل نوع من الأوليغرشية ، أن يؤخذ المقابل بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية . وهذا على الخصوص منطبق على أولى الأوليغرشيات وأحسنها تأليفا . وهذه الأوليغرشية الأولى تدنو كثيرا من الجمهورية على المعنى الخاص . فالنصاب يجب أن يكون فيها متفاوتا ، كبيرا فى حق البعض وصغيرا فى حق البعض الآخر ، وأصغر فى أمر المناصب العامية وذات المنفعة التى لا صارف عنها ، وأكبر فى أمر المناصب العلية . فتمت حاز المرء النصاب القانونى وجب أن يصل إلى الوظائف ، وإن عدد أفراد الشعب إذ يلون السلطة بمقتضى النصاب يجب أن يؤلف بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرد منها . على أنه ينبغى أن يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازاً هو المقبول للمشاركة فى السلطان .

§ ٢ - ينبغى حصر هذه القواعد شيئاً ما للحصول على أوليغرشية تلى ذلك النوع الأول . أما الشكل الأوليغرشى الذى يقابل الشكل الأخير للديمقراطية والذى هو كمثلته أعنف عنفا وأطغى طغيانا ، فإن هذه الحكومة تقتضى من التبصر بقدر ما هي رديئة . فإن الأجسام صحيحة البنية والسفن التى أحسن بناءها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء دون أن يخشى عليها الهلاك . أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكة التى ترك أمرها إلى ملاحين جهلة فلا تستطيع على ضد ذلك أن تحتل أقل الأخطاء قدرا . كذلك الأمر فى الأنظمة السياسية أيها كانت أشد رداءة أولاها افتضاء للاحتياط .

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتحويل الشعب الحقوق السياسية إما بشرط النصاب ، كما قد قلت آنفا ، وإما كما في دستور ثيبة بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في مهنة غير كريمة ، وإما كما في مرسليليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من الخارج . § ٦ — أما المناصب الرئيسية المحتفظ بها اضطراراً للذين يتمتعون بالحقوق السياسية فإنه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة التي يستطيع أداؤها . وحينئذ لن يشكو الشعب بعد من إقصائه عن الوظائف ويفتقر حقه بلا عناء على أولئك الذين يجب أن يشتروا شرف تبوءها بأعلى ثمن ، والحكام يجب عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد السخاء إلى الأريحية في تجهيز مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة ، تلقاء ذلك يتقن الشعب بقاء الدستور إذ يشارك في المآدب والأعياد ويرى المدينة زاهرة بما يزينها من المعابد والصروح . ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة على ما ينفقه الأغنياء . أما اليوم فهيهات أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية ، كلا إنهم يعملون ضد هذا ، يطلبون النفع بالحدة عينها التي يطلبون بها الشرف ، وربما يقال بحق إن هذه الأوليغرشيات ليست إلا ديمقراطيات ردت مصائرهما إلى بعض الحاكمين .

تلك هي القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطيات والأوليغرشيات .

الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التى هى ضرورية أو نافعة للدولة ، الأعمال التى تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ . الأرياف ، مالية الدولة ، العقود العامة ، تنفيذ الأحكام القضائية ، الشئون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رئاسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والأطفال — ختام نظرية تنظيم السلطات .

§ ١ — تبع طبعى لهذا الذى سبق أن يعين بالضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية للمتها . وهذا موضوع قد مستسناه فيما مر . فبدىا لا يمكن لدولة أن تكون بدون بعض مناصب لامندوحة لها عنها ، فلا يمكن أن تدار شؤونها بدون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن . ثم من الضرورى كما قد قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد فى الدول الصغيرة متكررة فى الكبيرة ، ومن المهم معرفة الوظائف التى يمكن الجمع بينها والوظائف التى لا تقبل الجمع .

§ ٢ — فأما ما يختص بالحاجات التى لا غنى للدولة عنها فأقول عمل للرقابة إنما هو السوق العامة التى يجب أن تكون تحت إدارة سلطة ترى عرف المعاملات التى تقع فيها وتحافظ عليها . فى جميع المدائن تقريبا تقضى الضرورة على المواطنين بالبيع والشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبادلة ، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغد الذى يطلبه ، فيما يظهر ، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك .

§ ٣ — ويأتى بعد هذا أمر آخر يتصل به اتصالا وثيقا وهو حفظ الملكيات العامة والخاصة . وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة ، ورعاية المباني وتعمير ما يتخرب منها هى والطرق العامة ، وضبط الحدود لكل ملكية انقضاء للخصومات ، وغير ذلك من الشئون التى من هذا القبيل . تلك هى الوظائف التى يسمونها عادة النظام المدنى . فهى بذلك متغايرة يمكن فى الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيد متعددة . على هذا يرتب معمارون اختصاصيون بالأسوار ومفتشون للياه والنوافير وملاحظون للبناء .

§ ٤ — وهناك منصب آخر مشابه لتلك وضرورى مثلها من جهة أنه يعمل عملها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة، والموظفون القائمون به يسمون تارة مفتشى المزارع وتارة حفاظ الغابات . وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف التى لا غنى عنها . وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهى تلك التى تقوم بحماية الضرائب العامة، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة . وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والخزنة أو الصيارفة . وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة بتسجيل العقود التى تتم بين الأفراد، والأحكام التى تصدرها المحاكم، وهم الذين يتسلمون نص الشكاوى والأحكام القضائية . ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم إلى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التى عتدتها . والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتابة وأمناء أو أى اسم آخر من هذا القبيل .

§ ٥ — الوظيفة التى تاتى بعد تلك والتى هى أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هى تلك التى تكلف تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية والإجراءات السابقة على الأحكام وحراسة المسجونين ، والذى يجعلها على الخصوص أشق إنما هو الانتقاد العام الذى تثيره . من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التى توجبها القوانين إذ كان مرتبها ليس مغريا . على أنها مع ذلك لا غنى عنها لأن إقامة العدل تصبح عبثا إذا كانت الأحكام لا تنفذ على الفور وتصير الجمعية المدنية ليست أمكن وجودا بدون تنفيذ الأحكام منها بدون إقامة العدل الذى يصدرها . § ٦ — غير أنه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد ، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية . زد على هذا أن الوظائف التى ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحيانا أمر التنفيذ ، وفى القضايا التى يكون الخصوم فيها شبانا يفضل أن يوكل التنفيذ فيها إلى حكم شبان . أما فى اتهامات الحكم وهم قائمون بعملهم فينبغى العناية بأن يكون المنوط به تنفيذ الحكم غير من حكم فى الدعوى ، فمثلا

مفتشو المدينة ينفذون قرارات مفتشى السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون . فكلما كان الانتقاد الموجه إلى عمال التنفيذ ضعيفا كان التنفيذ أتم . وإن ما يضاعف الحقد هو أن توكل الإدانة والتنفيذ إلى أيد واحدة بعينها . وإن ما يصير الحقد عاما هو أن تمتد وظائف القاضى والمنفذ إلى كل الموضوعات بأن تترك دائما إلى الأفراد أعيانهم . § ٧ — وكثيرا ما يميز بين وظائف السجن ووظائف المنفذ ، وشاهد ذلك فى آتينا محكمة الأحد عشر ، فإن هذا الفصل بين الوظائف شئ حسن . وإنه يجب البحث عن الوسائل القيمة لجعل خدمة السجن أقل كراهة ، تلك الوظيفة التى هى ضرورية كسائر الخدم التى تكلمنا عليها . الناس الأشرف يرفضون هذا التكليف بكل ما أوتوا من قوة ، ومن الخطر أن توكل الى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل إليهم حراسة غيرهم . فمن المهم إذا أن تكون الوظيفة التى تناط بها هذه الخدم غير وحيدة ولا دائمة بل توكل إلى شبان حيث تكون الشبية وحراس المدينة منظمين تنظيما عسكريا ، ويجب أن يوكل إلى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الخدم الشاقة .

§ ٨ — تلك هى وظائف الصف الأول التى تظهر أشد ضرورة للدولة . ثم تجيء بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث إنها لا محيص منها ، غير أنها من طبقة أعلى لأنها تقتضى أهلية قد اختبرت وأن مناطقها هو الثقة وحدها . تلك هى التى تختص بالدفاع عن الدولة والأعمال الحربية كلها . فى وقت السلم كما فى وقت الحرب ينبغى اليقظة لحراسة الأبواب والأسوار وتعهدها . فينبغى تسجيل أسماء المراطيين وتوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفة . § ٩ — إن الوظائف التى لها كل هذه الاختصاصات يكثر عددها

§ ٧ — وشاهد ذلك فى آتينا . كانت محكمة الأحد عشر مكلفة حراسة المسجونين وتنفيذ الأحكام الجنائية . ولنا فيها كانت كل قبيلة تقدم قاضيا وكانوا يضيفون الى هؤلاء العشرة الأشخاص الأولين أمينا .

أو يقل تبعا للحلات، ففي المدن الصغيرة موظف واحد يكفي لكل هذه الأمور. وإن الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قوادا أو وزراء الحرب. زد على هذا أنه إذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة ورجالة خفيفة ورماة وبجارة كان لكل قوة موظفوها الخاصون الذين يسمون رؤساء البحارة والفرسان والكثائب بل على حسب تقاسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكثائب ورؤساء القبيلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءا من الأولى. كل هذه الوظائف هي فروع للإدارة الحربية التي تشمل على كل التفاريق التي أبنتها آنفا. § ١٠ - بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التي تتصرف في الأموال العامة يجب حتما أن يكون من يشغلها ويراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلا عنها تمام الانفصال، وألا يكون لها إلا هذا الاختصاص وحده. ويسمى الموظفون الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزانة.

وفوق هذه المناصب وأشدها قوة بكثير لأن به يتعلق في الغالب تحديد الضرائب وجبايتها منصب رئاسة الجمعية العمومية في الدول التي الشعب فيها سيد. وفي الواقع لا بد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع في هيئة جمعية. وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للدواول وتارة شيوخا خصوصا في الدول التي للشعب فيها الحكم الفصل.

تلك هي على التقريب كل الوظائف السياسية.

§ ١١ - بقى أيضا أمر العناية به تخالف السابقة كلها وهو هذا الذي ينبغى أن يكون لعبادة الآلهة وهو ما يوكل أمره إلى كهنة أو مفتشى الشئون المقدسة الذين يرعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للالهة. فتارة يكون المنصب موحدا وهذا هو الجارى عادة في الدول الصغيرة. وتارة يكون موزعا على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة إلى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشى المعابد وخزنة الإيرادات المقدسة. ثم يأتي بعد هذا المنصب المنفصل

تماما الذى إليه توكل رعاية جميع القرايين العامة التى لا يسند القانون البتة أمرها إلى الكهنة والتى لا تستمد أهميتها إلا من المصدر القومى . وحكام هذه الطبقة يسمون هاهنا « أرشونت » وهناك ملوكا وهناك « بريتان » .

§ ١٢ - والخلاصة أنه يمكن أن يقال إن المناصب التى لا غنى للدولة عنها هى تلك التى تختص بالعبادة وبال حرب وبتقرير الضرائب وبالنفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافئ وبالأرياف، ثم التى تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبال دعاوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفياتها وأخيرا بالمداولات فى الشؤون العامة للدولة .

§ ١٣ - إنما هو على الخصوص فى المدائن الأشمل سكية وحيث لا يمنع الغنى العام مع ذلك من حسن النظام أن تنشأ وظائف للقيام على مراقبة النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية ولتكفل تنفيذ القوانين فى المدينة . وقد يذكر أيضا الموظفون المكلفون مراقبة الألعاب القومية وأعياد « باكوس » والشؤون التى من هذا القبيل . ولا شك فى أن بعض هذه الوظائف ينافى مبادئ الديمقراطية ، مثال ذلك مراقبة النساء والأطفال ، فإن الفقراء يمتنع عليهم أن يكون لهم عبيد فيضطرون إلى إشراك نسائهم وأولادهم فى أعمالهم . الثلاثة الأنظمة للمناصب التى فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ ، أولها : أرستقراطى والثانى أوليغرشى والثالث ديمقراطى .

وفى هذا العرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها .

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الأول

نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسي ، العلة العامة لتخالف الدساتير ، مساواة أسيء فهمها ، الطرائق العامة للثورات . أنها تنجبه إما إلى الأشياء وإما إلى الأشخاص . في المساواة الوضعية وفي المساواة التناسبية : للجمهورية حظوظ خاصة في الاستقرار .

§ ١ — كل أجزاء الموضوع الذي كنا اعتمدنا معالجته استنفدت تقريبا .
وئمة لما سبق كله سندرس من ناحية عدد العلل التي تجلب الثورات في الدول وطبيعتها والشيم التي نتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التي يغلب أن تكون عادة بين المبادئ التي تدعها وبين المبادئ التي تعتنقها ، ومن ناحية أخرى سنبحث ما هي وسائل البقاء في الدول على العموم وفي واحدة واحدة على الخصوص ، ثم نرى ما هي السبل الخاصة لكل واحدة منها .

§ ٢ — لقد عينا فيما سلف العلة الأولى التي إليها مرجع التخالف بين جميع الدساتير وإليكها : كل المذاهب السياسية ، أيا كان اختلافها ، تعترف بحقوق وبمساواة تناسبية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها في التطبيق . فالديماغوجية تتولد دائما على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا من بعض الوجوه . ولأن الجميع متساوون في الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك

§ ١ — لم يثبت بطريقة قاطعة أن أرسطو رتب كتب هذا السفر ، لذلك اجتهد بارتقلي سانتيلير بالرأي وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضعون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس ، كما فعل تيرو . ويرى بارتقلي سانتيلير بحق أن هذه الفقرة الأولى دليل من أقوى الأدلة على صحة الترتيب الذي اتخذ في هذا السفر . والذي جرى عليه العمل من بعد . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ « المترجم » .

على وجه الإطلاق . والأوليغرشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لا مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا في بعض النقط ، لأن الكل ، وإنهم ليسوا لا متساوين إلا بالثروة ، قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلاحد ، § ٣ — فالأولون وسندهم هذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام في جميع اختصاصاته موزعا عليهم بالسواء . والآخرون مستندين إلى هذه اللامساواة لم يفكروا إلا في تنمية امتيازاتهم لأن زيادتها زيادة في اللامساواة . كل المذاهب ولو أنها عادلة في الحق هي حينئذ كلها باطلة في العمل بطلانا أصليا . من أجل ذلك ، من ناحية ومن أخرى ، إذ لم يحصل الناس في أمر السلطة السياسية على كل ما يظنون باطلا أنهم إياه مستحقون فزعوا إلى ثورة . وفي الحق إن من لهم الحق في الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الأهلية السامية وإن كان هؤلاء لا يستخدمون البتة هذا الحق . لكن في الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة إلا في حقهم . وهذا لا يمنع أن كثيرا من الناس استنادا إلى مولدهم الكريم أى أن لهم في فضيلة أجدادهم وغنائهم ما يكفل لهم الشرف يظنون بمحض هذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق في أن يكونوا فوق المساواة العامة . § ٤ — تلك هي العلة العامة بل يمكن أن يقال لأنها ينبوع الثورات والاضطرابات التي تجلبها . وهي تجرى في التغييرات التي تحدثها على طريقتين : فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستورا آخر فتستبدل مثلا بالديمقراطية الأولىغرشية أو العكس أو تستبدل بالجمهورية الأرستقراطية أو العكس ؛

§ ٣ — ليست معقولة إلا في حقهم . لقد صرح أرسطو عدة مرات بهذه الفكرة . وإن له دائما تحفظا صريحا فيما يتعلق بالأهلية وفيما يتعلق بالعقوبة اللتين يميل إلى اعتبارهما استثناء من أشد ندرة وأبهى جمالا من ألا تجعل لها الجمعية مركزا خاصا من التقدير والاعتبار . وإن تجربة الأجيال جميعا تركت نظرية الفيلسوف . على أن مؤهلات الكفاية لم تكن أبدا معترف بها قانونا على وجه مطلق . غير أن التاريخ يقوم شاهدا على أن هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها إلا نادرا . ر . فقرة مشابهة لهذه في ك ٣ ب ٨ ف ١ — غنائهم . يعتمد أرسطو هنا بحقوق المولد والنبيل غاية الاعتداد . ر . ك ١ ب ٢ ف ١٩ وك ٦ ب ٧ وف ٥ .

أو تستبدل الأولين بالثانيتين . وتارة بدل أن نجبه الثورة إلى الدستور القائم تحتفظ به كما تجده لكن الظافرين يطمحون إلى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور ، والثورات من هذا القبيل كثيرة الوقوع على الخصوص في الدول الأوليغرشية والملوكية .

§ ٥ - وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغرشية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها ، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها ، كذلك الأمر في كل مذهب آخر فإما أن تزيد عليه أو تنقص منه ، وتارة لا تعتمد الثورة إلى أن تغير إلا جزءا من الدستور ، مثلا لا يكون قصدها إلا إنشاء منصب بعينه أو إلغاء منصب بعينه . ففى لقدومنا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوزانياس كان يريد القضاء على الإيفورية . § ٦ - كذلك في إبيدامن قد غيرت نقطة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس شيوخ . حتى في هذه الأيام كفى فيها قرار من حاكم لكي يلتزم جميع أعضاء الحكومة الاجتماع في جمعية عمومية . وفي هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغرشية . أكرر أن المساواة هي دائما علة الثورات حينما لا يعوض عنها أوائلك الذين تصيهم . فالملوكية الدائمة بين المتساوين هي لا مساواة لا تطاق وذلك على العموم أن الناس يشعرون للحصول على المساواة

§ ٥ - ليزندر . كان مشروع ليزندر أن يستبدل الانتخاب بوراثة العرش الملكي . وأن يسقط بذلك عائلة هيرقليدس . وقد وجهت إلى ليزندر تهمة لم تقم أدلة كافية على صحتها . ومات بعد سبع سنين في حرب البويبيين في السنة الأولى من الأولب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . ر . ديودور الصقلي ك ١٤ ص ٢٤٣ و ٢٩٩ وأنوملار (الدور يون ج ٢ ص ٤٠٩ - بوزانياس ... الإيفورية . حقيقة جنائية بوزانياس أنه تأمر على حرية أسيرة وحرية إغريقيا مع الملك العظيم . ر . طوسيديد ك ١ ن ١٢٨ إلى ١٣٥ وقد مات بوزانياس في السنة الرابعة من الأولب الخامس والسبعين ٤٧٧ ق م . ر . ديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٥ .

§ ٦ - في إبيدامن . ر . ما سبق ك ٣ ب ٢ ف ١ . وأنوملار (الدور يون ج ٢ ص ١٥٦) .

§ ٧ — هذه المساواة المطلوبة بهذا القدر هي مزدوجة فإنها يمكن أن تطلق على العدد كما تطلق على الأهلية . فبالعدد أفهم المساواة أى التماثل فى الكثرة وفى السعة ، وبالأهلية المساواة التناسبية . وعلى ذلك ففى العدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحدا . لكن بالتناسب أربعة إلى اثنين كاثنين إلى واحد . وفى الواقع أن اثنين للأربعة على نسبة واحد إلى اثنين . إنما هو النصف من جهة ومن أخرى . فقد يقع الوفاق على أساس الحق نفسه ويقع الخلاف على النسبة التى بها يجب أن يعطى الحق . ولقد قلت فيما مر : البعض المتساوون من وجه يظنونهم متساوين على وجه الإطلاق . والآخرون اللامتساوون من وجه واحد يريدون أن يكونوا لا متساوين فى جميع الوجوه بلا استثناء .

§ ٨ — ومن ذلك يحى أن أكثر الحكومات هي إما أوليغارشية وإما ديمقراطية . فالشرف والفضيلة من حظ قليل العدد والصفات المضادة من حظ الأكثرية . ففى أية مدينة لا يمكن عدّ مائة رجل ذوى ولادة مجيدة وفضيلة لا غبار عليها . وعلى عكس ذلك يجد المرء فى كل مكان تقريبا ألقافا من الفقراء . ومن الخطر القصد إلى تقرير المساواة الحقيقية أو التناسبية بجميع نتائجها ، والحوادث على إثبات ذلك شهداء . إن الحكومات المؤسسة على هذه القواعد ليست متينة البناء لأنه من المتنع أن الخطأ الذى ارتكب فى القاعدة أول الأمر لا ينتج البتة على طول الزمان نتيجة معيبة . والأحكم أن يؤلف ما بين المساواة على حسب العدد والمساواة على حسب الأهلية .

§ ٩ — ومهما يكن من شىء فالديمقراطية أشد استقرارا وأقل عرضة للانقلابات من الأوليغارشية . فى الحكومات الأوليغارشية الثورة يمكن أن تتولد

§ ٧ — مزدوجة . هذا التمييز المهم جدا فى السياسة كما هو فى غيرها هو من عند أفلاطون . ر . القوانين ك ٦ ص ٣١٧ .

من وجهين من الأقلية التي تشور على نفسها أو على الشعب ، وفي الديمقراطيات لا تقاتل الأقلية إلا الأقلية الأوليغرشية . والشعب لا يشور على نفسه أو على الأقل إن حركات من هذا القبيل لا أهمية لها . الجمهورية التي فيها تتسلط الطبقة الوسطى والتي تقترب من الديمقراطية أكثر من الأوليغرشية هي أيضا أشد هذه الحكومات جميعها استقرارا .

§ ٩ — الطبقة الوسطى . ر . في ك ٦ ب ٩ نظرية أرسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية . ولذلك . ر . المقدمة .

الباب الثاني

العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف القاضية . هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطمع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، الإهانة والخوف والاحتقار والنوع غير المتناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والإهمال ، والأسباب غير اللاحقة والمحسوسة واختلاف الأصل ، الشواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

§ ١ — مادمننا نريد أن ندرس من أين تتولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فلنبحث بادئ الأمر بطريقة عامة أصلها وعللها . ينبغى أن يقال إن هذه العلل كلها ترد إلى أمور ثلاثة نبينها فى قليل من الكلمات ، وهى : الاستعداد النفسى لأولئك الذين يثورون ، وغرض الثورة ، وثالثا الظروف القاضية التى تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين . ولقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيج النفوس على العموم للثورة ، وهذه العلة هى رأس العلل كلها . يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة فى المساواة متى رأوا أنفسهم مع أنهم متساوون ، على ما يزعمون ، مضحى بهم لضروب من الامتياز . وتارة بسبب الرغبة فى اللامساواة وفى السؤدد السياسيين عند ما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل . § ٢ — هذه المزاعم ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة . مثال ذلك متى كان المرء فى مركز منحط ثار ليحصل على المساواة ، ومتى حصل على المساواة ثار ليسود . هذا هو حينئذ على العموم الاستعداد النفسى للمواطنين الذين يبدعون الثورة . وغرضهم إذ يثورون إنما هو بلوغ الثراء والشرف أو الفرار من نحول الذكر ومن البؤس ، لأن الثورة فى غالب

§ ١ — أصلها وعللها . لقد عالج منتسكيو من وجهة نظره موضوعا يقارب هذا بأن عالج فى الكتاب الثامن من روح القوانين العلل التى تفسد مبادئ الحكومات والنتيجة تودى بها — ولقد ذكرنا فيما مر . ر . ما سبق ب ١ ف ٧ ولا يذكر أفلاطون إلا علة واحدة للثورة وهى الشقاق بين أعضاء الحكومة أنفسهم . ر . الجمهورية ب ٨ ص ١٢٩ .

أمرها لم يكن لها موضوع إلا تخلص بعض المواطنين أو أصدقاءهم من عار أو من أداء غرامة .

§ ٣ — أما العلل والمؤثرات الخاصة التي تهيئ الاستعداد النفسى والرغبات المذكورة آنفا فهي سبعة إن شئت ولو أنه يمكن أن يعد منها أكثر من ذلك ، فبديا اثنتان منها مماثلتان للعلل المذكورة آنفا ولو أنهما لا تفعلان البتة على الوجه عينه . الطمع فى الثروات وفى التشاريف الذى ذكرناه آنفا يمكن أن يؤجج نار الفتنة دون أن يطمح القائمون بها إلى هاتيك أو إلى تلك بل لأنه يحتملهم أن يروها بحق أو بلا حق فى أيدي آخرين . وإلى هاتين العلتين الأوليين تضاف الإهانة والخوف والتفوق والاحتقار والنمو اللامتناسب لبعض أجزاء المدينة . وقد يمكن أيضا وعلى جهة نظر أخرى أن تعد أسبابا للثورة الكيد والإهمال والأسباب اللامحسوسة ثم اختلافات الأصل .

§ ٤ — يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن أن يكون للإهانة وللنفعة من الأهمية السياسية وكيف أن هاتين العلتين تجلبان الثورات . ففى كان الرجال الحاكمون وحقا شرهين يثرون على حساب الأفراد والجمهور نار الناس عليهم وعلى الدستور الذى يؤتهم أمثال هذه الامتيازات الظالمة . وليس أصعب من ذلك أن يفهم أى تأثير تفعله التشاريف وكيف أنها تسبب الفتن . يشور المرء حينما يجد نفسه محروما شخصيا كل امتياز ويرى الأغيار تسبغ عليهم الامتيازات . كذلك يكون

§ ٣ — المذكورة آنفا ٠ ر ٠ ما سبق ف ٢ ٠ وقد رتب هب علل الثورة كمثل ما فعل أرسطو هنا تقريبا ٠ ر ٠ أيضا ميكافلى (عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦) ولقد أغفل منتسكيو أن يضع نظرية عامة للثورات ، ولا شك فى أن ذلك نقص يؤسف له فى سفر حسن كهذا . وقد اكتفى بأن أشار إلى هذا الموضوع فى كتابه الخامس . كذلك لم يتبأ لروسو أن يعالجه مباشرة . ويجوز القول بأن هذا هو أحد الأجزاء التى لم تجود دراستها ، على أنه من أطرف أجزاء علم السياسة .

§ ٤ — نار الناس عليهم . لا شك فى أن هذه العلة كان لها أكبر الأثر فى الثورة الفرنسية — أسرة أوليفرشية ٠ ر ٠ ك ٦ ب ٥ ف ١ ٠

الظلم على سواء حينما يكون البعض حائزا للتشريف والآخرون ممتهين إلى ما وراء كل حد ، ولا يكون العدل حقيقة إلا إذا كان توزيع السلطة متناسبا مع الأهلية الخاصة لكل أحد .

التفوق هو أيضا مصدر للفتن الأهلية حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد في الدولة أو في الحكومة نفسها . إنه ليولد عادة ملوكية أو أسرة أوليغارشية .

§ ٥ — من أجل ذلك فكر في بعض الدول ، اتقاء لغلو النفوذ السياسي ، وفي وسيلة التغريب ، وهذا ما فعلته أرغوس وأتينا . ولأن تتق منذ أوائلها صنوف التفوق من هذا القبيل خير من أن تعالج بمثل هذا العلاج بعد أن تكون قد تركت لتتكون .

يكون الخوف سببا للفتنة حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما يأنس المواطنون أن ستحل بهم قارعة فيثورون قبل أن تحيق بهم . ففي رودس ثار جملة المواطنين على الشعب يستنقذون أنفسهم من الأحكام التي وقعت عليهم .

§ ٦ — كذلك الاحتقار يولد فتنا وأعمالا ثورية : في الأوليغارشية حينما تحس الأكرثية المبعدة عن كل وظيفة عامة تفوق قواتها وفي الديمقراطية عندما يثور الأغنياء احتقارا للعريضة الشعبية والفوضى . ففي ثيبة بعد حرب الأونيقيت

§ ٥ — في وسيلة التغريب . ر . مناقشة التغريب ك ٣ ب ٨ ف ٢ — في رودس . زعم ملر في كتابه (الدوربون ج ٢ ص ١٤٩) أن الواقعة المقصودة هنا هي بعينها الواقعة التي يتكلم عليها أرسطوفيا بعد ف ٦ ثم ف ٢ ب ٤ ف ٢ وأرى ما يرى ملر ولو أن أرسطو في الحالة الأولى يسند الثورة إلى الخوف وفي الثانية إلى الاحتقار كما نبه عليه جويتينج ص ٣٩٢ غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها أسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عنها على وجوه مختلفة . ر . ما يلي في هذا الكتاب ب ٨ ف ٨ . ومهما يكن من شيء فإن جويتينج ومعه كرتيوم يرى أن الثورة الأولى هي ثورة رودس والثانية التي يتكلم عليها أرسطو تقعان أولاهما في الأولب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . والثانية في السنة الثانية من الأولب الثاني والتسعين ٤١٠ ق م . على أن هذا الجزء من التاريخ مغلق ولم يصل التحقيق إلى تبيان .

§ ٦ — حرب الأونيقيت . ر . طوسيديد ك ١ ب ١٠٨ وديودور الصقلي ك ١١ ص ٦١ . هذه الحرب التي انتصر فيها الأثينيون على الثيبين وقعت في السنة الرابعة من الأولب الثمانين ٥٨٨ ق م .

أسقطت الحكومة الديمقراطية لأن الإدارة كانت بغیضة . وفي ميجار قهرت الديماغوجية بسبب فوضاها وسوء النظام فيها . كذلك حدث في سراقوزة قبل طغيان جيلون وفي رودس قبل المروق .

§ ٧ — وإن النمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب أيضا الانقلابات السياسية . والشأن فيه كما في الجسم الإنساني يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر الاتساق في مجموعه . وإلا كان على خطر الهلاك إذا نمت الرجل فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة أشبار فقط . وقد يتغير نوع الكائن تماما إذا كان ينمو بلا تناسب لا في الامتدادات وحدها بل أيضا في العناصر المركب منها . كذلك الجسم السياسي يتألف من أجزاء مختلفة قد يعرف بعضها في الخفاء نمو خطر : مثال ذلك طبقة الفقراء في الديمقراطيات والجمهوريات .

§ ٨ — بل قد يحدث أحيانا أن تنتج هذه النتيجة من ظروف طارئة . ففي تارنته بما أن أكثرية المواطنين الممتازين قد قتلوا في حرب مع الياسيج خلفت الديماغوجية الجمهورية ، وكان ذلك قبل الحرب الميدية بقليل . وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الإسبرتي الجيش الأرجياني قد اضطرت أن تخول

— في ميجار . ر . فيما يلي ب ٤ ف ٣ — في سراقوزة . ر . ملرج ٢ ص ١٥٧ . نحو الأولب ٧٢ أى سنة ٤٧٠ ق م و هيرودوت (بولمي ب ٩٥) — رودس . ر . الفقرة السابقة وما عليها من تعليق . والواقع أن معلوماتنا عن رودس لاتزال من القلة بكان .

§ ٨ — في تارنته . ر . فيما سيجي . ب ٦ ف ٢ وفيما سبق ك ٧ ب ٣ ف ٥ وأتو ملر (الدوريون) ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها وإن الحرب التي يذكرها أرسطو هنا قد وقعت في السنة الرابعة من الأولب السادس والسبعين ٤٧٣ ق م . بعد واقعة بلاتي بست سنين . ر . هيرودوت (بولمي) ب ١٧٠ وديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٩ . — بعد حرب السبعة . يرى ملر (ج ١ ص ١٧٣ و ج ٢ ص ٥٩) على حسب فقرة من أفلو طرخس أن الكلمة التي يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه مجهول . وجوتينج (ص ٣٩٣) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان . ر . هيرودوت (إيرانيو) ب ٧٦ إلى ٨٠ — في أتينيا . ر . طوسيديد ك ٦ ب ٣١ .

حق المدينة للعبيد . وفي آتينا فقدت الطبقات الممتازة قوتها لأنها اضطرت أن تدخل في دورها في المشاة بعد الخسائر التي لحقت ذلك الجيش في الحروب مع لقدمونيا . إن الثورات من هذا القبيل هي أشد ندرة في الديمقراطية منها في جميع الحكومات الأخرى ، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت الثروات يمكن أن تتحلل الديمقراطية إلى أوليغارشية إما معتدلة وإما عنيفة .

§ ٩ — في الجمهوريات تكفي المكيدة ، حتى بلا صخب ، لتغيير الدستور . ففي هيرى مثلا قد عدل عن طريقة الانتخاب إلى طريقة القرعة لأن الأولى لم تكن تنجى للسلطان إلا بدسائس . كذلك الإهمال أيضا يمكن أن يسبب ثورات حينما يدفع به إلى ترك السلطان تتلقفه يقع في أيدي رجال أعداء للدولة . ففي أورى قلبت الأوليغارشية بهذا وحده أن هيرقاويدور قد رفع إلى صف الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بنظام أوليغارشى .

في بعض الأحيان تقع الثورة على أثر تغييرات صغيرة ، أريد أن أعني بذلك أن القوانين يمكن أن يتم فيها تعديل رئيسى يحدث يعدل أهمية له ولا يكاد يشعر به . ففي أمبراسيا مثلا كان النصاب بادئ الأمر خفيفا جدا ، ثم ألغى آخر الأمر تماما بحجة أن نصابا على هذا القدر من الضعف هو وعدمه سيان أو يكاد يكونه .

§ ١٠ — تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك السلالات ، لأن الدولة لا يمكن أن تتألف من أى شعب اتفق كما أنها لا تتألف في ظرف كيفما اتفق . وفي الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه التغييرات السياسية مسببة بقبول تخويل حق المدينة أجانب أقاموا فيها منذ زمان طويل أو طارئين

— في الحروب مع لقدمونيا . يعنى حرب بيلوبونيز التي كانت على آتينا أشام ما تكون .

§ ٩ — ففي هيرى . كان في أركاديا مدينة بهذا الاسم . — في أورى . نزلة آتينية في إيتوليا

ر . استرابون ل ١٠ ص ٤٢٩ — في أمبراسيا . هي نزلة لكورنث على بحر يونيه ر . أتو ملارج ٢

عليها . ولقد كان الآشيون قد انضموا إلى التريزينيين لتأسيس سيباريس . غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عددا طردوا الآخرين ، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك . فإن السيباريين لم يعاملوا بخير من تلك المعاملة في نور يوم من قبل شركائهم في الاستثمار . بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء من الأراضي كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص . وفي يزنطة نصبت الجالية التي وصات حديثا شركا للمواطنين . ولكنهم هزموا وأكروهوا على الخروج . § ١١ — كذلك الأنيسيون بعد أن قبلوا المتفين من شيوز اضطروا أن يتخلصوا منهم بواسطة السلاح . والزنكيون قد طردهم من مدينتهم الساميون الذين كانوا نزلاء عليهم . وقد قامت فتنة في أبولونيا من بونت إيكسن بسبب أنها خولت حق المدينة نزلاء أجنب . وفي سراقوزة بلغت الفتنة في المدينة درجة القتال لأنه ، بعد قلب الطغيان ، قد جعل الأجنب والجنود المأجورة مواطنين . وفي أنفيولييس صارت ضيافة نزلاء خاليس شـ . وما على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من وطنهم .

في الأوليغرشيات إنما العامة هي التي تشور لأنها تزعم ، كما قد قات آتفا ، أنها مغبونة في اللامساواة السياسية وتظن أن لها حقوقا في المساواة . وفي الديمقراطية

§ ١٠ — لتأسيس سيباريس . ر . ديودور الصقلي ك ١٢ ص ٧٦ وما بعدها . — في يزنطة ر . أنوملرج ٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

§ ١١ — الأنيسيون . ر . استرابون ك ١ ص ٥٥ كانت أنتيس بادى الأمر جزيرة ثم انصلت على أثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس — الزنكيون . كان زنكل بادى الأمر اسم المدينة مسين في صقلية وإن هيرودوت ليقص قصة هذا الحدث المروى هنا . ر . ايراتوب ٢٢ وما بعده . — أبولونيا دى بونت . كانت نزلة يونية . ر . ماسياق ٥ ف ٧ — في سراقوزة . ر . هيرودوت (بولنى ب ١٥) وديودور الصقلي ك ١١ ص ٥٧ في السنة الرابعة من الأولب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق . م . ر . أنوملرج ٢ ص ١٥٨ و . ر . منتسكيورج القوانين ك ٨ ب ٢ — أنفيولييس . مدينة في تراقيا . ر . فياسيجى . ب ٥ ف ٦ — كما قد قات آتفا . ر . ماسيق ١ ب ٢ .

إنما هي الطبقات العليا التي تثور لأنهم ليس لهم إلا حقوق متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة .

§ ١٢ - الوضع التخطيطي قد يكفى أحيانا وحده ليشير الثورة مثلا حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون للمدينة وحدة حقيقية، فانظروا في كلازومين إلى العداوة بين سكان شيترو سكان الجزيرة ، وإلى الكوفونيين والنوسيين . كذلك في أمينا يوجد الخلاف بين الآراء السياسية لأجزاء المدينة المختلفة . وإن سكان يرى أشد ديمقراطية من سكان المدينة . وفي ساحة القتال يكفى بعض الخنادق المزمع اجتيازها أو أى العقبات لتقطع نظم الصفوف . وفي الدولة أى تمييز يكفى لأن يشير فيها نائرة الشقاق . غير أن أقوى سبب للشقاق إنما هو الفضيلة من جانب والذيلة من جانب ولا يحىء الغنى والفقر إلا بعد ذلك ، ثم تأتى أسباب أخرى قوية الأثر أو ضعفته ومن بينها السبب الطبيعي الذى تكلمت عليه آنفا .

§ ١٣ - في كلازومين . ر . اس-ترايون ك ١٤ ص ٦١٤ حيث شيترو تسمى شيتريا وقد كان هو المكان الأولى لمدينة كلازومين . — الكوفونيين والنوسيين . كانت نوسيوم أو نوسيا هى الجزء الواطئ من كولوفون حيث كان لجأ اليه سكان المدينة العالية حينما استولى عليها الفرس . ر . طوسيديد ك ٣ ب ٣٤ .

الباب الثالث

العلل الواقعة للثورات هي دائما خطيرة جدا غير أن الفرصة ربما تكون نافذة : حتى المساواة بين الأحزاب كثيرا ما تأتي بالثورات . الطرائق العادية للثورات .

§ ١ — الموضوعات الحقيقية للثورات هي دائما مهمة وإن كانت الفرصة لها قد تكون واهية : فإن الناس لا ينزعون إلى الثورة إلا لأسباب جدية . وإن أصغر الأشياء حينما تمس سادة الدولة ربما كانت هي ذات الخطر العظيم . فليتنظر إلى ما قد حدث في الماضي في سراقوزة فقد غير الدستور لشحناء حب دفعت شابين إلى الانتقاض ، كان أحدهما في سفرة فاتهر الآخر فرصة غيبته واكتسب حب الشاب الذي كان يحبه صاحبه . فلما عاد أراد ليتقم فاستطاع أن يفتن زوجة منافسه وكلاهما قد جريا إلى شئنهما أعضاء الحكومة فسببا بذلك الثورة .

§ ٢ — فينبغي إذن اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء في الدولة . فالشركه في البداية كما يقول المثل الحكيم «متى بدئ شيء فقد تم نصفه» من أجل ذلك في كل شيء متى وقع الخطأ الأهون في الأساس ظهر على وجه التناسب في جميع الأجزاء . وعلى العموم إن ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد إلى الدولة كلها التي لا تلبث أن يلحقها منه نصيب . ولقد آلتنا هستيا بعيد الحرب الميذية مثالا لذلك : أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أفقرهما أن أخاه كان قد أخفى المال والكبر الذي وجده أبوهما . وأشركا في نزاعهما هذا كل أناس الشعب ، هذا أشرك العامة وذاك ذو الثروة الطائلة كل أغنياء المدينة . § ٣ — وحدث في دلفس

§ ١ — في سراقوزة . ر . أفلوطرخس (وصايا لإجادة الحكم ص ٢٨١) .

§ ٢ — متى بدئ شيء . هذا مثل استشهد به أيضا أفلاطون (ر . القوانين ك ٦ ص ٣٠٩

من ترجمة كوزان . — هستيا . مدينة في أوبى (ر . ديودود الصقلي ك ١٥ ص ٣٤٩) .

§ ٣ — في دلفس . يقص أفلوطرخس هذه الواقعة . ر . وصايا سياسية ص ٣٢ ور =

شجار بسبب زواج أدى إلى اضطرابات دامت زمنا طويلا . فإن مواطننا إذ يأوى إلى خطيبته صادف ما تطير به فرفض أن يتزوجها . فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة في متاعه وهو يقرب قربانا فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة . وفي ميتلين الفتنة التى أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سببا لجميع المصائب التى تاتها ومحاربة الأتنيين تلك المحاربة التى فيها استولى باشيس على ميتلين . ذلك أن مواطننا مثرى اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع دوكاندر أن يزوج ولديه إياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأتنيين لأنه كان قائما بالأعمال لهم فى تلك البلاد . § ٤ — وفى فوكيه كان أيضا زواج وارثة غنية هو الذى أثار الشقاق بين منسى والد منيسون وإيثيمقراط والد أونومارك واستتبع الحرب المقدسة التى كانت شؤما على الفوكيين . وفى إبيدور كانت أيضا مسئلة زواج هى التى غيرت الدستور فإن مواطننا وعد بتزويج ابنته شابا حكم أبوه لما صار قاضيا بالفرامة على والد المخطوبة . وليثار هذا الأخير مما اعتبره إهانة أثار جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية .

§ ٥ — لأجل إضرام ثورة تنقل الحكومة إلى الأوليغرشية أو إلى الديمقراطية أو إلى الجمهورية يكتفى بأن يغالى فى إسباغ التشاريف أو الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة فى الدولة ، وعلى هذا النحو كان التكريم المفرط الذى كان مجلس الكبراء محاطا به فى عهد الحرب الميدية قد آتى الحكومة فيما يظهر من القوة ما هو أكثر مما ينبغى . ومن جهة أخرى حينما كان الأسطول الذى كان

= أتوملر الدور يون ج ٢ ص ١٨٢ على دستور دلفس . و ر . أيضا ميكافلى . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٢٦ — باشيس — ر . طوسيديد ك ٣ ب ٢٨ (٤٢٨ ق م .) — القائم بالأعمال . البروكسين . ر . بوخ الاقتصاد السياسى للاتنيين ك ١ ب ٩ .

§ ٤ — فى فوكيه . ر . ديودور الصقل ك ١٦ ص ٤٢٥ السنة الثانية للأولمب السادس بعد المائة ٣٥٦ ق م . وهو على التقريب تاريخ ميلاد الاسكندر .
§ ٥ — مجلس الكبراء . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ .

حملة مؤلفا من رجال الشعب قد كسب النصر في سلامين وكسب لأتينا قيادة إغريقيا والنفوق البحري لم تلبث الديمقراطية أن استردت كل مزاياها . وفي أرغوس المواطنون الأعيان الذين ظفروا بمنيتي وتغلبوا على اللقدمونيين أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصة للقضاء على الديمقراطية .

§ ٦ — وفي سراقوزة استعاض الشعب الذي كسب وحده النصر على الأتنيين عن الجمهورية بالديمقراطية . وفي خاليسيس ما لبث الشعب أن استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف . وفي إمبراسي طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولى بنفسه السلطان .

§ ٧ — ينبغي العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا لوطنهم سلطانا جديدا سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أيا كان كيفما اتفق من المدينة يصبحون شهب فتنة في الدولة . فإما أن يثار عليهم وإما أنهم أنفسهم وقد ملأ النجاح صدورهم كبرا يحتالون ليقوضوا المساواة التي لم يعودوا يرضونها .

مصدر آخر للشورات هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين هم بعضهم لبعض عدو فيما يظهر ، بين الأغنياء والفقراء مثلا حينما لا يكون البتة بينهم من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد . لكن متى تم لأحد الفريقين أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجهه بين حذر الفريق الآخر أن يقتحم

— ظفروا بمنيتي . إن واقعة منيتي التي هلك فيها إبيامينداس قد وقعت في السنة الثانية من الأرباب الرابع بعد المائة ٣٦٢ ق م . ر . أ . توملرج ٢ ص ١٤٣ .

§ ٦ — في سراقوزة . كانت هزيمة الأتنيين في السنة الرابعة للأولمب الواحد والتسعين ٤١٢ ق م . ر . أ . توملرج ٢ ص ١٦٠ — فوكسوس . لا يعرف هذا الاسم إلا من هذه الفقرة — بيريندر . يظهر أن بيريندر هذا كان من أقرباء بيريندر الكورنثي الأذنين . ر . أ . توملرج ٢ ص ١٥٥ ثم . ر . أ . فيا سيجي . في هذا الكتاب ب ٨ ص ٩ .

عبثا خطر الجلاذ . من أجل ذلك أيضا كان المواطنون المتنازون بكفائتهم لا يثيرون الفتنة أبدا لأنهم دائما أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد الشعب .
تلك هي على التقريب كل الأسباب وكل الملابسات للعبث بالنظام وللثورة في الأنظمة المختلفة للحكومة .

§ ٨ — الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة . فالعنف يسلك سبيله بداية على غرة . أو أن البغي ربما قد لا يجيء إلا بعد زمان طويل ، لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضا على وجهين . فأولا يحمل الشعب على الثورة بوعود كاذبة ، ولا يلجأ إلا بعد ذلك إلى القوة لتحفظ الثورة من المقاومة ، ففي أتين خدع الأربعمئة الشعب بأن أفنعوه أن الملك العظيم سيقدم للدولة وسائل استمرار الحرب على إسبرته ، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم . وثانيا أن الإقناع وحده أحيانا يكفي الخدعة من أجل الاحتفاظ بالسلطان لإرضاء أولئك الذين يطيعون ، كما قد كان كافيا للاستيلاء عليه بادئ الأمر .

نستطيع أن نقول إننا قد بينا على العموم العلل التي تجلب الثورات في الحكومات من جميع الأصناف .

§ ٨ — الأربعمئة . السنة الأولى . الأولب الثاني والتسعين ٤١١ ق . م . ر . طوسيديد

الباب الرابع

علل الثورات في الديمقراطيات . شغب الديماغوجيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يثبت التاريخ .
في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش . الأخطار من جمع اختصاصات كثيرة أكثر مما ينبغي
في يد واحدة . فائدة التصويت بالفرق عوضاً عن التصويت بالجملة .

§ ١ — فلنبحث الآن على أى أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص
كل واحدة من تلك العلال على مقتضى التقاسيم التى عملناها .

في الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شيء بشغب الديماغوجيين : أما فيما يتعلق
منها بالأفراد فإنهم يضطرون ، باتهاماتهم الدائمة ، الأغنياء إلى أن يجمعوا أنفسهم
ليتأمروا لأن الاشتراك في الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة . وقد جرى العرف
في الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس بجمهرة الشعب إلى الانتفاض . ويمكن
الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة . § ٢ — ففى قوس قد
أدت إفراطات الديماغوجيين إلى سقوط الديمقراطية بأن أكرهوا أعيان المواطنين
على أن يتخربوا عليها . وفي رودس منع الديماغوجيون الذين كانوا يديرون الأموال
المنحصصة لمرتبات الجنند أداء السلفة التى كانت واجبة لرؤساء السفن . فهؤلاء
لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائى لم يكن لهم وسيلة أخرى إلا التآمر
واسقاط الحكومة الشعبية . وفي هرقله بعد الاستمرار بزمان قليل عمل الديماغوجيون
أيضاً للقضاء على الديمقراطية . فإنهم بما ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين

§ ١ — في الديمقراطية . ر . منتسكروك ٨ ب ٢ وما بعده — بشغب الديماغوجيين . ر . ك ٦
ب ٤ ٤ رسم صورة الديماغوجى .

§ ٢ — في قوس . قوس هى وطن إبيقراط . ر . أ توملر في الدورين ج ١ ص ١٠٩
وهيرودوت بولنى ب ١٦٣ — في رودس . ر . تفاصيل موجزة جدا وردت في هذا الكتاب ب ٢
ف ٥ — وفي هرقله . من بونت . ر . فيما بعد ب ٥ ف ٥ وأتوملر ج ٢ ص ١٧١ والحادثة التى يتكلم
علها أرسطو يظهر أنها كانت في السنة الأولى من الأولب الرابع بعد المائة ٣٦٤ ق . م .

الأقوياء إلى الهجرة من المدينة، غير أن هؤلاء المنفيين قد جمعوا جموعهم ورجعوا إلى المدينة، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله. § ٣ — وعلى هذا النحو تقريبا هلكت ديمقراطية ميجار. فإن الديماغوجيين لأجل أن يخلقوا لأنفسهم مصادرات كبرى تسببوا في تغريب المواطنين الأعيان فزاد ذلك في عدد المنفيين في قليل من الزمان فلم يلبث هؤلاء أن عادوا وهزموا الشعب في حرب منظمة وأقاموا حكومة أوليغرشية. وكذلك في كوم كان حظ الديمقراطية التي أسقطها ثراسيماك. وإن مشاهدة كثير من الحوادث الأخرى أيضا تقيم الدليل على أن السير العادى للثورات في الديمقراطية هو هذا: تارة يصل الديماغوجيون جريا وراء اجتذاب حب الشعب إلى أن يشيروا نائرة الطبقات العليا للدولة بالمظالم التي يرتكبونها في حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضى وبأن يحملوهم النفقات العامة كلها. وتارة يقننون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى.

§ ٤ — وفي الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماغوجيا وقائدا انقلبت الحكومة فورا إلى طغيان. ويكاد يكون الطغاة الأقدمون كلهم قد ابتدأوا بأن يكونوا ديماغوجيين، فإذا كانت صنوف الاغتصاب وقتئذ أكثر منها بكثير في أيامنا فالسبب فيه بسيط: في ذلك العهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماغوجيا لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام. أما الآن فبفضل ضروب التقدم في الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل إلى أن يكون رئيسا للشعب، غير أن الخطباء لا يفتصبون البتة بسبب جهاهم بالحرب أو أن هذا من الندرة بمكان.

§ ٣ — ميجار. ر. ما سبق ب ٢ ف ٦ — في كوم. يريد أرسطو بلا شك أن يتكلم على كوم في أوليدا، لأنه كان هناك عدة مدن بهذا الاسم. ر. ك ٢ ب ٥ ف ١٢.

§ ٤ — ديماغوجيا وقائدا. هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد أرسطو عدة مرات، وليكلا نستشهد إلا بمثلين نذكر أن كرومويل ونايليون، لم يستطيعا الاغتصاب إلا لأنهما كانا كلاهما الشخصين الأعليين في الجيش.

§ ٥ — وإن ما كان يجعل ضروب الطغيان في ذلك الزمان أكثر منها في زماننا هو أنه كانت تركز سلطات واسعة في منصب واحد، وشاهد ذلك في محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذى يلى هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة العدد قوية النفوذ. يمكن أن يضاف أنه في هذا العهد كانت الدول أصغر ما تكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسباً للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم يقتصبون الطغيان متى كان لهم شيء من الخدق الحربى . وكان هؤلاء بكسبهم ثقة الشعب يصلون إلى غرضهم . وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر في التظاهر بعبادة الأغنياء . انظر إلى بيزسترات في أتيننا حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل . وانظر إلى ثياجين في ميجار إذ ذبح قطعان الأغنياء التى صادفها ترعى على شواطئ النهر . ودينيس باتهامه دفنوس والأغنياء وصل إلى أن يتسلم زمام الطغيان . فإن البغض الذى أظهره للمواطنين الأثرياء أكسبه ثقة الشعب الذى اتخذ الصديق الأوفى .

§ ٦ — قد يخلف أحيانا شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم . فمتى كانت الوظائف بالانتخاب الشعبى وبدون أى شرط لنصاب فإن الناس الذين يتطلعون إلى السلطان ينقلبون ديماغوجيين ويعملون كل ما فى وسعهم لجعل الشعب سيذا مطلقا حتى على القوانين . لاتقاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العشائر تصوت على حدة لتعين الحكام بدلا من أن يجمع الشعب فى جمعية عمومية . تلك هى على التقريب كل الأسباب التى تجلب الثورات فى الدول الديمقراطية .

§ ٥ — محافظة ملطية . لا أدري هل كانت الواقعة التى حكاها ديودور الصقلى ك ٨ ص ٢٢٢ فى السنة الثالثة من الأولب الثالث والتسعين ليس لها ارتباط بالواقعة المذكورة هنا — أهل السهل . كان سكان أتيقا ينقسمون إلى ثلاث طبقات : أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل . ر . هيرودوت كليوب ٥٩ — ثياجين . يتكلم عليه أرسطو أيضا فى الريطوريقا (الخطابة) ك ١ ب ٢ . ر . بيكر ص ١٣٥٧ و . ر . ماسبق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ٨ . إن سيلون الذى شرع فى الاستيلاء على الطغيان فى أتيننا قد كانت صهر ثياجين . (طوسيديد ك ١ ب ١٢٦) — دينيس . ر . ديودور الصقلى ك ٨ ص ٢١٦ ودفنوس كان قائدا للمراقوزين فعمل على قتله دينيس فى السنة الثالثة من الأولب الثالث والتسعين ٣٦٠ ق م .

§ ٦ — حتى على القوانين . ر . ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

الباب الخامس

علل الثورات في الأوليغرشية . انقسام الأوليغرشيين فيما بينهم . فالذين أبعدوا عن السلطان يثيرون وأحيانا يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين . سوء سلوك الأوليغرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية . عال الثورات في الأوليغرشية في وقت الحرب . بنى الأوليغرشيين بعضهم على بعض . الظروف العرضية البحث . الأوليغرشيات والديمقراطيات يندران تقاب إلى الحكومات المضادة .

§ ١ — في الأوليغرشيات الأسباب الأشد ظهورا للانقلاب اثنتان : الواحدة إنما هي ضم الطبقات المنحطة التي ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذي يتقدم لمساعدتها أيا كان . والأخرى وهي كثرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليغرشية أعيانها . مثل ليجداميس من نكسوس الذي ما لبث أن نصب نفسه طاغية على مواطنيه .

§ ٢ — أما الأسباب الخارجية التي تقلب الأوليغرشية فيمكن أن تكون مختلفة جد الاختلاف . فأحيانا الأوليغرشيون أنفسهم إلا الذين هم في الحكم ، يدفعون إلى التغيير حينما تكون إدارة الشؤون مركزة في أيدي قليلة العدد جدا كما في مرسيليا وإستروس وهرقلة وفي عدة دول أخرى . فالذين كانوا مبعدين عن الحكم كانوا يتألبون حتى يحصلوا على الاستمتاع المقترن بالسلطان فبديا للأب ثم

§ ١ — ليجداميس . نحو الأوبل السابع والستين ٥١٠ ق م . ر ٠ أ تو ملر في الدورين ج ١ ص ١٧١ — نكسوس . إحدى جزائر الأرخبيل الدائر حول ديلوز . يروي آتيني ك ٨ ص ٣٤٨ هذه الواقعة بناء على قول أرسطو نفسه في تحليله لدستور نكسوس .

§ ٢ — في مرسيليا . حلل أرسطو أيضا دستور مرسيليا . ويشهد بذلك آتيني ك ٨ ص ٥٧٦ فإنه عند ما ذكر مؤلف أرسطو على جمهورية مرسيليا تكلم على عائلة أرستقراطية هي عائلة البروتين ، من نسل المؤسسين الأولين الذين كان لهم التفوذ الأعلى . ر ٠ استرابون ك ٤ ص ١٧١ . كانت حكومة مرسيليا لا تزال أوليغرشية في الوقت الذي كان يكتب عنها استرابون . — في إستروس . لا يعلم شيء عن تاريخ إستروس . — في هرقلة . شتمل أن يكون الأمر هنا أيضا بصدد هرقلة بونت . ر ٠ ما سبق ب ٤ ف ٢ وما سيأتى في هذا الباب ف ٥ .

لأكبر الأخوة ثم للأخوة من بعدهم . وفي الواقع إن القانون يحرم في بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكاما في وقت واحد ، وفي بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والثاني الأكبر . ففي مرسليليا صارت الأوليغرشية أشد جمهورية . وفي إستروس انتهت بأن انقلبت إلى ديمقراطية . وفي هرقله اضطرت هيئة الأوليغرشيين أن تتسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة .

§ ٣ - في إكسند خرجت الثورة من تحريض أناره الأغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر في بعض المواطنين وأن الأب ، كما قلت ، لا يمكن أن يجلس مع ابنه في آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذي كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة . فانتفع الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيسا منه لم يلبث أن ولى السلطان بعد ظفوره لأن الشقاق يجعل الحزب الذي ينقسم على نفسه ضعيفا جدا . ففي إيريتري في عهد أوليغرشية البازيليين العتيقة أسقط الشعب الذي مل الاستعباد الأوليغرشية على رغم الرعاية الظاهرة التي كان يبذلها رؤساء الحكومة ، وما كان ذنبها إلا أنها كانت محصورة في عدد قليل .

§ ٤ - من بين أسباب الثورات التي تحملها الأوليغرشيات في باطنها ينبغى أن يعد حتى قلاقل الأوليغرشيين الذين يصيرون ديماغوجيين . لأن للأوليغرشية أيضا ديماغوجيها وقد يكونون فيها على صنفين . فبديا يجوز أن يوجد الديماغوجي من بين الأوليغرشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلا . ففي أتيننا صار شاريكليس ديماغوجيا حقا من بين الثلاثين . وفرينيخوس قد لعب الدور نفسه بين الأربعائة .

§ ٣ - في إكسند . هذه الزلة الأسبرية كانت خاضعة لأوليغرشية شديدة البأس . ر . أنوملر . الدوربون ج ٢ ص ١٧٢ - في إيريتري . نزلة أتينية في يونيه ولا يعمرق شئ ، محقق عن أسرة البازيليين .

§ ٤ - شاريكليس . ر . اكسينوفون . الهيلينيون ك ٢ ب ٣ . وذكرى سقراط ك ١ ب ٢ - فرينيخوس . ر . طوسيديك ٨ ب ٦٢ و ٩٠ .

§ ٥ — وإما أن أعضاء الأوليغرشية يرأسون الطبقات المنحطة : ففي لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يملقون الشعب الذي كان له حق تعيينهم . وذلك هو حظ الأوليغرشيات جميعا حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتعيين في كل الوظائف العامة بل إن هذه الوظائف مع بقائها امتيازاً لأهل الثروات الضخمة وبعض الأحزاب هي مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب . يمكن أن يلقي النظر مثلاً إلى ثورة أبيدوس . وهذا هو الخطر الذي يهدد أيضاً الأوليغرشيات التي فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم ، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدي إلى تملق الشعب وإسقاط الدستور كما حدث في هرقله بونت .

§ ٦ — وأخيراً إليك ما يحدث حينما تثبت الأوليغرشية بالمركزية أكثر مما ينبغي ، فإن ذلك يضطر الأوليغرشيين الذين يطالبون بالمساواة لأنفسهم أن يدعوا الشعب إلى مساعدتهم . سبب آخر للثورة في الأوليغرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليغرشيين الذين يبذرون في ثروتهم الشخصية بالإفراطات فتى أملقوا لا يفكروا إلا في ثورة وحينئذ إما أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم وإما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيبارينوس لدينيس في سراقوزة . وفي أنفيبوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب إلى المدينة نزلاء من خالسيس وحينما استقروا رمى بهم

§ ٥ — في لارسا . مدينة في تساليا . لا يعرف عن حكومتها شيء . ر . ر . ما سبق ك ٣ ب ١ ف ٩ — ثورة أبيدوس ، نزلة من ملطية على الحلبسوت وعلى شاطئ آسيا . ر . ر . ما سيلي في هذا الباب ف ٩ — في هرقله بونت . ر . ر . ما سبق ب ٤ ف ٢ . وقد كانت عدة مدائن تسمى بهذا الاسم ولا أدري هل كان أرسطو يفرق بين هرقله وهرقله بونت . ر . ر . فيما سيلي في هذا الباب ف ١٠ ثم ك ٤ ب ٥ ف ٧ . § ٦ — سوء سلوك الأوليغرشيين . لقد لعب ميرابو في الثورة الفرنسية دوراً مثل دور الأوليغرشيين الذين يتكلم عليهم أرسطو هاهنا . ويمكن إيراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا أيضاً — هيبارينوس . هو أخو دينيس القديم أو صهره . ر . ر . ديودور الصقل ك ١٦ ص ٤٣٦ ، وأفلوخرخس في « حياة ديون » ص ١٣٤ — في أنفيبوليس . ر . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ ثورة أنفيبوليس .

الأغنياء . وفي إيجين حدث لأجل صلاح ما أفسده سوء الحظ أن هذا الذي أدار
الائتار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة .

§ ٧ — وأحيانا عوضا عن قلب الدستور ينهب الأوليغرشيون الذين أملقوا
الخزانة العامة ، وحينئذ إما أن يدب الشقاق في صفوفهم وإما أن تندلع الثورة
حتى من قبل المواطنين الذين يدفعون اللصوص بالقوة . وقد كانت كذلك ثورة
أبللوني بونت .

عندما يسود الاتحاد في الأوليغرشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها . وشاهد
ذلك في حكومة فرسال . فإن أعضاء الأوليغرشية ولو أنهم في غاية القلة يستطيعون
بفضل اعتدالهم الحكيم أن يسوسوا الجماعات الكبيرة . § ٨ — غير أن الأوليغرشية
تهلك حينما تقوم في باطنها أوليغرشية أخرى . وهذا هو ما يقع حينما تكون الحكومة
بأسرها بما أنها ليست مؤلفة إلا من أقلية ضعيفة لا يكون لأعضاء هذه الأقلية
جميعا مع ذلك حظ من مناصب الرئاسة : وشاهد هذا ثورة إيليس التي كان
دستورها وهو أوليغرشى بحث لا يسمح بدخول مجلس الشيوخ إلا لعدد قليل جدا
من الأوليغرشيين لأن المقاعد وعددها تسعون كانت إلى مدى الحياة وأن الانتخابات
المقصودة على الأسر القوية لم تكن فيها خيرا منها في لقدمونيا .

— الائتار بشاريس . لا يبين أن الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو هنا مرتبطة بالواقعة التي يرويها هيرودوت
في إيراتوب ١٨ كما كان يظن ذلك شنيدر . على أن التاريخين لا ينطبقان ، فإن شاريس هو القائد
الأتيني الذي هزم في شيروني في السنة ٣٣٨ ق م . ر . جوتلنج ص ٣٩٩ .

§ ٧ — أبللوني بونت . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ . — يقل استهدافها .
يشهد تاريخ الأوليغرشية في البندقية بصحة هذه الملاحظة التي لاحظها أفلاطون من قبل . ر . الجمهورية
ك ٨ ص ١٢٩ — حكومة فرسال . ر . اكدنوفون في كتابه الهلينيون ك ٦ ب ١ .

§ ٨ — ثورة إيليس . إيليس هي عاصمة إيليدا غرب بيلوبونيز وكانت حكومتها تقرب كثيرا من
حكومة اسبرنة (ر . ملرج ٢ ص ٩٦ وطوسيديد ك ٥ ب ٤٧) .

§ ٩ — الثورة تصيب الأوليغرشية في زمن الحرب كما في زمن السلام .
 ففي مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار لعدم ثقتها بالشعب الذي تجد نفسها مضطرة لاستخدامه لدفع العدو . وحينئذ فإما أن الرئيس الوحيد الذي توكل إليه السلطة العسكرية يصير طاغية مثل تيموفان في كورنته ، وإما أن رؤساء الجيش إذا كبر عددهم يخلقون لأنفسهم وبالقوة أوليغرشية . وقد حدث أحيانا أن الأوليغرشيات من خوف هاتين العقبتين قد خولت حقوقا سياسية للشعب إذ كانت مضطرة لاستخدام قواه . وفي زمن السلم يكل الأوليغرشيون حذرا من بعضهم البعض أمر حراسة المدينة الى جنود يقودهم رئيس لا يتبع أى حزب سياسى لكنه فى غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيسا على الجميع . وهذا هو ما صنعه ساموس فى لارسا فى عهد الأولوين الذين أسلموا له القيادة، وهذا ما وقع أيضا فى أبيدوس فى عهد الجماعات التى كانت إحداها جماعة إيفياد .

§ ١٠ — تقع الثورة فى الغالب بسبب أعمال العنف التى يصطنعها الأوليغرشيون بعضهم لبعض . وقد تكون الأنكحة والدعاوى عندهم فرصا كافية لإسقاط الحكومة . وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادث من الصنف الأول . ففي إيريتريا قوض دياجوراس أوليغرشية الفرسان انتقاما لردّه عن خطبة زواج بلا مبرر . وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقله كما سببت قضية زنا ثورة الثيين . ولقد كان العقاب مستحقا ولكن الوسيلة كانت ثورية فى هرقله ضدّ أوسيون، وفى ثيبة ضدّ

§ ٩ — تيموفان فى كورنته . تيموفان هو أخو تيموليون الذى اشترك فى قتله . ر . ر . ملر فى الدورين ج ٢ ص ١٥٢ ورحلة أناخاريس الصغير ج ٢ ب ٨ — فى عهد الأولوين . كان هؤلاء أسرة كبيرة فى تساليا ادعت أنها من نسل هرقل . ر . ر . ملر ج ١ ص ١٠٩ و ١٧١ وجوتلنج ص ٣٩٩ . فيما يخص بلارسا . ر . ما فى هذا الباب ف ٥ .

— ما وقع أيضا فى أبيدوس . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ .

§ ١٠ — وقد ذكرنا فيما سبق . ر . ما سبق ب ٣ ف ٣ — فى إيريتريا . أريتريا هى مدينة فى أوبى — ثورة هرقله . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ وك ٤ ب ٥ ف ٧ — أوسيون ... أرخياس . لا يعرف شئ عن هذين الرجلين .

أرخياس ، وإن تمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث إنهم عرضوا كل واحد منهما في الميدان العام مصلوبا في عمود .

§ ١١ — كثير من الأوليغرشيات قد هلكت بإفراطها في الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عنها الذين كانوا يألون بعض الظلم . ذلك هو ما حدث للأوليغرشيات في إكند وفي شيوز . وقد تكون أحيانا حادثة عرضية تجلب الثورة في الجمهورية وفي الأوليغرشيات . ففي هذه الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف أخرى . ففي الغالب يعين النصاب الأول تبعا لحالة الوقت على وجه يؤتى السلطان بعض المواطنين دون غيرهم في الأوليغرشية والطبقات الوسطى دون غيرها في الجمهورية . لكن متى انتشر الرخاء على أثر السلام أو لأى ظرف آخر موات فإن الملكيات مع بقائها على حالها تزيد قيمتها زيادة كبرى فتؤدى النصاب مرات عدة بحيث إن جميع المواطنين يتنون إلى أن يحصلوا على جميع الوظائف . فتارة تقع الثورة على درجات وتستقر شيئا فشيئا دون أن ينتبه إليها وتارة أيضا تقع وتم على وجه أسرع من ذلك .

§ ١٢ — تلك هى أسباب الثورات والفتن في الأوليغرشيات . أضيف إلى ذلك أنه على العموم تتحول الأوليغرشيات والديمقراطيات إلى أنظمة سياسية من النوع عينه، ولا تتحول في الغالب إلى نظم مقابلة لها بالتضاد . على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون ، تصير ديمقراطيات وأوليغرشيات بالعنف والعكس بالعكس .

§ ١١ — الأوليغرشيات في إكند . ر . ما سبق في هذا الباب ب ٣ — وفي شيوز . شيوز جزيرة كبيرة بقرب شواطئ آسيا الصغرى . ولا يعلم من تاريخها إلا شئ قليل . ولقد ثبتت عدة مرات في الحرب ضد الفرس والقدمونيين والأثينيين .

الباب السادس

أسباب الثورات في الأرستقراطيات . الأقلية الأضيـق مما ينبغي لأعضاء الحكومة . المخالفة الدستورية . نفوذ الحزبين الضدين الغالبين في مبدئهما . الثروة المفرطة للواطنين الأعيان . الأسباب الملاحسوسة . الأسباب الخارجية للفساد — خاتمة نظرية الثورات في الدول الجمهورية .

§ ١ — في الأرستقراطيات تحدث الثورة بديا من أن الوظائف العامة هي من نصيب الأقلية الضيقة إلى أشد مما ينبغي . وقد قرنا فيما سلف أن هذا هو أيضا سبب انقلاب في الأوليغرشيات . لأن الأرستقراطية هي ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان في إحداهما كما في الأخرى لأقليات ولو أن للأقليات من جهة ومن أخرى شيئا متخالفه . وهذا هو الذي يفضى إلى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية في الغالب . وإن صنف الثورة الذي نتكلم عليه يقع فيها ضرورة في ثلاث حالات على الخصوص . أولا حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت العزة صدورهم يشعرون أنهم بكفائتهم مساوون لولاة أمورهم ، مثال ذلك أولئك الذين سموا في أسبرته البريتنيين الذين كان آباؤهم مساوين لآباء الأسبرتين الآخرين ، فقد كشف تأمر فيما بينهم فأرسلتهم الحكومة ينشئون مستعمرة في ترنتة . § ٢ — وثانيا حينما يكون رجال أفذاذ لا يقلون في الأهلية عن غيرهم قد أهانهم أناس ممن فوقهم في المرتبة . ومثال ذلك ليزندر الذي أهانه ملك لقدمونيا . وأخيرا حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكي القلب مثل سينادون إذ شرع في ذلك الهجوم الجريء على الأسبرتين في عهد أجيزيلاس .

تتولد الثورة أيضا في الأرستقراطيات من البؤس الأقصى للبعض والثروة الطائلة للبعض الآخر . وتلك هي النتائج العادية للحرب . كذلك كان الوضع

§ ١ — البريتنيين . أثناء حرب مسينا الأولى نحو الأولمب الثامن عشر ٧٠٨ ق . ر . اسابون ك ٦

ص ٢٤٩ . § ٢ — ليزندر . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ١ ف ٥ وحياة ليزندر لأفلوطرخس

— سينادون . ر . الهلينيون لإكسينوفون ك ٣ ب ٣

في أسبرته طوال حروب مسينيا كما تشهد به قصيدة تيرقي المسماة « الأونومي » فإن بعض المواطنين الذين أملقوا بسبب الحرب طلبوا اقتسام الأموال الثابتة . وأحيانا تحدث الثورة في الأرستقراطية لأنه وجد فيها مواطن قوى يطمع في أن يزيد من قوته أيضا ليستولى على السلطان لنفسه وحده . وهذا ما شرع فيه ، على ما يقال ، في إسبرته بوزانياس القائد الأعلى للإغريق طوال حرب ميديا وكذلك هنون في قرطاجة .

§ ٣ — إن أشأم ما يكون على حياة الجمهوريات والأرستقراطيات إنما هو الاعتداء على الحق السياسى كما ينص عليه الدستور نفسه . وإن ما يسبب الثورة حينئذ هو أن في الجمهورية العنصر الديمقراطي والعنصر الأوليغرشى لا يلفيان على تناسب سوى وأن في الأرستقراطية هذين العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية . غير أن الانقسام يبرز على الخصوص بين العنصرين الأولين أعنى الديمقراطية والأوليغرشية اللتين تعنى الجمهوريات وأكثر الأرستقراطيات بالجمع بينهما .

§ ٤ — أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضبط ما يجعل الأرستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار كثيرا أو قليلا . لأنه يصف بين الأرستقراطيات كل الحكومات التي تميل الى الأوليغرشية وبين الجمهوريات كل تلك التي تميل إلى الديمقراطية . وإن الأشكال الديمقراطية هي الأشد متانة لأن الأكثرية هي التي تسودها وأن تلك المساواة التي يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذى يؤتيها أثرا عند أهلها . على ضد ذلك الأغنياء متى كف لهم الدستور استعلاء سياسيا لم يعنوا إلا بإشباع كبريائهم وطعمهم . § ٥ — على أنه أيا كانت الجهة التي إليها يميل مبدأ الحكومة فإنه يتحلل دائما بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين

— تيرقي . قد بعثه أتينا الى اللقدونيين ، كما هو معلوم ، في الحرب الثانية المسيبية نحو سنة ٦٨٤ ق م . ولدينا بعض قصائده وهي تستدعي الإعجاب . ولكنه لم يبق لنا شيء من قصيدته التي يتكلم عليها أرسطو هنا وجوستنيان ك ٢١ ب ٤ — بوزانياس . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ١ ف ٥ و ك ٤ ب ٨ ص ١٣ ، و ر . طوسيديد ك ١ ب ١٣٠ وما بعده . — وهون . ر . ما سبق ك ٢ ب ٨ ف ١ .

§ ٤ — الأشكال الديمقراطية . هذا إطرء جيل للديمقراطية .

لا يفكر أن أبدا إلا في إنماء سلطتهما ، فالجمهورية إلى الديمقراطية والأرستقراطية إلى الأوليغارشية . وإما أن يقع العكس فتتحلل الأرستقراطية إلى الديمقراطية إلى الديمقراطية متى كان الأشد فقرا الذين هم ضحايا الاضطهاد يسودون المبدأ المقابل ، وتحلل الجمهورية إلى الأوليغارشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذي يؤتي المساواة على نسبة الأهلية والذي يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين أجمعين .

§ ٦ — الانقلاب السياسي الذي تكلمت عليه آنفا قد وقع في ثور يوم : أولا لأن شروط النصاب التي وضعت للوظائف العامة بما أنها أرفع مما ينبغي قد خفضت وتضاعف عدد الوظائف . ثم لأن أعيان المواطنين ، على رغم حكم القانون ، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها لأن الدستور وهو أوليغارشى محض ، كان يسمح لهم بأن يثروا كما يشاءون . لكن الشعب وقد مرن في الحروب مالمبث أن صار أقوى من الجند الذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك الذين كان لهم منها أكثر مما ينبغي .

§ ٧ — هذا المزاج الأوليغارشى الذي تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على الضبط هذا الذي ييسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة . ففى لقدمونيا صارت كل الأرض الزراعية في حيازة بعض الأيدي فحسب ، والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على ما يشتهون ويصاهاروا على مقتضى موافقاتهم

§ ٥ — الدستور الوحيد المستقر . يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين عدة فقرات أخرى ذكرت فيما مر تبرئ أرسطو تماماً من الانتقادات التي كثر ما وجهت إليه ظالما . فن العسير الجهر بالمساواة في حدود أضبط وضبط وأجل وصفا من ذلك . ومن سوء الحظ أن المساواة ، كما قد عناها الأقدمون لم تكن إلا ظالما يؤسف له . فإلى جانب المواطنين يوجد دائماً الأرقاء . ر . في هذا الكتاب ب ٩ ف ٧ والمقدمة .

§ ٦ — في ثور يوم . في إغريقيا الكبرى . راجع ما يجىء من معلومات جديدة في هذا الباب ف ٨ . وديودور الصقلي ك ١٢ ص ٧٧ وما بعدها .

§ ٧ — لقدمونيا . ر . ماسبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ .

الشخصية . وإن ما أودى بجمهورية لوكرس هو أنه أبيع لدينيس أن يتزوج فيها . ولم تك مثل هذه المصيبة لتقع لا في الديمقراطية ولا في أرستقراطية حكيمة معتدلة .

في الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات في الأرستقراطيات دون أن يشعر بها وعلى وجه من الفساد غير محسوس ، وليذكر أننا ، إذ نعالج مبدأ الثورات على العموم ، قد قلنا إنه ينبغي أن يعد أيضا من الأسباب التي تؤدي إليها أخف ضروب الحيد عن المبدأ ذاته . فبديا قد تحمل نقطة من الدستور لأهمية لها . ثم يتوصل بأقل عناء إلى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلا من الأولى حتى يفضى ذلك إلى تغيير المبدأ كله . § ٨ — وإني أذكر من جديد مثال ثور يوم . كان القانون يجعل خمس سنين حدا لوظائف القائد . فقام بعض شبان حربيين وكانوا ذوى نفوذ في الجند وكانوا لاحتقارهم للرجال القائمين في وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منها فبدءوا بأن يحاولوا تعديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذي كان مستعدا تماما لموافقتهم ، على أبدية الخدم العسكرية ، فأراد الحكام الذين تعينهم المسئلة وكانوا يسمونهم (كوزيناتور) أن يقاوموا ومع ذلك فإنهم لما ظنوا أن هذا التزل لن يكفل استقرار القوانين الأخرى وافقوا كغيرهم . بيد أنهم لما أرادوا بعد ذلك أن يقفوا في وجه تغيرات جديدة لم يكن لهم بعد من القدرة ما يمكنهم من ذلك ، وما لبثت الجمهورية أن صارت أوليغارشية عنيفة في أيدي أولئك الذين حاولوا أول تجديد .

§ ٩ — يمكن أن يقال بوجه عام على جميع الحكومات إنها تسقط تارة بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية ، مثال ذلك حينما يكون لها على أبوابها

— بجمهورية لوكرس . ر . ديودور الصقلي ك ١٤ ص ٢٧١ و ٣١٧ وأتيني ك ١٢ ص ١٥٤ — قد قلنا .

ر . فيا سبق ب ٢ ف ٣ هذه النظرية التي هي من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بمكان .

§ ٨ — من جديد . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٦ .

دولة قائمة على مبدأ مضاد لمبدأها أو حينما يكون ذلك العدو مع بعده عنها له قوة كبرى . وإليك النضال بين إسبرته وأتينا . فإن الأتيين كانوا في كل مكان يسقطون الأوليغرشيات في حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على الدساتير الديمقراطية .

تلك هي على التقريب علل الانقلابات والثورات في الأنواع المختلفة للحكومات الجمهورية .

§ ٩ — مبدأ مضاد . إن سبب الحرب هذا هو الذي جعل فرنسا تشتبك بأوربا كلها بعد الثورة . فإن تخالف المبادئ هو اليوم على التحقيق العقبة الكؤود للسلام القارة . وإنه بعبارة أخرى « الحكومة المضادة » التي يذكرها أرسطو .

— اللقدمونيون . ر . ما سيجي . ب ٨ ف ١٨ .

الباب السابع

نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والأوليغارشية والأرستقراطية وسلامها : احترام القوانين في : الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التي يقوم بها المواطنون جميعا : موالة النظر في النصاب القانوني : الاحتياطات اللازم اتخاذها اتقاء لمخاطر السياسة الكبرى : مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم ، نزاهة الموظفين العموميين ، النزول عن وظائف صفرى للشعب . حب أكثرية المواطنين للدستور ، الاعتدال في مباشرة السلطة ، العناية الواجبة للتربية العامة .

§ ١ — لنبحث الآن فيما هى وسائل الحفظ بالقياس إلى الدول على العموم وإلى واحدة واحدة على الخصوص . نقطة أولى بديهية هى أننا إذا عرفنا الأسباب التى تدمر الدول وجب أن نعرف أيضا الأسباب التى تحفظ بقاءها . فإن الضد ينتج الضد دائما ، والدمار هو مقابل الحفظ .

§ ٢ — فى جميع الدول حسنة النظام أول عناية يجب اصطناعها هى ألا يخالف القانون فى أى شىء كان وأن يحترس بأشد ما يكون من التخرج من أن يصاب القانون بأى أذى مهما يضعف . إن تعدى حدود القانون يُلغى الدولة من حيث لا تشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت إلى محق الثروات . لا يلتفت المرء إلى ما يلحقه من الخسائر لأنها لا تصيبه البتة جملة . إنها تعزب عن المشاهدة وتخدع الذهن ، مثلها مثل إشكال السفسطائيين هذا : « إذا كان أى جزء صغيرا فالكل يجب أن يكونه » وهذا معنى حق بالجزء باطل بالجزء ؛ لأن المجموع أى الكل نفسه ليس صغيرا لكنه مركب من أجزاء صغيرة . فيلزم حينئذ ها هنا أولا اتقاء الشر من أصله . وثانيا لا ينبغي الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفاسط التى تمتد للشعب مدا ، فالحوادث حاضرة لتأثيرهما على رؤوس الأشهاد . ولقد قلنا فيما سبق ماذا كنا نغنى بالسفاسط السياسية والخدع التى يظن بها فرط الخدق .

§ ٣ — غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيرا من الأرستقراطيات بل بعض الأوليغرشيات ليست مدينة ببقائها لأحكام دستورها بمقدار ما هي مدينة به لبصارة الحكماء في سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم . فإنهم يصرفون عنايتهم إلى اجتذاب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لا يفوتهم أبدا دعوة الرؤساء منهم إلى تصريف الشئون ، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لأنفسهم من الاعتبار ، أو الجماعات في منافعهم المادية ، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يعاونونهم في الإدارة بالأساليب الديمقراطية البحتة . لأن بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذي يراه الديمقراطيون في سيادة الأثرية ليس عادلا فحسب بل هو أيضا نافع . § ٤ — فإذا كان أعضاء الجمهورية حينئذ كثيرى العدد فيحسن أن تكون عدة من الأنظمة التي يسرون على مقتضاها كلها شعبية فمثلا وظائف الحكماء لا تلبث إلا ستة أشهر حتى يستطيع الأوليغرشيون جميعا فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما أنهم كلهم متساوون يؤلفون شعبا على نحو ما . وهذا حق إلى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت . إن هذه المدة القصيرة للوظائف هي فوق ذلك وسيلة لاتقاء تسلط الأقليات العنيفة في الأرستقراطيات وفي الأوليغرشيات . ومتى كان بقاء المرء في الوظيفة زما قصيرا فليس من السهل أيضا أن يأتي الشر كما لو بقي فيها مدة طويلة . إن المدة المستطيلة للسلطان هي وحدها التي تجلب الطغيان إلى الدول الأوليغرشية والديمقراطية فيما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون إلى الطغيان ها هنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الأقلية الوراثية ، وإما أن يكونوا هم الحكماء الذين خولوا سلطانا عظيما بعد أن استمتعوا به زما طويلا .

§ ٣ — كثير من الأرستقراطيات . يمكن تقريب هذه النظريات من نظريات منتسكيو . ر .

روح القوانين ك ٥ ب ٨ .

§ ٤ — كما قلت . ر . ما سبق ب ٥ ف ٤ — الأقليات العنيفة . ر . ما سبق ك ٦ ب ٥ ف ١ .

§ ٥ — تحتفظ الدول ببقائها لا لأن أسباب الخراب بعيدة فحسب بل أحيانا أيضا لأن تلك الأسباب راهنة فيحملهم الخوف حينئذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشئون العامة . من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقاء على الدستور واجبا عليهم أن يفترضوا الأخطار البعيدة وشيكة الوقوع جدا فيمهدوا لفرع من هذا القبيل يحمل المواطنين على اليقظة كما تكون الحال عند خطر ليلي فلا يفرون من رعاية المدينة ومراقبتها . وفوق ذلك ينبغي دائما بالوسائل المشروعة اتقاء المعارك والحصومات بين المواطنين الأقوياء وتنبيه أولئك الذين هم خارج المعركة قبل أن يشاطروا فيها شخصا . غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العامى ، بل لا تكون تلك الحصافة إلا لرجل دولة .

§ ٦ — فى الأوليغرشية وفى الجمهورية لأجل منع الثورات التى قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة العامة للنقد تحسن إعادة النظر فى هذه القيم بموازنتها بالماضى إما فى كل سنة فى الدول التى فيها النصاب سنوى وإما فى كل ثلاث سنين أو خمس فى الدول الكبرى . فإذا زادت الإيرادات أو نقصت بموازنتها بتلك التى استخدمت بادئ الأمر قاعدة للحقوق السياسية فينبغى أن يحجز القانون رفع النصاب أو خفضه ، رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة إذا نمت وخفضه بمقياس قانونى إذا نقصت . § ٧ — فإذا أهمل هذا الاحتياط فى الدول الأوليغرشية والجمهورية نشأت عما قريب ها هنا الأوليغرشية وهنالك حكومة أقلية وراثية وعنيفة . أو خلفت الديماغوجية الجمهورية ، والجمهورية أو الديماغوجية الأوليغرشية .

نقطة هامة أيضا للديمقراطية والأوليغرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة ، وهى أن يلتفت إلى أنه لا تقوم فى الدولة قائمة لأى استعلاء مجاوز حدود التناسب : إنما هى أن تعطى الوظائف قليلا من الأهمية وطويلا من المدة فذلك خير من أن تترك لها

§ ٥ — أن يضاعفوا الاهتمام . ر . ر . منسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ٥ .

§ ٧ — وراثية وعنيفة . ر . ر . فياسبق ك ٤ ب ٥ ف ١ .

دفعه واحدة ساطة واسعة المدى، لأن السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الإقبال والرفعة . فإذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطى بلا تبصر ، ويذنبى حصر مداه شيئا فشيئا . § ٨ — غير أنه إنما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اتقاء تكوين هذه الرفعات المخيفة التى ترتكز على سعة الثراء، أو على قوى حزب كثير العدد . وحينئذ لا يمكن منعها من أن تكون فلا بد من العمل بحيث إنها تذهب فتبسط أهميتها فى الخارج . ومن جهة أخرى لما أن التجديدات يمكن أن تتسرب بادئ الأمر فى أخلاق الأفراد وعاداتهم فينبغى خلق وظيفة تكلف مراقبة أولئك الذين معيشتهم غير متفقة مع الدستور . ففى الديمقراطية بواسطة المبدأ الديمقراطى ، وفى الأوليغرشية بواسطة المبدأ الأوليغرشى . وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحكومات الأخرى على السواء . ولأسباب مشابهة ينبغى ألا يغرب عن النظر أبدا تكاثر اليسر والثروة الذى قد يصيب الطبقات المختلفة للجماعة ، ووسيلة اتقاء الشر هى أن يوكل السلطان وإدارة الشؤون إلى العناصر المعارضة للدولة ، وأعنى بالعناصر المعارضة الناس الممتازين والعامّة من جهة ومن الأخرى الفقراء والأغنياء . ويذنبى العناية إما بإدماج الفقراء والأغنياء إدماجا تاما وإما بزيادة الطبقة الوسطى . فإنما هو هكذا تمنع الثورات التى نتولد من اللامساواة .

§ ٨ — غير متفقة مع الدستور . هذا هو السبب فى خلق المراقبين فى روما . ولقد تكهن أرسطو ، دون أن يكون هناك مثال تحت نظره ، بالأثر الفعال الذى تحدثه إدارة مثل هذه فى جمهورية ذات حكومة صالحة . ر . روسو ، عقد الاجتماع ك ٤ ب ٧ ، وأما أفلاطون فإنه لم يقترح الرقابة إلا على الحكام . وقد عنى حق العناية بتنظيم مسئولية السلطة التى لم يتكلم عليها أرسطو . ر . القوانين ك ٧ ص ٣٤٦ وما بعدها . — إدماج ... إدماجا تاما . لقد تحقق هذا فى تاريخ جميع الدول الحديثة تقريبا وعلى الخصوص فى فرنسا . فإن طبقة le tiers etat قد كبوا ، فى الخفاء ، ومن حيث لا تشعر الطبقات المتنازة والملوكية نفسها ، الثروات الواسعة والثقافة العالية . وقد كان يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يخولوا جزءا من الحكم فى الشؤون العامة . ولو قد عمل بهذا المذهب فى الوقت المناسب وألغى فى اتباعه لكان ذلك على التحقيق مخففا لأصيبة الكبرى التى فيها تردت الملوكية وطبقة الأشراف . غير أن الحكومات ، مهما دفعها منفعها ، =

§ ٩ — وإليك موضوعاً رئيساً في كل دولة : ينبغي لإحسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة ، لا تغنى أبداً أولئك الذين يشغلونها ، وهذا في الأوليغرشيات على الخصوص ، وهو من الأهمية بمكان رفيع . فإن كتلة المواطنين لا يحقن من شيء حقنهم من إبعادهم عن الوظائف إبعاداً يمكن أن يجزى عنه عندهم بميزة تفرغهم لأعمالهم الخاصة ، ولأنه ليشير غضبهم أن يظنوا أن الحكام يختلسون الأموال العامة ، لأنه حينئذ يكون لديهم سبب للشكوى ما داموا محرومين مع السلطان والكسب الذي يؤتاه . § ١٠ — إن إدارة شريفة متى أمكن إنشاؤها هي ذاتها الوسيلة الوحيدة لكي تقترن في الدولة الديمقراطية بالأرستقراطية ، أعني أن يؤتى المواطنون الممتازون والعامة كل ما يطمح إليه هؤلاء وهؤلاء . وفي الواقع المبدأ الشعبي هو تمكين الجميع من الوصول إلى الوظائف ، والمبدأ الأرستقراطي إنما هو أن توكل الوظائف إلى المواطنين الفضلاء . هذا التأليف يتحقق إذا كانت الوظائف ليست إلا ذوات مكاسب . فالفقراء الذين ليس لهم منها مكسب لا يرغبون في السلطة ويؤثرون التفكير في منافعهم الخاصة . يستطيع الأغنياء قبول السلطة لأنهم لا حاجة بهم إلى أن تضاف الثروة العامة إلى ثروتهم . وعلى هذا الوجه أيضاً يثرى الفقراء بأن يتفرغوا لشئونهم الخاصة ، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة إلى الخضوع لأناس لا مكانة لهم .

§ ١١ — على أنه لأجل اتقاء تبديد الإيرادات العامة ينبغي أن تكون المحاسبة على الأموال العامة بخضر من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ في القبائل والبطون

= ندر ما ترى الرأي المحكم ، لأنها بلا شك أقرب مما ينبغي إلى الواقع بحيث يفشاها بسبب ذلك الدوار . أما الفلسفة فلا أنها في المرقب العالي فنظرتها في الأشياء نظرة طمأنينة . إنها ترى الشر تنصف له الدواء ولكن هل من مستجيب .

§ ١١ — نسخ . في أثينا كانت الحسابات تنقش على الحجر وتعرض على أنظار الجمهور كالأوامر العالية التي يصدرها الشعب . ر . ر . ب . ب . الاقتصاد السياسي للآتينيين ك ٢ ب ٨ وثمة نقوش من هذا القبيل في « شندلر » السجلات القديمة ص ١٧ وفي « فسكوتى » مذكرات رقم ٣٦ .

والمقاطعات، ولكي يكون الحكم نهائياً يعنى القانون بتشريف أولئك الذين يمتازون بحسن إدارتهم .

في الديمقراطية ينبغى أن يمنع التذرع إلى تقسيم أموال الأغنياء ، بل يمنع حتى توزيع الغلات ، وهذا ما قد حدث في بعض الدول بوسائل ملتوية . ومن الخير ألا يخول الأغنياء ، حتى متى سألوا ، حق إعانة النفقات العامة متى كانت عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقية مثل التمثيلات المسرحية والأعياد بالمشاعل والنفقات الأخرى من هذا القبيل . § ١٢ — أما في الأوليغرشيات فالأمر على الضد من ذلك ، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى الغاية كما ينبغى أن يوكل إليهم من الوظائف ما له مرتب . ينبغى أن يعاقب الأغنياء على ما يقع منهم من الأذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على الأغنياء . للذهب الأوليغرشى نفع كبير أيضاً في أن تكسب الموارد بحق الولادة وحدها دون أن تكون على سبيل الهبة وأنه لا يمكن أبداً أن يجمع بين عدة منها . وفي الواقع إن هذه الوسيلة تميل الثروات إلى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من الفقراء حالة الرضاء .

§ ١٣ — ثمة نظام نافع على السواء للأوليغرشية وللديمقراطية هو أن تكفل المساواة بل الإيثار بجميع الوظائف التي ليست من الأهمية للدولة بمكان للمواطنين

— التمثيلات المسرحية . معلوم أن المواطنين الأغنياء في أتيينا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيقى والرقص في المسرح . ر . ر . بوخ الاقتصاد السياسى للاتينيين . ك ٨ ب ٢١ — والأعياد بالمشاعل . المرجع السابق ك ٣ ب ٢٣ إنها كانت أعيادا يجري فيها سباق بالمشاعل . والظاهر أن شيثرون يشير إلى ذلك في (de officiis) ك ٢ ب ٥٦ . ويعارض شيثرون بين رأى ثيو فراسط الذى يقرر، في كتابه على الثروات ، الموافقة على إسراف المواطنين الأثرياء وبين رأى أرسطو الذى يلوم على ذلك . ر . توروص ٣٤٧ .

§ ١٢ — للفقراء . تلك رعاية عميت عنها الحكومة الملكية سنة ١٧٨٩ . فإنها على ضد ذلك قد عنيت بإهانة طبقة سواد الناس le tiers etat أى الفقراء في ذلك العهد . وقد انتقمت هذه الطبقة فأوغلت في الانتقام حين أدت يوم ٥ مايو .

الذين ليس لهم في السلطة السياسية إلا حظ ضئيل : ففي الديمقراطية للأغنياء وفي الأوليغارشية للفقراء . أما تلك المناصب العليا فإنها يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة إلى أيدي المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية دون سواهم .

§ ١٤ — مباشرة المناصب العليا تقتضى من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثا : الأولى استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظمى لتصريف الشؤون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان ، في كل نوع من الحكومة ، للبدا الخاص الذى عليه أسست ، لأنه ما دام الحق متغيرا بحسب الدساتير المختلفة فيلزم بالضرورة أيضا أن يتغير العدل في كل واحد منها . ها هنا تعرض مسألة . كيف يختار الموظف ويعين متى كانت كل هذه الصفات غير مجتمعة في الفرد عينه ؟ مثلا إذا كان المواطن الفلانى الموصوف بمهارة حربية كبرى فاقد الذمة وقليل الإخلاص للدستور ، وإذا كان المواطن الفلانى الآخر تزيها جد النزاهة ونصيرا مخلصا للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحربية على شىء ، فأيهما يختار ؟ § ١٥ — ينبغي ، فيما يظهر ، العناية ها هنا بتعرف أمرين : ما هى الصفة العامية وما هى الصفة النادرة . ففيما يتعلق بالقائد ينبغي النظر إلى التجربة أولى من النظر إلى طهارة الذمة ، لأن طهارة الذمة تفلت بسهولة وكثرة دون الحذق الحربى . ولأمانة الخزانة العامة الأوفى اتخاذ سبيل آخر . فإن وظائف الخازن تقتضى من طهارة الذمة ما ليس لأكثر الناس في حين أن مقدار الذكاء الضرورى للقيام بها أمر عام جدا . لكن أفيمكن أن يقال أيضا إذا كان مواطن ملئ بالكفاية والاستمساك بالدستور فقيم يطلب إليه فوق ذلك من الفضيلة ؟ أليس حسبه حينئذ الصفتان اللتان له ليحسن عملا ؟ كلا بلا شك ، لأن هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما وبين شهوات لا رادع لها . الناس في مصالحهم الخاصة التى يعرفونها ويجوبونها لا يحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبغي ، فمن ذا الذى يضمن أنهم لا يفعلون كذلك أحيانا متى كان الأمر بصدد المصلحة العامة ؟

§ ١٦ — على العموم كل ما في القانون يتفق ، بحسب نظرياتنا ، ومبدأ الدستور عينه ، فهو أساسى لحفظ الدولة . غير أن الموضوع الأهم إنما هو ، كما كررنا مرارا ، جعل فئة المواطنين التى تريد ثبات الحكومة أشد قوة من التى تريد سقوطها . وينبغى فوق ذلك الحذر كل الحذر من إهمال ما تمحله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والقسط فى جميع الأشياء . فكثير من النظم ، الديمقراطية فى الظاهر ، هو على التحقيق ما يدمر الديمقراطية ، وكثير من النظم ، الأوليغرشية فى الظاهر ، يدمر الأوليغرشية . § ١٧ — متى ظن المرء أن به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فإنه يدفع به فى عماية إلى الإفراط . ولكن الخطأ غليظ . ففى وجه الإنسان الأنف مع أنه انحرف عن الخط المستقيم الذى هو الأجل ليقترّب من أن يكون أفنى أو أفطس يمكن مع ذلك أن يبقى كما هو جميلا ومقبولا ، لكن متى اندفع هذا الانحراف إلى الإفراط فلإنما يتزع بديا من هذا الجزء المقياس الحق الذى يجب أن يكون له ثم يفقد كل مظهر للأنف بامتداداته الذاتية الفظيعة وبالامتدادات الصغيرة للأجزاء المجاورة له . وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على سواء ، فالأمر هو على الإطلاق بعينه فيما يتعلق بأنواع الحكومات .

§ ١٨ — الديمقراطية والأوليغرشية مع ابتعادهما عن الدستور الكامل يمكن مع ذلك أن تكونا منظمتين تنظيما كافيا لحفظهما . ولكن الناس يغفلون فى مبدأ إحداهما والأخرى فيجعلون منهما بديا حكومات أسوأ وينتهى بهم الأمر إلى ردهما إلى ألا تكون حكومات بعد . ينبغى أن يعرف الشارع ورجل الدولة أن يميزا فى الإجراءات الديمقراطية أو الأوليغرشية ، تلك التى تحفظ الديمقراطية أو الأوليغرشية وتلك التى تخربهما . فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع أن تكون وأن

§ ١٧ — يدفع به فى عماية إلى الإفراط . لقد أروض أفلاطون ضرورة تلطيف مبدأ الدولة بإضاحا عجيبا . ر . القوانين ك ٣ ص ١٩٠ و ١٩٩ . والمقدمة .

تبقى دون أن تشمل في باطنها على أغنياء وفقراء . لكن إذا تقررَت المساواة في الثروات فالدستور هو ضرورةٌ غيرٌ ، وإذ يراد القضاء على القوانين التي قصد بها إلى بعض أولى التفوق السياسي يقضى معها على الدستور نفسه .

§ ١٩ — ترتكب الديمقراطيات والأوليغرشيات ها هنا خطأ كبيرا على السواء . ففي الديمقراطيات حيث العامة لها أن تسن القوانين نهائيا يقسم الديماغوجيون دائما المدينة بهجاتهم المستمرة على الأغنياء إلى معسكين في حين أنهم يجب عليهم في خطبهم ألا يظهروا إلا بمظهر المشغولين بمنفعة الأغنياء . كذلك في الأوليغرشيات ينبغي للحكومة أن تظهر بأنها لا تهدف لها إلا منفعة الشعب . ويجب على الأوليغرشيين على الخصوص أن يعدلوا عن حلف أيمان كالتى يحلفونها اليوم . وإليك الأيمان التى تحلف في بعض الدول في أيامنا : ”لأكون عدوا مقبلا للشعب ، ولأعملن له الشرب قدر ما أستطيع“ . كان ينبغي أن يكون الأمر على وجه مضاد كل التضاد ، وكان أولى أن يتخذ وجه مستعار في أن يقال جهره في الأيمان من هذا القبيل : ”لا أؤذى الشعب أبدا“ .

§ ٢٠ — إن أهم النقط التى تكلمنا عليها لاستقرار الدول ، ولو أنها في أيامنا مهمة في كل مكان هى مطابقة التربية لمبدأ الدستور . وإن أنفع القوانين ،

§ ١٩ — أن يعدلوا عن حلف أيمان . ”اقرأ في سياسيات أرسطو أن في زمانه في بعض المدائن كانوا يضرعون بعض الشعب و يعلنونه . هذا هو الواقع من الأمر ولكنهم كانوا يحلفون على ضد ذلك . وذلك النوع لا يمكن تصوره“ . ر . ديدرو . سياسة الملوك ف ٧٦ .

وقد احتفظ لنا استوبى في ريعظه ٤١ ص ٢٤٣ بنص التيمين الديمقراطية البحتة التى كان يحلفها الشبان الأثينيون حين تسجل أسمائهم في السجل المدنى ، وهى يمين حسنة جميلة .

§ ٢٠ — إن أهم النقط . لشه ما أحسن أرسطو الأهمية السياسية للتربية التى خصها بكتاب ونصف من مؤلفه ك ٤ و ك ٥ . وقد خصها متمكيا بالكتاب الرابع من روح القوانين . ووضع لها روسو كتاب إميل الذى كان لشره نتائج سياسية خطيرة على التحقيق بأن آثار الموضوع التربية تفكير العقول الحصيفة . وما ينبغي التنبيه عليه أن حكومة convention ، هى أول حكومة في فرنسا اشغلت سياسيا بهذا الموضوع =

أى القوانين المصدق عليها بإجماع المواطنين، تصير لغوا إذا كانت الأخلاق والتربية لا تتطابق المبادئ السياسية الديمقراطية في الديمقراطية والأوليغرشية في الأوليغرشية . لأنه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه إذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك فالدولة عينها تشاطر في هذا الإخلال بالنظام . § ٢١ — إن تربية مطابقة للدستور ليست هى التى تهدى إلى فعل كل ما يرضى إما أعضاء الأوليغرشية وإما أنصار الديمقراطية ، إنما هى تلك التى تهدى إلى استطاعة العيش فى ظل حكومة أوليغرشية أو فى ظل حكومة ديمقراطية . وفى الأوليغرشيات الحالية يعيش أبناء أصحاب السلطان فى الرخاوة فى حين أن أبناء الفقراء الذين يتخشنون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة فى إثارة الثورة والقدرة عليها . § ٢٢ — فى الديمقراطيات وعلى الخصوص فى تلك التى دستورها أدخل ما يكون فى الديمقراطية يساء فهم منفعة الدولة لأن فيها يفهم معنى الحزبية فهما فاسدا ، فعلى حسب الرأى العام الشيمتان المميزتان للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحزبية . المساواة هى الحق العام ، وهذه المساواة هى بالضبط أن إرادة الأكثرية هى السائدة . ومن ثم تندمج الحزبية والمساواة فى الرخصة لكل أحد أن يفعل ما يشاء : « كل على هواه » كما يقول أوربيد . وهذا مذهب بين الخطر . لأنه لا ينبغي أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقا للدستور هى عيشة استعباد . بل على الضد يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حماية وسعادة .

== فأنشأت فى البلاد دور التعليم العام وبدأت التعليم الابتدائى . ومن سنة ١٨٣٠ اقتضيت آثارها وحقت آمالها ولم يزد فى ذلك على أن اعترف بأحد المبادئ البديية والأساسية لكل نظام سياسى . وقد يحسب بين أخطاء الملكية القديمة التى ربما كانت ضرورية . وهى من الأخطاء التى كانت شؤما عليها ، ذلك الإهمال المطلق للتربية الشعبية فإنها لم تفكر قط فى أن تحولها إلى منفعتها . ر . ماسيجى . ب ٩ ف ٢ .

§ ٢١ — أبناء أصحاب السلطان . ر . ماسبق فى هذا الباب المعانى المشابهة لهذا ف ٨ .

§ ٢٢ — سيادة الأكثرية . ر . ماسبق ك ٧ ب ١ ف ٦ و ١١ — أوربيد . لا يعرف من أية قصة من قصص أوربيد أخذت هذه العبارة .

لقد عددنا حينئذ على وجه تام تقريبا أسباب الثورات والدمار والسلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعا .

— والسلام والاستقرار . لقد نبه هيجوييتش ، في رسالة في ماليات روما ص ٤٤ ، على أنه في الزمان الغابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر العادى الذى لا معدى عنه للانقلابات السياسية في الأزمان الحديثة . وتعليل ذلك يسير جدا . فإن الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت عناية الشعب بمراقبة المصروفات العامة واقتضاؤه الإحاطة علما بها فيه وقاية من كل تبذير . كذلك حق أيضا من جهة أخرى ، أن الافتراض بأوضاعه الخطرة لم يكن معروفا بعد . فتذيه هيجوييتش صحيح تماما يؤيد التاريخ صحته .

الباب الثامن

علل الثورة وعلل الحفظ في حكومات الفرد ملوكية أو طغانية . الفرق بين الملك وبين الطاغية :
 علل الثورة في حكومات الفرد ماثلة بالجزء لنظائرها في الجمهوريات . ضروب التآمر على الأشخاص
 وعلى السلطات : الإهانات التي تصدر من الطغاة : تأثير الخوف والامتنان على الخصوص : ضروب
 المؤامرات التي يدسها الطمع في المجد . صنوف الهجوم الخارجية على الطغیان . اعتداءات أنصاره الأقربين :
 أسباب الدمار في الملوكة : أخطار الوراثة .

§ ١ — يبق علينا أن ننظر فيما هي العلل الأكثر شيوعا للانقلاب وللحفظ
 في حكومة الفرد . إن الاعتبارات التي يناسب عرضها في مصير الملوكة
 والطغيات تقارب كثيرا الاعتبارات التي ذكرناها في صدد الدول الجمهورية .
 الملوكة تقترب من الأرستقراطية والطغیان يتألف من عناصر من الأوليغارشية
 المتطرفة ومن الديماغوجية . من أجل ذلك كان أشام الأنظمة على الرعايا لأنه مكوّن
 من حكومتين رديئتين وأنه يجمع بين التناقض والردائل التي لإحداهما وللأخرى .

§ ٢ — على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى في نقطة
 بدايتهما . الملوكة تخلقها الطبقات العليا التي يجب عليها أن تمنحها من الشعب .
 وإن الملك يجعل من صميم الطبقات العليا التي يمتاز عليها بفضيلته السامية أو بالأعمال
 الجليلة التي توحى بها إليه تلك الفضيلة أو بشهرة أصوله المعترف بها . أما الطاغية
 فإنه على الضد يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الأقوياء ليدفع عنه
 اضطهادهم . § ٣ — والحوادث تؤيد ذلك بلا عناء . يمكن أن يقال إن كل
 الطغاة قد كانوا في مبدأ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسعائياتهم على
 المواطنين الرؤساء . وقد نشأت بعض الطغيات على هذا النحو حين كانت الدول
 قوية من قبل . وبعضها وهي أقدم من الأولى لم تكن إلا ملوكيات انتهكت قوانين
 البلد وطمعت إلى سلطان استبدادي . وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا

أن ينتخبهم الناس للمناصب العليا لأن الشعب في الماضي كان يعطى جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف العامة مدة طويلة . وأخرى قد خرجت من الحكومات الأوليغارشية التي وكلت بلا تبصر إلى شخص واحد اختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية . § ٤ — بفضل هذه الظروف كان الاغتصاب حينئذ هينا على جميع الطغاة إذ لم يكن لهم من عمل إلا أن يعتمدوا على إرادتهم ليكونوا طغاة لأنهم كان في يدهم من قبل إما سلطان الملك أو للسلطة التي يكفلها لهم مركز سام : أمثال ذلك فيدون في أرغوس والطغاة الآخرون الذين ابتدءوا بأن يكونوا مملوكا . ثم كل طغاة يونيه وفالاريس الذين كانوا يتربعون في أعلى المناصب ؛ فانتيوس في ليونتيوم وسبسل في كورنته وفيزيستر في أثينا ودينيس في سراقوزه وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديماغوجية .

§ ٥ — أكرر أن الملكية تصطف إلى جانب الأرستقراطية من حيث إنها كمثلها ثمن للاعتبار الشخصي أو لفضيلة سامية أو لشرف مولد أو لخدمات عظمى أدت أو لكل هذه الميزات مضافات إلى الكفاية . كل أولئك الذين قد أدوا خدمات كبرى لمدائن أو لشعوب أو كانوا في مكانة من أداؤها قد حصلوا على هذا الامتياز السامي : بعضهم بأنهم ظفروا بالأعداء فوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل

§ ٤ — فيدون في أرغوس . يظهر أنه ملك في القرن الثامن قبل الميلاد، ويعتبر أنه طاغية مقدم غاية في الحسنى . ويقال إنه أنشأ في بيلوبونيز وحدة المكاييل والموازين بين جميع القبائل الدورية ، وأنه أول من ضرب النقود . ر . أوتوملر ، الدوريون ج ١ ص ١٥٥ و ج ٢ ص ١٠٨ وهيرودوت ايراتوب ١٢٧ — كل طغاة يونيه . ر . هيرودوت ، ملبومين ب ١٣٤ ، إذ يقص تاريخ أولئك الطغاة الصغار — فالاريس . طاغية أغريجنث نحو الأولمب الرابع والخمسين ٥٦٤ ق . م . ر . أوتوملر ، الدوريون ج ٢ ص ١٦٣ — فانتيوس . الذي يتكلم عليه أرسطو أيضا في هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ لا يعرف إلا بهذا . — ليونتيوم . مدينة مجاورة لسراقوزة في صقلية — سبسل . اغتصب الطغيان في كورنته في نحو الأولمب الثلاثين ٥٨ ق . م . — فيزيستر ، ٥٥٠ ق . م . — دينيس في سراقوزة . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٤ ف ٥ .

§ ٥ — أكرر . ر . ما سبق ف ١ — كما فعل قردوس . في القرن الحادي عشر قبل الميلاد .

قردوس . والآخرون بأن ردوا على الشعب حريته مثل قيروش ، وآخرون بأنهم أسسوا الدولة أو بأنهم حازوا أرضها كملوك الأسبرتيين والمقدونيين والملوس . § ٦ — رسالة الملك الخاصة أن يسهر على أن أرباب الأملاك لا يصابون بأى ضرر فى ثروتهم ولا الشعب بأية إهانة لشرفه . أما الطاغية فعلى الضد كما قلت أكثر من مرة لم يك لينظر فى الشؤون العامة إلا إلى منفعة الشخصية . غرض الطاغية هو الاستمتاع ، وغرض الملك هو الفضيلة . من أجل ذلك فى معرض الطموح يفكر الطاغية على الخصوص فى المال ، وأما الملك فيفكر على الخصوص فى الشرف . وحرس الملك يتألف من المواطنين ، وحرس الطاغية من الأجانب .

§ ٧ — ومع ذلك فمن الهين أن يرى أن للطغيان كل أضرار الديمقراطية والأوليغرشية . فهو كالأوليغرشية لا يفكر إلا فى الإثراء الذى هو وحده يكفل له بالضرورة أمانة الأتباع والاستمتاع بالزينة . الطغيان يخاف أيضا من الجماعات فيترع منهم حق اقتناء السلاح . إبداء الشعب وإبعاد المواطنين من المدينة وتشتيتهم هى الوسائل المشتركة للأوليغرشية وللطغيان ، من الديمقراطية يستعير الطغيان مذهب الحرب المستمرة على المواطنين الأقوياء . ذلك الجلالد الخفى والعلى الذى يدمرهم وتلك الصنوف من النفى التى يسلطها عليهم بحجة أنهم عصاة للسلطان وأعداؤه ، لأنه لا يجهل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده ، وأن بعضهم يحوكون الحبال ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والآخرين ليتخلصوا من الرق الذى يرهقهم . هذا هو ما تعينه نصيحة بريندر لطارازيبول ، فإن تسوية السنابل التى تطول غيرها كان المراد بها أنه يلزم دائما التخلص من المواطنين الأجلاء .

§ ٨ — ما قلته آنفا دليل كاف على أن أسباب الثورة يجب أن تكون هى بأعيانها على التقريب فى حكومات الفرد كما هى فى الجمهوريات . الظلم والخوف

— والملوس . ر . فى سيجى . فى هذا الكتاب ب ٩ ف ١ بعض كلمات على ملوكة الملوس .

§ ٦ — كما قلت . ر . ما سبق لك ٣ ب ٥ ف ٤ .

§ ٧ — الديمقراطية والأوليغرشية . ر . ما سبق ١ — بريندر . ر . ما سبق لك ٣ ب ٨ ف ٣ .

والإهانة هي التي أدت دائماً تقريباً الى مؤامرات الرعايا على المملوك ومع ذلك فإن الظلم قد كان حظه في السببية أقل من حظ الإهانة وأحياناً أيضاً من صنوف السلب الذي يقع على الأفراد .

إن الغاية التي ترمى إليها المؤامرات في الجمهوريات هي عينها أيضاً في الدول الخاضعة لطاغية أو مملك . وإنها لتقع دائماً لأن الفرد المالك لديه من صنوف الشرف والثروات ما يحسده عليه الآخرون جميعاً .

§ ٩ — نتجبه المؤامرات تارة الى أشخاص أولئك الذين بيدهم السلطان وتارة الى السلطان نفسه . فالإحساس بالإهانة يدفع على الخصوص الى النوع الأول . ولما أن الإهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذي تثيره تكون له كذلك خواص مختلفة . وفي أكثر الحالات لا يفكر المتآمرون في إشباع أطعاهم بل في مجرد الانتقام . وشاهد ذلك عاقبة البيزيستراتيين فإنهم انتهكوا حرمة أخت هرموديوس فتأمر هرموديوس للانتقام لأخته وأرستوجيتون لتأييد هرموديوس . ولم يكن للمؤامرة التي حيكت حبائلها على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر إلا أن الطاغية في سكرة معربة قد سألت أحد معشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصبره بعد أما ؟

§ ١٠ — وبوزنياس قتل فيليب لأن فيليب قد خلى أنصار أتال يمينونه . ودرداس تأمر على آمتاس الصغير الذي كان يفخر بأنه هو الذي اغتصب زهرة شبابه . و L'Eunuque (الخصي) قتل إيفاغوراس صاحب قبرص لأن ابن هذا الأخير

§ ٩ — نتجبه المؤامرات . ر . في مكياغلي أفكاره في المؤامرات . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦ — هرموديوس . يروي طوسيديد مؤامرة هرموديوس ك ١ ب ١٠ وك ٦ ب ٥٤ وما بعده — على بريندر . ر . ما مر في هذا الكتاب ب ٣ ف ٦ .

§ ١٠ — بوزنياس . قتل فيليب سنة ٣٣٦ ق م . وتلك هي الواقعة الجديدة التي لها ذكر في سياسة أرسطو . أما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٤٨١ ورواية مكياغلي في مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٢ ب ٢٨ — الخصي . هونيوكليس الملقب بالخصي قتل إيفاغوراس في السنة الثالثة من الأولب الأول بعد المائة ٣٧٤ ق م . ر . ديودور الصقلي ك ١٦ ص ٣٦٣ .

كان قد أهانه بأن اختطف زوجته . وكثير من المؤامرات لم يكن لها سبب إلا انتهاك الحرمات الذي كان يقع من الملوك على أحد رعاياهم . § ١١ — كذلك كانت المؤامرة التي حاكها كراتي على أرخيلائوس ، فإن الأول لم يكن ليطبق أبدا إلا على كره تلك العلاقات المهينة . من أجل ذلك لم يدع أول تعلقة مقبولة وإن كانت أقل خطرا في نفسه مما كانت الأخرى . فإن أرخيلائوس بعد أن وعده بترويجه إحدى ابنتيه نكث عهده وزوجهما كليهما إحداهما الملك إليسمى ، على أثر هزيمته في الحرب مع سيرا وأرهوبوس والأخرى لامتناس ابن ذلك الملك ، يريد بذلك أن يلطف من العداوة بين كراتي وبين ابن كليوبترا . غير أن السبب الحقيقي لعداوته هو الحقد الذي كان يحمله الشاب من العلاقات التي كانت تربطه بالملك . § ١٢ — وقد دخل هالنوقراط من لارسا في المؤامرة لإهانة مشابهة . فإن الطاغية الذي كان قد فسق به في شبابه لم يشأ أن يرده الى وطنه كما كان قد وعده ، فافتنع هالنوقراط بأن حظوة الملك له لم تأت من شهوة حقيقية بل ليس لها غرض إلا أن يشهر بعاره . وبرهون وهيرقليدس وكلاهما من أونوس قتلا كوتيس انتقاما لأبيهما . وأدماس خان كوتيس لينتقم منه للجب المهين الذي أجراه فيه إبان طفولته .

§ ١٣ — وكثيرا ما يتآمر المرء غضبا للمعاملات السيئة التي يعامل بها شخصا . حتى إن حكاما وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تأمروا عليهم ليشفوا ما في صدورهم من أحقاد من هذا القبيل . ففي ميتلين مثلاً كان البنتاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينة يضربون بالعصى كل من كان يلقاهم قد

§ ١١ — أرخيلائوس . لا أدري هل أرخيلائوس هذا هو الذي جاء ذكره في غريغاس أفلاطون ص ٢٥٣ من ترجمة كوزان — كراتي . يزعم ديودور الصقلي أن كراتي الذي يسميه كراتيروس قد قتل الملك خطأ في الصيد . ر . ك ١٤ ص ٢٦٥ وكل هذا القسم من تاريخ مقدونيا غامض جدا .
 § ١٢ — برهون . أو كما يسميه ديوجين اللايرثي فيتون قد قتل كوتيس طاغية إينوس في تراقيا ولحا الى أتينا . ر . ديوجين اللايرثي ك ٣ ف ٤٦ .

ذبحهم ميغاكليس وأعانه على ذلك أصحابه . ثم بعد ذلك قتل سامرديس بنتيلوس الذى أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه الى هذا الانتقام . وإذا كان ديكامنخوس فى الأثمار على أرخيلائوس قد رأس المتآمرين بأن كان أول محرض لهم فذلك لأنه كان قد امتلا غيظا من أن أرخيلائوس أسلمه الى الشاعر أوريبيد الذى أمر بضربه بالسياط لأنه سخر من بخره . وكثير من الملوك قد شروا بحياتهم أو براحتهم ثمنا لأمثال هذه الإهانات . § ١٤ — إن الخوف الذى ذكرناه سببا للانقلاب فى الجمهوريات ليس فى حكومات الفرد بأقل أثرا . فإن ديكامنخوس أرتبان قتل إكرركسيس خوفا من أن يعلم الملك أنه أمر بشنق دارا على رغم النهى الذى صدر من الملك . غير أن أرتبان كان يرجو بادئ الأمر أن يكون إكرركسيس قد نسى ذلك النهى الذى صدر منه أثناء وليمة . كذلك الاحتقار يجلب أيضا ثورات فى حكومات الفرد . فان سردانا بال قتله أحد رعاياه إذ رآه ممسكا بالمغزل وسط نسائه ، إن صدقت الرواية . ومع التسليم بأن هذا لا يصدق فى حق سردانا بال فإنه يمكن أن يكون صدقا فى حق رجل آخر . وإن ديون لم يتآمر إلا احتقارا لدينيس الشاب إذ رأى جميع رعاياه لا يأبهون له وأنه كان غارقا فى سكر مقيم . § ١٥ — إنما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحيانا حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به : فإن الثقة التى يتمتعون بها لديه توحى إليهم احتقاره وتسهل سبل الرجاء فى إخفاء مؤامراتهم . وفى الغالب حينما يظن المرء بنفسه أنه فى مكنة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه

§ ١٣ — سامرديس . لا يعرف من هذا .

§ ١٤ — الخوف الذى ذكرناه . ر . ما سبق ب ٢ ف ٣ — أرتبان . قتل إكرركسيس فى السنة

الرابعة للأولمب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق . م . وقد اختلف المؤرخون فى رواية موت إكرركسيس . والظاهر أن رواية أرسطو أرجحها . وإن هذا الجزء من التاريخ يكاد يكون مجهولا .

— أحد رعاياه . هو أرباس الذى أسقط سردانا بال . ر . ديودور الصقل ك ٢ ص ١١٠ .

— ديون . تجريدة ديون على دينيس الصغير كانت فى السنة الرابعة للأولمب الرابع بعد المائة ٣٥٧ ق . م .

يحتقر الطاغية ليتآمر به . لأنه متى كان المرء قويا استهان بالخطر وصار ميسورا له التصميم في العمل مدفوعا لذلك بما له من الثقة بقواه . وعلى هذا النحو لم يكن للقواد في الأغلب من أسباب آخر للتآمر بالملوك الذين يستخدمونهم : مثال ذلك قيروش أسقط أستياج الذي كان يزدري سلوكه وقوته، والذي كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصا ليفرغ للإفراط في صنوف الذائد . وسوتيز التراق تآمر كذلك بآمودوكوس وكان قائدا عنده . وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتآمر . وأحيانا ينضم الحرس الى الاحتقار : وشاهد ذلك أتمار متريدات بأريوبرزان . هذه الإحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولى الخلق الجريء والذين استطاعوا أن يبلغوا عند الملوك منصبا حربيا ساميا . فإن الشجاعة متى عاوتها الوسائل القوية تنقلب إلى جسارة فيتآمر المرء لأنه يظنه واثقا من النجاح ما دام ذاك السببان يؤيدانه .

§ ١٦ — للمؤامرات التي تدفع إليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماما لتلك الطوابع التي ذكرنا إلى الآن . فليست الدوافع إليها هي الحسد على الثروات الطائلة ولا رغبة التشاريف العليا التي للطاغية والتي تسبب في الغالب التآمر عليه . فليس لاعتبارات من هذا القبيل يأتى الرجل الطموح بنفسه في أخطار مؤامرة . بل يترك للأغيار الأسباب الدينية والوضعية التي تكلمنا عليها آنفا ، فكما أنه يجازف في كل شأن لا نفع فيه لكنه ربما أدى إلى الشهرة وحسن الأحداث كذلك هو يتآمر على الملك أو الطاغية لحرصه لا على السلطان بل على المجد . § ١٧ — والرجال من هذا الطراز من الندرة بمكان ، لأن أمثال هذه العزائم تفتضى دائما احتقارا للحياة على الإطلاق في حال اقتران المشروع بالحيية . وإن الفكرة الوحيدة التي يجب أن

§ ١٥ — قيروش أسقط أستياج . خلع قيروش أستياج ولكنه لم يقتله . ر . هيرودوت

كايوب ١٣٠ .

— سوتيز التراق . ر . اكسينوفون أنا باز . ك ٧ ب ٢ . والهابنين ك ٤ ب ٨ — أتمار متريدات .

ر . اكسينوفون . سيروبيدي ك ٨ ب ٨ .

تكون هي مصدر الإيحاء هي فكرة ديون ، غير أنه من العسير أن تخطر على بال كثيرين . فإن ديون حين مشى إلى دينيس لم يكن معه إلا قليل من الجنود . علنا أنه أيا كان حظه من النجاح فحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى إنه لو مات حين يظأ أرض صقلية لكان موته على كل حال حسنا جميلا .

§ ١٨ — الطغيان يمكن أن ينقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجي أت من دولة أقوى منه ومدسرة على مبدأ مضاد . وبين أن هذه الحكومة المجاورة بسبب مبدئها المضاد نفسه ، لا تتربص إلا ساعة الهجوم . والمرء متى قدر فعل دائما ما يرغب فيه . فإن الدول ذات المبادئ المختلفة هي دائما بعضها لبعض عدو . فمثلا الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الخراف عدوا للخراف كما يقول هيزيود . وهذا لا يمنع أن تكون الديماغوجية المتطرفة إلى أقصاها هي طغيان حقيقي . والملكية والأرستقراطية كلتاها عدو للأخرى بسبب تخالف مبدئيهما . من أجل ذلك كان دأب اللقدمونيين أن يسقطوا الطغيانات كما صنعه أيضا السراقوزيون كلما كانت تدبير شئونهم حكومة صالحة .

§ ١٩ — الطغيان يحمل في باطنه سببا آخر للخراب حينما يقيم الثورة أولئك الذين هو يستخدمهم . وشاهده سقوط الطغيان الذي أنشأه جيلون . وفي أيامنا طغيان دينيس . فإن طرازيبول أخا هيرون كان يعنى بتحييد الشهوات الجنونية لابن جيلون الذي خلفه وغمره في الملهذات ليحكم باسمه . فتأمر أتباع الأمير الشاب اللصقاء به لا لإسقاط الطغيان نفسه بل لخلع طرازيبول غير أن شركاء هذا الأخير

§ ١٨ — مدسرة على مبدأ مضاد . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ .

— كما يقول هيزيود . ر . الأعمال والأيام ، البيت ٢٥ .

— اللقدمونيون . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب ٦ ف ٩ حيث ذكر أن اللقدمونيين كانوا يسقطون الديمقراطية .

§ ١٩ — الذي أنشأه جيلون . ملك جيلون في السنة الرابعة من الأوب الثالث والسبعين

٤٨٤ ق . م . وقد كان منذ ست سنين طاغية لجيل . ر . هيرودت . بولتي ب ١٥٣ وما بعده .

قد انتهزوا هذه الفرصة المواتية لطردهم جميعا . أما دينيس فإن قريبه ديون هو الذى سعى عليه واستطاع قبل موته أن ينفي الطاغية بمعاونة الشعب النائر .

§ ٢٠ - ومن الإحساسين الحقد والاحتقار اللذين يسببان ، فى الغالب ، المؤامرات على الطغيات يستحق الطغاة دائما أحدهما على الأقل وهو الحقد . لكن الاحتقار الذى يلقونه فى روع الناس يجلب سقوطهم فى غالب الأحيان . وما يثبت به حق الإثبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه ما لبثوا أن فقدوه . فإنهم وقد سقطت بهم الإفراطات وضروب السوء فى سلوكهم يسهل سقوطهم فى الاحتقار ويهيئون الفرص الكثيرة المواتية للتآمرين عليهم . § ٢١ - ويجوز أن يوضع الغضب فى صف الحقد فإن أحدهما والآخر يجلان على أفعال متشابهة فضل تشابه . إلا أن الغضب هو أيضا أفعال من الحقد لأنه يؤتى فى التآمر حدة أشد تقودها شهوة لا تدبر فيها . وإن الشمور بالإهانة هو الذى يسلم القلوب الى سورات الغضب ، وشاهد هذا سقوط البيزستراتين وكثير غيرهم . ومع ذلك فالحقد أشد روعا . الغضب مصحوب دائما بالشعور بالأم لا يدع محلا للتبصر . وأما الكره فلا ألم له يزلزله فى مؤامراته .

لأجل أن نلخص مامر نقول إن جميع أسباب الثورات التى عيناها للاوليغرشية الغالية والتى ليس لها ما يزن أمرها وللدماغوجية المتطرفة تنطبق على الطغيان سواء بسواء . لأن هاتين الصورتين من الحكومة هما طغيانان حقيقيان مقسمان فى أيد كثيرة .

§ ٢٢ - الملوكية أقل خشية من الأخطار الخارجية . وهذا هو الذى يكفل لها البقاء . وإنما فيها عينها ينبغى البحث عن جميع أسباب انهيارها . ويمكن ردّها

§ ٢٠ - أولئك الذين كسبوا السلطان . ر . فى بعد ف ٢٣ . وميكافلى " الأمير ب ٦ " وكذلك

أفلاطون ييفض الإرث . ر . القوانين . ك ٣ ص ١٨٣ وما بعدها .

إلى سبيين : أحدهما دسأس أعوانها الذين تستخدمهم والثاني الميل إلى الاستبداد حين يطمع الملوك في نماء قوتهم حتى على حساب القوانين . ويكاد لا يرى في أيامنا ملوكيات تؤسس والتي تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطغيانات من أن تكون ملوكيات . ذلك بأن الملوكية الحقة في الواقع هي سلطان مرضى بحرية ومنتع باختصاصات عالية فقط . لكن لما أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لا واحد له من التفوق العظيم ما يمكنه أن يختص دون سواه بالطموح إلى مركز رفيع في الدولة كهذا ، فينتج منه أن الناس لا يعطون الرضا بعد للملوكية وأنه إذا اعتمد امرؤ في الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعتد طاغية .

§ ٢٣ — في الملوكيات الوراثية ينبغي أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص : أن أكثر هؤلاء الملوك بالإرث يوشكون أن يصيروا بائسين وأنه لا يغفر لهم أى إفراط في سلطتهم ما داموا لا يملكون ألبنة سلطة طغيانية بل مجرد كرامة ملوكية . الملوكية أسهل ما يكون إسقاطها لأنه ليس فيها بعد من ملك منذ لا يريد الناس أن يكونه . أما الطاغية فعلى ضد ذلك يضرب نفسه على الناس ضربا على رغم الإرادة العامة .

تلك هي الأسباب الرئيسة لانهار حكومات الفرد . ولا أعدد من أغيارها التي تقار بها .

§ ٢٢ — ملوكيات ... حكومات فرد . هاهنا يحس الفرق بين هاتين العبارتين فإن " الملك " هو ذلك الفرد الذى يملك و يصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذى سنها . أما الفرد فهو السيد المالك ولا قانون له إلا إرادته ولكنه مع ذلك لا يسيء استعمال سلطانه المطلق . أما الطاغية فإنه يسيء استعمال السلطان الذى بيده . هذه الفروق هي من الأهمية بمكان . ر . ك ٣ ب ١٠ ف ٧ .

§ ٢٣ — أن يصيروا بائسين . يمكن أن يضاف هذا التصريح الجلى ضد الوراثة إلى ما صرح به أرسطو من قبل ك ٣ ب ١٠ ف ٩ . يلزم أن يريد المرء أن يغمض عينيه عن النور ليدعى أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشيع بخصال البطانة وأنه عنى في كتاب السياسة بتقليق الاسكندر الذى كاد لا يتفق حقه الوراثة البحت مع مبادئ أسناده الاستقلالية — ليس فيها بعد من ملك . راجع الفكرة عنها في أفلاطون (السياسى ص ٣٨٦ من ترجمة كوزان) .

الباب التاسع

وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملكية تسلم بالاعتدال ، وللطغيات مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع الخداع وحسن الإدارة . رسم للذهب الأول : عيوبه . رسم للذهب الثاني : فوائده . صورة الطاغية . مدة بقاء الطغيات المختلفة . تفاصيل تاريخية .

§ ١ — حكومات الفرد على العموم يجب عليها بالبداية أن تحفظ وجودها بأسباب مضادة لجميع الأسباب التي تكلمنا عليها آنفا تبعا للطبع الخاص لكل منها ، فالملوكية مثلا تستمد استقرارها من الاعتدال . وكلما ضاقت الاختصاصات الملكية طال حظها من البقاء في سلامة تامة . فالملك حينذاك لا يفكر في أن يكون مستبدا ويستند احترامه في كل أفعاله للساواة العامة . والرعايا من جانبهم يقل ميلهم إلى أن يحسدوه . وهذا ما يفسر طول البقاء للملكية عند الملوس . أما عند اللقدمونيين فإنها لم تعيش بهذا القدر إلا لأن السلطان منذ البداية ، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوفف بأنظمة عدة يله التوازن الذي آتاه إياه بإنشاء بطون القبائل . فإنه لما أضعف قوة الملكية كفل لها مدة أطول . وقد وسعها حينئذ على نحو ما دون أن ينقصها . وإنه كان على حق حين أجاب زوجته التي سألته : « ألا يستحي من أن ينقل إلى أبنائه ملكا أقل قوة مما تلقاه عن أجداده » : « كلا بلا ريب ، لأنني أترك لهم ملكا أطول بقاء بكثير » .

§ ١ — عند الملوس . ر . ١٠ ما سبق ب ٨ ف ٥ . ويرى لنا أفلوطرخس في كتاب " حياة فيروس " ب ٥ أن ملوك الملوس كانوا يجتدون كل سعة أمام الجمعية العمومية يمينهم على طاعة القوانين . — قد خفف منه ثيوفف . ر . ٢ ب ٦ ف ٥ . ويسند أفلاطون إلى ثيوفف أيضا إنشاء الإيفور (بطون القبائل) . ر . القوانين ك ٣ ص ١٧٤ . ر . أيضا مذكره عن الملكية في هذا المرجع ص ١٨٨ . وإكسينوفون في بداية مدحته لأجيز يلامس يثنى على ملوك أسبرته لأنهم لم يعنوا قط بتوسيع سلطانهم .

§ ٢ — أما الطغيانات فإنها تبقى بطريقتين مضادتين على الإطلاق . الأولى هي العادية وهي التي يستخدمها جميع الطغاة تقريبا . وإلى بريندر في كورنثة يرجع الفضل في كل هذه القواعد السياسية التي يمكن أيضا لملكة الفرس أن تقدم عددا عظيما من أمثلتها .

ولقد أشرنا فيما سبق إلى بعض الوسائل التي يستخدمها الطغيان للاحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك . القضاء على كل تفوق يرفع رأسه ، والتخلص من الرجال أولى الألباب ؛ ومنع الموائد العامة والاجتماعات ، وحظر التعليم وكل ما يمت بسبب إلى التثور أعنى انقاء كل ما يؤتى عادة شجاعة ونفحة بالنفس ، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التي قد يجد فيها المرء تسليات مشتركة ، وعمل كل ما من شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضا ، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة .

§ ٣ — وفوق ذلك معرفة تنقلات المواطنين مهما قلت قيمتها وإكراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبدا أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون ، وتعويدهم بواسطة هذا الاستعباد المستمر الضبعة ووجل النفس . تلك هي الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند المتوحشين . وهي وسائل طغانية تؤدي كلها إلى غرض واحد . وهاك أخرى : العلم بكل ما يقال وكل ما يفعل من جانب الرعايا ، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك الذسوة اللأى يسمين في سراقوزة أولات السعاية . وأن يبعث ، كما فعل هيرون ، أناسا سماعين في الجماعات وفي المجالس لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه إذا تكلم فقد علم كل ما قال .

§ ٢ — بريندر في كورنثة . بريندر بن سيبسل خلفه على ملكه في السنة الأولى من الأولمب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق . م . ر . ماسيك ٣ ب ٨ ف ٣ وأتوملر . الدور يون ج ١ ص ١٦٥ ودوجين اللاريتي (حياة بريندر) ك ١٠ ص ٣٧ . ولم يكن أفلاطون بأحسن رأيا في بريندر وحذقه الطغيان . ر . الجمهورية ك ١ ص ٢٣ . — وقد أشرنا فيما سبق . ر . الباب السابق ف ٧ — القضاء على كل تفوق . ر . الجمهورية . أفلاطون . ك ٨ ص ١٧٨ .

§ ٣ — كما فعل هيرون . خلف هيرون جيلون أخاه في السنة الثالثة من الأولمب الثاني والستين ٤٧٨ ق . م . — سماعين في الجماعات . هذا هو أصل الجواسيس . ر . منسكيوك ١٢ ب ٢٣ .

§ ٤ — وأن يئذ الشقاق والنخمة بين المواطنين، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم في بعض، ويشترقد الشعب على الطبقات العلى التي يجتهد في أن يفترق بينها. مبدأ آخر للطغيان وهو إفقار الرعايا حتى لا يكلفه حرسه شيئا من جهة، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم في شغل لتجصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت ما فيه يتأملون. ومثل هذا الغرض أقيمت أهرام مصر والمعابد للسيبسيلىين ومعبد المشتري الأولي الذي أقامه البيزستراتيون والآثار العظمى التي شادها بوليقرات في ساموس. تلك أعمال ليس لها إلا موضوع واحد بعينه، أن يشغل الشعب دائما ويمسكه على الفقر.

§ ٥ — يمكن أن ترى وسيلة مشابهة في نظام الضرائب كما كانت مضروبة في سراقوزة: ففي خمس سنين كان قد أفنى دينيس بالضريبة قيمة الملكيات كلها. والطاغية يقرّر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة إلى رئيس حربى. وإذا كانت الملوكة تعتمد في بقائها على إخلاص الرعايا فإن الطغيان لا يحفظ ذاته إلا بالارتياح الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه إذا كان الرعايا جميعا يودّون إسقاط الطاغية فإن أصدقاءه على الخصوص هم الذين في مكنة من ذلك.

§ ٦ — عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد في الطغيان: لإباحة للنساء في داخل العائلات أن ينحن أزواجهن. وإباحة للعبيد أن ينموا على أسيادهم، لأن الطاغية ليس له ما يخشاه من العبيد ومن النساء، فإن العبيد ما داموا يتركون

§ ٤ — إفقار الرعايا ر. ر. الفكرة عنها في أفلاطون. الجمهورية ك ٨ ص ١٧٧. — أهرام مصر. إن تقدير الغرض السيامى للأهرام هي وآثار أخرى للأقدمين هو من التعمق في الفكر وتحري الحق يمكن — معبد المشتري الأولي. تكلم فيتروف في مقدّمته آبه « فن العارة » على معبد المشتري الأولي. ووصفه بوزنياس في (in attica). كان محيط هذا المعبد يقاس بأربع غلوات أو ٧٦ مترا. ولم تتم عمارته إلا في عهد الأمبراطور أدريان — بوليقرات في ساموس. يصف هيرودوت (طاليا ب ٦٠) هذه الأعمال الكبرى في ساموس. وقد مات بوليقرات سنة ٥٢٢ ق. م. بعد أن ملك أحد عشر عاما ر. رحلة أناخرسيس الصغير ب ٧٤.

يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان والديماغوجية . وقد يجعل الشعب من نفسه حاكما بأمره — من أجل ذلك يقدر المتعلق فضل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية . فلدى الشعب يوجد الديماغوجى الذى هو بالقياس إلى الشعب متملق حق ، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضعاء الذين لا عمل لهم إلا الملق المستمر . من أجل ذلك لا يحب الطغيان إلا أشرار الناس لأنه على التحقيق يحب الملق ، والقلب الحر لا يسفل إلى هذا الدرك . الرجل الخيّر يعرف أن يحب ولكنه لا يملق أبدا . زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة . « مسمار يطرد الآخر » كما فى المثل .

§ ٧ — خاصة الطاغية أنه يقصى كل من يحمل نفسا عزيزة وحره لأنه يظنه الوحيد الجدير بأن تكون له هذه الخلال السامية . وإن اللائء الذى ترضى به بين يدى الطاغية مروءة غيره واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذى يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها . إذا فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه . ومن عادة الطاغية أيضا أن يدعو لمائدته وأن يقبل فى بطانته الخاصة أجنبى باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فإن هؤلاء عنده أعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد شاطانه . كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيلها التى يستخدمها الطغيان لحفظ سلامته هى من الشر بمكان مكين .

§ ٦ — يقدر المتعلق فضل تقدير . ر . ما سبق لك ٦ ب ٥ ف ٤ .

§ ٧ — فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة . ر . غريغاس أفلاطون ص ٣٧٠ من ترجمة كوزان — من الشر بمكان مكين . بعد هذا الوصف للطاغية الذى يساوى فى صدقه وفى دفته كل ما قد كتب على هذا الموضوع ، يؤثم أرسطو صراحة كل هذا الكيد الذى يكبده الطغيان . وهذا أيضا دفع جديد للتم التلى لا أساس لها والتى عيب بها كتاب السياسة . ر . فى هذا الكتاب ب ٩ ف ٢١ وفىما سبق لك ٣ ب ٨ ف ١٠ ولو أن ميكافلى عنى بآراز هذا التحفظ كما فعل أرسطو ، لما اعتبر نصيرا مفرضا متنبجا للطغيان ، و ربما كان من أسباب ذلك أيضا نيممة بطانة روما . فإنه ينبغى أن يقال إنه قد وقف ملكاته =

§ ٨ — وبتلخيصها يمكن ردها إلى أصول رئيسة ثلاثة هي الغاية الدائمة للطغيان : الأول خفض المستوى الأخلاقي للرعايا . لأن النفوس الوضيعة لا تفكر أبدا في الأثمار . ثانيا إعدام الثقة بين بعض المواطنين والبعض الآخر لأن الطغيان لا يمكن القضاء عليه إلا بمقدار ما يستطيع المواطنون الاتحاد في المشاورة . من أجل ذلك يطارد الطاغية الأخيار من الناس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لا لأن هؤلاء الرجال يرفضون كل استبداد باعتباره مُهينا بل أيضا لثقتهم بأنفسهم ولثقة الأغيار بهم ، وأنهم لا يستطيعون أن يخون بعضهم بعضا ولا يقربون الحيانة في أى أمر كان . والأمر الثالث الذى يقصد إليه الطغيان هو إضعاف الرعايا وإفقارهم ، لأن المرء لا يكاد يحاول أمرا محالا وبالنتيجة لا يتصدى للقضاء على الطغيان حين لا يكون له وسائل إسقاطه . § ٩ — وحينئذ فكل ما يشغل بال الطاغية يمكن أن ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التى أسلفنا بيانها ، ويمكن أن يقال إن كل وسائله للسلامة تجمع حول هذه القواعد الثلاث : عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض وإضعافهم وتسفيل أخلاقهم .

هذا هو الخط الأول لاحتفاظ الطغيانات بسلامتها .

§ ١٠ — أما الثانى فإنه يتعلق بالعناية بإجراءات مضادة تماما لتلك التى يبنّاها آنفا . ويمكن استخراجه مما ذكرناه من الأسباب التى تسقط الملوكتات . لأنه كما أن الملوكتات تضر بسلطانها إذ ترمى إلى جعله أشد استبدادا فكذلك الطغيان يؤيد سلطانه يجعله أشد ملوكية . وليس ها هنا إلا نقطة أساسية لا يجوز نسيانها

== وحياته جماع على خدمة جمهورية . ر . فيا سيجىء التعليق على الباب العاشر ٦ والمقدمة . وقد تلخص منتسكيو كل هذه النظريات على الطاغية بأن جعل الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة . ر . روح القوانين ك ٣ ب ٩ .

§ ١٠ — أما الثانى . هذا منتم لما قيل من قبل فى هذا الباب ف ٢ . ر . ما يقوله منتسكيو على أخلاق الملك الفرد . روح القوانين ك ٧ ب ٢٧ .

أبدا . أن يكون للطغيان دائما القوة الضرورية للحكم لا بواسطة الرضا العام فحسب ، بل أيضا على رغم الإرادة العامة .

والنزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطغيان عينه . غير أنه متى ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يبق أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل ظواهره .

§ ١١ — فبدىا يتظاهر الطاغية بأنه يعنى كل العناية بالاشتغال بالمنافع العامة ولا يظهر أبدا بمظهر المبذر فى الهدايا الثمينة التى يتكلف الشعب شديد الكلفة فى تقديمها له والتى يستخلصها هو من أتعاب رعاياه وعرق جباههم ليبذرهما على الحظايا والأجانب والفنانين الجشعين . الطاغية يقدم حسابا عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد . لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مدبر الأمر لا الرجل المستبد . وإنه مع ذلك لا يخشى أن تعوزه الأموال ما بقى سيد الحكومة المطلق . § ١٢ — فإذا ذهب ايسمح بعيدا عن مقره فالأحسن به أن يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزا مركومة . لأنه حينذاك يكون الذين وكل إليهم أمر الحراسة أقل شهوة فى سلب ثرواته . عندما ينتقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشيته المواطنين الآخرين : فإن أولئك يتبعونه فى طريقه فى حين أن هؤلاء يبقون فى المدينة . ومن جهة أخرى إذ يحجب الضرائب والإتاوة ينبغى أن يظهر بمظهر أنه لا يتصرف إلا فى صالح الإدارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير . وبالجملة يجب عليه أن يظهر بمظهر الحارس والخازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية .

§ ١٣ — ينبغى للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقاء ومع ذلك يجب أن يكون وقور اللقاء لا لكى يبعث على الخوف منه بل على الاحترام . على أن الأمر

§ ١١ — فبدىا يتظاهر بأنه يعنى . ر . الأمير لميكاغل ب ١٦ .

§ ١٣ — الاحترام . ر . الأمير لميكاغل ب ١٧ ومتسكيوك ١٢ ب ٢٦ و ٢٧ من روح =

هو في غاية الدقة ، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائماً موضعاً للاحتقار ، ولكن لأجل أن يستجاب الاحترام يجب عليه ، حتى حين لا يحفل بصنوف كفاياته الأخرى ، أن يتشبث بالكفاية السياسية ، ويجعل لنفسه في هذا الصدد شهرة لا تقبل الطعن . زد على هذا أنه ينبغي أن يتمتع وأن يمنع كل من حوله من انتهاك حرمة الشبيبة من ذكور وإناث . وأن يظهر نسائه ذلك التحفظ مع النسوة الأخريات ، لأن الشجار النسوي قد أهلك أكثر من طغيان واحد .

§ ١٤ — فإذا أحب اللذة فلا يستسلم لها كما يفعل في عهدنا بعض الطغاة الذين لم يكفهم الاستغراق في صنوف التمتع منذ مطلع الشمس وطوال أيام متتالية ، بل يريدون أيضاً أن يعلموا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعاً ليعجبوهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم . في هذا الصدد على الأخص يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال ، فإن لم يستطع فليستخف في ذلك عن أنظار العامة . فإن المرء الذي يستغفل ويحتقر ليس هو المرء المعتدل القنوع ، إنما هو الرجل السكران ، ليس هو المرء الذي يسهر ، إنما هو ذلك الذي ينام .

§ ١٥ — الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التي تقال على تصرف الطغيان . يلزمه أن يجعل المدينة كما لو كان مديراً لا سيدها لها . ويعني بأن يعلم أنه على تقوى تضرب بها الأمثال . فإن الناس كثيراً ما لا يخشون ظلماً

= القوانين . — يوشك أن يكون دائماً موضعاً للاحتقار . ر . المرجع السابق ب ١٩ — كفاياته الأخرى . ر . الأمير ب ١٨ — انتهاك ... ر . الأمير ب ١٨ و ١٩ و منسكيوك ب ٢٨ حيث يذكر انتقام رئيس وانتقام الكونت جليان وانتقام الدوقة منبني من هنري الثالث . — الشجار النسوي . ر . مقال ميكافلي على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٢٦ .

§ ١٥ — كل هذه القواعد القديمة . ر . في هذا الباب ف ٣ وما بعدها ويمكن أن يقارب بين هذه النصائح التي يسديها أرسطو إلى الطغاة وبين النصائح التي يوجهها سيمونيد إلى طاغية سراقوزة في كتيب إكسينوفون المعنون « هيرون » ويمكن الانتفاع أيضاً بما قاله ديكرت على هذه الموضوعات عند تحليله للأمر ميكافلي ج ٩ ص ٣٨٨ وما بعدها ، طبعة كوزان .

من قبل رجل يظنونه مواظبا على جميع واجباته نحو الآلهة ويقل اجتراؤهم على الائتثار به ، لأنهم يخالون السماء حليفة له . ومع ذلك يلزم للطاغية أن يحذر من أن يدفع بظواهر أمره إلى حد الوسوسة المؤدية إلى السخرية . متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبغ عليه من التشاريف ما لم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من لدن شعب مستقل . الطاغية يوزع بنفسه المكافآت من هذا القبيل ، ويترك إلى الحكام الأقل درجة وإلى المحاكم أمر العقوبات . § ١٦ — كل حكومة فرد أيا كانت يجب أن تحتزم من نماء قوة أحد الأفراد إلى ما بعد الحدود العادية ، أو إذا كان لا يستطيع اتقاء هذا الأمر لزم حينئذ توزيع أمثال تلك الامتيازات على أشخاص كثيرين . وتلك هي الوسيلة لجعلهم في مستوى واحد . فإذا أبلأت الضرورة إلى خلق واحد من صنوف ذلك التفوق فليكن من شأن الطاغية على الأقل ألا يوجهه إلى رجل جرىء . لأن القلب الجريء على استعداد للخطورة في أي أمر . وإذا لزم إسقاط أي نفوذ سام فليكن ذلك بالتدرج وأن يعنى بالأى يقضى البتة دفعة واحدة على الأسس التي عليها يرتكز .

§ ١٧ — وليكن على الطاغية إذ لا يسمح لنفسه البتة أن تصدر عنه أية إهانة من أى ضرب كان أن يجتنب على الخصوص منها اثنتين . ألا يسط يده على أى كان وألا يهين الشبيبة . وهذا الاحتراس هو على الأخص ضرورى في حق النفوس النبيلة المعتزة بذواتها . إن النفوس الحريصة لا تطيق صبرا على أن تضار في منافعها المالية ، غير أن النفوس العزيزة والشريفة تألم أكثر من ذلك لما يلحق بشرفها من أذى . فأحد الأمرين لازم إما أنه يلزم العدول عن كل انتقام من الرجال الذين لهم هذا الخلق وإما أن تكون العقوبات التي يعاقبون بها

— واجباته نحو الآلهة . ر . الأمير ب ١٦ — أمر العقوبات . ر . ما سبق ك ٦ ب ٢ ف ١٠

والأمير لمكافأته ب ١٩ ومتسكيوك ٢ ب ٣٣ .

§ ١٧ — أية إهانة من أى ضرب كان . ر . متسكيوك ١٢ ب ٢٨ ومقالة مكافأته على عاشورات

تبت ليف ك ٢ ب ٢٦ و ٢٨ .

عليها مسحة من الأبوة وليست نتيجة للزراية . إذا كان للطاغية علاقات مع الشبية فيجب عليه أن يظهر بمظهر المنقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه . وعلى العموم متى جاز أن يكون فيها ظاهر من العار لزم أن يربى التعويض على الإهانة .

§ ١٨ — من الأعداء الذين يبغضون شخص الطاغية والذين هم أشد خطرا وأولى بالمراقبة هؤلاء الذين لا يحرصون على الحياة ما داموا يودون بحياته . من أجل ذلك وجبت العناية كل العناية بالاحتراس من الرجال الذين يحسبونهم قد أهينوا في أشخاصهم أو في أشخاص الذين هم أعزاء عليهم . فإن الشخص متى تأمر بعامل البغض لا يضمن بنفسه ، وكما يقول هيرقليطس : « البغض عسير أن يتغلب عليه لأن حامله يوجد فيه بنفسه » . § ١٩ — ولما أن الدولة تتألف دائما من حزبين متميزين الفقراء والأغنياء وجب إقناع هؤلاء وهؤلاء بأنه لا ضمان لهم إلا في السلطان وأن يتقى كل ظلم متبادل بينهم . غير أن بين هذين الحزبين أقواهما هو دائما ذلك الذى يجب اتخاذه أداة للسلطان حتى لا يضطر الطاغية ، في حالة متطرفة ، إلى أن يعطى الحرية العبيد أو أن يجرد المواطنين من السلاح . هذا الحزب يكفى دائما وحده لحماية السلطان الذى هو سنده وليحقق له الظفر على أولئك الذين يهاجمونه .

§ ٢٠ — على أننا قد نرى غير نافع أن ندخل في تفاصيل أطول من ذلك . فإن الموضوع الأساسى هو هنا . يتن بالبداهة . يلزم للطاغية أن يظهر لرعاياه لا بمظهر مستبد بل بمظهر مدبر ، بمظهر ملك ، لا بمظهر رجل يعمل لمنافعه الشخصية

§ ١٨ — كما يقول هيرقليطس . هيرقليطس من إيفيز كان يعيش نحو القرن السادس قبل الميلاد .
ر . الأمير ب ١٩ .

§ ١٩ — أداة للسلطان . ر . متسكيوك ١٢ ب ٢٧ — يمكن لقاء هذه الصورة التى رسمها أرسطو من الطاغية أن توضع الصورة التى رسمها أفلاطون في آخر الكتاب الثامن وأول الكتاب التاسع من الجمهورية ترجمة كوزان ص ١٧٦ و ٢٠٠ وما بعدها .

§ ٢٠ — مدبر . احتفظت بهذه الكلمة التى هى واردة في جميع المخطوطات ، وأما الرواية التى آثرها سلبورج ومن تبعه من الناشرين فهى توائم في حقيقة الأمر تعابير أرسطو (ك ١ ب ١ ف ٢) ولكن لا شيء ، يسمح بها هنا وليست ضرورية .

بل رجل يدبر منافع الأغيار . يلزمه أن يطلب في سلوكه كله الاعتدال دون الإفراطات . يلزمه أن يقبل في مجلسه المواطنين המתازين وأن يجلب إلى نفسه بوسائله محبة العامة . بذلك يكون واثقا قطعاً لا من أن يجعل سلطانه أجمل وأشد استحقاقاً للمحبة لأن رعاياه سيصيرون أحسن حالا وبعزل عن كل إهانة ، وأنه لن يثير أى حقد ولا أى خوف فحسب ، بل أيضا ليجعل سلطانه أبقي على الزمان . وبالجملـة يلزمه أن يظهر بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل وألا يظهر أبداً بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار ما يمكن الإنسان أن يكون .

§ ٢١ — ومع ذلك فعلى رغم كل هذه الحيطات فإن أقل الحكومات استقراراً هي الأوليغرشية والطغيان . فإن أطول طغيان بقاء كان طغيان أورطاغوراس وذريته في سيسيون ، فقد بقى مائة عام . ذلك بأنهم عرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم أنفسهم في كثير من الأشياء لنير القانون . فإن كليستين اتقى الهوان بكفائته الحربية وصرف كل عنايته إلى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال إلى أن توج يديه القاضى الذى نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه . وإذا صدقت الرواية فإن التمثال الجالس الذى هو في الميدان العام هو تمثال ذلك القاضى المستقل ، يقال أيضا إن بيزسترات رضى لنفسه أن يعلن قضائياً أمام المحكمة . § ٢٢ — الطغيان التالى في طول البقاء هو طغيان السبسيليين في كورنته ، لبث ثلاثة وسبعين عاماً وستة أشهر .

§ ٢١ — أقل الحكومات استقراراً . هذا تأنيـم جديد للطغيان . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٧ .
و . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ١٠ . — أورطاغوراس وذريته . استولى أورطاغوراس على الطغيان نحو الأولب السادس والعشرين ٦٧٦ ق . م . ر . أوتوملار . الدور يون ج ١ ص ١٦١ .
وأشهر سلالة أورطاغوراس كان كليستين ، وأما الآخرون فلا يكادون يعرفون . وقد كانت سيسيون مجاورة لكورنته في شمالها الغربى .

§ ٢٢ — طغيان السبـبـيلـيين . ملك سبسيل نحو الأولب الثلاثين ٦٥٨ ق . م .

فإن سبسيل ملك شخصيا ثلاثين عاما وبريندر أربعة وأربعين وبسامتخوس بن غردديوس حكم ثلاث سنين . وإن الأسباب التي حفظت طغيان سبسيل زمانا طويلا هي الأسباب المتقدمة أنفسها ، لأنه الأخير كان ديماغوجيا أيضا ولم يشأ البتة طوال مدة ملكه أن يكون له أتباع . وأما بريندر فكان مستبدا غير أنه كان قائدا عظيما . § ٢٣ — ثم ينبغي أن يوضع في المرتبة الثالثة بعدهذين الطغيانين الأولين طغيان البيزستراتيين في أتيناء ، غير أنه كان متقطعا . فإن بيزسترات مدة سلطانه قد اضطّر أن يهرب مرتين في ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة إلا سبع عشرة سنة ، وملك أبناؤه ثمانى عشرة سنة : فالمجموع خمس وثلاثون سنة . ثم تجيء بعد ذلك طغيانات هيرون وجيلون في سراقوزة ، ولم يكن هذا الأخير طويل المدة ، فقد لبث اثناهما ثمانية عشر عاما . ومات جيلون في السنة الثامنة من ملكه . وملك هيرون عشر سنين . وخلع طرازيبول في نهاية الشهر الحادى عشر . وبالجملّة فإن أكثر الطغيانات لم يلبث إلا مدة قصيرة .

تلك هي على التقريب في الحكومات الجمهورية وفي حكومات الفرد كل أسباب الدمار التي تهددها ، وتلك هي وسائل السلامة التي تثبتها .

— حكم ثلاث سنين . هنا خطأ واضح في الأرقام فإنه إذا عد بسامتخوس من السبسيلين ، وسياق عبارة أرسطولا يكاد يسمح باستثاناه ، فلا يكون ملك السبسيلين بعد ثلاثا وسبعين سنة بل ستا وسبعين . على أنه لا يعرف من هو بسامتخوس المصرى الامم . يرى جوتلنج أنه ليس من سلالة السبسيلين وأنه لكونه كان قائدا لجيوش بريندر قد استوى على العرش مدة ثلاث سنين في آخرها وصل بريندر إلى خلمه . والتاريخ صامت تماما عن هذه الوقائع جميعا . والذي يظهر أنه الحق بناء على شهادة جميع المؤرخين هو أن سبسيل ملك ثلاثين سنة وبريندر أربعا وأربعين كما يقول أرسطو . ر . أوتو ملر . الدور يون ج ١ ص ٢٦٨ .

§ ٢٣ — طغيان البيزستراتيين . بيزسترات اغصب الطغيان سنة ٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق . م . وطردهياس من أتيناء سنة ٥١٠ ق . م . — ومات جيلون . ر . ما سبق ب ٨ ف ٩ وما بعدها . — وملك هيرون . ر . ما سبق ب ٩ ف ٣ من هذا الكتاب — طرازيبول . ر . ما سبق ب ٨ ف ٩ من هذا الكتاب ففيه بعض التفاصيل عن طرازيبول .

الباب العاشر

نقد نظرية أفلاطون على الثورات . أخطاء أفلاطون المتعلقة بالنظم الذى فيه تتعاقب الحكومات المختلفة فى الغالب من العادة . أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغى .

§ ١ — فى الجمهورية يتكلم سقراط أيضا على الثورات لكنه لم يجد معالجة هذا الموضوع . حتى إنه لم يعين أى سبب للثورات خاص بالجمهورية الفاضلة أى بالحكومة الأولى . وعلى رأيه أن الثورات تأتى من أنه لا شيء فى هذه الدنيا

§ ١ — فى الجمهورية . ر . جمهورية أفلاطون ك ٨ ص ١٣٠ ترجمة كوزان وتعليقه الأخير ص ٣٢٣ . هذا التعليق المطول الذى وضعه كوزان فيه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الناشرين والمفسرين لفقرة أفلاطون هذه . والنتيجة العامة هى أن هذه الفقرة غير معقولة أصلا . أفكانت كذلك عند القدماء . وهنا على الخصوص عند أرسطو ؟ هذا أمر لا يطاق . لا شيء فى إرادته يدل على ذلك . حق أنه يجد نظرية أفلاطون باطلة ما دام ، على رأيه ، الجزء الأخير هو وحده الذى ليس باطلا . لكنه لا يقول إن عبارة هذه النظرية غير مفهومة عنده كما هى عندنا . بل ينبغى الاعتقاد بأنه كان يفهمها بلا عناء . وإن كان لا يقرها ، كذلك يمكن أن يقال فى شأن المفسرين القدامى لأفلاطون إن هذه الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة . فإذا كانت لا تؤدى عندنا أى معنى فذلك على الأرجح لأن العبارات الهندسية المستخدمة فيها ليس لنا بها مراعاة . والذى يظهر أنه الأشد احتمالا هو أن عمليات الضرب المتعاقبة يجب أن تنتج العدد خمسة آلاف وأربعين الذى له أهمية عليا فى النظرية السياسية لأفلاطون (ر . ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ٢) . والذى هو يعين بلا شك العهد الطويل للثورات . وبعد أن درست طويلا هذه الفقرة لم أجد ما أقترحه حلا جيدا . وربما كان واجبا على أن أفضل كما فعل كوزان بأن أحذف من ترجمتى هذه الفقرة غير المرضية . على أن نقد أرسطو لا يصح أن يوجه إلى الكلمات فانه من الممكن أن نفهم هذه الفقرة حتى الفهم بصرف النظر عما أوردته من كتاب أستاذه . وينبغى أيضا أن يراجع فى أسباب الثورات على رأى أفلاطون كتاب القوانين ك ٣ ص ١٣١ . وما بعدها . وقد خلق أفلاطون لاتقاء الثورات هيئة حراس القوانين . هذا نظام عجيب ينبغى أن يقر فى كل الدول على صورة أو على أخرى . ولعل أرسطو قد أخطأ فى عدم مناقشة فكرة أستاذه هذه . ر . القوانين آخر ك ٧ و ٨ ر . ك ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من الجمهورية . ولقد رسم فولوبيوس وميكافلى أيضا الدائرة التى تتبعها حتمًا ثورات الدول . ر . التاريخ العام ك ٦ ب ٥ وما بعده و ٥٧ والمقالة على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ .

بباق إلى الأبد وأن كل شيء يجب أن يتغير في حين من الزمان . ويزيد على ذلك أن «هذه الاضطرابات ، التي جذرها المزيد بثلاث زائد خمسة يؤتى لحين ، لا تبدأ إلا حين يرتفع العدد هندسيا إلى المكعب ، ما دام أن الطبيعة تخلق حينئذ كائنات معيبة وغير قابلة للإصلاح أصلا » . هذا الجزء الأخير من تدليسه يجوز أن ألا يكون باطلا لأن على ظهرها رجالا عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلاء . لكن لماذا تنطبق هذه الثورة التي يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التي يؤتينا إياها على أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أى شيء في هذه الدنيا § ٢ — لكنه في هذه اللحظة التي يعينها للثورة الكلية يتغير كل شيء دفعة واحدة حتى الأشياء التي لم تكن البتة قد ابتدأت أن تجتمع ، وإن مخلوقا ولد في اليوم الأول من الطامة سيكون مشمولا بها كالأخرين . يجوز أن يتساءل أيضا : لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة إلى النظام اللقدموني ؟ إن نظاما سياسيا أيا كان أولى به أن ينقلب إلى النظام الذى هو المقابل له في أكثر ما يكون من العادة من أن ينقلب إلى النظام الأقرب له . يمكن أن يقال هذا القول على جميع الثورات التي يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام اللقدموني ينقلب إلى أوليغرشية والأوليغرشية إلى ديماغوجية وهذه إلى طغيان . غير أن الأمر على ضد ذلك تماما . فالأوليغرشية مثلا يغلب عليها أن تخلف الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد .

§ ٣ — زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقع في الطغيان ثورات أولا تقع . ولا يقول شيئا في الأسباب التي تأتي بها ولا في الحكومة التي تبدل منها . وقد يفهم بلا عناء سكوته الذى شذما عاج عدم الاحتفاظ به . فكل الأمر هنا يجب أن يسبق مظاهما تماما لأن في أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان إلى هذه الجمهورية الفاضلة التي تصوورها ، وتلك هي الوسيلة الوحيدة

للحصول على هذا الدور اللانهاى الذى تكلم عليه . غير أن الطغيان يخلف الطغيان أيضا . وشاهد ذلك طغيان كليستين إذ خلف طغيان ميرون فى سراقوزة . الطغيان يمكن أيضا أن ينقلب إلى أوليغرشية مثل طغيان أنتيليون فى خاليسيس أو إلى ديماغوجية مثل طغيان جيلون فى سراقوزة ، أو إلى أرسقراطية مثل طغيان شاريلالوس فى لقدمونيا أو كما قد رأى فى قرطاجة . § ٤ — الأوليغرشية فى دورها تنقلب إلى طغيان وهذا وقع فى الماضى لأكثر الأوليغرشيات فى صقلية . فليذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طغيان بانسيوس فى ليونتيوم ، وفى جيل خلفت طغيان كليندر ، وفى ريچيس طغيان أنكسيلاس . وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء . وهذا هو أيضا خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب التجارية . بل الذى ينبغى هو أن يطلب الأصل فى ذلك الرأى الذى يرتئيه أناس واسعوا الثروة يظنون أن المساواة السياسية ليست عادلة بين أولئك الذين يملكون والذين لا يملكون شيئا . فى أية أوليغرشية الحكام لا يستطيعون أن يشتغلوا بالتجارة ، والقانون يحرم عليهم ذلك . بل أزيد من ذلك فى قرطاجة التى هى دولة ديمقراطية يتعاطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع فى الدولة بعد ثورة . § ٥ — ومن الغرابة بمكان أيضا أن يقال إن الحكومة فى الأوليغرشية منقسمة

§ ٣ — الطغيان يخلف أيضا الطغيان . لا يجعل أفلاطون الطغيان يحى . إلامن الديمقراطية المتطرفة .

ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٦٥ و ١٦٩ .

— ميرون فى سراقوزة . كان ميرون من سلالة أورثاغوراس . ر . ما سبق ب ٩ و ٢١ .

أنتيليون . لا يعرف هذا الاسم فى غير هذا الموضع . — فى قرطاجة . هذا يناقض تماما ما قاله أرسطو ك ١٢ ب ٨ ف ١ . وما سيقوله فى الأسطر الآتية فى هذا الباب ف ٤ . وربما كان ينبغى أن يقال هنا خافيدون بدلا من قرطاجة . ومعلوم أن الكلمتين تلتبسان إحداهما بالأخرى فى اللغة اليونانية .

§ ٤ — بانسيوس . ر . ما سبق ب ٨ ف ٤ — طغيان كليندر . ر . هيروdot (بولنى ب ١٥٤)

وقد كان كليندر فى نحو الحرب الميدية — طغيان أنكسيلاس . ر . هيروdot (إراتوب ١٨) وكان

أنكسيلاس يعيش فى زمن كليندر — المساواة السياسية . ر . تنبها مشاهدا ك ٣ ب ٣ ف ٣ و ٤ .

— فى قرطاجة . ر . التعليق الخاص بقرطاجة فى هذا الباب ف ٣ .

إلى حزين الفقراء والأغنياء ، أفيكون هذا شرطا أخص بالأوليغرشية منه بجمهورية أسبرته مثلا أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوي الثروات أو غير متساوين في الفضيلة ؟ حتى على فرض أنه لا أحد يُملِكُ فهذا غير مانع للدولة من أن تنقلب من الأوليغرشية إلى الديماغوجية إذا زادت كتلة الفقراء ، ومن الديمقراطية إلى الأوليغرشية إذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب ما يتبطل البعض ويحدّ في العمل البعض الآخر . إن سقراط ليهمل كل هذه الأسباب المختلفة جد الاختلاف التي تسبب الثورات ليتشبث بسبب واحد إذ يسند الفقر إلى سوء السلوك وإلى الديون ليس غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقلّ جلهم يولدون في السعة . § ٦ — ذلك خطأ فاحش . والحق هو أن رؤساء المدينة يستطيعون متى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا إلى الثورة . وأنه حين يفقد المواطنون الخاملون ثروتهم فهذا لا يمنع الدولة من أن تبقى هادئة . هذه الثورات لا تجرّ كذلك إلى الديماغوجية أكثر مما يأتي بها نظام آخر . يكفي نفى سياسى أو ظلم أو إهانة لتكون علة عصيان أو انقلاب في الدستور ، دون أن يقع أى مساس بثروات المواطنين . ليس للثورة في الغالب سبب آخر غير هذه الرخصة التي تجعل كل فرد يعيش على ما يناسبه ، رخصة يسند سقراط أصلها إلى إفراط في الحرية . وأخيرا بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغرشيات وللديمقراطيات لا يتكلم سقراط على الثورات فيها إلا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها .

§ ٥ — وإن سقراط ليهمل . ر . أفلاطون . الجمهورية ك ٨ ص ١٤١ لقد مدح تمان في « تاريخ الفلسفة » ج ٣ ص ٣٢٥ آاب السياسة هذا مدحا بحملا هو خير ما مدح به هذا الكتاب . إذ يقول « لقد أودع أرسطو هذا الكتاب كنزا من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق أبدا . » وأضاف تمان إلى ذلك قوله : « إن وسائل البقاء التي وضعها للطفان ليست في باب العبقريّة بأقل مما وضعه ميكافلي » . ر . ما سبق ف ٩ ص ٥ . ولقد حاكى بون هذا الكتاب الثامن في الكتاب الرابع من جمهوريته .

§ ٦ — سقراط . يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدأ مؤلفه بانقاد نظريات أفلاطون وإنه اختاره هذا الانقاد أيضا .



كَمَّلَ طبع كتاب "السياسة لأرسطوطاليس" بمطبعة دار الكتب المصرية
في يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٣٦٦ (٢٢ يولييه سنة ١٩٤٧) م

محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية

تصويب

في مواضع من المقدمة وردت «قرطاجنة» وصوابها «قرطاجة» تفريقا بينها وبين «قرطاجنة» الأسبانية .

في مواضع من الكتاب وردت «طيبة» وصوابها «ثيبة» المدينة الإغريقية .

ينقل آخر سطر من هامش ص ١٢١ الى هامش ص ١٢٢

في ص ١٢٦ س ١٥ « عما » وصوابها « ما » .

ص ١٣٠ س ١٠ « هي » وصوابها « هو » .

ص ١٦٥ س ٢١ « لآعنهم » وصوابها « لآعلائهم » .

ص ١٧٤ س ١٥ « المكلفون » وصوابها « المكلفين » .

ص ٢١٨ س ٢٣ « عشرين » وصوابها « عشرون » .

ص ٣٨٧ س ٥ « غير اللامحسوسة » وصوابها « اللامحسوسة » .

ص ٣٨٨ ينقل التعليق الأخير في الهامش إلى أول هامش ص ٣٨٩ .

ص ٣٩١ س ٩ « السلطان تتلقفه يقع » وصوابها « السلطان يقع » .

ص ٣٩١ س ١١ « بنظام أوليغرشى » وصوابها « بالنظام الأوليغرشى » .

ص ٤٠١ س ٦ « الأسباب » وصوابها « العلل » .

ص ٤١٠ س ١٥ « التزل لن يكفل » وصوابها « التزل يكفل » .

ص ٤١٢ س ٣ « في : الصراحة » وصوابها « : في الصراحة » .

ص ٤١٦ س ١٢ « ليست إلا ذوات مكاسب » وصوابها « ليست ذوات مكاسب » .

ص ٤٢٥ س ١٨ « تعينه ، وصوابها « تعنيه » .

ص ٤٤١ س ٨ « البغض » وصوابها « الغيظ » .

ص ٤٤٣ س ٣ « لأنه » وصوابها « لأن هذا » .